

# فَرْقُ الْمَنَالِ

شرح بلوغ المرام : من أدلة الأحكام

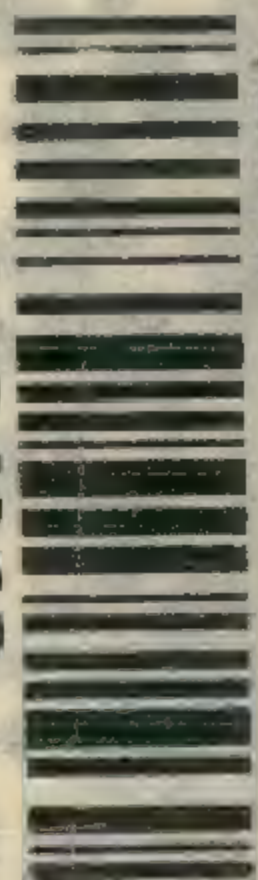
وهو شرح

الإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير

٣ - ٤

دار المعرف

بيروت ص ٠ ب ٧٠٦١



0204919

Bibliotheca Alexandrina











تيسره  
**سبب السبب**  
شرح بلوغ المرام : من أدلة الأحكام

وهو شرح  
الإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير  
(١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ)

على متن بلوغ المرام ، من أدلة الأحكام  
للمحافظ شهاب الدين أبي الفضل  
أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

وبليه  
نخبة الفكر ، في مصطلح أهل الأثر  
للإمام ابن حجر

**الجزء الثالث**

دار الكتب  
العلمية







نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَاتِرَ قَوَاعِهَا ، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا  
(حديث شريف)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أحل لعباده البيع والشراء . وحرم عليهم المكاسب الخبيثة والربا، والصلاة والسلام على من عرف الأمة الأحكام ، وأبان لها مناهج الحلال والحرام . وعلى آله الذين شروا غرر دار السلام بطاعة مولاهم في كل مرام .

وبعد : فقد أعان الله وله الحمد على إتمام الجزء الثاني من شرح بلوغ المرام ، وما نحن آخذون في شرح الجزء الثالث ، ونسأل الله الإطاعة على التمام . قال المصنف رحمه الله تعالى :

### كتاب البيوع

اعلم أن الحكمة في شرعية البيع كما قاله المصنف في فتح الباري إن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يبذله، ففي شرعية البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج انتهى . وإنما جمعه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ، ولفظة البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر فهما من الألفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة وحقيقة البيع لغة : تمليك مال بمال ، وزاد فيه الشرع قيد التراضي . وقيل هو إيجاب وقبول في مالين ليس فيهما معنى التبرع فتخرج المعاطاة . وقيل مبادلة مال بمال لا على وجه التبرع فتدخل فيه المعاطاة ، والدليل على اشتراط الإيجاب والقبول أنه تعالى قال - تجارة عن تراض -



وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم «إنما البيع عن تراض»، ولما كان الرضا أمراً خفياً لا يطلع عليه وجب تعلق الحكم بسبب ظاهر يدل عليه وهو الصيغة ولا بد أن يكون على صيغة الجزم لفظها لتمام معرفة الرضا، وقد استثنى المحقق من ذلك لجري عادة المسلمين فيه بالدخول من غير لفظ وهذا عند الجماهير من علماء الأمة، وذهبت الشافعية إلى أنه لا بد من اللفظين كغيره، وقد اختار النووي رأياً كزالمؤخرين من الشافعية عدم اشتراط العقد في المحقر. والمحقر مادون ربع المثقال، وقيل التافه من البقول والرطب والخبز، وقيل مادون نصاب الرقة والأشبه اتباع العرف ثم الحق أنه لم يتم دليل على اشتراط الإيجاب والقبول بل حقيقة البيع المباداة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث، نعم الرضا أمر خفي يتناط بقرائن منها الإيجاب والقبول، ولا ينحصر فيهما بل متى انسلخت النفس عن المبيع والثمن بأي لفظ كان. وعلى هذا معاملات الناس قديماً وحديثاً إلا من عرف المذاهب وخاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول.

### باب شروطه وما نهى عنه

يعنى بالشروط شروط البيع، والشروط في عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب سواء علق بكلمة شرط أولاً. وله في عرف النحاة معنى آخر. وقد جعلوا شروط البيع أنواعاً: منها في العاقد، وهو أن يكون عاقلًا مميزاً. ومنها في الآلة، وهو أن يكون بلفظ الماضي، ومنها في المحل، وهو أن يكون مالا متقوماً وأن يكون مقدور التسليم ومنها التراضي ومنها شرط النفاذ، وهو الملك أو الولاية. وقوله «وما نهى عنه» أي من البيوع وستأتى الأحاديث في الذي نهى عنه.

١ - «عن رفاع بن رافع» هو زرق أنصاري شهد بدراً، وأبو رافع أحد النقباء الاثني عشر، وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف. وشهد رفاع المشاهد كلها وشهد مع علي الجمل وصفين. توفي أوله زمن معاوية «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الكسب أطيب؟ قال: عَمَلُ الرَّجُلُ بِيَدِهِ» ومثله المرأة «وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ» هو ما خلاص عن اليمين الفاجرة لتنفيذ السلعة وعن الغش في المعاملة «رواه البزار وصححه الحاكم» رواه المصنف في التلخيص عن رافع بن خديج ومثله في المشكاة وهزاه لأحمد وأخرجه السيوطي في الجامع أيضاً عن رافع ذكره في مسنده. قيل ويحتمل أنه أريد برفاع رفاع بن رافع ابن خديج. فقد رواه الطبراني عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده، وعباية هو ابن رفاع بن رافع بن خديج فيكون سقط من المصنف قوله عن أبيه. والحديث دليل على تقرير ما جيلت عليه الطوائع من كسب المكاسب، وإنما سئل صلى الله عليه وسلم عن أطيبها: أي أحلها وأبركها. وتقديم عمل اليد على البيع المبرور دال على أنه الأفضل ويدل حديث البخاري الآتي ودل على أطمية التجارة الموصوفة. وللعلماء خلاف في أفضل



المكاسب قال الماوردي . أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة . قال : والأشبه بمذهب الشافعي أن أطيبها التجارة . قال : والأرجح عندي أن أطيبها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل . وتعقب بما أخرجه البخاري من حديث المقدم مرفوعاً « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده . وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » قال النووي : إن أطيب المكاسب ما كان بعمل اليد . وإن كان زراعة فهو أطيب المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد . ولما فيه من التوكل . ولما فيه من النفع العام للآدمي والدواب والطير . قال الحافظ ابن حجر : وفوق ذلك ما يكسب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وسلم . وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله تعالى انتهى . قيل وهو داخل في كسب اليد .

٢ — وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام الفتح ﴿ كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة ﴾ وهو بمكة : **إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ** وقع في رواية الصحيحين هكذا بإفراد الضمير . وفي بعض الطرق « **إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ** وفي رواية في غيرهما « **إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَا** » وتقدم وجه الكلام على الضميرين في باب الآنية ﴿ **بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ** ﴾ بفتح الميم : مازالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية ﴿ **وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ** ﴾ قال الجوهرى : هو الوثن . وقال غيره : الوثن ماله جنة . والصنم ما كان مصوراً ﴿ **فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَرَأَيْتَ سُحُومَ الْمَيْتَةِ فَأَنهَا تَطْلِي بِهَا السُّفُنُ وَتُدْهِنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ ؟** قَالَ : لَا . هُوَ حَرَامٌ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : **قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ سُحُومَهَا حَمَلَهُ** ﴾ بفتح الجيم والميم : أى أذابوه ﴿ **ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ** . متفق عليه ﴾ في الحديث دليل على تحريم ما ذكر قيل والعلة في تحريم بيع الثلاثة الأول هي النجاسة ولكن الأدلة على نجاسة الخمر غير ناهضة وكذا نجاسة الميتة والخنزير . فمن جعل العلة النجاسة عدى الحكم إلى تحريم بيع كل نجس وقال جماعة يجوز بيع الأتزال النجسة . وقيل يجوز ذلك للمشتري دون البائع لا احتياج المشتري دونه وهى علة عالية . وهذا كله عند من جعل العلة النجاسة . والظاهر أنه لا ينقض دليل على التعليل بذلك بل العلة التحريم . ولذا قال صلى الله عليه وسلم « لما حرمت عليهم السحوم » فجعل العلة نفس التحريم ولم يذكر علة . ولا يدخل في الميتة شعرها وضوفها ووبرها لأنها لا تحملها الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة . وقيل إن الشعور متنجسة وتطهر بالغسل وجواز بيعها مذهب الجمهور . وقيل إلا الثلاثة التى هي نجسة الذات . وأما علة تحريم بيع الأصنام فقيل لا منفعة فيها مباحة . وقيل إن كانت بحيث إذا كسرت تنفع بكسارها جاز بيعها والأولى أن يقال : لا يجوز بيعها وهى أصنام للنهى . ويجوز بيع كسرها إذ هى ليست بأصنام . ولا وجه لمنع بيع الأتزال أصلاً . ولما أطلق صلى الله عليه



وسلم تحريم بيع الميتة يجوز السامع أنه قد يخص من العام بعض ما يصدق عليه . فقال السائل : أرأيت شحوم الميتة ؟ وذكر لها ثلاث منافع : أى أخبرني عن الشحوم هل تخص من التحريم لنفعها أم لا ؟ فأجاب صلى الله عليه وآله وسلم أنه حرام ، فأبان له أنها غير خارجة عن الحكم والضمير في قوله هو حرام يحتمل أنه للبيع : أى بيع الشحوم حرام وهذا هو الأظهر لأن الكلام مسوق له ولأنه قد أخرج الحديث أحمد ، وفيه « فلما ترى في بيع شحوم الميتة » الحديث . ويحتمل أنه للانتفاع المدلول عليه بقوله « فإنها تطلى بها السفن » إلى آخره وحمله الأكثر عليه فقالوا : لا ينتفع من الميتة بشيء إلا بجلدها إذا دبغ لدليله الذي مضى في أول الكتاب فهو يخص هذا العموم وهو مبنى على عود الضمير إلى الانتفاع . ومن قال الضمير يعود إلى البيع استدلال بالاجماع على جواز إطعام الميتة الكلاب ولو كانت كلاب الصيد لمن ينتفع بها ، وقد عرفت أن الأقرب عود الضمير إلى البيع فيجوز الانتفاع بالنجس مطلقا ويحرم بيعه لما عرفت ، وقد يزيد قوة قوله في ذم اليهود « إنهم جملوا الشحم ثم باعوه وأكلوا ثمنه » فانه ظاهر في توجه الهى إلى البيع الذى ترتب عليه أكل الثمن ، وإذا كان التحريم للبيع جاز الانتفاع بشحوم الميتة والأدهان المتنجسة في كل شيء غير أكل الدمى ودهن بدنه فيحرمان كحرمة أكل الميتة والترطب بالنجاسة وجاز إطعام شحوم الميتة الكلاب وإطعام العسل المتنجس النحل وإطعامه الدواب وجوز جميع ذلك مذهب الشافعى . ونقله القاضى عياض عن مالك وأكثر أصحابه وأبى حنيفة وأصحابه والليث ، ويؤيد جواز الانتفاع مارواه الطحاوى « أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : إن كان جامدا فآلقوها وما حولها ، وإن كان مائعا فاستصبحوا به أو انتفعوا به » قال الطحاوى : إن رجاله ثقات ، وروي ذلك عن جماعة من الصحابة منهم على رضى الله عنه وابن عمر وأبو موسى ومن التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح دليلا . وأما التفرقة بين الاستهلاكات وغيرها فلا دليل لها بل هو رأى محض ، وأما المتنجس فإن كان يمكن تطهيره فلا كلام في جواز بيعه ، وإن لا يمكن فيحرم بيعه قاله الهادوية وابن حنبل . وفي الحديث دليل على أنه إذا حرم بيع شيء حرم ثمنه ، وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل محرم فهي باطلة .

٣ - وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا اختلف المتبايعان في رواية « البيعان » وليس بينهما بينة فالقول ما يقول رب السلعة أو يتتاركان في رواية « يترادان » زاذ ابن ماجه في روايته « والمبيع قائم بعينه » ولاحمد « والسلعة كما هي » وأما رواية « والمبيع مستهلك » فهي مضعفة (رواه الخمسة وصححه الحاكم) وللعلباء كلام كثير على صحة الحديث ، وهو دليل على أنه إذا وقع



اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو في المبيع أو في شرط من شروطهما، فالقول قول البائع مع يمينه لما عرف من القواعد الشرعية أن من كان القول قوله فعليه اليمين . وللعلماء في هذا الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة أقوال ، الأول للهادي أن القول قول البائع مطلقا وهو ظاهر حديث الباب الثاني للفقهاء أنهما يتحالفان ويترادان المبيع . والثالث فيه تفصيل ، وفرق بين الاختلاف في النوع أو الجنس أو الصفة وبين غيرها ، وهو تفصيل بلا دليل مستوفى في كتب الفروع ونقله في الشرح ، يعني بالتحالف أن يحلف البائع ما بعثك منك كذا ، ويحلف المشتري ما اشتريت منك كذا ، وقيل غير ذلك . والوجه في التحالف أن كل واحد مدعي عليه ، فيجب على كل واحد منهما لنفي ما ادعى عليه ، وهذا مفهوم من قوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعي واليمين على المنكر »

والحاصل أن هذا حديث مطلق مقيد بأدلة باب الدماوى وسيأتي

٤ - وعن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي ) بفتح الواحدة وكسر الفين المعجمة وتشديد المثناة العنقية . أريد بها الزانية ( وحلوان ) بضم الحاء المهملة ( الكاهن متفق عليه ) والأصل في النهي التحريم ، والصحابي قد أخبر أنه صلى الله عليه وسلم نهى : أي أتى بعبارة تفيد النهي وإن لم يذكروها وهو دال على تحريم ثلاثة أشياء : الأول تحريم ثمن الكلب بالنص ، ويدل على تحريم بيعه بال لزوم وهو عام لكل كلب من معلم وغيره وما يجوز اقتناؤه وما لا يجوز . وعن عطاء والنخعي : يجوز بيع كلب الصيد لحديث جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد . أخرجه النسائي رجال ثقات إلا أنه طعن في صحته ، فإن صح خصص عموم النهي . والثاني تحريم مهر البغي وهو ما تأخذه الزانية في مقابل الزنا ، سماه مهرأ مجازا فهذا مال حرام ، وللفقهاء تفاصيل في حكمه تعود إلى كيفية أخذه والذي اختاره ابن القيم أنه في جميع كيفياته يجب التصديق به ولا يرد إلى الدافع لأنه دفعه باختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب خبيث يجب التصديق به ، ولا يعان صاحب المعصية بمحصل غرضه ورجوع ماله . والثالث حلوان الكاهن ، وهو مصدر حلوته حلوانا إذا أعطيته وأصله من الحلاوة ، شبه بالشيء الحلو من حيث إنه يؤخذ سهلا بلا كلفة وأجمع العلماء على تحريم حلوان الكاهن ، والكاهن الذي يدعي علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن ، وهو شامل لكل من يدعي ذلك من نجم وضراب بالحصباء ونحو ذلك ، فكل هؤلاء داخل تحت حكم الحديث ، ولا يحل له ما يعطاه ولا يحل لأحد تصديقه فيما يعطاه

٥ - وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه كان على جبل له قد أعيا ) أي كل عن السير ( فأراد أن يسقيه قال فلاحقني رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاني وضربه ففسار



صيرالم ير مثله ، فقال : بمعنىيه بأوقية ، قلت لا ، ثم قال : بمعنىيه ، فبعته بوقية واشترطت حملانه ﴿ بضم الحاء المهملة : أي الحمل عليه ﴾ إلى أهلي ، فلما بلغت أتيته بالجمل فنقدني ثمنه ثم رجعت ، فأرسل في أثرى فقال : أتراني ﴿ بضم المنة الفوقية : أي تظنني ﴾ ﴿ ما كُتِّك ﴾ الماكسة : المكالة في النقص عن الثمن ﴿ لا خذ جملك خذ جملك ودرهمك فهو لك . متفق عليه ، وهذا السياق لمسلم ﴾ فيه دليل على أنه لا بأس بطلب البيع من الرجل لسلعته ولا بالمماكسة ، وأنه يصح البيع للدابة واستثناء ركوبها ولكن مارضه حديث النهي عن بيع الثنيا وسيأتي وعن بيع وشرط ، ولما تعارضتا اختلف العلماء في ذلك على أقوال لأحمد أنه يصح ذلك ، وحديث بيع الثنيا فيه « إلا أن يعلم ذلك » وهذا منه فقد علمت الثنيا فصح البيع ، وحديث النهي عن بيع وشرط فيه مقال مع احتمال أنه أراد الشرط المجهول . والثاني لمالك أنه يصح إذا كانت المسافة قريبة وحده ثلاثة أيام . وحمل حديث جابر على هذا . الثالث أنه لا يجوز مطلقا ، وحديث جابر مؤول بأنه قصة حين موقوفة بتطرق إليها الاحتمالات ، قالوا ولأنه صلى الله عليه وسلم أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع . قالوا ويحتمل أن الشرط ليس في نفس العقد فلعله كان سابقا فلم يؤثر ثم تبرع صلى الله عليه وسلم بركابه . وأظهر الأقوال الأول وهو صحة مثل هذا الشرط وكل شرط يصح إفراده بالعقد كإيصال المبيع إلى المنزل وخياطة الثوب وسكنى الدار ، وقد روى عن عثمان أنه باع دارا واستثنى سكنها شهرا . ذكره في الشفاء .

٦ — ﴿ وعنه ﴾ أي عن جابر ﴿ قال : اعتق رجل منا ﴾ أي من الأنصار ﴿ عبدا له عن دبر ﴾ بضم الدال المهملة وضم الموحدة أيضا ﴿ ولم يكن له مال غيره فدعا به النبي صلى الله عليه وسلم فباعه . متفق عليه ﴾ وأخرجه أبو داود والنسائي عن جابر أيضا وسما فيه العبد والرجل ولفظه عن جابر « أن رجلا من الأنصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره ، فدعا به صلى الله عليه وسلم فقال : من يشتريه ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بن النحام بثمانمائة درهم فدفعها إليه » زاد الإسماعيلي « وعليه دين » وقد ترجم له البخاري في باب الاستقراض فقال « من باع مال الغرماء وقسمه بين الغرماء أو أعطاه إياه حتى ينفقه على نفسه » فأشار إلى علة بيعه وهو الاحتياج إلى ثمنه واستدل به بعضهم على منع المقلس عن التصرف في ماله . وعلى أن للامام أن يبيع عنه . وسيأتي بقية أبحاثه في بابه إن شاء الله تعالى :

٧ — ﴿ وعن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن فارة وقعت في سمن فماتت فيه . فسئل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ألقوها وما حوّلها وكأوه . رواه البخاري . وزاد أحمد والنسائي : في سمن جامد ﴾ دل أمره صلى الله عليه وسلم بالقاء ما حوّلها وهو ما لا مسعة من السمن على نجاسة الميتة . لأن المراد بما حوّلها ما لا قامها . قال المصنف في فتح الباري : لم يأت في طريق صحيحة تحديد ما يلي . لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل عطاء أن يكون



قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله ودل مفهوم قوله «جامدا» أنه لو كان مائعا لنجس كاه لعدم تميز ما لاقاها مما لم يلاقها ودل أيضا على أنه لا ينتفع بالدهن المتنجس في شيء من الانتفاعات ، إلا أنه تقدم الكلام في ذلك وأنه يباح الانتفاع به في غير الأكل ودهن الآدمي ، فيحمل هذا وما يأتي من قوله «فلا تقر به» على الأكل والدهن للآدمي جمعا بين مقتضى الأدلة ، نعم وأما مباشرة النجاسة فهو وإن كان غير جائز إلا لازالها عما وجب أو ندب إزالتها عنه فإنه لا خلاف في جوازها لأنه لدفع مفسدتها ، وبقي الكلام في مباشرتها لتسجير التنور وإصلاح الأرض بها فليل هو طاب مصلحتها وأنه يقاس جواز المباشرة له على المباشرة لإزالة مفسدتها والأقرب أنها تدخل إزالة مفسدتها تحت جلب مصلحتها ، فتسجير التنور بها يدخل فيه الأمران إزالة مفسدة بقاء عينها وجلب المصلحة لنتفها في التسجير وحينئذ فجواز المباشرة للانتفاع لا إشكال فيه

٨ — ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا وَقَعَتِ الْفَأْرَةُ فِي السَّمْنِ ، فَإِنْ كَانَ جَامِداً فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوَّلَهَا . وَإِنْ كَانَ مَائِعاً فَلَا تَقْرَبُوهُ . رواه أحمد وأبو داود ، وقد حكم عليه البخاري وأبو حاتم بالوهم﴾ وذلك لأنه قال الترمذي : سمعت البخاري يقول : هو خطأ والصواب الزهري عن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ميمونة رضي الله عنها . فرأى البخاري أنه ثابت عن ميمونة . فحكم بالوهم على الطريق المروية عن أبي هريرة . وجزم ابن حبان في صحيحه بأنه ثابت من الوجهين واعلم أن هذا الاختلاف إنما هو لتصحيح اللفظ الوارد . وأما الحكم فهو ثابت وأن طرحها وما حولها والانتفاع بالباقي لا يكون إلا في الجامد وهو ثابت أيضا في صحيح البخاري بلفظ «خذوها وما حولها وكلوا سمنكم» ويفهم منه أن الذائب يلقي جميعه : إذا لعل مباشرة الميتة ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتميز البعض عن البعض . وظاهر الحديث أنه لا يقرب السمن المائع ولو كان في غاية الكثرة . وقد تقدم وجه الجمع بينه وبين حديث الطحاوي ﴿فائدة﴾ تمكين المكلف لغير المكلف كالكلب والمهر من أكل الميتة ونحوها جائز وبه قال الإمام يحيى وقواه المهدي وقال : إذ لم يعهد عن السلف منعها انتهى . قلت : بل واجب إن لم يطعمه غيرها كما يدل له حديث «إن امرأة دخلت النار في هرة» وعلمه «بأنها لم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض» وفي خشاش الأرض ما هو محرم على المكلف وغيره فالحديث دل على أن أحد الأمرين إطعامها أو تركها تأكل من خشاش الأرض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة . وخشاش الأرض بالخاء المعجمة المفتوحة فشين معجمة : هي هوام الأرض وحشراتهما كما في النهاية .

٩ — ﴿وعن أبي الزبير﴾ هو أبو الزبير محمد بن مسلم المكي تابعي . روي عن جابر ابن عبد الله كثيرا ﴿قال : سألت جابرا عن ثمن السنور﴾ بكسر المهملة وتشديد النون هو المهر كما في القاموس ﴿والكلب﴾ فقال : زجر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك . رواه مسلم والنسائي . وزاد : إلا كلب صيد﴾ وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج وزاد النسائي في روايته استثناء كلب الصيد . ثم قال : هذا منكر . قال المصنف في التلخيص



أنه ورد الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات انتهى . ورواية جابر هذه رواها أحمد والنسائي وفيها استثناء الكلب المعلم ، إلا أنه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعقبا لقول المصنف : إن رجالها ثقات بأنه قال ابن الجوزي فيه الحسين بن أبي حفصة . قال يحيى : ليس بشيء . وضعفه أحمد وقال ابن حبان : هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لا أصل له ، نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص من عمل من اقتناه ، لقوله صلى الله عليه وسلم « من اقتنى كلبا إلا كلب صيد نقص من أجره كل يوم قيراطان » قيل قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل من القرض والنفل . هذا : والنهي عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود ، وانفرد مسلم برواية النهي عن ثمن السنور ، وأصل النهي التحريم والجمهور على تحريم بيع الكلب مطلقا واختلفوا في السنور ، وقد ذهب إلى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد ، وذهب الجمهور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع ، وحملوا النهي على التنزيه ، وهو خلاف ظاهر الحديث ، والقول بأنه حديث ضعيف مردود أيضا بأنه أخرجه مسلم عن معقل بن عبد الله عن أبي الزبير ، فهذان ثقتان روي عن أبي الزبير وهو ثقة أيضا .

١٠ — وعن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءني بريرة : بفتح الباء الموحدة وراين بينهما مشاة تحية ، مولاة لعائشة فقالت : إني كائت من المكانية ، وهي العقد بين السيد وعبد (أهلى) هم ناس من الأنصار كما هو عند النسائي (على تسع أواق في كل عام أوقية فأعينيني) بصيغة الأمر للمؤنث من الإعانة فقالت : إن أحب أهلك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت ، فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم ، فأبوا عليها ، فجاءت من عندهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت : إني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا أن يكون لهم الولاء ، فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال : خذها واشترطى لهم قال الشافعي والمزني : يعني اشترطى عليهم فاللام بمعنى على (الولاء) ، فأنما الولاء لمن أعتق ، ففعلت عائشة . ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد : فما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله (أي في شرعه الذي كتبه على العباد ، وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن أو السنة) فهو باطل وإن كان مائة شرط ، قضاء الله أحق (بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم الله) وشرط الله أوثق . وإنما الولاء لمن أعتق . متفق عليه واللفظ للبخاري ، وعند مسلم : قال اشترىها وأعتقها واشترطى لهم الولاء (الحديث دليل على مشروعية الكتاب ، وهي عقد بين السيد وعبد على رقبته



وهي مشتقة من الكتب وهو فرض والحكم كما في قوله - كتب عليكم الصيام - وهي مندوبة وقال عطاء وداود : واجبة إذا طلبها العبد بقدر قيمته لظاهر الأمر في - فكاتبوهم - وهو الأصل في الأمر . قلت : إلا أنه تعالى قيد الوجوب بقوله - إن علمتم فيهم خيراً - نعم بعد علم الخير فيهم تجب الكتابة . وفي تفسير الخير أقوال للسلف : الأول ما جاء في حديث مرسل ومرفوع عند أبي داود أنه قال صلى الله عليه وسلم « إن علمتم فيهم حرفة ولا ترسلوهم كلاً على الناس » . الثاني لابن عباس قال خيراً المال . الثالث عنه أمانة ووفاء . الرابع عنه إن علمت أن مكاتبك يقضيك ؛ وقولها « في كل عام أوقية » ؛ وفي تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لذلك دليل على جواز التنجيم لا على تحتمه وشرطيته كما ذهب إليه الشافعي والهادي وغيرهما . وقالوا التنجيم في شرط وأقله نجمان . واستدلوا بروايات عن السلف لا تنهض دليلاً . وذهب الجمهور وأحمد ومالك إلى جواز عقد الكتابة على نجم لقوله - فكاتبوهم - ولم يفصل وهو ظاهر ؛ والقول بأنه قيد إطلاقها الآثار عن السلف غير صحيح ؛ إذ ليس باجماع وتقييد الآيات بآراء العلماء باطل ؛ ودل قوله صلى الله عليه وسلم « خذوها » على جواز بيع المكاتب عند تعسر الإيفاء بمال الكتابة . وللعلماء في جواز بيع المكاتب ثلاثة أقوال : الأول جوازه وهو مذهب أحمد ومالك وحجتهم قوله صلى الله عليه وسلم « المكاتب رقيق ما يبيعه عليه درهم » أخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الثاني أنه يجوز بيعه برضاه إلى من يعتقه محتجين بظاهر حديث بريرة . والقول الثالث أنه لا يجوز بيعه مطلقاً وهو لأبي حنيفة وجماعة ؛ قالوا لأنه خرج عن ملك السيد ؛ وتأولوا الحديث بأن قالوا : إن بريرة عجزت نفسها وفسخوا عقد كتابتها ، والقول أظهر ؛ لأن التقييد بالواقع في قصة بريرة ليس فيه دليل على أنه شرط وإنما كان الواقع كذلك فمن أين أنه شرط ؛ وأما القول بأن بيعه بوجوب سقوط حق الله ، فجوابه أن حق الله تعالى ماثبت ؛ فإنه لا يثبت إلا بالإيفاء والفرض أن عجز المكاتب عنه ، وقوله « واشترطي لهم الولاء » إن جعلت اللام بمعنى على من باب قوله - وإن أسأتم فلها - ويخرون للأذقان - كما قاله الشافعي فلا إشكال إلا أنه قد ضعف بأنه لو كان كذلك لم ينكر عليهم اشتراط الولاء ؛ ويحاج عنه بأن الذي أنكره اشتراطهم له أول الأمر . وقيل أراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان قد بين لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط لا يحل ، فلما ظهرت منهم المخالفة قال لعائشة ذاك ومعناه لا تنبالي لأن اشتراطهم مخالف للحق فلا يكون ذلك للإباحة بل المقصود الإهانة وعدم المبالاة بالاشتراط وأن وجوده كعدمه وبعد معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه كيف وقع منه صلى الله عليه وسلم الإذن لعائشة بالشرط فإنه ظاهر أنه خداع وغرر للبائع من حيث إنه يعتقد عند البيع أنه يبيعه لبعض المنافع وانكشف الأمر على خلافه ولكن بعد تحقق وجوه التأويل يذهب الإشكال ؛ وفي قوله « وإنما الولاء لمن أعتق » دليل على حصر الولاء فيمن أعتق لا يتعداه إلى غيره .



فقال : لا تباع ولا توهب ولا تورث ، يستمتع بها ما بدا له فإذا مات فهي حرة رواه مالك والبيهقي وقال : رفعه بعض الرواة فوهم وقال الدارقطني : صحيح وقفه على عمر ، ومثله قال عبد الحق . قال صاحب الإلام : المعروف فيه الوقف الذي رفعه ثقة . وفي الباب آثار عن الصحابة ، وقد أخرج الحاكم وابن عساكر وابن المنذر عن بريدة قال : كنت جالسا عند عمر إذ سمع ضائحا قال : يا برفنا أنظر ما هذا الصوت ، فنظر ثم جاء فقال جارية من قريش تباع أمها ، فقال عمر : أدع لي المهاجرين والأنصار ، فلم يمكث ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة ، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد : فهل كان فيما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم وآله وسلم القطيعة ؟ قالوا لا ، قال : فانها قد أصبحت فيكم فاشية ثم قرأ - فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم - ثم قال : وأي قطيعة أقطع من أن تباع أم امرئ منكم وقد أوسع الله لكم ، قالوا فاصنع ما بدا لك ، فكتب إلى الآفاق أن لا تباع أم حر فانها قطيعة وإنه لا يحل . فهذا ونحوه من الآثار والحديث دليل على أن الأمة إذا ولدت من سيدها حرم بيعها ، سواء كان الولد باقيا أولا ، وإلى هذا ذهب أكثر الأئمة ، وادعى الإجماع على المنع من بيعها جماعة من المتأخرين ، وأفاد الحافظ ابن كثير الكلام على هذه المسئلة في جزء مفرد قال : وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال وفي المسئلة من حيث هي ثمانية أقوال ، وقد ذهب الناصر والإمامية وداود إلى جواز بيعها لما أفاده الحديث الآتي :

١٢ — وعن جابر رضي الله عنه قال : كنا نبيع سرارينا أمهات الأولاد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا . رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان ، وأخرجه أحمد والشافعي والبيهقي وأبو داود ، وزاد « في زمن أبي بكر » وفيه « فلما كان عمر نهانا فأنهينا » رواه الحاكم من حديث أبي سعيد وإسناده ضعيف قال البيهقي : ليس في شيء من الطرق أنه صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك وأقرهم عليه وترده رواية النسائي التي فيها « والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى لا يرى بذلك بأسا » واستدل القائلون بجواز بيعها أيضا بأنه صح عن علي عليه السلام أنه رجع عن تحريم بيعها إلى جوازها وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني المرادي قال : سمعت عليا يقول : اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن ، ثم رأيت بعد ذلك أن يبعن » الحديث . وهو معذود في أصح الأسانيد . وأجاب في الشرح عن هذه الأدلة بأنه يحتمل أن يكون حديث جابر كان في أول الأمر وأن ما ذكرنا نسخ وأيضافا فراجع إلى التقرير وما ذكر قول ، وعند التعارض القول أرجح . قلت : ولا ينبغي ضعف هذا الجواب لأنه لا نسخ بالاحتمال ، فللقائل بجواز بيعها أن يقاب الاستدلال ويقول : يحتمل أن حديث ابن عمر كان أول الأمر ثم نسخ بحديث جابر وإن كان احتمالا بعيدا ، ثم قوله إن حديث جابر راجع إلى التقرير ، وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند التعارض يقال عليه القول



لم يصح رفعه بل صرح المصنف وغيره أن رفعه وهم ، وليس في منع بيعها إلا رأى عمر رضي الله عنه لا غير ، ومن شاوره من الصحابة وليس باجماع ، فليس بحجة ، على أنه لو كان في المسئلة نص لما احتاج عمر والصحابة إلى الرأي

١٣ — وعن جابر رضي الله عنه قال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع فضل الماء . رواه مسلم ، وزاد في رواية : وعن بيع ضراب الجمل ) وأخرجه أصحاب السنن من حديث إياس بن عبد وصحجة الترمذي . وقال أبو الفتح القشيري : هو على شرطهما والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ما فضل من الماء عن كفاية صاحبه . قال العلماء : وصورة ذلك أن ينبع في أرض مباحة فيسقى الأُعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع ، وكذا إذا اتخذ حفرة في أرض مملوكة يجمع فيها الماء أو حفر البئر فيسقى منه ويسقى أرضه ، فليس له منع ما فضل . وظاهر الحديث يدل على أنه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشرب أو ظهور أو سقى زرع ، وسواء كان في أرض مباحة أو مملوكة ، وقد ذهب إلى هذا العموم ابن القيم في الهدى وقال : إنه يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلأ لأن له حقاً في ذلك ، ولا يمنعه استعمال ملك الغير ، وقال : إنه نص أحمد على جواز الرعى في أرض غير مباحة للراعي ، وإلى مثله ذهب المنصور بالله والإمام يحيى في الخطب والحشيش ثم قال : إنه لا فائدة لإذن صاحب الأرض لأنه ليس له منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه وبحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الإذن ، وإنما يحتاج إلى الإذن في الدخول في الدار إذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان ، وأما إذا لم يكن فيها سكن فقد قال تعالى : ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتاً غير مسكونة فيها متاع لكم . ومن احتقر بئر أو نهر فهو أحق بمائة ولا يمنع الفضلة عن غيره سواء قلنا : إن الماء حق للجار لا ملك كما هو قول جماعة من العلماء ، أو قلنا : هو ملك فأن عليه بذل الفضلة لغيره لما أخرجه أبو داود « أنه قال رجل : يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال الماء ، قال : يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : الملح » وأفاد أن في حكم الماء المالح وما شاكلة ومثله الكلأ ، فمن سبق بدوابه إلى أرض مباحة فيها عشب فهو أحق برعيه مادامت فيه دوابه ، فإذا خرجت منه فليس له بيعه . هذا ، وأما المحرز في الأسقية والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الخطب فقد قال صلى الله عليه وسلم « لأن يأخذ أحدكم حبلاً فيأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك فيكف بها وجهه خير له من أن يسأل الناس أعطى أو منع » فيجوز بيعه ولا يجب بذله إلا لمطر ، وكذلك بيع البئر أو العين أنفسهما فانه جائز ، فقد قال صلى الله عليه وسلم « من يشتري بئر رومة يوسع بها على المسلمين فله الجنة » فاشتراها عثمان والقصة معروفة ، وقوله « وعن ضراب الجمل » أي ونهي عن أجرة ضراب الجمل وقد عبر عنه بالعسب في الحديث الآتي :

١٤ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن



عسب الفعل ﴿ وهو بنتج العين المهملة وسكون السين المهملة فباء موحدة ﴾ رواه البخاري ﴿ وفيه وفيما قبله دليل على تحريم استئجار الفعل للضراب والأجرة حرام .

وذهب جماعة من السلف إلى أنه يجوز ذلك إلا أنه يستأجره للضراب مدة معلومة أو تكون الضربات معلومة ، قالوا لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة ، وحملوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله

١٥ - ﴿ وعنه ﴾ أي ابن عمر ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبلية ﴾ بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة فيهما ﴿ وكان يباع ببتاعه أهل الجاهلية ﴾ وفسره قوله ﴿ كان الرجل يبتاع الجزور ﴾ بفتح الجيم وضم الزاي : أي البعير ذكرًا أو أنثى وهو مؤنث وإن أطلق على مذكرة تقول هذا الجزور ﴿ إلى أن تنتج الناقة ﴾ بضم أوله وفتح ثالثه : أي تلد الناقة وهذا الفعل لم يأت في لغة العرب إلا على بناء الفعل للمجهول ﴿ ثم تنتج إلى في بطنها ﴾ وهذا التفسير من قوله وكان يباع الخ مدرج في الحديث من كلام نافع ؛ وقيل من كلام ابن عمر ﴿ متفق عليه واللفظ للبخاري ﴾ ووقع في رواية حمل ولد الناقة من دون اشتراط الإنتاج وفي رواية « أن تنتج الناقة ما في بطنها من دون أن يكون نتاجها قد حمل أو أنتج » . والحبل مصدر حبلت تحبل سمي به المجهول ، والحبلية جمع حابل مثل ظلمة في ظالم وكتبة في كاتب ويقال حابل وحابلة بالتاء قال أبو عبيد : لم يرد الحبل في غير الأدميات إلا في هذا الحديث ، وقال غيره : بل ثبت في غيره . والحديث دليل على تحريم هذا البيع واختلف العلماء في هذا المنهى عنه لاختلاف الروايات هل هو من حيث يؤجل بشمن الجزور إلى أن يحصل النتاج المذكور أو أنه يبيع منه النتاج ؟ ذهب إلى الأول مالك والشافعي وجماعة قالوا : وعلة النهي جهالة الأجل ؛ وذهب إلى الثاني أحمد وإسحاق وجماعة من أئمة اللغة وبه جزم الترمذي قالوا : وعلة النهي هو كونه يبيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه وهو داخل في بيع الغرر ، وقد أشار إلى هذا البخاري حيث صدر الباب ببيع الغرر وأشار إلى التفسير الأول . ورجحه أيضا في تفسير السلم بكونه موافقا للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني ، نعم ويتمحصل من الخلاف أربعة أقوال لأنه يقال هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين ؟ وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها ؟ وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الأول أو جنين الجنين ؟ فصارت أربعة أقوال هذا ، وحكى عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحبلية الكرمة ، وأنه نهى عن بيع نمر العنب قبل أن يصلح فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة لكن الروايات بالتحريك إلا أنه قد حكى في الحبلية بمعنى الكرمة فتحملها

١٦ - ﴿ وعنه ﴾ أي ابن عمر ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء ﴾



بفتح الواو (وعن هبته متفق عليه) والولاء هو ولاء العتق . أى وهو إذا مات المعتق ورثه معتقه كانت العرب تهيبه وتبيعه فنهى عنه لأن الولاء كالنسب لا يزول بالازالة ، ذكره في النهاية

١٧ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر . رواه مسلم ( اشتمل الحديث على النهى عن صورتين من صور البيع : الأولى بيع الحصاة . واختلف في تفسير بيع الحصاة ، قيل هو أن يقول : ارم بهذه الحصاة فعلى أى ثوب وقعت فهو لك بدرهم ؛ وقيل هو أن يبيعه من أرضه قدر ما انتهت إليه رمية الحصاة ، وقيل هو أن يقبض على كف حصا ويقول لى بعد ما خرج فى القبض من الشئ المبيع أو يبيعه سلعة ويقبض على كف من حصا ويقول لى بكل حصاة درهم ، وقيل أن يمسك أحدهما حصاة بيده ويقول : أى وقت سقطت الحصاة فقد وجب البيع ، وقيل هو أن يعرض القطيع من الغنم فيأخذ حصاة ويقول : أى شاة أصابتها فهي لك بكذا ، وكل هذه متضمنة للغرر لما فى الثمن أو المبيع من الجهالة ، ولفظ الغرر يشملها ، وإنما أفردت لكونها كانت مما يبتاعها الجاهلية فنهى صلى الله عليه وسلم عنها ، وأضيف البيع إلى الحصاة للملازمة لاعتبار الحصاة فيه . واللازمة بيع الغرر بفتح الغين المعجمة والراء المتكررة ، وهو بمعنى مغرور اسم مفعول ، وإضافة المصدر إليه من إضافته إلى المفعول ويحتمل غير هذا ، ومعناه الخداع الذى هو مظنة أن لارضا به عند تحققه ، فيكون من أكل المال بالباطل ، ويتحقق فى صور إما بعدم القدرة على تسليمه كبيع العبد الآبق والفرس النافر ، أو بكونه معدوماً أو مجهولاً ، أو لا يتم ملك البائع له كالسمك فى الماء الكثير ونحو ذلك من الصور . وقد يحتمل بعض الغرر فيصبح معه البيع إذا دعت إليه الحاجة كالجهل بأساس الدار وكبيع الجهة المحشوة وإن لم ير حشوها ، فان ذلك البيع مجع عليه ، وكذا على جواز إجارة الدار والدابة شهراً مع أنه قد يكون الشهر ثلاثين يوماً أو تسعة وعشرين ، وعلى دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس فى استعمالهم الماء وقدر مكثهم ، وعلى جواز الشرب فى السقاء بالمعوض مع الجهالة ، وأجمعوا على عدم صحة بيع الأجنة فى البطون والطيور فى الهواء ، واختلفوا فى صور كثيرة اشتملت عليها كتب الفروع

١٨ — (وعنه) أى أبى هريرة ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتأله . رواه مسلم ) وقد ورد فى الطعام أنه لا يبيعه من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة . وورد فى أعم من الطعام حديث حكيم ابن حزام عند أحمد قال : « قلت يا رسول الله إني أشتري بيوعاً فما يحل لى منها وما يحرم على ؟ قال : إذا اشتريت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه » وأخرج الدارقطنى وأبو داود من حديث زيد بن ثابت « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم » وأخرجه السبعة إلا الترمذى من حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه » قال ابن عباس : ولا أحسب كل شئ إلا مثله ، فدللت الأحاديث أنه لا يجوز بيع أى سلعة شريت إلا بعد قبض البائع لها واستيفائها



وذهب قوم إلى أنه يختص هذا الحكم بالطعام لا غيره من المبيعات ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه يختص ذلك بالمنقول دون غيره لحديث زيد بن ثابت فإنه في السلع . والجواب أن ذكر حكم الخاص لا يخص به العام ، وحديث حكيم عام فالعمل عليه وإليه ذهب الجمهور ، وأنه لا يجوز البيع المشتري قبل القبض مطلقا ، وهو الذي دل له حديث حكيم واستنطه ابن عباس .

(قائدة) أخرج الدارقطني من حديث جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان : صاع البائع وصاع المشتري » ونحوه للبخاري من حديث أبي هريرة بأسناد حسن فدل على أنه إذا اشترى الشيء مكايلة وقبضه ثم باعه لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله من اشتراه ثانيا ، وبذلك قال الجمهور . وقال عطاء : يجوز بيعه بالكيل الأول ، وكأنه لم يبلغه الحديث ، وأعل علة الأمر بالكيل ثانيا لتحقيق ما يجوز من النقص بإعادة الكيل لإذهاب الخداع . وحديث الصاعين دليل على أنه لا يجوز بيع الجزاف ، إلا أن في حديث ابن عمر أنهم كانوا يبتاعون الطعام جزافا ، ولفظه « كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا ، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيعه حتى ننقله » أخرجه الجماعة إلا الترمذي . قال ابن قدامة : يجوز بيع الصبرة جزافا لأنهم فيه خلافا ، وإذا ثبت جواز بيع الجزاف حمل حديث الصاعين على أن المراد أنه إذا اشترى الطعام كيلا وأريد بيعه فلا بد من إعادة كياله للمشتري .

١٩ — (وعنه) أي أبي هريرة (قال) : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعه . رواه أحمد والنسائي وصححه الترمذي وابن حبان . ولأبي داود (من حديث أبي هريرة) « مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْ كَسَهُمَا أَوْ الرِّبَا » قال الشافعي : له تأويلان : أحدهما أن يقول بعثك بألفين نسيئة وبألف نقدا ، فأيهما شئت أخذت به ، وهذا بيع فاسد لأنه إيهام وتعليق . والثاني أن يقول : بعثك عهدي على أن تبني فرسك انتهى . وعلة النهي على الأول عدم استقرار الثمن ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء . وعلى الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر ، وقوله « فله أو كسهما أو الربا » يعني أنه إذا فعل ذلك فهو لا يخلو عن أحد الأمرين : إما الأوكس الذي هو أخذ الأقل أو الربا وهذا مما يؤيد التفسير الأول .

٢٠ — (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يَحِلُّ سَلَفٌ وَيَبَعٌ وَلَا شَرْطَانٌ فِي يَبَعٍ وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يُضْمَنْ وَلَا يَبَعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ . رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم . وأخرجه (أي الحاكم) في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور بلفظ : نهى عن بيع وشرط ، ومن هذا الوجه (يعني الذي أخرجه الحاكم) أخرجه الطبراني في الأوسط وهو شريب (وقد رواه جماعة واستغربه النووي . والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن بيع على صفتها : الأولى سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص أن يشتري سلعة بأكثر



من ثمنها لأجل النساء ، وعنده أن ذلك لا يجوز فيحتمل بأن يستقرض الثمن من البائع ليعجله إليه حيلة . والثانية شرطان في بيع يختلف في تفسيرهما ، ف قيل هو أن يقول : بعت هذا نقدا بكذا وبكذا نسيئة ، وقيل هو أن يشترط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يهبها ، وقيل هو أن يقول : بعتك هذه السلعة بكذا على أن تبيعني السلعة الفلانية بكذا ، وذكره في الشرح نقلا عن الغيث . وفي النهاية لا يحل سلف وبيع ، وهو مثل أن يقول : بعتك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفا في متاع ، أو على أن تقرضني ألفا ، لأنه يقرضه ليحاييه في الثمن فيدخل حد الجهالة ، ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا ولأن في العقد شرطا ولا يصح ، وقوله « ولا شرطان في بيع » فسر في النهاية بأنه كقولك : بعتك هذا الثوب نقدا بدينار ونسيئة بدينارين ، وهو كالبيعتين فيبيعة . والثالثة قوله « ولا ربح مالم يضمن » قيل معناه مالم يملك وذلك هو الغصب فإنه غير ملك للغاصب ، فإذا باعه وربح في ثمنه لم يحل له الربح ، وقيل معناه مالم يقبض ، لأن السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري إذا تلفت تلفت من مال البائع . والرابعة قوله « ولا يبيع ما ليس عندك » قد فسر ما حديث حكيم ابن حزام عن أبي داود والنسائي أنه قال : قلت : يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني المبيع ليس عندي فأبباع له من السوق ، قال : « لا تبع ما ليس عندك » فدل على أنه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه .

٢١ — (وعنه) أي عمرو بن شعيب (قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العربان) بضم العين المهملة وسكون الراء والباء الموحدة ، ويقال أربان ويقال عربون (رواه مالك قال : بالغى . عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه راو لم يسم ، وسمى في رواية فاذا هو ضعيف وله طرق لا تخلو عن مقال . فبيع العربان فسر مالك قال : هو أن يشتري الرجل العبد أو الأمة أو بكثري ، ثم يقول للذي اشتري منه أو اكثري منه : أعطيتك دينارا أو درهما على أني إن أخذت السلعة فهو من ثمنها وإلا فهو لك . واختلف الفقهاء في جواز هذا البيع ، فأبطله مالك والشافعي لهذا النهي ، ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر ودخوله في أكل المال بالباطل ، وروى عن عمر وابنه وأحمد جوازه .

٢٢ — (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : ابتعت زيتا في السوق ، فلما استوجبته لقيني رجل فأعطاني به ربعا حسنا ، فأردت أن أضرب على يد الرجل) يعني يعقد له البيع (فأخذ رجل من خلفي بذراعي ، فالتفت فاذا هو زيد بن ثابت قال : لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك) فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم . رواه أحمد وأبو داود واللفظ له . وصححه ابن حبان والحاكم الحديث دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزه إلى رحله ، والظاهر أن المراد به القبض ، لكنه عبر عنه بما ذكر لما كان غالب قبض المشتري الحيابة



إلى المكان الذي يختص به وأما نقله من مكان إلى مكان لا يختص به فعند الجمهور أن ذلك قبض ، وفصل الشافعي فقال : إن كان مما يتناول باليد كالدرهم والثوب فقبضه نقل ، وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان آخر ، وما كان لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخلية . قوله « فلما استوجبه » في رواية أبي داود استوفيه وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازه إلى رحله ، ويدل له قوله « نهى أن تباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم » .

٢٣ — (وعنه) أي ابن عمر (قال : قلت يا رسول الله إني أبيع الإبل بالبيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ الدرهم ، وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير ، أخذ هذا من هذا وأعطى هذا من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء . رواه الخمسة وصححه الحاكم ) هو دليل على أنه يجوز أن يقبض عن الذهب الفضة ، وعن الفضة الذهب ، لأن ابن عمر كان يبيع بالدنانير فيلزم المشتري في دمه : دنانير وهي الثمن ثم يقبض عنها الدرهم وبالعكس ، وبوب أبو داود « باب اقتضاء الذهب عن الورق » ولفظه « كنت أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدرهم ، وأبيع بالدرهم وأخذ الدنانير ، وأنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء » وفيه دليل على أن النقيدين جميعا غير حاضرين والحاضر أحدهما ، فين صلى الله عليه وسلم الحكم بأنهما إذا فعلا ذلك تخفقه أن لا يفترقا إلا وقد قبض ما هو لازم عوض ما في الذمة ، فلا يجوز أن يقبض البعض من الذهب ويبقى البعض في ذمة من عليه الدنانير عوضا عنها ولا العكس لأن ذلك من باب الصرف ، والشرط فيه أن لا يفترقا وبينهما شيء ، وأما قوله في رواية أبي داود « بسعر يومها » فالظاهر أنه غير شرط وإن كان أمرا أغلبيا في الواقع يدل على ذلك قوله « فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد » .

٢٤ — (وعنه) أي ابن عمر (قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش ) بفتح النون وسكون الجيم بعدها شين معجمة (متفق عليه) النجش لغة : تنذير الصيد واستئثاره من مكانه ليصاد . وفي المشرع : الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع لا يشتريها بل ليغير بذلك غيره . وسمى الناجش في السلعة ناجشا لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع ثمنها . قال ابن بطال : أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله ، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك ، فقال طائفة من أئمة الحديث : البيع فاسد ، وبه قال أهل الظاهر وهو المشهور في مذهب الحنابلة ، ورواية عن مالك إلا أن الحنابلة يقولون بفساده إن كان مواطاة من البائع أو منه . وقالت المالكية : يثبت له الخيار وهو قول الهادوية قياسا على المصراة ، والبيع صحيح عندهم وعند الحنفية قالوا : لأن النهي عائد إلى أمر مفارق للبيع وهو قصد الخداع فلم يقتض الفساد . وأما ما نقل عن ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم أن التحريم إذا كانت الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل ، فلو أن رجلا رأى سلعة تباع بدون قيمتها فزاد فيها لنتهى إلى قيمتها لم يكن ناجشا حاصيا بل يؤجر على ذلك بنيته قالوا : لأن ذلك من النصيحة فهو مردود بأن النصيحة تحصل



بغير إيهام أنه يريد الشراء، وأمامع هذا فهو خداع وغرر، وبأنه أخرج البخاري من حديث ابن أبي أوفى في سبب نزول قوله تعالى - إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا - الآية . قال : أقام رجل سلعته بالله لقد أعطي بها ما لم يعط فزت . قال ابن أبي أوفى : الناجش آكل ربا خائن . فجعل ابن أبي أوفى من أخبر بأكثر ممن اشترى به أنه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد أن يشتريها في ضرر الغير ، فاشتركا في الحكم لذلك ، وحيث كان الناجش غير البائع فقد يكون آكل ربا إذا جعل له البائع جملا .

٢٥ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة ﴾ مفاعلة بالخاء المهملة والقاف ﴿ والمزابنة ﴾ بالزاي بعد الألف موحدة فنون ﴿ والمخابرة ﴾ بزنتها بالخاء المعجمة فألف فوحدة فراء ﴿ وعن الثنيا ﴾ بالمثلثة مضمومة فنون مفتوحة فثناة تحتية بزنة ثريا الاستثناء ﴿ إلا أن تعلم ﴾ عائد إلى الأخير ﴿ ورواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذى ﴾ اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها . الأولى المحاقلة وفسرها جابر راوى الحديث بأنها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة ، وفسرها أبو عبيد بأنها بيع الطعام في سنبله ، وفسرها مالك بأن تكرى الأرض ببعض ما تنبت وهذه هي المخابرة ، ويعد هذا التفسير عطفها عليها في هذه الرواية وبأن الصحابي أعرف بتفسير ما روى ، وقد فسر ها جابر بما عرف كما أخرجه عنه الشافعى : والثانية المزابنة مأخوذ من الزبن بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ، كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه ، وفسرها ابن عمر كما رواه مالك ببيع التمر : أى رطباً بالتمر كيلا وبيع العنب بالزبيب كيلا ، وأخرجه عنه الشافعى في الأم وقال : تفسير المحاقلة والمزابنة في الأحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم منصوباً ويحتمل أنه ممن زواه ، والعلة في النهي عن ذلك هو الربا لعدم العلم بالتساوى والثالثة المخابرة وهي من المزارعة وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع ويأتى الكلام عليها في المزارعة والرابعة الثنيا منى عنها إلا أن تعلم . وصورة ذلك أن يبيع شيئاً ويستثنى بعضه ، ولكنه إذا كان ذلك البعض معلوماً صحت نحو أن يبيع أشجاراً أو أعناباً ويستثنى واحدة معينة ، فإن ذلك يصح اتفاقاً قالوا : لو قال إلا بعضها فلا يصح لأن الاستثناء مجهول . وظاهر الحديث أنه إذا علم القدر المستثنى صح مطلقاً ، وقيل لا يصح أن يستثنى ما يزيد على الثلث ، هذا الوجه في النهي عن الثنيا هو الجهالة وما كان معلوماً فقد انتزت العلة فخرج عن حكم النهي وقد نبه النص عن العلة بقوله « إلا أن تعلم »

٢٦ - ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمخابرة ﴾ بالخاء والضاد معجمتين مفاعلة في الخضرة ﴿ والملاسة والمنايدة ﴾ بالذال المعجمة ﴿ والمرابنة ﴾ رواه البخاري ﴿ اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منى عنها : الأولى المحاقلة وتقدم الكلام فيها . والثانية المخابرة ، وهى بيع الثمار والحبوب قبل أن يبدو



صلاحها ، وقد اختلف العلماء فيما يصح بيده من الثمار والزرع فقال طائفة إذا كان قد بلغ حدا ينتفع به ولو لم يكن قد أخذ الثمر ألوانه واشتد الحب صحح البيع بشرط القطع وأما إذا شرط البقاء فلا يصح اتفاقاً لأنه شغل للملك البائع أو لأنه صنفقتان في صنفقة وهو إعاره أو أجارة ويصح . وأما إذا بلغ حد الصلاح فاشتد الحب وأخذ الثمر ألوانه فيصح صحيح وفقاً إلا أن يشترط المشتري بقاءه ، فقل لا يصح البيع ، وقيل يصح ، وقيل إن كانت المدة معلومة صح وإن كانت غير معلومة لم يصح ، فلو كان قد صلح بعض منه دون بعض فيصحه غير صحيح . وللحنفية تفاصيل ليس عليها دليل . والثالثة الملامسة ، وبينها ما أخرجه البخاري عن الزهري أنها لمس الرجل الثوب بيده بالليل أو النهار وأخرج النسائي من حديث أبي هريرة « هي أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر أحدهما إلى ثوب الآخر ولكنه يلمسه » لما أخرج أحمد عن عبد الرازق عن معمر « الملامسة أن يلمس الثوب بيده ولا ينشره ولا يقلبه إذا لمسه وجب البيع » . ومسلم من حديث أبي هريرة أن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمل . والرابعة المنابذة : فسرهما ما أخرجه ابن ماجه من طريق سفيان عن الزهري : المنابذة أن يقول ألق إلى ما معك وألقى إليك ما معي . والنسائي من حديث أبي هريرة أن يقول : أنبذ ما معي وتنبذ ما معك ويشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر . وأحمد عن عبد الرازق عن معمر ، المنابذة : أن يقول إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع . ومسلم من حديث أبي هريرة المنابذة : أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه . وعلمت من قوله « فقد وجب البيع » أن بيع الملامسة والمنابذة جعل فيه نفس اللبس والتبذير بغير صيغته وظاهر النهي التحريم وللحنفية تفاصيل في هذا لا تليق بهذا المختصر .

(قاعدة) استدل بقوله لا ينظر إليه أنه لا يصح بيع الغائب وللعلماء ثلاثة أقوال : الأول لا يصح وهو قول الشافعي ، والثاني يصح ويثبت له الخيار إذا رآه وهو للهادوية والحنفية والثالث إن وصفه صح وإلا فلا وهو قول مالك وأحمد وآخرين واستدل به على بطلان بيع الأعمى وفيه أيضاً ثلاثة أقوال . الأول بطلانه وهو قول معظم الشافعية التي من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك . والثاني يصح إن وصف له والثالث يصح مطلقاً وهو للهادوية والحنفية

٢٧ - وعن طاوس ابن عباس رضي الله عنهما قال قال : رسول الله صلى الله عليه

وسلم : لا تملقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد . قلت لا . اس ما قوله ولا يبيع حاضر لباد ؟ قال لا يكون له شمساراً . متفق عليه ، والله اعلم .  
اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع . الأولى النهي عن تملق الركبان أي الذين يجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع سواء كانوا ركباناً أو مشاة جماعة أو واحداً وإتباعاً الحديث



على الأغلب في أن الجالب يكون عدداً ، وأما ابتداء التلقي فيكون ابتداء من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة ، وفي حديث ابن عمر « كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام ، فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نبيعه حتى يبلغ سوق الطعام » وفي لفظ آخر بيان أن التلقي لا يكون في السوق قال ابن عمر : كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانه فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه أخرجه البخاري ، فدل على أن الفصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقياً وأن منتهى التلقي ما فوق السوق . وقالت الهادوية والشافعية : إنه لا يكون التلقي إلا خارج البلد ، وكانهم نظروا إلى المعنى المناسب للمنع وهو تغير الجالب ، فانه إذا قدم إلى البلد أمكنه معرفة السعر وطاب الحظ لنفسه فان لم يفعل ذلك فهو من تقصيره . واعتبرت المالكية وأحمد وإسحاق السوق مطلقاً عملاً بظاهر الحديث والنهي ظاهر في التحريم حيث كان فاصداً التلقي عالمياً بالنهي عنه . وعن أبي حنيفة والأوزاعي أنه يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس فان ضر كره . فان تلقاه فاشترى صح البيع عند الهادوية والشافعية ، وثبت الخيار عند الشافعي للبائع لما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ « لا تلقوا الجلب فان تلقاه إنسان فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق » ظاهر الحديث أن العلة في النهي نفع البائع وإزالة الضرر عنه ؛ وقيل نفع أهل السوق لحديث ابن عمر « لا تلقوا السلع حتى تهبطوا بها السوق » واختلف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد ؟ فعند من ذكرناه قريباً أنه صحيح لأن النهي لم يرجع إلى نفس العقد ولا إلى وصف ملازم له فلا يقتضي النهي الفساد . وذهبت طائفة من العلماء إلى أنه فاسد لأن النهي يقتضي الفساد مطلقاً وهو الأقرب . وقد اشترط جماعة من العلماء لتحريم التلقي شرائط ، فقليل يشترط في التحريم أن يكذب المتلقي في سعر البلد ويشتري منهم بأقل من ثمن المثل ، وقيل أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول ، وقيل أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغبنهم وهذه تقييدات لم يبدل عليها ليل بل الحديث أطلق النهي ، والأصل فيه التحريم مطلقاً ، الصورة الثانية وما أفاده قوله « ولا يبيع حاضر لباد » وقد فسره ابن عباس بقوله : لا يكون له سمسار بسنين مهملتين ، وهو في الأصل القيم بالأمرو والحافظ ، ثم اشتهر في متولى البيع والشراء لغيره بالاجر كذا قيده البخاري ، وجعل حديث ابن عباس مقيداً لما أطلق من الأحاديث . وأما بغير أجره فجعله من باب النصيحة والمعاونة فأجازه ، وظاهر أقوال العلماء أن النهي شامل لما كان بأجرة وما كان بغير أجره . وفسر بعضهم صورة بيع الحاضر للبادي بأن يجيء البلد غريب بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت في الحال ، فيأتيه الحاضر فيقول ضعه عندي لا يبيعه لك على التدريج بأعلى من هذا السعر ، ثم من العلماء من خص هذا الحكم بالبادي وجعله قيداً ، ومنهم من ألحق به الحاضر إذا شاركه في عدم معرفة السعر وقال : ذكر البادي في الحديث خرج مخرج الغالب . فأما أهل القرى الذين يعرفون الأسعار فليسوا بداخلين في ذلك .



ثم منهم من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي وأن يكون المتاع المجلوب مما تعم به الحاجة وأن يعرض الحضري ذلك على البدوي ، فلو عرضه البدوي على الحضري لم يمنع وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث بل استنبطوها من تعليلهم للحديث بعلل متصيدة من الحكم ثم قد عرفت أن الأصل في النهي التحريم وإليه هنا ذهب طائفة من العلماء . وقال آخرون : إن الحديث منسوخ وإنه جاز مطلقا كتو كيله النصيحة . ودعوي النسخ غير صحيحة لافتقارها إلى معرفة التاريخ ليعرف المتأخر وحديث النصيحة « إذا استنصح أحدكم أخاه فليصيح له » مشروط فيه أنه إذا استنصحه نصحه بالقول لأنه يتولى له البيع ، وهذا في حكم بيع الحاضر للبادي وكذلك الحكم في الشراء له فلا يشتري حاضر لباد وقد قال البخاري « باب لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة » قال ابن حبيب المالكي : الشراء للبادي كالبيع لقوله صلى الله عليه وسلم « لا يبيع بكم على بيع بعض » فان معناه الشراء ، وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن سيرين قال « لقيت أنس بن مالك فقلت : لا يبيع حاضر لباد أما نهيتم أن يبيعوا أو يبتاعوا لهم ؟ قال نعم » وأخرجه أبو داود ، وعن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا . فان قيل قد لوحظ في النهي عن تلي الجلوبة عدم غيب البادي ، ولو حظ في النهي عن بيع الحاضر للبادي الفرق بأهل البلد واعتبر فيه غيب البادي وهو كالتناقض . فالجواب أن الشارع يلاحظ مصلحة الناس ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الجماعة . ولما كان البادي إذا باع لنفسه انتفع جميع أهل السوق ، واشتروا رخيصة فانتفع به جميع سكان البلد لاحظ الشارع نفع أهل البلد على نفع البادي ، ولما كان في التلي إنما ينتفع المتلي خاصة وهو واحد لم يكن في إباحة التلي مصلحة لاسيا وقد تنضاف إلى ذلك علة ثانية وهي إحقاق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من المتلي . نظر الشارع لهم فلا تناقض بين المسألتين بل هما صحيحتان في الحكمة والمصلحة .

٢٨ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

لَا تَلَقُّوا الْجَلْبَ بِبِفَتْحِ اللَّامِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمَجْلُوبِ ﴿فَمَنْ تَلَّقَى فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ﴾ . رواه مسلم . تقدم الكلام عليه وأنه دليل على ثبوت الخيار للبائع ، وظاهره ولو شراه الملتقى بسعر السوق فان الخيار ثابت

٢٩ — (وعنه) أي أبي هريرة (قال) : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع

حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة . بكسر الخاء المعجمة ، وأما في الجمعة وغيرها فبضمها ﴿أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها أتكفأ ما في إناثها﴾ كفات الإناث كبنته وقلبته (متفق عليه) . ولمسلم لا يسوم المسلم على سومة المسلم (اشتمل الحديث على مسائل منهي عنها الأولى نهى عن بيع الحاضر للبادي وقد تقدم . الثانية ما يفيد قوله « ولا تناجشوا » وهو معطوف في المعنى على قوله نهى ، لأن



معناه لا يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا وتقدم الكلام عليه قريبا في حديث ابن عمر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش » . الثالثة قوله « ولا يبيع الرجل على بيع أخيه » يروي برفع المضارع على أن « لا » نافية وبجزمه على أنها ناهية وإثبات الياء يقوى الأول ، وعلى الثاني فبأنه عومل المجزوم معاملة غير المجزوم فتركت الياء ، وفي رواية بحذفها فلا إشكال وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فيأتي في مدة الخيار رجل فيقول للمشتري افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أحسن منه ، وكذا الشراء على الشراء هو أن يقول للبائع في مدة الخيار افسخ البيع وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن . وصورة السوم أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقد فيقول الآخر للبائع أنا أشتريه منك بأكثر بعد أن كانا قد اتفقا على الثمن . وقد أجمع العلماء على تحريم هذه الصور كلها وأن فاعلها عاص وأما بيع المزايدة وهو البيع بممن يزيد فليس من المنهي عنه . وقد بوب البخاري « باب بيع المزايدة » وورد في ذلك صريحا ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن واللفظ للترمذي ، وقال حسن عن أنس « أنه صلى الله عليه وسلم باع حلسا وقدحا وقال : من يشتري هذا الحلس والقده ؟ فقال رجل آخذهما بدرهم ، فقال من يزيد على درهم ؟ فأعطاه رجل ردهمين فباعهما منه » وقال ابن عبد البر : إنه لا يحرم البيع ممن يزيد اتفاقا ، وقيل إنه يكره . واستدل لقائله بحديث عن سفيان بن وهب أنه قال « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المزايدة » لكنه من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف . الرابعة قوله « ولا يخطب على خطبة أخيه » زاد في مسلم « إلا أن يأذن له » وفي رواية « حتى يأذن » والنهي يدل على تحريم ذلك . وقد أجمع العلماء على تحريمها إذا كان قد صرح بالإجابة ولم يأذن ولم يترك ، فإن تزوج والحال هذه عصي اتفاقا ، وصح عند الجمهور . وقال داود : يفسخ النكاح ، ونعم ما قال وهو رواية عن مالك وإنما اشترط التصريح بالإجابة وإن كان النهي مطلقا لحديث فاطمة بنت قيس فأنها قالت « خطبني أبو جهم ومعاوية ، فلم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة بعضهم على بعض بل خطبها مع ذلك لأسامة » والقول بأنه يحتمل أنه لم يعلم أحدهما بخطبة الآخر وأنه صلى الله عليه وسلم أشار بأسامه لأنه خطب خلاف الظاهر وقوله « أخيه » أي في الدين ، ومفهومه أنه لو كان غير أخ كان يكون كافرا فلا يحرم وهو حيث تكون المرأة كتابية وكان يستجير نكاحها وبه قال الأوزاعي ، وقال غيره : يحرم أيضا على خطبة الكافر والحديث خرج التقييد فيه مخرج الغالب ، فلا اعتبار لمفهومه . الخامسة قوله « ولا تسأل المرأة » يروي مرفوعا ومجزوما وعليه فكسر اللام لالتقاء الساكنين ، والمراد أن المرأة الأجنبية لا تسأل الرجل أن يطلق امرأته وينكحها ويصير ما هو لها من النفقة والعشرة لها . وعبر عن ذلك بالإكفاء لما في الصحفة من باب التمثيل كأن ما ذكر لما كان معدا للزوجة فهو في حكم ما قد جمعه في الصحفة لتنتفع به ، فإذا ذهب



عنها فكأنما قد كفتت الصحيفة وخرج ذلك عنها ، فعبر عن ذلك المجموع المركب بالركب المذكور للشبه بينهما .

٣٠ — وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَلَدِّهَا فَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم لكن في إسناده مقال ( لأن فيه حيي بن عبد الله المعافري يختلف فيه (وله شاهد) كأنه يريد به حديث عبادة بن الصامت « لا يفرق بين الأم وولدها ، قيل إلى متى ؟ قال حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية » أخرجه الدارقطني والحاكم ، وفي سنده عندهما عبد الله بن عمرو الواقفي وهو ضعيف ، ولا يخفى أن هذا الحديث والذي بعده كان يحسن ضمهما إلى حديث ابن عمر الذي تقدم في النهي عن بيع أمهات الأولاد أو يؤخر هو إلى هنا ، وهذا الحديث ظاهر في تحريم التفريق بين الوالدة وولدها وظاهره عام في الملك والجهات ، إلا أنه لا يعلم أنه ذهب أحد إلى هذا العموم فهو محمول على التفريق في الملك وهو صريح في حديث علي الآتي : وذا هره أيضا تحريم التفريق ولو بعد البلوغ إلا أنه يقيد بحديث عبادة . وفي الغيث أنه خصه في الكبير الإجماع كما في العتق وكان مستند الإجماع حديث عبادة ثم الحديث نص في تحريم التفريق بين الوالدة وولدها وقيس عليه سائر الأرحام المحارم بجامع الرحامة وكذا ورد النص في الإخوة وهو ما أفاده قوله : ٣١ — وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أبيع غلامين أخوين ، فبعتهما ففرقت بينهما ، فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : أدر كنههما فارتجعهما ولا تبعهما إلا جميعا . رواه أحمد ورجاله ثقات . وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والظهيراني وابن القطان (وحكي ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أنه إنما سمعه الحكم من ميمون بن أبي شبيب وهو يرويه عن علي رضي الله عنه وميمون لم يدرك عليا . والحديث دليل على بطلان هذا البيع ، ودل على تحريم التفريق كما دل عليه الحديث الأول ، إلا أن الأول دل على التفريق بأي وجه من الوجوه وهذا الحديث نص في تحريمه بالبيع وألحقوا به تحريم التفريق بسائر الإنشاءات كالهبة والنذر وهو ما كان باختيار المفرق . وأما التفريق بالقسمة فليس باختياره ، فإن سبب الملك قهري وهو الميراث ، وحديث علي رضي الله عنه قد دل على بطلان البيع ، ولكنه عارضه الحديث الأول حديث أبي أيوب فإنه دل على صحة الإخراج عن الملك بالبيع . ونحوه المسحق للعقوبة إذ لو كان لا يصح الإخراج عن الملك لم يتحقق التفريق فلا عقوبة ، ولذا اختلف العلماء في ذلك . فذهب أبو حنيفة إلى أنه ينبغي مع العصيان ، قالوا : والامر بالارتجاع للغلامين يحتمل أنه يعقد جديد برضا المشتري .

(فائدة) في التفريق بين البهيمة وولدها وجهان : لا يصح لنبيه صلى الله عليه وسلم عن تعذيب البهائم ، ويصح قياسا على الذبح وهو الأول



٢٢ — ﴿وعن أنس رضى الله عنه قال : غلا السعر﴾ الغلاء ممدود : وهو ارتفاع السعر على معتاده ﴿في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال الناس : يا رسول الله غلا السعر فسر لنا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله هو المسعر﴾ يعنى يفعل ذلك هو وحده بأرادته ﴿القباض﴾ أى المقتر (الباط) الموسع مأخوذ من قوله تعالى . والله يقبض ويبسط . ﴿الرازق﴾ إني لأرجو أن التى الله وليس أحد منكم يطلبنى بمظلمة في دم ولا مال . رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان وأخرجه ابن ماجه والدارمي والبخاري وأبو يعلى من حديث أنس ، وإسناده على شرط مسلم وصححه الترمذى . والحديث دليل على أن التسعير مظلمة ، وإذا كان مظلمة فهو محرم . وإلى هذا ذهب أكثر العلماء . وروى عن مالك أنه يجوز التسعير ولو في القوتين ، والحديث دال على تحريم التسعير لكل متاع ، وإن كان سياقه في خاص . وقال المهدى : إنه استحسن الأئمة المتأخرون تسعير ما عدا القوتين كاللحم والسمن رعاية لمصلحة الناس ودفع الضرر عنهم وقد استوفينا الكلام في هذه المسألة في منحة الفقار ، وبسطنا القول هناك بما لا مزيد عليه .

٢٣ — ﴿وعن معمر بن عبد الله﴾ هو بفتح الميم وسكون العين وفتح الميم ، ويقال له معمر بن أبي معمر أسلم قديما وهاجر إلى الحبشة ، وتأخرت هجرته إلى المدينة ثم هاجر إليها وسكن بها ﴿عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحتكر إلا خاطئ﴾ بالهمزة هو العاصي الأثم ﴿رواه مسلم﴾ وفي الباب أحاديث دالة على تحريم الاحتكار ، وفي النهاية على قوله صلى الله عليه وسلم «من احتكر طعاما» قال : أى اشتراه وحبسه ليقل فيغلو . وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار للطعام وغيره إلا أن يدعى أنه لا يقال احتكر إلا في الطعام . وقد ذهب أبو يوسف إلى عمومته فقال : كل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان ذهباً أو ثياباً ، وقيل لا احتكار إلا في قوت الناس وقوت البهائم وهو قول الهادوية والشافعية ، ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام ، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب فانه عند الجمهور لا يقيد به المطلق بالمقيد لعدم التعارض بينهما بل يبنى المطلق على إطلاقه وهذا يقتضى أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقا ، ولا يقيد بالقوتين إلا على رأي أبي ثور . وقد رده أئمة الأصول وكان الجمهور خصوه بالقوتين نظرا إلى الحكمة المناسبة للتحريم ، وهي دفع الضرر عن عامة الناس والأغلب في دفع الضرر عن العامة إنما يكون في القوتين ، فقيدوا الإطلاق بالحكمة المناسبة وأنهم قيدوه بمذهب الصحابي الراوى ، فقد أخرج مسلم عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر فقيل له فأنك تحتكر ، فقال : لأن معمر راوى الحديث كان يحتكر . قال ابن عبد البر : كأننا تحتكران الزيت . وهذا ظاهر أن سعيدا قيد الإطلاق بعمل الراوى ، وأما معمر فلا يعلم بم قيده ؟ ولعله بالحكمة المناسبة التى قيد بها الجمهور .

٣٤ — ﴿وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تصروا﴾



بضم المثناة الفوقية وفتح الصاد المهملة من صرى يصرى على الاصحح الإبل والغنم فمن ابتاعها بعد فهو بخير النظرين الرأيين بعد أن يحلبها إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاعا عطف على ضمير المفعول في ردها على تقدير ويعطى من تمر . متفق عليه ، ولسلم أي عن أبي هريرة فهو بالخيار ثلاثة أيام . وفي رواية له علقها البخاري : ورد معها صاعا من طعام إلا سمراء . قال البخاري : والتمر أكثر أصل التصرية حبس الماء ، يقال صريت الماء إذا حبسته . وقال الشافعي : هي ربط أخلاف الناقة والشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عاداتها ، ولم يذكر في الحديث البقر والحكم واحد لحديث « نهى عن التصرية للحيوان إذا أريد بيعه » لأنه قد ورد تقييده في رواية النسائي بلفظ « ولا تصروا الإبل والغنم للبيع » وفي رواية له « إذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فليحلبها ، وهذا هو الراجح عند الجمهور ، ويدل عليه التعليل بالعدليس والفرر كذا قيل ، إلا أني لم أر التعليل بهما منصوبا وأما التصرية لا للبيع بل ليجتمع الحليب لنفع المالك فهو وإن كان فيه إيذاء للحيوان إلا أنه ليس فيه إيضرار فيجوز وظاهر الحديث أنه لا يثبت الخيار إلا بعد الحلب ، ولو ظهرت التصرية بغير حلب فالخيار ثابت ، وثبوت الخيار قاض بصحة بيع المصرة . وفي الحديث دليل على أن الرد بالتصرية فوري ، لأن الفاء في قوله « فهو بخير النظرين » تدل على التعقيب من غير تراخ وإليه ذهب بعض الشافعية ، وذهب الأكثر إلى أنه على التراخي لقوله « فله الخيار ثلاثا » « أجيب من طرف القائل بالفور أن ذلك محمول على ما إذا لم يعلم أنها مصرة إلا في الثالث لأن الغالب أنها لا تعلم في أقل من ذلك لجواز انقضاء الاختلاف العلف ونحوه ، لأن في رواية أحمد والطحاوي « فهو بأحد النظرين بالخيار إلى أن يحوزها أو يردّها » وأما ابتداء الثلاث ففيه خلاف . قيل من بعد تبين التصرية ، وقيل من عند العقد ، وقيل من التفرق . ودل الحديث أنه يرد عوض اللبن صاعا من تمر وأما الرواية التي علقها البخاري بذكر صاعا من طعام ، فقد رجح البخاري رواية التمر لكونه أكثر وإذا ثبت أنه يرد المشتري صاعا من تمر ففي المسئلة ثلاثة مذاهب : الأول للجمهور من الصحابة والتابعين بإثبات الرد للمصرة ورد صاع من تمر سواء كان اللبن كثيرا أو قليلا والتمرقون لا أهل البلد أولا . والثاني للهادوية فقالوا : ترد المصرة ، ولكنهم قالوا : يرد اللبن بعينه إن كان باقيا ، أو مثله إن كان تالفاً وقيمه يوم الرد حيث لم يرد المثل قالوا : وذلك لأنه تقرر أن ضمان التلف إن كان مثليا فبالمثل وإن كان قيميا فبالقيمة ، واللبن إن كان مثليا ضمن بمثله ، وإن كان قيميا قوم بأحد النقيدين وضمن بذلك فكيف يضمن بالتمر والطعام ؟ قالوا وأيضا فإنه كان الواجب أن يختلف الضمان بقدر اللبن ولا يقدر بصاع قل أو أكثر وأجيب بأن هذا القياس تضمن العموم في جميع المتلفات وهذا خاص ورد به النص والخاص مقدم على العام . أما تقدير الصاع فإنه قدره الشارع ليدفع التشاجر لادم الوقوف على حقيقة قدر اللبن لجواز اختلاطه بحادث بعد البيع ، فقطع الشارع



النزاع وقدره بحد لا يبعد رقعا للخصومة ، وقدره بأقرب شيء إلى اللين . فانهما كانا قوتين في ذلك الزمان ، ولهذا الحكم نظائر في الشريعة وهو ضمان الجنائيات كالوضحة فان أرشها مقدر مع الاختلاف في الكبر والصغر والغرة في الجنين مع اختلافه . والحكمة في ذلك كله دفع التشاجر . والثالث للمحنفية فخالفوا في أصل المسألة وقالوا : لا يرد البيع بهيب التصرية فلا يجب رد الصاع من التمر واعتذروا عن الحديث بأعذار كثيرة بالقدح في الصحابي الراوى للحديث وبأنه حديث مضطرب وبأنه منسوخ وبأنه معارض بقوله تعالى — وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به — وكلها أعذار مردودة ، وقالوا : الحديث خالف قياس الأصول من جهات . الأولى من حيث إن اللين التالف إذا كان موجودا عند العقد فقد نقص جزء من المبيع فيمنع الرد وإن كان حادثا عند المشتري فهو غير مضمون . وأجيب أولا بأن الحديث أصل مستقل برأسه ، ولا يقال إنه خالف قياس الأصول ثانيا بأن النقص إنما يمنع الرد إذا لم يكن لاستعلام العيب وهو هنا لاستعلام العيب ، فلا يمنع . والثانية من حيث إنه جعل الخيار فيه ثلاثا مع أن خيار العيب وخيار المجلس وخيار الرؤية لا يقدر شيء منها بالثلاث وأجيب بأن المصراة انقردت بالمدة المذكورة لأنه لا يتبين حكم التصرية في الأغلب إلا بها بخلاف غيرها . والثالثة أنه يلزم ضمان الأعيان مع بقائها حيث كان اللين بسبب الاختلاط ، فيكون مثل ضمان العبد الآبق المغصوب والرابعة من حيث إنه يلزمه إثبات الرد بغير عيب ، لأنه لو كان نقصان اللين عيبا لثبت به الرد من دون تصرية ولا اشتراط لأنه لم يشترط الرد وأجيب بأنه في حكم خيار الشرط من حيث المعنى ، فان المشتري لما رأى ضرعها مملوءا فكان البائع شرط له أن ذاك عادة لها ، وقد ثبت لهذا نظائر مثل ما تقدم في تلقى الجلوبة . وإذا تقرر عندك ضعف القولين الآخرين علمت أن الحق هو الأول ، وعرفت أن الحديث أصل في النهي عن الغش وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليه وفي أن التبدليس لا يفسد أصل العقد ، وفي تحريم التصرية للمبيع وثبوت الخيار بها . وقد أخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعا « بيع المحفلات خلابة ولا تحمل الخلابة لمسلم » وفي إسناده ضعف . ورواه ابن أبي شيبة موقوفا بسند صحيح ، والمحفلات جمع محفلة بالحاء المهملة والفاء التي تجمع لبنها في ضروعها ، والخلابة بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام بعدها موحدة الخداع

٣٥ — (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعا رواه البخاري . وزاد الإسماعيلي : من تمر ) لم يرفعه المصنف بل وقفه على ابن مسعود لأن البخاري لم يرفعه ، وقد تقدم الكلام على معناه مستوفي

٣٦ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على صبرة ) الصبرة بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة : الكومة المجموعة من الطعام (من طعام فأدخل



يَدُهُ فِيهَا ، فَتَنَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا ) : فقال ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال أصابته السماء  
 يا رسول الله ، قال : أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ الدَّاسُ ) من غش فليس  
 مني رواه مسلم ) قال النووي : كذا في الأصول مني بياء المتكلم وهو صحيح ، ومعناه :  
 ليس من اهتدى بهدي واهتدى بعلمى وعملى وحسن طريقي . وقال سفيان بن عيينة : يكرر  
 تفسير مثل هذا : ونقول : نمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر  
 والحديث دليل على تحريم الغش وهو مجمع على تحريمه شرعا مذموم فاعله عقلا .

٣٧ — ( وعن عبد الله بن بريدة ) هو أبو سهل عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي  
 قاضي مرو تابعي ثقة ، سمع أباه وغيره ) عن أبيه رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم : مَنْ حَبَسَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ ) الأيام التي يقطف فيها ) حتى  
 يبيعه ) مَنْ يَتَّخِذْهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ ) أى على علم بالسبب  
 الموجب لدخوله ) رواه الطبراني في الأوسط باسناد حسن ) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان  
 من حديث بريدة بزيادة « حتى يبيعه من يهودى أو نصرانى أو ممن يعلم أنه يتخذ خمرًا فقد  
 تقحم في النار على بصيرة » والحديث دليل على تحريم بيع العنب من يتخذ خمر الوعيد البائع  
 بالنار وهو مع القصد محرم إجماعا وأما مع عدم القصد فقال الهادوية يجوز البيع مع الكراهة  
 ويؤول بأن ذلك مع الشك في جعله خمرًا . وأما إذا علمه فهو محرم . ويقاس على ذلك ما  
 كان يستعان به في معصية . وأما ما لا يفعل إلا لمعصية كالزمامير والطنابير ونحوها فلا يجوز  
 بيعها ولا شرائها إجماعا ، وكذلك بيع السلاح والكراخ من الكفار والبغاة إذا كانوا  
 يستعينون بها على حرب المسلمين . فإنه لا يجوز إلا أن يباع بأفضل منه جاز

٣٨ — ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 الْخِرَاجُ بِالضَّمانِ . رواه الخمسة وضمه البخارى ) لأن فيه مسلم بن خالد الزنجى وهو  
 ذاهب الحديث ( وأبو داود وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم  
 وابن القطان ) الحديث أخرجه الشافعى وأصحاب السنن بطوله ، وهو أن رجلا اشترى  
 غلاما في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عنده ما شاء الله ، ثم رده من عيب  
 وجده ، ف قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم برده بالعيب ، فقال المقضى عليه قد  
 استعمله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الْخِرَاجُ بِالضَّمانِ ، والخراج هو الغلة  
 والكراء ، ومعناه أن المبيع إذا كان له دخل وغلة فإن مالك الرقبة الذى هو ضامن لها يملك  
 خراجها لضمان أصلها ، فإذا ابتاع رجل أرضا فاستعملها أو ماشية فنتجها أو دابة فركبها  
 أو عبدا فاستخدمه ثم وجد به عيبا فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به ، لأنها  
 لو تلت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت في ضمان المشتري فوجب أن يكون الخراج له . وقد  
 اختلف العلماء في المسألة على ثلاثة أقوال : الأول للشافعية أن الخراج بالضمان على ما قد تاه



في معنى الحديث و ما وجد من الفوائد الأصلية والفرعية فهو المشتري ويرد المبيع ما لم يكن ناقصا عما أخذه . الثاني للهادوية أنه يفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية فيستحق المشتري الفرعية وأما الأصلية فتصير أمانة في يده فان رد المشتري المبيع بالحكم وجب الرد ويضمن للتلف ، وإن كان بالتراضي لم يردّها . الثالث للحنفية أن المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكره . وأما الفوائد الأصلية كالتمر فإن كانت باقية ردها مع الأصل ، وإن كانت تالفة امتنع الرد واستحق الأرش . الرابع لمالك أنه يفرق بين الفوائد الأصلية كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يردّه مع أمه وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد ، فان كانت متصلة وجب الرد لها إجماعا هذا ما قاله المذكورون والحديث ظاهر فيما ذهب إليه الشافعي وأما إذا وطئ المشتري الأمة ثم وجد فيها عيبا فقد اختلف العلماء في ذلك فقالت الهادوية وأهل الرأي والثوري وإسحاق يمتنع الرد لأن الوطء جنابة لأنه لا يحل وطء الأمة لأصل المشتري ولا لفصله فقد عيبها بذلك ، قالوا وكذا مقدمات الوطء يمتنع الرد بعدها لذلك قالوا ولكنه يرجع على البائع بأرش العيب ، وقيل يردّها ويرد معها مهر مثلها . ومنهم من فرق بين الثيب والبكر . وقد اسعوف في الخطابي ذلك ونقله الشارح ، والكل أقوال عارية عن الاستدلال ، ودعوى أن الوطء جنابة دعوى غير صحيحة ، والتعليل بأنه حرّمها به على أصوله وفصوله . فكانت جنابة عليهما فإنه لم ينحصر المشتري لها فيهما .

٣٩ وعن عروة البارقي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشتري به أضحية أو شاة فاشتري به شاتين فباع إحداها بدينار ، فأتاه بشاة ودينار ، فدعا له بالبركة في بيعه ، فكان لو اشتري تراباً لربح فيه . رواه الخمسة إلا النسائي ، وقد أخرجه البخاري ضمن حديث ولم يسق لفظه ، وأورد له الترمذي شاهداً من حديث حكيم بن حزام في الحديث في إسناده سعيد بن زيد أخو حماد يختلف فيه . قال المنذري والنووي : إسناده حسن صحيح وفيه كلام كثير . وقال المصنف : الصواب أنه متصل في إسناده مبهم . وفي الحديث دلالة على أن عروة شري ما لم يوكل بشرائه وباع كذلك ، لأنه أعطاه ديناراً لشراء أضحية ، فلو وقف على الأمر لشري ببعض الدينار الأضحية ورد البعض ، وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة وقد وقعت هنا ، وللعلماء فيه خمسة أقوال : الأول أنه يصبح العقد الموقوف ، وذهب إلى هذا جماعة من السلف والهادوية عملاً بالحديث والثاني أنه لا يصبح وإليه ذهب الشافعي وقال : إن الإجازة لا تصححه محتجاً بحديث « لا تبع ما ليس عندك » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي ، وهو شامل للمعدوم وملك الغير ، وتردد الشافعي في صحة حديث عروة ، وعلق القول به على صحته . والثالث التفصيل لأبي حنيفة ، فقال : يجوز البيع لا الشراء . وكأنه فرق بينهما بأن البيع إخراج عن ملك المالك ، وللمالك حق في استبقاء ملكه ، فإذا أجاز فقد أسقط حقه بخلاف الشراء فإنه إثبات لملك ، فلا بد من تولى المالك لذلك . والرابع لمالك وهو عكس ما قاله أبو حنيفة ، وكأنه أراد الجمع بين



الحديثين ، حديث « لا تبع ما ليس عندك » وحديث عروة ، فيعمل به ما لم يعارض .  
والخامس أنه يصح إذا وكل بشراء شيء فيشتري بعضه وهو للجصاص ، وإذا صح حديث  
عروة فالعمل به هو الزاجح وفيه دليل على صحة بيع الأضحية وإن تعينت بالشراء لإبدال  
المثل ، ولا تطيب زيادة الثمن ، ولذا أمره بالتصدق بها وفي دعائه صلى الله عليه وسلم له  
بالبركة دليل على أن شكر الصنيع لمن فعل المعروف ومكافأته مستحبة ولو بالدعاء .

٤٠ — وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى  
عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع ، وعن بيع ما في ضروعها ، وعن شراء العبد وهو  
آبق ، وعن شراء المغنم حتى تقسم ، وعن شراء الصدقات قبض ، وعن ضربة الغائص .  
رواه ابن ماجه والبخاري والدارقطني بإسناد ضعيف لأنه من حديث شهر بن حوشب وشهر  
تلكم فيه جماعة كالنضر بن شميل والنسائي وابن عدي وغيرهم : وقال البخاري : شهر حسن  
الحديث وقوى أمره . وروى عن أحمد أنه قال : ما أحسن حديثه والحديث اشتمل على  
ست صور منهي عنها : الأولى بيع ما في بطون الحيوان وهو مجمع على تحريمه . والثانية اللبن  
في الضروع وهو مجمع عليه أيضا وقد تقدم . والثالثة العبد الآبق ، وذلك لتعذر تسليمه .  
والرابعة شراء المغنم قبل القسمة ، وذلك لعدم الملك والخامسة شراء الصدقات قبل القبض ،  
فانه لا يستقر ملك المتصدق عليه إلا بعد القبض ، إلا أنه استثنى الفقهاء من ذلك بيع المصدق  
للصدقة قبل القبض بعد التخاية فانه يصح ، لانهم جعلوا التخاية كالقبض في حقه . السادسة  
ضربة الغائص وهو أن يقول : أغوص في البحر غوصة بكذا فما خرج فهو لك ، والعلة  
في ذلك هو الغرر

٤١ — وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر . رواه أحمد ، وأشار إلى أن الصواب وقفه وهو  
دليل على حرمة بيع السمك في الماء وقد علاه بأنه غرر ، وذلك لانه تختفي في الماء حقيقته  
ويرى الصغير كبيرا وعكسه ، وظاهره النهي عن ذلك مطلقا . وفصل الفقهاء في ذلك فقالوا :  
إن كان في ماء كثير لا يمكن أخذه إلا بتصيد ، ويجوز عدم أخذه فالبيع غير صحيح ، وإن  
كان في ماء لا يفوت فيه ويؤخذ بتصيد فالبيع صحيح ويثبت فيه الخيار بعد التسليم وإن كان  
لا يحتاج إلى تصيد فالبيع صحيح ويثبت فيه خيار الرؤية ، وهذا التفصيل يؤخذ من الأدلة  
والتعليل المقتضى للإلحاق بخصص عموم النهي .

٤٢ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم أن تباع ثمرة حتى تطعم . يضم المثناة الفوقية وكسر العين المهملة يبدو صلاحها ولا  
يباع صوف على ظهر ولا ابن في ضرع . رواه الطبراني في الأوسط والدارقطني ، وأخرجه  
أبو داود في المراسيل لمكرمة وهو الزاجح . وأخرجه أيضا موقفا على ابن عباس بإسناد  
قوى ورجحه البيهقي . اشتمل الحديث على ثلاث مسائل : الأولى النهي عن بيع الثمرة



حتى يبدو صلاحها وبطيئ أكلها ويأتي الكلام في ذلك . والثانية النهي عن بيع الصوف على الظهر ، وفيه قولان للعلماء : الأول أنه لا يصح عملاً بالحديث ، ولأنه يقع الاختلاف في موضع القطع من الحيوان فيقع الإضرار به وهذا قول الهادوية والشافعية وأبي حنيفة . والقول الثاني أنه يصح البيع لأنه مشاهد يمكن تسليمه فيصح كما صح من المذبح ، وهذا قول مالك ومن وافقه قالوا : والحديث موقوف على ابن عباس ، والقول الأول أظهر ، والحديث قد تعاضد فيه المرسل والموقوف ، وقد صح النهي عن الغرر والغرر حاصل فيه والثالثة النهي عن بيع اللبن في الضرع لما فيه من الغرر . وذهب سعيد بن جبير إلى جوازه قال لأنه صلى الله عليه وآله وسلم سمى الضرع خزانة في قوله فيمن يحلب شاة أخيه بغير إذنه « يعمد أحدكم إلى خزانة أخيه ويأخذ ما فيها » وأجيب بأن تسميته خزانة مجاز ، ولئن سلم فبيع ما في الخزانة بيع غرر ، ولا يدرى بكيفية وكيفية .

٥٣ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المضامين والمراد بهما ما في بطون الإبل ( والملاقيح ) هو ما في ظهور الجمال ( رواه البزار وفي إسناده ضعف ) لأن في رواه صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وهو ضعيف ورواه مالك عن الزهري عن سعيد بن سلاق الدارقطني في العمل : تابعة معمر ووصله عمر بن قيس عن الزهري وقول مالك هو الصحيح وفي الباب عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق بإسناد قوى . والحديث دليل على عدم صحة بيع المضامين والملاقيح ، وقد تقدم وهو إجماع .

٤٤ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أقال مسلماً ببعته أقال الله عثرته . رواه أبو داود وابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم وهو عنده بلفظ « من أقال مسلماً أقال الله عثرته يوم القيامة » قال أبو الفتح القشيري : هو على شرطهما . وفي الباب ما يشده من الأحاديث الدالة على فضل الإقالة . وحقيقتها شرعاً رفع العقد الواقع بين المتعاقدين وهي مشروعة إجماعاً ، ولا بد من لفظ يدل عليها وهو أقلت أو ما يفيد معناه عرفاً . وللإقالة شرائط ذكرت في كتب الفروع لأدليل عليها ، وإنما دل الحديث على أنها تكون بين المتبايعين لقوله « ببعته » . وأما كون المقال مسلماً فليس بشرط ، وإنما ذكره لكونه حكماً أغلباً ، وإلا فتواب الإقالة ثابت في إقالة غير المسلم ، وقد ورد بلفظ « من أقال نادماً » أخرجه البزار .

## باب الخيار

الخيار بكسر الخاء المعجمة : اسم من الاختيار أو التخيير ، وهو طلب خير الأمرين من إثنين البيع أو فسخه ، وهو أنواع ، ذكر المصنف في هذا الباب خيار الشرط وخيار المجلس ١ — عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا تباع الرجلان أي أوقعا العقد بينهما لاتساوما من غير عقد ( فكل واحد منهما



بالخيار ما لم يتفرقا ( وفي لفظ « يفرقا » والمراد بالأبدان ( و كانا جميعا أو بخير ) من  
التخير ( أحدهما الآخر ) فان خير أحدهما الآخر : أى إذا اشترط أحدهما الخيار مدة  
مهلومة، فان الخيار لا ينقضى بالتفرق بل يبقى حتى تمضى مدة الخيار التى شرطها، وقيل  
المراد إذا اختار إمضاء البيع قبل التفرق لزمه البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق ويدل لهذا  
قوله « فان خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع » أى نفذ وتم  
( وإن تفرقا ) بالأبدان ( بعد أن تبايعا ) أى عقدا عقد البيع ( ولم يترك واحدا  
منهما البيع فقد وجب البيع . متفق عليه ، واللفظ لمسلم ) الحديث دليل على ثبوت  
خيار المجلس المتبايعين ، وأنه يمتد إلى أن يحصل التفرق بالأبدان . وقد اختلف العلماء  
فى ثبوته على قولين : الاول ثبوته وهو لجماعة من الصحابة منهم على عليه السلام وابن عباس  
وابن عمر وغيرهم، وإليه ذهب أكثر التابعين والشافعي وأحمد وإسحاق والإمام يحيى قالوا :  
والتفرق الذي يبطل به الخيار ما يسمى عادة تفرقا . ففي المنزل الصغير بخروج أحدهما ،  
وفى الكبير بالتحول من مجلسه إلى آخر بخطوتين أو ثلاث ، ودل على أن هذا تفرق  
فعل ابن عمر المعروف بأن قاما معا أو ذهبا معا فالخيار باق وهذا المذهب دليله  
هذا الحديث المتفق عليه . القول الثانى للهادوية والحنفية ومالك والإمامية أنه لا يثبت  
خيار المجلس بل متى تفرق المتبايعان بالقول فلا خيار إلا ما شرط مستدلين بقوله تعالى  
تجارة عن تراض - وبقوله - وأشهدوا إذا تباعتم - قالوا : والإشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق  
الامر وإن وقع قبله لم يصادف محله ، وحديث « إذا اختلف البيعان بالقول قول البائع »  
ولم يفصل وأجيب بأن الآية مطلقة قيدت بالحديث وخيار الشرط وكذلك الحديث  
وآية الإشهاد بهما عند العقد ، ولا ينافيه ثبوت خيار المجلس كما لا ينافيه سائر الخيارات  
قالوا : والحديث منسوخ بحديث « المسلمون على شروطها » والخيار بعد لزوم العقد يفيد  
الشرط . ورد بأن الاصل عدم النسخ ولا يثبت بالاحتمال ، قالوا : لانه من رواية مالك  
ولم يعمل به . وأجيب بأن مخالفة الراوى لا توجب عدم العمل بروايته لأن عمله مبنى على  
اجتهاده . وقد يظهر له ما هو أرجح عنده مما رواه ، وإن لم يكن أرجح فى نفس الامر،  
قالوا : وحديث الساب يحمل على المتساومين فان استعمال البائع فى المساوم شائع وأجيب  
عنه بأنه إطلاق مجازى والاصل الحقيقة . وعورض بأنه يلزم أيضا حمله على المجازى على  
القول الاول ، فانه على تقدير القول بأن المراد التفرق بالأبدان هو بعد تمام الصيغة .  
وقد مضى فهو مجاز فى الماضى وردت هذه المعارضة بأننا لانسلم أنه مجاز فى الماضى  
بل هو حقيقة فيه كما ذهب إليه الجمهور بخلاف المستقبل لمجاز اتفاقا ، قالوا : المراد التفرق  
بالاقوال والمراد بالتفرق فيها هو ما بين قول البائع بعثتك بكذا أو قول المشتري اشتريت ،  
قالوا : فالمشتري بالخيار فى قوله اشتريت أو تركه ، والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري :  
ولا يخفى ركازة هذا القول وبطلانه ، فانه إلغاء للحديث عن الفائدة ، فالخيار به لاغ عن



كلا من البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار إذ لا عقد بينهما فالأخبار به لاغ عن الإفادة ، ويرده لفظ الحديث كما لا يخفى ، فالحق هو القول الأول ، وأما معارضة حديث الباب بالحديث الآتي ، وهو قوله :

٢ - ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقبله . رواه الخمسة إلا ابن ماجه ، ورواه الدارقطني وابن خزيمة وابن الجارود . وفي رواية : حتى يتفرقا ، عن مكانهما ﴾ وبحديث أبي داود عن ابن عمرو بلفظ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله » قالوا : فقوله « أن يستقبله » دال على نفوذ البيع ، فقد أجيب عنه بأن الحديث دليل خيار المجلس أيضا لقوله « بالخيار ما لم يتفرقا » وأما قوله « أن يستقبله » فالمراد به الفسخ ، لأنه لو أريد الاستقالة حقيقة لم يكن للفارقة معنى فتعين حملها على الفسخ ، وعلى ذلك حملة الترمذي وغيره من العلماء فقالوا : معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع ، فالمراد بالاستقالة فسخ النادم ، وحملوا نفي الحل على الكراهة لأنه لا يليق بالمرودة وحسن معاشرة المسلم ، لا أن اختيار الفسخ حرام . وأما ما روي عن ابن عمر أنه كان إذا بايع رجلا فأراد أن يتم بيعته قام يمشى هنيئة فرجع إليه فانه يحول على أن ابن عمر لم يبلغه النهي . وقال ابن حزم : حمل حديث ابن عمرو هذا على التفرق بالأقوال تذهب معه فائدة الحديث لأنه يلزم معه حل التفرق ، سواء خشى أن يستقبله أولا لأن الإقامة تصبح قبل التفرق وبعده . قال ابن عبد البر : قد أكثر المالكية والحنفية من الكلام برد الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء ، وإذا ثبت لفظ مكانهما لم يبق للتأويل مجال وبطل بطلانا ظاهرا حمله على تفرق الأقوال .

٣ - ﴿ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : ذكر رجل ﴾ هو حبان بفتح الحاء بن منقذ بالمهملة والباء الموحدة ﴿ للنبي صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع فقال : إذا بايعت فقل لا خلافة ﴾ بكسر الحاء المعجمة وتخفيف اللام وبموحدة : أي لا خديعة ﴿ متفق عليه ﴾ زاد ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه « ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال ، فان رضيت فأمسك وإن سخطت فاردد ، فبقي ذلك الرجل حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة ، فكثر الناس في زمان عثمان ، فكان إذا اشترى شيئا فقل له إنك غبنت فيه رجع ، فيشهد له رجل من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل له الخيار ثلاثا فيرد له دراهمه » والحديث دليل على خيار الغبن في البيع والشراء إذا حصل الغبن . واختلف فيه العلماء على قولين : الأول ثبوت الخيار بالغبن وهو قول أحمد ومالك ، ولكن إذا كان الغبن فاحشا لمن لا يعرف ثمن السلعة ، وقيد بعض المالكية بأن



يبلغ الغبن ثلث القيمة ، ولعلمهم أخذوا التقييد مما علم من أنه لا يكاد يسلم أحد من مطلق الغبن في غالب الأحوال ؛ ولأن القليل يتسامح به في العادة ؛ وأنه من رضى بالغبن بعد معرفته فإن ذلك لا يسمى غبنا ؛ وإنما يكون من باب التساهل في البيع الذي أثنى صلى الله عليه وسلم على فاعله وأخبر أن الله يحب الرجل سهل البيع سهل الشراء . وذهبت الجماهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغبن لعموم أدلة البيع ونفوذ من غير تفرقة بين الغبن أولا . قالوا : وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك الرجل إلا أنه ضعف لم يخرج به عن حد التمييز فتصرفه كتصرف الصبي المأذون له ، ويثبت له الخيار مع الغبن . قلت : ويدل لضعف عقله ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن من حديث أنس بلفظ « إن رجلا كان يبيع وكان في عقله » أي إدراكه « ضعف » ولأنه لقنه صلى الله عليه وسلم بقوله « لا خلافة » اشتراط عدم الخداع ، فكان شراؤه وبيعه مشروطا بعدم الخداع ليكون من باب خيار الشرط . قال ابن العربي : إن الخديعة في هذه القصة يحتمل أن تكون في العيب أو في الملك أو في الثمن أو في العين ، فلا يحتاج بها في الغبن بخصوصه ، وهي قصة خاصة لا عموم فيها قلت : في رواية ابن إسحاق أنه شكك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما يلحق من الغبن وهي ترد ما قاله ابن العربي . وقال بعضهم : إنه إذا كان الرجل البائع أو المشتري يقول لا خلافة ثبت الخيار وإن لم يكن فيه غبن . ورد بأنه مقيد بما في الرواية أنه كان يغبن ، وأثبت الهادوية الخيار بالغبن في صورتين : الأولى من تصرف عن الغير ، والثانية في الصبي المميز محتجين بهذا الحديث ، وهو دلائل لهم على الصبورة الثانية إذا ثبت أنه كان في عقله ضعف دون الأولى

## باب الربا

الربا بكسر الراء . مقصور من ربا يربو ، ويقال الرماء بالميم والمد بمعناه . والريبة بضم الراء والتخفيف وهو الزيادة ، ومنه قوله تعالى - اهتزت وربيت - ويطلق الربا على كل بيع محرم . وقد أجمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل ، والأحاديث في النهي عنه وذم فاعله ومن أمانه ، كثيرة جداً ووردت ، بلعنه ومنها :

١ - عن جابر رضي الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه ، وقال : هم سواء . رواه مسلم ، والبيهقي نحوه من حديث أبي جحيفة أي دعا على المذكورين بالإبعاد عن الرحمة ، وهو دليل على إثم من ذكر وتحريم ما تعاطوه ، وخص الأكل لأنه الأغلب في الانتفاع ، وغيره مثله ، والمراد من موكله الذي أعطى الربا لأنه ما تحصل الربا إلا منه فكان داخلا في الإثم . وإثم الكاتب والشاهدين لإمانتهم على المحظور ، وذلك إذا قصدوا عرفا بالربا . وورد في رواية لعن الشاهد بالافراد على إرادة الجنس . فإن قلت حديث « اللهم ما لعنت من لعنة فاجعلها رحمة » أو نحوه وفي لفظ « ما لعنت فعلى من لعنت » يدل على أنه لا يدل اللعن منه صلى



الله عليه وسلم على التحريم . وأنه لم يرد به حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن . قلت : ذلك فيما إذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل لمحرّم معلوم ، أو كان اللعن في حال غضب منه صلى الله عليه وسلم .

٢ — وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها ﴿ في الإثم ﴾ مثل أن ينكح الرجل أمه ، وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم . رواه ابن ماجه مختصراً والحاكم بتمامه وصححه ﴿ وفي معناه أحاديث . وقد فسرنا الربا في عرض المسلم بقوله السبتان بالسبة ، وفيه دليل على أنه يطلق الربا على الفعل المحرم ، وإن لم يكن من أبواب الربا المعروفة ، وتشبيه أيسر الربا باتيان الرجل أمه لما فيه من استقباح ذلك عند العقل .

٣ — وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا ﴿ بضم المثناة الفوقية فشين معجمة مسكورة ففاء مشددة : أي لا تفضلوا ﴾ بعضها على بعض ، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائباً بناجز ﴿ بالجيم والزاي : أي حاضر ﴾ متفق عليه ﴿ الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة متفاضلاً سواء كان حاضراً أو غائباً لقوله « إلا مثلاً بمثل » فانه استثنى من أعم الأحوال كأنه قال : لا تبيعوا ذلك في حال من الأحوال إلا في حال كونه مثلاً بمثل : أي متساويين قدراً ، وزاده تأكيداً بقوله « ولا تشفوا » أي لا تفاضلوا وهو من الشف بكسر الشين وهي الزيادة هنا . وإلى ما أفاده الحديث ذهب الحجة من العلماء والصحابة والتابعين والعترة والفقهاء ، فقالوا يحرم التفاضل فيما ذكر غائباً كان أو حاضراً . وذهب ابن عباس وجماعة من الصحابة إلى أنه لا يحرم الربا إلا في النسيئة مستدلين بالحديث الصحيح « لا ربا إلا في النسيئة » وأجاب الجمهور بأن معناه : لا ربا أشد إلا في النسيئة ، فالمراد نفي الكمال لأنني الأصل ولأنه مفهوم ، وحديث أبي سعيد منطوق ، ولا يقاوم المفهوم المنطوق فانه مطرح مع المنطوق . وقد روى الحاكم أن ابن عباس رجع عن ذلك القول : أي بأنه لا ربا إلا في النسيئة ، واستغفر الله من القول به . ولفظ الذهب عام لجميع ما يطلق عليه من مضروب وغيره وكذلك لفظ الورق ، وقوله « لا تبيعوا غائباً منها بناجز » المراد بالغائب غاب عن مجلس البيع مؤجلاً كان أولاً ، والناجز : الحاضر .

٤ — وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأوصاف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد . رواه مسلم ﴿ لا يخفى ما أفاده من التأكيد بقوله « مثلاً بمثل وسواء بسواء » وفيه دليل على تحريم التفاضل فيما اتفقا جنساً من السعة المذكورة التي



وقع عليها النص وإلى تحريم الربا فيها ذهبت الأمة كافة واختلفوا فيما عداها ، فذهب الجمهور إلى ثبوته فيما عداها مما شاركها في العلة ، ولكن لما لم يجدوا علة منصوطة اختلفوا فيها اختلافا كثيرا يقوي الناظر العارف أن الحق ما ذهبت إليه الظاهرية من أنه لا يجرى الربا إلا في الستة المنصوص عليها وقد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميتها « القول المجتبى » . واعلم أنه اتفق العلماء في جواز بيع ربوي بربوي لا يشاركه في الجنس مؤجلا ومتفاضلا كبيع الذهب بالحنطة والفضة بالشعير وغيره من المكيل ، واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه وأحدهما مؤجلا .

• — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا بِوزنٍ** نصب على الحال ﴿ مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة وَزَنًا بِوزنٍ مثلاً بمثل ، فمن زاد أو استزاد فهو ربا رواه مسلم ﴾ فيه دليل على تعيين التقدير بالوزن لا بالحرص والتخمين ، بل لا بد من التعيين الذي يحصل بالوزن ، وقوله « فمن زاد » أي أعطى الزيادة أو استزاد : أي طلب الزيادة فقد أربى : أي فعل الربا المحرم واشترك في إثمة الآخذ والمعطى .

٦ — وعن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا اسمه سواد بفتح السين المهملة وتخفيف الواو ودال مبهمة ابن غزية بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي ومثناة تحمية بزنة عطية وهو من الأنصار ﴿ على خير فجاه بتمر جنيب بالجيم المفتوحة والنون بزنة عظيم يأتي بيان معناه ﴾ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكل تمر خير هكذا ؟ فقال لا والله يا رسول الله إننا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تفعل بع الجمع ﴿ بفتح الجيم وسكون الميم : التمر الردى ﴾ بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا . وقال في الميزان مثل ذلك . متفق عليه ، ولمسلم : وكذلك الميزان ﴿ الجنيب قيل الطيب ، وقيل الصلب ، وقيل الذي أخرج منه حشفه ورديته ، وقيل هو الذي لا يختلط بغيره ، وقد فسر الجمع بما ذكرناه آنفا ، وفسر في رواية لمسلم بأنه الخلط من العمر ومعناه مجموع من أنواع مختلفة . والحديث دليل على أن بيع الجنس بجنسه يجب فيه التساوي سواء اتفقا في الجودة والرداءة أو اختلفا وأن الكل جنس واحد ، وقوله « وقال في الميزان مثل ذلك » أي قال فيما كان يوزن إذا بيع بجنسه مثل ما قال في المكيل أنه لا يباع متفاضلا ، وإذا أريد مثل ذلك بيع بالدراهم وشري ما يراد بها ، والإجماع قائم على أنه لا فرق بين المكيل والوزن في ذلك الحكم . واحتجت الحنفية بهذا الحديث على أن ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مكيلا لا يصبح أن يباع ذلك بالوزن متساويا بل لا بد من اعتبار كيلاه وتساويه كيلا وكذلك الوزن . وقال ابن عبد البر : أجمعوا أن ما كان أصله الوزن لا يصبح أن يباع بالمكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فإن بعضهم يميز فيه الوزن



ويقول إن المائلة تدرك بالوزن في كل شئ. وغيرهم يعتبرون الكيل والوزن بعادة البلد ولو خالف ما كان عليه في ذلك الوقت ، فان اختلفت العادة اعتبر بالأغلب ، فان استوى الامر ان كان له حكم المكيل إذا بيع بالكيل ، وإن بيع بالوزن كان له حكم الموزون .

واعلم أنه لم يذكر في هذه الرواية أنه صلى الله عليه وسلم أمره برد البيع بل ظاهرها أنه قرره وإنما أعلمه بالحكم وعذره للجهل به إلا أنه قال ابن عبد البر : إن سكوت الراوى عن رواية فسخ العقد ورده لا يدل على عدم وقوعه . وقد أخرج من طريق أخرى وكأنه يشير إلى ما أخرجه من طريق أبي بصرة عن سعيد نحو هذه القصة ، فقال هذا الربا فردّه . قال : ويحتمل تعدد القصة ، وأن التى لم يقع فيها الرد كانت متقدمة ، وفي الحديث دلالة على جواز الترفيه على النفس باختيار الأفضل .

٧ - وعن جابر رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة ( بضم الصاد المهملة : الطعام المجتمع ) من التمر التى لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر . رواه مسلم ( دل الحديث على أنه لا بد من التساوى بين الجنس ، وتقدم اشتراطه وهو وجه النهى

٨ - وعن معمر بن عبد الله رضى الله عنه قال : إني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مَثَلًا بِمَثَلٍ ، وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرَ . رواه مسلم ( ظاهر لفظ الطعام أنه يشمل كل مطعوم ، ويدل على أنه لا يباع متفاضلاً ، وإن اختلف الجنس والظاهر أنه لا يقول أحد بالعموم وإنما الخلاف في البر والشعير كما سيأتى عن مالك ، ولكن معمر اخص الطعام بالشعير وهذا من التخصيص بالعادة الفعلية حيث لم يغلب الاسم . وقد ذهب إلى التخصيص بها الحنفية . والجمهور لا يخصصونها بها إلا إذا اقتضت غلبة الاسم وإلا حمل اللفظ على العموم ولكنه مخصوص بما تقدم من قوله « فاذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » بعد عده للبر والشعير ، فدل على أنها صنفان وهو قول الجماهير ، وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا : هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً ، وسبقهم إلى ذلك معمر بن معمر بن عبد الله راوى الحديث ، فأخرج مسلم عنه : أنه أرسل غلاماً بصاع قمح فقال به ثم اشتر به شعيراً ، فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع ، فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فردّه ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ساق هذا الحديث المذكور ، فقل له : فانه ليس مثله ، فقال إني أخاف أن يضارع . وظاهره أنه اجتهد منه ، ويردعاهم ظاهر الحديث ، ونص حديث أبي داود من حديث عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا بأس ببيع البر بالشعير أكثر وما يدا بيد » :

٩ - وعن فضالة بن عبيد رضى الله عنه قال : اشترت يوم خير قلادة بائني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ، ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً ، فذكرت



ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لا تباع حتى تفصل . رواه مسلم في الحديث قد أخرجه الطبراني في الكبير بطرق كثيرة بألفاظ متعددة حتى قيل إنه مضطرب : وأجاب المصنف أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفا بل النص من الاستدلال محفوظ لا اختلاف فيه وهو النهى عن بيع ما لم يفضل . وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلق به في هذه الحالة ما يوجب الاضطراب ، وحينئذ فينبغي الترجيح بين رواياتها ، وإن كان الجمع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم وأضبطهم ، فتكون رواية الباقي بالنسبة إليه شاذة ، وهو كلام حسن يجاب به فيما يشابه هذا مثل حديث جابر وقصة جملة ومقدار ثمنه . والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل ويباع الذهب بوزنه ذهباً ، وياع الآخر بما زاد ومثله غيره من الرويات ، فإنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا تباع حتى تفصل » ، فصرح ببطلان العقد وأنه يجب التدارك له . وقد اختلف في هذا الحكم ، فذهب كثير من السلف والشافعي وأحمد وغيرهم إلى العمل بظاهر الحديث ، وخالف في ذلك الهادوية والحنفية وآخرون وقالوا بجواز ذلك بأكثر مما فيه من الذهب ، ولا يجوز بمثله ولا بدونه قالوا : وذلك لأنه حصل الذهب في مقابلة الذهب ، والزائد من الذهب ، في مقابلة المصاحب له فصح العقد قالوا : لأنه إذا احتمل العقد وجه صحة وبطلان حمل على الصحة ، قالوا : وحديث القلادة الذهب فيها أكثر من اثني عشر ديناراً لأنها إحدى الروايات في مسلم وصححتها أبو علي الغساني في لفظها « قلادة فيها اثنا عشر ديناراً » وهي أيضاً كرواية الأكثر في الحكم ، وهو على التقديرين لا يصح ، لأنه لا بد أن يكون المنفرد أكثر من المصاحب ليكون مازاد من المنفرد في مقابلة المصاحب . وأجاب المانعون بأن الحديث فيه دلالة على علة النهى وهو عدم الفصل حيث قال « لا تباع حتى تفصل » وظاهره الإطلاق في المساوي وغيره ، فالحق مع القائمين بعدم الصحة ، ولعل وجه حكمة النهى هو سد الذريعة إلى وقوع التفاضل في الجنس الربوي ، ولا يكون إلا بتمييزه بفضل واختبار المساواة بالكيل أو الوزن وعدم الكفاية بالظن في التغليب ، ولما لك قول ثالث في المسئلة ، وهو أنه يجوز بيع السيف المحلى بالذهب إذا كان الذهب في البيع تابعاً لغيره وقدره بأن يكون الثلث فما دونه ، وعلل لقوله بأنه إذا كان الجنس المقابل بجنسه الثلث فما دونه فهو مغلوب ومكثور للجنس المخالف والأكثر ينزل في غالب الأحكام منزلة الكل ، فكأنه لم يبع ذلك الجنس بجنسه ، ولا تخفى ركنه وضعفه ، وأضعف منه القول الرابع ، وهو جواز بيعه بالذهب مطلقاً مثلاً بمثل أو أقل أو أكثر ، ولعل قائله ما عرف حديث القلادة :

١٠ — وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة : رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن الجارود . وأخرجه أحمد وأبو يعلى والضياء في المختارة كلهم من حديث الحسن بن سمرة وقد صححه الترمذي وقال غيره رجاله ثقات إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله لما في سماع الحسن من سمرة من النزاع



لكن رواه ابن حبان والدارقطني من حديث ابن عباس ورجاله ثقات أيضا إلا أنه رجح البخاري وأحمد إرساله ، وأخرجه الترمذي عن جابر باسناد لين . وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن جابر بن سمرة والطحاوي والطبراني عن ابن عمر وهو يعضد بعضه بعضا وفيه دليل على عدم صحة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، إلا أنه قد عارضه رواية أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم استسلف بعيرا بكرأ وقضى رباعيا وسيأتي ، فاختلف العلماء في الجمع بينه وبين حديث سمرة ، فقليل المراد بحديث سمرة أن يكون نسيئة من الطرفين معا فيكون من بيع الكالي بالكالي وهو لا يصح ، وبهذا فسر الشافعي جمعا بينه وبين حديث أبي رافع وذهبت الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أن هذا فاسخ لحديث أبي رافع . وأجيب عنه بأن النسخ لا يثبت إلا بدليل والجمع أولى منه ، وقد أمكن بما قاله الشافعي ويؤيده آثار عن الصحابة أخرجهما البخاري قال : اشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيهما صاحبها بالريذة ، واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين وأعطاه أحدهما وقال آتيك بالآخر غدا . وقال ابن المسيب : لا ربا في البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل . واعلم أن الهادوية يعلنون منع بيع الحيوان الموجود بالحيوان المفقود بأن المبيع القيمي لا بد أن يكون موجودا عند العقد في ملك البائع له ، والحيوان قيمى مبيع مطلقا فيجب كونه موجودا وإن لم يكن حاضرأ مجلس العقد فلا بد أن يكون مميذا عند البائع إما بإشارة أو لقب أو وصف وكذلك علوا منع قرض الحيوان بعدم إمكان ضبطه ، وحديث أبي رافع يزعمون نسيئته . ويأتى تحقيق الكلام في شرح الحديث الرابع عشر .

١١ — وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعَيْنَةِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَسَكُونِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ ﴿ وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيْتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا ﴾ بضم الذال المعجمة والكسر : الاستهانة والضعف ﴿ لَا يَنْزِعُهُ شَيْءٌ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ ۚ وَرواه أبو داود من رواية نافع عنه . وفي إسناده مقال ﴾ لأن في إسناده أبا عبد الرحمن الخراساني اسمه إسحاق عن عطاء الخراساني قال الذهبي : في الميزان هذا من مناكيره ﴿ ولأحمد نحوه من رواية عطاء ورجاله ثقات ، وصححه ابن القطان ﴾ قال المصنف : وعندي أن الحديث الذى صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحا ، لأن الأعمش مدلس ولم يذكر سمعه من عطاء . وعطاء يحتمل أن يكون هو الخراساني ، فيكون من تدليس التسوية بانسقاط نافع بن عطاء وابن عمر ، فيرجع إلى الحديث الأول وهو المشهور اهـ . والحديث له طرق عديدة عقد له البيهقي بابا وبين عللها

واعلم أن بيع العينة هو أن يبيع سلعة بثمن معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليبقى الكثير في ذمته . وسميت عينة للحصول العين : أى النقد فيها ولأنه يعود إلى البائع عين ماله وفيه دليل على تحريم هذا البيع . وذهب إليه مالك وأحمد وبعض الشافعية عملا



بالحديث ، قالوا . ولما فيه من تفويت مقصد الشارع من المنع عن الربا وسد الذرائع مقصود قال القرطبي ؛ لأن بعض صور هذا البيع تؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلا ويكون الثمن لغوا وأما الشافعي فنقل عنه أنه قال يجوز أخذه أخذاً من قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم « بيع الجمع بالدراهم ثم اتبع بالدراهم جنيهاً » قال : فإنه دال على جواز بيع العينة ، فيصح أن يشتري ذلك البائع له ويعود له عين ماله لأنه لمسلم يفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيع مطلقاً سواء كان من البائع أو غيره ، وذلك لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال . وأيد ما ذهب إليه الشافعي بأنه قد قام الإجماع على جواز البيع من البائع بعد مدة لا لأجل التوصل إلى عوده إليه بالزيادة : وقالت الهادوية . يجوز البيع من البائع إذا كان غير حيلة ، ولا فرق بين التعجيل والتأجيل وبأن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه ، فإذا كان مشروطاً عند العقد أو قبله على عوده إلى البائع فالبيع فاسد أو باطل على الخلاف ، وإن كان مضمراً غير مشروط فهو صحيح ولعلمهم يقولون : حديث العينة فيه مقال فلا ينتهض دليلاً على التحريم . وقوله « وأخذتم أذناب البقر » كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرق . والرضا بالزرع كناية عن كونه قد صار همهم ومهمتهم . وتسليط الله كناية عن جعلهم أذلاء . بالتسليط لما في ذلك من الغلبة والقهر . وقوله « حتى ترجعوا إلى دينكم » أي ترجعوا إلى الاشتغال بأعمال الدين ، وفي هذه العبارة زجر بالغ وتقريع شديد حتى جعل ذلك بمنزلة الردة وفيه الحث على الجهاد .

١٢ — وعن أبي أمامة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من شفع لأخيه شفاعاً فأهدى له هدية فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا . رواه أحمد وأبو داود ، وفي إسناده مقال فيه دليل على تحريم الهدية في مقالة الشفاعه وظاهره سواء كان قاصداً لذلك عند الشفاعه أو غير قاصداً لها ، وتسميته ربا من باب الاستعارة للشبه بينهما ، ذلك لأن الربا هو الزيادة في المال من الغير لا في مقابلة عوض وهذا مثله ، ولعل المراد إذا كانت الشفاعه في واجب كالشفاعة عند السلطان في انقاذ المظلوم من يد الظالم أو كانت في محذور كالشفاعة عنده في تولية ظالم على الرعية ، فإنها في الأولى واجبة فأخذ الهدية في مقابلها محرم ، والثانية محذور فقبضها في مقابلها محذور وأما إذا كانت الشفاعه في أمر مباح فله جاز أخذ الهدية لأنها مكافأة على إحسان غير واجب ويحتمل أنها تحرم لأن الشفاعه شيء يسير لا تؤخذ عليه مكافأة . وإنما قال المصنف وفي إسناده مقال لأنه رواه القاسم عن أبي أمامة وهو أبو عبد الرحمن مولى الأموي الشامي فيه مقال : قال المنذرى . قلت في الميزان : قال الإمام أحمد روي عنه علي بن زيد أعاجيب وما أراها إلا من قبل القاسم . وقال ابن حبان . كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم العضلات ، ثم قال إنه وثقه ابن معين ، وقال الترمذى : ثقة انتهى : ١٣ — وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : لعن رسول الله صلى الله عليه



وسلم الراشبي والمرثشي) رواه أبو داود والترمذي وصححه) ورواه أحمد في القضاء وابن ماجه في الأحكام والطبراني في الصغير، وقال الهيثمي: رجاله ثقات: وذكر المصنف هذا الحديث في أبواب الربا لأنه أفاد لعن من ذكر لأجل أخذ المال الذي يشبه الربا كذلك أخذ الربا وقد تقدم لعن أخذه أول الباب. وحقيقة اللعن العبد عن مظان الرحمة ومواطنها. وقد ثبت اللعن عنه صلى الله عليه وسلم لأصناف كثيرة تزيد على العشرين. وفيه دلالة على جواز لعن العصاة من أهل القبلة. وأما حديث «المؤمن ليس باللعان» فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يلعنه الله ولا رسوله. أو ليس بالكثير اللعن كما تفيد صيغة فعال. والراشبي: هو الذي يبذل المال ليتوصل به إلى الباطل مأخوذ من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الماء في البئر. فعلى هذا يبذل المال للتوصل إلى الحق لا يكون رشوة. والمرثشي: أخذ الرشوة: هو الحاكم واستحقا اللعنة جميعا لتوصل الراشبي بماله إلى الباطل. والمرثشي للحكم بغير الحق. وفي حديث ثوبان زيادة «والراشش» وهو الذي يمشي بينهما.

١٤ — (وعنه) أي ابن عمرو (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فنفت الإبل. فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة قال: فكنت أخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة. رواه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات) ذكر المصنف له هنا لأن الحديث يدل أن لاربا في الحيوانات وإلا فبإيه القرض. وفي الحديث دليل على جواز اقتراض الحيوان وفيه أقوال ثلاثة: الأول جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجمهير العلماء من السلف والخلف عملا بهذا الحديث. وبأن الأصل جواز ذلك إلا جارية لمن يملك وطأها فإنه لا يجوز: ويجوز لمن لا يملك وطأها كحارمها والمرأة والثاني يجوز مطلقا لجارية وغيرها وهو لابن جرير وداود. الثالث للهادوية والحنفية أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوانات وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم النسخ وعدم صحته

واعلم أنه قد وقع في الشرح أن حديث ابن عمرو في قرض الحيوان كما ذكرنا وراجعنا كتب الحديث فوجدنا في سنن البيهقي ما لفظه بعد سياقه باسناده قال عمرو بن حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص «إنا بأرض ليس فيها ذهب ولا فضة. أفأبيع البقرة بالبقرتين والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين؟ فقال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أجهز جيشا» الحديث المصدر في الكتاب وفي لفظ «فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يبتاع ظهرا إلى خروج المصدق. فسياق الأول واضح أنه في بيع. ولفظ الثاني صريح في ذلك إذا عرفت هذا فحمله على القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. وقد عارضه حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كما تقدم في الحديث العاشر وقد علمت ما قيل فيه. والأقرب من باب الترجيح أن حديث ابن عمرو أرجح من حيث الإسناد فإنه قد قال الشافعي في حديث سمرة: إنه غير ثابت عن رسول الله



عليه وسلم كما رواه عنه البيهقي. وقرض الحيوان بالحيوان قد صح عنه صلى الله عليه وسلم جوازه أيضا .

١٥ — ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما ﴾ وكان قياس قاعدة المصنف وعنه ﴿ قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة ﴾ وفسرها بقوله ﴿ أن يبيع ثمر حائطه إن كان نخلاً بتمر كيلاً ، وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً ، وإن كان زرعًا أن يبيعه بكيل طعم . نهى عن ذلك كله . متفق عليه ﴾ تقدم الكلام على تفسير المزابنة واشتقاقها ووجه التسمية ، وقوله « ثمر » بالمثلثة وفتح الميم فشمل الرطب وغيره والمراد ما كان في أصله رطباً من هذه الأمور المذكورة ، وأراد بالكرم العنب . وقد اختلف العلماء في تفسير المزابنة ، وتقدم أن المعول عليه في تفسيرها ما فسرهابه الصحابي لا احتمال أنه مرفوع وإلا فهو أعرف بمراد الرسول صلى الله عليه وسلم . قال ابن عبد البر : لا يخالف لهم أن مثل هذا مزابنة ، وإنما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه إلا مثلاً بمثل فالجمهور على الإلحاق في الحكم للمشاركة في العلة في ذلك وهو عدم العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس والتقدير . وأما تسمية ما ألحق مزابنة فهو إلحاق في الاسم فلا يصح إلا على رأى من أثبت اللغة بالقياس .

١٦ — ﴿ وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن اشتراء الرطب بالتمر ، فقال أينقص الرطب إذا يابس ؟ قالوا : نعم ، فهي عن ذلك . رواه الخمسة ، وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم ، وإنما صححه ابن المديني وإن كان مالك علقه عن داود بن الحسين لأن بقي مالكاً شيخه بعد ذلك فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه . قال ابن المديني : إن والده حدث به عن مالك بتعليقه عن داود إلا أن سماع والده عن مالك قديم ، ثم حدث به مالك عن شيخه فصح من طريق مالك ، ومن أعلاه بجهالة حال أبي عياض فقد رد عليه بأن الدارقطني قال إنه ثبت ثقة ، وقال المنذرى : قد روى عنه ثقات ، وقد اعتمده مالك مع شدة نقده قال الحاكم : ولا أعلم أحداً طعن فيه . والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم

١٧ — ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالي بالكالي : يعني الدين بالدين رواه إسحاق والبخاري بأسناد ضعيف ﴾ ورواه الحاكم والدارقطني من دون تفسير لكن في إسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف . قال أحمد : لا تحل الرواية عنده ولا أعرف هذا الحديث لغيره . وصحفه الحاكم فقال موسى بن عتبة فصحه على شرط مسلم ، وتعجب البيهقي من تصحيحه على الحاكم . قال أحمد : ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع الناس أنه لا يجوز بيع دين بدين . وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع . والكالي من كلاً الدين كلوه فهو كالي إذا تأخر وكلاًته

إذا أنسأته وقد لا يهزم تخفيفا . قال في النهاية : هو أن يشتري الرجل شيئا إلى أجل ، فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به فيقول : بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه ولا يجري بينهما تقابض . والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كان باطلا .

## باب الرخصة في العرايا

### وبيع أصول الثمار

١ — عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا . متفق عليه . ولمسلم : رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطباً . الترخيص في الأصل : التسهيل والتيسير ، وفي عرف المتشعبة ما شرع من الأحكام لعذر مع بقاء دليل الإيجاب والتحريم لولا ذلك العذر ، وهذا دليل على أن حكم العرايا يخرج من بين المحرمات مخصوص بالحكم ، وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه إلا بالدنانير والدراهم إلا العرايا » وفي قوله في العرايا مضاف محذوف : أي في بيع ثمر العرايا ، لأن العرية هي النخلة وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب يتطوع أهل النخل منهم بذلك على من لا ثمر له كما كانوا يتطوعون بمنيجه الشاة والإبل . وقال مالك : العرية أن يعري الرجل الرجل النخل ، ثم يتأذى المعري بدخول المعري عليه فرخص له أن يشتريها : أي رطبها منه بثمر : أي يا بس ، وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا ، وهو بيع الرطب على رءوس النخل بقدر كيله من التمر خرصا فيما دون خمسة أوسق بشرط التقابض وإنما قلنا فيما دون خمسة أوسق لحديث أبي هريرة

٢ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة . متفق عليه . وبين مسلم أن الشك فيه من داود بن الحصين ، وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحته فيما دون الخمسة وامتناعه فيما فوقها والخلاف بينهما فيها ، والأقرب تحريمه فيها لحديث جابر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول : الوسق والوسقين والثلاثة والأربعة » أخرجه أحمد ورجم له ابن حبان : الاحتياط على أن لا يزيد على أربعة أوسق . وأما اشتراط التقابض فلا ، لأن الترخيص إنما وقع في بيع ما ذكر مع عدم تيقن التساوي فقط . وأما التقابض فلم يقع فيه ترخيص فبقي على الأصل من اعتباره ، وبدل لا اشتراطه ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت « أنه سمي رجلا محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نقد في أيديهم يتتبعون به رطباً ويأكلون مع الناس



وعندهم فضول قوتهم من التمر، فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصهما من التمر، وفيه ما أخذ لمن يشترط التقابض، وإلا لم يكن لذكر وجوب التمر عندهم وجه.  
واعلم أن الحديث ورد في الرطب بالتمر على رءوس الشجر، وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجوازه. كثير من الشافعية إلحاقه بما على رءوس الشجر كما يوجب ذلك البخاري لأن محل الرخصة هو الرطب نفسه مطلقاً أعم من كونه على رءوس النخل أو قد قطع فيشمله النص ولا يكون قياساً ولا منع إذ قد تدعو حكمة الترخيص إلى شراء الرطب الحاصل، فانه قد تدعو إليه الحاجة في الحال وقد يكون مع المشتري تمر فيأخذه به فيدفع به قول ابن دقيق العيد أن ذلك لا يجوز وجهاً واحداً، لأن أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدريج طرياً، وهذا القصد لا يحصل مما على وجه الأرض.

٣ — وعن ابن عمر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع. متفق عليه. وفي رواية: كان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهتها وهي الآفة والعيب: اختلف السلف في المراد يبدو الصلاح على ثلاثة أقوال: الأول أنه يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً وهو قول الليث والمالكية. والثاني أنه لا بد أن يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لأحمد، والثالث أنه يعتبر الصلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية، وبفهم من قوله «يبدو» أنه لا يشترط تكامله فيكون زهواً وبعض الثمرة وبعض الشجرة مع حصول المعنى المقصود وهو الأمان من العاهة، وقد جرت حكمة الله أن لا تطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكك بها والانتفاع. والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها والإجماع قائم على أنه لا يصح بيع الثمار قبل خروجها لأنه بيع معدوم، وكذا بعد خروجها قبل قطعها، إلا أنه روى المصنف في الفتح أن الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو الصلاح وبعده بشرط القطع، وأبطلوه بشرط البقاء قبله وبعده. وأما بعد صلاحها ففيه تفاصيل فإن كان بشرط القطع صح إجماعاً، وإن كان بشرط البقاء كان بيعاً فاسداً إن جهلت المدة فإن عانت صح عند الهادوية ولا غرر، وقال المؤيد: لا يصح للنهي عن بيع وشروط، وإن أطلق صح عند الهادوية وأبي حنيفة إذ المتردد بين الصحة والفساد يحمل على الصحة إذ هي الظاهر إلا أن يجري عرف ببقائه مدة مجهولة فيفسده؛ وأفاده نهى البائع والمبتاع. أما البائع فلتأكل ما كل مال أخيه بالباطل، وأما المشتري فلتأكل بضيع ماله. والعاهة: هي الآفة التي تصيب الثمار، وقد بين ذلك حديث زيد بن ثابت قال: «كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتاعون الثمار فإذا جذ الناس وحضر تقاضيههم قال المبتاع: إنه أصاب الثمر الدمان، وهو فساد الطلع وسوده مراض قشام عاهات يحتجون بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا كثرت عنده المصومة في ذلك: فأما لا يبتاعوا حتى يبدو صلاح الثمرة كالمشورة يشير بها لكثرة خصوماتهم» انتهى. وأفهم قوله «كالمشورة» أن النهي

للتزئيه لالتحريم كأنه فهمه من السياق وإلا فاصله التحريم، وكان زيد لا يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فيتين الأصفر من الأحمر. وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً « إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة من كل بلد » والنجم : الثريا ، والمراد طلوعها صباحاً وهو أول فصل الصيف ، وذلك عند اشتداد الحر ببلاد الحجاز وابتداه نضج الثمار ، وهو المعتبر حقيقة ، وطلوع الثريا علامة .

٤ — وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تزهي ، قيل في رواية النسائي : قيل يا رسول الله ، فأفاد أن التفسير مرفوع ( ومازها ؟ ) بفتح الزاي قال : تحماراً وتصفراً . متفق عليه ، واللفظ للبخاري ( يقال أزهي يزهي إذا احمر واصفر ، وزها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته ، وقيل لها بمعنى الاحمرار والاصفرار ، ومنهم من أنكر يزهو ، ومنهم من أنكر يزهي كذا في النهاية . قال الخطابي في هذه الرواية : هي الصواب لا يقال في النخل يزهو وإنما يقال يزهي لا غير ومنهم من قال زها إذا طال واكتمل وأزهي إذا أحمر واصفر . قال الخطابي : قوله « تحمار وتصفر » لم يرد بذلك اللون الخالص من الحمرة والصفرة ، إنما أراد حمرة أو صفرة بكودة فذلك قال « تحمار وتصفر » قال : ولو أراد اللون الخاص لقال تحمر وتصفر . قال ابن التين : أراد بقوله « تحمار وتصفر » ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن ينضج ، قال : وإنما يقال بفعال في اللون المتخير إذا كان لا يزول ذلك ، وقيل لافرق إلا أنه قد يقال في هذا المحل المراد به ماذكر بقريئة الحديث الآتي ، وهو قوله .

٥ — ( وعن أنس رضي الله عنه ) قياس قاعدته وعنه ( أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد . رواه الخمسة إلا النسائي ، وصححه ابن حبان والحاكم ) المراد بأسوداد العنب واشتداد الحب بدو صلاحه . قال النووي : فيه دليل لمذهب الكوفيين ، وأكثر العلماء في أنه يجوز بيع السنبل المشتد ، وأما مذهبنا ففيه تفصيل ، فإن كان السنبل شعيراً أو ذرة أو ممافي معبأها مما ترى حياته خارجة صبح بيغه وإن كان حنطة أو نحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال في الدياس ، ففيه قولان للشافعي الجديد أنه لا يصح وهو أصح قوليه ، والقديم أنه يصح . وأما قبل الاشتداد فلا يصح إلا بشرط القطع كما ذكرنا ، فإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط صبح تبعاً للأرض وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيعت مع الشجر جاز بلا شرط تبعاً هكذا حكم القول في الأرض لا يجوز بيعها دون الزرع إلا بشرط القطع ، وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه . وفروع المسألة كثيرة وقد نقحت مقاصدها في روضة الطالبين وشرح المذهب ، وجمعت فيها جملة مستكررة وبالله تعالى التوفيق .

٦ — ( وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو بعت من أخيك ثمراً فأصابته جائحة ) هي آفة تصيب الزرع ( فلا يحل لك



أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ؛ بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ ؟ . رواه مسلم .  
 وفي رواية له : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح ( الجائحة مشتقة من  
 الجوح وهو الاستئصال ؛ ومنه حديث « إن أبي يحتاج مالي » . وفي الحديث دليل على أن  
 الثمار التي على رؤوس الشجر إذا باعها المالك وأصابتها جائحة أن يكون تلفها من مال البائع  
 وأنه لا يستحق على المشتري في ذلك شيئا . وظاهر الحديث فيما باعه ببيع غير منهي عنه ؛ وأنه  
 وقع البيع بعد بدو الصلاح لأنه منهي عن بيعه قبل بدوه . ويحتمل وروده : أي حديث  
 وضع الجوائح قبل النهي . ويدل له ما وقع في حديث زيد بن ثابت أنه قال « قدم النبي  
 صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نبتاع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وسمع خصومة فقال ما هذا ؟ »  
 فذكر الحديث وأنه نهى عن بيعها قبل بدو صلاحها فأفاد مع ذكر سبب النهي تاريخ  
 ذلك فيكون حديث وضع الجوائح متأخرا فيحتمل أي حديث وضع الجوائح على البيع بعد  
 بدو الصلاح . وقد اختلف العلماء في وضع الجوائح ؛ فذهب الأقل إلى أن الجائحة إذا  
 أصابت الثمر جميعه أن يوضع الثمن جميعه ؛ وأن التلف من مال البائع عملا بظاهر الحديث .  
 وذهب الأكثر إلى أن التلف من مال المشتري وأنه لا يوضع لأجل الجائحة إلا ندبا . واحتجوا له  
 بحديث أبي سعيد « أنه صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن يتصدقوا على الذي أصيب في ثماره »  
 وسيأتي . قالوا : ووجه تلفه من مال المشتري بأن التخلية في العقد الصحيح بمنزلة القبض ؛  
 وقد سلمه البائع للمشتري بالتخلية فكأنه قبضه . وأجيب عنه بأن قوله « فلا يحل لك أن تأخذ  
 منه شيئا » الحديث دال على التحريم وأنه تلف على البائع لقوله « مال أخيك » إذ يدل أنه  
 لم يستحق منه الثمن وأنه مال أخيه لإماله ؛ وحديث التصديق محمول على الاستحباب بقرينة  
 قوله « لا يحل لك » وفائدة الأمر بالتصدق الإرشاد إلى الوفاء بغرضين : جبر البائع ؛  
 وتعريض المشتري لمكارم الأخلاق ، كما يدل له قوله في آخر الحديث لما طلبوا الوفاء « ليس  
 لكم إلا ذلك » فلو كان لازما لأمرهم بالنظر إلى ميسرة .

٧ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : من  
 ابتاع نخلا ( هو اسم جنس يذكر ويؤث وتجمع نخيل ( بعد أن تؤبر ) والتأبير :  
 التشقيق والتلقيح ، وهو شق طلع النخلة الانثى ليذر فيها شيء من طلع النخلة الذكر  
 ) فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع . متفق عليه ) دل الحديث على أن الثمرة  
 بعد التأبير للبائع وهذا منطوقه ومفهومة أنها للمشتري ، وإلى هذا ذهب جمهور العلماء  
 عملا بظاهر الحديث . وقال أبو حنيفة : هي للبائع قبل التأبير وبعده فعمل بالمطوق ولم يعمل  
 بالمفهوم بناء على أصله من عدم العمل بمفهوم المخالفة ورد عليه بأن القوائد المستترة تخالف  
 الظاهرة في البيع فان ولد الامة المنفصل لا يتبعها والحمل يتبعها ، وفي قوله « إلا أن يشترط  
 المبتاع » دليل على أنه إذا قال المشتري اشتريت الشجرة بثمرتها كانت الثمرة له . ودل الحديث  
 على أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فيخص النهي عن بيع وشرط ، وهذا  
 النص في العخل ، ويقاس عليه غيره من الاشجار .

## أبواب السلم والقرض والرهن

١ — عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قدم النبي صلى الله عليه وسلم وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين ) منصوبان بترع الخافض : أي إلى السنة والسنتين ) فقال من أسلف في تمر ) روى بالثناة والمثلثة فهو بها أعم ) فليسلف في كيل معلوم ) إذا كان مما يكال ) ووزن معلوم ) إذا كان مما يوزن ) إلى أجل معلوم . متفق عليه وللبخاري : من أسلف في شيء ) السلف بفتح السين هو السلم وزنا ومعنى ، قيل وهو لغة أهل العراق ، والسلف لغة أهل الحجاز . وحقيقته شرعا بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا وهو مشروع إلا عند ابن المسيب . واتفقوا على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس ، إلا أنه أجاز مالك تأجيل الثمن يوما أو يومين ، ولا بد من أن يقدر بأحد المقدارين كما في الحديث ، فإن كان مما لا يكال ولا يوزن ، فقال المصنف في فتح الباري : فلا بد فيه من عدد معلوم ، رواه ابن بطال وادعى عليه الإجماع . وقال المصنف : أو ذرع معلوم ، فإن العدد والذرع يلحقان بالوزن والكيل للمجامع بينهما وهو ارتفاع الجهالة بالمقدار ، واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه بالكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر ، فإذا أطلق انقلب إلى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم واتفقوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة تميزه عن غيره . ولم يعرض له في الحديث لأنهم كانوا يعلمون به . وظاهر الحديث أن التأجيل شرط في السلم فإن كان حالا لم يصح أو كان الأجل مجهولا ، وإلى هذا ذهب ابن عباس وجماعة من السلف ، وذهب آخرون إلى عدم شرطية ذلك وأنه يجوز السلم في الحال ، والظاهر أنه لم يقع في عصر النبوة إلا في المؤجل وإلحاق الحال بالمؤجل قياس على ما خالف القياس ، لأن السلم خالف القياس إذ هو بيع معدوم وعقد غرر . واختلفوا أيضا في شرطية المكان الذي يسلم فيه ، فأثبتته جماعة على الكيل والوزن والتأجيل . وذهب آخرون إلى عدم اشتراطه ، وفصلت الحنفية فقالت إن كان لجملة مثونة فيشترط وإلا فلا . وقالت الشافعية : إن عقد حيث لا يصلح للتسليم كالطريق فيشترط وإلا فقولان . وكل هذه التفصيل مستندة إلى العرف

٢ — وعن عبد الله بن أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبري ) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاي الخزاعي . سكن الكوفة واستعمله علي بن أبي طالب عليه السلام على خراسان ، وأدرك النبي صلى الله عليه وسلم وصلي خلفه ) قال : كنا نصيب الغنائم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يأتينا أنباطا من أنباط الشام ) هم من العرب دخلوا في العجم والروم فاختلطت أنسابهم وفسدت النسب بينهم ، سموا بذلك لكثرة معرفتهم بأنباط الماء : أي استخراجهم



﴿ فلسفهم في الخنطة والشعر والزبيب . وفي رواية : والزيت إلى أجل مسمى ، قيل أكان لهم زرع ؟ ألا ما كنا نسألهم عن ذلك . رواه البخاري ﴾ الحديث دليل على صحة السلف في المعلوم حال العقد ، إذ لو كان من شرطه وجود المسلم فيه لاستفصلوا وموقدًا « ما كنا نسألهم » وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ، وقد ذهب إلى هذا الهاذوية والشافعية ومالك . واشتروا إمكان وجوده عند حلول الأجل ، ولا يضر انقطاعه قبل حضور الأجل لما عرفت من ترك الاستفصال كذا في الشرح . قلت : وهو استدلال بفعل الصحابي أو تركه ، ولا دليل على أنه صلى الله عليه وسلم علم ذلك وأقره . وأحسن منه في الاستدلال أنه صلى الله عليه وسلم أقر أهل المدينة على السلم سنة وسنتين والرطب ينقطع في ذلك ، ويعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود ولا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه ، فإن صح ذلك كانت مقيدة لتقريره لأهل المدينة على سلم السنة والسنتين ، وأنه أمرهم بأن لا يسلفوا حتى يبدو صلاح النخل . ويقوى ما ذهب إليه الناصر وأبو حنيفة من أنه يشترط في المسلم فيه أن يكون موجودا من العقد إلى الحلول .

٣ — ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه . ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله رواه البخاري ﴾ التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها لحفظها والمراد من إرادته التأدية قضاؤها في الدنيا وتأدية الله عنه يشمل تيسيره تعالى لقضاها في الدنيا بأن يسوق إلى المستدين ما يقضي به دينه ، وأداؤها عنه في الآخرة بارضائه غريمه بما شاء الله تعالى : وقد أخرج ابن ماجه وابن حبان والحاكم مرفوعا « ما من مسلم يدين ديناً يعلم الله أنه يريد أداءه إلا أداه الله عنه في الدنيا والآخرة » وقوله « يريد إتلافها » الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلا لا الحاجة ولا لتجارة ، بل لا يريد إلا إتلاف ما أخذ على صاحبه ولا ينوي قضاءها وقوله « أتلفه الله » الظاهر إتلاف الشخص نفسه في الدنيا باهلاكه وهو يشمل ذلك ويشمل إتلاف طيب عيشه وتضييق أموره وتعسر مطالبه وعق بر كته . ويحتمل إتلافه في الآخرة بتعذيبه ، قال ابن بطال : فيه الحث على ترك استئكال أموال الناس ، والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المداينة وأن الجزاء قد يكون من جنس العمل . وأخذ منه الداودي أن من عليه دين فليس له أن يتصدق ولا يعتق وفيه بعد . وفي الحديث الحث على حسن النية والترهيب عن خلافه وبيان أن مدار الأعمال عليها ، وأن من استدان نأويا الإيفاء أمانه الله عليه . وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين فيسأل عن ذلك . فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله مع الدائن حتى يقضى دينه » رواه ابن ماجه والحاكم واسناده حسن . إلا أنه اختلف فيه على عهد بن علي ، ورواه الحاكم من حديث عائشة بلفظ « ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلا كان له من الله عون » قالت : يعني عائشة : فأنا ألتبس ذلك العون . فإن قلت قد ثبت حديث « إنه يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين »

وحديث « الآن بردت جلدة » قاله لمن أدنى ديناً عن ميت مات وعاليه دين قلت: يحتمل أن معنى لا يغفر للشهيد الدين أنه باق عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة ، ولا يلزم من بقاءه عليه أن يعاقب به في قبره ، ومعنى قوله « بردت جلدة » خلصته من بقاء الدين عليه ويحتمل أن ذلك فيمن استدان ولم ينو الوفاء .

٤ — وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت يا رسول الله إن فلانا قدم له بز من الشام فلو بعثت إليه فأخذت منه ثوبين نسيئة إلى ميسرة ، فبعثت إليه فامتنع . أخرجها الحاكم والبيهقي ، ورجاله ثقات فيه دليل على بيع النسيئة وصحة التأجيل إلى ميسرة ، وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من حسن معاملة العباد وعدم إكراههم على الشيء وعدم إلحاح عليهم . وهذا من باب الرهن وهو لغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة - وفي الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق على العين المرهونة .

٥ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **الظَّهْرُ يَرْكَبُ** بالبناء للمفعول ومثله يشرب **بِشْرَبَ** بفتح الشين إذا كان مرهوناً ولبن الدر **بِشْرَبَ** بفتح الشين الدل المهملة وتشديد الراء وهو اللبن تسمية بالمصدر . قيل هو من إضافة الشيء إلى نفسه ، وقيل من إضافة الموصوف إلى صفته **بِشْرَبُ** بفتح الشين إذا كان مرهوناً ، وعلى الذي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النِّفْقَةُ . رواه البخاري فاعل يركب ويشرب هو المرتهن بقريضة العوض وهو الركوب وإن كان يحتمل أنه الراهن إلا أنه احتمال بعيد لأن النفقة لازمة له فإن المرهون ملكه . وقد جعلت في الحديث على الراكب والشارب وهو غير المالك ، إذ النفقة لازمة للمالك على كل حال . والحديث دليل على أنه يستحق المرتهن الانتفاع بالرهن في مقابلة نفقته ، وفي المسألة ثلاثة أقوال : الأول ذهب أحمد وإسحاق إلى العمل بظاهر الحديث وخصصوا ذلك بالركوب والدر فقالوا ينتفع بهما بقدر قيمة النفقة ، ولا يقاس غيرها عليهما ، والثاني للجمهور قالوا : لا ينتفع المرتهن بشيء قالوا . والحديث مخالف القياس من وجهين : أولهما تجوز الراكب والشرب لغير المالك بغير إذنه وثانيهما تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر : هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجتمعة وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ، ويدل على نسخه حديث ابن عمر « لا تحلب ماشية امرئ بغير إذنه » أخرجها البخاري في أبواب المظالم قلت : أما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع ، ولا تعذر هنا إذ يخص عموم النهي بالمرهونة . وأما مخالفة القياس فليست الأحكام الشرعية مطردة على نسق واحد ، بل الأدلة تفرق بينها في الأحكام والشارع حكم هنا بركوب المرهون وشرب لبنه وجعله قيمة النفقة ، وقد حكم الشارع ببيع الحاكم عن المتمرّد بغير إذنه وجعل صاع التمرد عوضاً عن اللبن وغير ذلك . وقال الشافعي : المراد أنه لا يمنع الراهن من ظهرها ودرها فجعل الفاعل الراهن ، وتعقب بأنه ورد بلفظ المرتهن

(٤ - سبل السلام - ٣)



فتعين الفاعل . والقول الثالث للاوزاعي والليث أن المراد من الحديث أنه إذا امتنع الرهن من الإنفاق على المرهون فيباح حينئذ الإنفاق على الحيوان حفظاً لحياته وجعل له في مقابل النفقة الانتفاع بالركوب أو شرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه ، وقوى هذا القول في الشرح ، ولا يخفى أنه تقييد للحديث بما لم يقيد به الشارع وإنما قيده بالضابط المتصيد من الأدلة ، وهو أن كل عين في يده لغيره باذن الشرع فإنه ينفق عليها بنية الرجوع على المالك ، وله أن يجرها أو يتصرف في لبنها في قيمة العلف . إلا أنه إذا كان في البلد حاكم ولم يستأذنه فلا رجوع بما أنفق ويلزمه غرامة المنفعة واللبن فان لم يكن في البلد حاكم أو كان يتضرر الحيوان بمدة الرجوع فله أن ينفق ويرجع بما أنفق إلا أنه قد يقال إنها قاعدة عامة فتخص بحديث الكتاب

٦ — (وعنه) أي أبي هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يغلق بفتح حرف المضارعة وغين معجمة ساكنة ولا م مفتوحة وقاف . يقال غلق الرهن إذا خرج عن ملك الرهن واستولى عليه المرتهن بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه ، وكان هذا عادة العرب ، فتهاهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (الرهن من صاحبه الذي رهنه ، له غنمه) زيادته (وعليه غرمه) هلاكه ونفقته (رواه الدارقطني والحاكم ورجالهم ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره إرساله) قال الحافظ ابن عبد البر اختلاف في قوله « له غنمه وعليه غرمه » فقليل هي مدرجة من قول سعيد بن المسيب . قال : ورفعها ابن أبي ذئب ومعه وغيرهما مع كونهم أرسلوا الحديث على اختلاف على بن أبي ذئب ووقفها غيرهم . وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده وبين أن هذه اللمظة من قول ابن المسيب وكذا أبو داود في المراسيل قوى أنها من قوله . ومعنى يغلق لا يستحقه المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه . والحديث ورد لإبطال ما كان عليه الجاهلية من غلق الرهن عند المرتهن وبيان أن زيادته للمرتهن ونفقته عليه كما سلف فيما قبله

وهو من احاديث باب القرض والأحاديث في فضله والحث عليه كثيرة

٧ — (وعن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكراً) بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغير من الإبل (فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكراً ، قال : لا أجد إلا خياراً رباعياً) هو بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة وتبقى رباعيته (فقال : أعطه إياه ، فان خيار الناس أحسنهم قضاء . رواه مسلم) تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان . والحديث دليل على جوازه وأنه يستحب لمن عليه دين من قرض أو غيره أن يرد أجود من الذي عليه وأن ذلك من مكارم الأخلاق المحمودة عرفاً وشرعاً . ولا يدخل في القرض الذي يجر نفعاً لأنه لم يكن مشروطاً من المقرض وإنما ذلك تبرع من المستقرض وظاهره العموم للزيادة عدداً أو صفقة ، وقال مالك : الزيادة في العدد لا تحل

٨ — ﴿وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل قَرْضٍ جَرٍّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَا . رواه الحارث بن أبي أسامة ، وإسناده ساقط ﴾ لأن في إسناده سوار بن مصعب الهمداني المؤذن الأعمى وهو متروك ﴿وله شاهد ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهقي ﴾ أخرجه البيهقي في المعرفة بلفظ « كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا » ﴿وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري ﴾ لم أجده في البخاري في باب الاستقراض ولا نسبة المصنف في التلخيص إلى البخاري بل قال إنه رواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفا عليهم انتهى . فلو كان في البخاري لما أهمل نسبه إليه في التلخيص . والحديث بعد صحته لا بد من التوفيق بينه وبين ما تقدم وذلك بأن هذا محمول على أن المنفعة مشروطة من القرض أو في حكم المشروطة . وأما لو كانت تبرعا من المقرض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطى خيرا مما أخذه .

## باب التفليس والحجر

هو لغة : مصدر فليسته نسبته إلى الإفلاس الذي هو مصدر أفلس : أي صار إلى حالة لا يملك فيها فلسا . والحجر لغة : مصدر حجر : أي منع وضيق . وشرعا : قول الحاكم للمديون : حجرت عليك التصرف في مالك .

١ — ﴿وعن أبي بكر بن عبد الرحمن ﴾ أي ابن الحارث بن هشام المخزومي قاضي المدينة تابعي ، سمع عائشة وأبا هريرة ، روى عنه الشعبي والزهري ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بَعِينَهُ ﴾ لم يتغير بصفة من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان ﴿عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره : متفق عليه : ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مرسل ﴾ وقد وصله أبو داود من طريق أخرى فيها إسماعيل بن عياش لأنها من روايته عن الشاميين وروايتهم عنهم صحيحة ﴿بلفظ : أيما رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به ، وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء : ووصله البيهقي وضعفه تبعا لأبي داود ﴾ راجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفا للرواية هذه بل قال في هذه الرواية بعد إخراجها لها من طريق مالك وحديث مالك أصبح ، يريد أنه أصبح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود . وفيها قال أبو بكر « قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من توفي وعنده سلعة رجل بعينها لم يقض من ثمنها شيئا فصاحب السلعة أسوة الغرماء فيها » ولم يتكلم الشارح رحمه الله على هذا بشيء .



﴿ورواه أبو داود وابن ماجه من رواية عمر بن خلدة﴾ بفتح الخاء المعجمة واللام ودال مهملة ﴿قال : أتينا أبا هريرة في صاحب لنا قد أفلس فقال : لأقضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به وصححه الحاكم وضعفه أبو داود وضعفه أيضا هذه الزيادة في ذكر الموت﴾ سكت عليه الشارح وقد راجعت سنن أبي داود فلم أجد فيها تضعيفا لرواية عمر بن خلدة بل قال البيهقي بعد رواية حديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرسلة التي ساق لفظها المصنف هنا بلفظ أيما رجل إلى آخره أنه قال الشافعي : رواية عمر بن خلدة أولى من رواية أبي بكر هذه قال : لأنها موصولة جمع فيها النبي صلى الله عليه وسلم بين الموت والإفلاس ، قال : وحديث ابن شهاب يريد به رواية أبي بكر بن عبد الرحمن المذكورة منقطع ، وساق في ذلك كلاما كثيرا يرجح به رواية عمر بن خلدة فليُنظر . هذا الحديث اشتمل على مسائل : الأولى أنه إذا وجد البائع متاعه عند من شراه منه وقد أفلس فانه أحق بمتاعه من سائر الغرماء فيأخذه إذا كان له غرماء . وعموم قوله «من أدرك ماله» يعم من كان له مال عند الآخر بقرض أو بيع وإن كان قد وردت أحاديث مصرحة بلفظ البيع ، فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما الحديث بلفظ «إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أحق من الغرماء» فقد عرف في الأصول أن الخاص الموافق للعام لا يخص العام إلا عند أبي ثور . وقد زيفوا ما ذهب إليه من ذلك ولذلك ذهب الشافعي وآخرون إلى أن المقرض أولى بماله في القرض كما أنه أولى به في البيع . وذهب غيره إلى أنه يخص ذلك بالبيع للتصريح به في أحاديث الباب ، لكن عرفت أن ذلك لا يخص عموم حديث الباب . المسألة الثانية أفاد قوله «بعينه» أنه إذا وجدده ، وقد تغير بصفة من الصفات أو بزيادة أو نقصان فانه ليس صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء . وقد اختلف العلماء في ذلك ، فذهب الهادي والشافعي إلى أنه إذا تغير صفته بغير قلبائع أخذه ولا أرش له ، وإن تغير بزيادة كان للمشتري غرامة تلك الزيادة وهي ما أنفق عليه حتى حصلت ، وكذلك الفوائد للمشتري ولو كانت متصلة لأنها إنما حدثت في ملكه ، ويلزم له قيمة ما لا حد لبقائه كالشجرة إذا غرسها وابقا ماله حد بلا أجرة كالزراع ، وكذلك إذا نقصت العين فله أخذ الباقي بحصته من الثمن يتناوله لأن الباقي مبيع باق بعينه . المسألة الثالثة دل لفظ أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل أن البائع إذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع المبيع بل يكون أسوة الغرماء ، وبهذا أخذ جمهور العلماء . وعند الهادي وهو راجح قولي الشافعي أنه لا يصير المبيع بقبض بعض ثمنه أسوة الغرماء بل البائع أولى به ، وكان الشافعي ذهب إلى هذا لأنه لم يصح الحديث عنده بل قال انه منقطع ، فمن قال بصحة الحديث وأنه منقطع ، فاعلم

الجمهور ومن لا فلا. وفي وصله وعدمه خلاف ، منهم من رجح إرساله وهم أكثر الحفاظ  
المسألة الرابعة قوله « فان مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء » فيه حذف تقديره :  
فمتاع صاحب المتاع أسوة الغرماء ، وهذا دال على التفرقة بين الموت والإفلاس ، وإلى  
التفرقة بينهما ذهب مالك وأحمد عملا بهذه الرواية. قالوا: لأن الميت برئت ذمته وليس للغرماء  
محل يرجعون إليه فاستووا في ذلك بخلاف المقلس وسواء خلف الميت وفاء ، أو لا . وذهبت  
الهادوية إلى أنه إذا خلف وفاء فليس البائع أولى بمتاعه بل يسلم الورثة الثمن من التركة  
وحجتهم أنه قد ورد في حديث أبي بكر بن عبد الرحمن زيادة لفظ « إلا إن ترك صاحبها وفاء »  
لكن قال الشافعي يحتمل أن الزيادة من رأى أبي بكر بن عبد الرحمن وقرينة الاحتمال أن الذين  
وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت ، وكذلك الذين رووه عن أبي هريرة وذهب الشافعي إلى  
أنه لا فرق بين الموت والإفلاس ، وأن صاحب المتاع أولى بمتاعه عملا بعموم « من أدرك ماله  
عند رجل » الحديث المتفق عليه . قال ولا فرق بين الموت والإفلاس ، والتفرقة بينهما برواية  
أبي بكر بن عبد الرحمن ، وقوله فيها « فان مات فصاحب المتاع أسوة الغرماء » غير صحيحة ، لأن  
الحديث مرسل لم يصح وصله ، فلا يعمل به بل في رواية عمر بن خلدة التسوية بين الموت والإفلاس  
وهو حديث حسن يحتاج بمثله

٢ — (وعن عمرو بن الشريد رضي الله عنه ) بفتح الشين المعجمة وكسر الراء ، تابعي ،  
سمع ابن عباس وغيره عن أبيه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لي ) بفتح اللام  
ثم مثناة تحتية مشددة مصدر لوى يلوى : أى مغل أضيف إلى فاعله وهو ( الواجد )  
بالجيم يعنى من الوجد بالضم : أى القدرة ( يحل ) بضم حرف المضارعة ( عرضه  
وعقوبته ) . رواه أبو داود والنسائي ، وعلقه البخاري ، وصححه ابن حبان ( وأخرجه  
أحمد وابن ماجه والبيهقي ، وفسر البخاري حل العرض بما علقه عن سفيان قال يقول  
مطلبي ، وعقوبته حبسه ، وهو دليل لزيد بن علي ، على أنه يحبس حتى يقضى دينه ، وأجاز  
الجمهور الحجز وبيع الحاكم عنه ماله ، وهذا أيضا دخل تحت لفظ عقوبته لاسيما وتفسيرها بالحبس  
ليس بمرفوع . ودل الحديث على تحريم مغل الواجد ولذا أبيحت عقوبته . وإنما اختلف  
العلماء هل يبلغ إلى حد الكبيرة فيفسق وترد شهادته بمطاله مرة واحدة أم لا ، فذهبت الهادوية  
إلى أنه يفسق بذلك . واختلفوا في قدر ما يفسق به . فقال الجمهور منهم إنه يفسق بمطل  
عشرة دراهم فما فوق قياسا على نصاب السرقة ، وفي كلام الهادي عليه السلام ما يقضى بأنه  
يفسق بدون ذلك وكذلك ذهبت إلى هذا المالكية والشافعية ، إلا أنهم ترددوا في  
التكرار ومقتضى مذهب الشافعي اشتراطه ثم يدل بمفهومه على أن مطل غير الواجد وهو  
المعسر لا يحل عرضه ولا عقوبته ، والحكم كذلك عند الجماهير ، وهو الذي دل له قوله  
تعالى - فنظرة إلى ميسرة -

٣ — (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله



صلى الله عليه وسلم في ثمار اتباعها فكثرت دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه . فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لغرمائه : خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ . رواه مسلم . تقدم  
الكلام في الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر ، وقوله « فلا يحل لك أن تأخذ » بأن هذا  
على جهة الاستحباب والحث على جبر من حدث عليه حادث . وبدل أيضا قوله « وليس  
لكم إلا ذلك » على أن الثمرة غير مضمونة إذ لو كانت مضمونة لقال : وما بقى فنظرة إلى  
مبصرة أو نحوه ، إذ الدين لا يسقط بأعسار الدين وإنما تنأخر عنه المطالبة في الحال ، ومتى  
أسر وجب عليه القضاء

٤ — (وعن ابن كعب بن مالك ) اسمه عبد الرحمن سماه عبد الرازق (عن أبيه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم حجز على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه . رواه الدارقطني ، وصححه  
الحاكم . وأخرجه أبو داود ومرسله أورجحه إرساله ) قال عبد الحق : المرسل أصح من المتصل  
وقال ابن الصلاح في الأحكام : هو حديث ثابت كان ذلك في سنة تسع . وجعل لغرمائه  
خمسة أسباع حقوقهم ، فقالوا يا رسول الله به لنا . فقال : « ليس لكم إليه سبيل » وأخرجه  
البيهقي من طريق الواقدي ، وزاد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه بعد ذلك إلى اليمن ليحجبه  
والحديث دليل على أنه يحجز الحاكم على المدين للتصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرمائه ،  
والقول بأنه حكاية فعل غير صحيح ، فإن هذا فعل لا يتم إلا بأقوال تصدر عنه صلى الله عليه  
وسلم يحجز بها تصرفه وألفاظ يبيع بها ماله وألفاظ يقضى بها غرماءه . وما كان بهذه المثابة  
لا يقال إنه حكاية فعل . إنما حكاية الفعل مثل حديث خلع نعله ، فخلعوا نعالهم كما لا يخفى  
ظاهر الحديث أن ماله كان مستغرقا بالدين . فهل يلحق به من لم يستغرق ماله في الحجج  
والبيع عنه كالواجد إذ مطل ، اختلف العلماء في ذلك ، فقال جمهور الهادوية والشافعية إنه  
يلحق به فيحجز عليه ويباع ماله ، لأنه قد حصل المقتضى لذلك وهو عدم المسارعة بقضاء  
الدين . وقال زيد بن علي والحنفية إنه لا يلحق به فلا يحجز عليه ولا يباع عنه بل يجب حبسه  
حتى يقتضى دينه الحديث « إنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » ولقوله تعالى - إلا  
أن تكون تجارة عن تراض - ومقتضى الحجج والبيع اخراج المال من غير طيبة من نفسه ولا  
رضا . والجواب عنه بأن الحديث والآية عامان خصصا بحديث معاذ لا يتم لأن حديث معاذ  
ليس إلا في المستغرق ماله بدنه ، والكلام في غيره وهو الواجد الماثل ، فالأولى أن يقال انهما  
خصصا بقياس الماثل الواجد على من استغرق دينه ماله إلا أنه لا يخفى عدم نهوض القياس ،  
نعم في حديث « إلى الواجد يحل عرضه وعقوبته » دليل على أنه يحجز عليه ويباع عنه ماله  
فانه داخل تحت مفهوم العتوية وتفسيرها بالحبس فقط بمجرى رأي من تأمله . هذا ، وقد  
حكم عمر في أسيف جهمينة كحكمه صلى الله عليه وسلم في معاذ . فأخرج مالك في الموطأ  
مسند منقطع ورواه الدارقطني في غرائب مالك باسناد متصل « أن رجلا من جهمينة كان

يشترى الرواحل فيقال فيها ، فيسرع المسير فيسبق الحاج فأفلس ، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال : أما بعد أيها الناس ، فإن الأسيفع أسيفع جهينة قد رضى من دينه وأمانته أن يقال سبق الحاج وفيه ، إلا أنه أدان معرضاً فأصبح وقد دين به : أى أحاط به الدين ، فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة فتقسم ماله بين غرمائه ، وإياكم والدين فإن أوله هم وآخر حرب . انتهى . وأما قصة جابر مع غرماء أبيه وهي أنه لما قتل أبوه في أحد وعليه دين فاشتد الغرماء في حقوقهم قال « أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسألهم أن يقبلوا ثم حائطى ويحللوا أبى فأبوا فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وسلم حائطى وقال : سنغدو عليك فقدا علينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في ثمرها بالبركة ، فجددتها فقضيتهم وبقي لنا من ثمرها » فإن فيها دليلاً على أن انتظار الغلة والتمكن منها لا بعد مطلقاً . قيل ويؤخذ منها أن من كان له دخل ينظر إلى دخله وإن طالت مدته ، إذ لا فرق بين المدة الطويلة والقصيرة في حق الآدمي ، ومن لا دخل له لا ينظر ويبيع الحاكم ماله لأهل الدين . نعم وأما الحجر على البالغ لسفه وسوء تصرف فقال به الشافعي ولم يقل به زيد بن علي ولا أبو حنيفة ، وبوب له البيهقي في السنن الكبرى « باب الحجر على البالغين بالسفه » وذكر فيه بسنده « أن عبد الله بن جعفر اشترى أرضاً بستمئة ألف درهم ، فهم علي وعثمان أن يحجروا عليه قال : فلقيت الزبير فقال : ما اشترى أحد بيعاً أرخص مما اشتريت ؛ قال فذكر له عبد الله الحجر ، قال لو أن عندي مالا لشاركتك ، قال فاني أقرضك نصف المال ، قال فاني شريكك فأتاهما علي وعثمان وهما يتراوضان . قال ما تراوضان فذكر له الحجر علي عبد الله بن جعفر ، قال أتحجران علي رجل أنا شريكه ؟ قال : لا ، لعمرى ، قال فاني شريكه » وفي رواية قال عثمان « كيف أحجر علي رجل في بيع شريكه فيه الزبير » قال الشافعي : فعلي لا يطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير لو كان الحجر باطلا لقال لا يحجر علي بالغ وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر ، ثم ساق حديث عائشة وإرادة عبد الله ابن الزبير للحجر عليها وغير ذلك من الأدلة من أفعال السلف ، ويستدل له بالحديث الصحيح وهو النهي عن إضاعة المال ، فإن السفه يضيعه بسوء تصرفه فيجب الإنكار عليه بحجره عنه . قال النووي . والصغير لا ينقطع عنه حكم اليتيم بمجرد علو السن ولا بمجرد البلوغ بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله : وقال أبو حنيفة : إذا بلغ خمساً وعشرين سنة يجب تسليم ماله إليه وإن كان غير ضابط

هـ — وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : عرضت علي النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني متفق عليه ، وفي رواية للبيهقي : فلم يجزني ولم يرني بلغت وصحبتها ابن خزيمة ) وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع غيره . ومعنى قوله « لم يجزني » لي حكم الرجال المتتاملين في إيجاب الجهاد على وخروجي معه . وقوله « فأجازني » أى رأي فيمن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج



إليه ، وفيه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكلفاً بالغاً له أحكام الرجال ومن كان دونها فلا . ويدل له قوله « فلم يرني بلغت » . وناقش في الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين قائلين إن الإذن في الخروج للحرب يدور على الجلالة والأهلية ، فليس له في رده دليل على أنه لأجل عدم البلوغ ، وفهم ابن عمر ليس بحجة قلت : وهو احتمال بعيد والصحاب أعرف بما رواه وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع ، والقول بأنها سنة خمس يردده هذا الحديث ، ولأنهم أجمعوا أن أحدا كانت سنة ثلاث .

٦ — (وعن عطية القرظي رضي الله عنه ) بضم القاف فراء نسبة إلى بني قريظة (قال : عرضنا على النبي صلى الله عليه وسلم يوم قريظة ، فكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله . فكنت ممن لم ينبت فخلى سبيلي . رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم ) وقال علي شرط الشيخين وهو كما قال إلا أنهما لم يخرجاه عطية . والحديث دليل على أنه يحصل بالإنبات البلوغ فتجربى على من أنبت أحكام المكلفين ولعله إجماع

٧ — (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها . وفي لفظ : لا يجوز للمرأة أمسرفي ما لها إذا ملك زوجها عصمتها . رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي ، وصححه الحاكم ) قال الخطابي . حمله الأكثر على حسن العشرة واستطابة النفس أو يحمل على غير الزشيدة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للنساء « تصدقن » ، فجعلت المرأة تلقى القرط والخاتم وبلال يتلقاه بردائه « وهذه عطية بغير إذن الزوج انتهى وهذا مذهب الجمهور مسعدين بمفهومات الكتاب والسنة ، ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طاوس ، فقال إن المرأة محجورة عن ما لها إذا كانت مزوجة ، إلا فيما أذن لها فيه الزوج ، وذهب مالك إلى أن تصرفها من الثالث

٨ — (وعن قبيصة ) بفتح القاف فموحدة ففناة تحتية فصاد مهملة (ابن حنار ) بضم الميم فخاء معجمة فراء مكسورة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل يحمل حمالة ) بفتح الحاء المهملة وتخفيف الميم (فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك . ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش . ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه : لقد أصابت فلانا فاقه ، فحلت له المسألة . رواه مسلم ) قد تقدم بلفظه في باب قسمة الصدقات ، ولعل إعادته هنا أن الرجل الذي يحمل حمالة قد لزمه دين ، فلا يكون له حكم المفلس في الحجر عليه ، بل يترك حتى يسأل الناس فيقضى دينه ، هذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال .

## باب الصلح

قد قسم العلماء الصلح أقساما : صلح المسلم مع الكافر ، والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئة الباغية والعادلة ، والصلح بين المتقاضيين ، والصلح في الجراح كالغزو على مال ، والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت في الأملاك والحقوق ، وهذا القسم هو المراد هنا ، وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح

١ — عن عمر بن عوف المزني رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : **الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا حراما حلالا أو أحلا حراما ، والمسلمون** وفي لفظ أبي داود «**والمؤمنون**» **علي شروطهم إلا شربا حراما حلالا أو أحلا حراما** . رواه الترمذي وصححه ، وأنكروا عليه لأنه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف **كذبه الشافعي** وتركه أحمد وفي الميزان عن ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة . وقال الشافعي وأبو داود : هو ركن من أركان الكذب واعتذر المصنف عن الترمذي بقوله **وكأنه اعتبره بكثرة طرقه** ، وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة **فيه مسألتان : الأولى في أحكام الصلح** ، وهو أن وضعه مشروط فيه **المراضاة لقوله جائز : أي ليس بحكم لازم يقضي به وإن لم يرض به الخصم** ، وهو جائز أيضا بين غير المسلمين من الكفار ، فتعتبر أحكام الصلح بينهم ، وإنما خص المسلمون بالذكر لأنهم المعتبرون في الخطاب المنقادون لأحكام السنة والكتاب ، وظاهره عموم صحة الصلح سواء كان قبل اتضاح الحق للخصم أو بعده . ويدل للأول قصة الزبير والأنصاري فإنه صلى الله عليه وسلم لم يكن قد أبان للزبير ما يستحقه ، وأمره أن يأخذ بهض ما يستحقه على جهة الإصلاح ، فلما لم يقبل الأنصاري الصلح وطلب الحق أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير قدر ما يستحقه كذا قال الشارح . والثابت أن هذا ليس من الصلح مع الإنكار بل من الصلح مع سكوت المدعى وهي مسألة مستقلة ، وذلك لأن الزبير لم يكن عالما بالحق الذي له حتى يدعه بالصلح ، بل هذا أول التشريع في قدر السقيا والتحقيق أنه لا يكون الصلح إلا هكذا ، وأما بعد إثبات الحق للخصم فأنما يطلب من صاحب الحق أن يترك لخصمه بعض ما يستحقه وإلى جواز الصلح على الإنكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الهادوية والشافعية ، وقالوا : لا يصح الصلح مع الإنكار ، ومعنى عدم صحته أنه لا يطيب مال الخصم مع إنكار المصالح ، وذلك حيث يدعي عليه آخر عينا أو ديناً فيصالح ببعض العين أو الدين مع إنكار خصمه فإن الباقي لا يطيب له بل يجب عليه تسليمه لقوله صلى الله عليه وسلم «**لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبته من نفسه**» وقوله تعالى — عن تراض — وأجيب بأنها قد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح وعقد الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقي . قلت : الأولى أن يقال : إن كان المدعى يعلم أن له حقا عند



خصمه جازله قبض ما صولح عليه وإن كان خصمه منكرا . وإن كان يدعى باطلا فانه يحرم عليه الدعوى وأخذ ما صولح به ، والمدعى عليه إن كان عنده حق يعلمه وإنما ينكر لغرض وجب عليه تسليم ما صولح به عليه . وإن كانت يعلم أنه ليس عنده حق جازله إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريم وأذيته وحرم على المدعى أخذه ، وبهذا تجتمع الأدلة فلا يقال الصلح على الإنكار لا يصح ، ولا إنه يصح على الإطلاق بل يفصل فيه المسألة الثانية ما أفادها قوله « والمسلمون على شروطهم » أي ثابتون عليها واقفون عندها ، وفي تعديته بعلي ووصفهم بالاسلام أو الإيمان دلالة على علو مرتبتهم وأنهم لا يخلون بشروطهم . وفيه دلالة على لزوم الشرط إذا شرطه المسلم إلا ما استثناه في الحديث وللفرعين تفاصيل في الشروط وتقاسيم ، منها ما يصح ويلزم حكمه ، ومنها ما لا يصح ولا يلزم . ومنها ما يصح ويلزم منه فساد العقد ، وهي هنالك مبسطة بعلة ومناسبات ، وللبخاري في كتاب الشروط تفاصيل كثيرة معروفة ، وقوله « إلا شرطاً حراماً حلالاً » وذلك كاشتراط البائع أن لا يبطأ الأمة « أو أحل حراماً » مثل أن يشترط وطء الأمة التي حرم الله عليه وطأها

٢ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا يَمْنَعُ يَرُوى بالرفع على الخبر ، والجزم على النهي ﴿ جَارٌ جَارُهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً ﴾ بالافراد ، وفي لفظ « خشبة » بالجمع ﴿ في جداره ، ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم منها معرضين ، والله لأرمين بها بين أكتافكم ﴾ بالتاء جمع كتف ﴿ متفق عليه ﴾ وفي لفظ لأبي داود « فنكسوا رءوسهم » ولأحمد حين حدثهم بذلك « فطأطأوا رءوسهم » والمراد المخاطبون ، وهذا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المدينة في زمن مروان فانه كان يستخلفه فيها ، فالمخاطبون ممن يجوز أنهم جاهلون بذلك وليسوا بصحابة ، وقد روى أحمد وعبد الرزاق من حديث ابن عباس « لا ضرر ولا ضرار ، وللرجل أن يضع خشبة في حائط جاره » والحديث فيه دليل على أنه ليس للجار أن يمنع جاره من وضع خشبة على جداره ، وأنه إذا امتنع عن ذلك أجبر لأنه حق ثابت لجاره ، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحاق وغيرهما عملاً بالحديث ، وذهب إليه الشافعي في القديم ، وقضى به عمر في أيام وفور الصحابة . وقال الشافعي : إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة ، وهو فيما رواه مالك بسند صحيح « أن الضحاك بن خليفة سأله محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجريه في أرض محمد بن مسلمة فامتنع ، فكلمه عمر في ذلك فأبى ، فقال : والله لتمرن به ولو على بطنك » وهذا نظير قصة حديث أبي هريرة وعمر في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه . وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز أن يضع خشبة إلا بأذن جاره فان لم يأذن لم يجز ، قالوا لأن أدلة أنه لا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه تمنع هذا الحكم فهو للتزويه . وأجيب عنه بما قال البيهقي : لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا ينكر أحد أن يخصها ، وقد حمله الراوي على ظاهره من التحريم وهو أعلم بدليل قوله « مالي أراكم عنها معرضين »

فانه استنكار لإعراضهم دال على أن ذلك للتجريم قال الخطابي : معنى قوله « بين أكتافكم » إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لأجلها : أي الخشبة على رقابكم كارهين . قال وأراد بذلك المبالغة ، قلت : والذي يتبادر أن المراد لأرمن بها . أي هذه السنة المأمور بها بينكم بلا فائلا تحمله منها وخروجها عن كتمها وإقامة الحجة عليكم بها .

٣ - ب ﴿ وعن أبي حميد الساعدي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لأمرئ أن يأخذ عصا أخيه بغير طيبة نفس منه . رواه الحاكم وابن حبان في صحيحيهما ﴾ وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه . أخرج الشيخان من حديث عمر « لا يحل لأحد ماشية أحد بغير إذنه » وأخرج أبو داود والترمذي والبيهقي من حديث عبد الله ابن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده بلفظ « لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لأعيا ولا بجادا » والأحاديث دالة على تحريم مال المسلم إلا بطيبة من نفسه وإن قل ، والإجماع واقع على ذلك وإيراد المصنف لحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة إشارة إلى تأويل حديث أبي هريرة وأنه محمول على التزنيده كما هو قول الشافعي في الجديد ، ويرد عليه أنه محتاج إلى التأويل إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن بالتخصيص ، فإن حديث أبي هريرة خاص وتلك الأدلة عامة كما عرفت ، وقد أخرج عن عمومها أشياء كثيرة كأخذ الزكاة كرها وكالشفعة وإطعام المضطر ونفقة القريب المعسر والزوجة وكثير من الحقوق للمالية التي لا يخرجها المالك برضاها فانها تؤخذ منه كرها ، وغرز الخشبة منها على أنه مجرد انتفاع والعين باقية

## باب الحوالة والضمان

الحوالة بفتح الحاء وقد تكسر . حقيقة عند الفقهاء : نقل دين من ذمة إلى ذمة ، واختلفوا هل هي بيع بدين رخص فيه ، وأخرج من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء ، وقبل هي عقد إرفاق مستقل ، ويشترط فيها لفظها ورضا المحيل بلا خلاف والمحال عند الأكثر والمحال عليه عند البعض وتماثل الصنات وأن تكون في الشيء المعلوم ، ومنهم من خصها بما دون الطعام ، لأنه بيع طعام قبل أن يستوفي

١ ﴿ عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَطْلُ الْغَنِيِّ ﴾ إضافة المصدر إلى الفاعل أي مطل الغنى غريمه ، وقيل إلى المفعول : أي مطل الغريم للغنى ﴿ ظَلَمٌ ﴾ وبالأولى مطله الفقير ﴿ وَإِذَا أُتْبِعَ ﴾ بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية وكسر الموحدة ﴿ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ ﴾ مأخوذ من الملاء بالهمزة يقال ملؤ الرجل . أي صار مليئا ﴿ فَلْيَتَّبِعْ ﴾ باسكان المثناة الفوقية أيضا مبنى للمجهول كالأول أي إذا أحيى فليحتل ﴿ متفق عليه ﴾ دل الحديث على تحريم المطل من الغنى ، والمطل هو المدافعة ، والمراد هنا تأخير ما استحق أداءه بغير عذر من قادر على الأداء ، والمعنى على



تقدير أنه من إضافه المصدر إلى الفاعل أنه يحرم على الغنى القادر أن يعطى بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز . ومعناه على التقدير الثاني أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنيا فلا يكون غناه سببا لتأخير حقه . وإذا كان ذلك في حق الغنى ففي حق الفقير أولى ودل الأمر على وجوب قبول الإحالة ، وحمله الجمهور على الاستحباب ، ولا أدري ما الحامل على صرفه عن ظاهره ، وعلى الوجوب حمله أهل الظاهر . وتقدم البحث في أن المطل كبيرة يفسق صاحبه فلا نكرره ، وإنما اختلفوا هل يفسق قبل الطلب أو لا بد منه ؟ والذي يشعر به الحديث أنه لا بد من الطلب ، لأن المطل لا يكون إلا معه . ويشمل المطل كل من أزمه حق كالزوج لزوجته والسيد في نفقة عبده . ودل الحديث بمفهوم المخالفة أن مطل العاجز عن الأداء لا يدخل في الظلم ومن لا يقول بالمفهوم يقول لا يسمى العاجز ماطلا والغنى الغائب عنه ماله كالمعدوم ، ويؤخذ من هذا أن المعسر لا يطالب حتى يوسر . قال الشافعي : لو جازت مؤاخذته لكان ظالما والفرض أنه ليس بظالم لعجزه . ويؤخذ منه أنه إذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقر لم يكن للمحتال الرجوع إلى المحيل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة ، فلما شرط الشارع علم أنه انتقل انتقالا لا رجوع له كما لو عوض في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين . وقالت الحنفية : يرجع عند التعذر وشبهوا الحوالة بالضمان . وأما إذا جهل الإفلاس حال الحوالة فله الرجوع .

٢ — وعن جابر رضى الله عنه قال : توفي رجل منا ففسلناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا تصلى عليه ، فخطا خطا ثم قال عليه دين ؟ فقلنا : ديناران ، فأنصرف . أي عن الصلاة عليه . فتحملاهما أبو قتادة ، فأتيناه فقال أبو قتادة : الديناران على ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حق الغريم منصوص على المصدر مؤكدا لمضمون قوله « الديناران على » أي حق عليك الحق ، وثبت عليك وكنت غريما . وبرئ منهما الميت ، قال نعم ، فصلى عليه . رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وصححه ابن حبان والحاكم . وأخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع إلا أن في حديثه ثلاثة دنائير . وكذلك أخرجه أبو داود والطبراني وجمع بينه وبين قوله « ديناران » أن في حديث الكتاب انهما كانا دينارين وشطرا ، فمن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألغاه . أو كان الأصل ثلاثة فقضي قبل موته ديناران فمن قال ثلاثة اعتبر أصل الدين . ومن قال ديناران اعتبر الباقي . ويحتمل انهما قصتان وإن كان بعيدا في رواية الحاكم « أنه صلى الله عليه وسلم جعل إذا لقي أبا قتادة يقول ما صنعت الديناران فني كان آخر ذلك أن قال قضيتهما يا رسول الله قال : الآن بردت جلدي » وروى لدارقطني من حديث علي عليه السلام « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى نازة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه . فان قيل عليه دين كف

وإن قيل ليس عليه دين صلى ، فأتى بجنازة ، فلما قام لكبر سأل هل عليه دين ؟ فقالوا ديناران ، فعدل عنه فقال علي : هما علي يارسول الله وهو بريء منهما ، فصلى عليه ثم قال جزاك الله خيرا وفك الله رهانك » الحديث . قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى صحة هذه الكفالة عن الميت ولا رجوع له في مال الميت . وفي الحديث دليل على أنه يصح أن يحتمل الواجب غير من وجب عليه وأنه ينفعه ذلك ، ويدل على شدة أمر الدين . فإنه صلى الله عليه وسلم ترك الصلاة عليه لأنها شفاعته مقبولة لا ترد والدين لا يسقط إلا بالتأدية . وفي الحديث دليل على أنه لا يكتفى بالظاهر من اللفظ بل لابد للحاكم في الإلزام بالحق من تحقق ألفاظ العمود والإقرارات . وأنه إذا ادعى من عليه الحكومة أنه قصد باللفظ معنى يحتمله وإن بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ ، وعطف وبرىء منها الميت على ذلك ، مما يؤيد هذا المعنى المستنبط

٣ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل الموقوف عليه الدين فيسأل : هل ترك لدينه من قضاء ؟ فإن حدث أنه ترك وفاء صلى الله عليه وإلا قال : صلوا على صاحبكم . فلما فتح الله عليه الفتح قال : أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم . فمن توفي وعليه دين فملى قضاؤه . متفق عليه . وفي رواية البيهقي : فمن مات ولم يترك وفاء ، إيراد المصنف له عقيب الذي قبله إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم نسخ ذلك الحكم لما فتح الله عليه صلى الله عليه وسلم واتسع الحال بتحملة الديون عن الأموات ، فظاهر قوله « فملى قضاؤه » أنه يجب عليه القضاء وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح محتمل ؟ قال ابن بطال ، وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين أن يفعله فيمن مات وعليه دين . فإن لم يفعل فلا ثم عليه وقد ذكر الرافعي في آخر الحديث « قيل يارسول الله وعلى كل إمام بعدك ؟ قال وعلى كل إمام بعدى ؟ وقد وقع معناه في الطبراني الكبير من حديث زاذان عن سلمان قال « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نفدى سبايا المسلمين ونعطي سائلهم . ثم قال . من ترك مالا فلو رثته . ومن ترك ديننا فعلى وعلى الولاية من بعدى في بيت مال المسلمين » وفيه راو متروك ومتهم

٤ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا كفالة في حد . رواه البيهقي بأسناد ضعيف وقال إنه منكر . وهو دليل على أنه لا تصح الكفالة في الحد . قال ابن حزم : لا تجوز الضمانة بالوجه أصلا لا في مال ولا حد ولا شيء من الأشياء لأنه شرط ليس في كتب الله فهو باطل . ومن طريق النظر أن تسأل من قال بصحة عمن تكفل بالوجه فقط ، فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضمان بوجهه ألتزمونه غرامة ما على المضمون فهذا جور وأكل مال بالباطل لأنه لم يلتزمه قط أم تتركونه فقد أبطلتم الضمان بالوجه . أم تكلفونه طلبه . فهذا تكليف الحرج ومالا طاقة له به . وما لم يكلفه الله إياه قط . وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء . واستدلوا بأنه



صلى الله عليه وسلم كفل في تهمة . قال : وهو خير باطل لأنه من رواية إبراهيم بن خيثم بن عراك ، وهو وأبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما ، ثم ذكر آثارا عن عمر بن عبد العزيز ورد بها كلها بأنها لا حجة فيها ، إذ الحجة في كلام الله ورسوله لا غيره وهذه الآثار قد سردها في الشرح

## باب الشركة والوكالة

الشركة بفتح أوله وكسر الراء وبكسره مع سكونها ، وهي بضم الشين ؛ اسم للشئ المشترك . والشركة الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا : وإن أريد الشركة بين الورثة في المال الموروث حذفت بالاختيار : والوكالة بفتح الواو وقد تكسر مصدر وكل مشددا بمعنى التفويض والحفظ ، وتخفف فتكون بمعنى التفويض : وهي شرعا : إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقا ومقيدا .

١ — (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله تعالى : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خان خرجت من بينهما : رواه أبو داود وصححه الحاكم ) وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان وقد رواه عنده ولده أبو حيان بن سعيد ، لكن ذكره ابن حبان في الثقات ، وذكر أنه روى عنه الحارث بن شريد . إلا أنه أعله الدارقطني بالإرسال فلم يذكر فيه أبا هريرة وقال إنه الصواب ، ومعناه أن الله معهما : أي في الحفظ والرعاية والإمداد بمعونتهما في مالهما وإنزال البركة في تجارتها فإذا حصلت الخيانة نزلت البركة من مالهما . وفيه حث على التشارك مع عدم الخيانة وتحذير منه معها

٢ — (وعن السائب المخزومي رضي الله عنه أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة ، فجاء يوم الفتح فقال : مرحبا بأخي وشريكي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ) قال ابن عبد البر : السائب بن أبي السائب من المؤلفة قلوبهم ومن حسن إسلامه وكان من المعمرين . عاش إلى زمن معاوية . وكان شريك النبي صلى الله عليه وسلم في أول الإسلام في التجارة ، فلما كان يوم الفتح قال « مرحبا بأخي وشريكي كان لا يمارى ولا يدارى » وصححه الحاكم وابن ماجه « كنت شريكي في الجاهلية » والحديث دليل على أن الشركة كانت ثابتة قبل الإسلام . ثم قررها الشرع على ما كانت

٣ — (وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر . الحديث ) تمامه « فجاء سعيد بأسيرين » ، ولم أجد أنا وعمار بشيء (رواه النسائي) فيه دليل على صحة الشركة في المكاسب ، وتسمي شركة الأبدان وحقيقتها أن يوكل كل صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعينان الصنعة ، وقد ذهب إلى صحتها

المهادوية وأبو حنيفة. وذهب الشافعي إلى عدم صحتها لبنائها على الغرر، إذ لا يقطعان بحصول الربح لتجوز تعذر العمل، وبقوله قال أبو ثور وابن حزم. وقال ابن حزم: لا تجوز الشركة بالأبدان في شيء من الأشياء أصلاً، فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم ولكل واحد منهما ما كسب، فإن اقتسماه وجب أن يقضى له ما أخذه وإلا بدله لأنها شرط ليس في كتاب الله فهو باطل. وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله، وهو خبر منقطع لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً، فقد روينا من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو ابن مرة قال: قلت لأبي عبيدة أتذكر عن عبد الله شيئاً؟ قال: لا، ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة، لأنه أول قائل معنا ومع سائر المسلمين إن هذه الشركة لا تجوز، وأنه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقاتل على الخلف، فإن فعل فهو غلول من كبائر الذنوب، ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقد أبطلها الله عز وجل وأنزل - قل الأتقال لله والرسول - الآية. فأبطلها الله تعالى وقسمها هو بين المجاهدين. ثم إن الحنفية لا يجيزون الشركة، في الاصطیاد، ولا يجيزها المالكية في العمل في مكانين، فهذه الشركة في الحديث لا تجوز عندهم اهـ. هذا، وقد قسم الفقهاء الشركة إلى أربعة أقسام أطالوا فيها وفي فروعها في كتب الفروع فلا نطيل بها. قال ابن بطال: أجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرف جميعاً، إلا أن يقيم كل منهما الآخر مقام نفسه، وهذه تسمى شركة العنان، وتصح إن أخرج أحدهما أقل من الآخر من المال ويكون الربح والخسران على قدر مال كل واحد منهما، وكذلك إذا اشتريا سلعة بينهما على السواء، أو ابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما، فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران بمقدار ما أعطي من الثمن. وبرهان ذلك أنهما إذا خلطا المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما، فما ابتاعا بها فمشاع بينهما، وإذا كان كذلك فثمنه وربحه وخسرانه مشاع بينهما، ومثله السلعة التي اشترياها، فأنها بدل من الثمن.

٤ — (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: أردت الخروج إلى خيبر فأنيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إذ أتيت وكيلي بخيبر فخذ منه خمسة عشر وسقاً. رواه أبو داود وصححه) تمام الحديث «فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته». وفي الحديث دليل على شرعية الوكالة، والإجماع على ذلك، وتعلق الأحكام بالوكيل. وتام الحديث فيه دليل على العمل بالقرينة في مال الغير، وأنه يصدق بها الرسول لقبض العين، وقد ذهب إلى تصديق الرسول في القبض جماعة من العلماء، وقيده المهدى في الغيث مع غلبة ظن صدقه. وعند المهادوية أنه لا يجوز تصديق الرسول لأنه مال الغير فلا يصح التصديق فيه وقيل عنهم إلا أن يحصل الظن بصدق الرسول جاز الدفع إليه.

٥ — (وعن عروة البارقي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه



بدينار يشتري له أضحية . الحديث . رواه البخاري في أثناء حديث ، وقد تقدم ( أي في كتاب البيع ، وتقدم الكلام على ما فيه من الأحكام .

٦ — ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة . الحديث . متفق عليه ) تمامه « فقييل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فآغناه الله ، وأما خالد فانكم تظلمون خالداً ، قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله ، وأما العباس فهي علي ومثلها معها » والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم بعث عمر لقبض الزكاة ، وابن جميل من الأنصار كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك . قال المصنف : وابن جميل لم أقف على اسمه ، وقوله « ما ينقم بكسر القاف : ما ينكر إلا أنه كان فقيراً فآغناه الله » وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر فلاعذر له . وفيه التعريض بكفران النعمة والتقريع بسوء الصنيع ، وقوله « أعتاده » جمع عدد بفتح حين وهو ما يعبده الرجل من السلاح والدواب ، وقيل الخيل خاصة ، وحمل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في سبيل الله ، وهو بناء على أنه يجوز إخراج القيمة عن الزكاة . وقوله « فهي علي ومثلها معها » يفيد أنه صلى الله عليه وسلم تحملها عن العباس تبرعاً ، وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ، ونظيره حديث أبي قتادة في تبرعه بتحمل الدين عن الميت ، وهذا أقرب الاحتمالات ، وقد روى بالفاظ آخر تحتل احتمالات كثيرة . وقد بسطها المصنف في الفتح وتبعه الشارح . وأما حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان قد تعجل منه زكاة عامين فقد روى من طرق لم يسلم شيء منها من مقال وفي الحديث دليل على توكيل الإمام للعامل في قبض الزكاة ، ولأنجل هذا ذكره المصنف هنا . وفيه أن بعث العهل لقبض الزكاة سنة نبوية . وفيه أنه يذكر الغافل بما أنعم الله عليه باغنائه بعد أن كان فقيراً ليقوم بحقوق الله . وفيه جواز ذكر من منع الواجب في غيبته بما ينقصه وفيه تحمل الإمام عن بعض المسلمين ، والاعتذار عن البعض ، وحسن التأويل .

٧ — ( وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثاً وستين ، وأمر علياً رضي الله عنه أن يذبح الباقي . الحديث . رواه مسلم ) تقدم الكلام عليه في كتاب الحج . وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدى وهو إجماع إذا كان الذابح مسلماً ، فإن كان كافراً كتب عليه الشافعي بشرط أن ينوي صاحب الهدى عند دفعه إليه أو عند ذبحه .

٨ — ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العسيف ) بعين وسين مهملتين فثناة تحمية ففساء : الأجير وزنا ومعنى ( قال النبي صلى الله عليه وسلم : اغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها . الحديث متفق عليه ) وسيأتي في الحدود مستوفى ، وذكر هنا بناء على أن المأمور وكيل عن الإمام في إقامة الحدود ، وبوب البخاري « باب الوكالة في الحدود » وأورد هذا الحديث وغيره . وقال المصنف في الفتح : والإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله للغير .

## باب الإقرار

الإقرار لغة : الإثبات . وفي الشرع : إخبار الإنسان بما عليه ، وهو ضد الجحود .  
 ١ — ﴿ عن أبي ذر رضي الله عنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : قل الحق ولو كان مُراً . صححه ابن حبان من حديث طويل ﴾ ساقه الحافظ المنذرى في الترغيب والترهيب ، وفيه وصايا نبوية ، ولفظه قال «أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنظر إلى من هو أسفل مني ، ولا أنظر إلى من هو فوقى ، وأن أحب المساكين وأن أدنو منهم ، وأن أصل رجلي وإن قطعوني وجفوني ، وأن أقول الحق ولو كان مرأ ، وأن لا أخاف في الله لومة لائم ، وأن لا أسأل أحدا شيئا ، وأن أستكثر من لا حول ولا قوة إلا بالله فانها من كنوز الجنة » وقوله « قل الحق » يشمل قوله على نفسه وعلى غيره ، وهو مأخوذ من قوله تعالى — كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين . ومن قوله تعالى — ولا تقولوا على الله إلا الحق — وباعتبار شموله ذكره المصنف هنا تبعاً للرافعى ، فانه ذكره في باب الإقرار . وفيه دلالة على اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع الأمور وهو أمر عام لجميع الأحكام ، لأن قول الحق على النفس هو الإخبار بما عليها مما يلزمها التخلّص منه بما لا أو بدن أو عرض ، وقوله « ولو كان مرأ » من باب التشبيه ، لأن الحق قد يصعب إجراؤه على النفس كما يصعب عليها إساعة المر لمرارته ، ويأتي في باب الحدود والقصاص أحاديث في الإقرار

## باب العارية

العارية بتشديد المثناة التهجئة وتخفيفها ، ويقال عارة . وهي مأخوذة من عار الفرس إذا ذهب ، لأن العارية تذهب من يد المعير أو من العار لأنه لا يستعير أحد إلا وبه عار وحاجة . وهي في الشرع عبارة عن إباحة المنافع من دون ملك الغير .

١ — ﴿ عن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : على اليد ما أخذت حتى تؤدّيه . رواه أحمد والأربعة ، وصححه الحاكم ﴾ بناء منه على سماع الحسن من سمرة ، لأن الحديث من رواية الحسن عن سمرة ، والمحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب : الأول أنه سمع منه مطلقاً وهو مذهب على بن المديني والبخاري والترمذي والثاني لا مطلقاً وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان . والثالث لم يسمع منه إلا حديث العقيقة ، وهو مذهب النسائي واختاره ابن عساكر ، وادعى عبدالحق أنه الصحيح ، والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره ، ولا يبرأ إلا



بمصرفه إلى مالكة أو من يقوم مقامه لقوله «حتى تؤديه» ولا تتحقق التأدية إلا بذلك، وهو عام في الغصب والوديعة والعارية، وذكره في باب العارية لشموله لها، وربما يفهم منه أنها مضمونة على المستعير. وفي ذلك ثلاثة أقوال: الأول أنها مضمونة مطلقاً. وإليه ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد وإسحاق والشافعي لهذا الحديث وإسناداً في رواية يده عنه، والثاني للهادي وآخرين معه أن العارية لا يجب ضمانها إلا إذا شرط مستدين بحديث صفوان ويأتي الكلام عليه. والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين أنها لا تضمن وإن ضمنت لقوله صلى الله عليه وسلم «ليس على المستعير غير المغل، ولا على المستودع غير المغل ضمان» أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاء وصحاح وقفه على شريح. وقوله المغل بضم الميم فحين معجمة. قال في النهاية: أي إذا لم ينحن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه من الإغلال وهو الخيانة، وقيل المغل: المستغل، وأراد به القابض، لأنه بالقبض يكون مستغلاً والاول أولى، وحينئذ فلا تقوم به حجة. على أنه لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه، لأن المراد ليس عليه ذلك من حيث هو مستعير لأنه لو اترم الضمان للزمه: وحديث الباب كثيراً ما يستدلون منه بقوله «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» على التضمن ولادلاله فيه صريحاً، فإن اليد الأمانة أيضاً عليها ما أخذت حتى تؤدى، ولذلك قلنا وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمن العارية إلا قوله صلى الله عليه وسلم «عارية مضمونة» في حديث صفوان فإن وصفها بمضمونة يحتمل أنها صفة موصفة، وأن المراد من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقاً. ويحتمل أنها صفة للتقييد وهو الأظهر لأنها تأسيس ولأنها كثيرة. ثم ظاهره أن المراد عارية قد ضمانها لك، وحينئذ يحتمل أنه يلزم. ويحتمل أنه غير لازم بل كالوعد وهو بعيد فيتم الدليل بالحديث للقاتل إنها تضمن، وهو الأظهر بالتضمن. إما بطلب صاحبها له أو بتبرع المستعير.

٢ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك. رواه الترمذي وأبو داود وحسنه وصححه الحاكم، واستنكره أبو حاتم الرازي، وأخرجه جماعة من الحفاظ وهو شامل للعارية والوديعة ونحوها، وأنه يجب أداء الأمانة كما أفاده قوله تعالى: إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها. وقوله «ولا تخن من خانك» دليل على أنه لا يجازي بالإساءة من أساء. وحمله الجمهور على أنه مستحب لدلالة قوله تعالى: وجزاء سيئة سيئة مثلها. وإن طابتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به. على الجواز وهذه هي المعروفة بمسألة الظفر. وفيها أقوال للمعلاء. هذا القول الأول وهو الأشهر من أقوال الشافعي. وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه والثاني يجوز إذا كان من جنس ما أخذ عليه لا من غيره لظاهر قوله: بمثل ما عوقبتم به. وقوله: مثلها. وهو رأي الحنفية والمؤيد والثالث لا يجوز ذلك إلا بحكم الحاكم لظاهر النهي في الحديث ولقوله تعالى: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل. وأجيب

أنه ليس أكلاً بالباطل . والحديث يحمل فيه التهيي على التنزيه ، الرابع لابن حزم أنه يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه ، سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره ويبيعه ويستوفي حقه ، فإن فضل على ما هو له رده أو لورثته . وإن نقص بقي في ذمة من عليه الحق ، فإن لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل إلا أن يحلله ويبرئه فهو مأجور . فإن كان الحق الذي لا بينة له عليه وظفر بشيء من مال من عنده له الحق أخذه . فإن طولب أنكر فإن استحلف حلف وهو مأجور في ذلك . قال ، وهذا قول الشافعي وأبي سليمان وإسحاق . وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمال ففرض عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه ، واستدل بالآيتين وبقوله تعالى . ولئن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل . وبقوله تعالى . والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون . وبقوله تعالى . والحرمان قصاص . وبقوله تعالى . فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم . وبقوله صلى الله عليه وسلم لهذا امرأة أبي سفيان « خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف » لما ذكرت له أن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبني . فهل على من جناح أن يأخذ من ماله شيئاً . والحديث البخاري « إن نزلتم بقوم فأمروا بالسك بما يذبح للضيف فأقبلوا . وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف ، واستدل لكونه إذا لم يفعل يكون عاصياً بقوله تعالى . وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان . قال فمن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو أو مسلم أو ذمي فلم يزل عن يد الظالم ويرد إلى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين . ولم يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم والعدوان وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من رأى منكراً أن يغيره بيده إن استطاع . فمن قدر على قطع الظلم وكفه وإعطاء كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على إنكار المنكر ولم يفعل فقد عصى الله ورسوله . ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال : هو من رواية طلاق بن غنام عن شريك وقيس بن الربيع وكاهم ضعيف ، قال : ولئن صبح فلا حجة فيه لأنه ليس انتصاف المرء من حقه خيانة بل هو حق واجب وإنكار منكروا إنما الخيانة أن يخون بالظلم والباطل من لا حق له عنده . قلت : ويؤيد ما ذهب إليه حديث « أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » فإن الأمر ظاهر في الإيجاب ونصر الظالم بإخراجه عن الظلم . وذلك بأخذ ما في يده لغيره ظلماً

٣ - وعن يعلى بن أمية ويقال منية بضم الميم وفتح النون وتشديد التحتية المثناة . صحابي مشهور قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتتك رُسُلِي فأعطهم ثلاثين درعاً . قلت : يا رسول الله أعارية مضمونة . أو عارية مؤداة ؟ قال : بل عارية مؤداة . رواه أحمد وأبو داود والنسائي . وصححه ابن حبان المضمونة : التي تضمن إن تلفت بالقيمة . والمؤداة : التي تجب تأديتها مع بقاء عينها . فإن تلفت لم تضمن بالقيمة والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمنين . وتقدم أنه أوضح الأقوال

٤ - وعن صفوان بن أمية قال : قرئ من أشرف قریش . هرب يوم الفتح واستؤمن له فعاد . وحضر مع النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ والطائف كافراً ثم أسلم وحسن إسلامه



﴿أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار منه درعا يوم حنين فقال : أغضب يا محمد ؟ قال : بل عارية مضمونة﴾ : رواء أبو داود وأحمد والنسائي، ومصححه الحاكم، وأخرج له شاهدا ضعيفا عن ابن عباس ﴿ولفظه «بل عارية مؤداة» وفي عدد الدروع روايات : فلأن داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، ولليهي في حديث مرسل كانت ثمانين وللحاكم من حديث جابر كانت مائة درع وما يصلحها ، وزاد أحمد والنسائي في رواية ابن عباس «فضاع بعضها ، فعرض عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يضمنها له : فقال : أنا اليوم يا رسول الله أرغب في الإسلام» وقوله «مضمونة» تقدم الكلام عليها، وأن أصل الوصف التقييد وأنه الأكثر ، فهو دليل على ضمانها بالتضمن كما أسلفنا أنه محتمل ويكون مجملا كما قيل قاله الشارح

## باب الغصب

١ - ﴿عن سعيد بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئاً مِنْ الْأَرْضِ﴾ أى من أخذه ، وهو أحد ألفاظ الصحيحين ﴿ظُلِمَا طَوَّعَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِيَّاهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ . متفق عليه﴾ اختلف في معنى التطويق ؛ فقليل معناه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين ، فهكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه ، ويؤيده أن في حديث ابن عمر «خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين» وقيل يكلف نقل ما ظلمه منها يوم القيامة إلى المحشر ، ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة ويؤيده حديث «أيا رجل ظلم شيئا من الأرض كافه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوقه حتى يقضي بين الناس» أخرجه الطبراني وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا . ولأحمد والطبراني «من أخذ أرضا بغير حقها كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر» وفيه قولان آخران والحديث دليل على تحريم الظلم والغصب وشدة عقوبته ، وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر ، وأن من ملك أرضا ملك أسفلها إلى تخوم الأرض ، وله منع من أراد أن يحفر تحتها سرىا أو بثرا ، وأنه من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة أو أبنية أو معادن وأن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر من جاوره ، وأن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض ، لأنها لو فتقت لا كتفي في حق الغاصب بطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها . وفيه دلالة على أن الأرض تصير منصوبة بالاستيلاء عليها ، وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب؟ فيه خلاف ، فقل لا تضمن لأنه إنما يضمن ما أخذه لقوله صلى الله عليه وسلم «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» قالوا : ولا يقاس ثبوت اليد في غير المنقول على النقل في المنقول لاختلافهما في التصرف ، وذهب الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياسا على المنقول المتفق على أنه يضمن بعد النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت

اليدين على غير المنقول ، بل الحق أن ثبوت اليد استيلاء وإن لم ينقل يقال استولى الملك على البلد . واستولى زيد على أرض عمرو . وقوله « شبرا » وكذا ما فوقه بالأولى ، وما دونه داخل في التحريم ، وإنما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادرا ، وقد وقع في بعض الفاظه عند البخاري شيئا عوضا عن شبرا فعم . إلا أن الفقهاء يقولون إنه لا بد أن يكون المنسوب له قيمة فالزموا أنه حينئذ يأكل الرجل صاع تمر أو زبيب على واحدة واحدة فلا يضمن فيأكل عمره من المال الحرام فلا يضمن ، وإن أثم كأكله من الخبز واللحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع ٢ — وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه ، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين { سماها ابن حزم زينب بنت جحش } مع خادم لها { قال المصنف : لم أقف على اسم الخادم } بقصعة فيها طعام ، فضربت بيدها فكسرت القصعة ، فضمها وجعل فيها الطعام ، وقال : كلوا ودفع القصعة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة . رواه البخاري والترمذي ، وسمي الضاربة عائشة ، وزاد قتال النبي صلى الله عليه وسلم : طعام بطعام وإناء بإناء . وصححه { واتفقت مثل هذه القصعة من عائشة في صحفة أم سلمة فيما أخرجه النسائي عن أم سلمة « أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، فجاءت عائشة متزرة بكساء ومعهما فهر ففلقت به الصحفة » الحديث . وقد وقع مثلها لحقصة وأن عائشة كسرت الإناء ، ووقع مثلها لصفية مع عائشة والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئا كان مضمونا بمثله ، وهو متفق عليه في المثل من الحبوب وغيرها . وأما في القيمي ففيه ثلاثة أقوال : الأول للشافعي والكوفيين أنه يجب فيه المثل حيوانا كان أو غيره . ولا تجزئ إلا القيمة إلا عند عدمه والثاني للهادوية أن القيمي يضمن بقيمته . وقال مالك والحنفية : وأما ما يكال أو يوزن فمثله ، وما عدا ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة ، واستدل الشافعي ومن معه بقول النبي صلى الله عليه وسلم « إناء بإناء وطعام بطعام ، وبما وقع في رواية ابن أبي حاتم « من كسر شيئا فهو له وعليه مثله » زاد في رواية الدارقطني « فصار قضية » أي من النبي صلى الله عليه وسلم : أي حكما عاما لكل من وقع له مثل ذلك ، فاندفع قول من قال إنها قضية عين لا عموم فيها ، ولو كانت كذلك لكان قوله صلى الله عليه وسلم « طعام بطعام وإناء بإناء » كافيا في الدليل على أن ذكره للطعام واضح في التشريع العام ، لأنه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة للإناء وأما الطعام فهو هدية له صلى الله عليه وسلم ، فإن عدم المثل ، فالمضمون له مخير بين أن يعمله حتى يجد المثل وبين أن يأخذ القيمة . واستدل في البحر وغيره لمن قال بوجوب القيمة بأنه صلى الله عليه وسلم قضى على من أعتق شركا له في عبد أن يقوم عليه باقية لشريكه ، قالوا فقضى صلى الله عليه وسلم بالقيمة . وأجيب بأن المعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستهلك شيئا ولا غصب شيئا ولا تعدى أصلا بل أعتق حصته التي أباح الله له عتقها ، ثم إن المستهلك يزعم المستدل هنا هو الشقص من العبد ومناظرة شقص لشقص تبعد ، فيكون النقد أقرب وأبعد



من الشجار ، على أن التقويم لغة يشمل التقدير بالمثل أو بالقيمة ، وإنما خص اصطلاحا بالقيمة ، وكلام الشارع يفسر باللغة لا بالاصطلاح الحادث ، واستدل بما سلكه صلى الله عليه وسلم أكسار القصعة في بيت التي كسرت للهادوية والحنفية القائلين بأن العين المنصوبة إذا زال بفعل الغاصب اسمها ومعظم نفعها تصير ملكا للغاصب . قال ابن حزم : إنه ليس في تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر من هذا ، فيقال لكل فاسق : إذا أردت أخذ قمح يتيم أو غيره أو أكل غنمه أو استحلال ثيابه ، فقطعها ثيابا على رغبته واذبح غنمه وأطبخها وخذ الحنطة وأطبخها ، وكل ذلك حلالا طيبا ، وليس عليك إلا قيمة ما أخذت ، وهذا خلاف القرآن في نهيه تعالى أن تؤكل أموال الناس بالباطل ، وخلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن أموالكم عليكم حرام » واحتج المخالف بقضية القصعة . وقد تقدم الكلام فيها واحتجوا بخبر الشاة المعروف ، وهو أن امرأة دعت صلى الله عليه وسلم إلى طعام فأخبرته أنها أرادت ابتياع شاة فلم تجدها ، فأرسلت إلى جارة لها أن ابعث لي الشاة التي لزوجك فبعثت بها إليها ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشاة أن تطعم الأسارى ، قالوا : فهذا يدل على أن حق صاحب الشاة قد سقط عنها إذا شويت . وأجيب بأن الخبر لا يصح فإن صح فهو حجة عليهم لأنه خلاف قولهم ، إذ فيه أنه صلى الله عليه وسلم لم يبق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير إذن مالئها وهم يقولون إنه للغاصب ، وقد تصدق بها صلى الله عليه وسلم بغير إذنها ، وخبر شاة الأسارى قد بحثنا فيه في منحة الغفار

٣ — وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بَغِيرَ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ وَلَهُ نَفَقَتُهُ رواه أحمد والأربعة إلا النسائي ، وحسنه الترمذي ، ويقال إن البخاري ضعفه ، هذا القول عن البخاري ذكره الخطابي وخالفه الترمذي ، فنقل عن البخاري تحسينه ، إلا أنه قال أبو زرعة وغيره : لم يسمع عطاء بن أبي رباح من رافع بن خديج ، وقد اختلف فيه الحفاظ اختلافا كثيرا وله شواهد تقويه ، وهو دليل على أن غاصب الأرض إذا زرع الأرض لا يملك الزرع وأنه لما لكها . وله ما غرم على الزرع من النفقة والبذر ، وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق ومالك ، وهو قول أكثر علماء المدينة والقاسم بن إبراهيم ، وإليه ذهب أبو محمد ابن حزم ، ويدل له حديث « ليس لعرق ظالم حق » وسيأتي إذ المراد به من غرس أو زرع أو بني أو حفر في أرض غيره بغير حق أو شبهة . وذهب أكثر الأمة إلى أن الزرع لصاحب البذر الغاصب ، وعليه أجرة الأرض . واستدلوا بحديث « الزرع للزارع وإن كان غاصبا » إلا أنه لم يخرج أحد . قال في المنار : وقد بحثت عنه فلم أجده ، والشارح نقله وبيضه لمخرجه . واستدلوا بحديث « ليس لعرق ظالم حق » ويأتي ، وهو لأهل القول الأول أظهر في الاستدلال .

٤ — وعن عروة بن الزبير رضى الله عنه قال : قال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أرض غرس أحدهما فيها نخلا والآخر لا . فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأرض لصاحبها . وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله فقال : ليس لعرق ظالم . بالإضافة والتوصيف ، وأنكر الخطأ في الإضافة . (حق ، رواه أبو داود وإسناده حسن . وآخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعيد بن زيد . واختلف في وصله وإرساله في تعيين صحابييه ) فرواه أبو داود من طريق عروة مرسلا . ومن طريق آخر متصلا من رواية محمد بن إسحاق وقال : فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم . وأكثر ظني أنه أبو سعيد . وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي . وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي . وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني واختلفوا في تفسير «عرق ظالم» فقيل هو أن يغرس الرجل في أرض فيستحقها بذلك . وقال مالك : كل مأخذ واحتقر وغرس بغير حق . وقال ربيعة : العرق الظالم يكون ظاهرا ويكون باطنا . فالباطن ما احتقر الرجل من الآبار واستخرجه من المعادن . والظاهر ما بناه أو غرسه . وقيل الظالم من بنى أو زرع أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة . وكل ما ذكر من التفاسير متقارب . ودليل على أن الزارع في أرض غيره ظالم ولا حق له بل ينحر بين بن إخراج ما غرسه وأخذ نفقته عليه جمعا بين الحديثين من غير تفرقة بين زرع وشجر . والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاصب حمل له على خلاف ظاهره . وكيف يقول الشارع «ليس لعرق ظالم حق» ويسميه ظالما وينقي عنه الحق ونقول بل له الحق

٥ — وعن أبي بكر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته يوم النحر بمنى : إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا : متفق عليه . وما دل عليه واضح وإجماع ولو بدأ به المصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساساً وأحسن افتتاحاً

## باب الشفعة

الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء : في اشتقاقها ثلاثة أقوال قيل من الشفع وهو الزوج . وقيل من الزيادة وقيل من الإعانة . وهي شرعا : انتقال حصة إلى حصة بسبب شرعى كأن انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى . وقال أكثر الفقهاء إنها واردة على خلاف القياس لأنها تؤخذ كرها ، ولأن الأذية لا تدفع عن واحد بضرر آخر . وقيل خالفت هذا القياس ووافقت قياسات أخرى دفع فيها ضرر الغير بضرر الآخر ثم يؤخذ حقه كرها كبيع الحاكم عن المتمرد والمفلس ونحوهما



١ — عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مالم يقسم . فاذا وقعت الحدود وصرفت ) بضم الصاد المهملة وتشديد الراء فقاء معناه بينت مضارف ) الطرق ) وشوارعها ) فلا شفعة . متفق عليه واللفظ للبخارى وفي رواية مسلم ) أى من حديث جابر ) الشفعة في كل شرك ) أى مشترك ) ( في أرض أو ربع ) يفتح الراء وسكون الموحدة : الدار . ويطلق على الأرض ) أو حائط لا يصلح وفي لفظ : لا يحل أن يبيع ) الخليط لدلالة السياق عليه ) حتى يعرض على شريكه . وفي رواية الطحاوى ) أى من حديث جابر ) قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شيء . ورجاله ثقات ) الألفاظ في هذا الحديث قد تضافرت في الدلالة على ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين . وهذا مجمع عليه إذا كان مما يقسم ، وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه خلاف . وذهب الهادوية « وفي البحر العترة » إلى صحة الشفعة في كل شيء . ومثله في البحر عن أبي حنيفة وأصحابه . ويدل له حديث الطحاوى . ومثله عن ابن عباس عند الترمذى مرفوعا « الشفعة في كل شيء » وإن قيل إن رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس وهو شاهد لرفعه . على أن مرسل الصحابي إذا صححت إليه الرواية حجة : وعن المنصور أنه لا شفعة في المكمل والموزون لأنه لا ضرر فيه فأجيب بأن فيه ضررا وهو إسقاط حق الجوار . ولأننا لا نسلم أن العلة الضرر . وذهب الأكثر إلى عدم ثبوتها في المنقول مستدلين بقوله « فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » فانه دل على أنها لا تكون إلا في العقار وتلحق به الدار لقوله في حديث مسلم « أو ربع » قالوا . ولأن الضرر في المنقول نادر وأجيب بأن ذكر حكم بعض أفراد الطعام لا يقصره عليه : قالوا : ولأنه أخرج البزار من حديث جابر والبيهقي من حديث أبي هريرة بلفظ الحصر فيهما الأول « ولا شفعة إلا في ربع أو حائط » ولفظ الثاني « لا شفعة إلا في دار أو عقار » إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه له الإسناد ضعيف وأجيب بأنها لو ثبتت لكانت مفاهيم ولا يقاوم منطوق « في كل شيء » ومنهم من استثنى من المنقول الثياب . فقالوا تصح فيها الشفعة . ومنهم من استثنى منه الحيوان فقال تصح فيه الشفعة وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يحل للشريك بيع حصته حتى يعرض على شريكه وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه . ومن حمله على الكراهة فهو حمل على خلاف أصل النهي بلا دليل واختلف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن آذنه شريكه ثم باعه من غيره ؟ فقليل له ذلك ولا يمنع صحتها تقدم إيدانه ، وهو قول الأكثر . وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث تسقط شفעתه بعد عرضه عليه وهو الأقوى بلفظ الحديث ، وهو الذي اخترناه في حاشية ضوء النهار ، وفي قوله « أن يبيع » ما يشعر بأنها إنما تثبت فيما كان بعقد البيع وهذا مجمع عليه ، وفي غيره خلاف . وقوله « في كل شيء » يشمل الشفعة في الإجارة . وقد منعها الهادوية وقالوا : إنما تكون في عين لا منفعة وضعف قوله لأن المنفعة تسمى شيئا وتكون مشتركة فشمّلها « في كل شرك » أيضا إذ لو لم تكن شيئا ولا مشتركة لما صح التأجير فيها ولا القسمة

بالمهاياة ونحو ذلك ، وهي بيع مخصوص فيشملها « لا يحل له أن يبيع » فالحق ثبوت الشفعة فيها لشمول الدليل لها ولوجود علة الشفعة فيها . وظاهر قوله « في كل شرك » أي مشترك ثبوتها للذي على المسلم إذا كان شريكاً له في الملك وفيه خلاف ، والأظهر ثبوتها للذي في غير جزيرة العرب ، لأنهم منهيون عن البقاء فيها

٢ — وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : جار الدار أحق بالدار : رواه النسائي ، وصححه ابن حبان وله علة ، وهي أنه أخرجه أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس وآخرون ، أخرجه عن الحسن عن سمرة قالوا : وهذا هو المحفوظ ، وقيل هما صحيحان جميعاً ، قاله ابن القطان وهو الأول ، وهذا وإن كان فيه علة فالحديث الآتي صحيح وهو قوله .

٣ — وعن أبي رافع رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجار أحق بصيقبه . بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف : القرب . أخرجه البخاري . وفيه قصة ، وهي أنه قال أبو رافع للنسور بن مخزومة : ألا تأمر هذا ، يشير إلى سعه أن يشتري مني بيتي اللذين في داره ، فقال له سعد : والله لا أزيدك على أربع مائة دينار مقطعة أو منجمة . فقال أبو رافع : سبحان الله لقد منعتهما من خمسمائة نقداً ، فلو لا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « الجار أحق بصيقبه ما بعثك » والحديث وإن كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعم الشفعة ، فذهب إلى ثبوتها المادوية والحنفية وآخرون لهذه الأحاديث ولغيرها كحديث الشريد بن سويد قال « قلت يا رسول الله أراض لي ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار » قال : الجار أحق بصيقبه . أخرجه ابن سعد عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد ، وحديث جابر الآتي ، وذهب علي وعمر وعثمان والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم إلى أنه لا شفعة بالجوار ، قالوا : والمراد بالجار في الأحاديث الشريك قالوا ويدل على أن المراد به ذلك حديث أبي رافع فانه سمي الخليل جارا . واستدل بالحديث وهو من أهل اللسان وأعرف بالمراد ، والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جارا غير صحيح فان كل شيء قارب شيء فهو جار . وأجيب بأن أبا رافع غير شريك لسعد بل جاره لأنه كان يملك بيتين في دار سعد ، لأنه كان يملك شقصا شائعا من منزل سعد ، واستدلوا أيضا بما سلف من أحاديث الشفعة للشريك وقوله « فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » ونحوه من الأحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل القسمة ، وأجيب عنها بأن غاية ما فيها إثبات الشفعة للشريك من غير تعرض للجوار لا بمنطوق ولا مفهوم . ومفهوم الحصر في قوله « إنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة » . الحديث إنما هو فيما قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك . فدلوا أنه أن القسمة تبطل الشفعة وهو صريح رواية « وإنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم » وأحاديث إثبات الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للجوار بعد قيام الأدلة عليها التي منها ما سلف ، ومنها الحديث الآتي



٤ - وعن جابر رضي الله عنه قال : قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجار أحق بشفعة جاره يُنتظرُ بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً . رواه أحمد والأربعة ورجاله ثقات . أحسن المصنف بتوثيق رجاله وعدم إعلاله وإلا فانهم قد تكلموا في هذه الرواية بأنه انفرد بزيادة قوله « إذا كان طريقهما واحداً ، عبد الملك بن أبي سليمان العزمي . قلت : وعبد الملك ثقة مأمون لا يضر انفراده كما عرف في الأصول وعلوم الحديث . والحديث من أدلة شفعة الجار إلا أنه قيده بقوله « إذا كان طريقهما واحداً ، وقد ذهب إلى اشتراط هذا بعض العلماء قائلًا بأنها ثبتت الشفعة للجار إذا اشتركا في الطريق . قال في الشرح : ولا يبعد اعتباره : أما من حيث الدليل فللتصريح به في حديث جابر هذا ، ومفهوم الشرط أنه إذا كان مختلفاً فلا شفعة . وأما من حيث التعليل فلأن شرعية الشفعة لمناسبة دفع الضرر ، والضرر بحسب الأغلب إنما يكون مع شدة الاختلاط وشبكة الانتفاع ، وذلك إنما هو مع الشريك في الأصل أو الطريق ويندر الضرر مع عدم ذلك . وحديث جابر المقيد بالشرط لا يحتمل التأويل المذكور أولاً ، لأنه إذا كان المراد بالجار الشريك ، فلا فائدة لأشراطه كون الطريق واحداً ، قلت : ولا يخفى أنه قد آل الكلام إلى الخلط لأنه مع اتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة فيها ، وهذا هو الذي قررناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار . قال ابن القيم : وهو أعدل الأقوال ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية . وحديث جابر هذا صريح فيه فإنه أثبت الشفعة بالجواري مع اتحاد الطريق وتقابها به في حديثه الآخر مع اختلافها حيث قال « فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ، فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه منطوق حديثه المتقدم فأحدهما يصدق الآخر ويوافقه لا يعارضه ولا يناقضه ، وجابر روى اللفظين فتوافقت السنن واختلفت بحمد الله انتهى بمعناه . وقوله « ينتظر بها ، دال على أنها لا تبطل شفعة الغائب وإن تراخى وأنه لا يجب عليه السير حين يبلغه الشراء لأجلها ، وأما الحديث الآتي وهو قوله :

٥ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما : الشفعة كحل العقال رواه ابن ماجه والبخار وزاد : ولا شفعة لغائب . وإسناده ضعيف . فإنه لا تقوم به حجة لما ستعرفه ولفظه من روايتهما « لا شفعة لغائب ولا لصغير ، والشفعة كحل عقال » وضعفه البخار وقال ابن حبان لا أصل له . وقال أبو زرعة : منكر . وقال البيهقي ليس بثابت وفي معناه أحاديث كلها لا أصل لها . واختلف الفقهاء في ذلك فعند المأدوية والشافعية والحنابلة أنها على الفور ولهم تقادير في زمان الفور لأدليل على شيء منها ، ولا شك أنه إذا كان وجه شرعيتهادفع الضرر فإنه يناسب الفورية لأنه يقال كيف يبالي في دفع ضرر الشفيع ويبالي في ضرر المشتري ببقاء مشتراه معلقاً إلا أنه لا يكفي هذا القدر في إثبات حكم ، والأصل عدم اشتراط الفورية وإثباتها يحتاج إلى دليل ولأدليل وقد عقد البيهقي باباً في السنن الكبرى لألفاظ منكورة يذكرها بعض الفقهاء ، وعد منها الشفعة كحل عقال ، ولا شفعة لصبي ولا لغائب ، والشفعة

لا توت ولا تورث ، والضبي على شفيعته حتى يدرك ، ولا شفعة لنصراني ، وليس لليهودي ولا للنصراني شفعة ، فقد منها حديث الكتاب

## باب القراض

القراض بكسر القاف : وهو معاملة العامل بنصيب من الربح ، وهذه تسميته في أهل الحجاز ، وتسمى مضاربه مأخوذة من الضرب في الأرض لما كان الربح يحصل في الغالب بالسفر أو من الضرب في المال ، وهو التصرف

١ — عن صهيب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث فبهن البركة : البيع إلى أجل والمقارضة وخلط البر بالشعير للبئ لا للبيع رواه ابن ماجه بأسناد ضعيف ) وإنما كانت البركة في ثلاث لما في البيع إلى أجل من المسامحة والمساهلة والإعانة للغريم بالتأجيل . وفي المقارضة لما في ذلك من انتفاع الناس بعضهم ببعض . وخلط البر بالشعير قوتا لا للبيع لأنه قد يكون فيه غرر وغش

٢ — وعن حكيم بن حزام أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة أن لا يجعل ماله في كبد رطبة ، ولا تحمله في بحر ، ولا تنزل به في بطن مسيل ، فأت فعلت شيئا من ذلك فقد ضمنت ماله . رواه الدارقطني ورجاله ثقات . وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده أنه عمل في مال لعمان على أن الربح بينهما وهو موقوف صحيح ) لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض وأنه مما كان في الجاهلية فأقره الإسلام ، وهو نوع من الإجارة إلا أنه عفى فيها عن جهالة الأجر ، وكانت الرخصة في ذلك الموضع الرفق بالناس . ولها أركان وشروط ، فأركانها : العقد بالإيجاب أو ما في حكمه ، والقبول أو ما في حكمه ، وهو الامتثال بين جائزى التصرف إلا من مال مسلم كافر على مال نقد عند الجمهور . ولها أحكام مجمع عليها : منها أن الجهالة مغتفرة فيها ومنها أنه لا ضمان على العامل فيما تلف من رأس المال إذا لم يتعد . واختلفوا إذا كان ديننا فالجمهور على منعه ، قيل لتجوز إعسار العامل بالدين فيكون من تأخير عنه لأجل الربح فيكون من الربا انتهى عنه ؛ وقيل لأن ما في الذمة يتحول عن الضمانة ويصير أمانة ، وقيل لأن ما في الذمة ليس بحاضر حقيقة فلم يتعين كونه مال المضاربة . ومن شرط المضاربة أن تكون على مال من صاحب المال . واتفقوا أيضا على أنه إذا اشترط أحدهما من الربح لنفسه شيئا زائدا معينا فإنه لا يجوز ويلغو . ودل حديث حكيم على أنه يجوز لمالك المال أن يحجر العامل عما شاء ، فإن خالف ضمن إذا تلف المال ، وإن سلم المال فالمضاربة باقية فيما إذا كان يرجع إلى الحفظ ، وأما إذا كان الاشتراط لا يرجع



إلى الحفظ بل كان يرجع إلى التجارة وذلك بأن ينهاء أن لا يشتري نوامعينا ولا يبيع من فلان فاته بصير فضوليا إذا خالف، فإن أجاز المالك تفضالبيع وإن لم يجز لم ينفذ.

## باب المساقاة والاجارة

١ — عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر يشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع . متفق عليه ، وفي رواية لها : فسألوه أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : نقركم بها على ذلك ماشئنا . فقرروا بها حتى أجلاهم عمر رضي الله عنه . ولمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم ولهم شطر ثمرها الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارعة ، وهو قول على عليه السلام وأبي بكر وعمر وأحمد وابن خزيمة وسائر فقهاء المحدثين أنهما تجوزان مجتمعتين وتجوز كل واحدة منفردة والمسلمون في جميع الأمصار والأعصار مستمررون على العمل بالمزارعة . وقوله « ماشئنا » دليل على صحة المساقاة والمزارعة وإن كانت المدة مجهولة . وقال الجمهور : لا تجوز المساقاة والمزارعة إلا في مدة معلومة كالإجارة وتأولوا قوله « ماشئنا » على مدة العهد ، وأن المراد نمكنكم من المقام في خيبر ماشئنا ثم نخرجكم إذا شئنا ، لأنه صلى الله عليه وسلم كان عازما على إخراج اليهود من جزيرة العرب وفيه نظر . وأما المساقاة فإن مدتها معلومة لأنها إجارة ، وقد اتفقوا على أنها لا تجوز إلا بأجل معلوم . وقال ابن القيم في زاد المعاد : في قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة من ثمر أو زرع ، فإنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على ذلك واستمر على ذلك إلى حين وفاته ولم يندسخ البتة ، واستمر عمل خلفائه الراشدين عليه ، وليس هذا من باب المؤاجرة في شيء بل من باب المشاركة وهو نظير المضاربة سواء ، فمن أباح المضاربة وحرم ذلك فقد فرق بين متماثلين فإنه صلى الله عليه وسلم دفع إليهم الأرض على أن يعملوها من أموالهم ولم يدفع إليهم البذر ولا كان يحمل إليهم البذر من المدينة قطعا ، فدل على أن هديه عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض وأنه يجوز أن يكون من العامل ، وهذا كان هديه صلى الله عليه وسلم وخلفاء الراشدين من بعده ؛ وكما أنه هو المنقول فهو الموافق للقياس ، فإن الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة . والبذر يجري مجرى سبي الماء ، ولهذا يموت في الأرض ولا يرجع إلى صاحبه . ولو كان بمنزلة رأس المال في المضاربة لا شترط عوده إلى صاحبه وهذا يفسد المزارعة . فعلم أن القياس الصحيح هو الموافق لهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين انتهى . وقد أشار في كلامه إلى ما يذهب إليه الحنفية والمادوية من أن المساقاة والمزارعة لا تصح وهي فاسدة . وتأولوا هذا الحديث بأن

خير فتحت عنوة : فكان أهله عبيداً له صلى الله عليه وسلم ، فما أخذه فهو له وما تركه فهو له ، وهو كلام مردود لا يحسن الاعتماد عليه :

٢ — ( وعن حنظلة بن قيس رضى الله عنه ) هو الزرقى الأنصارى من ثقات أهل المدينة ( قال : سألت رافع بن خديج عن كراه الأرض بالذهب والفضة فقال : لا بأس به وإنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماذيات ) بذا لمعجمة مكسورة ثم مثناة تحتية ثم ألف ونون ثم ألف ثم مثناة فوقية : هي مسایل المياه ، وقيل ما يذبت حول السواقي ( وأقبال الجداول ) بفتح الهمزة فقف فوحدة : أوائل الجداول ( وأشياء من الزرع فيها لك هذا ويسلم هذا ويهلك هذا ولم يكن للناس كراه إلا هذا . فذلك زجر عنه ، فأما شيء مضمون فلا بأس به . رواه مسلم ، وفيه بيان لما أجمل في المتفق عليه من إطلاق النهي عن كراه الأرض ) مضمون الحديث دليل على صحة كراه الأرض بأجرة معلومة من الذهب والفضة ويقاس عليهما غيرها من سائر الأشياء المتقومة ، ويجوز بما يخرج منها من ثلث أو ربع لما دل عليه الحديث الأول وحديث ابن عمر . قال « قد علمت أن الأرض كانت تكري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على الأربعا وشيء من التبن لا أدري ما هو » أخرجه مسلم ، وأخرج أيضاً ابن عمر « كان يعطى أرضه بالثلث والربع ثم تركه » ويأتى ما يمارضه . وقوله « على الأربعا » جمع ربيع وهي الساقية الصغيرة ، ومعناه هو وحديث الباب : أنهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها يذر من عنده على أن يكون لما لك الأرض ما يذبت على مسایل المياه ورءوس الجداول أو هذه القطعة والباقي للعامل ، فهو عن ذلك لما فيه من الضرر فربما هلك ذا دون ذاك .

٣ — ( وعن ثابت بن الضحاك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة . رواه مسلم ) وأخرج مسلم أيضاً « أن عبد الله بن عمر كان يكري أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصارى كان ينهى عن كراه المزارع ، فلقبه عبد الله فقال : يا ابن خديج ماذا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كراه الأرض ؟ فقال رافع لعبد الله : سمعت عمى وكانا شاهداً يدرأ يحدثان أهل الدار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراه الأرض ، فقال عبد الله : لقد كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأرض تكري ، ثم خشي عبد الله أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدث في ذلك شيئاً لم يكن فترك كراه الأرض » . وفي النهي عن المزارعة أحاديث ثابتة ، وقد جمع بينها وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه : أحسنها أن النهي كان في أول الأمر لحاجة الناس وكون المهاجرين ليس لهم أرض ، فأمر الأنصار بالتكرم بالمواساة . ويدل له ما أخرجه مسلم من حديث جابر قال « كان لرجال من الأنصار فضول أرض وكانوا يكرونها بالثلث والربع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه ، فإن أبى فليمسكها » وهذا كما نهوا عن ادخار الحوم



الأضحية ليتصدقوا بذلك ، ثم بعد توسع حال المسلمين زال الاحتياج فأبيح لهم المزارعة وتصرف المالك في ملكه بما شاء من إجارة وغيرها . ويدل على ذلك ما وقع من المزارعة في عهده صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء من بعده ، ومن البعيد غفلتهم عن النهي وترك إشاعة رافع له في هذه المدة وذكره في آخر خلافة معاوية . قال الخطابي : قد عقل المعنى ابن عباس وأنه ليس المراد تحريم المزارعة بشرط ما تخرجه الأرض ، وإنما أريد بذلك أن يتمتعوا وأن يرفق بعضهم ببعض انتهى . وعن زيد بن ثابت « يغفر الله لرافع أنا والله أعلم بالحديث منه ، إنما أتاه رجلان من الانصار قد اختلفا فقال . إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع » كأن زيدا يقول : إن رافعا اقتطع الحديث فروى النهي غير راو أوله فأخل بالمقصود وأما الاعتذار عن جهالة الأجرة فقد صح في المروضة بالنفقة والكسوة مع الجهالة قدرا أولا أنه كالمعلوم جملة لان الغالب تقارب حال الحاصل ، وقد حدد بجهة الكمية أعني النصف والثلث وجاء النص فقطع التكاليف

٤ — وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : احتجج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى الذي حجمه أجره . ولو كان حراما لم يعطه . رواه البخاري وفي لفظ في البخاري « ولو علم كراهية لم يعطه » وهذا من قول ابن عباس كأنه يريد الرد على من زعم أنه لا يحل إعطاء الحجام أجرته وأنه حرام . وقد اختلف العلماء في أجرة الحجام . فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا : هو كسب فيه دناءة وليس بمحرم وحملوا النهي على التنزيه ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أبيح وهو صحيح إذا عرف التاريخ . وذهب أحمد وآخرون إلى أنه يكره للحرام احترام بالحجامة ويحرم عليه الانفاق على نفسه من أجرتها ويجوز له الانفاق على الرقيق والدواب . وحجتهم ما أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن برجال ثقات من حديث حميدة « أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام فنهاه ، فذكر له الحاجة فقال : اعلفه نواضحك » وأباحوه للعبد مطلقا . وفيه جواز التداوي بإخراج الدم وغيره ، وهو إجماع

٥ — وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كسب الحجام خبيث . رواه مسلم . الحديث ضد الطيب وهل يدل على تحريمه الظاهر أنه لا يدل له فإنه تعالى قال — ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون — فسمي رذال المال خبيثا ولم يحرمه . وأما حديث « من السحت كسب الحجام » فقد فسر هذا الحديث ، وأنه أريد بالسحت عدم الطيب ، وأيد ذلك إعطاؤه صلى الله عليه وسلم الحجام أجرته قال ابن العربي يجمع بينه وبين إعطائه صلى الله عليه وسلم الحجام أجرته بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم — ومحل الزجر ما إذا كانت الأجرة على عمل مجهول . قلت : هذا بناء على أن ما يأخذه حرام . وقال ابن الجوزي : إنما كرهت لأنها من الأشياء التي يجب على المسلم للمسلم إعانتها بها عند الاحتياج ، فما كان ينبغي أن يأخذ على ذلك أجرا

٦- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال الله تعالى : ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ غَدَرَ ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ . رواه مسلم . فيه دلالة على شدة جرم من ذكر ، وأنه تعالى يخصمهم يوم القيامة نيابة عن ظلموه ، وقوله « أعطى بي » أي حلف باسمي وعاهد ، أو أعطى الأمان باسمي وبما شرعته من ديني ، وتحريم الغدر والتكثف جمع عليه ، وكذا بيع الحر جمع على تحريمه وقوله « استوفى منه » أي استكمل منه العمل ولم يعطه الأجرة ، فهو أكل لماله بالباطل مع تعب وكده .

٧- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله : أخرجه البخاري . وقد عارضه ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة بن الصامت ، ولفظه « علمت ناسا من أهل الصفة الكتاب والقرآن فأهدى إلى رجل منهم قوسا ، فقلت ليست لي بمال فأرني عليها في سبيل الله ، فأنتبه : فقلت يا رسول الله رجل أهدى إلى قوسا ممن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست لي بمال فأرني عليها في سبيل الله ، فقال إن كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فأقبلها » فاختلف في العمل بالحديثين . فذهب الجمهور ومالك والشافعي إلى جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن سواء كان المتعلم صغيرا أو كبيرا ، ولو تعين تعليمه على المعلم عملا بحديث ابن عباس ، وبؤيده ما يأتي في النكاح من جعله صلى الله عليه وسلم تعليم الرجل لامرأته القرآن مهورا لها : قالوا وحديث عبادة لا يعارض حديث ابن عباس ، إذ حديث ابن عباس صحيح ، وحديث عبادة في رواته مغيرة بن زياد مختلف فيه ، واستنكر أحمد حديثه ، وفيه الأسود بن نعلبة فيه مقال فلا يعارض الحديث الثابت ، قالوا : ولو صح فإنه محمول على أن عبادة كان متبرعا بالإحسان وبالتعليم غير قاصد لأخذ الأجرة ، فيحذره صلى الله عليه وسلم من إبطال أجره وتوعده ، وفي أخذ الأجرة من أهل الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة ، لأنهم ناس فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس ، فأخذ المال منهم مكروه ، وذهب الهادونية والحنفية وغيرهما إلى تحريم أخذ الأجرة على تعليم القرآن مستدلين بحديث عبادة ، وفيه ما عرفت فيه قريبا ، نعم استطرد البخاري ذكر أخذ الأجرة على الرقية في هذا الباب ، فأخرج من حديث أبي سعيد في رقية بعض الصحابة لبعض العرب وأنه لم يرقه حتى شرط عليه قطيعا من غنم فتفل عليه وقرأ عليه - الحمد لله رب العالمين - فكانما نشط من عقال فانطلق يمشي وما به قلبية : أي علة ، فأوفاه ما شرط . ولما ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال « قد أصبتم اقسما واضربوا لي معكم سهما » وذكر البخاري لهذه القصة في هذا الباب وإن لم تكن من الأجرة على التعليم ، وإنما فيها دلالة على جواز أخذ العوض في مقابلة قراءة



القرآن لتأييد جواز أخذ الأجرة على قراءة القرآن تعليماً أو غيره ، إذ لا فرق بين قراءته للتعليم وقراءته للطب .

٨ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه . رواه ابن ماجه ، وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي يعلى والبيهقي وجابر عند الطبراني وكلها ضعاف لأن في حديث ابن عمر شرقي ابن قنطاري ومحمد بن زياد الراوي عنه ، وكذا في مسند أبي يعلى والبيهقي ، وتماه عند البيهقي « وأعلمه أجره وهو في عمله » قال البيهقي عقيب سياقه بإسناده : وهذا ضعيف .

٩ — وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من استأجر أجيراً فليسم له أجرته . رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع ، ووصله البيهقي من طريق أبي حنيفة : كذا رواه أبو حنيفة ، وكذا في كتابي عن أبي هريرة ، وقيل من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود . وفي الحديث دليل على ندب تسمية أجرة الأجير على عمله لئلا تكون مجهولة ، فتؤدي ، إلى الشجار والخصام .

## باب إحياء الموتى (الموتى) صيته (الموات)

الموات : بفتح الميم والواو الخفيفة : الأرض التي لم تعمر ، شبهت العبارة بالحياة ، وتمطيلها بعدم الحياة . وإحيائها عمارتها .

واعلم أن الإحياء ورد عن الشارع مطلقاً . وما كان كذلك وجب الرجوع فيه إلى العرف لأنه قد بين مطلقات الشارع كما في قبض المبيعات والحرز في السرقة مما يحكم به العرف . والذي يحصل به الإحياء في العرف أحد خمسة أسباب : تبييض الأرض وتنقيتها للزراعة . وبناء الحائط على الأرض ، وحفر الخندق القعير الذي لا يطلع من نزله إلا بمطلع هذا كلام الإمام يحيى

١ — عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من عمر أرضاً بالفعل الماضي . ووقع الأمر في رواية . والصحيح الأول (لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا) . قال عروة : وقضي به عمر في خلافته ، رواه البخاري وهو دليل على أن الإحياء تملك إن لم يكن قد ملكها مسلم أو ذمي . أو ثبت فيها حق للغير . وظاهر الحديث أنه لا يشترط في ذلك إذن الإمام وهو قول الجمهور ، وعن أبي حنيفة أنه لا بد من إذنه . ودليل الجمهور هذا الحديث . والقياس على ماء البحر والنهر وما صيد من طير وحيوان . وأنهم اتفقوا على أنه لا يشترط فيه إذن الإمام : وأما ما تقدم عليه يدلغير معين كبطون الأودية فلا يجوز إلا بإذن الإمام مما ليس فيه ضرر لمصلحة عامة . ذكره بعض

المهادوية ، وقال المؤيد وأبو حنيفة لا يجوز إحيائها بحال لجريها مجرى الأملاك لتعلق سيول المسلمين بها إذ هي مجرى السيول . وقال الإمام المهدي : وهو قوى ، فان تحول عنها مجرى الماء جاز إحيائها باذن الإمام لا نقطاع الحق وعدم تعيين أهله ، وليس للإمام الإذن مع ذلك إلا لمصلحة عامة لا ضرر فيها ، ويجوز الإذن لكافر بالإحياء لقوله صلى الله عليه وسلم «على الأرض لله ولرسوله ، ثم هي لكم» والخطاب للمسلمين . وقوله «وقضي به عمر» قيل هو مرسل لأن عروة ولد في آخر خلافة عمر .

٢ — (وعن سعيد بن زيد) تقدمت ترجمته في كتاب الوضوء (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ . رواه الثلاثة ، وحسنه الترمذي وقال روي مرسلًا وهو كما قال واختلف في صحابه) (أى فى راوية من الصحابة) (فقيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمر . الراجح) من الثلاثة الأقوال (الأول) وفيه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلا في أرض الآخر ، فقضى لصاحب الأرض بأرضه ، وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها ، قال فلقد رأيتها وإنها تضرب أصولها بالقئوس وإنها لنخل عم حتى أخرجت منها ، وتقدم الكلام على فقهه وأنه «ليس لعرق ظالم حق»

٣ — (وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن الصعب) بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فموحدة (ابن جشامة) بفتح الجيم فثلاثة مشددة (أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا حمى إلا لله ولرسوله : رواه البخاري) الحمى يقصر ويمد ، والقصر أكثر وهو المكان المحمى وهو خلاف المباح ، ومعناه أن يمنع الإمام الراعى فى أرض مخصوصة لتخص برعيها إبل الصدقة مثلاً ، وكان فى الجاهلية إذا أراد الرئيس أن يمنع الناس من محل يريد اختصاصه استعوى كلها من مكان عال ، فالى حيث يذهبى صوته حماه من كل جانب فلا يرعاه غيره ويرعى هو مع غيره فأبطل الإسلام ذلك وأثبت الحمى لله ولرسوله وقال الشافعى : يحتمل الحديث شيئين : أحدهما ليس لأحد أن يحمى للمسلمين إلا ما حماه النبي صلى الله عليه وسلم . والآخر معناه إلا على مثل ما حماه النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمى وعلى الثانى يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الخليفة خاتمة . ورجح هذا الثانى بما ذكره البخارى عن الزهرى تعليقا أن عمر حمى الشرف والربذة وأخرج ابن أبى شيبه بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمى الربذة لإبل الصدقة . وقد ألحق بعض الشافعية ولاية الأقاليم فى أنهم يحمون لكن بشرط أن لا يضر بكافة المسلمين واختلف هل يحمى الإمام لنفسه أولا يحمى إلا لما هو للمسلمين ؟ فقال المهدي : كان له صلى الله عليه وسلم أن يحمى لنفسه لكنه لم يتلك لنفسه ما يحمى لأجله . وقال الإمام يحيى والفريقان لا يحمى إلا لحمل المسلمين



ولا يحمي نفسه ويحمي لإبل الصدقة ولمن ضعف من المسلمين عن الانتجاع لقوله «لا حمى إلا لله» الحديث . ولا يخفى أنه لا دليل فيه على الاختصاص ، أما قصة عمر فانها دالة على الاختصاص ، ولفظها فيما أخرجه أبو عبيد وابن أبي شيبة والبخاري والبيهقي عن أسلم أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يسمى هنيا على الحمى ، فقال له : يا هنى اضمم جناحك عن المسلمين واتق دعوة المظلوم ، فان دعوة المظلوم مجابة . وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة ، وإياك ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان ، فانهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلي نخل وزرع ، وإن رب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتيني ببينة يقول : يا أمير المؤمنين أفتاركم أنا لا إياك ، فإلاء والكلاء أيسر على الذهب والورق ، وإيم الله إنهم يرون أنى ظلمتهم وإنها لبلاذم قاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام ، والذي نفسى بيده لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت على الناس في بلادهم انتهى هذا صريح أنه لا يحمى الإمام لنفسه .

٤ — وعن رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ضرر ولا ضرار : رواه أحمد وابن ماجه . وله (أى لابن ماجه) من حديث أبي سعيد مثله وهو في الموطأ مراسلا) وأخرجه ابن ماجه أيضا والبيهقي من حديث عبادة بن الصامت . وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مراسلا بزيادة «من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه» وأخرجه بها الدارقطني والحاكم والبيهقي عن أبي سعيد مرفوعا وأخرجه عبد الرزاق وأحمد عن ابن عباس أيضا . وفيه زيادة «وللرجل أن يضع خشبته في حائط جاره والطريق الميلاء سبعة أدرع» وقوله «لا ضرر» الضرر ضد النفع يقال ضره يضره ضرا وضررا . وأضر به يضر إضرارا . ومعناه لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئا من حقه والضرار فعال من الضر : أى لا يجازيه باضرار بادخال الضر عليه ، فالضر ابتداء الفعل ، والضرار الجزاء عليه . قلت : يبعده جواز الانتصار لمن ظلم ولمن انتصر بعد ظلمه - الآية - وجزاء سيئة سيئة مثلها - وقيل الضر مائضر به صاحبك وتنتفع أنت به ، والضرار أن تضره من غير أن تنتفع ، وقيل هما بمعنى وتكرارهما للتأكيد . وقد دل الحديث على تحريم الضر لأنه إذا نفي ذاته دل على النهي عنه لأن النهي لطلب الكف عن العمل وهو يلزم منه عدم ذات الفعل . فاستعمل اللازم في الملزوم ، وتحريم الضر معلوم عقلا وشرعا إلا ما دل الشرع على إباحته رعاية للمصلحة التي تربو على المفسدة . وذلك مثل إقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة ، ويحتمل أن لا تسمى الحدود من القتل والضرب ونحوه ضررا من فاعلها لغيره ، لأنه إنما امثل أمر الله بإقامة الحد على العاصي فهو عقوبة من الله تعالى لأنه إنزال ضرر من الفاعل . ولذا لا يذم الفاعل لإقامة الحد بل يمدح علي ذلك

٥ — وعن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أحاط حائطا على أرض فهدى له رواه أبو داود وصححه ابن الجارود) وتقدم أن من عمر أرضا

ليست لأحد فهي له ، وهذا الحديث يبين نوعاً من أنواع العمارة ، ولا بد من تقييد الأرض بأنه لاحق فيها لأحد كما سلف .

٦ - وعن عبد الله بن مقفل رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حفر بئراً فله أربعون ذراعاً عطناً ، بفتح العين المهملة وفتح الطاء فنون . وفي القاموس العطن حركة : وطن الإبل ومير كهاحول الخوض ( لما شيته . رواه ابن ماجه باسناد ضعيف ) لان فيه إسماعيل بن سلم ، وقد أخرجه الطبراني من حديث أشعث عن الحسن ، وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد « حریم البئر البدئ خمسة وعشرون ذراعاً ، وحریم البئر العادى خمسون ذراعاً » وأخرجه الدارقطنى من طريق سعيد بن المسيب عنه ، وأعله بالإرسال وقال : من أسنده فقد وهم . وفي سنده محمد بن يوسف المقرئ شيخ شيخ الدارقطنى وهو منهم بالوضع ، ورواه البيهقي من طريق يونس عن الزهرى عن ابن المسيب مرسل ، وزاد فيه « وحریم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحيها كلها » وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة موصولاً ومرسل ، والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف . والحديث دليل على ثبوت الحریم للبئر ، والمراد بالحریم ما يمنع منه المحي والمحفر لإضراره ، وفي النهاية سمي بالحریم لانه يحرم منع صاحبه منه ، ولأنه يحرم على غيره التصرف فيه ، والحديث نص في حریم البئر . وظاهر حديث عبد الله أن العلة في ذلك هي ما يحتاج إليه صاحب البئر عند سقي إبله لاجتماعها على الماء ، وحديث أبي هريرة دال على أن العلة في ذلك هو ما يحتاج إليه البئر لثلاث تحصل المضرة عليها بقرب الأحياء منها ، ولذلك اختلف الحال في البدئ والعادى ، والجمع بين الحديثين أنه ينظر ما يحتاج إليه إما لأجل السبي للماشية أو لأجل البئر . وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادى والشافعي وأبو حنيفة إلى أن حریم البئر الإسلامية أربعون ، وذهب أحمد إلى أن الحریم خمسة وعشرون . وأما العيون فذهب الهادى إلى أن حریم العين الكبيرة الفوارة خمسمائة ذراع من كل جانب استحساناً . وقيل وكأنه نظر إلى أرض رخوة تحتاج إلى ذلك القدر ، وأما الأرض الصلبة فدون ذلك ، والدار المنفردة حریمها فناءها ، وهو مقدار طول جدار الدار ، وقيل ما تصل إليه الحجارة إذا انهدمت ، وإلى هذا ذهب زيد بن علي وغيره وحریم النهر قدر ما يلقي منه كسحه وقيل مثل نصفه من كل جانب ، وقيل بل بقدر أرض النهر جميعاً ، وحریم الأرض ما يحتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسحها ، وكذا المسفل حریمه مثل البئر على الخلاف ، وكل هذه الأقوال قياس على البئر بجامع الحاجة ، وهذا في الأرض المباحة . وأما الأرض المملوكة فلا حریم في ذلك بل كل يعمل في ملكه ما شاء .

٧ - وعن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطعه أرضاً بحضرموت رواه أبو داود والترمذى وصححه ابن حبان وصححه أيضاً الترمذى والبيهقى ، ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات فيخصص بها ويعير أولى بها بأحيائه ممن لم يسبق إليها بالأحياء واختصاص الأحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية والهادوية وغيرهم . وحكي القاضى



عياض أن الإقطاع : تسويغ الإمام من مال الله شيئاً لمن يراه أهلاً لذلك ، قال وأكثر ما يستعمل في الأرض ، وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره ، وإما بأن يجعل له غلاتها مدة . قال : والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعاً ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره ، وتخريجاً على طريقة فقهية مشكل ، والذي يظهر أنه يحصل المقطع بذلك اختصاصاً كاختصاص المعصية ، ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى . وبه جزم المحب الطبري ، وادعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً لذلك . قال ابن التين : إنما يسمى إقطاعاً إذا كان من أرض أو عقار ، وإنما يقطع من النى ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد ، قال وقد يكون الإقطاع تملكاً وغير تملك . وأما ما يقع في أرض اليمين في هذه الأزمنة المتأخرة من إقطاع جماعة من أعيان آل قري من البلاد العشوية يأخذون زكاتها وينفقونها على أنفسهم مع غنائم فهذا شيء محرم ولم تأت به الشريعة المحمدية بل أنت بخلافه وهو تحريم الزكاة على آل محمد وتجريمها على الأغنياء من الأمة ، فانا لله وإنا إليه راجعون .

٨ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حضر بضم الحاء المهمل وسكون الضاد المعجمة قراه (فرسه) أي ارتفع الفرس في عدوه (فأجري الفرس حتى قام ، ثم رمي بسوطه فقال : أعطوه حيث بلغ السوط . رواه أبو داود وفيه ضعف) لأن فيه العمري المكبر ، وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ابن الخطاب ، وفيه مقال ، وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر . وفيه أن الإقطاع من أموال بني النضير . قال في البحر : وللإمام إقطاع الموات لإقطاع النبي صلى الله عليه وسلم الزبير حضر فرسه ، ولفعل أبي بكر وعمر .

٩ — وعن رجل من الصحابة قال : غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم فسمعتة يقول : الناس شركاء في ثلاثة : الكلا ، مهموز ومقصور ، والماء والنار . رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ، وروى ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً « ثلاث لا يمتنع : الكلا والماء والنار » وإسناده صحيح . وفي الباب روايات كثيرة لا تخلو عن مقال ولكن الكل ينهض على الحجية . ويدل الماء بخصوصه أحاديث في مسلم وغيره ، والكلا النبات رطباً كان أو يابساً ، وأما الحشيش والهشيم فيختص باليابس ، وأما الخلام مقصور غير مهموز فيختص بالرطب ومثله العشب . والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة وهو إجماع في الكلا في الأرض المباحة والجبال التي لم يحوزها أحد ، فانه لا يمنع من أخذ كلنهما أحد إلا ما جاءه الإمام كما سلف . وأما النابت في الأرض المملوكة والمتحجرة ففيه خلاف بين العلماء فعند الهادوية وغيرهم أن ذلك مباح أيضاً ، وعموم الحديث دليل لهم . وأما النار فاختلف في المراد بها ، فقيل أريد بها الخطب الذي يحطبه الناس ، وقيل أريد الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها ، وقيل الحجارة التي توري منها النار إذا كانت في موات

والأقرب أنه أريد بها النار حقيقة، فإن كانت من حطب مملوك ففيل حكمها حكم أصلها، وقيل يحتمل أنه يأتي فيها الخلاف الذي في الماء وذلك لعدم الحاجة وتسامح الناس في ذلك .  
وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه وأنه يحرم منع المياه المجتمعة من الأمطار في أرض مباحة وأنه ليس أحداً أحق بها من أحد إلا لقرب أرضه منها، ولو كان في أرض مملوكة فكذلك، ولو كان في أرضه أو داره عين تابعة أو بئر احتقرها فإنه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه في الانتفاع به على غيره . وللغير دخول أرضه كما سلف . فإن قيل فهل يجوز بيع العين والبئر نفسها ؟ قيل يجوز بيع العين والبئر لأن النهي وارد عن بيع فضل الماء لا البئر والعيون في قرارها فلا نهى عن بيعها، والمشتري لها أحق بمائها بقدر كفايته، وقد ثبت شراء عثمان لبئر رومة من اليهودي بأمره صلى الله عليه وسلم وسبيلها للمسلمين، فإن قيل إذا كان الماء لا يملك فكيف تحجر اليهودي البئر حتى يباعها من عثمان . قيل هذا كان في أول الإسلام حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وقبل تقرر الأحكام على اليهود والنبي صلى الله عليه وسلم أبقاهم أول الأمر على ما كانوا عليه، وقرروهم على ما توتأ أيديهم

## باب الوقف

الوقف لغة : الحبس، يقال وقفت كذا : أي حبسته، وهو شرعا : حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح .

١ — عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ . رواه مسلم . ذكره في باب الوقف لأنه فسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف، وكان أول وقف في الإسلام وقف عمر رضي الله عنه الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة « أن أول حبس في الإسلام صدقة عمر » قال الترمذي : لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل الفقه خلافا في جواز وقف الأرضين . وأشار الشافعي أنه من خصائص الإسلام لا يعلم في الجاهلية . وألفاظه . وقفت وحبست وسلبت وأبدت فهذه صرائح ألفاظه، وكنايته : تصدقت . واختلف في حرمت، فقيل صريح، وقيل غير صريح وقوله « أو علم ينتفع به » المراد النفع الأخروي، فيخرج مالا نفع فيه كعلم النجوم من حيث أحكام السعادة وضدها، ويدخل فيه من ألف علما نافعا أو نشره فبقى من يرويه عنه وينتفع به، أو كتب علما نافعا أو بالأجرة مع النية أو وقف كتباً، ولفظ الولد شامل للأنثى والذكر وشرط صلاحه ليكون الدعاء مجابا . والحديث دليل على أنه ينقطع كل عمل بعد الموت إلا هذه الثلاث فإنه يجري أجرها بعد الموت، ويتجدد ثوابها : قال العلماء لأن ذلك من كسبه، وفيه دليل على أن دعاء الولد لأبيه بعد الموت يلحقهما، وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرها .

واعلم أنه قد زيد على هذه الثلاثة ما أخرجه ابن ماجه بلفظ « إن مما يلحق المؤمن من



عمله وحسناته بعد موته علما نشره وولدا صالحا تركه ، أو مصحفا ورثه ، أو مسجدا أبناه ، أو بيتا لابن السبيل بناء ، أو نهرا أجراه ، أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته تلحقه بعد موته » ووردت خصال آخر تبلغها عشرة . ونظمها الخافظ السيوطي رحمه الله تعالى قال :

إذا مات ابن آدم ليس يجري عليه من فعال غير عشر  
علوم بثها ودعاء نجمل وغرس النخل والصدقات تجري  
ورثة مصحف ورباط ثغر وحفر البئر أو إجراء نهر  
وبيت للغريب بناء يأوى إليه أو بناء محل ذكر

٢ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أصاب عمر أرضا بنخيل في رواية النسائي « أنه كان لعمر مائة رأس فاشترى بها مائة سهم من خير » (فأثنى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال : يا رسول الله إني أصبت أرضا بنخيل لم أصب مالا فط هو أنفسي عندي منه ، فقال : إن شئت حبست أصلها وتصدق بها ، قال : فتصدق بها عمر وأنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب فتصدق بها في الفقراء وفي القربى ) أي ذوي قربى عمر ( وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل والضييف لأجناح على من وآمها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متمول مالا متفق عليه واللفظ لمسلم . وفي رواية للبخاري ، تصدق بأصلها لا يباع ولا يوهب ولكن ينفق ثمرة ) أفادت رواية البخاري أن كونه لا يباع ولا يوهب من كلامه صلى الله عليه وسلم وأن هذا شأن الوقف وهو يدفع قول أبي حنيفة بجواز بيع الوقف : قال أبو يوسف . إنه لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث لقال به ورجع عن بيع الوقف . قال القرطبي : رد الوقف مخالف للاجماع فلا يلتفت إليه . وقوله « أن يأكل منها من وآمها بالمعروف » قال القرطبي : جرت العادة أن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن لا يأكل منه لاستقبح ذلك منه ، والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة ، وقيل القدر الذي يدفع الشهوة . وقيل المراد منه بقدر عمله والأول أولى ، وقوله « غير متمول » أي غير متخذ منها مالا : أي ملكا . والمراد لا يملك شيئا من رقبها ولا يأخذ من غلاتها ما يشتري بدله ملكا ، بل ليس له إلا ما ينفقه ، وزاد أحمد في روايته « أن عمر أوصى بها إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكابر من آل عمر » ونحوه عند الدارقطني

٣ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة . الحديث . وفيه : وأما خالد فقد احتبس أدراعه واعتاده في سبيل الله متفق عليه ) تقدم تفسير الاعتاد والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة وأنه يأخذ بزكاته آلات للحرب للجهاد في سبيل الله ، وعلي أنه يصح وقف العروض . وقال أبو حنيفة لا يصح لأن العروض تبدل وتغير والوقف موضوع على الثابت والحديث حجة عليه ، ودل على صحة وقف الحيوان لأنها قد فسرت الاعتاد بالخليل ، وعلى جواز صرف الزكاة

إلى صنف واحد من الثمانية . وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكر بأن القصة محتملة لما ذكر ولغيره فلا ينتهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر . قال : ويحتمل أن يكون تحبب خاله إرصادا وعدم تصرف ولا يكون وقفا .

## باب الهبة والعمرى والرقي

الهبة بكسر الهاء : مصدر وهبت ، وهى شرعا : تمليك عين بعقد على غير عوض معلوم فى الحياة ، ويطلق على الشيء الموهوب ، ويطلق على أعم من ذلك .

١ — عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني نحت ابني هذا غلاما كان لى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أكل ولدك نحتك مثل هذا ؟ فقال لا ، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأرجعه . وفى لفظ فانطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشهد على صدقتي فقال : أفعلت هذا بولدك كأنهم ؟ قال لا ، قال : اتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم ، فرجع أبى فرد تلك الصدقة ، متفق عليه . وفى رواية لمسلم : قال فأشهد على هذا غیری ثم قال أسرك أن يكونوا لك فى البر سواء ؟ قال : بلى ، قال : فلا إذن . الحديث دليل على وجوب المساواة بين الأولاد فى الهبة . وقد صرح به البخارى . وهو قول أحمد وإسحاق والثورى وآخرين وأنها باطلة مع عدم المساواة وهو الذى تفيد ألفاظ الحديث من أمره صلى الله عليه وسلم بأرجاعه ومن قوله « اتقوا الله » وقوله « اعدلوا بين أولادكم » وقوله « فلا إذن » وقوله « لأشهد على جور » واختلف فى كيفية التسوية فقل بأن تكون عطية الذكر والأنثى سواء وهو ظاهر قوله فى بعض ألفاظه عند النسائي « ألا سويت بينهم ؟ » وعند ابن حبان « سوا بينهم » والحديث ابن عباس « سوا بين أولادكم فى العطية . فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء » أخرجه سعيد بن منصور والبيهقى بإسناد حسن وقيل بل التسوية أن يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب التوريت . وذهب الجمهور إلى أنها لا تجب التسوية بل تندب وأطالوا فى الاعتذار عن الحديث وذكر فى الشرح عشرة أذار كلها غير ناهضة ، وقد كتبنا فى ذلك رسالة جواب سؤال أوضحنا فيها قوة القول بوجوب التسوية وأن الهبة مع عدمها باطلة .

٢ — وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . العائد فى هبته كالكلب يقيء ثم يعود فى قيئه ، متفق عليه . وفى رواية للبخارى : ليس لنا مثل السوء الذى يعود فى هبته كالكلب يقيء ثم يرجع فى قيئه . فيه دلالة على تحريم الرجوع فى الهبة وهو مذهب جماهير العلماء ، وبوب له البخارى « باب لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته وصدقته » وقد استثنى الجمهور ما يأتى من الهبة للولد ونحوه ، وذهبت الهادوية وأبو حنيفة إلى حل الرجوع فى الهبة دون الصدقة إلا الهبة لذي رحم . قالوا : والحديث المراد به التغليظ فى الكراهة . قال الطحاوى : قوله كالعائد فى قيئه وإن اقتضى التحريم . لكن الزيادة



في الرواية الأخرى وهي قوله « كالكلب » تدل على عدم التحريم لأن الكلب غير متعبد قاله . ليس حراما عليه ، والمراد العنز عن فعل يشبه فعل الكلب . وتعقب باستبعاد التأويل ومنافرة سياق الحديث له ، وعرف الشرع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهي في الصلاة عن إقعاء الكلب ونقر الغراب والتفات الثعلب ونحوه ، ولا يفهم من المقام إلا التحريم والتأويل البعيد لا يلتفت إليه ، ويدل على التحريم الحديث الآتي ، وهو :

٣ — وعن ابن عمرو بن عباس رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يَحِلُّ لرجل مُسلم أن يُعْطَى العَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطَى وَلَدَهُ . رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم . فان قوله « لا يحل » ظاهر في التحريم والقول بأنه مجاز عن الكراهة الشديدة صرف له عن ظاهره . وقوله « إلا الوالد » دليل على أنه يجوز للاب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيرا كان أو صغيرا ، واختصه الهادوية بالطفل وهو خلاف ظاهر الحديث . وفرق بعض العلماء فقال : يحل الرجوع في الهبة دون الصدقة لأن الصدقة يراد بها ثواب الآخرة وهو فرق غير مؤثر في الحكم ، وحكم الأم حكم الأب عند أكثر العلماء ، نعم وخص الهادى ما وهبته الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك ، ومثله رواه البخارى عن النخعى وعمر بن عبد العزيز تعليقا . وقال الزهرى : يرد إليها إن كان خدعها . وأخرج عبد الرزاق بسند منقطع « إن النساء يعطين رغبة ورهبة فأيا امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت » .

٤ — وعن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها رواه البخارى . فيه دلالة أن عادته صلى الله عليه وسلم كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها . وفي رواية لابن أبي شيبة « ويثيب عليها ما هو خير منها » وقد استدل به على وجوب الإثابة على الهدية إذ كونه عادة له صلى الله عليه وسلم مستمرة يقتضى لزومه ، ولا يتم به الاستدلال على الوجوب لأنه قد يقال إنما فعله صلى الله عليه وسلم مستمرا لما جبل عليه من مكارم الأخلاق لا لوجوبه . وقد ذهبت الهادوية إلى وجوب المكافأة بحسب العرف . قالوا : لأن الأصل في الأعيان الأعواض . قال في البحر : ويجب تعويضها بحسب العرف . وقال الإمام يحيى : المثل مثله والقيمى قيمته ويجب له الإيصاء بها . وقال الشافعى في الجديد الهبة للثواب باطلة لاتنقد لأنها بيع بضمن مجهول ولأن موضع الهبة المبرع فلو أوجبناه لكان في معنى المعاوضة ، وقد فرق الشرع والعرف الهبة والبيع فما يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة ، قيل وكان من أجازها للثواب جعل العرف فيها بمنزلة الشرط وهو ثواب مثلها ، وقال بعض المالكية : يجب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب أو كان ممن يطلب مثله للثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الأعلى للادنى فإذا لم يرض الواهب بالثواب ، ففيل تلزم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة ، وقيل لا تلزم إلا أن يرضيه ، والأول المشهور عن مالك رحمه الله ، ويرده الحديث الآتى وهو :

٥ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : وهب رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة فأثابه عليها فقال : رضيت ؟ قال لا ، فزاده فقال : رضيت ؟ قال : لا ، فزاده ، فقال : رضيت ؟ قال نعم . رواه أحمد وصححه ابن حبان . ورواه الترمذي وبين أن العوض كان ست بكرات . وفيه دليل على اشتراط رضا الواهب وأنه إن سلم إليه قدر ما وهب ولم ير ض زيد له ؛ وهو دليل لأحد القولين الماضيين وهو قول ابن عمر ، قالوا : فإذا اشترط فيه الرضا فليس هناك بيع انعقد .

٦ — وعن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ اَعْمَرِي ﴾ بضم المهملة وسكون الميم وألف مقصورة ﴿ لَمَنْ وَهَبْتَ لَهُ ، متفق عليه . ولمسلم ﴾ أي من حديث جابر ﴿ اَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تَفْسُدُوهَا فَانَّهُ مِنْ أَعْمَرٍ عَمْرِي فَهِيَ لِذِي أَعْمَرِهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقْبِهِ . وفي لفظ : إنما العمري التي أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك ، فأما إذا قال هي لك فماتت فأنها ترجع إلى صاحبها . ولا بني داود والنسائي ﴾ أي من حديث جابر ﴿ لَا تَرْقُبُوا وَلَا تَعْمُرُوا فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا أَوْ أَعْمَرَ شَيْئًا قَسَرَ لَوَرَثَتَهُ ﴾ الأصل في العمري والرقبي أنه كان في الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ويقول أعمرتك إياها : أي أبحثها لك مدة عمرك ففعل له عمري لذلك ، كما أنه قيل لها رقبى لأن كلا منهما يرقب موت الآخر ، وجاءت الشريعة بتقرير ذلك . ففي الحديث دلالة على شرعيتها وأنها مملوكة لمن وهبت له وإليه ذهب العلماء كافة إلا رواية عن داود أنها لا تصح . واختلف إلى ماذا يتوجه التملك ، فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كغيرها من الهبات . وعند الشافعي ومالك إلى المنفعة دون الرقبة . وتكون على ثلاثة أقسام : مؤبدة إن قال أبداً ، ومطلقة عند عدم التقييد ، ومقيدة بأن يقول ما عشت فإذا ترجعت إلى واختلف العلماء في ذلك ، والأصح أنها صحيحة في جميع الأحوال وأن الواهب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالمبيع وغيره من التصرفات . وذلك لتصريح الأحاديث بأنها لمن أعمرها حياً وميتاً . وأما قوله « فإذا قال هي لك ما عشت فأنها ترجع إلى صاحبها » فلا نه بهذا القيد قد شرط أن يعود إلى الواهب بعد موته فيكون لها حكم ما إذا صرح بذلك الشرط وهي كما لو أعمره شهراً أو سنة فأنها عارية إجماعاً : وقوله « اَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ » وقوله لا ترقبوا يحول على الكراهة والإرشاد لهم إلى حفظ أموالهم . لأنهم كانوا يعمرون ويرقبون ويرجع إليهم إذا مات من أعمروه وأرقبوه . فجاء الشرع بمراغمتهم وصحح العقد وأبطل الشرط المضاد لذلك فأنه أشبه الرجوع في الهبة وقد صحح النهي عنه . وأخرج النسائي من حديث ابن عباس يرفعه « العمري لمن أعمرها والرقبي لمن أرقبها . والعائد في هبته كالعائد في قبضته » وأما إذا صرح بالشرط كما في الحديث وقال : ما عشت فأنها عارية مؤقتة لاهية . ومرة حديث « العائد في هبته كالعائد في قبضته » . ومثله الحديث الآتي . وهو :



٧ — وعن عمر رضي الله عنه قال : حملت على فرس في سبيل الله فأضاعه صاحبه فظننت أنه بائعه برخص ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : لا تبتهه وإن أعطاك بدرهم . الحديث ، متفق عليه . تمامه « فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه » وقوله « فأضاعه » أي قصر في مؤنته وحسن القيام به : وقوله « لا تبتهه » أي تشتره وفي لفظ « ولا تعد في صدقتك » فسمى الشراء عودا في الصدقة . قيل لأن العادة جرت بالمساحة في ذلك من البائع للمشتري ، فأطلقت على القدر الذي يقع التسامح به رجوعا . ويحتمل أنه مبالغة وأن عودها إليه بالقيمة كالرجوع . وظاهر النهي التحريم ، وإليه ذهب قوم . وقال الجمهور : إنه للتنزيه . وتقدم أن الرجوع في الهبة محرم وأنه الأقوي دليلا إلا ما استثنى . قال الطبري : يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب وما إذا كان الواهب الوالد لولده والهبة التي لم تقبض والتي ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الأخبار باستثناء ذلك . ومما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة ، قلت : هذا في الرجوع في الهبة ، فإما شرائها وهو الذي فيه سياق هذا الحديث فالظاهر أن النهي للتنزيه ، وإنما التحريم في الرجوع فيها . ويحتمل أنه لا فرق بينهما للنهي وأصله التحريم .

٨ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تهادوا تحابوا . رواه البخاري في الأدب المفرد وأبو يعلى بإسناد حسن . وأخرجه البيهقي وغيره وفي كل رواته مقال والمصنف قد حسن إسناده وكأنه لشواهد التي منها الحديث وإن كان ضعيفا ، وهو قوله :

٩ — وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تهادوا فإن الهدية تَسْلُ السَّخِيمَةَ . بالسین المهملة مفتوحة نحاء معجمة فثناة تحتية . في القاموس : السخيمة والسخيمة بالضم : الحقد (رواه البزار بإسناد ضعيف) لأن في رواته من ضعف ، وله طرق كلها لا تخلو عن مقال ، وفي بعض ألفاظه « تذهب وحر الصدر » بفتح الواو والحاء المهملة وهو الحقد أيضا ، والأحاديث وإن لم تخل عن مقال فإن للهدية في القلوب موقعا لا يخفى .

١٠ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يأنس النساء المسلمات . قال القاضي : الأشهر نصب النساء على أنه منادى مضاف إلى المسلمات من إضافة الصفة وقيل غير هذا ( لا تحقرن ) بالحاء المهملة ساكنة وفتح القاف وكسرها . جارة لجارتها ولو فرسن شاة . بكسر الفاء وسكون الراء وكسر السين المهملة آخره نون ، وهو من البعير بمنزلة الحافر من الدابة ، وربما استعير للشاة . متفق عليه . في الحديث حذف تقديره لا تحقرن جارة لجارتها هدية ولو فرسن شاة ، والمراد من ذكره المبالغة في الحث على هدية الجارة لجارتها لاحقيقة الفرسن ، لأنه لم تجر العادة بأهدائه وظاهره النهي للمهدي اسم فاعل ، عن استحقر ما يهديه بحيث يؤدي إلى ترك الإهداء ، ويحتمل أن للمهدي ،

إليه ، والمراد لا يحقرن ما أهدى إليه ولو كان حقيرا ويحتمل إرادة الجميع ، وفيه الحث على التهادي ، سيما بين الجيران ولو بالشئ الحقير لما فيه من جلب المحبة والتأنيس .

١١ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من وهب هبة فهو أحق بها مالم يشب عليها . رواه الحاكم وصححه ، والمخفوط من رواية ابن عمر عن عمر قوله  $\text{ﷺ}$  قال المصنف : صححه الحاكم وابن حزم ، وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة التي لم يشب عليها ، وعدم جواز الرجوع في الهبة التي أثاب عليها الموهوب له الواهب . وتقدم الكلام في ذلك وفي حكم الهبة للثواب والمكافأة ، وما أحسن ما قيل في ذلك إن الفاعل لا يفعل إلا لغرض فالهبة للأدنى كثيرا ما تكون كالصدقة وهي غرض مهم ، وللمساوي معاشرة لجلب المودة وحسن العشرة وهي مثل عطية الأدنى إلا أن في عطية الأدنى توهم الصدقة ، والعرف جار بتخالف الهدايا باعتبار حال المهدى والمهدى إليه ، فإذا كان الغرض الطمع والتحصيل كما يهدى المكتسب للملك يتحفه بشئ يرجو فضله ، فلو اقتصر الملك على قدر قيمتها لزم . والذم دليل الرجوع ، بل إما أن يردّها أو يعطيه بخير امنها ، وإن كان غرض المهدى تحصيل الاتصال بينهما والمخالفة الحسنة وتصفية ذات البين أجزأه من المكافأة أدنى شئ قلّ أو كثر بل الأقل أنسب لاشعاره بأن ليس الغرض المماوضة بل فكيل المودة ، وأنه لا فرق بين ما تملكه أنت وما أملكه أنا .

### باب اللقطة

اللقطة : بضم اللام وفتح القاف ، قيل لا يجوز غيره ، وقال الخليل : القاف ساكنة لا غير وأما بفتحها فهو اللاقط ، قيل وهذا هو القياس ، إلا أنه أجمع أهل اللغة والحديث على الفتح ولذا قيل لا يجوز غيره .

١ — وعن أنس رضي الله عنه قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمريرة في الطريق فقال : لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها متفق عليه  $\text{ﷺ}$  دل على جواز أخذ الشئ الحقير الذي يتسامح به ولا يجب التعريف به وأن الآخذ يملكه بمجرد الأخذ له ، وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الحقير وإن كان مالكة معروفا ، وقيل لا يجوز إلا إذا جهل ، وأما إذا علم فلا يجوز إلا باذنه وإن كان يسيرا . وقد أورد عليه أنه صلى الله عليه وسلم كيف تركها في الطريق مع أن على الإمام حفظ المال الضائع وحفظ ما كان من الزكاة وصرفه في مصارفه : وينجذب عنه بأنه لا دليل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يأخذها للحفظ وإنما تركها أكلها تورما أو أنه تركها عمدا ليأخذها من يمر بمن تحمل له الصدقة ، ولا يجب على الإمام إلا حفظ المال الذي يعلم طلب صاحبه له وما جرت العادة بالإعراض عنه لحقارته وفيه حث على التورع عن أكل ما يجوز فيه أنه حرام .



٢ — ﴿عن زيد بن خالد الجهني﴾ هو أبو طلحة أو أبو عبد الرحمن نزل الكوفة ومات بها سنة ثمان وسبعين ، وهو ابن خمس وثمانين سنة ، وروى عنه جماعة ﴿قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم﴾ لم يقم برهان على تعيين الرجل ﴿فسأله عن اللقطة﴾ أي عن حكمها شرعا ﴿فقال : اعرف عفاصها﴾ بكسر العين المهملة ففاء وبعد الألف صباد مهملة وعاءها ، ووقع في رواية «خرقتها» ﴿ووكاءها﴾ بكسر الواو ومدودا : ما يربط به ﴿ثم عرفها﴾ بتشديد الراء ﴿سنةً فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها﴾ قال فضالة الغنم ﴿الضالة تقال على الحيوان وما ليس بحيوان يقال له لقطة﴾ قال : هي لك أو لأخيك أو للذئب ، قال فضالة الإبل ، قال : مالك ولها معها سقاؤها ﴿أي جوفها﴾ وقيل عنقها ﴿وحنذاؤها﴾ بكسر الحاء المهملة فذال معجمة أي خنفها ﴿ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها﴾ متفق عليه ﴿اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الترك؟ فقال أبو حنيفة : الأفضل الالتقاط لأن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه ومثله قال الشافعي وقال مالك وأحمد تركه أفضل لحديث «صالة المؤمن حرق النار» ولما يخاف من التضمين والدين . وقال قوم بل الالتقاط واجب . وتأولوا الحديث بأنه فيمن أراد أخذها للارتفاع بها من أول الأمر قبل تعريفه بها . هذا . وقد اشتمل الحديث على ثلاث مسائل : الأولى في حكم اللقطة وهي الضائعة التي ليست بحيوان ، فإن ذلك يقال له ضالة ، فقد أمر صلى الله عليه وسلم الملتقط أن يعرف وعاءها وما تشد به ، وظاهر الأمر وجوب التعرف لما ذكر وجوب التعريف ، ويزيد الأخير عليه دلالة قوله :

٣ — ﴿وعنه﴾ أي عن يزيد بن خالد ﴿قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من آوى ضالة فهو ضالٌّ ما لم يعرفها . رواه مسلم﴾ فوصفه بالضلال إذا لم يعرفها . وقد اختلف في فائدة معرفتها ، ف قيل لتردد الواصف لها وأنه يقبل قوله بعد إخباره بصفتها . ويجب ردها إليه كما دل له ما هنا وما في رواية البخاري «فإن جاء أحد يخبرك بها» وفي لفظ «بمدها ووعائها ووكائها فأعطها إياه» وإلى هذا ذهب أحمد ومالك . واشترط المالكية زيادة صفة الدنانير والعدد قالوا لورود ذلك في بعض الراويات ، وقالوا لا يضره الجهل بالعدد إذا عرف العفاص والوكاء ، فأما إذا عرف إحدي العلامتين المنصوص عليهما من العفاص والوكاء وجهل الآخر ف قيل لا شيء له إلا بمعرفتهما جميعا ، وقيل تدفع إليه بعد الانتظار مدة . ثم اختلف هل تدفع إليه بعد وصفه لعفاصها ووكائها بغير يمينه أم لا بد من اليمين ؟ ف قيل تدفع إليه بغير يمين لأنه ظاهر الأحاديث ، وقيل لا ترد إليه إلا بالبينة ، وقال من أوجب البينة إن فائدة أمر الملتقط بمعرفتهما لئلا يتبس بماله ، لا لأجل ردها لمن وصفها فإنها لا ترد إليه إلا بالبينة ، قالوا : وذلك لأنه مدع وكل مدع لا يسلم إليه ما ادعاه إلا بالبينة وهذا أصل مقرر شرعا لا يخرج عنه بمجرد وصف المدعي للعفاص والوكاء وأجيب بأن ظاهر الأحاديث وجوب الرد بمجرد الوصف ، فإنه قال صلى الله عليه وسلم «فأعطها إياه»

وفي حديث الباب مقدر بعد قوله فان جاء صاحبها : أى فأعطه إياها ، وإنما حذف جواب الشرط للعلم به ، وحديث «البينة على المدعى» ليست البينة مقصورة على الشهادة بل هي عامة لكل ما يتبين به الحق ، ومنها وصف العفاص والوكاء ، على أنه قد قال من اشترط البينة أنها إذا ثبتت الزيادة وهي قوله «فأعطها إياه» كان العمل عليها والزيادة قد صححت كما حققه المصنف فيجب العمل بها ، ويجب الرد بالوصف وكما أوجب صلى الله عليه وسلم التعريف بها فقد حدوخته بسنة فأوجب التعريف بها سنة . وأما ما بعدها فقليل لا يجب التعريف بها بعد السنة ، وقيل يجب والدليل مع الأول ، ودل على أنه يعرف بها سنة لا غير حقيرة كانت أو عظيمة . ثم ان التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الأسواق وأبواب المساجد والمجامع الخافلة ، قوله «وإلا فشاؤك بها» نصب شأنك على الإغراء ويجوز رفعه على الابتداء وخبره بها ، وهو تفويض له في حفظها أو الانتفاع بها . واستدل به على جواز تصرف الملتقط فيها أى تصرف ، إما بصرفها على نفسه غنياً كان أو فقيراً ، أو بالتصدق بها ، إلا أنه قد ورد من الأحاديث ما يقتضى أنه لا يملكها ، فعند مسلم «ثم عرفها سنة ، فان لم يجزى صاحبها كانت وديعة عندك» وفي رواية «ثم عرفها سنة ، فان لم تعرف فاستنفقها واتكن وديعة عندك ، فان جاء طالبها يوماً من الدهر فأدّها إليه» ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة . قال في نهاية المجتهد إنه اتفق فقهاء الأمصار مالك والثوري والأوزاعي والشافعي على أنه يملكها ، ومثله عن عمر وابنه وابن مسعود . وقال أبو حنيفة : ليس له إلا أن يتصدق بها ، ومثله يروى عن علي وابن عباس وجماعة من التابعين ، وكلهم متفقون على أنه إن أكلها ضمنها لصاحبها إلا أهل الظاهر فقالوا تحمل له بعد السنة وتصير مالا من ماله ويضمنها إن جاء صاحبها . قلت : ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم ونحوه الدال على وجوب ضمانها وأقرب الأقوال ما ذهب إليه الشافعي ومن معه ، لأنه أذن صلى الله عليه وسلم في استنفاقه لها ولم يأمره بالتصدق بها ، ثم أمره بعد الإذن في الاستنفاق أن يردّها إلى صاحبها إن جاء يوماً من الدهر وذلك تضمنين لها . المسألة الثانية في ضالة الغنم ، فقد اتفق العلماء على أن لو وجد الغنم في المكان القفر البعيد من العمران أن يأكلها لقوله صلى الله عليه وسلم «هي لك أو لأخيك أو للذئب» فان معناه أنها معرضة للهلاك متردة بين أن تأخذها أو أخوك ، والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر ، والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع ، وفيه حث على أخذه إياها . وهل يجب عليه ضمان قيمتها لصاحبها أولاً ؟ فقال الجمهور إنه يضمن قيمتها . والمشهور عن مالك أنه لا يضمن ، واحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط . وأجيب بأن اللام ليست للتمليك لأن الذئب لا يملك وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط فهي باقية على ملك صاحبها . والمسألة الثالثة في ضالة الإبل . وقد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنها لا تلتقط بل



ترك ترعى الشجر وترد المياه حتى يأتي صاحبها . قالوا وقد نبيه صلى الله عليه وسلم على أنها غنية غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب الله في طباعها من الجلادة على العطش وتناول الماء بغير تعب لطول عنقها وقوتها على المشي ، فلا تحتاج إلى الملتقط بخلاف الغنم . وقالت الحنفية وغيرهم : الأولى التقاطها . قال العلماء : والحكمة في النهي عن التقاط الابل أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالِكها لها من تطلبه لها في رحال الناس .

٤ — (وعن عياض) بكسر المهملة آخره ضاد معجمة (ابن حمار) بلفظ الحيوان المعروف ، صحابي معروف (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوَكَّاهَا ثُمَّ لَا يَسْكُتُمْ وَلَا يُغَيِّبُ . فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ . رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان) تقدم الكلام في اللقطة والعفاص والوكاه وأفاد هذا الحديث زيادة وجوب الإشهاد بعدلين على التقاطها . وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي . فقالوا يجب الإشهاد على اللقطة وعلى أوصافها . وذهب الهادي ومالك وهو أحد قولي الشافعي إلى أنه لا يجب الإشهاد . قالوا لعدم ذكر الإشهاد في الأحاديث الصحيحة فيحمل هذا على الندب . وقال الآولون هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب الإشهاد ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث والحق وجوب الإشهاد . وفي قوله «فهو مال الله يؤتيه من يشاء» دليل للظاهرة في أنها تصير ملكا للملتقط . ولا يضمنها . وقد يجاب بأن هذا مقيد بما سلف من إيجاب الضمان . وأما قوله صلى الله عليه وسلم «يؤتيه من يشاء» فالمراد أنه يحل انتفاعه بها بعد مرور سنة التعريف .

٥ — (وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي) هو قرشي وهو ابن أخي طلحة بن عبيد الله صحابي . وقيل إنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وليست له رؤية . وأسلم يوم الحديبية . وقيل يوم الفتح . وقتل مع ابن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لقطة الحاج رواه مسلم) أي عن التقاط الرجل ماضاع للحاج ، والمراد ماضاع في مكة . لما تقدم من حديث أبي هريرة أنها لا تحمل لقطتها إلا لمنشد وتقدم أنه حمله الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للأعمال لا للتعريف بها فانه يحل ، قالوا : وإنما اختصت لقطة الحاج بذلك لأمكان إيصالها إلى أربابها لأنها إن كانت لمكي فظاهر وإن كانت لآفاقي فلا يخلو آفاق في الغالب من وارد منه إليها . فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها . قال ابن بطال . وقال جماعة : هي كثيرها من البلاد وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط إلى المبالغة في التعريف بها والظاهر القول الأول وأن حديث النهي هذا مقيد بحديث أبي هريرة بأنه لا يحل التقاطها إلا لمنشد والذي اختصت به لقطة مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبدا فلا تجوز للملك ويحتمل أن هذا الحديث

في لقطة الحاج مطلقا في مكة وغيرها لانه مطلق ولا دليل على تقييده بكونها في مكة  
٦ — وعن المقدم بن معد يكرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا  
لا يَحِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ وَلَا الْحِمَارُ الْأُنْثَى وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالٍ مُعَاهَدٍ إِلَّا أَنْ  
يَسْتَغْنَى عَنْهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ . يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى تَحْرِيمِ مَا ذَكَرَ فِي بَابِ الْأَطْعِمَةِ وَذَكَرَ  
الْحَدِيثَ هُنَا لِقَوْلِهِ « وَلَا اللَّقْطَةُ مِنْ مَالٍ مُعَاهَدٍ » فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اللَّقْطَةَ مِنْ مَالِهِ كَاللَّقْطَةِ مِنْ مَالِ  
الْمُسْلِمِ ، وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى التَّقَاطُطِ مِنْ مَحَلِّ غَالِبِ أَهْلِهِ أَوْ كُلِّهِمْ ذَمِيُونَ . وَإِلَّا فَالِّلَّقْطَةُ لَا تَعُافُ  
مِنْ مَالِ أَيْ إِنْسَانٍ عِنْدَ التَّقَاطُطِ . وَقَوْلُهُ « إِلَّا أَنْ يَسْتَغْنَى عَنْهَا » مَوْجُودٌ بِالْحَقِيرَةِ كَمَا سَلَفَ  
فِي الثَّمَرَةِ وَنَحْوِهَا أَوْ بِعَدَمِ مَعْرِفَةِ صَاحِبِهَا بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِهَا كَمَا سَلَفَ أَيْضًا . وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْإِسْقَعَاءِ  
لأنه سبب عدم المعرفة في الأغلب ، فإنه لو لم يستغن عنها لبالغ في طلبها أو نحو ذلك .  
(فائدة) قال النووي في شرح المذهب : اختلف العلماء فيمن مر ببستان أو زرع  
أو ماشية : فقال الجمهور : لا يأخذ منه شيئا إلا في حال الضرورة ، فيأخذ ويغرم عند الشافعي  
والجمهور . وقال بعض السلف : لا يلزمه شيء . وقال أحمد : إذا لم يكن للبستان حائط  
جازه إلا كل من الفاكهة الرطبة في أصبح الروابطين ولو لم يحتج إلى ذلك ، وفي الأخرى  
إذا احتاج ولا ضمان عليه في الحالين ، وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث . قال  
البيهقي : يعني حديث ابن عمر مرفوعاً « إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة »  
أخرجه الترمذي واستغربه : قال البيهقي : لم يصح ؛ وجاء من أوجه أخر غير قوية . قال  
المصنف : والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح . وقد احتجوا في كثير من الأحكام  
بها هو دونها ، وقد بينت ذلك في كتابي « المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصيحة » اهـ  
وفي المسئلة خلاف وأقاويل كثيرة قد نقلها الشارح عن المذهب ، ولم يتلخص البحث لتعارض  
الأحاديث في الإباحة والنهي . فلم يقو نقل أحاديث الإباحة على نقل الأصل وهو  
حرمة مال الأدي وأحاديث النهي أكدت ذلك الأصل .

## باب الفرائض

الفرائض جمع فريضة . وهي فعيلة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع  
وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى — نصيبا مفروضا — أي مقدارا معلوما وقد  
وردت أحاديث كثيرة في الحث على تعلم الفرائض . وورد أنه أول علم يرفع  
١ — ( عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا ) والمراد بها الست المنصوص عليها وعلى أهلها في القرآن فما ( بقى  
فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ ) اختلف في فائدة وصف الرجل بالذكر ، والأقرب أنه تأكيد ،



ونقل في الشرح كلاما كثيرا وقائده قليلة (متفق عليه) والفرائض المنصوصة في القرآن ست : النصف ونصف ونصفه والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما، والمراد من أهلها من يستحقها بنص كتاب الله . قال ابن بطال : المراد بأولي رجل أن الرجال من العصبية بعد أهل الفرائض إذا كانت فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد ، فإن استووا اشتراكوا ، ولم يقصد من يدلي بالآباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استووا في المنزلة . وقال غيره : المراد به العمة مع العم وبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت العم مع ابن العم ، وخرج من ذلك الأخ والأخت لأبوين أو لأب فأنهم يرثون بنص قوله تعالى - وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين - وأقرب العصبات البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد أبوالأب وإن علوا ، وتقاصيل العصبات وسائر أهل الفرائض مستوفي في كتب الفرائض . والحديث مبني على وجود عصبية من الرجال ، فإذا لم توجد عصبية من الرجال ، أعطى بقية الميراث من لا فرض له من النساء كما يأتي في بنت وبنت ابن وأخت

٢ — وعن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . متفق عليه . المسلم في صدر الحديث فاعل والكافر مفعول وفي آخره بالعكس ، وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير . وروى خلافه عن معاذ ومعاوية ومسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحاق ، وذهب إليه الإمامية والناصريون قالوا : إنه يرث المسلم من الكافر من غير عكس . واحتج معاذ بأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « الإسلام يزيد ولا ينقص » أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وقد أخرج مسدد « أنه اختصم إلى معاذ أخوان مسلم ويهودي مات أبوها يهوديا فحاز ابنه اليهودي ميراثه . فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم » وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مغفل قال : ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية : نزل أهل الكتاب ولا يرثونا ، كما يحل لنا النكاح منهم ولا يحل لهم منا . وأجاب الجمهور بأن الحديث المتفق عليه نص في منع التوريث ، وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث ، إنما فيه الإخبار بأن دين الإسلام يفضل غيره من سائر الأديان . ولا يزال يزداد ولا ينقص .

٣ — وعن ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن وأخت قضى النبي صلى الله عليه وسلم للابنة النصف وللأبنة الابن السدس تكلمة الثلثين وما بقي فللأخت . رواه البخاري فيه دلالة على أن الأخت مع البنت وبنت الابن عصبية تعطي بقية الميراث وهو مجمع على أن الأخوات مع البنات عصبية . وقد كان أفق أبو موسى أن للأخت النصف ، ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو موسى لا نسألوني مادام هذا الخبر فيكم . ضبط أئمة اللغة الخبر بكسر الحاء وفتحها . ورواية

المحدثين جميعاً له بفتحها قال أبو عبيد هو العالم بتجبير الكلام وتحسينه وقيل سمي حبراً لما بقي من أثر علومه . زاد الراغب . في قلوب الناس . ومن آثار أفعاله الحسنة المقتدي بها ٤ — وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث أهل ملتين . رواه أحمد والأربعة والترمذي ، وأخرجه الحاكم بلفظ أسامة وروى النسائي حديث أسامة بهذا اللفظ ٥ والحديث دليل على أنه لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين بالكفر أو بالإسلام والكفر . وذهب الجمهور إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام فيكون كحديث « لا يرث المسلم الكافر » الحديث . قالوا وأما توريت ملل الكفر بعضهم من بعض فإنه ثابت ، ولم يقل بعدم الحديث للملل كلها إلا الأوزاعي فإنه قال : لا يرث اليهودي من النصراني ولا عكسه وكذلك سائر الملل ، وللظاهر من الحديث مع الأوزاعي وهو مذهب الهادوية والحديث مخصص للقرآن في قوله - يوصيكم الله في أولادكم - فإنه عام في الأولاد فيخص منه الولد الكافر بأن لا يرث من أبيه المسلم والقرآن يخص بأخبار الآحاد كما عرف في الأصول .

٥ — وعن عمران بن الحصين قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إن ابن ابني مات فمالي من ميراثه ؟ فقال : لك السدس ، فلما ولي دعاه فقال : لك سدس آخر ، فلما ولي دعاه فقال : إن السدس الآخر طعمة . رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي ٦ وهو من رواية الحسن البصري عن عمران ، وفي سماعه خلاف قال قتادة : لا أدري مع أي شيء ورثه ، وقال : أقل شيء ورث الجد السدس . وصورة هذه المسألة أنه ترك الميراث بنتين وهذا السائل وهو الجد ، فله بنتان وبقي ثلث ، فدفع النبي صلى الله عليه وسلم إلى السائل السدس بالفرض لأنه فرض الجد هنا ، ولم يدفع إليه السدس الآخر لئلا يظن أن فرضه الثلث وتركه حتى ولي : أي ذهب فدعاه فقال ، « لك سدس آخر » وهو بقية التركة ، فلما ذهب دعاه فقال : « إن الآخر : بكسر الخاء ، طعمة » : أي زيادة على الفريضة ، والمراد من ذلك إعلامه بأنه زائد على الفرض الذي له ، فله سدس فرضاً ، والباقي تعصيباً .

٦ — وعن ابن بريدة رضى الله عنه عن أبيه رضى الله عنه ٧ هو بريدة بن الحصيب ٨ أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجددة السدس إذا لم يكن دونها أم . رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي ٩ فيه عبد الله العتكي يختلف فيه ، وثقه أبو حاتم . والحديث دليل على أن ميراث الجددة السدس سواء كانت أم أم أو أم أب . ويشترك فيه الجدتان فأكثر إذا استوين فإن اختلفن سقطت البعدي من الجهتين بالقربى . ولا يسقطهن إلا الأم والأب كل منهما يسقط من كان من جهته .

٧ — وعن المقدم بن معد يكرب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخال وارث من لا وارث له أخرجه أحمد والأربعة سنوي الترمذي وحسنه



أبو زرعة الرازي وصححه الحاكم وابن حبان فيه دليل على تورث الخال عند عدم ميراث من العصبة وذوي السهام والخال من ذوى الأرحام . وقد اختلف العلماء في تورث ذوى الأرحام . فذهب طائفة كثيرة من علماء الآل وغيرهم إلى تورثهم ، فمن خلف عمته وخالته ولا وارث له سواهما كان للعممة الثلثان وللخاله الثلث . واستدلوا بهذا الحديث وبقوله تعالى - وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض - وخالفت طائفة من الأئمة وقالوا ، لا يثبت لذوى الأرحام ميراث ، لأن الفرائض لا تثبت إلا بكتاب الله أو سنة صحيحة أو إجماع والكل منقود هنا . وأجابوا عن حديث الباب بأنه نص في الخال لا في غيره والآية مجملة . ومسمى أولى الأرحام فيها غير مسماه في عرف الفقهاء . وقد وردت أحاديث بأنه لا ميراث للعممة والخال وإن كان فيها مقال لكنها معتمدة بأن الأصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل الكاظم مما ذكرناه ، والقائلون بأنه لا ميراث لذوى الأرحام يقولون يكون مال من لا وارث له لبيت المال إذا كان منتظما وهو إذا كان في يد إمام عادل يصرفه في مصارفه أو كان في البلد قاض قائم بشروط القضاء مأذون له في التصرف في مال المصالح دفع إليه ليصرفه فيها ، وتفصيل بقية موارث ذوى الأرحام على القول به مستوفى في كتب هذا الفن فلا تطول بها .

٨ — وعن أبي أمامة بن سهل رضى الله عنه قال : كتب عمر إلى أبي عبيدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : **اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ** ، والخال وارث من لا وارث له ، رواه أحمد والربعة سوى أبي داود . وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان . الحديث يرد قول من قال إن المراد بالخال في حديث المقدم السلطان ، ولو كان كذلك لقال « أنا وارث من لا وارث له » وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان « أنا وارث من لا وارث له » أعقل عنه وارثه » فالجمع بينه وبين حديث المقدم وحديث أبي أمامة الدالين على ثبوت ميراث الخال حيث لا وارث له أنه أراد به أنه صلى الله عليه وسلم وارث من لا وارث له في جميع الجهات من العصبات وذوى السهام والخال ، والمراد من إرثه صلى الله عليه وسلم أنه يصير المال لمصالح المسلمين . وأنه لا يكون المال لبيت المال إلا عند عدم جميع من ذكر من المال وغيره .

٩ — وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : إذا استهل المولود ورث . رواه أبو داود وصححه ابن حبان . والاستهلال روى في تفسيره حديث مرفوع ضعيف « الاستهلال العطاس » أخرجه البزار . وقال ابن الأثير ، استهل المولود إذا بكى عند ولادته ، وهو كناية عن ولادته حيا . وإن لم يستهل بل وجدت منه أماره تدل على حياته . والحديث دليل على أنه إذا استهل سقط ثبت له حكم غيره في أنه يرث ويقاس عليه سائر الأحكام من الغسل والتكفين والصلاة عليه ، ويلزم من قتله القود أو الدية . واختلفوا هل يكفي في الإخبار باستهلاله عدلة أو لا بد من عدلتين أو أربع الأول

للهادوية ، والثاني للهادي ، والثالث للشافعي . وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بهورات النساء ، وأفاد مفهوم الحديث أنه إذا لم يستهل لا يحكم بحياته فلا يثبت له شيء من الأحكام التي ذكرنا .

١٠ — وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ : رواه النسائي والدارقطني . وقواه ابن عبد البر وأعله النسائي . والصواب وقفه على عمر . والحديث له شواهد كثيرة لا تقصر عن العمل بمجموعها وإلى ما أفاده من عدم إرث القاتل عمداً كان أو خطأ ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر العلماء قالوا : لا يرث من الدية ولا من المال ، وذهبت الهادوية ومالك إلى أنه إن كان القاتل خطأ ورث من المال دون الدية ، ولا يتم لهم دأيل ناهض على هذه التفرقة بل أخرج البيهقي عن خلاص أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها . فقال له إخوانه : لاحق لك . فارتفعوا إلى علي عليه السلام ، فقال له علي عليه السلام : حقتك من ميراثها الحجر . فأغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً . وأخرج أيضاً عن جابر بن زيد قال « أيما رجل قتل أو امرأة عمداً أو خطأ ممن يرث فلا ميراث له منهما : وأيما امرأة قتلت رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ فلا ميراث لهما منهما » وإن كان القاتل عمداً فالقود إلا أن يعفوا أولياء المقتول ، فإن عفوا فلا ميراث له من عقله ولا من ماله ، قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين

١١ — وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما أحرز الوالد أو الوالد فهو له نصيبته من كان . رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه المديني وابن عبد البر . المراد بأحرز الولد أو الوالد أن ما صار مستحقاً لهما من الحقوق فانه يكون للعصبة ميراثه . والحديث فيه قصة ، ولفظه في السنن « أن رثاب ابن حذيفة تزوج امرأة فولدت له ثلاثة غلمة ، فماتت أمهم فورثوها رباعها وولاء موالها وكان عمرو بن العاص عصبة بنيتها فأخرجهم إلى الشام فماتوا ، فقدم عمرو بن العاص ومات مولى لها وترك مالا فخاصمه إخوانها إلى عمر بن الخطاب ، فقال عمر : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحرز . الحديث قال : فكتب له كتاباً فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر والحديث دليل على أن الولاء لا يرث وفيه خلاف وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا أعتق رجل عبداً ثم مات ذلك الرجل وترك أخوين أو ابنتين ثم مات أحد الابنين وترك ابناً أو أحد الأخوين وترك ابناً فعلى القول بالتوريث ميراثه بين الابن وابن الابن أو الأخ وابن الأخ . وعلى القول بعدمه يكون للابن وحده

١٢ — وعن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولاء لخمّة ككخمّة النسب لا يباع ولا يوهب . رواه الحاكم من طريق الشافعي عن



محمد بن الحسن عن أبي يوسف ، وصحبه ابن حبان ، وأعله البيهقي ، وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعدمها وقد تقدم في كتاب البيع . ودل على أن الولاية لا ينسب ببيع ولا هبة ، ويقاس عليهما سائر التمليكات من النذر والوصية لأنه قد جعله كالنسب والنسب لا ينتقل بعوض ولا بغير عوض .

١٣ — ( وعن أبي قلابة ) بكسر القاف وتخفيف اللام بعد ألفه موحدة ، تابعي جليل ( عن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أفرضكم زيد ابن ثابت . أخرجه أحمد والأربعة سوى أبي داود ، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم وأعل بالإرسال ) بأن أبا قلابة لم يسمع هذا الحديث من أنس وإن كان سماعه لغيره من إلا حديث عن أنس ثابتا ، وهذا الذي ذكر قطعة من الحديث فانه حديث طويل ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بنحولة خير فذكر المصنف منه ماله تعلق بباب الفرائض لأنه شهادة لزيد بن ثابت بأنه أعلم المخاطبين بالمواريث فيؤخذ منه أنه يرجع اليه عند الاختلاف ، واعتمده الشافعي في الفرائض ورجحه على غيره .

## باب الوصايا

الوصايا جمع وصية كهدايا وهديّة ، وهي شرعا : عهد خاص يضاف إلى ما بعد الموت ١ — ( عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده . متفق عليه ) كلمة « ما » نافية بمعنى ليس وحق اسمها وخبرها ما بعد إلا والواو زائدة في الخبر لوقوع الفصل بالا . قال الشافعي : معناه ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان له شيء يريد أن يوصي فيه لأنه لا يدري متى تأتية منيته فتتحول بينه وبين ما يريد من ذلك . وقال غيره : الحق لغة : الشيء الثابت ، ويطلق شرعا على ما يثبت به الحكم ، والحكم الثابت أعم من أن يكون واجبا أو مندوبا ويطلق على المباح بقلة ، فان اقترن به « على » ونحوه كان ظاهرا في الوجوب وإلا فهو على الاحتمال . وفي قوله « يريد أن يوصي » ما يدل على أن الوصية ليست بواجبة عليه وإنما ذلك عند إرادته ، وقد أجمع المسلمون على الأمر بها وإنما اختلفوا هل هي واجبة أم لا ؟ فذهب الجماهير إلى أنها مندوبة ، وذهب داود وأهل الظاهر إلى وجوبها ، وحكي عن الشافعي في القديم وادعى ابن عبد البر الإجماع على عدم وجوبها مستدلا من حيث المعنى بأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع . فلو كانت الوصية واجبة لأخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية والأقرب ما ذهب إليه المأدوية وأبو ثور من وجوبها على من عليه حق شرعي يخشى أن يضيع إن لم يوص به كوديعة ودين لله تعالى أو لآدمي ، ومحل الوجوب

فيمن عليه حق ومعه مال ولم يمكنه تخليصه إلا إذا أوصى به ، وما انتفى فيه واحد من ذلك فلا وجوب . وقوله « ليلتين » للتقريب لا للتحديد وإلا فقد روى ثلاث ليال . وقال الطيبي : في تخصيص الليلتين والثلاث تسامح في إرادة المبالغة : أي لا ينبغي أن يبيت زماما وقد ساعناه في الليلتين والثلاث فلا ينبغي أن يتجاوز ذلك وروى مسلم عن ابن عمر راوي الحديث أنه قال : ولم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة عندي . وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض موته ألا توصي ؟ قال أما مالي فالله أعلم ما كنت أصنع فيه ، فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته ويتعاهدها وينجز ما كان يوصي به حتى وقد عليه الموت ولم يكن شيء يوصي به : وفي قوله « أما مالي فالله أعلم ما كنت أصنع فيه » ما يدل لهذا الجمع . واستدل بقوله « مكتوبة عنده » على جواز الاعتماد على الكتابة والخط وإن لم يقرن بشهادة . وقال بعض أئمة الشافعية : إن ذلك خاص بالوصية وأنه يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لثبوت الخبر فيها ، ولأن الوصية لما أمر الشارع بها وهي تكون مما يلزم من حقوق ولوازم كان حقها أن تجدد في الأوقات واستصحاب الأَشهاد في كل لازم يريد أن يتخلص منه خشية مفاجأة الأهل متعسر بل متعذر في بعض الأوقات ، فيلزم منه عدم وجوب الوصية أو شرعيتها بالكتاب من دون شهادة إذ لا فائدة في ذلك ، وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها فدل على قبولها من غير شهادة . وقال الجماهير : المراد مكتوبة بشرطها وهو الشهادة واستدلوا بقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت - فانه دال على اعتبار الإِشهاد في الوصية . وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الإِشهاد في الآية أنها لا تنصح الوصية إلا به والتحقيق أن الاعتبار معرفة الخط فاذا عرف خط الموصي عمل به ، ومثله خط الحاكم وعليه عمل الناس قديما وحديثا ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث الكتب يدعو فيها العباد إلى الله وتقوم عليهم الحجة بذلك ، ولم يزل الناس يكتب بعضهم إلى بعض في المهمات من الدينيات والدينيويات ويعملون بها وعليه العمل بالوجادة كل ذلك من دون إِشهاد . والحديث دليل على الإِيصاء بشيء يتعلق بالحقوق ونحوها لقوله « له شيء يريد أن يوصي » وأما كتب الشهادات ونحوها مما جرت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع ، وإنما أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن أنس موقوفا قال : كانوا يكتبون في صدور وصاياهم : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأوصي من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين ، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب - إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون - . وضمير كانوا عائدا إلى الصحابة إذ الخبر صحابي . واختلف العلماء هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم يوص لاختلاف الروايات في ذلك . ففي البخاري عن



ابن أبي أوفى أنه لم يوص ، قالوا : لأنه لم يترك مالا ، وأما الأرض فقد كان سبيلها ، وأما السلاح والبغلة فقد كان أجيرا أنها لا تورث كذا ذكره النووي . وفي المغازي لأبن إسحاق أنه صلى الله عليه وسلم لم يوص عند موته إلا بفلات لسكر من الدارسين والرهاويين والأشعريين بمائة مائة وسق من خيبر ، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان ، وأن ينفذ بعث أسامة . وأخرج مسلم من حديث ابن عباس « أوصى صلى الله عليه وسلم بفلات أجيرا والوفد بمثل ما كنت أجيرهم » الحديث . وفي حديث ابن أبي أوفى « أوصى بكتاب الله » . وفي حديث أنس عند النسائي وأحمد وابن سعد « كانت وصيته صلى الله عليه وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت إيمانكم » وقد ثبتت وصيته بالأمنصار وبأهل بيته ، ولكنها ليست عند الموت وروى غير ذلك . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أراد في مرضه أن يكتب كتابا وهو وصيته الامة إلا أنه حيل بينه وبينه كما أخرجه البخاري .

٢ — (وعن سعد بن أبي وقاص قال : قلت يا رسول الله أنا ذومال) وقع في رواية « كثير » ( ولا يرثني إلا ابنتي واحدة أفأتصدق بثلاثي مالي ؟ قال : لا ، قلت أفأتصدق بشطره ؟ قال : لا . قلت أفأتصدق بثلاثة ؟ قال : الثلث والثلث كثير إنك إن ) يروي بفتح الهمزة وكسرها ، فالفتح على تقدير لام التعليل ، والكسر على أنها شرطية وجوابه خير على تقدير فهو خير ( تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة ) جمع عائل هو الفقير ( يكففون ) يسألون ( الناس ) بألفهم ( متفق عليه ) يختلف متى وقع هذا الحكم ، فقليل في حجة الوداع بمكة ، فإنه مرض سعد فعاده صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري ، وقيل في فتح مكة أخرجه الترمذي عن ابن عيينة واتفق الحفاظ أنه وهم وأن الأول هو الصحيح ، وقيل وقع ذلك في المرتين معا وأخذ من مفهوم قوله « كثير » أنه لا يوصى من مال قليل ، روى هذا عن علي وابن عباس وعائشة . وقوله « لا يرثني إلا ابنتي » أي لا يرثني من الأولاد وإلا فإن سعدا كان من بني زهرة وهم عصبتهم وكان هذا قبل أن يولد له الذكور ، وإلا فإنه ذكر الواقدي أنه ولد لسعد بعد ذلك أربعة بنين ، وقيل أكثر من عشرة ومن البنات اثنتا عشرة بنتا . وقوله « أفأتصدق » يحتمل أنه استأذنه في تنجز ذلك في الحال أو أراد بعد الموت ، إلا أنه في رواية بلفظ « أوصى » وهي نص في الثاني فيحمل الأول عليه . وقوله « بشطر مالي » أراد به النصف وقوله « والثلث كثير » يروي بالثلثة وبالوحدة على أنه شك من الراوي وقع ذلك في البخاري ومثله في النسائي وأكثر الرواية بالثلثة ، ووصف الثلث بالكثرة بالنسبة إلى ما دونه ، وفي فائدة وصفه بذلك احتمالان : الأول بيان أن الأولى لاقتصار عليه من غير زيادة وهذا هو المتبادر وفهمه ابن عباس فقال : وددت أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع في الوصية . والثاني بيان أن التصديق بالثلث هو الأكل : أي كثير أجره ويكون من الوصف بحال المتعلق . وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث

وعلى هذا استقر الإجماع ، وإنما اختلفوا هل يستحب الثلث أو أقل . فذهب ابن عباس والشافعي وجماعة إلى أن المستحب ما دون الثلث لقوله « والثلث كثير » قال قتادة : أوصى أبو بكر بالخمس وأوصى عمر بالربع والخمس أحب إلى وذهب آخرون إلى أن المستحب الثلث لقوله صلى الله عليه وسلم « إن الله جعل لكم في الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم » وسيأتي قريباً أنه حديث ضعيف والحديث ورد فيمن له وارث . فأما من لا وارث له فذهب مالك إلى أنه مثل من له وارث فلا يستحب له الزيادة على الثلث ، وأجازت الهاوردية والحنفية له الوصية بالمال كله وهو قول ابن مسعود ، فنأجاز الوارث الوصية بأكثر من الثلث نفذت لإسقاطهم حقوقهم وإلى هذا ذهب الجمهور وخالف الظاهرية والمزني وسيأتي في حديث ابن عباس « إلا أن يشاء الورثة » وأنه حسن يعمل به ، نعم فلورجع الورثة عن الإجازة فذهب جماعة إلى أنه لا رجوع لهم في حياة الموصي ولا بعد وفاته ، وقيل إن رجعوا بعد وفاته فلا يصح لأن الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فإنه يتجدد لهم الحق . وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله صلى الله عليه وسلم « إنك إن تذر آخره » هل يفهم منه علة المنع من الوصية بأكثر من الثلث وأن السبب في ذلك رعاية حق الوارث وأنه إذا انتفى ذلك انتفى الحكم بالمنع ، وأن العلة لا تتعدي الحكم ، ويجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قولي الشافعي ، والأظهر أن العلة متعديّة وأنه ينتفى الحكم في حق من ليس له وارث معين .

٣ — ( وعن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً جاء مبيناً أن سعد بن عبادة (أبي النبي صلى الله عليه وسلم) فقال : يا رسول الله إن أمي افتملت بضم المنة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام (نفسها) أخذت فلتة (ولم توص ، وأظنها لو تكلمت تصدقت أفلها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال نعم . متفق عليه واللفظ لمسلم) في الحديث دليل أن الصدقة من الولد تلحق الميت ولا يعارضه قوله تعالى — وأن ليس للإنسان إلا ما سعى — لثبوت حديث « إن أولادكم من كسبكم » ونحوه فولده من سعيه وثبوت « أو ولد صالح يدعوله » وقدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز .

٤ — ( وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث . رواه أحمد والأربعة إلا النسائي ، وحسنه أحمد والترمذي ، وقواه ابن خزيمة وابن الجارود ، ورواه المدارقني من حديث ابن عباس وزاد في آخره : إلا أن يشاء الورثة . وإسناده حسن) وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي ، وعن أنس عند ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني ، وعن جابر عنده أيضاً وقال الصواب إرساله . وعن علي عند ابن أبي شيبة : ولا يخلو إسناده كل واحد منها عن مقال لكن مجموعها ينهض على العمل به ، بل جزم الشافعي في الام أن هذا المتن مترار فانه قال : انه نقل



كافة عن كافة وهو أقوى من نقل واحد . قلت : الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه ولما قال الشافعي وإن نازع في تواتره الفخر الرازي ولا يضر ذلك بثبوته فإنه متلقي بالقبول من الامة كما عرف . وقد ترجم له البخاري فقال «باب لا وصية لوارث» وكأنه لم يثبت على شرطه فلم يخرج له ولكتبته أخرجه عنه عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفاً في تفسير الآية وله حكم المرفوع والحديث دليل على منع الوصية للوارث وهو قول الجماهير من العلماء . وذهب الحمادي وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى - كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت - الآية : قالوا : ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز . قلنا نعم لو لم يرد هذا الحديث فإنه ناف لجوازها إذ وجوبها قد علم نسخه من آية الموارث كما قال ابن عباس : كان المال للولد والوصية للوالدين ، فنسخ الله سبحانه من ذلك ما أحب . فجعل الذكر مثل حظ الأنثيين . وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثمن والربع ، وللزوج الشطر والربع . وقوله «إلا أن يشاء الورثة» دل على أنها تصح وتنفذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة ، وتقدم الكلام في إجازة الورثة ما زاد على الثالث هل ينفذ بها أولاً؟ وأن الظاهرية ذهبت إلى أنه لا أثر لإجازتهم والظاهر معهم . لأنه صلى الله عليه وسلم لما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله «إلا أن يشاء الورثة» وأطلق لما منع عن الوصية بالزائد على الثالث ، وليس لنا تقييد ما أطلقه ومن قيد هنالك قال : إنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله «إنك إن تذر الخ» فإنه دل على أن المنع من الزيادة على الثالث كان مراعاة لحق الورثة ، فإن أجازوا سقط حقهم ولا يخلو عن قوة ، وهذا في الوصية للوارث ، واختلفوا إذا أقر المريض للوارث بشيء من ماله . فأجازوه الأوزاعي وجماعة مطلقاً وقال أحمد : لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقاً . واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقراراً ، وأصح الأول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فتدال : إن التهمة في حق المحضر بعيدة وبأنه وقع الاتفاق أنه لو أقر بوارث آخر صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار بالمسال ، وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل فإن أمره إلى الله . قلت : وهذا القول أقوى دليلاً . واستثنى مالك ما إذا أقر لبنته ومعهما من يشار كها من غير الولد كابن العم قال : لأنه يتهم في أنه يزيد لابنته وينقص ابن العم وكذلك استثنى ما إذا أقر لزوجته المعروف بمحبته لها وميله إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد لاسيما إذا كان له منها ولد في تلك الحال . قلت : والأحسن ما قيل عن بعض المالكية . واختاره الروباني من الشافعية أن مدار الأمر على التهمة وعدمها ، فإن فقدت جاز وإلا فلا ، وهي تعرف بقرائن الأحوال وغيرها . وعن بعض الفقهاء أنه لا يصح إقراره إلا للزوجة بمهرها

هـ — وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَائِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ

رواه الدارقطني وأخرجه أحمد والبخاري من حديث أبي الدرداء وابن ماجه من حديث أبي هريرة وكلها ضعيفة لكن قد يقوى بعضها بعضا والله أعلم وذلك لأن في إسناده إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان وإن كان لهم في رواية إسماعيل تفصيل معروف . والحديث دليل على شرعية الوصية بالثلث وأنه لا يمنع منه الميت وظاهره الاطلاق في حق من له مال كثير ومن قل ماله ، وسواء كانت لوارث أو غيره ، ولكن يقيده ما سلف من الأحاديث التي هي أصح منه فلا تنفذ للوارث وإليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم والمؤيد بالله ، وروى عن زيد بن علي وذهبت الهادوية إلى تفوذها للوارث وادعي فيه إجماع أهل البيت ، ولا يصح هذا ، واعلم أن قوله تعالى - من بعد وصية يوصي بها أو دين - يقتضي ظاهره أنه يخرج الدين والوصية من تركة الميت على سواء ، فتشارك الوصية الدين إذا استغرق المال ، وقد اتفق العلماء على أنه يقدم إخراج الدين على الوصية لما أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الجارث الأعمش عنه قال « قضى صلى الله عليه وسلم أن الدين قبل الوصية وأنتم تقرءون الوصية قبل الدين » وعلمه البخاري وإسناده ضعيف ، لكن قال الترمذي : العمل عليه عند أهل العلم ، وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه ، وقد أورد له شاهدا ، ولم يختلف العلماء أن الدين يقدم على الوصية . فإن قيل فاذا كان الأمر هكذا فلم قدمت الوصية على الدين في الآية ؟ قلت أجاب السهيلي بأنها لما كانت الوصية تقع على وجه البر والصلة والدين يقع بتعدي الميت بحسب الأغلب بدأ بالوصية لكونها أفضل ، وأجاب غيره بأنها إنما قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض . فكان إخراج الوصية أشق على الوارث ، وكان أداؤه مظنة التفريط بخلاف الدين ، فقدمت الوصية لذلك ولأنها حظ الفقير والمسكين غالبا والدين حظ الغريم يطلبه بقوة وله مقال ، ولأن الوصية ينشئها الموصي من قبل نفسه ، فقدمت بخلاف الدين فإنه مطلوب منه ذكر أو لم يذكر ، أو لأن الوصية ممكنة من كل أحد تتعلق بذممه إما ندبا أو وجوبا فيشترك فيها جميع المخاطبين وتقع بالمال والعمل وقل من يخلو عن ذلك ، بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر أولا مما يقل وقوعه .

## باب الوديعة

الوديعة : هي العين التي يضعها مالكه أو نائبه عند آخر ليحفظها وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالأمانة لقوله تعالى - وتعاونوا على البر والتقوى - وقوله صلى الله عليه وسلم



والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه» أخرجه مسلم وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره وخاف الهلاك عليها إن لم يقبلها

٩ — عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ . أخرجه ابن ماجه وإسناده ضعيف . وذلك  
أن في روايته المثنى بن الصباح وهو متروك ، وأخرجه الدارقطني بلفظ « ليس على المستعير  
غير المغل ضمان . ولا على المستودع غير المغل ضمان » وفي إسناده ضعيفان . قال الدارقطني  
وإنما يروى هذا عن شريح غير مرفوع ، وفسر المغل في روايه الدارقطني بالخائن ، وقيل  
هو المستغل . وفي الباب آثار عن أبي بكر وعلي وابن مسعود وجابر أن الوديعه أمانة  
وفي بعضها مقال ، ويفى عن ذلك الإجماع فانه وقع على أنه ليس على الوديع ضمان  
إلا ما يروى عن الحسن البصرى أنه إذا اشترط عليه الضمان فانه يضمن ، وقد تؤول بأنه  
مع التفریط والوديعه قد تكون باللفظ كاستودعتك ونحوه من الألفاظ الدالة على الاستحفاظ  
ويكفي القبول لفظاً ، وقد تكون بغير لفظ كأن يضع في حانوته وهو حاضر ولم يمنعه من  
ذلك أو في المسجد وهو غير متصل ، وأما إذا كان في الصلاة فلا لأنه لا يمكنه إظهار  
الكراهة . وفي باب الوديعه تفاصيل في الفروع كثيرة . قوله ﴿ وباب قسم الصدقات ﴾  
بين الأصناف الثمانية ﴿ تقدم في آخر الزكاة ﴾ وهو أليق بالاتصال به ﴿ وباب قسم الفيء  
والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى ﴾ وهو أولى بأن يلي الجهاد لأنه من توابعه  
وإنما ذكر المصنف هذا لأنها جرت عادة كتب فروع الشافعية على جعل هذين البابين  
قبيل كتاب النكاح والمصنف خالفهم ، فألحقهما بما هو أليق بهما

## كتاب النكاح

النكاح لغة الضم والتداخل ، ويستعمل في الوطء ، وفي العقد ، قيل مجاز من إطلاق اسم المسبب على السبب ، وقيل إنه حقيقة فيهما ، وهو مراد من قال إنه مشترك فيهما ، وكثير استعماله في العقد فقيل إنه فيه حقيقة شرعية ، ولم يرد في الكتاب العزيز إلا في العقد ١ — **عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال لئنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمعشر الشباب من استطاع منكم الباءة** **﴿ بالباب الموحدة والهمزة والمد ﴾** **فليتزوج** **فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء** **﴿ بكسر الواو والجيم والمد ﴾** **متفق عليه** **﴿ وقع الخطاب منه للشباب لانهم مظنة الشهوة للنساء . واختلف العلماء في المراد بالباءة ، والأصح أن المراد بها الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنة النكاح فليتزوج ، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنته فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمائه كما يقطع الوجاء . ووقع في رواية ابن حبان مدرجا تفسير الوجاء بأنه الاخصاء ، وقيل الوجاء : رض الخصيتين ، والاختصاص : سلبهما والمراد أن الصوم كالوجاء . والأمر بالتزوج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته ، وإلى الوجوب ذهب داود وهور واية عن أحمد وقال ابن حزم : وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد أن يتزوج أو يتسرى . فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم ، وقال : إنه قول جماعة من السلف ، وذهب الجمهور إلى أن الأمر للندب مستدلين بأنه تعالى خير بين التزوج والتسرى بقوله - فواحدة أر ما ملكت أيمانكم - والتسرى لا يجب إجماعا فكذا النكاح لأنه لا تخيير بين واجب وغير واجب ، إلا أن دعوى الإجماع غير صحيحة لخلاف داود وابن حزم وذكر ابن دقيق العيد أن من الفقهاء من قال بالوجوب على من خاف العنت وقدر على النكاح وتعذر عليه التسرى ، وكذا حكاه القرطبي ، فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا إلا به . ثم ذكر من يحرم عليه ويكره ويندب له ويباح ، فيحرم على من يخل بالزوجة في الوطء والاتفاق مع القدرة عليه وتوقانه إليه . ويكره في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالزوجة والاباحة فيما إذا انتفت الدواعي والموانع ويندب في حق كل من يرجي منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة لقوله صلى الله عليه وسلم « فاني مكاثركم بالأمم » ولظواهر الحث على النكاح والأمر به . وقوله « فعليه بالصوم » إغراء بلزوم الصوم وضمير عليه يعود إلى من هو مخاطب في المعنى . وإنما جعل الصوم وجاء لأنه بتقليل الطعام والشراب يحصل للنفس إنكسار عن الشهوة ولسر جعله الله تعالى في الصوم . فلا ينفع تقليل الطعام وحده من دون صوم . واستدل به الخطابي على جواز التداوى لقطع الشهوة بالأدوية وحكا البغوي في شرح السنة . ولكن ينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة ولا يقطعها**



بالأصالة لأنه قد يقوي على وجدان مؤن النكاح ، بل قد وعد الله من يستعف أن يغنيه من فضله ، لأنه جعل الإغناء غاية للاستعفاف ، ولأنهم اتفقوا على منع الجب والإخصاء فيلحق بذلك ما في معناه ، وفيه الحث على تحصيل ما يفيض به البصر ويحصن الفرج . وفيه أنه لا يتكلف للنكاح بغير الممكن كالاستدانة ، واستدل به العراقي على أن التشريك في العبادة لا يضر بخلاف الرياء ، لكنه يقال إن كان المشرك عبادة كالمشرك فيه فلا يضر ، فإنه يحصل بالصوم تحصيل الفرج وغيض البصر . وأما تشريك المباح كما لو دخل إلى الصلاة وترك خطاب من ينخل خطابه فهو محل نظر يحتمل القياس على ما ذكر . ويحتمل عدم صحة القياس نعم إن دخل في الصلاة وترك الخوض في الباطل أو الغيبة وسماها كان مقصدا صحيحا واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمناة لأنه لو كان مباحا لأرشد إليه لأنه أسهل ، وقد أباح الاستمناة بعض الحنابلة وبعض الحنفية .

٢ — (وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حمد الله وأثنى عليه وقال : لكفى أنا أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني . متفق عليه ) هذا اللفظ لمسلم ، وللحديث سبب وهو أنه قال أنس « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادته صلى الله عليه وسلم ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها ، فقالوا : أين نحن من رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، فقال أحدهم : أما أنا فاني أصلي الليل أبدا ، وقال آخر : وأنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر : وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أنتم قلتم كذا وكذا ، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له ولكني أنا أصلي وأنام وأصوم ، الحديث وهو دليل على أن المشروع هو الاقتصاد في العبادات دون الانهماك والأضرار بالنفس وهجر المألوفات كلها ، وأن هذه الملة المحمدية مبنية شريعتها على الاقتصاد والتسهيل والتيسير وعدم التعسير . يريد الله بكم اليسر ولا يزيد بكم العسر . قال الطبري في الحديث : الرد على من منع استعمال الحلال من الطيبات مأكلا وملبسا . قال القاضي عياض : هذا بما اختلف فيه السلف ، فمنهم من ذهب إلى ما قاله الطبري ، ومنهم من عكس واستدل بقوله تعالى — أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا — قال والحق أن الآية في الكفار . وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالأسرين والأولى التوسط في الأمور وعدم الإفراط في ملازمة الطيبات ، فإنه يؤدي إلى الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات . فإن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع الصبر عنه فيقع في المحذور كما أن من منع من تناول ذلك أحيانا قد يفيض به إلى التطوع ، وهو المكلف المؤدى إلى الخروج عن السنة المنهي عنه ، ويرد عليه صريح قوله تعالى — قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق — كما أن الأخذ بالتشديد في العبادة يؤدي إلى الملل القاطع لأصلها وملازمة الاقتصاد على الفرائض مثلا وترك النفل يفضي إلى البطالة وعدم النشاط في العبادة وخيار الأمور

أوسطها، وأراد صلى الله عليه وسلم بقوله « فمن رغب عن سنتي » عن طريقتي « فليس مني » أي ليس من أهل الحنيفية السهلة ، بل الذي يتعين عليه أن يفطر ليقوى على الصوم وينام ليقوى على القيام وينكح النساء ليعف نظره وفرجه ، وقيل إن أراد من خالف هديه صلى الله عليه وسلم وطريقته أن الذي أتى به من العبادة أرجح مما كان عليه صلى الله عليه وسلم فعنى ليس مني أي ليس من أهل ملتي ، لأن اعتقاد ذلك يؤدي إلى الكفر .

٣ — ( وعنه ) أي ، عن أنس ( قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالبلاء ، وينهى عن التبتل نهيا شديدا ويقول : تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة . رواه أحمد وصححه ابن حبان ، وله شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حبان أيضا من حديث معقل بن يسار ) التبتل : الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعا إلى عبادة الله ، وأصل التبتل القطع ، ومنه قيل لمريم البتول ، ولفاطمة عليها السلام البتول لانقطاعها عن نساء زمانهما دينا وفضلا ورغبة في الآخرة . والمرأة الولود : كثيرة الولادة ، ويعرف ذلك في البكر بحال قرابتها ، والودود المحبوبة بكثرة ما هي عليه من خصال الخير وحسن الخلق والتحبب إلى زوجها . والمكاثرة المفاخرة ، وفيه جوارها في الدار الآخرة . ووجه ذلك أن من أمتة أكثر فتوا به أكثر ، لأن له مثل أجر من تبعه .

٤ — ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تنكح المرأة لأربع ) أي الذي يرغب في نكاحها ويدعو إليه خصال أربع ( لما لها ولحسبها ولجمالها ولدينها ، فأظفر بذات الدين تربت يداك . متفق عليه ) بين الشيخين ( مع بقية السبعة ) الذين تقدم ذكرهم في خطبة الكتاب . الحديث إخبار أن الذي يدعو الرجال إلى الزواج أحد هذه الأربع وآخرها عندهم ذات الدين ، فأمرهم صلى الله عليه وسلم أنهم إذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلوا عنها ، وقد ورد النهي عن نكاح المرأة لغير دينها فأخرج ابن ماجه والبخاري من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا « لاتنكحوا النساء لحسنهن فلعله يرديهن ، ولا لما هن فلعله يطغهن ، وانكحوهن لدين ، ولأمة سوداء خرقاء ذات دين أفضل » وورد في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال « قيل يا رسول الله : أي النساء خير ؟ قال : التي تسره إن نظر وتطيحه إن أمر ولا تخالفه في نفسها وما لها بما يكره » والحسب هو الفعل الجميل للرجل وآبائه ، وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه الترمذي وحسنه من حديث سمرة مرفوعا « الحسب المال ، والكرم التقوى » إلا أنه لا يراد به المال في حديث الباب لذكره بجنبه ، فالمراد فيه المعنى الأول . يدل الحديث على أن مصاحبة أهل الدين في كل شيء هي الأولى لأن مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وطرائقهم ولا سيما الزوجة فهي أولى من يعتبر دينه لأنها ضجيعته وأم أولاده وأمينته على ماله ومنزله وعلى نفسها . وقوله « تربت يداك » أي التصقت بالتراب من الفقر ، وهذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في مخاطباته لأنه صلى الله عليه وسلم قصد بها الدعاء .



٥ — ﴿وعنه﴾ أي أبي هريرة ﴿أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رُفِيَ بالراء وتشديد الفاء فألف مقصورة﴾ إنساناً إذا تزوج قال: بَارَكَ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ. رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ﴿الراء: الموافقة وحسن المعاشرة وهو من رُفِيَ الثوب، وقيل من رفوت الرجل إذا سكنت مابه من روع فالمراد إذا دعا صلى الله عليه وسلم للمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله وحسن العشرة بينهما﴾ قال ذلك. وقد أخرج بقي بن مخلد عن رجل من بني تميم قال «كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قولوا» الحديث. وأخرج من حديث جابر «أنه صلى الله عليه وسلم قال له: تزوجت؟ قال نعم، قال: بَارَكَ اللهُ فِيكَ» وزاد الدارمي «وبارك عليك». وفيه أن الدعاء للمتزوج سنة. وأما المتزوج فيسن له أن يفعل ويدعو بما أفاده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم «إذا أفاد أحدكم امرأة أو خادماً أو دابة فليأخذ بناصيتها وليقل: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلت عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه.

٦ — ﴿وعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال: علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في الحاجة﴾ زاد فيه ابن كثير في الإرشاد في النكاح وغيره ﴿إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ويقرأ ثلاث آيات. رواه أحمد والأربعة، وحسنه الترمذي والحاكم﴾ والآيات - يأياها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة - إلي - رقيباً -، والثانية - يأياها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته - إلى آخرها. والثالثة: - يأياها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً - إلى قوله - عظيماً - كذا في الشرح. وفي الإرشاد لابن كثير عدالآت في نفس الحديث. وقوله «في الحاجة» عام لكل حاجة ومنها النكاح، وقد صرح به في رواية كما ذكرناه وأخرج البيهقي أنه قال شعبة: قلت لأبي إسحاق هذه في خطبة النكاح وغيرها؟ قال: في كل حاجة. وفيه دلالة على سنية ذلك في النكاح وغيره، ويخطب بها العاقد بنفسه حال العقد، وهي من السنن الملهجورة. وذهبت الظاهرية إلى أنها واجبة، ووافقهم من الشافعية أبو عوانة وترجم في صحيحه «باب وجوب الخطبة عند العقد»، ويأتي في شرح الحديث التاسع ما يدل على عدم الوجوب.

٧ — ﴿وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظرَ منها إلى ما يدعُو إلى نكاحها فليفعل﴾ وتماه قال جابر «نخطبت جارية فكنت أتنبأ لها حتى رأيت منها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها» ﴿رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات، وصححه الحاكم، وله شاهد عند

الترمذى والنسائي عن المغيرة) ولفظه أنه قال له وقد خطب امرأة «انظر إليها فانه أخرى أن يؤدم بينكما» (وعند ابن ماجه وابن حبان من حديث محمد بن سلمة . ولمسلم عن أبي هريره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل تزوج امرأة) أى أراد ذلك (أنظرت إليها؟ قال لا، قال : إذهب فانظر إليها) دلت الأحاديث على أنه يسند تقديم النظر إلى من يريد نكاحها، وهو قول جماهير العلماء . والنظر إلى الوجه والكفين، لأنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده، والكفين على خصوبة البدن أو عدمها . وقال الأوزاعي : ينظر إلى مواضع اللحم . وقال داود : ينظر . إلى جميع بدنها . والحديث مطلق فينظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه، ويدل على فهم الصحابة لذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد ابن منصور : أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم بنت على لما بعث بها على إليه لينظرها، ولا يشترط رضا المرأة بذلك النظر، بل له أن يفعل ذلك على غفلتها كما فعله جابر . قال أصحاب الشافعي : ينبغي أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء بخلافه بعد الخطبة، وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتخبره بصفتها، فقد روى أنس «أنه صلى الله عليه وسلم بعث أم سليم إلى امرأة فقال : انظري إلي عرقوبها وشمى معاطفها» أخرجه أحمد والطبراني والحاكم والبيهقي وفيه كلام . وفي رواية «شمى عوارضها» وهي الأسنان التي في عرض الفم، وهي ما بين الشناب والاضراس واحدها عارض، والمراد اختبار رائحة النكمة . وأما المعاطف فهي ناحيتا العنق، وبثبت مثل هذا الحكم للمرأة فإنها تنظر إلى خاطبها فانه يعجبها منه ما يعجبه منها كذا قيل، ولم يرد به حديث، والأصل تحريم نظر الأجنبية والأجنبية إلا بدليل كالل دليل على جواز نظر الرجل لمن يريد خطبتها .

٨ — وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينحطب أحدكم على خطبة أخيه) تقدم أنها بكسر الخاء (حق يترك الخاطب قبله أو يأذن له . متفق عليه، واللفظ للبخاري) النهى أصله التحريم إلا لدليل يصرفه عنه، وادعى النووي الإجماع على أنه له . وقال الخطابي : النهى للتأديب وليس للتحريم، وظاهره أنه منهى عنه سواء أجيب الخاطب أم لا . وقد مناهى البيهقي أنه لا يحرم إلا بعد الإجابة، والدليل حديث فاطمة بنت قيس وتقدم، والإجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة والإجابة من المرأة المسكفة في الكف، ومن ولي . وأما غير الكف فلا بد من إذن الولي على القول بأن له المنع، وهذا في الإجابة الصريحة . وأما إذا كانت غير صريحة فالأصح عدم التحريم، وكذلك إذا لم يحصل رد ولا إجابة . ونص الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخاطب فهو إجابة، وأما العقد مع تحريم الخطبة فقال الجمهور يصح، وقال داود : يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده . وقوله «أو يأذن له» دل على أنه يجوز له الخطبة بعد الإذن وجوازها للمأذون له بالنص وغيره بالالحاق، لأن أذنه قد دل على إضرابه فتجوز خطبتها



لكل من يريد نكاحها ، وتقدم الكلام على قوله « أخيه » وأنه أفاد التحريم على خطبة المسلم لأعلى خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه . وأما إذا كان المخاطب فاسقا فهل يجوز للعفيف الخطبة على خطبته ؟ قال الأمير الحسين في الشفاء : إنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق . ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك ورجحه ابن العربي وهو قريب فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كفء لها ، فتسكون خطبته كلا خطبة ، ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت عنها علامة القبول .

٩ — وعن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال : جاءت امرأة ﴿ قال المصنف في الفتح : لم أقف على اسمها ﴾ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله جئت أهب لك نفسي ﴿ أي أمر نفسي لأن الحر لا تملك رقبته ﴾ فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ﴿ في النهاية : ومنه الحديث « فصعد في النظر وصوبه » أي نظر أعلاى وأسفل وتأملني ، وهو من أدلة جواز النظر إلى من يريد زواجها . وقال المصنف : إنه تحرر عنده أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره ﴿ ثم طأ رسول الله رأسه ، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست فقام رجل من الصحابة ﴾ قال المصنف لم أقف على اسمها ﴿ فقال يا رسول الله إن لم يكن لك حاجة فزوجنيها ، فقال : هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ ؟ فقال لا والله يا رسول الله ، قال : اِذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا ؟ فذهب ثم رجع فقال : لا والله ما وجدت شيئا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : انظر ولو خاتما ﴿ أي ولو نظرت خاتما ﴾ من حديد ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد ﴿ أي موجود ، خاتم مبتدأ حذف خبره ﴾ ولا يكن هذا إزارى قال ﴿ سهل بن سعد الراوي ﴾ ماله رداء فلها نصفه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَا تَصْنَعُ بَازَارَكَ إِنْ لَبَسْتَهُ ﴿ أي كلبه ﴾ لم يكن عليها منه شيء وَإِنْ لَبَسْتَهُ ﴿ أي كلبه ﴾ لم يكن عليك منه شيء ﴿ ولعله بهذا الجواب بين له أن قسمة الرداء لا تنفعه ولا تنفع المرأة ﴿ فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعا به ، فلما جاء قال : مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قال معي سورة كذا وسورة كذا عددها ، فقال تَقْرَأُ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ ؟ قال نعم ، قال : اِذْهَبْ فَقَدْ مَلَكَتْكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ . متفق عليه . واللفظ لمسلم . وفي رواية : قال له انطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن . وفي رواية للبخاري : أملكناكها بما معك من القرآن . ولأبي داود عن أبي هريرة قال ﴿ أي رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ ما تحفظ ؟ قال سورة البقرة والتي تليها ، قال : فقم فعلمها عشرين آية ﴿ دل الحديث على مسائل عديدة وقد تتبعها ابن التين وقال هذه إحدى وعشرون فائدة بوب البخاري على أكثرها . قلت : ولأنات بأنفسها وأوضحها : الأولى جواز عرض المرأة نفسها على رجل من أهل الصلاح

وجواز النظر من الرجل وإن لم يكن خاطباً لإرادة التزوج ، يريد أنه ليس جواز النظر خاصاً  
للخاطب بل يجوز لمن تخطبه المرأة ، فإن نظره صلى الله عليه وسلم إليها دليل أنه أراد زواجها  
بعد عرضها عليه نفسها وكأنه لم تعجبه فأضرب عنها . والثانية ولاية الإمام على المرأة التي لا قريب  
لها إذا أذنت ، إلا أن في بعض ألفاظ الحديث أنها فوضت أمرها إليه وذلك توكيل ، وأنه  
يعقد المرأة من غير سؤال عن وليها هل هو موجود أولاً ، حاضر أولاً ، ولا سؤالها هل  
هي في عصمة رجل أو عدمه . قال الخطابي : وإلى هذا ذهب جماعة جملة على ظاهر الحال ،  
وعند المأدوية أنها تحلف الغربية احتياطاً . الثالثة أن الهبة لا تنبت إلا بالقبول . الرابعة أنه  
لا بد من الصداق في النكاح وأنه يصبح أن يكون شيئاً يسيراً ، فإن قوله « ولو خاتماً من حديد »  
مبالغة في تقليله فيصبح بكل ما تراضى عليه الزوجان أو من إليه ولاية العقد مما فيه منفعة .  
وضابطه أن كل ما يصلح أن يكون قيمة أو ثمناً لشيء يصبح أن يكون مهراً . ونقل القاضي  
عياض الإجماع على أنه لا يصبح أن يكون مما لا قيمة له ولا يحل به النكاح . وقال ابن حزم :  
يصح بكل ما تسمى شيئاً ولو حبة من شعير ، لقوله صلى الله عليه وسلم « هل تجد شيئاً » .  
وأجيب بأن قوله صلى الله عليه وسلم « ولو خاتماً من حديد » مبالغة في التقليل وله قيمة ،  
وبأن قوله في الحديث « من استطاع منكم الباءة ، ومن لم يستطع » دل على أنه شيء لا يستطيعه  
كل واحد وحبة الشعير مستطاعة لكل أحد ، وكذلك قوله تعالى — ومن لم يستطع منكم طولاً —  
وقوله تعالى — أن تبتغوا بأموالكم — دال على اعتبار المالية في الصداق حتى قال بعضهم : أقله  
خمسون ، وقيل أربعون ، وقيل خمسة دراهم ، وإن كانت هذه التقادير لا دليل على اعتبارها  
بخصوصها ، والحق أنه يصح بما يكون له قيمة وإن تحقرت ، والأحاديث والآيات يحتمل أنها  
خرجت بخارج الغالب وأنه لا يقع الرضا هنا من الزوجة إلا بكونه مالا له صورة ، ولا يطبق  
كل أحد تحصيله . الخامسة أنه ينبغي ذكر الصداق في العقد لأنه أقطع للنزاع وأنفع للمرأة ،  
فلو عقد بغير ذكر صداق صح العقد ووجب لها مهر المثل بالدخول وأنه يستحب تعجيل  
المهر . السادسة أنه يجوز الحلف وإن لم يكن عليه اليمين وأنه يجوز الحلف على ما يظنه لأنه  
صلى الله عليه وسلم قال له بعد يمينه إذهب إلى أهالك فانظر هل تجد شيئاً ؟ فدل أن يمينه  
كانت على ظنه ، ولو كانت لا تكون إلا على العلم لم يكن للأمر بذهابه إلى أهله فائدة .  
السابعة أنه لا يجوز للرجل أن يخرج من ملكه مالا بدله منه كالذي يستعورته أو يسدخلته  
من الطعام والشراب ، لأنه صلى الله عليه وسلم علل منعه عن قسمة ثوبه بقوله « إن لبسته  
لم يكن عليك منه شيء » . الثامنة اختبار مدعي الإعسار ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يصدقه  
في أول دعواه الإعسار حتى ظهر له قرائن صدقه ، وهو دليل على أنه لا يسمع اليمين  
من مدعي الإعسار حتى تظهر قرائن إعساره . التاسعة أنها لا تجب الخطبة للعقد لأنها لم تذكر  
في شيء من طرق الحديث ، وتقدم أن الظاهرية تقول بوجوبها وهذا يرد قولهم وأنه يصح



أن يكون الصداق منفعة كالتعليم فإنه منفعة ويقاس عليه غيره ، ويدل عليه قصة موسى مع شبيب ، وقد ذهب إلى جواز كونه منفعة الهادوية ، وخالفت الحنفية ، وتكلفوا التأويل الحديث ، وادعوا أن الزوج بغير مهر من خواصه صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الأصل . العاشرة قوله « بما منك من القرآن » يحتمل كما قاله القاضي عياض وجهين أظهرهما أن يعلمها مامعه من القرآن أو قدر امصينا منه ويكون ذلك صداقا ، ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة « فعلمها من القرآن » وفي بعضها تعيين عشر من الايات ، ويحتمل أن الباء للتعامل وأنه زوجه بها بغير صداق إكراما له لكونه حافظا لبعض من القرآن . ويؤيد هذا الاحتمال قصة أم سليم مع أبي سليم ، وذلك « أنه خطبها ، فقالت : والله ما مثلك يرد ولكنك كافر وأنا مسلمة ، ولا يحل لي أن أتزوجك ، فان تسلم فذلك مهرك ولا أسألك غيره ، فأسلم فكان ذلك مهرها » أخرجه النسائي وصححه عن ابن عباس وترجم له النسائي « باب التزويج على الإسلام » وترجم على حديث سهل هذا بقوله « باب التزويج على سورة البقرة » وهذا ترجيح منه للاحتمال الثاني ، والاحتمال الأول أظهر كما قال القاضي لثبوت رواية « فعلمها من القرآن » . الحادية عشرة أن النكاح يتعقد بلفظ التملك وهو مذهب الهادوية والحنفية ، ولا يخفى أنها قد اختلفت الألفاظ في الحديث ، فروى بالتملك والتزويج وبالإمكان . قال ابن دقيق العيد : هذه لفظة واحدة في قصة واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث ، والظاهر أن الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم لفظ واحد ، فالرجع في هذا إلى الترجيح . وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى « قدزوجتكها » وأنهم أكثر وأحفظ ، وأطال المصنف في الفتح الكلام على هذه الثلاثة الألفاظ ثم قال : فرواية التزويج والإنكاح أرجح . وأما قول ابن التين إنه اجتمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية « زوجتكها » وأن رواية « ملكتكها » وهم فيه فقد قال المصنف : إن ذلك مباحة منه وقال البغوي : الذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجنيها إذ هو الغالب في لفظ العقود ، إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ، وقد ذهبت الهادوية والحنفية والمشهور عن المالكية إلى جواز العقد بكل لفظ يفيد معناه إذا قرن به الصداق أو قصد به النكاح كالتملك ونحوه . ولا يصح بلفظ العارية والإجارة والوصية

١٠ — ( وعن عامر بن عبدالله بن الزبير ) عامر تابعي سمع أباه وغيره مات سنة

أربع وعشرين ومائة ( عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أعلنوا النكاح . رواه احمد وصححه الحاكم ) وفي الباب عن عائشة « أعلنوا النكاح واضربوا عليه بالغربال » أي الدف ، أخرجه الترمذي . وفي روايته عيسى بن ميمون ضعيف كما قاله الترمذي وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده خالد بن اياس منكر الحديث . قال احمد . وأخرج الترمذي ايضا من حديث عائشة ، وقال حسن غريب « أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف ، وليوم احدكم ولو بشاة » فإذا خطب احدكم امرأة

وقد خضب بالسواد فيعلمها لا يعرفها» دلت الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح والإعلان خلاف الإسرار وعلى الأمر بضرب الغريال وفسره بالدف ، والأحاديث فيه واسعة وإن كان في كل منها مقال ، إلا أنها يعضد بعضها بعضاً ، ويدل على شرعية ضرب الدف لأنه أبلغ في الإعلان من عدمه ، وظاهر الأمر الوجوب ولعله لا قائل به فيكون مستنونا ولكن بشرط أن لا يصحبه محرم من التغنى بصوت رخيم من امرأة أجنبية بشعر فيه مدح القدود والحدود ، بل ينظر الأسلوب العربي الذي كان في عصره صلى الله عليه وسلم فهو المأمور به ، وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به ولا كلام في أنه في هذه الأعصار يقترب بمحرمات كثيرة فيحرم لذلك لنفسه .

١١ — ( وعن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

لأنكاح إلا بولي . رواه أحمد والأربعة ، وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان واعله بارساله ) قال ابن كثير : قد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث إسرائيل وابوعوانة وشريك القاضي وقيس بن الربيع ويونس بن أبي إسحاق وزهير ابن معاوية كلهم عن إسحاق ، كذلك قال الترمذي ، رواه شعبة والثوري عن أبي إسحاق مرسل . قال : والأول عندي أصح هكذا صححه عبد الرحمن بن مهدي فيما حكاه ابن خزيمة عن أبي الثني عنه ، وقال علي بن المديني : حديث إسرائيل في النكاح صحيح ، وكذا صححه البيهقي وغير واحد من الحفاظ ، قال : ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن جابر مرفوعاً قال الحافظ الضياء : بإسناد رجاله كلهم ثقات . قلت : ويأتي حديث أبي هريرة « لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها » وحديث عائشة « إن النكاح من غير ولي باطل » قال الحاكم : وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم : عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش . قال : وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابياً والحديث دل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي ، لأن الأصل في النفي نفي الصحة لا الكمال ، والولي هو الأقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها . واختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح ، فالجمهور على اشتراطه وأنها لا تزوج المرأة نفسها . وحكي عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث ، وقال مالك : يشترط في حق الشريفة لا الوضيعة فلها أن تزوج نفسها . وذهبت الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً محتجين بالقياس على البيع فإنها تستقل ببيع سلعها وهو قياس فاسد الاعتبار إذ هو قياس مع نص ، ويأتي الكلام في ذلك مستوفى في شرح حديث أبي هريرة « لا تزوج المرأة المرأة » الحديث . وقالت الظاهرية يعتبر الولي في حق البكر حديث « الثيب أولى بنفسها » وسيأتي أن المراد منه اعتبار رضاها جمعاً بينه وبين أحاديث اعتبار الولي . وقال أبو ثور للمرأة أن تنكح نفسها باذن وليها لمفهوم الحديث الآتي :

١٢ — ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :



أَيُّمَا أَمْرًا نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْسَ بِهَا فَتَكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَانْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا ، فَانْ اشْتَجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا . أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا الذَّسَائِي ، وَصَحَّحَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حَبَانَ وَالْحَاكِمُ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ : صَحَّحَهُ يَحْيَى ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ مِنَ الْخَفَاطِ . قَالَ أَبُو ثَوْرٍ : فَقَوْلُهُ « بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْسَ بِهَا » يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا إِذْنٌ لَهَا جَازَ أَنْ تَعْقِدَ لِنَفْسِهَا . وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ مَفْهُومٌ لَا يَقْوَى عَلَى مَعَارِضَةِ الْمَنْطُوقِ بِاشْتِرَاطِهِ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَنِيفَةَ طَعَنُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَنْ الزَّهْرِيِّ وَسُئِلَ الزَّهْرِيُّ عَنْهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ ، وَالَّذِي رَوَى هَذَا الْقَدْحُ هُوَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَةَ الْقَاضِي عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ الرَّائِي عَنْ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ سَأَلَ الزَّهْرِيَّ عَنْهُ : أَيُّ عَنْ الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ . وَأَجِيبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَسْيَانِ الزَّهْرِيِّ لَهُ أَنْ يَكُونَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى وَهُمْ عَلَيْهِ لَا سِيَّامًا وَقَدْ أَتَى الزَّهْرِيَّ عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، وَقَدْ طَالَ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَاسْتَوْفَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى ، وَقَدْ عَاضَدَتْهُ أَحَادِيثُ اعْتِبَارِ الْوَلِيِّ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى اعْتِبَارِ إِذْنِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ بِعَقْدِهِ لَهَا أَوْ عَقْدِ وَكِيلِهِ ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَسْتَحِقُّ الْمَهْرَ بِالْإِدْخَالِ وَإِنْ كَانَ النِّكَاحُ بَاطِلًا لِقَوْلِهِ « فَانْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلَ مِنْ فَرْجِهَا » وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَرَ رَكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ النِّكَاحِ فَهُوَ بَاطِلٌ مَعَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ ، وَأَنَّ النِّكَاحَ يُسَمَّى بَاطِلًا وَصَحِيحًا وَلَا وَاسِطَةً وَقَدْ أَثْبَتَ الْوَاسِطَةَ الْهَادِيَّةُ وَجَعَلُوهَا الْعَقْدَ الْفَاسِدَ قَالُوا : وَهُوَ مَا خَالَفَ مَذْهَبَ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا جَاهِلِينَ وَلَمْ تَكُنِ الْمُخَالَفَةُ فِي أَمْرٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ وَتَرْتَبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ مَبْنِيَّةٍ فِي الْفُرُوعِ ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ « فَانْ اشْتَجَرُوا » عَائِدٌ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ الدَّالِّ عَلَيْهِمْ ذِكْرُ الْوَلِيِّ وَالسِّيَاقُ وَالْمُرَادُ بِالْإِشْتِجَارِ مَنَعَ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا وَهَذَا هُوَ الْعَضْلُ وَبِهِ تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ إِلَى السُّلْطَانِ إِنْ عَضَلَ الْأَقْرَبُ ، وَقِيلَ بَلْ تَنْتَقِلُ إِلَى الْأَبْعَدِ ، وَانْتَقَالُهَا إِلَى السُّلْطَانِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَنَعَ الْأَقْرَبِ الْأَبْعَدَ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ ، وَدَلٌّ عَلَى أَنَّ السُّلْطَانَ وَلِيٌّ مِنْ لَوْلَى لَهَا لِعَدَمِهِ أَوْ لَمَنْعِهِ وَمِثْلُهُمَا غَيْبَةُ الْوَلِيِّ . وَيُؤَيِّدُ حَدِيثَ الْبَابِ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ السُّلْطَانِ وَلِيٍّ مِنْ لَوْلَى لَهُ » وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْحِجَاجُ بِنِ أَرْطَاةٍ فَقَدْ أَخْرَجَهُ سَفِيَّانُ فِي جَامِعِهِ ، وَمِنْ طَرِيقِهِ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفِظٍ « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مَرُشِدٍ أَوْ سُلْطَانٍ » ثُمَّ الْمُرَادُ بِالسُّلْطَانِ مَنْ إِلَيْهِ الْأَمْرُ جَائِرًا كَانَ أَوْ عَادِلًا . لَعَلَّ لُغَةَ الْأَحَادِيثِ الْقَاضِيَّةَ بِالْأَمْرِ اطِّعَاةَ السُّلْطَانِ جَائِرًا أَوْ عَادِلًا . وَقِيلَ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ الْعَادِلُ الْمُتَوَلَّى لِمَصَالِحِ الْعِبَادِ لَا سُلَاطِينَ الْجَوْرِ فَانْهُمْ لَيْسُوا بِأَهْلٍ لَذَلِكَ .

١٣ — (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا تُنْكَحُ) مَغِيرَةُ الصَّيْغَةِ مَجْزُومًا وَمَرْفُوعًا وَمِثْلُهُ الَّذِي بَعْدَهُ (الْأَيْمُ) الَّتِي فَارَقَتْ زَوْجَهَا بِطَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ (حَتَّى تُسْتَأْمَرَ) مِنَ الْإِسْتِمَارِ طَلَبُ الْأَمْرِ (وَلَا تُنْكَحُ الْبُكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَكَيْفَ إِذْنُهَا ؟ قَالَ : أَنْ تَسْكُتَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِيهِ

أنه لا بد من طلب الأمر من الثيب وأمرها فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الأمر منها بالإذن بالعقد . والمراد من ذلك اعتبار رضاها ، وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها في الأحاديث وقوله « والبكر » أراد بها البكر البالغة وغير هنا بالاستئذان وغير في الثيب بالاستئثار إشارة إلى الفرق بينهما ، أنه متأكد مشاوره الثيب ، ويحتاج الولي إلى صريح القول بالإذن منها في العقد عليها ، والإذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول وإنما اكتفي منها بالسكوت ، لأنها قد تستحي من التصريح ، وقد ورد في رواية « أن عائشة قالت : يا رسول الله إن البكر تستحي قال : رضاها صلتها » أخرجه الشيخان ، ولكن قال ابن المنذر يستحب أن يعلم أن سكوتها رضا ، وقال ابن شعبان : يقال لها ثلاثا إن رضيت فاسكتي وإن كرهت فانطقي ، فأما إذا لم تنطق ولكنها بككت عند ذلك فقل لا يكون سكوتها رضا مع ذلك ، وقيل لا أثر لبكائها في المنع إلا أن يقتزن بصياح ونحوه ، وقيل يعتبر الدمع هل هو حار فهو يدل على المنع أو بارد فهو يدل على الرضا ، والأولى أن يرجع إلى القرائن فإنها لا تخفى والحديث عام للأولياء من الأب وغيره في أنه لا بد من إذن البكر البالغة . وإليه ذهب المهادوية والحنفية وآخرون عملا بعموم الحديث هنا ، وبالخاص الذي أخرجه مسلم بلفظ « والبكر يستأذنها أبوها » ويأتي ذكر الخلاف في ذلك واستيفاء الكلام عليه في شرح الحديث الآتي :

١٤ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر وأذننها سكوتها : رواه مسلم . وفي لفظ أي من رواية ابن عباس ( ليس للولي مع الثيب أمر واليتيمة تستأمر . رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ) تقدم الكلام على أن المراد بأحقية الثيب بنفسها اعتبار رضاها كما تقدم على استئثار البكر . وقوله « ليس للولي مع الثيب أمر » أي إن لم ترض لما سلف من الدليل على اعتبار رضاها على أن العقد إلى الولي : وأما قوله « واليتيمة تستأمر » فاليتيمة في الشرع الصغيرة التي لأب لها وهو دليل للناصر والشافعي في أنه لا يزوج الصغيرة إلا لأب لأنه صلى الله عليه وسلم قال : تستأمر اليتيمة . ولا استئثار إلا بعد البلوغ إذ لا فائدة لاستئثار الصغيرة . وذهبت الحنفية إلى أنه يجوز أن يزوجه الأولياء مسعدين بظاهر قوله تعالى — وإن خفتن أن لا تقسطوا في اليتامى — الآية . وما ذكر في سبب نزولها في أنه يكون في حجر الولي يتيمة ليس له رغبة في نكاحها ، وإنما يرغب في ما لها فيتزوجها لذلك فنهوا ، وليس بصريح في أنه ينكحها صغيرة لاحتمال أنه يمنعها الأزواج حتى تبلغ ثم يتزوجها ، قالوا : ولها بعد البلوغ الخيار قياسا على الأمة فإنها تخير إذا أعتقت وهي مزوجة والجامع حدوث ملك التصرف ، ولا يخفى ضعف هذا القول وما يتفرع منه من جواز الفسخ وضعف القياس ولهذا قال أبو يوسف : لا خيار لها مع قوله بجواز تزويج غير الأب لها كأنه لم يقل بالخيار لضعف القياس ، فالأرجح ما ذهب إليه الشافعي .



١٥ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا . رواه ابن ماجه والدارقطنى ورجاله ثقات فيه دليل على أن المرأة ليس لها ولاية في الإنكاح لنفسها ولا لغيرها ، فلا عبارة لها في النكاح إيجابا ولا قبولا ، فلا تزوج نفسها باذن الولي ولا غيره ، ولا تزوج غيرها بولاية ولا بوكالة ولا تقبل النكاح بولاية ولا وكالة ، وهو قول الجمهور وذهب أبو حنيفة إلى تزويج العاقلة البالغة نفسها وابنتها الصغيرة وتتوكل عن الغير لكن لو وضعت نفسها عند غير كفء فلا ولياؤها الاعتراض . وقال مالك : تزوج الدنية نفسها دون الشريفة كما تقدم واستدل الجمهور بالحديث ويقولون له تعالى — فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن — قال الشافعي : هي أصرح آية في اعتبار الولي وإلا لما كان لعضله معنى وسبب تزويجها في معقل بن يسار زوج أخته ، فطلقها زوجها طليقة رجعية وتركها حتى انقضت عدتها ورام رجعتها فحلف أن لا يزوجهما قال : ففيه نزات هذه الآية . رواه البخاري ، زاد أبو داود « فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه » فلو كان لها تزويج نفسها لم يعاتب أخاها على الامتناع ، ولكان نزول الآية لبيان أنها تزوج نفسها وبسبب نزول الآية يعرف ضعف قول الرازي إن الضمير للأزواج وضعف قول صاحب نهاية المجتهد إنه ليس في الآية إلتئيمهم عن العضل ولا يفهم منه اشتراط إلتئيمهم في صحة العقد لاحقيقة ولا مجازا ، بل قد يفهم منه ضد هذا ، وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلونهم اه ويقال عليه قد فهم السلف شرط إلتئيمهم في عصره صلى الله عليه وسلم . وبادر من نزلت فيه إلى التكفير عن يمينه والعقد ، ولو كان لا سبيل للأولياء لأبان الله تعالى غاية البيان بل كرر تعالى كون الأمر إلى الأولياء في عدة آيات ولم يأت حرف واحد أن للمرأة إنكاح نفسها ، ودلت أيضا على أن نسبة النكاح اليهن في الآيات مثل — حتى تنكح زوجا غيره — مراد به إلا نكاح بعقد الولي إذ لو فهم صلى الله عليه وسلم أنها تنكح نفسها الأمرها بعد نزول الآية بذلك . ولأبان لأخيها أنه لا ولاية له . ولم يسح له الحنث في يمينه والتكفير ويدل لا اشتراط الولي ما أخرجه البخاري وأبو داود من حديث عروة عن عائشة أنها أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء . منها نكاح الناس اليوم ، يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدها ثم ينكحها ، ثم قالت في آخره : فلما بعث محمد بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم ، فهذا دال على أنه صلى الله عليه وسلم قرر ذلك النكاح المعتبر فيه الولي ، وزاده تأكيد بما قد سمعته من الأحاديث . ويدل له نكاحه صلى الله عليه وسلم لأم سلمة ، وقولها : إنه ليس أحد من أوليائها حاضرا ، ولم يقل صلى الله عليه وسلم انكحى أنت نفسك مع أنه مقام البيان ، ويدل له قوله تعالى — ولا تنكحوا المشركين — فإنه خطاب للأولياء بأن لا ينكحوا المسلمات المشركين ولو فرض أنه يجوز لها إنكاح نفسها لما كانت الآية دالة على تحريم ذلك عليهن لأن القائل بأنها تنكح نفسها يقول بأنه ينكحها وليها

أيضا ، فيلزم أن الآية لم تف بالدلالة على تحريم إنكاح المشركين للمسلمات ، لأنها إنما دلت على نهي الأولياء عن إنكاح المشركين لا على نهي المسلمين أن ينكحوا أنفسهم منهم وقد علم تحريم نكاح المشركين للمسلمات . فالأمر للأولياء دال على أنه ليس للمرأة ولاية في النكاح ، ولقد تكلم صاحب نهاية المجتهد على الآية بكلام في غاية السقوط ، فقال الآية مترددة بين أن تكون خطابا للأولياء أو لأولي الأمر ثم قال : فإن قيل هو عام والعام يشمل أولي الأمر والأولياء . قلنا هذا الخطاب إنما قلنا هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوى فيه الأولياء وغيرهم ، وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة بالإذن ولو قلنا إنه خطاب للأولياء يوجب اشتراط إذنه في النكاح لكان مجالا يصح به عمل لا أنه ليس فيه ذكر أصناف الأولياء ولأمراتهم . والبيان لا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة والمطلوب أن الأظهر أن الآية خطاب لكافة المؤمنين المكلفين الذين خوطبوا بصورها : أعنى قوله - ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن - والمراد لا ينكحهن من إلیه الإنكاح وهم الأولياء أو خطاب للأولياء ومنهم الأمراء عند قدومهم أو عضلهم لما عرفت من قوله « فان استجروا فالسلطان ولي من لولي لها » فبطل أنه متردد بين خطاب الأولياء وأولي الأمر . وقوله قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع بالشرع . قلنا نعم قوله والمنع بالشرع يستوى فيه الأولياء وغيرهم قلنا هذا كلام في غاية السقوط ، فان المنع بالشرع هنا للأولياء الذين يتولون العقد إما جوازا كما تقول الحنفية أو شرطيا كما يقوله غيرهم ، فالأجنبي بمعزل عن المنع لا أنه لا ولاية له على بنات زيد مثلا فما معنى نهيها عن شيء ليس من تكليفه « فهذا تكليف يخص الأولياء فهو كمنع الغنى من السؤال ومنع النساء عن التبرج فالتكاليف الشرعية منها ما يخص الذكور ومنها ما يخص الإناث ومنها ما يخص بعضا من الفريقين أو فردا منهما ، ومنها ما يخص الفريقين ، وإن أراد أنه يجب على الأجنبي الإنكار على من يزوج مسلمة بمشرك ، فخرج من البحث . وقوله : ولو قلنا إنه خطاب للأولياء لكان مجالا يصح به عمل ، جوابه أنه ليس بمجمل إذا الأولياء معروفون في زمان من أنزلت عليهم الآية ، وقد كان معروفا عندهم ، ألا ترى إلى قول عائشة « يخطب الرجل إلى الرجل وليته » فانه دال على أن الأولياء معروفون ، وكذلك قول أم سلمة له صلى الله عليه وسلم : ليس أحد من أوليائي حاضرا وإنما ذكرنا هذا لانه نقل الشارح رحمه الله كلام النهاية وهو طويل ، وجنح إلى رأى الحنفية واستقواء الشارح ، ولم يقو في نظري ما قاله فأحببت أن أنبه على بعض ما فيه ، ولولا محبة الاختصار لنقلته بطوله وأبنت ما فيه . ومن الأدلة على اعتبار قوله صلى الله عليه وسلم « الثيب أحق بنفسها من وليها » فانه أثبت حقا للولي كما يفيد ، لفظ « أحق » وأحقية هي الولاية وأحقيتها رضاها ، فانه لا يصح عقده بها إلا بعده ، فحقها بنفسها كد من حقه لتوقف حقه على إذنها .



١٦ — وعن نافع عن ابن عمر قال : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار <sup>١</sup> فسرره بقوله (والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينهما صداق . متفق عليه) قال الشافعي : لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك حكاه عنه البيهقي في المعرفة وقال الخطيب إنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع : وقد بين ذلك ابن مهدي والقعني ، ويدل أنه من كلام مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد ابن مخلد عن مالك قال : سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل ائله وأما البخاري فصرح في كتاب الخيل أن تفسير الشغار من قول نافع ، قال القرطبي : تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة ، فإن كان مرفوعا فهو المقصود وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضا لأنه أعلم بالمقال وأفقه بالحال اهـ ، وإذ قد ثبت النهي عنه فقد اختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل فذهبت المادوية والشافعية ومالك إلى أنه باطل للنهي عنه وهو يقتضي البطلان ، وللنكحها خلاف في علة النهي لا نطول به ، فكلمها أقوال تخمينية ، ويظهر من قوله في الحديث « لا صداق بينهما » أنه علة النهي ، وذهبت الحنفية وطائفة إلى أن النكاح صحيح ، وبلغوا ما ذكر فيه عملا بعموم قوله تعالى — فانكحوا ما طاب لكم من النساء — ويجاب بأنه خصه النهي .

١٧ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباه زوجها وهي كارهة ، فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأعل بالإرسال <sup>٢</sup> وأجيب عنه بأنه رواه أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب موصولا ، وكذلك رواه معمر بن سليمان الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصولا وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله فالحكم لمن وصله : قال المصنف : الطعن في الحديث لا معنى له ، لأن له طرقا يقوى بعضها بعضها اهـ . وقد تقدم حديث أبي هريرة المتفق عليه ، وفيه « ولا تنكح البكر حتى تستأذن » وهذا الحديث أفاده فدل على تحريم إجبار الأب لابنته البكر على النكاح وغيره من الأولياء بالأولى ، وإلى عدم جواز إجبار الأب ذهبت المادوية والحنفية لما ذكره ، ولحديث مسلم « البكر يستأذنها أبوها » وإن قال البيهقي : زيادة الأب في الحديث غير محفوظة فقد رده المصنف بأنها زيادة عدل يعني فيعمل بها ، وذهب أحمد وإسحاق والشافعي إلى أن للأب إجبار ابنته البكر باللغة على النكاح عملا بمفهوم « الثيب أحق بنفسها » كما تقدم فانه دل أن البكر بخلافها وأن الولي أحق بها ويرد بأنه مفهوم لا يقاوم المنطوق ، وبأنه لو أخذ بعمومه لزم في حق غير الأب من الأولياء ، وأن لا يخص الأب بجواز الإجبار ، وقال البيهقي في تقوية كلام الشافعي : إن حديث ابن عباس هذا محمول على أنه زوجها من غير كف . قال المصنف : جواب البيهقي هو المعتمد لأنها واقعة عين فلا يثبت الحكم بها تعميما . قلت : كلام هذين الإمامين

محاماة عن كلام الشافعي ومذهبهم وإلا فتأويل البيهقي لادليل عليه فلو كان كما قال  
لذكرته المرأة بل قالت «إنه زوجها وهي كارهة» فالعلة كراهتها فعليه ما علق التخيير لأنها  
المذكورة، فكأنه قال صلى الله عليه وسلم إذا كنت كارهة فأنت بالخيار، وقول المصنف :  
إنها واقعة عين كلام غير صحيح بل حكم عام لعدم علمته فأينما وجدت الكراهة ثبت الحكم .  
وقد أخرج النسائي عن عائشة أن فتاة دخلت عليها فقالت : إن أبي زوجني من ابن أخيه  
يرفع بي خسيسته وأنا كارهة ، قالت : اجلسي حتى يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته ، فأرسل إلى أبيها فدعاه فجعل الأمر  
إليها ، فقالت يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي ، ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس  
للآباء من الأمر شيء . والظاهر أنها بكر ولعلها البكر التي في حديث ابن عباس وقد  
زوجها أبوها كفؤا ابن أخيه ، وإن كانت ثيبا فقد صرحت أنه ليس مرادها إلا إعلام  
النساء أنه ليس للآباء من الأمر شيء . ولفظ النساء عام للثيب والبكر ، وقد قالت هذا  
عنده صلى الله عليه وسلم فأقرها عليه ، والمراد بنفي الأمر عن الآباء نفي التزويج للكراهة ،  
لأن السياق في ذلك فلا يقال هو عام لكل شيء .

١٨ — (وعن الحسن) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن مولى زيد بن ثابت .  
ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بالمدينة ، وقدم البصرة بعد مقتل عثمان ، وقيل إنه لم ي  
عليها بالمدينة ، وأما بالبصرة فلم تصح رؤيته إياه ، وكان إمام وقته عالما وزهدا وورعا .  
مات في رجب سنة عشر ومائة (عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة  
زوجها وليان فهي للأول منهما . رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي) تقدم ذكر  
الخلاف في سماع الحسن عن سمرة ، ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن  
الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي : الحسن عن سمرة في هذا أصح . قال ابن المديني :  
لم يسمع الحسن عن عقبة شيئا . والحديث دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لرجلين وكان  
العقد مترتبا أنها للأول منهما سواء دخل بها الثاني أولا أما إذا دخل بها عالما فاجماع أنه  
زنى وأنها للأول ، وكذلك إن دخل بها جاهلا إلا أنه لا حد عليه للجهل ، فان وقع العقدان  
في وقت واحد بطلا ، وكذلك إذا علم ثم التبس فانهما يبطلان إلا أنها إذا أقرت الزوجة  
أودخل بها أحد الزوجين برضاها ، فان ذلك يقرر العقد الذي أقرت بسبقه إذ الحق عليها  
فاقرارها صحيح ، وكذا الدخول برضاها فانه قرينة السبق لوجوب الحمل على السلامة .

١٩ — (وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما  
عبد تزوج بغير إذن مولاه وأهله فهو عاهر) (رواه أحمد وأبو داود  
والترمذي وصححه ، كذلك) (صحيحه) (ابن حبان) ورواه من حديث ابن عمر موقوفا وأنه  
وجد عبدا له تزوج بغير إذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه الحد . والحديث دليل على  
أن نكاح العبد بغير إذن مالكة باطل وحكمه حكم الزنا عند الجمهور إلا أنه يسقط عنه



الحد إذا كانت جاهلا للتحريم ويلحق به النسب . وذهب داود إلى أن نكاح العبد بغير إذن مالكة صحيح لأن النكاح عنده فرض عين فهو كسائر فروض العين لا يفقر إلى إذن السيد وكأنه لم يثبت لديه الحديث . وقال الإمام يحيى : إن العقد الباطل لا يكون له حكم الزنا هنا ولو كان عالما بالتحريم ، لأن العقد شبهة يدرأ بها الحد وهل ينفذ عقده بالإجازة من سيده ؟ فقال الناصر والشافعي . لا ينفذ بالإجازة لأنه سماه النبي صلى الله عليه وسلم عاهرا . وأجيب بأن المراد إذا لم تحصل الإجازة إلا أن الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلا ، والمراد بالعاهر أنه كالعاهر وأنه ليس بزان حقيقة .

٢٠ — ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يجمع ﴾ بلفظ المضارع المبني للمجهول ولا نافية فهو مرفوع ومعناه انتهى . وقد ورد في إحدى روايات الصحيح بلفظ : نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع ﴿ بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه ﴾ فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر قال الشافعي يحرم الجمع بين من ذكر وهو قول من لقيته من المفتين لاختلاف بينهم في ذلك ومثله قال الترمذي وقال ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج ونقل الإجماع أيضا ابن عبد البر وابن حرم والقرطبي والنووي ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى — وأحل لكم ما وراء ذلكم — الآية . قيل ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم الكتاب على أخبار الآحاد إلا أنه أجاب صاحب الهداية بأنه حديث مشهور والمشهور له حكم القطعي سيما مع الإجماع من الأمة وعدم الاعتداد بالمخالف .

٢١ — ﴿ وعن عثمان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا ينكح ﴾ بفتح حرف المضارعة من نكح ﴿ المحرم ولا ينكح ﴾ بضمه من أنكح ﴿ رواه مسلم . وفي رواية له ﴾ أي أسلم عن عثمان ﴿ ولا ينكح ﴾ أي لنفسه أو لغيره ﴿ زاد ابن حبان : ولا ينكح عليه ﴾ وتقدم ذلك في كتاب الحج الا قوله « ولا ينكح عليه » والمراد أنه لا ينكح أحد منه وليته .

٢٢ — ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال . تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم . متفق عليه ﴾ الحديث قد أكثر الناس فيه الكلام لمخالفة ابن عباس لغيره . قال ابن عبد البر : اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى ، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجماعة ، فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطالب الحجة من غيرهما ، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد انتهى . وقال الأثرم : قلت لأحمدان أبا ثور يقول بأى شيء يدفع حديث ابن عباس : أى مع صحته قال : الله المستعان ، ابن المسيب يقول وهم ابن عباس ، وميمونة تقول تزوجني وهو حلال انتهى .

يريد بقول ميمونة ما رواه عنها مسلم وهو :

٢٣ - ﴿ولمسلم عن ميمونة نفسها أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال﴾  
وعضد حديثها حديث عثمان . وقد تؤول حديث ابن عباس بأن معنى وهو محرم : أى  
داخل فى الحرم أو فى الأشهر الحرم جزم بهذا التأويل ابن حبان فى صحيحه وهو تأويل بعيد  
لاتساعد عليه ألفاظ الأحاديث . وقد تقدم الكلام فى هذا فى الحج

٢٤ - ﴿وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

إِنْ أَحَقَّ الشُّرُوطُ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ . متفق عليه﴾ أى أحق  
الشروط بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق . والحديث دليل على أن الشروط  
المذكورة فى عقد النكاح بتعين الوفاء بها ، وسواء كان الشرط عرضاً أو مالا حيث كان  
الشرط المرأة ، لأن استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها أو ترضاها لغيرها . وللعلماء  
فى المسألة أقوال : قال الخطابي : الشروط فى النكاح تختلف فيها : فمنها ما يجب الوفاء  
به اتفاقاً وهو ما أمر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، وعليه حمل بعضهم  
هذا الحديث ، ومنها ما لا يوفى به اتفاقاً كطلاق أختها لما ورد من النهى عنه ، ومنها  
ما يختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى ولا ينقلها من منزلها إلى منزله .  
وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصداق فقليل هو للمرأة مطلقاً وهو قول الهادوية  
وعطاء وجماعة ، وقيل هو لمن شرطه وقيل يختص ذلك بالأب دون غيره من الأولياء .  
وقال مالك : إن وقع فى حال العقد فهو من جملة المهر أو خارجاً عنه فهو لمن وهب له :  
ودليله ما أخرجه النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه بلفظ «إما  
امرأة نكحت على صداق أو حباء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها ، وما كان بعد عصمة  
النكاح فهو لمن أعطيه ، وأحق ما أكرم عليه الرجل ابنته أو أخته» وأخرج نحوه الترمذى من  
حديث عروة عن عائشة ، ثم قال : والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم  
عمر قال : إذا تزوج الرجل المرأة بشرط أن لا يخرجها الزم ، وبه يقول الشافعى وأحمد وإسحاق  
إلا أنه قد تعقب بأنه نقله عن الشافعى غريب ، والمعروف عن الشافعية أن المراد من الشروط  
هى التى لا تنافى فى النكاح بل تكون من مقتضياتها ومقاصدها ، كاشتراط حسن العشرة والإتفاق  
والكسوة والسكنى ، وإن لا يقصر فى شيء من حقها من قسمة ونفقة وكسرتها عليها أن لا تخرج  
إلا بأذنه وإن لا تتصرف فى متاعه ونحو ذلك . قلت : هذه الشروط إن أرادوا أنه يحمل عليها  
الحديث فقد قلوا فائدته ، لأن هذه أمور لازمة للعقد لا تنفقر إلى شرط ، وإن أرادوا غير  
ذلك فما هو ؟ نعم لو شرط ما يناقى العقد كأن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها فلا يجب الوفاء  
به قال الترمذى : قال محمد رضى الله عنه : سبق شرط الله شرطها . فالمراد فى الحديث  
الشروط الجائزة لا المنهى عنها . فأمكن شروطها أن لا يخرجها من منزلها فهذا شرط غير منهى  
عنه ، فيتعين الوفاء به



٢٥ — وعن سلمة بن الأكواع رضى الله عنه قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها . رواه مسلم . اعلم أن حقيقة المتعة كما في كتب الإمامية هي النكاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول وغايته إلى خمسة وأربعين يوماً ، ويرتفع الفكاح بانقضاء المؤقت في المنقطة الحيض وبحيضتين في الحائض وبأربعة أشهر وعشر في المتوفى عنها زوجها ، وحكمه أن لا يثبت لها مهر غير المشروط ولا تثبت لها نفقة ولا توارث ولا عدة إلا الاستبراء بما ذكر ، ولا يثبت به نسب إلا أن يشترط وتحرم المصاهرة بسببه ، هذا كلامهم . وحديث سلمة هذا أقاد أنه صلى الله عليه وسلم رخص في المتعة ثم نهى عنها واستمر النهى ونسخت الرخصة ، وإلى نسخها ذهب الجماهير من السلف والخلف . وقد روى نسخها بعد الترخيص في ستة مواطن : الأول في خير ، الثاني في عمرة القضاء ، الثالث عام الفتح ، الرابع عام أوطاس ، الخامس غزوة تبوك ، السادس في حجة الوداع ، فهذه التي وردت إلا أن في ثبوت بعضها خلافاً قال النووي : الصواب أن تحريمها وإباحتها وقع مرتين ، فكانت مباحة قبل خير ثم حرمت فيها ، ثم أبيض عام الفتح وهو عام أوطاس ثم حرمت تحريماً مؤبداً ، وإلى هذا التحريم ذهب أكثر الأمة . وذهب إلى بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى رجوعهم وقولهم بالنسخ ، ومن أولئك ابن عباس روى عنه بقاء الرخصة ثم رجع عنه إلى القول بالتحريم . قال البخاري : بين علي رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ . وأخرج ابن ماجه عن عمر باسناد صحيح أنه خطب فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أدن لنا في المتعة ثلاثاً ثم حرمها ، والله لا أعلم أحداً تجمع وهو محصن إلا رجته بالحجارة . وقال ابن عمر : نهانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كنا مسأخين . إسناده قوى والقول بأن إباحتها قطعي ونسخها ظني غير صحيح لأن الراويين لإباحتها وروايتها نسخها وذلك إما قطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين جميعاً كذا في الشرح . وفي نهاية المجتهد أنها تواترت الأخبار بالتحريم إلا أنها اختلفت في الوقت الذي وقع فيه التحريم . وقد بسطنا القول في تحريمها في حواشي ضوء النهار .

٢٦ — وعن علي رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة عام خير . متفق عليه . لفظه في البخاري « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن الحر الأهلية زمن خير » بالخاء المعجمة أوله والراء آخره ، وقد وهم من رواه عام حنين بمهملة أوله ونون آخره ، أخرجه النسائي والدارقطني ونه على أنه وهم . ثم الظاهر أن الظرف في رواية البخاري متعلق بالأمرين معا المتعة والخوم الحر الأهلية . وحكى البيهقي عن الحميدى أنه كان يقول سفيان بن عيينة : في خير يتعلق بالحر الأهلية لا بالمتعة . قال البيهقي : هو محتمل ذلك ، ولكن أكثر الرواية يفيد تعلقه بهما . وفي رواية لأحمد من طريق معمر بسنده أنه بلغه أن ابن عباس رخص في متعة النساء فقال له : إن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى عنه يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية إلا أنه قال السهميلي : إنه لا يعرف عن أهل السير ورواة الآثار أنه نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر . قال : والذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير ، وقد ذكر ابن عبد البر أن الحميدى ذكر عن ابن عيينة أن النهى زمن خيبر عن لحوم الحمر الأهلية ، وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر . وقال أبو عوانة في صحيحه : سمعت أهل العلم يقولون . معنى حديث علي أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر ، وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح ، والحامل لهؤلاء ، على ما سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خيبر ، ولا تقوم لعل الحجة على ابن عباس إلا إذا وقع النهى أخيراً ، إلا أنه يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً رضي الله عنه لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهى عن قرب ، ويمكن أن علياً عرف بالرخصة يوم الفتح ولكن فهم توقيت الترخيص وهو أيام شدة الحاجة مع العزوبة ، وبعد مضي ذلك فهي باقية على أصل التحريم المتقدم فمقوم له الحجة على ابن عباس . وأما قول ابن القيم : إن المسلمين لم يكونوا يستمتعون بالكتابات يريد فيقوى أن النهى لم يقع عام خيبر إذ لم يقع هناك نكاح متعة ، فقد يجاب عنه بأنه قد يكون هناك مشركات غير كتابيات فإن أهل خيبر كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فلمعله كان هناك من نساء الأوس والخزرج من يستمتعون منهن .

٢٧ — وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه . وفي الباب عن علي رضي الله عنه ( ولفظه عن علي أنه صلى الله عليه وسلم « لعن المحلل والمحلل له » ) ( أخرجه الأربعة إلا النسائي ) وصحح حديث ابن مسعود ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري . وقال الترمذي : حديث صحيح حسن والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمرو عثمان وعبد الله بن عمرو وهو قول الفقهاء من التابعين . وأما حديث علي رضي الله عنه ففي إسناده مجالده وهو ضعيف وصححه ابن السكن وأعله الترمذي ، ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر ولفظه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا بلى يا رسول الله ، قال : فهو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له » والحديث دليل على تحريم التحليل لأنه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم وكل محرم منهى عنه والنهي يقتضي فساد العقد واللعن وإن كان ذلك للفاعل لكنه علق بوصف يصح أن يكون علة الحكم ، وذكروا للتحليل صوراً منها أن يقول له في العقد إذا أحلتها فلا نكاح وهذا مثل نكاح المتعة لاجل التوقيت . ومنها أن يقول في العقد إذا أحلتها طلقها . ومنها أن يكون مضمراً عند العقد بأن يتواطأ على التحليل ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود وظاهر شمول اللعن فساد العقد لجميع الصور ، وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يشتغل بها .

٢٨ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :



لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله . رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ﴿ الحديث دليل على أنه يحرم على المرأة أن تزوج بمن ظهر زناه ، ولعل الوصف بالمجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنا . وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناها ، وهذا الحديث موافق لقوله تعالى - وحرم ذلك على المؤمنين - إلا أنه حمل الحديث والآية الأكثر من العلماء على أن معنى لا ينكح لا يرغب الزاني المجلود إلا في مثله ، والزانية لا ترغب في فكاك غير العاهر هكذا تأولوها . والذي يدل عليه الحديث والآية النهي عن ذلك لا الإخبار عن مجرد الرغبة وأنه يحرم نكاح الزاني العفيفة والعفيف الزانية ولا أصرح من قوله وحرم ذلك على المؤمنين - أي كاملي الإيمان الذين هم ليسوا بزناة ، وإلا فإن الزاني لا يخرج عن مسمى الإيمان عند الأكثر .

٢٩ — روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : طلق رجل امرأته ثلاثاً فتزوجها رجل ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، فأراد زوجها الأول أن يتزوجها فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الآخر من عسلتها ﴿ مصغر عسل ، وأنت لأن العسل مؤنث ، وقيل إنه يذكر ويؤنث ﴿ ماذا الأول متفق عليه ، واللفظ لمسلم ﴿ اختلف في المراد فقيل إنزال المني وأن التحليل لا يكون إلا بذلك ، وذهب إليه الحسن ، وقال الجمهور : ذوق العسيلة كناية عن الجماع ، وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة ويكفي منه ما يوجب الحد ويوجب الصداق . وقال الأزهري : الصواب أن معنى العسيلة : حلوة الجماع التي تحصل بتغيب الحشفة . وقال أبو عبيد : العسيلة : لذة الجماع والعرب تسمى كل شيء تستلذه عسلاً ، والحديث محتمل . وأما قول سعيد بن المسيب : إنه يحصل التحليل بالعقد الصحيح فقال ابن المنذر : لا نعلم أحد وافقه عليه إلا الخوارج ، ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن . وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبير فلا يوجد مسنداً عنه في كتاب إنما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن ، وتبعه عبد الوهاب المالكي في شرح الرسالة ، وقد حكى ابن الجوزي مثل قول ابن المسيب عن داود .

## باب الكفاءة والخيار

الكفاءة : المساواة والمماثلة والكفاءة في الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر إجماعاً .

١ روى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي بعضهم أكفاء بعض إلا حائكا أو حجاجاً . رواه الحاكم وفي إسناده راو لم يسم ، واستنكره أبو حاتم ، وله شاهد عند البزار عن معاذ ابن جبل بسند منقطع ﴿ وسأل ابن أبي حاتم عن هذا الحديث أباه فقال : هذا كذب لأصل له . وقال في موضع آخر : باطل ، ورواه ابن عبد البر في التمهيد قال الدارقطني في العلل : لا يصح . وحدث به هشام بن عبيد الراوى فزاد فيه بعد : أو حجاجاً أو دباغاً

فاجتمع عليه الدباغون وهوا به . قال ابن عبد البر : هذا منكر موضوع ، وله طرق كلها واهية . والحديث دليل على أن العرب سواء في الكفاءة بعضهم لبعض ، وأن الموالي ليسوا أكفاء لهم . وقد اختلف العلماء في الاعتبار من الكفاءة اختلافا كثيرا ، والذي يقوى هو ما ذهب إليه زيد بن علي ومالك ، وروى عن عمر وابن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وهو أحد قولي الناصر أن الاعتبار الدين لقوله تعالى - أكرمكم عند الله أتقاكم - والحديث « الناس كلهم ولد آدم » وتماه « وآدم من تراب » أخرجه ابن سعد من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ كلهم « والناس كألسنان المشط لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى » أخرجه ابن لال بلفظ قريب من لفظ حديث سهل بن سعد . وأشار البخاري إلى نصرة هذا القول حيث قال « باب الأَكْفَاء في الدين » وقوله تعالى - وهو الذي خلق من الماء بشرا الآية . فاستنبط من الآية الكريمة المساواة بين بني آدم ، ثم أورد فيه بانكاح أبي خديجة من سالم بابتنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ، وسالم مولى لامرأة من الانصار ، وقد تقدم حديث « فاعلمك بذات الدين » وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فقال « الحمد لله الذي أذهب عنكم عبية » بضم المهملة وكسر ها « الجاهلية وتكبرها يأبها الناس إنما الناس رجلان : مؤمن تقي كريم على الله ، وفاجر شقي هين على الله ، ثم قرأ الآية » وقال صلى الله عليه وسلم : « من سره أن يكون أكرم الناس فليتق الله » فجعل صلى الله عليه وسلم الالتفات إلى الأنساب من عبية الجاهلية وتكبرها ، فكيف يعتبرها المؤمن ويبنى عليها حكما شرعيا . وفي الحديث « أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس : ثم ذكر منها الفخر بالأنساب » أخرجه ابن جرير من حديث ابن عباس وفي الأحاديث شيء كثير في ذم الالتفات إلى الترفع بها ، وقد أمر صلى الله عليه وسلم بني بيضاء بانكاح أبي هند الحجام وقال « إنما هو امرؤ من المسلمين » فنبه على الوجه المقتضى لسلواتهم وهو الاتفاق في وصف الإسلام . وللناس في هذه المسألة عجائب لا تدور على دليل غير الكبرياء والترفع ولا إله إلا الله ، كم حرمت المؤمنات النكاح لكبرياء الأولياء واستعظامهم أنفسهم ، اللهم إنا نرى إليك من شرط ولده الهوى ورباه الكبرياء ، ولقد منعت الفاطميات في جهة اليمين ما أحل الله لهن من النكاح لقول بعض أهل مذهب الهادي : إنه يحرم نكاح الفاطمية إلا من فاطمي من غير دليل ذكره ، وليس مذهبا لإمام المذهب الهادي عليه السلام بل زوج بناته من الطبريين ، وإنما نشأ هذا القول من بعده في أيام الإمام أحمد بن سليمان وتبعهم بيت رياستها ، فقالوا بلسان الحال : تحرم شرائقهم على الفاطميين إلا من مثلهم ، وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كما دل له :

٢ — وعن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها : انكحي أسامة . رواه مسلم ، وفاطمة قرشية فهرية أخت الضحاك بن قيس ، وهي من المهاجرات الأول ، كانت ذات جمال وفضل وكمال ، جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه



وسلم بعد أن طلقها أو عمرو بن حفص بن المغيرة بعد انقضاء عدتها منه ، فأخبرته أن معاوية ابن أبي سفيان وأبا جهم خطباها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أما بوجههم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأمام معاوية فصعلوك لا مال له ، انكحي أسامة بن زيد » الحديث . فأمرها بنكاح أسامة ، مولاه ابن مولاه وهي قرشية ، وقدمه على اكفائها ممن ذكر ، ولا أعلم أنه طلب من أحد من أوليائها إسقاط حقه ، وكأن المصنف رحمه الله أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الأول للإشارة أنه لا عبرة في الكفاءة بغير الدين كما أورد لذلك قوله :

٣ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : يا بني بياضة انكحوا أبا هند ) اسمه يسار ، وهو الذي حجج النبي صلى الله عليه وسلم كان مولى لبني بياضة ) وانكحوا إليه ، وكان حجاجا . رواه أبو داود والحاكم بسند جيد ) فهو من أدلة عدم اعتبار كفاءة الأنساب ، وقد صح أن بلالا نكح هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف ، وعرض عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي .

٤ — وعن عائشة رضي الله عنها قالت : خیرت بريرة على زوجها حين عتقت . متفق عليه في حديث طويل . ولمسلم عنها : أن زوجها كان عبدا . وفي رواية عنها : كان حرا ، والأول أثبت ) لأنه جزم البخاري أنه كان عبدا ولذا قال ( وصح عن ابن عباس عند البخاري أنه كان عبدا ) ورواه علماء المدينة وإذا روى علماء المدينة شيئا ورأوه فهو أصح . وأخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ « إن زوج بريرة كان عبدا أسود يسمى مغيثا ، أخبرها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعتد » وفي البخاري عن ابن عباس « ذلك مغيث عبد بنى فلان : يعني زوج بريرة » وفي أخرى عند البخاري « كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغيث » قال الدارقطني : لم تختلف الرواية عن عروة عن عائشة أنه كان عبدا ، وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة . قال النووي : يؤيد قول من قال كان عبدا قول عائشة كان عبدا ، فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا فصح رجحان كونه عبدا قوة وكثرة وحفظا . والحديث دليل على ثبوت الخيار للمعتقة بعد عتقها في زوجها إذا كان عبدا وهو إجماع . واختلف إذا كان حرا ، فقليل : لا يثبت لها الخيار وهو قول الجمهور قالوا : لأن العلة في ثبوت الخيار إذا كان عبدا هو عدم المكافأة من العبد للحر في كثير من الأحكام ، فإذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمتها أو المفارقة ، لأنها في وقت العقد عليها لم تكن من أهل الاختيار . وذهبت الهادوية والشيعي وآخرون إلى أنه يثبت لها الخيار وإن كان حرا واحتجوا بأنه قد ورد في رواية « أن زوج بريرة كان حرا » ورده الأولون بأنها رواية مرجوحة لا يعمل بها قالوا : ولأنها عند تزويجها لم يكن لها اختيار فإن سيدها يزوجه وإن كرهت ، فإذا اعتقت تجدد لها حال لم يكن قبل ذلك . قال ابن القيم : في تخييرها ثلاثة مأخذ ، وذكر مأخذين وضحهما ، ثم ذكر الثالث وهو أرجحهما . وتحقيقه أن السيد عقد عليها بحكم الملك حيث كان مالكا لرقبتها ومناقضها ، والعق يقتضي

تمليك الرقبة والمنافع للمعتق وهذا مقصود العتق وحكمته ، فإذا ملكت رقبتها ملكت بضعها ومنافعها ، ومن جنتها منافع البضع فلا يملك عليها إلا باختيارها ، فخيرها الشارع بين الأمرين البقاء تحت الزوج أو الفسخ منه . وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة « ملكت نفسك فأختارى » . قلت : وهو من تعليق الحكم وهو الاختيار على ملكها لنفسها فهو إشارة إلى هلة التخيير ، وهذا يقتضى ثبوت الخيار وإن كانت تحت حر وهل يقع الفسخ بلفظ الاختيار قيل نعم كما يدل له قوله في الحديث « خيرت » وقيل لا بد من لفظ الفسخ ، ثم إذا اختارت نفسها لم يكن للزوج الرجعة عليها ، وإنما يراجعها بعقد جديد إن رخصت به ، ولا يزال لها الخيار بعد علمها ما لم يوطأها لما أخرجه أحمد عنه صلى الله عليه وسلم « إذا عتقت الأمة فهي بالخيار ما لم يوطأها إن تشأ فارقته ، وإن وطئها فلا خيار لها » وأخرجه الدارقطني بلفظ « إن وطئك فلا خيار لك » وأخرجه أبو داود بلفظ « إن طربك فلا خيار لك » فدل أن الوطء مانع من الخيار وإليه ذهب الحنابلة .

واعلم أن هذا الحديث جليل قد ذكره العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة وفي العتق وفي البيع وفي النكاح ، وذكره البخاري في البيع ، وأطال المصنف في عدة ما استخرج منه من الفوائد حتى بلغت مائة واثنين وعشرين فائدة ، فنذكر ما له تعلق بالباب الذي نحن بصددده . منها جواز بيع أحد الزوجين الرقيقين دون الآخر ، وأن يبيع الأمة المزوجة لا يكون طلاقاً ، وأن عتقها لا يكون طلاقاً ولا فسخاً ، وأن للرقيق أن يسعى في فكك رقبة من الرق ، وأن الكفاءة معتبرة في الحرية . قلت : قد أشار الحديث إلى سبب تخييرها وهو ملكها نفسها كما عرفت فلا يتم هذا ، وأن اعتبارها يسقط برضا المرأة التي لاولى لها . ونما ذكر في قصة بريرة أن زوجها كان يتبعها في سكك المدينة يتحدر معه لفرط محبة لها ، قالوا : فيؤخذ منه أن الحب يذهب الحياء ، وأنه يعذر من كان كذلك إذا كان بغير اختيار منه فيعذر أهل المحبة في الله إذا حصل لهم الوجد عند سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يفتقر منهم ما لا يحصل عن اختيار كالرقص ونحوه . قلت : لا يخفى أن زوج بريرة يكنى من فراق محبه ، فحجب الله يبكي شوقاً إلى لقائه وخوفاً من سخطه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبكي عند سماع القرآن ، وكذلك أصحابه ومن تبعهم باحسان . وأما الرقص والتصفيق فشان أهل الفسق والخلاعة لاشان من يحب الله ويخشاه ، فاعجب لهذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث وذكروه المصنف في الفتح ثم سرد فيه غير ما ذكرناه ، وأبلغ فوائده إلى العدد الذي وصفناه وفي بعضها خفاء . وتكلف لأبلى بمثل كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم .

هـ (وعن الضحاك) تابعي معروف روي عن أبيه (ابن فيروز) بفتح الفاء وسكون المثناة التحتية وضم الراء وسكون الواو آخره زاي هو أبو عبد الله (الديلمي) ويقال الحميري لزوله حمير ، وهو من أبناء فارس من فرس صنعاء كان ممن وفد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الذي قتل العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة في سنة إحدى عشرة ، وأتى حين



قوله النبي صلى الله عليه وسلم وهو مريض مرض موته؛ وكان بين ظهوره وقتله أربعة أشهر  
 ﴿عن أبيه﴾ قال : قلت يا رسول الله إني أسلمت ونحى أخفان ، فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم : طلق أيتهما شئت . رواه أحمد والأربعة إلا النسائي ، وصححه ابن حبان  
 والدارقطني والبيهقي وأعله البخاري ﴿بأنه رواه الضحاك عن أبيه﴾ ، ورواه عنه أبو وهب  
 الجبشاني بفتح الجيم وسكون المثناة التحتية والشين المعجمة فنون قال البخاري لا يعرف  
 سماع بعضهم من بعض والحديث دليل على اعتبار أنكحة الكفار وإن خالفت نكاح الإسلام  
 وأنها لا تخرج المرأة من الزوج إلا بطلاق بعد الإسلام ، وأنه يبقى بعد الإسلام بلا تجديد عقد  
 وهذا مذهب مالك وأحمد والشافعي وداود ، وعند الهادوية والخنفية أنه لا يقر منه إلا ما وافق  
 الإسلام ، وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق الاعتزال وإمساك الأخت الأخرى التي  
 بقيت عنده بعقد جديد ، ولا يخفى أنه تأويل معسف ، وكيف يخاطب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من دخل في الإسلام ولم يعرف الأحكام بمثل هذا ، وكذلك تأولوا مثل هذا قوله :  
 ٦ - ﴿وعن سالم عن أبيه﴾ عبد الله بن عمر ﴿أن غيلان بن سلمة﴾ هو ممن أسلم بعد  
 فتح الطائف ولم يهاجر ، وهو من أعيان ثقيف . ومات في خلافة عمر ﴿أسلم وله عشر نساء  
 فأسلمن معه﴾ ، فأسره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير منهن أربعة . رواه أحمد والترمذي  
 وصححه ابن حبان والحاكم ، وأعله البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم ، قال الترمذي : قال البخاري  
 هذا الحديث غير محفوظ ، وأطال المصنف في التلخيص الكلام على الحديث ، أخصر منه راحسن  
 أفاده كلام ابن كثير في الإرشاد ، قال عقب سياقه له : رواه الامامان أبو عبد الله محمد  
 ابن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل والترمذي وابن ماجه ، وهذا الاستناد رجاله على شرط  
 الشيخين إلا أن الترمذي يقول سمعت البخاري يقول : هذا حديث غير محفوظ . والصحيح  
 ما روى شعيب وغيره عن الترمذي قال : حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي أن غيلان فذكره .  
 قال البخاري : وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه «أن رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال  
 له عمر : اتراجعن نساءك» الحديث ، قال ابن كثير : قلت : قد أجمع الامام أحمد في روايته  
 لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند ، فليس ما ذكره البخاري قادحا ، وساق رواية  
 النسائي له برجال ثقات ، إلا أنه يرد على ابن كثير ما نقله الأثرم عن أحمد أنه قال : هذا  
 الحديث غير صحيح والعمل عليه ، وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحاك ، ومن تأول  
 ذلك تأول هذا .

﴿فائدة﴾ سبقت إشارة إلى قصة تطليق رجل من ثقيف نساءه ، وذلك أنه اختار أربعة  
 فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيته . فلما بلغ ذلك عمر قال : إني لأظن  
 الشيطان مما يسترق من السمع سمع بموتك فقد فقه في نفسك وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلا  
 وإيم الله اتراجعن نساءك ولترجعن مالك أولا ورهن منك ولا أمرن بقبرك فليرجم كما رجم قبر  
 أبي رغال ، الحديث . ووقع في الوسيط ابن غيلان وهو وهم بل هو غيلان وأشد منه

وهما ما وقع في مختصر ابن الحاجب ابن عيلان بالعين المهملة ، وفي سنن أبي داود « أن قيس بن الحارث أسلم وعنده ثمان نسوة ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعاً » وروى الشافعي والبيهقي عن نوفل بن معاوية أنه قال « أسلمت وتحتي خمس نسوة ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : فارق واحدة وأمسك أربعاً ، فعمدت إلى أقدمهن عندي طاهر منذ ستين سنة ففارقته » وعاش نوفل بن معاوية مائة وعشرين سنة في الإسلام وستين في الجاهلية ، وفي كلام عمر ما يدل على إبطال الحيلة لمنع التورث ، وأن الشيطان قد يقذف في قلب العبد ما يسترقه من السمع من أحواله ، وأنه يرحم القبر عقوبة للعاصي وإهانة وتحذيراً عن مثل ما فعله

٧ — وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح الأول ولم يحدث نكاحاً . رواه أحمد والأربعة إلا النسائي ، وصححه أحمد والحاكم . قال الترمذي : حسن وليس بأسناده بأس . وفي لفظ لأحمد : كان إسلامها قبل إسلامه بست سنين ، وعنى بإسلامها هجرتها ، وإلا فهي أسلمت مع سائر بناته صلى الله عليه وسلم ، وهن أسلمن منذ بعثه الله . وكانت هجرتها بعد وقعة بدر بقليل ، ووقفة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرته صلى الله عليه وسلم ، وحرمت المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ست من ذى القعدة منها ، فيكون مكثها بعد ذلك نحواً من سنتين ، ولهذا ورد في رواية أبي داود ردها عليه بعد سنتين وهكذا قرر ذلك أبو بكر البيهقي : قال الترمذي : لا يعرف وجه هذا الحديث يشير إلى أنه كيف ردها عليه بعد ست سنين أو ثلاث أو سنتين ، وهو مشكل لاستبعاد أن تبقى عدتها هذه المدة ، ولم يذهب أحد إلى تقرير المسئلة تحت الكافر إذا تأخر إسلامه عن إسلامها . نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر ، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر جوزوه ، وردوا لإجمال وتعقب بثبوت الخلاف فيه عن علي والنخعي ، وأخرجه ابن أبي شيبة عنهما ، وبه أفتى حماد شيخ أبي حنيفة ، فروى عن علي أنه قال في الزوجين الكافرين : يسلم أحدهما « هو أملك ليهضما مادامت في دار هجرتها » وفي رواية « هو أولي بها ما لم تخرج من مصرها » وفي رواية عن الزهري « أنه إن أسلمت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما ما لم يفرق بينهما سلطان » وقال الجمهور : إن أسلمت الحربية وزوجها حربى وهي مدخول بها ، فإن أسلم وهي في العدة فالنكاح باق ، وأن أسلم بعد انقضاء عدتها وقعت الفرقة بينهما ، وهذا الذى ادعى عليه الإجماع في البحر وادعاه ابن عبد البر كما عرفت وتناول الجمهور حديث زينب بأن عدتها لم تكن قد انقضت وذلك بعد نزول آية التحريم لبقاء المسئلة تحت الكافر وهو مقدار سنتين وأشهر ، لأن الحيض قد يتأخر مع بعض النساء ، فردها صلى الله عليه وسلم عليه لما كانت العدة غير منقضية ، وقيل المراد بقوله بالنكاح الأول أنه لم يحدث زيادة شرط ولا مهر ورد هذا ابن القيم وقال : لا نعرف اعتبار العدة في شيء من الأحاديث ولا كان النبي صلى



الله عليه وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا ، ولا ريب أن الإسلام لو كان بمجرد فرقة كانت فرقة بائنة لا رجعية ، فلا أثر للعدة في بقاء النكاح ، وإنما أثرها في منع نكاحها للغير ، فلو كان الإسلام قد تجزى الفرقة بينهما لم يكن أحق بها في العدة ، ولكن الذي دل عليه حكمه صلى الله عليه وسلم أن النكاح موقوف ، فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فهي زوجته وإن انقضت عدتها فلها أن تمكح من شاءت ، وإن أحببت انتظرته ، فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد النكاح ، ولا يعلم أحد جدد بعد الإسلام نكاحه ألبتة ، بل كان الواقع أحد الأمرين ، إما افتراقهما ونكاحها غيره ، وإما بقاءهما عليه وإن تأخر إسلامه وأما تنجيز الفرقة ومراعاة العدة فلا يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم في عهده وقرب إسلام أحد الزوجين من الآخر وبعده منه قال : ولولا إقراره صلى الله عليه وسلم الزوجين على نكاحهما وإن تأخر إسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفصح لقلنا بتعجيل الفرقة بالإسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى — لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن — وقوله تعالى — ولا تمسكوا بعصم الكوافر — ثم سرد قضايا تؤكدها ما ذهب إليه وهو أقرب الأقوال في المسئلة

٨ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد . قال الترمذي : حديث ابن عباس أجود إسناداً ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد : قال الامام أحمد هذا حديث ضعيف وحجاج لم يسمعه من عمرو بن شعيب إنما سمعه من محمد بن عبد الله العزمي ، والعزمي لا يشارى حديثه شيئاً ، قال : والصحيح حديث ابن عباس يعني المتقدم ، وهكذا قال البخاري والترمذي والدارقطني والبيهقي وحكاة عن حفاظ الحديث أما ابن عبد البر فإنه جنح إلى ترجيح رواية عمرو بن شعيب ، وجمع بينه وبين حديث ابن عباس فحمل قوله في حديث ابن عباس « بالنكاح الأول » أي بشروطه ، ومعنى لم يحدث شيئاً ، أي لم يزد على ذلك شيئاً ، وقد أشرنا إليه آنفاً ، قال : وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول ، وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد ، والأخذ بالصريح أولى من الأخذ بالمحتمل اه قلت : يرد تأويل حديث ابن عباس تصريح ابن عباس في رواية « فلم يحدث شهادة ولا صداقا » رواه ابن كثير في الإرشاد ونسبه إلى إخراج الامام أحمد له . وأما قول الترمذي : والعمل على حديث عمرو بن شعيب فإنه يريد عمل أهل العراق ، ولا يخفى أن عملهم بالحديث الضعيف وهجر القوى لا يقوى الضعيف بل يضعف ما ذهبوا إليه من العمل

٩ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أسلمت امرأة فتزوجت فجاء زوجها فقال : يا رسول الله إني كنت أسلمت وعلمت بإسلامي فانتزعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم من زوجها الآخر ودها إلى زوجها الأول رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان

والحاكم) الحديث دليل على أن إذا أسلم الزوج وعلمت امرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه وإن تزوجت فهو تزوج باطل تنزع من الزوج الآخر. وقوله «وعلمت بإسلامي» يحتمل أنه أسلم بعد انقضاء عدتها أو قبلها وأنها ترد إليه على كل حال وأن علمها بإسلامه قبل تزوجها بغيره يبطل نكاحها مطلقا سواء انقضت عدتها أم لا، فهو من الأدلة لكلام ابن القيم الذي قدمناه لأن تركه صلى الله عليه وسلم الاستفصال هل علمت بعد انقضاء العدة أو لا دليل على أنه لاحق للعدة؟ إلا أنه على كلام ابن القيم الذي قدمناه أنها بعد انقضاء عدتها تزوج من شاءت لا تتم هذه القصة إلا على تقدير تزوجها في العدة كذا قاله الشارح رحمه الله ولا يخفى أنه مشكل، لأنه إن كان عقد الآخر بعد انقضاء عدتها من الأول فنكاحها صحيح وإن كان بعد انقضاء عدتها فهو باطل؛ إلا أن يقال إنه أسلم وهي في العدة وإذا أسلم وهي فيها فالنكاح باق بينهما، فتزوجها بعد إسلامه باطل لأنها باقية في عقد نكاحه فهذا أقرب

١٠ - (وعن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم العالية من بني غفار) بكسر الفين المعجمة ففاء خفيفة فراء بعد الألف: قبيلة معروفة (فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشجها) بفتح الكاف فشين معجمة فحاء مهملة: هو ما بين الخاصرتين إلى الضام كما في القاموس (بياضا فقال: البسي ثيابك والحقى بأهلك، وأمر لها بالصداق. رواه الحاكم، وفي إسناده جميل بن زيد وهو مجهول واختلف عليه في شيخه اختلافا كثيرا) اختلف في الحديث جميل، فقليل عنه كما قال المصنف، وقيل عن ابن عمر، وقيل عن كعب بن عجرة. وقيل عن كعب بن زيد. والحديث فيه دليل على أن البرص منقور، ولا يدل الحديث على أنه يفسخ به النكاح صريحا لاحتمال قوله صلى الله عليه وسلم «الحق بأهلك» أنه قصد به الطلاق، إلا أنه قد روى هذا الحديث ابن كثير بلفظ «أنه صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار، فلما دخلت عليه رأى بكشجها وضحا. فرداها إلى أهلها وقال: دلستم على» فهو دليل على الفسخ وهذا الحديث ذكره ابن كثير في باب الخيار في النكاح والرد بالعيب، وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيوب، فذهب أكثر الأمة إلى ثبوته وإن اختلفوا في التفاصيل فروى عن علي وعمر أنها لا ترد للنساء إلا من أربع: من الجنون والجذام والبرص والداء في الهرج وإسناده منقطع، وروى البيهقي بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما «أربع لا يجزن في بيع ولا نكاح: المجنونة والمجدومة والبرصاء والعقلاء» والرجل يشارك في ذلك ويرد بالجب والعنة على خلاف في العنة، وفي أنواع من المنفرات خلاف. واختار ابن القيم أن كل عيب ينقور الزوج الآخر منه، ولا يحل به مقصود النكاح من المودة والرحمة، يوجب الخيار وهو أولى من البيع، كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من الشروط في البيع. قال: ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتملت عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة، قال: وأما الانقضاء على عيين أو



ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساوياً فلا وجه له ، قاله في الخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو إحداهما من أعظم المنفرات والسكرت عنه من أقبح التدليس والنش ، وهو مناف للدين والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفاً ، قال : وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لمن تزوج امرأة وهو لا يولد له : أخبرها أنك عقيم ، فإذا تقول في العيب الذي هذا عندها كمال لانقص انتهى . وذهب داود وابن حزم إلى أنه لا يفسخ النكاح بعيب ألبته ، وكأنه لما لم يثبت الحديث به ولا يقولون بالقياس لم يقولوا بالفسخ

١١ — ﴿ وعن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أيما رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها برصاء أو مجنونة أو مجذومة فلها الصداق بمسيسة إياها ، وهوله على من غره منها . أخرجه سعيد بن منصور ومالك وابن أبي شيبة ، ورجاله ثقات ﴾ تقدم الكلام في الفسخ بالعيب ، وقوله « وهو » أي المهرله : أي للزوج على من غره منها : أي يرجع عليه وإليه ذهب الهادي ومالك وأصحاب الشافعي ، وذلك لأنه غرم لحقه بسببه إلا أنهم اشتطوا عليه بالعيب ، فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه . وقول عمر « علي من غره » دال على ذلك إذ لا غرم منه إلا مع العلم . وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع ، إلا أن الشافعي قال بهذا في الجديد . قال ابن كثير في الإرشاد : وقد حكى الشافعي في القديم عن عمر وعلي وابن عباس في المروور يرجع بالمهر على من غره ، ويعتضد بما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم « من غشنا فليس منا » ثم قال الشافعي في الجديد : وإنما تركنا ذلك لحديث « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ، فإن أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها » قال : فجعل لها الصداق في النكاح الباطل وهي التي غرته ، فلأن يجعل لها الصداق بلا رجوع على الفار في النكاح الصحيح الذي زوج فيه مخير بطريق الأولى انتهى ، وقد يقال هذا مطلق مقيد بحديث الباب .

١٢ — ﴿ وروي سعيد أيضاً ﴾ يعني ابن منصور (عن علي رضي الله عنه نحوه ، وزاد : وبها قرن) بفتح القاف وسكون الراء : وهو العفلة بفتح العين المهملة وفتح الفاء واللام : وهي تخرج في قبل النساء وحيا الناقة ، كالأدرة في الرجال (فزوجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها) .

١٣ — ﴿ ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً ﴾ أي وأخرج سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب (قال : قضى عمر أن العنين يؤجل سنة ورجاله ثقات) بالمهملة فنون فثناة تحمية فنون بزنة سكين : هو من لا يأتي النساء عجزاً لعدم انتشار ذكره ولا يريدن ، والاسم العناية والتعنين والعينة بالكسر ويشدد ، والعنة بالضم الاسم أيضاً من عنن عن امرأته حكم عليه القاضي بذلك أو منع بالسحر . وهذا الأثر دال على أنها عيب يفسخ بها النكاح بعد تحققها واختلفوا في ذلك ، والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضاً في إبطاله ليحصل التحقيق ، فقليل يمهل

سنة وهو مروى عن عمر وابن مسعود وروى عن عثمان أنه لم يؤجله وعن الحارث بن عبد الله يؤجل عشرة أشهر، وذهب أحمد والهادي وجماعة إلى أنه لا فسخ في ذلك، واستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ، وهذا أثر لا حجة فيه، وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يخير امرأة رفاة، وقد شكت منه ذلك وهو في موضع التعليم، وقد أجاب في البحر بقوله: قلنا لعل زوجها أنكر الظاهر معه. قلت: لا يخفى أن امرأة رفاة لم تشك من رفاة، فانه كان قد طلقها فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير فجاءت تشكو إليه صلى الله عليه وسلم وقالت: إنعامه مثل هدبة الثوب، فقال صلى الله عليه وسلم: «أتريدن أن ترجعي إلى رفاة؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته» وفي رواية الموطأ «أن رفاة طلق امرأته تيممة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً، فنكحت عبد الرحمن بن الزبير فأعرض عنها فلم يستطع أن يمسه ففارقها، فأراد رفاة أن ينكحها وهو زوجها الأول، فقال صلى الله عليه وسلم: «أتريدن» الحديث. وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رفاة، فانها لم تطلب الفسخ بل فهم منها صلى الله عليه وسلم أنها تريد أن يراجعها رفاة، فأخبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذوق عسيلتها ولا ذاق عسيلته لا يحلها لرفاة، وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ، وقد أخرج مالك في الموطأ «أن عبد الرحمن لم يستطع أن يمسه، فطلقها، فأراد رفاة أن ينكحها وهو زوجها الأول فجاءت تستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأجابها بأنها لا تحل له» وأما قصة أبي ركانة وهي «أنه نكح امرأة من مزينة، فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: ما يغني عني إلا كما تغني عني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها، ففرق بيني وبينه، فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية، فدعا ركانة وإخوته ثم قال لجلسائه: أترون فلانا؟ يعني ولداً له يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد، وفلاناً لابنه الآخر يشبه منه كذا وكذا؟ قالوا نعم، قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد: طلقها، ففعل» الحديث. أخرجه أبو داود عن ابن عباس، والظاهر أنه لم يثبت عنده صلى الله عليه وسلم ما ادعته المرأة من العنه لأنها خلاف الأصل، ولأنه صلى الله عليه وسلم تعرف أولاده بالقيافة وسأل عنها أصحابه صلى الله عليه وسلم، فدل أنه لم يثبت له أنه عني، فأمره بالطلاق إرشاداً إلى أنه ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه لأنه يجب عليه

(فائدة) قال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع، فقال الأكثرون إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحاق. وقال أبو ثور: إن ترك جماعها لعدة أجل لها سنة، وإن كان لغير عدة فلاناً جيل. وقال عياض: اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً في الجماع، فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المحبوب والمسحوح جاهلة بهما، ويضرب للعنين أجل سنة لاختيار زوال ما به انتهى. قلت: ولم يستدلوا على مقدار الأجل بالسنة بدليل ناهض، إنما يذكر الفقهاء أنه لأجل أن تمر به الفصول الأربعة فيتبين حيثئذ حاله.



## باب عشرة النساء

بكسر العين وسكون الشين العجمة : أي عشرة الرجال : أي الأزواج النساء : أي الزوجات  
 ١ — ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ملعون من أتى امرأة في دبرها . رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ، ورجاله ثقات لكن أعل بالارسال﴾ روى هذا الحديث بلفظه من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم علي ابن أبي طالب رضي الله عنه وعمر وخزيمة ، وعلي بن طلق ، وطلق بن علي وابن مسعود وجابر وابن عباس وابن عمر والبراء وعقبة بن عامر وأنس وأبو ذر ، وفي طرقه جميعها كلام ، ولكنه مع كثرة الطرق واختلاف الرواة يشد بعض طرقه بعضا ، ويدل على تحريم إتيان النساء في أدبارهن ، وإلى هذا ذهبت الأمة إلا القليل للحديث هذا ، ولأن الأصل تحريم المباشرة إلا ما أحله الله ، ولم يحل تعالى إلا القبل كما دل قوله - فأتوا حرثكم أني شئتكم - وقوله فأتوهن من حيث أمركم الله - فأباح موضع الحرث ، والمطلوب من الحرث نبات الزرع ، فكذلك النساء الفرض من إتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة وهو لا يكون إلا في القبل ، فيحرم ما عدا موضع الحرث ، ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محلا للزرع . وأما حل الاستمتاع فيما عدا الفرج فما خوذ من دليل آخر وهو جواز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج ، وذهبت الإمامية إلى جواز إتيان الزوجة والأمة بل والمملوك في الدبر روى عن الشافعي أنه قال : لم يصح في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال ، ولكن قال الربيع : والله الذي لا إله إلا هو لقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب ، ويقال إنه كان يقول يحله في القديم . وفي الهدى النبوي عن الشافعي أنه قال : لا أرخص فيه بل أنهي عنه وقال : إن من نقل عن الأئمة إباحته فقد غلط عليهم أخش الغلط وأقبحه ، وإنما الذي أباحوه أن يكون الدبر طريقا إلى الوطء في الفرج فيطأ من الدبر لآفي الدبر ، فاشتبه على السامع انتهى . وروى جواز ذلك عن مالك وأنكره أصحابه ، وقد أطل الشارح القول في المسألة بما لا حاجة إلى استيفائه هنا ، وقرر آخر تحريم ذلك ، ومن أدله تحريمه قوله :

٢ — ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال . لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلا أو امرأة في دبرها . رواه الترمذي والنسائي وابن حبان ، وأعل بالوقف﴾ علي ابن عباس ، ولكن المسألة لا مسرح للاجتهاد فيها ، سيما ذكر هذا النوع من الوعيد ، فإنه لا يدرك بالاجتهاد فله حكم الرفع .

٣ — ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُوْذِي جَارَهُ وَاسْتَوْصَا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَانهنْ خُلِقْنَ مِنْ ضَلَعٍ﴾ بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وإسكانها واحد الأضلاع ﴿فإن أعوج شيء من الضلع أعلاه إذا ذهبت تقيمه كسرته وإن تركته لم يزل

أَعْوَجَ ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا ) أى اقبلوا الوصية فيهن ، والمعنى إني أوصيكم بهن خيرا ، أو المعنى يوصى بهنكم خيرا ( متفق عليه ، واللفظ للبخارى . ولمسلم :  
فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَبِهَا عَوَجٌ ) هو بكسر أوله على الارجح ( وإن  
ذَهَبْتَ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا ، وَكَسَرُهَا طَلَاُهَا ) الحديث دليل على عظم حق الجار ، وأن  
من آذى الجار فليس بمؤمن بالله واليوم الآخر ، وهذا وإن كان يلزم منه كفر من آذى جاره  
إلا أنه محمول على المبالغة لأن من حق الإيمان ذلك فلا ينبغي لمؤمن الانصاف به . وقد  
عد آذى الجار من الكبائر ، فالمراد من كان يؤمن إيمانا كاملا . وقد وصى الله على الجار  
في القرآن ، وحث الجار إلى أربعين دار كما أخرج الطبراني « أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم  
رجل فقال : يا رسول الله إني نزلت في محل بنى فلان وإن أشد هم لي أذى أقربهم إلى دارا ،  
فبعث النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر وعليا رضي الله عنهم يأفون المسجد فيصيحون  
على أن أربعين دارا جار ، ولا يدخل الجنة من خاف جاره بوائقه » وأخرج الطبراني  
في الكبير والارسط « إن الله لا يدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من جيرانه » وهذا فيه  
زيادة على الاول . والاذية للمؤمن مطلقا محرمة قال تعالى - والذين يؤذون المؤمنين  
والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً - ولكنه في حق الجار أشد تحريما فلا  
يغتفر منه شيء ، وهو كل ما يعد في العرف أذى حتى ورد في الحديث « إنه لا يؤذيه بقتل  
قدره إلا يعرف له من مرقته ، ولا يحجر عنه الريح إلا بإذنه ، وإن اشترى فأكهة أهدي  
إليه منها » وحقوق الجار مستوفاة في الإحياء للغزالي . وقوله « واستوصوا » تقدم بيان معناه  
وعمله بقوله « فانهن خلقن من ضلع » يزيد خلقن خلقا فيه أعوجاج لانهن خلقن من أصل  
معوخ . والمراد أن حواء أصلها خلقت من ضلع آدم كما قال تعالى - وخلق منها زوجها - بعد  
قوله - خلقكم من نفس واحدة - وأخرج ابن إسحاق من حديث ابن عباس « أن حواء خلقت  
من ضلع آدم الا قصر اليسر وهو نائم » . وقوله « وإن أعوج ما في الضلع » إخبار بأنها  
خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة في إثبات هذه الصفة لهن وضمير قوله تقيمه وكسرتة  
للضلع وهو يذكروا ويؤثرون ، وكذا جاء في لفظ البخارى تقيمها وكسرتها ، ويحتمل أنه  
للرأة ، ورواية مسلم صريحة في ذلك حيث قال « وكسرها طلاقها » والحديث فيه الأمر  
بالوصية بالنساء والاحتمال لهن والصبر على عوج أخلاقهن ، وأنه لا سبيل إلى إصلاح أخلاقهن  
بل لا بد من العوج فيها وأنه من أصل الخلقة ، وتقدم ضبط العوج هنا . وقد قال أهل اللغة  
العوج بالفتح في كل منتصب كالحائط والعود وشبههما ، وبالكسر ما كان في بساط أو  
معاش أو دين ، ويقال فلان في دينه عوج بالكسر .

٤ — ( وعن جابر رضي الله عنه قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة ،  
فلما قدمنا المدينة ذهبنا لدخول فقال صلى الله عليه وسلم : أمهلوا حتى تدخلوا آيلا  
يعنى عشاء ، لكي تمتشط الشمة ) بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة فشاة



﴿وَتَسْتَحِدُّ﴾ بسين وحاء مهملتين ﴿الْمَغِيْبَةُ﴾ بضم الميم وكسر المعجمة بعدها مثناة تفعيلة ساكنة شريطة مفعولة : التي غاب عنها زوجها ﴿متفق عليه﴾ فيه دليل على أنه يحسن العائني للقادم على أهله حتى يشعروا بقدومه قبل وصوله بزمان يتسع لمسا ذكر من تحسين هيئات من غاب عنهم أزواجهن من الامتنشاط وإزالة الشعر بالموسى مثلاً من المحلات التي يحسن إزالتها منها ، وذلك لئلا يهجم على أهله وهم في هيئة غير مناسبة فينفر الزوج عنهم . والمراد إذا سافر سافر يطيل فيه الغيبة كما دل له قوله ﴿وفي رواية البخاري﴾ أي عن جابر ﴿إذا طال أحدكم بالغيبة فلا يطرق أهله ليلاً﴾ قال أهل اللغة : الطروق : المجيء بالليل من سفر وغيره على غفلة ، ويقال لكل آت بالليل طارق ، ولا يقال في النهار إلا مجازاً ، وقوله «ليلاً» ظاهره تقييد النهي بالليل وأنه لا كراهة في دخوله إلى أهله نهاراً من غير شعورهم . واختلف في علة العبرة بين الليل والنهار ، فعلى البخاري في ترجمة الباب بقوله ﴿باب لا يطرق الرجل أهله ليلاً إذا طال الغيبة مخافة أن يتخفونهم أو يلبس عوراتهم﴾ فعلى هذا التعليل يكون الليل جزء العلة ، لأن الرية تغلب في الليل وتندر في النهار ، وإن كانت العلة ما صرح به وهو قوله «لكي تمتشط إلى آخره» فهو حاصل في الليل والنهار ، قيل ويجعل أن يكون معبراً على كلا التقديرين ، فإن الغرض من التنظيف والتزيين هو تحصيل لكال الغرض من قضاء الشهوة وذلك في الأغلب يكون في الليل ، فالقادم في النهار يتأني ليحصل لزوجته التنظيف والتزيين لوقت المباشرة وهو الليل بخلاف القادم في الليل ، وكذلك ما يخشى منه من العثور على وجود أجني هو في الأغلب يكون في الليل . وقد أخرج ابن خزيمة عن ابن عمر قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطرق النساء ليلاً ، فطرق رجلان كلاهما فوجد : يريد كل واحد منهما ، مع امرأته ما يكره» وأخرج أبو عوانة في صحيحه من حديث جابر «أن عبد الله ابن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأة تمسحها فظنها رجلاً ، فأشار إليها بالسيف ، فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً» وفي الحديث الحث على البعد عن تتبع عورات الأهل ، والحث على ما يجلب القودد والتعاب بين الزوجين وعدم التعرض لما يوجب سوء الظن بالأهل وبغيرهم أولى . وفيه أن الاستحداد ونحوه مما تزين به المرأة لزوجها محبوب للشرع وأنه ليس من تغيير خلق الله المنهى عنه .

هـ — ﴿وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَرْثَلَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُقْضَى إِلَى امْرَأَتِهِ مِنْ أَقْضَى الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ جَامِعاً أَوْ خَلاً بِهَا جَامِعاً أَوْ لَا كَأَنِّي الْقَامُوسُ﴾ ﴿وتقضى إليه ثم ينشر سرها﴾ أي وتنشر سره ﴿أخرجه مسلم﴾ إلا أنه بلفظ «إن من أشر الناس» قال القاضي عياض : وأهل النحو يقولون لا يجوز أشر وأخير وإنما يقال هو خير منه وشر منه . قال : وقد جاءت الأحاديث الصحيحة بالفتن جميعاً وهي حجة في جوازها جميعاً وأنهما لغتان : والحديث دليل على تحريم إفشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع

ووصف تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه . وأما مجرد ذكر الواقع فإذا لم يكن حاجة فذكره مكروه لأنه خلاف المروءة . وقد قال صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت » فإن دعت إليه حاجة أو ترتبت عليه فائدة بأن كان يشكر إعراضه عنها أو تدعى عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره ، كما قال صلى الله عليه وسلم « إني لأفعله أنا وهذه » وقال لأبي طلحة « أعرستم الليلة » وقال لجابر « الكيس الكيس » وكذلك المرأة لا يجوز لها إفشاء سره ، وقد ورد نص أيضا

٦ — (وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حيدة بفتح الحاء المهملة فثناة تحتية ساكنة فدا ل مهملة ، ومعاوية صحابي ، روى عنه ابنه حكيم ، وروى عن حكيم ابنه بهز بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله ما حق زوج أحدنا) هكذا هدم التاء هي اللغة الفصيحة ، وجاء زوجة بالتاء (عليه ؟ قال : تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ، ولا تهجر إلا في البيت . رواه أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه ، وعلق البخاري بعضه) حيث قال « باب هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهن » ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر إلا في البيت والأول أصح (وصححه ابن حبان والحاكم) دل الحديث علي وجوب نفقة الزوجة وكسوتها ، وأن النفقة بقدر سعته لا يكلف فوق وسعه لقوله « إذا أكلت » كذا قيل وفي أخذه من هذا اللفظ خفاء فمتى قدر على تحصيل النفقة وجب عليه أن لا يختص بهادون زوجته ، والله مقيد بما زاد على قدر سد خلته لحديث « ابدأ بنفسك » ومثله القول في الكسوة . وفي الحديث دليل على جواز الضرب تأديبا إلا أنه منهي عن ضرب الوجه للزوجة وغيرها . وقوله « لا تقبح » : أي لا تسممها ما تكره ، وتقول قبحك الله ونحوه من الكلام الجافي ، ومعنى قوله « لا تهجر إلا في البيت » أنه إذا أراد هجرها في المضجع تأديبا لها كما قال تعالى - واهجروهن في المضاجع - فلا يهجرها إلا في البيت ولا يحول إلى دار أخرى أو يحولها إليها ، إلا أن رواية البخاري التي ذكرناها دلت أنه صلى الله عليه وسلم هجر نساءه في غير بيوتهن وخرج إلى مشربة له . وقد قال البخاري : إن هذا أصح من حديث معاوية . هذا ، وقد يقال دل فعله على جواز هجرهن في غير البيوت ، وحديث معاوية على هجرهن في البيوت ويكون مفهوم الحصر غير مراد . واختلف في تفسير الهجر ، فالجمهور فسروه بترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية ، وهو من الهجران بمعنى البعد ، وقيل يضاجعها ويوليها ظهره ، وقيل يترك جماعها ، وقيل يجامعها ولا يكلمها ، وقيل من الهجر الإغلاظ في القول ، وقيل من الهجر وهو من الحبل الذي يربط به البصر : أي أوثقوهن في البيوت قاله الطبري ، واستدل له وواه ابن العربي .

٧ — (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول ، فنزل - نساءكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شتمتم -



متفق عليه ، واللفظ لمسلم ) ولفظ البخاري « سمعت جابرا يقول : كانت اليهود تقول إذا جامعها من ورائها . أي في قبلها كما فسرته الرواية الأولى ، جاء الولد أحول ، فنزلت - نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شئتم - واختلفت الروايات في سبب نزولها على ثلاثة أقوال : الأول ما ذكره المصنف من رواية الشيخين أنه في إتيان المرأة من ورائها في قبلها ، وأخرج هذا المعنى جماعة من المحدثين عن جابر وغيره واجتمع فيه ستة وثلاثون طريقا صرح في بعضها أنه لا يحل إلا في القبل ، وفي أكثرها الرد على اليهود . الثاني أنها نزلت في حل إتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة عن ابن عمر من اثني عشر طريقا . الثالث أنها نزلت في حل العزل عن الزوجة ، أخرجه أئمة من أهل الحديث عن ابن عباس وعن ابن عمر وعن ابن المسيب ، ولا يخفى أن ما في الصحيحين مقدم على غيره ، فالراجح هو القول الأول وابن عمر قد اختلفت عنه الرواية والقول بأنه أريد بها العزل لا يناسبه لفظ الآية هذا وقد روي عن ابن الحنفية أن معنى قوله تعالى - أني شئتم - إذا شئتم فهو بيان للفظ أني وأنه بمعنى إذا ، فلا يدل على شيء مما ذكر أنه سبب النزول على أن إتيان الزوجة موكول إلى مشيئة الزوج

٨ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو أن أحدكم إذا أراد أن يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ، فإنه إن يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبدا . متفق عليه ) هذا لفظ مسلم . والحديث دليل على أنه يكون القول قبل المباشرة عند الإرادة ، وهذه الرواية تفسر رواية « لو أن أحدكم يقول حين يأتي أهله » أخرجهما البخاري بأن المراد حين يريد ، وضميره جنبنا للرجل وامرأته ، وفي رواية الطبراني « جنبني وجنب ما رزقني » بالافراد ، وقوله « لم يضره الشيطان أبدا » أي لم يسلط عليه . قال القاضي عياض نفى الضرر على جهة العموم في جميع أنواع الضرر غير مراد وإن كان الظاهر العموم في جميع الأحوال من صيغة النفي مع التأكيد ، وذلك لما ثبت في الحديث من أن كل ابن آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد إلا صريم وابنها ، فإن في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة مع أن ذلك سبب صراخه قلت : هذا من المقاضى مبنى على عموم الضرر الديني والديني ، وقيل ليس المراد إلا الديني وأنه يكون من جملة العباد الذين قال تعالى فيهم - إن عبادي ليس لك عليهم سلطان - ويؤيد هذا أنه أخرجه عبد الرزاق عن الحسن وفيه : فكان يرجي إن حملت به أن يكون ولدا صالحا وهو مرسل ، ولكنه لا يقال من قبل الرأي . قال ابن دقيق العيد يحتمل أنه لا يضره في دينه ولكن يلزم منه العصمة وليست إلا للأنبياء . وقد أجيب بأن العصمة في حق الأنبياء على جهة الوجوب ، وفي حق من دعى لأجله بهذا الدماء على جهة الجواز . فلا يبعد أن يوجد من لا يصدر منه معصية عمدا وإن لم يكن ذلك واجبا له . وقيل لم يضره : لم يفتنه في دينه إلى الكفر . وليس المراد عصمته عن المعصية . وقيل لم يضره مشاركة الشيطان لأبيه في جماع أمه . ويؤيده ما جاء عن مجاهد أن الذي يجامع ولا يسمى يلتف

الشيطان على إحليله فيجتمع معه قيل ولعل هذا أقرب الأجوبة . قلت إلا أنه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد ثم هو مرسل ، ثم الحديث سيق لفائدة تحصل الولد ولا تحصل على هذا ولعله يقول : إن عدم مشاركة الشيطان لآبيه في جماع أمه فائدته عائدة على الولد أيضا . وفي الحديث استحباب التسمية وبيان بركتها في كل حال . وأن يعتصم بالله وذكره من الشيطان . والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع الأسواء . وفيه أن الشيطان لا يفارق ابن آدم في حال من الأحوال إلا إذا ذكر الله

٩ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان لعنتها الملائكة حتى تصبح ) أي وترجع عن العصيان ، ففي بعض ألفاظ البخاري « حتى ترجع » (متفق عليه . واللفظ للبخاري . ولمسلم : كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها) في الحديث إخبار بأنه يجب على المرأة إجابة زوجها إذا دعاها للجماع . لأن قوله « إلى فراشه » كناية عن الجماع كما في قوله « الولد للفراش » ودليل الوجوب لعن الملائكة لها إذ لا يعنون إلا عن أمر الله ولا يكون إلا عقوبة ولا عقوبة إلا على ترك واجب . وقوله « حتى تصبح » دليل على وجوب الإجابة في الليل . ولا مفهوم له لأنه خرج ذكره بخرج الغالب . وإلا فإنه يجب عليها إجابته نهارا . وقد أخرج غير مقيم بالليل ابن خزيمة وابن حبان مرفوعا « ثلاثة لا قبل لهم صلاة ولا تصعد لهم إلى السماء حسنة : العبد الآبق حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى » وإن كان هذا في سخطه مطلقا ولو لعدم طاعتها في غير الجماع وليس فيه لعن إلا أن فيه وعيدا شديدا يدخل فيه عدم طاعتها له في جماعها من ليل أو نهارا . وزاد البخاري في روايته في بدء الخلق « فبات غضبان عليها » أي زوجها . وقيل هذه الزيادة نتيجة وقوع اللعن عليها لأنها حينئذ يتحقق ثبوت معصيتها بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك فإنها لا تستحق اللعن . وفي قوله « لعنتها الملائكة » دلالة على أن منع من عليه الحق عمن هو له وقد طلبه يوجب سخط الله على المانع سواء كان الحق في بدن أو مال . قيل ويدل على أن يجوز لعن العاصي المسلم إذا كان على وجه الإرهاب عليه قبل أن يواقع المعصية . فإذا واقعها دعى له بالتوبة والمغفرة . قال المصنف في الفتح بعد نقله لهذا عن المهلب : ليس هذا التقييد مستفادا من الحديث بل من أدلة أخرى والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللغوي وهو الابتعاد من الرحمة . وهذا لا يليق أن يدعى به على المسلم . بل يطالب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي أجازوه أراد معناه المعروف وهو مطلق السب ولا يخفى أن محله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر ولعن الملائكة لا يلزم منه جواز اللعن منا . فان التكليف مختلف انتهى كلامه قلت : قول المهلب أنه يلزم قبل وقوع المعصية للإرهاب كلام مردود فإنه لا يجوز لعنه قبل إيقاعه لها أصلا لأن سبب اللعن وقوعها منه فقبل وقوع السبب لا وجه لإيقاع المسبب . ثم انه رتب في الحديث



لعن الملائكة على إباء المرء غن الاجابة . وأحاديث « لعن شارب الخمر » رتب فيها اللعن على وصف كونه شارباً ، وقول الحافظ بأنه إن أريد معناه العرفي جاز لا يخفى أنه غير مراد للشارع إلا المعنى اللغوي . والتحقيق أن الله تعالى أخبرنا أن الملائكة تلعن من ذكر . وبأنه تعالى لعن شارب الخمر ولم يأمرنا بلعنه ، فإن ورد الأمر بلعنه وجب علينا الامتثال ، ولعله ما لم تعلن توبته ، وندب لنا الدعاء له بالتوفيق للتوبة والاستغفار ، وقد أخبر الله تعالى أن الملائكة تلعن من ذكر ، ومعلوم أنه عن أمر الله ، وأخبر أنهم يستغفرون لمن في الأرض وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الايمان وهم المرادون في الآية ، إذ المراد من عصاة أهل الايمان لأنهم المحتاجون إلى الاستغفار لأنها مقيدة بقوله — ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلمنا فاغفر للذين تابوا — الآية كما قيل لأن التائب مغفور له ، وإنما دعاؤهم له بالمغفرة تعبد وزيادة تنويه بشأن التائبين . وأما شمول عمومها للكفار فمعلوم أنه غير مراد ، وبهذا يعرف أن الملائكة قاموا بالأميرين كما أشرنا اليه . وفي الحديث رعاية الله لعبده ولعن من عصاه في قضاء شهوته منه وأي رعاية أعظم من رعاية الملك الكبير للعبد الحقير ، فليكن لنعم مولاه ذا كرا ولأياديده شاكرا ومن معاصيه محاذرا وهذه النكمة الشريفة من كلام رسول الله مذاكرا

١٠ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة بالصلاء المهمة المستوصلة والواشمة بالشين المعجمة والمستوشمة . متفق عليه . الواصلة : هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها سواء فعلته لنفسها أو لغيرها والمستوصلة : التي تطلب فعل ذلك ، وزاد في الشرح ويقبل بها ولا يدل عليه اللفظ ، والواشمة : فاعلة الوشم وهو أن تفرز إبرة ونحوها في ظهر كفها أو شفتها أو نحوها من بدنها حتى يسيل الدم ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل والنورة فيخضر . والمستوشمة : الطالبة لذلك ، والحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث . فالوصل محرم للمرأة مطلقاً بشعر محرم أو غيره آدمي أو غيره سواء كانت المرأة ذات زينة أو لا مزوجة أو غير مزوجة ، وللهادوية والشافعية خلاف وتفصيل لا ينهض عليها دليل ، بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقاً الوصل الشعر واستيصاله ، كما هي قاضية بتحريم الوشم وسؤاله ودل اللعن أن هذه المعاصي من الكبائر : هذا وقد علم الوشم في بعض الأحاديث بأنه تغيير خلق الله . ولا يقال إن الخضاب بالحناء ونحوه تشمله العلة ، وإن شملته فهو مخصوص بالاجماع وبأنه قد وقع في عصره صلى الله عليه وسلم بل أمر بتغيير بياض أصابع المرأة بالخضاب كما في قصة هند . فأما وصل الشعر بالحرير ونحوه من الخرق فقال القاضي عياض : اختلف العلماء في المسألة : فقال مالك والطبري وكثيرون . أو قال الأكثرون : الوصل ممنوع بكل شيء سواء وصله بصوف أو حرير أو خرق واحجوا بحديث مسلم عن جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر أن تصل المرأة برأسها شيئاً » وقال الليث بن سعد : النهي مخصص بالوصل بالشعر ، ولا بأس بوصله بصوف أو خرق وغير ذلك ، وقال بعضهم ، يجوز بكل شيء وهو مروي عن عائشة

ولا يصح عنها ، قال القاضي : وأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها بما يشبه الشعر فليس بمنهى عنه لأنه ليس بوصل ولا معنى مقصود من الوصل ، وإنما هو للتجميل والتحسين انتهى ومراده من المعنى المناسب ، هو ما في ذلك من الخداع للزوج ، فما كان لونه مغايرا للشعر فلا خداع فيه .

١١ — (وعن جذامة بنت وهب) بضم الجيم وذل المعجمة ، ويروى بالبدال المهملة قيل وهو تصحيف ، هي أخت عكاشة بن محصن من أمه . هاجرت مع قومها وكانت تحت أنيس ابن قتادة مصغرا أنس (قالت : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم في أناس وهو يقول : لقد هممت أن أنهي عن الغيلة) بكسر الغين المعجمة ففتنة تحتية (فَنَظَرْتُ في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا بضرك ذلك أولادهم شيئا ، ثم سألوهم عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ذلك الوأد الخفي . رواه مسلم) اشتمل الحديث على مسألتين : الأولى : الغيلة ، تقدم ضبطها ويقال لها الغيل بفتح الغين مع فتح المثناة التحتية . والغيل بكسر الغين . والمراد بها مجامعة الرجل امرأته وهي ترضع كما قاله مالك والأصمعي وغيرهما . وقيل هي أن ترضع المرأة وهي حامل ، والأطباء يقولون إن ذلك داء العرب تكرمه وتقياه . ولكن النبي صلى الله عليه وسلم رد ذلك عليهم وبين عدم الضر الذي زعمه العرب والأطباء بأن فارس والروم تفعل ذلك ولا ضرر يحدث مع الأولاد وقوله «فإذا هم يغيلون» من أغال يغيل . والمسألة الثانية : العزل . بفتح العين المهملة وسكون الزاي : وهو أن يتزع الرجل بعد الإلاج لينزل خارج الفرج وهو يفعل لأحد أمرين . أما في حق الأمة فلا تحمل كراهة لحبي الوالد من الأمة ولأنه مع ذلك يتعذريهها . وأما في حق الحرة فكراهة ضرر الرضيع إن كان أولادها تحمل المرأة وقوله في جواب سؤالهم عنه «ذلك الوأد الخفي» دال على تحريمه لأن الوأد دفن البنت حية . وبالتحريم حزم ابن حزم محتجا بحديث الكتاب : هذا . وقال الجمهور : يجوز عن الحرة يا ذنبا وعن الأمة السرية بغير إذنها . ولهم خلاف في الأمة المزوجة بحر . قالوا : وحديث الكتاب معارض بحديثين : الأول عن جابر قال «كانت لنا جوار وكنا نعزل فقالت اليهود : تلك الموءودة الصغرى . فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : كذبت اليهود . ولو أراد الله خلقه لم تستطع رده» أخرجه النسائي والترمذي وصححه . والثاني أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة نحوه قال الطحاوي والجمع بين الأحاديث بحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه . ورجح ابن حزم حديث جذامة وأن النهي فيه للتحريم بأن حديث غيرها مرجح لأصل الإباحة وحديثها مانع . فمن ادعى أنه أبيح بعد المنع فعليه البيان : ونوزع ابن حزم في دلالة قوله صلى الله عليه وسلم «ذلك الوأد الخفي» على الصراحة بالتحريم . لأن التحريم للوأد المحقق الذي هو قطع حياة محقة . والعزل وإن شبهه صلى الله عليه وسلم به فانما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة والمشيبه



دون المشبه به ، وإنما سماه وأدا لما تعلق به من قصد منع الحمل . وأما علة النهي عن العزل  
فالأحاديث دالة على أن وجهه أنه معاندة للقدر ، وهو دال على عدم التفرقة بين الحرة والامة .  
(فائدة) معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف  
في العزل ، ومن أجازها أجاز المعالجة ، ومن حرمه حرم هذا بالأولى ، ويلحق بهذا تعاطي  
المرأة ما يقطع الحمل من أصله ، وقد أفتى بعض الشافعية بالمانع وهو مشكل على قولهم  
باباحة العزل مطلقا .

١٢ — (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رجلا قال : يا رسول الله إن لي  
جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال ، وإن اليهود تحدث  
أن العزل الموءودة الصغرى ، قال كذبت اليهود ، لو أراد الله أن يخلقه ما استطعت  
أن تصرفه . رواه أحمد وأبو داود واللفظ له والنسائي والطحاوي ، ورجاله ثقات)   
الحديث قد عارض حديث النهي ، وتسميته صلى الله عليه وسلم العزل الواد الخفي وفي هذا  
كذب اليهود في تسميته الموءودة الصغرى ، وقد جمع بينهما بأن حديث النهي حمل على التنزيه  
وتكذيب اليهود لأنهم أرادوا التحريم الحقيقي . وقوله « لو أراد أن يخلقه » إلى آخره : معناه  
أنه تعالى إذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها وأنه يسبقكم الماء فلا تقدرُونَ على دفعه ولا  
ينفعكم الحرص على ذلك ، فقد يسبق الماء من غير شعور العازل تمام ما قدره الله . وقد  
أخرج أحمد والبخاري من حديث أنس وصححه ابن حبان . أن رجلا سأل عن العزل فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم « لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله منها ولدا .  
وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس ، وفي الأوسط له عن ابن مسعود .

١٣ — (وعن جابر رضي الله عنه قال : كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والقرآن ينزل أو كان شيء ينهى عنه لنها ناعنه القرآن . متفق عليه) إلا أن قوله « لو كان  
شيء ينهى عنه » إلى آخره ، لم يذكره البخاري وإنما رواه مسلم من كلام سفيان أحمد رواه  
وظاهره أنه قاله استنباطا . قال المصنف في الفتح : تتبعنا المسانيد فوجدت أكثر رواته عن  
سفيان لا يذكر هذه الزيادة انتهى ، وقد وقع لصاحب العمدية مثل ما وقع للمصنف هنا  
فجعل الزيادة من الحديث ، وشرحها ابن دقيق العيد واستغرب استدلال جابر بتقدير الله  
لهم (ومسلم) أي عن جابر (فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا عنه) فدل تقريره  
صلى الله عليه وسلم لهم على جوازه ، وقيل إنه أراد جابر بالقرآن ما يقرأ أعم من المتعبد  
بملاوته أو غيره مما يوحى إليه ، فكأنه يقول فعلنا في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر  
عليه ، قيل فيزول استغراب ابن دقيق العيد ، إلا أنه لا بد من علم النبي صلى الله عليه وسلم  
بأنهم فعلوه . والحديث دليل على جواز العزل ، ولا ينافيه كراهة التنزيه كما دل له أحاديث النهي  
١٤ — (وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد :  
أخرجاه واللفظ لمسلم) تقدم الكلام عليه في باب الغسل . واستدل به على أنه لم يكن القسم

بين نسائه صلى الله عليه وسلم عليه واجبا . وقال ابن العربي : إنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر ، فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب وكأنه أخذ من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري « أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنون من إحداهن » فقولها « فيدنون » يحتمل أنه للوقوع إلا أن في بعض رواياته من غير وقاع ، فهو لا يتم مأخذا لابن العربي . وقد أخرج البخاري من حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة » ولا يتم أن يراد بالليلة بعد المغرب كما قاله لأنه لا يتسع ذلك الوقت سماعا إلا انتظار لصلاة العشاء لفعل ذلك كذا قيل وهو مجرد استبعاد وإلا فالظاهر أنساعه لذلك ، فقد كان صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء أولاً لأنه أعطى قوة في ذلك لم يعطها غيره . والحديث دليل أنه كان لا يجب القسم عليه لنسائه ، وهو ظاهر قوله تعالى - ترجى من تشاء منهم - الآية . وذهب إليه جماعة من أهل العلم والجمهور يقولون يجب عليه القسم ، وتأولوا هذا الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضا صاحبة النوبة ، وبأنه يعمل فعله عند استيفاء القسم ثم يستأنف القسم وبأنه يحتمل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم . وقوله « وله يومئذ تسع نسوة » في رواية البخاري « ومن إحدى عشرة » ويجمع بين الرويتين بأن يحمل قول من قال تسع نظرا إلى الزوجات اللاتي اجتمعن عنده ، ولم يجتمع عنده أكثر من تسع وأنه مات عن تسع كما قال أنس ، أخرجه الضياء عنه في المختارة ، ومن قال إحدى عشرة أدخل مارية القبطية وريحانة فيهن ، وأطلق عليهما لفظ نسائه تغليبا . وفي الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان أكمل الرجال في الرجولية حيث كان له هذه القوة . وقد أخرج البخاري أنه كان له قوة ثلاثين رجلا وفي رواية الإسماعيلي : قوة أربعين ، ومثله لأبي نعيم في صفة الجنة وزاد : من رجال أهل الجنة . وقد أخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم « إن الرجل في الجنة ليعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة » .

### باب الصداق

الصداق بفتح الصاد المهملة وكسر ها : مأخوذ من الصديق لإشعاره بصدور رغبة الزوج في الزوجة ، وفيه سبع لغات ، وله ثمانية أسماء يجمعها قوله :

صداق ومهر نحلة وفريضة حياء وأجر ثم عقر علائق

وكان الصداق في شرع من قبلنا للأولياء كما قال صاحب المستعذب على المذهب .

١ - عن أنس رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم أعتق صفيية وجعل عتقها صداقها . متفق عليه هي أم المؤمنين صفيية بنت حيي بن أخطب من سبط هرون ابن عمران كانت تحت ابن أبي الحقيق وقيل يوم خيبر ، ووقعت صفيية في السبي فاصطفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقها وتزوجها وجعل عتقها صداقها . وماتت سنة خمسين ،



وقيل غير ذلك . والحديث دليل على صحة جعل العتق صداقا : أى عبارة وقعت تفيد ذلك واللفقهاء عدة عبارات في كيفية الغبارة في هذا المعنى ، وذهب إلى صحة جعل العتق مهورا الهادوية وأحمد وإسحاق وغيرهم ، واستدلوا بهذا الحديث . وذهب الأكثر إلى عدم صحة جعل العتق مهورا . وأجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم أعتقها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها ، ويرد هذا التأويل أنه في مسلم باللفظ « ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها » وفيه أنه قال عبد العزيز رواه : قال ثابت لأنس بعد أن روى هذا الحديث : ما أصدقها ؟ قال نفسها وأعتقها ، فانه ظاهر أنه جعل نفس العتق صداقا . وأما قول من قال : إن هذا شيء فهمه أنس فعبر به ويجوز أن فهمه غير صحيح . فجوابه أنه أعرف باللفظ وأفهم له . وقد صرح بأنه صلى الله عليه وسلم جعل العتق صداقا ، فهو رار لفعله صلى الله عليه وسلم وحسن الظن به لثقتة يوجب قبول روايته للأفعال كما يوجب قبولها للأقوال وإلا لزم رد الأقوال والأفعال ، إذ لم ينقل الصحابة اللفظ النبوي إلا في شيء قليل ، وأكثر ما يروونه بالمعنى كما هو معروف ، ورواية المعنى عمدتها فهمه ، وقوله أنه لم يرفعه أنس بل قاله تظننا خلاف ظاهر لفظه فانه قال : جعل : يريد النبي صلى الله عليه وسلم صداقها عتقها . وقد أخرج الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفية قالت « أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صداقي » وهو صريح فيما رواه أنس وأنه لم يقل ذلك تظننا كما قيل ، وإنما خالف الجمهور الحديث وتأولوه ، قالوا : لانه خالف القياس لوجهين : أحدهما أن عقدها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال وإما بعده وذلك غير لازم لها . والثاني أنا إن جعلنا العتق صداقا ، فاما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال أيضا لتناقضهما أو حالة الحرية فيلزم سبقها على العقد فيلزم وجود العتق حال فرض عدمه وهو محال لأن الصداق لا بد أن يقدم تقرره على الزوج إما نصا وإما حكما حتى تملك الزوجه طلبه ، ولا يتأتى مثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون صداقا . وأجيب أولا بأنه بعد صحة القصة لا يبالى بهذه المناسبات . وثانيا بعد تسليم ما قالوه . فالجواب عن الاول أن العقد يكون بعد العتق ، وإذا امتنعت من العقد لزمها السعاية بقيمتها ولا محذور في ذلك وعن الثاني بأن العتق منفعة يصبح المعاوضة عنها والمنفعة إذا كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكني الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك . وأما قول من قال إن ثواب العتق عظيم ، فلا ينبغي أن يفوت بجعله صداقا وكان يمكن جعل المهر غيره ، فجوابه أنه صلى الله عليه وسلم يفعل المفضل لبيان التشريع ، ويكون ثوابه أكثر من ثواب الأفضل فهو في حقه أفضل . وأما جعل حديث عائشة في قصة جويرية مؤيدا لحديث صفية ولفظه « أنه صلى الله عليه وسلم قال لجويرية لما جاءت تستعينه في كتابتها ، هل لك أن أقضي عنك كتابك وأتزوجك ؟ قالت قد فعلت » أخرجه أبو داود ، فلا يخفى أنه ليس فيه تعرض للمهر ولا غيره ، فليس مما نحن فيه

٢ — ﴿وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن﴾ هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالفقه بالمدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم ، يقال إن اسمه كنيته ، وهو كثير الحديث واسع الرواية ، سمع عن جماعة من الصحابة وأخذ عنه جماعة مات سنة أربع وسبعين ، وقيل أربع ومائة وهو في سبعين سنة ﴿قال : سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : كان صداقه لأزواجه اثني عشرة أوقية﴾ بضم الهمزة وتشديد المثناة التحتية ﴿ونشا﴾ بفتح النون وشين مصجمة مشددة ﴿وقالت : أتدرى ما للنش ؟ قال : قلت لا ، قالت : نصف أوقية ، فذلك خمسمائة درهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه . رواه مسلم﴾ المراد في الحديث أوقية الحجاز وهي أربعون درهما ، وكان كلام عائشة هذا بناء على الأغلب وإلا فإن صداق صفيية عتقها ، قيل ومثلها جويرية وخديجة لم يكن صداقها هذا المقدار ، وأم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وسلم بأربعة آلاف درهم وأربعة آلاف دينار ، إلا أنه كان تبرأ منه إكراما لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن عن أمره صلى الله عليه وسلم وقد استحب الشافعية جعل المهر خمسمائة درهم ناسيا ، وأما أقل المهر الذي يباح به العتق فقد مناه ، أما أكثره فلا حد له إجماعا قال تعالى — وآتيتم إحداهن قنطارا — والقنطار قيل إنه ألف ومائتا أوقية ذهبا ، وقيل ملء مسك ثور ذهبا ، وقيل سبعون ألف مثقال ، وقيل مائة رطل ذهبا . وقد كان أراد عمر قصر أكثره على قدر مهر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ورد الزيادة إلى بيت المال وتكلم به في الخطبة ، فردت عليه امرأة محتجة بقوله تعالى وآتيتم إحداهن قنطارا — فرجع وقال : كلكم أفقه من عمر .

٢ — ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما تزوج علي فاطمة رضي الله عنها﴾ هي سيدة نساء العالمين ، تزوجها علي رضي الله عنه في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان وبني عليها في ذي الحجة . ولدت له الحسن والحسين والحسن وزينب ورقية وأم كلثوم ، وماتت بالمدينة بعد موته صلى الله عليه وسلم ثلاثة أشهر . وقد بسطنا ترجمتها في الروضة الندية ﴿قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطها شيئا ، قال ما عندي شيء ، قال : فأين درعك الحطمية ؟﴾ بضم الحاء المهملة وفتح الطاء نسبة إلى حطمة من محارب بطن من عبد القيس كانوا يعملون الدروع ﴿رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم﴾ فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول بها جبر الخطا طرها وهو المعروف عند الناس كافة ، ولم يذكر في الرواية هل أعطها درعه المذكورة أو غيرها . وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى علي فاطمة رضي الله عنهما إلا أنها غير مستندة .

٤ — ﴿وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة نكحت على صداق أو حياء﴾ بكسر الحاء المهملة فموحدة فهمزة مدودة : المعطية للغير أو للزوجة زائدة على مهرها ﴿أو عدة﴾ بكسر العين المهملة : ما وعد



به الزوج وإن لم يحضر قبل عصمة النكاح فهو لها ، وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه ، وأحق ما أكرم الرجل عليه ابنته أو أخته . رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي . الحديث دليل على أن ما سماه الزوج قبل العقد فهو الزوجة ، وإن كانت تسميه لغيرها من أب وأخ ، وكذلك ما كان عند العقد ، وفي المسألة خلاف ، فذهب إلى ما أفاده الحديث الهادي ومالك وعمر بن عبد العزيز والثوري . وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الشرط لازم لمن ذكر من أخ أو أب والنكاح صحيح . وذهب الشافعي أن تسمية المهر تكون فاسدة ولها صداق المثل . وذهب مالك إلى أنه إن كان الشرط عند العقد فهو لابنته وإن كان بعد النكاح فهو له . قال في نهاية المجتهد : وسبب اختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع ، فمن شبهه بالوكيل يبيع السلعة وشرط لنفسه حياء قال لا يجوز النكاح كما لا يجوز البيع ، ومن جعل النكاح في ذلك مخالفا للبيع قال يجوز . وأما تفريق مالك فلا نه اتهمه إذا كان الشرط في عقد النكاح أن يكون ذلك اشترط لنفسه نقصانا عن صداق مثلها ولم يتهمه إذا كان بعد انعقاد النكاح والاتفاق على الصداق انتهى . وإنما عطل ذلك بما سمعت ولم يذكر الحديث لأن فيه مقالا . هذا ، وأما ما يعطى الزوج في العرف مما هو الاتفاق كالطعام ونحوه فإن شرط في العقد كان مهرا وما سلم قبل العقد كان إباحة ، فيصح الرجوع فيه مع بقاءه إذا كان في العادة يسلم للتلف ، وإن كان يسلم للبقاء رجع في قيمته بعد تلفه إلا أن يمتنعوا من تزويجه رجع بقيمته في الطرفين جميعا ، وإذا ماتت الزوجة أو امتنع هو من التزويج كان له الرجوع فيما بقي وفيما سلم للبقاء وفيما تلف قبل الوقت الذي يعتاد التلف فيه لافيا عدا ذلك وفيما سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال أو رشوة إن لم تسلم إلا به ، وإن كان الطعام الذي يفعل في وليمة العرس مما ساقه الزوج إلى ولي الزوجة وكان مشروطا مع العقد لصغيره وفعل ذلك جاز التناول منه لمن يعتاد لمثله كالقراة وغيرهم ، لأن الزوج إنما شرطه وسلمه ليفعل ذلك لا يبقي ملكا للزوج والعرف معتبر في هذا .

ه — (وعن علقمة) أي ابن قيس أبي شبل بن مالك من بني بكر بن النخع ، روى عن عمر وابن مسعود ، وهو تابعي جليل اشتهر بحديث ابن مسعود وصحته ، وهو عم الاسود النخعي مات سنة إحدى وستين . عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يقرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات ، فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نساها لا وكس . بفتح الواو وسكون الكاف وسين مهملة : هو النقص : أي لا ينقص من مهر نساها (ولا شطط) بفتح الشين المعجمة وبالطاء المهملة : وهو الجور : أي لا يجار على الزوج بزيادة مهرها على نساها (وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل) بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين المهملة فنون فألف فنون (الأشجعي) بفتح الهمزة وشين معجمة ساكنة . ومعقل هو أبو محمد شهد فبح مكة ونزل الكوفة ،

وحدثه في أهل الكوفة ، وقتل يوم الحرة صبرا (فقال) قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع (بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مهملة) بنت واشق (بواو مفتوحة فألف فشين معجمة فقف (امرأة منا) بكسر الميم فنون مشددة فألف (مثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذي حسنه وجماعة) منهم ابن المهدي وابن حزم وقال : لا مغمز فيه لصحة إسناده . ومثله قال البيهقي في الخلفيات وقال الشافعي : لا أحفظه من وجه يثبت مثله وقال لو ثبت حديث بروع لقلت به . وقال في الأم : إن كان يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أولى الأمور ولا حاجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كبير ، ولا شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له ، ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله ، مرة يقال عن معقل بن سنان ومرة عن معقل ابن يسار ومرة عن بعض أشجع لا يسمى ، هذا تضعيف الشافعي بالاضطراب . وضعفه الواقدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فما عرفه أهل المدينة . وقد روى عن علي رضي الله عنه أنه رده بأن معقل بن سنان أعرابي بوال على عقبيه . وأجيب بأن الاضطراب غير قاطع لأنه متردد بين صحابي وصحابي وهذا لا يطعن به في الرواية وعن قوله : إنه يروى عن بعض أشجع فلا يضر أيضا ، لأنه قد فسر ذلك البعض بمعقل ، فقد تبين أن ذلك البعض صحابي . وأما عدم معرفة علماء المدينة فلا يقدح بها مع عدالة الراوي . وأما الرواية عن علي رضي الله عنه فقال في البدر المنير لم يصح عنه . وقد روى الحاكم من حديث حرملة بن يحيى أنه قال : سمعت الشافعي يقول : إن صح حديث بروع بنت واشق قلت به ، قال الحاكم قلت صح فقل به وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في المال ثم قال : وأنسبها إسنادا حديث قتادة إلا أنه لم يحفظ اسم الصحابي . قلت : لا يضر جهالة اسمه على رأي المحدثين ، وما قال المصنف من أن لحديث بروع شاهدا من حديث عقبة بن عامر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج امرأة رجلا فدخل بها ولم يفرض لها صداقا فحضرته الوفاة فقال : أشهدكم أن سهمي بخير لها » أخرجه أبو داود والحاكم ، فلا يخفى أن لاشهادته على ذلك لأن هذا في امرأة دخل بها زوجها ، نعم فيه شاهد أنه يصح النكاح بغير تسمية . والحديث دليل على أن المرأة تستحق كمال المهر بالموت وإن لم يسم لها الزوج ولادخل بها وتستحق مهر مثلها : وفي المسألة قولان : الأول العمل بالحديث وأنها تستحق المهر كما ذكر ، وقول ابن مسعود اجتهد موافق الدليل ، وقول أبي حنيفة وأحمد وآخرين ، والدليل الحديث وما طعن به فيه قد سمعت دفعه . والثاني لا تستحق إلا الميراث لعلي وابن عباس وابن عمر والهادي ومالك وأحمد قولي الشافعي ، قالوا : لأن الصداق عوض فإذا لم يستوف الزوج الم عوض عنه لم يلزم قياسا على ثمن المبيع ، قالوا : والحديث فيه تلك المطاعن ، قلنا المطاعن قد دفعت فنهض الحديث للاستدلال فهو أولى من القياس .

٦ — (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :



مَنْ أُعْطِيَ فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ سَوْبًا ۖ هُوَ دَقِيقُ الْقَمْحِ الْمَقْلُوءِ أَوْ الذَّرَّةُ أَوْ الشَّعِيرُ أَوْ غَيْرُهَا ۖ (أَوْ تَمَرًا فَقَدْ اسْتَحَقَّ). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِهِ وَقَفَهُ ۖ وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ : فِيهِ مَوْسَى بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ رُومَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ ، وَرَوَى مَوْقُوفًا وَهُوَ أَقْوَى ائْتِهِيَ . فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَشِيرَ إِلَى أَنَّ فِيهِ ضَعْفًا عَلَى عَادَتِهِ وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ بِإِلْغَا. وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ كَوْنُ الْمَهْرِ مِنْ غَيْرِ الدِّرَاهِمِ وَالْدَنَافِيرِ وَأَنَّهُ يَجْزَى مَطْلَقُ السَّوْبِ وَالْمَرْ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلْ وَتَقَدَّمَ أَقَابِيلُ الْعُلَمَاءِ فِي قَدْرِ أَقْلِ الْمَهْرِ فِي شَرْحِ حَدِيثِ الْوَاضِعَةِ نَفْسُهَا . ٧ — ۖ وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَاصِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ ۖ هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَاصِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَنْزِيُّ يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ وَسَكُونُ النُّونِ وَبِالزَّايِ ، وَفِي نَسْبِهِ خِلَافٌ كَثِيرٌ ، فَبُضِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي أَرْبَعِ سِنِينَ أَوْ خَمْسٍ . مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَذْكُورُ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ ، وَقِيلَ سَنَةَ ثَمَانِينَ ۖ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى نَعْلَيْنِ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ، وَخُولَفَ ۖ أَيُّ التِّرْمِذِيِّ ۖ (فِي ذَلِكَ) ۖ أَيُّ فِي التَّصْحِيحِ . لَفْظُ الْحَدِيثِ « إِنْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فِزَارَةٍ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : رَضِيتُ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ ؟ قَالَتْ نَعَمْ ، فَأَجَازَهُ » . وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ صَحِيحٌ جَعَلَ الْمَهْرَ أَيُّ شَيْءٍ لَهُ ثَمَنٌ . وَقَدْ سَلَفَ أَنْ كُلَّ مَا صَحَّحَ جَعَلَهُ ثَمَنًا صَحَّحَ جَعَلَهُ مَهْرًا ، وَفِيهِ مَا خُذَ لِمَا وَرَدَ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ الْمَرْأَةُ فِي مَالِهَا إِلَّا بِرَأْيِ زَوْجِهَا .

٨ — ۖ وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : زَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا امْرَأَةً بِنَخَاتِمٍ مِنْ حَدِيدٍ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ۖ قَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ سَهْلِ فِي الْوَاضِعَةِ نَفْسُهَا بِطَوْلِهِ : وَفِيهِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ مِنْ خَطِّهَا أَنْ يَلْتَمِسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ فَلَمْ يَجِدْهُ ، فَزَوَّجَهَا بِإِيَّاهَا عَلَى تَعْلِيمِهَا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ، فَانْ كَانَ هَذَا هُوَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ فَلَمْ يَتِمَّ جَعْلُ الْمَهْرِ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ كَمَا عُرِفَتْ ، وَإِنْ أُريدَ غَيْرُهُ فَيَحْتَمِلُ وَهُوَ بِعِيدُ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ ۖ (وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي أَوَائِلِ النِّكَاحِ) ۖ وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنَّهُ أُريدَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ ، فَتَأْوِيلُهُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ فِي جَعْلِ الصَّدَاقِ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ .

٩ — ۖ وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ : لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ أَخْرَجَهُ الدَّارِ قُطْنِي مَوْقُوفًا وَفِي سَنَدِهِ مَقَالٌ ۖ أَيُّ مَوْقُوفٌ عَلَى عَلِيِّ بْنِ رِضَى اللَّهِ عَنْهُ . وَقَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ مَرْفُوعًا وَلَمْ يَصِحَّ وَالْحَدِيثُ مُعَارِضُ الْأَعَادِيثِ الْمُتَقَدِّمَةِ الْمَرْفُوعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحَّةِ أَيُّ شَيْءٍ يَصَحُّ جَعْلُهُ مَهْرًا كَمَا عُرِفَتْ ، وَالْمَقَالُ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ هُوَ أَنَّ فِيهِ مُبَشِّرُ ابْنِ عُبَيْدٍ قَالَ أَحْمَدُ : كَانَ يَضَعُ الْحَدِيثَ .

١٠ — ۖ وَعَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ ۖ أَيُّ أَسْهَلُهُ عَلَى الرَّجُلِ ۖ (أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ) ۖ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَخْفِيفِ الْمَهْرِ ، وَأَنَّ غَيْرَ الْأَيْسَرِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا كَمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ فِي قَوْلِهِ — وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا — وَتَقَدَّمَ « أَنَّ عَمْرُوهُنَّ عَنْ

المغالاة في المهور، فقالت امرأة ليس ذلك إليك يا عمر إن الله يقول - وآتيتهم إحداهن قنطاراً من ذهب - قال عمر : امرأ غاصمت عمر فخصمته « أخرجه عبد الرزاق ، وقوله في الرواية من ذهب هي قراءة ابن مسعود ، وله طرق بألفاظ مختلفة ، ويحتمل أن الخيرية بركة المرأة في الحديث « أبركهن أيسرهن مؤنة » .

١١ - (وعن عائشة رضي الله عنها أن عمرة بنت الجون ) بفتح الجيم وسكون الواو فنون ( تعوذت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أدخلت عليه : يعني لما تزوجها فقال : لقد غدت بمعاذ ) بفتح الميم ما يستعاذ به ( فطلقها ، وأمر أسامة يمتعها بثلاثة أثواب . أخرجه ابن ماجه ، وفي إسناده راو متروك . وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي سعيد الساعدي ) وقد سماها في الحديث عمرة ، ووقع مع ذلك اختلاف في اسمها ونسبها كثير ولكنه لا يتعلق به حكم شرعي . واختلف في سبب تعوذها منه ، ففي رواية أخرجه ابن سعد « أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل عليها وكانت من أجل النساء ، قد اخل نساءه صلى الله عليه وسلم غيرة ، فقبل لها : إنما تحظى المرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تقول : إذا دخلت عليه أعوذ بالله منك » وفي رواية أخرجه ابن سعد أيضاً بإسناد البخاري « أن عائشة وحفصة دختا عليها أول ما قدمت مشطاها وخضبتاها وقالت لها إحداها : إن النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول : أعوذ بالله منك » وقيل في سببه غير ذلك والحديث دليل على شرعية المتعة المطلقة قبل الدخول . واتفق الأكثر على وجوبها في حق من لم يسم لها صداقاً إلا عن الليث ومالك ، وقد قال تعالى « لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى الفقير قدره - وظاهر الأمر الوجوب . وأخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس قال « المس : النكاح ، والفريضة : الصداق ومتعوهن ، قال : هو على الزوج يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقاً ثم يطلقها قبل أن يدخل بها : فأمره الله أن يمتعها على قدر عسره ويسره ، الحديث . وقد أخرج عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم « متعة الطلاق أعلاها الخادم ودون ذلك الورق ودون ذلك الكسوة » نعم هذه المرأة التي متعها صلى الله عليه وسلم يحتمل أنه لم يسم لها صداقاً فمتعها كما قضت به الآية . ويحتمل أنه كان سمى لها فمتعها إحساناً منه وفضلاً . وأما تميع من لم يسم الزوج لها مهرأ ودخل بها ثم فارقها فقد اختلف في ذلك فذهب على وعمر والشافعي إلى وجوبها أيضاً عملاً بقوله تعالى « وللمطلقات متاع بالمعروف وذهبت الهادوية والخنفية إلى أنه لا يجب إلا مهر المثل لا غير . قالوا : وعموم الآية بخصوص بمن لم يكن قد دخل بها ، والذي خصه الآية الأخرى التي أوجب فيها المتعة ، لأنه شرط فيها عدم المس وهذا قدمس . وأما قوله تعالى - فتعالين أمتعن - فإنه يحتمل نفقة العدة ولا دليل مع الاحتمال . هذا ، وقد سبقت إشارة أن الليث لا يقول بوجوب المتعة مطلقاً ، واستدل له بأنها لو كانت واجبة لكانت مقدرة ، ودفع بأن نفقة القريب واجبة ولا تقدير لها



## باب الوليمة

الوليمة : مشتقة من الولم بفتح الواو وسكون اللام ، وهو الجمع لأن الزوجين يجتمعان ، قاله الأزهرى وغيره ، والفعل منها أولم . وتقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث . ووليمة العرس ما يتخذ عند الدخول وما يتخذ عند الإملاك .

١ — عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة فقال : ما هذا ؟ قال : يا رسول الله إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب . قال : بَارَكَ اللهُ لَكَ أَوْلَمَ وَأَوْ بَشَاة . متفق عليه ، واللفظ لمسلم . جاء في الروايات بيان الصفرة بأنها ردغ من زعفران وهو بفتح الراء ودال مهملة وغين معجمة : أثر الزعفران فان قلت قد علم النهي عن التزعفر فكيف لم ينكره صلى الله عليه وسلم ؟ قلت : هذا مخصص للنهي بجوازہ للعروس ، وقيل يحتمل أنها كانت في ثيابه دون بدنه بناء على جوازہ في الثوب ، وقد منع جوازہ فيه أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما ، والقول بجوازہ في الثياب مروي عن مالك وعلماء المدينة . استدلل لهم بمفهوم النهي الثابت في الأحاديث الصحيحة كحديث أبي موسى مرفوعا « لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من الخلق » وأجيب بأن ذلك مفهوم لا يقاوم النهي الثابت في الأحاديث الصحيحة وبأن قصة عبد الرحمن كانت قبل النهي في أول الهجرة . وبأنه يحتمل أن الصفرة التي رآها صلى الله عليه وسلم كانت من جهة امرأته علقت به ، فكان ذلك غير مقصود له ورجح هذا النووي وعزاه للمحققين وبني عليه البيضاوي . وقوله « على وزن نواة من ذهب » قيل المراد واحدة نوى التمر وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار . ورد بأن نوى التمر يختلف فكيف يجعل معيارا لما يوزن ؟ وقيل إن النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطابي وخطاره الأزهرى ونقله عياض عن أكثر العلماء ، ويؤيده أن رواية البيهقي « وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم » وفي رواية عند البيهقي عن قتادة « قومت ثلاثة دراهم وثلاثا » إسناده ضعيف لكن جزم به أحمد ، وقيل في قدرها غير ذلك . وعن بعض المالكية أن النواة عند أهل المدينة ربع دينار . والحديث دليل أنه يدعى للعروس بالبركة . وقد نال عبد الرحمن بركة الدعوة النبوية حتى قال : فلقد رأيتني لو رفعت حجرا لرجوت أن أصيب ذهبا أو فضة . رواه البخاري عنه في آخر هذه الرواية . وفي قوله « أولم ولو بشاة » دليل على وجوب الوليمة في العرس وإليه ذهب الظاهرية قيل وهو نص الشافعي في الائم . ويدل له ما أخرجه أحمد من حديث بريدة « أنه صلى الله عليه وسلم قال : لما خطب علي فاطمة لا بد من وليمة » وسنده لا بأس به ، وهو يدل على لزوم الوليمة . وهو في معنى الوجوب ، وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعا « الوليمة حق وسنة فمن دعى ولم يجب فقد عصى » والظاهر من الحق الوجوب . وقال أحمد : الوليمة سنة ، وقال الجمهور : مندوبة . وقال ابن بطال

لا أعلم أحدا أوجبها وكأنه لم يعرف الخلاف، واستدل على التدبيرة بما قال الشافعي لا أعلم أمر بذلك غير عبد الرحمن، ولا أعلم أنه صلى الله عليه وسلم ترك الولية رواء عنه البيهقي فجعل ذلك مستندا إلى كون الولية واجبة، ولا يخفى ما فيه واختلاف العلماء في وقت الولية هل هي عند العقد أو عقبه أو عند الدخول، وهي أقوال في مذهب المالكية منهم من قال عند العقد وبعد الدخول، وصرح الماوردي من الشافعية بأنها عند الدخول قال ابن السبكي: والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنها بعد الدخول وكأنه يشير إلى قصة زواج زينب بنت جحش لقول أنس: «أصبح: يعني النبي صلى الله عليه وسلم عروسا زينب فدعا القوم» وقد ترجم عليه البيهقي «باب وقت الولية» وأما مقدارها فظاهر الحديث أن الشاة أقل ما يجزى، إلا أنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أولم على أم سلمة وغيرها بأقل من شاة، وأولم على زينب بشاة، وقال أنس: لم يؤلم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها إلا أنه أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها بمكة عام القضية وطلب من أهل مكة أن يحضروا فامتنعوا بأكثر من وليته على زينب، وكان أنس يريد أنه وقع في ولية زينب بأشاة من البركة في الطعام ما لم يقع في غيرها. فانه أشبع الناس خبزا ولحما، فكان المراد لم يشبع أحدا خبزا ولحما في ولية من ولائمه صلى الله عليه وسلم أكثر مما وقع في ولية زينب

٢ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيَّةٍ فَلْيَأْتِهَا. متفق عليه. ولمسلم) أي عن ابن عمر مرفوعا (إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ عَرَسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ) الحديث الأول دال على وجوب الإجابة إلى الولية. والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة، ولا تعارض بين الروايتين وإن كانا عن راو واحد، وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهرها فقالوا: تجب الإجابة إلى الدعوى مطلقا، وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين، ومنهم من فرق بين ولية العرس وغيرها، فنقل ابن عبد البر وعياض والنووي الاتفاق على وجوب إجابة ولية العرس وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك، وعن البعض فرض كفاية. وفي كلام الشافعي ما يدل على وجوب الإجابة في ولية العرس وعدم الرخصة في غيرها، فانه قال: إتيان دعوة الولية حق والولية التي تعرف ولية العرس. وكل دعوة دعي إليها رجل ولية، فلا أرخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يتبين أنه عاص كما تبين لي في ولية العرس، وفي البحر للمهدي حكاية إجماع العترة على عدم وجوب الإجابة في الولا ثم كلها. هذا. وعلى القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإمام وقد يسوغ ترك الإجابة لأعذار: منها أن يكون في الطعام شبهة أو يخص بها الأغنياء أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه أو لا يليق لمجالسته أو يدعو له خوف شره أو لطمع في جاهه أو ليعاونه على باطل، أو يكون هناك منك من خمر أو لهو أو فراش حرير أو ستر لجدار البيت أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فيتركه أو كانت في الثالث كما يأتي، فهذه الأعذار



ونحوها في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالنسب بالاولى به، وهذا مأخوذ مما علم من الشريعة ومن قضايها وقعت للصحابة كما في البخاري أن أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت سترًا على الجدار فقال ابن عمر: غلبنا عليه النساء، فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، الله لا أطعم لك طعامًا فرجع، أخرجه البخاري تعليقًا، ووصله أحمد ومسدد في مسنده. وأخرج الطبراني عن سالم بن عبد الله بن عمر قال «عُرس في عهد أبي فاذن الناس، فكان أبو أيوب فيمن أذننا وقد ستروا بيتي ببجاد أخضر، فأقبل أبو أيوب فاطلع فرآه فقال: يا عبد الله أئسترون الجدر؟ فقال أبي واستحى غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب فقال من خشيت أن تغلبه النساء فذكروه، وفي رواية «فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يدخلون الأول فالأول حتى أقبل أبو أيوب» وفيه «فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن فقال: وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومي هذا ثم انصرف» وأخرج أحمد في كتاب الزهد «أن رجلاً دعا ابن عمر إلى عرس، فإذا بيته قد ستر بالكرور، فقال ابن عمر: يا فلان متى تمحوات الكعبة في بيتك؟ ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اهتكت كل رجل ما يليه» والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الجدران، وقد أخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا تستروا الجدر بالثياب» وفيه ضعف وله شاهد وأخرج البيهقي وغيره من حديث سلمان موقوفاً «أنه أنكر ستر البيت، فقال محوم بيتكم أو تمحوات الكعبة؟ ثم قال لا أدخله حتى يهتك» والمسألة فيها خلاف جزم جماعة بالتحريم لستر الجدار، وجهور الشافعية على أنه مكروه. وقد أخرج مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال «إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين» وجذب الستر حتى هتك في قصة معروفة وقد كنا كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدة قديمة أخرج الطبراني في الأوسط من حديث عمران ابن الحصين «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إجابة طعام الفاسقين» وأخرج النسائي من حديث جابر مرفوعاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر» وإسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف، وأخرجه أحمد من حديث عمر. وبالجملة الدعوة مقتضية للإجابة وحصول المنكر مانع عنها، فتعارض المانع والمقتضى والحكم للمانع.

٣ — (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: شر الطعام طعام الوليمة يمتنعها من يأتيها) وهم الفقراء كما يدل له حديث ابن عباس عند الطبراني «بأس الطعام طعام الوليمة يدعى إليها الشبعان ويمنع عنها الجيهاان» الله فلو شملت الدعوة القريبين زالت الشرية عنها (ويُدعى إليها من ياباها) يعني الأغنياء (ومن لم يجب الدعوة فقد عمى الله ورسوله. أخرجه مسلم) المراد من الوليمة وليمة العرس لما تقدم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد انصرفت إلى وليمة العرس وشرية طعامها قد بين وجهه قوله «يدعى إليها من ياباها» فانها جملة مستأنفة يبان لوجه شرية الطعام

والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة وإن كانت إلى شر طعام ، وأنه يعصى الله ورسوله من لم يجب . وتقدم الكلام على ذلك .

٤ — ( وعنه ) أي أبي هريرة ( قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيُجِبْ . فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيُطْعَمْ . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ) فيه دليل على أنه يجب على من كان صائماً أن لا يعتذر بالصوم ، ثم إنه قد اختلف في المراد من الصلاة ، فقال الجمهور : المراد فليدع لأهل الطعام بالمغفرة والبركة ، وقيل المراد بالصلاة المعروفة : أي يشغل بالصلاة ليحصل فضلها وينال بركاتها أهل الطعام والحاضرون وظاهره أنه لا يلزمه الإفطار ليجيب ، فإن كان صومه فرضاً فلا خلاف أنه يحرم عليه الإفطار ، وإن كان تفلاً جازله ، وظاهر قوله « فليطعم » وجوب الأكل . وقد اختلف العلماء في ذلك ، والأصح عند الشافعية أنه لا يجب الأكل في طعام الوليمة ولا غيرها ، وقيل يجب لظاهر الأمر وأقله لقمة ، ولا تجب الزيادة ، وقال : من لم يوجب الأكل الأمر للندب والقرينة الصارفة إليه قوله :

٥ — ( وله ) أي لمسلم ( من حديث جابر : رضى الله عنه نحوه وقال : إن شاء طعم وإن شاء ترك ) فانه خير . والتخير دليل على عدم الوجوب للأكل ، ولذلك أورده المصنف عقيب حديث أبي هريرة .

٦ — ( وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ ) أي واجب أو مندوب ( وطعام يوم الثاني سنة ، وطعام يوم الثالث سبعة ، ومن سمع سمع الله به . رواه الترمذى واستغربه ) وقال لا نعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي ، وهو كثير الغرائب والمناكير قال المصنف : كالرأى على الترمذى ما لفظه ( ورجاله رجال الصحيح ) إلا أنه قال المصنف : إن زيادا مختلف فيه وشيخه عطاء بن السائب اختلط وسماعه منه بعد اختلاطه انتهى . قلت : وحيفئذ فلا يصح قوله : إن رجاله رجال الصحيح ، ثم قال ( وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه ) وفي إسناده عبد الملك بن حسين وهو ضعيف ، وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال والحديث دال على شرعية الضيافة في الوليمة يومين ، ففي أول يوم واجبة كما يفيد لفظ حق لأنه الثابت اللازم . وتقدم الكلام في ذلك ، وفي اليوم الثاني سنة : أي طريقة مستمرة يعتاد الناس فعلها لا يدخل صاحبها الرياء والتسميع . وفي اليوم الثالث رياء وسمة ، فيكون فعلها حراماً والإجابة إليها كذلك وعليه أكثر العلماء . قال النووي : إذا أولم ثلاثاً فالإجابة في اليوم الثالث مكروهة . وفي اليوم الثاني لا تجب مطلقاً ، ولا يكون استعجاباً فيه كاستعجابها في اليوم الأول . وذهب جماعة إلى أنها لا تنكره في الثالث لغیر المدعو في اليوم الأول والثاني ، لأنه إذا كان المدعوون كثيرين ويشق جمعهم في يوم واحد فدعا في كل يوم فريقاً لم يكن في ذلك رياء ولا سمة وهذا قريب ، وجنح البخارى إلى أنه لا بأس بالضيافة ولو إلى سبعة



أيام حيث قال « باب حق إجابة الوليمة والدعوة ، ومن أولم سبعة أيام ونحوه ، ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين » وأشار بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبه من طريق حفصة بنت سيرين قالت : « لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام » وفي رواية « ثمانية أيام » وإليها أشار البخاري بقوله : أو نحوه . وفي قوله « لم يوقت » ما يدل على عدم صحة حديث الباب عنده . قال القاضي عياض : استحب أصحابنا لأهل السنة كونها أسبوعا . فأخذت المالكية بمادل عليه كلام البخاري :

٧ - ( وعن صفية بنت شيبة ) أي ابن أبي عثمان بن أبي طلحة الحنفي من بني عبد الدار قيل إنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل إنها لم تره ، وجزم ابن سعد بأنها تابعة ( قالت : أو لم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه بمدين من شعير . أخرجه البخاري ) قال المصنف : لم أقف على تعيين اسمها . يعني بعض نسائه المذكورة هنا . قال : وفي الباب أحاديث تدل على أنها أم سلمة ، وقيل إنها وليمة علي بفاطمة رضي الله عنهما ، وأراد ببعض نسائه من تنسب إليه من النساء في الجملة وإن كان خلاف المتبادر ، إلا أنه يدل له ما أخرجه الطبراني من حديث أسماء بنت عميس قالت « لقد أولم علي بفاطمة فـ كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمته ، رهن درعه عند يهودي بشطر شعير » ولعله المراد بمدين من شعير لأن المدين نصف صاع . فكأنه قال شطر صاع فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الوليمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مجازية : إما لكونه الذي وفي اليهودي من شعيره أو لغير ذلك . قلت : ولا يخفى أنه تكلف ، ولا مانع أن يؤلم صلى الله عليه وسلم بمدين ويؤلم علي أيضا بمدين ، والمذكور في الباب وليمته صلى الله عليه وسلم .

٨ - ( وعن أنس رضي الله عنه قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم : بين خيبر والمدينة ثلاث ليالي يبني ) مغير الصيغة ( عليه بصفية ) أي يبني عليه خباء جديد بسبب صفية أو بمصاحبتها ( ودعوت المسلمين إلى وليمته لما كان فيها من خبز ولا لحم ، وما كان فيها إلا أن أمر بالأنطاع فبسطت فألقي عليها التمر والأقط ) وفي القاموس : الأقط ككتف وإبل : شيء يتخذ من الخيض الغنمي ( والسمن ) ومجموع هذه الأشياء يسمى حبسا ( متفق عليه ، واللفظ للبخاري ) فيه إجراء الوليمة بغير ذبح شاة والبناء بالمرأة في السفر وإيثار الجديد بثلاثة أيام وإن كانوا في السفر .

٩ - ( وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا اجتمع داعيان فأجب أقربهما بابا ) زاد في التلخيص « فإن أقربهما إليك بابا أقربهما إليك جوارا » ( فإن سبق أحدهما فأجب الذي سبق . رواه أبو داود وسنده ضعيف ) لكن رجال إسناده موثقون ولا يدري ما وجه ضعف سنده ، فانه رواه أبو داود عن هناد بن السري عن عبد السلام ابن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي العلاء الأودي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل هؤلاء وثقهم الأئمة إلا أبا خالد الدالاني

فانهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم . وقال أحمد وابن معين : لا بأس به . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به . وقال ابن عدي : حديثه لين . وقال شريك : كان مرجئا . والحديث على سياق المصنف ظاهر الوقف . وفيه دليل على أنه إذا اجتمع داعيان فالأحق بالإجابة الأسبق ، فان استويا قدم الجار . والجار على مراتب ، فأحقهم أقربهم بابا ، فان استويا أقرع بينهم .

١٠ — وعن أبي جحيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا آكل ممكنا . رواه البخاري . الاتكاء مأخوذ من الوكاء ، والتاء بدل من الواو ، والوكاء : هو ما يشد به الكيس أو غيره فكأنه أو كما مقعدته ويشدها بالعود على الوطاء الذي تحته ، ومعناه الاستواء على وطاء متمكنا قال الخطابي : المتكى هنا هو المتمكن في جلوسه من التربع وشبهه المعتمد على الوطاء تحته ، قال : ومن استوى قاعدا على وطاء فهو متكى ، والعمامة لا تعرف المتكى إلا من مال على أحد شقيه . ومعنى الحديث : إذا أكلت لا أقعد متمكنا كفعل من يريد الاستكثار من الأكل ، ولكن آكل بلغة فيكون قعودى مستوفزا ، ومن حمل الاتكاء على الميل على أحد الشقين تأول ذلك على مذهب أهل الطب بأن ذلك فيه ضرر فانه لا ينحدر في مجارى الطعام سهلا ولا يسيغه هنيئا وربما تأذى به .

١١ — وعن عمرو بن أبي سلمة قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا غلامُ سَمِّ اللَّهَ وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ مِمَّا بِيَمِينِكَ . متفق عليه ) الحديث دليل على وجوب التسمية للأمر بها ، وقيل إنها مستحبة في الأكل ويقاس عليه الشرب . قال العلماء : ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره وينبهه عليها ، فان تركها لأى سبب نسيان أو غيره في أول الطعام فليقل في أثنائه بسم الله أوله وآخره ، لحديث أبي داود والترمذى وغيرهما : قال الترمذى : حسن صحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال « إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله ، فان نسي أن يذكر الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره » وينبغي أن يسمى كل أحد من الآكلين ، فان سمي واحدا فقط فقد حصل بتسميته السنة قاله الشافعي ، ويستدل له بأنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن الشيطان يستحل الطعام الذى لم يذكر اسم الله عليه ، فان ذكره واحد من الآكلين صدق عليه أنه ذكر اسم الله عليه . وفي الحديث دليل على وجوب الأكل باليمين للأمر به أيضا ، ويزيده تأكيد أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بأن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الإنسان ، ويزيده تأكيد « أن رجلا أكل عنده صلى الله عليه وسلم بشماله فقال : كل بيمينك ، فقال لا أستطيع ، قال : لا استطعت ، ما منعه إلا الكبر ، فمافعها إلى فيه » أخرجه مسلم ، ولا يدعو صلى الله عليه وسلم إلا على من ترك الواجب وأما كون الدعاء لتكبره فهو محتمل أيضا ولا يتنافى أن الدعاء عليه الأمرين معا ، وفي قوله « وكل مما بيمينك » دليل أنه يجب الأكل مما بيمينه وأنه ينبغي حسن العشرة للجليس وأن لا يحصل من الإنسان ما يسوء جلوسه مما فيه سوء عشرة وترك مروءة ، فقد يتقذر جلوسه ذلك لا سيما في الثريد والأمرق ونحوهما ، إلا في مثل الفاكهة فانه قد أخرج الترمذى



وغيره من حديث عكراش بن ذؤيب قال «أتينا بجفنه كثيرة الثريد والوذر» وهو بفتح الواو وفتح الذال المعجمة فراء سبع وذرة : قطعة من اللحم لا عظم فيها «فخبطت يدي في نواحيها» وأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين يديه ، فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال : يا عكراش كل من موضع واحد فانه طعام واحد ، ثم أتينا بطبق فيه ألوان التمر فجعلت آكل من بين يدي ، وجالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطبق فقال يا عكراش كل من حيث شئت فانه غير لون واحد « فهذا يدل على التفرق بين الأطعمة والفواكه ، بل يدل على أنه إذا تعدد لون المأكول من طعام أو غيره فله أن يأكل من أي جانب ، وكذلك إذا لم يبق تحت يد الآكل شيء فله أن يتبع ذلك ولو من سائر الجوانب ، فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس « أن خياطاً دعا النبي صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه ، قال فذهبت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقرب خبز شعير ومرقا فيه دبء وقديد ، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة : أي جوانبها ، فلم أزل أتبع الدباء من يومئذ . » وفي الحديث قال أنس « فلما رأيت ذلك جعلت ألقيه إليه ولا أطعمه » وهو دليل على تطلبه له من جميع القصعة لمحبه له

هذا ونما نهى عنه الأكل من وسط القصعة كما يدل له الحديث الآتي وهو قوله :  
 ١٢ — ( وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بقصعة من ثريد فقال : كلوا من جوانبها ولا تأكلوا من وسطها ، فان البركة تنزل في وسطها . رواه الأربعة ، وهذا لفظ النسائي وسنده صحيح ) دل على النهى عن الأكل من وسط القصعة ، وعلاه بأنه تنزل البركة في وسطها ، وكأنه إذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام ، والنهى يقتضى التحريم وسواء كان الأكل وحده أو مع جماعة

١٣ — ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً قط ، كان إذا انتهى شيئاً أكله وإن كرهه تركه . متفق عليه ) فيه إخبار بعدم عيبه صلى الله عليه وسلم للطعام وذمه له ، فلا يقول هو مالح أو حامض أو نحو ذلك . وحاصله أنه دل على عدم عنايته صلى الله عليه وسلم بالأكل ، بل ما اشتهاه أكله وما لم يشتهه تركه ، وليس في تركه ذلك دليل على أنه يحرم عيب الطعام .

١٤ — ( وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تأكلوا بالشمال فإن الشيطان يأكل بالشمال رواه مسلم ) تقدم أنه من أدلة تحريم الأكل بالشمال وإن ذهب الجماهير إلى كراهته لا غير ، وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً ، وهو دليل على أن الشيطان يأكل أكلاً حقيقياً .

١٥ — ( وعن أبي قتادة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء ثلاثاً . متفق عليه ) وقد أخرج الشيخان من حديث أنس « أنه صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الشراب ثلاثاً ، أي في أثناء الشرب لأنه

في إفاء الشراب. وورد تعليل ذلك في رواية مسلم أنه أروي : أي أقم للعطش، وأبرأ: أي أكثر بره. المساء فيه من الهضم ومن سلامته من التأثير في برد المعدة، وأمرأ أي أكثر مرارة لما فيه من السهولة: وقيل العلة خشية تقذيره على غيره لأنه قد يخرج شيء من الفم فيتصل بالماء فيقذره على غيره .

١٦ — (ولأبي داود نحوه عن ابن عباس) أي مرفوعاً (وزاد) على ما ذكر (ويفتح فيه ، وصححه الترمذي) فيه دلالة على تحريم النفخ في الإفاء . وأخرج الترمذي من حديث أبي سعيد «أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النفخ في الشراب ، فقال رجل: القذاة أراها في الإفاء فقال أهرقها ، قال فاني لأروي من نفس واحد ، قال فابن القدح عن فيك ثم تنفس » وفي الشرب ثلاثة مرات من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تشربوا واحداً » أي شرباً واحداً كشراب البعير ولكن اشربوا مشي وثلاث وسموا إذا أنتم شربتم واحداً وإذا أنتم رفعتم ، وأفاد أن المرين سنة أيضاً، نعم قد ورد النهي عن الشرب من فم السقاء ، فأخرج الشيخان من حديث ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب من في السقاء » وأخرج من حديث أبي سعيد قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اختناث الأسقية » زاد في رواية « واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه » . وقد عارضه حديث كبشة قالت « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من في قربة معلقة قائماً فقامت إلي فيها فقطعته » أي أخذته شفاة تبرك به ونستشفي به أخرجه الترمذي وقال حسن غريب صحيح ، وأخرجه ابن ماجه وجمع بينهما بأن النهي إنما هو في السقاء الكبير والقربة هي الصغيرة ، أو أن النهي للتنزيه مثلاً بتخذه الناس عادة دون الندرة . وعلة النهي أنها قد تكون فيه دابة فتخرج إلي في الشارب فيبتلعها مع الماء ، كما ورد أنه شرب رجل من السقاء فخرجت منه حية ، وكذلك ثبت النهي عن الشرب قائماً ، فأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يشربن أحدكم قائماً فمن نسي فليستني » أي يتقياً . وفي رواية عن أنس « زجر عن الشرب قائماً » قال قتادة : قلنا فلا كل ؟ قال أشد وأخيب ، ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال « سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم » وفي لفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب من زمزم وهو قائم » . وفي صحيح البخاري « أن علياً رضي الله عنه شرب قائماً وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتموني » وجمع بينهما بأن النهي للتنزيه فعلة صلى الله عليه وسلم بيانا لجواز ذلك فهو واجب في حقه صلى الله عليه وسلم لبيان التشريع، وقد وقع منه صلى الله عليه وسلم مثل هذا في أمور كثيرة . وأما التقيؤ لمن شرب قائماً فإنه يستحب للحديث الصحيح الوارد بذلك . وظاهر حديث التقيؤ أنه يستحب مطلقاً لما مدوناس ونحوهما . وقال القاضي عياض : إنه من شرب ناسياً فلا خلاف بين العلماء أنه ليس عليه أن يتقيأ :



نعم ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلوساً وأراد أن يعمم الجلوس أن يبدأ بمن عن يمينه ، كما أخرج الشيخان من حديث أنس « أنه أعطى صلى الله عليه وسلم القدح فشرب وعن يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي ، فقال عمر : أعط أبا بكر يا رسول الله » فأعطى الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال : الأيمن فالأيمن » وأخرجنا من حديث سهل بن سعد قال « أتى النبي صلى الله عليه وسلم بقدح فشرب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم هو عبد الله بن عباس والأشياخ عن يساره ، فقال : يا غلام أتأذن أن أعطيه الأشياخ ؟ فقال : ما كنت لأؤثر بفضل منك أحدا يا رسول الله فأعطاه إياه » ومن مكروهات الشرب أن لا تشرب من ثلثة القدح لما أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من ثلثة القدح »

## باب القسم بين الزوجات

١ — عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ويعدل ويقول : اللهم هذا قسمي ﴿ بفتح القاف ﴾ فيما أملك ﴿ وهو المبيت مع كل واحدة في نوبتها ﴾ فلا تلمني فيما تمك ولا أملك ﴿ قال الترمذي : يعني به الحب والمودة ﴾ رواه الأربعة ، وصححه ابن حبان والحاكم ، لكن رجح الترمذي إسناده ﴿ قال أبو زرعة : لا أعلم أحدا تابع حماد بن سلمة على وصلة لكن صححه ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة موصولا ، والذي رواه مسندا هو حماد بن يزيد عن أيوب عن أبي قلابة عن عائشة . قال الترمذي : المرسل أصح . قلت : بعد تصحيح ابن حبان للوصول فقد تعاضد الموصول والمرسل . دل الحديث على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ، وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان واجبا عليه أم لا . قيل وكان القسم عليه صلى الله عليه وسلم غير واجب لقوله تعالى - ترجى من تشاء منهم - الآية قال بعض المفسرين : إنه أباح الله له أن يترك التسوية والقسم بين أزواجه حتى إنه ليؤخر من شاء منهم عن نوبتها ويطلق من يشاء في غير نوبتها وإن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم بناء على أن التضمير في منهن الزوجات ، وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه صلى الله عليه وسلم فانه كان يقسم بينهم من حسن عشرته وكما لحسن خلقه وتأليف قلوب نسائه . والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أمر غير مقدور للعبد بل هو من الله تعالى لا يملكه العبد ويدل له - ولكن الله ألف بينهم - بعد قوله - لو أنفقت مافي الأرض جميعا ما أفدت بين قلوبهم - وبه فسر واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه - .

٢ — عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امرأتان فقال إلى إحدهما دون الأخرى جاء يوم القيامة وشقه مائل . رواه أحمد والأربعة وسنده صحيح . الحديث دليل على أنه يجب على الزوج التسوية بين الزوجات ويحرم

عليه الميل إلى إحداهن ، وقد قال تعالى - فلا تميلوا كل الميل - والمراد الميل في القسم والافتقار  
لأبي المحبة لما عرفت من أنها مما لا يملكه العبد ، ومفهوم قوله - كل الميل - جواز الميل اليسير ،  
ولكن إطلاق الحديث ينفي ذلك . ويحتمل تقييد الحديث بمفهوم الآية .

٣ - وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال : من السنة إذا تزوج الرجل البكر  
على الثيب أقام عندها سبعا ثم قسم ، وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم .  
متفق عليه واللفظ للبخاري يريد من سنة النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الرفع ،  
ولذا قال أبو قلابة راويه عن أنس : ولو شئت لقلت إن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه  
وسلم يريد فيكون راويه بالمعنى من السنة هو الرفع إلا أنه رأى المحافظة على قول  
أنس أولى ، وذلك لأن كونه مرفوعا إنما هو بطريق اجتهدى محتمل والرفع نص ، وليس  
للراوى أن ينقل ما هو محتمل إلى ما هو نص غير محتمل كذا قاله ابن دقيق العيد . وبالجملة  
أنهم لا يعنون بالسنة إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد قال سالم : وهل يعنون : يريد  
الصحابة بذلك ، إلا سنة النبي صلى الله عليه وسلم ؟ والحديث قد أخرجه أئمة من المحدثين  
عن أنس مرفوعا من طرق مختلفة عن أبي قلابة . والحديث دليل على إثبات الجديدة لمن  
كانت عنده زوجة . وقال ابن عبد البر : جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب  
الزفاف سواء أكانت عنده زوجة أم لا ، واختاره النووي . لكن الحديث دل على أنه فيمن  
كانت عنده زوجة ، وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بما ذكر الجمهور ، فظاهر  
الحديث أنه واجب وأنه حق للزوجة الجديدة ، وفي الكل خلاف لم يقدم عليه دليل يقاوم  
الأحاديث ، والمراد بالإثبات في البقاء عندها ما كان متعارفا حال الخطاب والظاهر أن الإثبات  
يكون بالمبيت والقيولة لا استغراق ساعات الليل والنهار عندها كما قاله جماعة حتى قال ابن  
دقيق العيد : إنه أفرط بعض الفقهاء حتى جعل مقامه عندها عذرا في إسقاط الجمعة ، وتجب  
الموالة في السبع والثلاث فلو فرق وجب الاستئذان ولا فرق بين الحرة والأمة ، فلو تزوج  
أخرى في مدة السبع أو الثلاث فالظاهر أنه يتم ذلك لأنه قد صار مستحقا لها .

٤ - عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام  
عندها ثلاثا وقال : إنه ليس بك على أهلك يريد نفسه ﴿ هَوَاتٌ إِنْ شِئْتُ  
سَبَعْتُ لَكَ ﴾ أى أتممت عندك سبعا ﴿ وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبْعُ نِسَائِي ﴾ . رواه مسلم  
وزاد في رواية « دخل عليها فلما أراد أن يخرج أخذت بثوبه ، فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم إن شئت زدت لك وحاسبك ، للبكر سبع وللثيب ثلاث » دل ما تقدم على استحقاق  
البكر والثيب ما ذكر من العدد . ودلت الأحاديث على أنه إذا تعدى الزوج المدة المقدرة  
برضا المرأة سقط حقها من الإيثار ووجب عليه القضاء لذلك وأما إذا كان بغير رضاها  
فحقها ثابت وهو مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « إن شئت » ومعنى قوله « ليس بك على  
أهلك هوان » أنه لا يلحقك منا هوان ولا نضيع عما تستحقينه شيئا بل تأخذينه كاملا ،



ثم أعلمها أن إليها الاختيار بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضى نساءه ، وفيه حسن ملاطفة الأهل وإبانة ما يجب لهم ومالا يجب والتخير لهم فيما هو لهم .

٥ — وعن عائشة رضي الله عنها أن سودة بنت زمعة ﴿ بفتح الزاي والميم وعين مهملة وكان صلى الله عليه وسلم تزوج سودة بمكة بعد موت خديجة وتوفيت بالمدينة سنة أربع وخمسين ﴾ وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة متفق عليه ﴿ زاد البخاري ﴾ وليأتها ﴿ وزاد أيضا في آخره ﴾ تدعى بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أخرجه أبو داود وذكروا فيه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم ﴾ أن سودة حين أسدت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : يا رسول الله يومي لعائشة ، فقبل منها . ففيمها وأشباهها نزلت وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا الآية ﴿ وأخرج ابن سعد رجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلًا ﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم طلقها يعني سودة فقعدت على طريقه وقالت : والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجة ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة ، فأنشذك بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقته بوجدة وجدتها على ؟ قال لا ، قالت فأنشذك الله لما راجعتني فراجعتها ، قالت : فاني جعلت يومي لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضررتها ، ويعتبر رضا الزوج لأن له حقا في الزوجة فليس لها أن تسقط حقه إلا برضاها واختلاف الفقهاء إذا وهبت نوبتها للزوج ، فقال الأكثر : تصح ويخص بها الزوج من أراد وهذا هو الظاهر ، وقيل ليس له ذلك بل تصير كالعدومة ، وقيل إن قالت له : خص بها من شئت جاز إلا إذا أطلقت له ، قالوا : وبصح الرجوع للمرأة فيما وهبت من نوبتها لأن الحق يتجدد .

٦ — وعن عروة قال : قالت عائشة : يا ابن أخي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكثه عندنا وكان قل يوم إلا وهو يطرق علينا جميعا فيدنو من كل واحدة من غير مسيس ﴿ وفي رواية بغير وقع فهو المراد هنا ﴾ حتى يبلغ التي هي يومها فيبيت عندها . رواه أحمد وأبو داود واللفظ له ، وصححه الحاكم ﴿ فيه دليل على أنه يجوز للرجل الدخول على من لم يكن في يومها من نسائه والتأنيس لها واللمس والتقبيل . وفيه بيان حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وأنه كان خير الناس لأهله وفي هذا رد لما قاله ابن العربي ، وقد أشرنا إليه سابقا أنه كان له صلى الله عليه وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه القسم فيها وهي بعد العصر . قال المصنف : لم أجد لما قاله دليلا . وقد عين الساعة التي كان يدور فيها الحديث الآتي وهو قوله :

٧ — ﴿ ولمسلم عن عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى العصر دار على نسائه ثم يدنو منهن ﴾ أي دنو لمس وتقبيل سن دون وقاع كما عرفت .

٨ — ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسأل في مرضه

الذي مات فيه : أين أنا غدا ، يريد يوم عائشة ، فأذن له أزواجه يكون حيث شاء ، فكان في بيت عائشة متفق عليه وفي رواية « وكان أول ما دى به من مرضه في بيت ميمونة » أخرجه البخاري في آخر كتاب المغازي . وقوله « فأذن له أزواجه » ووقع عند أحمد عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال « إني لأستطيع أن أدور بيوتكن فان شئتن أذنتن لي ، فأذن له » ووقع عند ابن سعد بإسناد صحيح عن الزهري « أن فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين وقالت : إنه يشق عليه الاختلاف » ويمكن أنه استأذن صلى الله عليه وسلم واستأذنت له فاطمة رضي الله عنها فيجتمع الحديثان ، ووقع في رواية « أنه دخل بيت عائشة يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه » . والحديث دليل على أن المرأة إذا أذنت كان مسقطا لحقها من النوبة وأنه لا تكفي القرعة إذا مرض كما تكفي إذا سافر كما دل له قوله : ٩ — ﴿ وعن عائشة ﴾ قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أفرغ بين نسائه ، فأيتن خرج سهمها خرج بها معه متفق عليه وأخرجه ابن سعد وزاد فيه عنها ، وكان إذا خرج سهم غيري عرف فيه الكراهية . دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفرا أو أراد إخراج أحدها من معه ، وهذا فعل لا يدل على الوجوب . وذهب الشافعي إلى وجوبه ، وذهب الهادي إلى أن له السفر بمن شاء وأنه لا تلزمه القرعة قالوا : لأنه لا يجب عليه القسم في السفر ، وفعله صلى الله عليه وسلم إنما كان من مكام أخلاقه ولطف شمله وحسن معاملته ، فان سافر بزوجته فلا يجب القضاء لغير من سافر بها . وقال أبو حنيفة : يجب القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها وقال الشافعي : إن كان بقرعة لم يجب القضاء ، وإن كان بغيرها وجب عليه القضاء ، ولادليل على الوجوب مطلقا ولا مفصلا . والاستدلال بأن القسم واجب وأنه لا يسقط الواجب بالسفر جوابه أن السفر أسقط هذا الواجب بدليل أن له أن يسافر ولا يخرج منهن أحدا ، فانه لا يجب عليه بعد عودته قضاء أيام سفره لمن اتفقا ، والإقراع لا يدل الحديث على وجوبه لما عرفت أنه فعل وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشركاء ونحوهم ، والمشهور عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة قال القاضي عياض : هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنه من باب الخطر والقمار ، وحكي عن الحنفية إجازتها . واحجج من منع من القرعة بأن بعض النساء قد تكون أنفع في السفر من غيرها ، فلو خرجت القرعة للتي لا تنفع فيها في السفر لأضر بحال الزوج ، وكذا قد يكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر ، فلو خرجت القرعة عليها بالسفر لأضر بحال الزوج من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر . قال القرطبي : تختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن لتلايخص واحدة فيكون ترجيحها بلا مرجح قيل هذا تخصيص لعموم الحديث بالمعنى الذي شرع لأجله الحكم والجري على ظاهره كما ذهب إليه الشافعي أقوم .

١٠ — ﴿ وعن عبد الله بن زمرة رضي الله عنه ﴾ هو ابن الأسود بن عبد المطلب بن



أسد بن عبد العزى ، صحابى مشهور ، وليس له فى البخارى سوى هذا الحديث ، وعداده فى أهل المدينة **قال** : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **لَا يَجْلُدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ** **بالنصب على المصدرية** **(رواه البخارى)** وتماه فيه « **ثم يجامعها** » وفى رواية « **ولعله أن يضاجعها** » . وفى الحديث دليل على جواز ضرب المرأة ضرباً خفيفاً لقوله « **جلد العبد** » ولقوله فى رواية أبى داود « **لا تضرب ظهرك ضربك أمك** » وفى لفظ للنسائى « **كما تضرب العبد أو الأمة** » وفى رواية للبخارى « **ضرب الفحل أو العبد** » فانها دالة على جواز الضرب إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوانات والمماليك وقد قال تعالى — واضربوهن — ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكره ضرباً شديداً . وقوله « **ثم يجامعها** » دال على أن علة النهى أن ذلك لا يستحسنه العقلاء فى مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة إنما تليق مع ميل نفس والرغبة فى العشرة ، والمجلود غالباً ينفر عن جلد ، بخلاف التأديب المستحسن فانه لا ينفر الطباع ، ولا ريب أن عدم الضرب والاعتذار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد أخرج النسائى من حديث عائشة « **ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة له ولا خادماً قط ، ولا ضرب بيده قط إلا فى سبيل الله أو نذتهك محارماً الله فينتقم الله** » .

## باب الخلع

بضم المعجمة وسكون اللام : هو فراق الزوجة على مال ، مأخوذ من خلع الثوب ، لأن المرأة لباس الرجل مجازاً ، وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازى والأصل فيه قوله تعالى — **فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به** — .

١ — **عن ابن عباس رضى الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس** **(سماها البخارى جميلة ، ذكره عن عكرمة مرسلأ . وأخرج البيهقي مرسلأ أن اسمها زينب بنت عبد الله بن أبى ابن سلول ، وقيل غير ذلك)** **أنت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس هو خزر جى أنصارى شهد أحداً وما بعدها ، وهو من أعيان الصحابة ، كان خطيباً للأَنْصار ولرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة** **(ما أعيب)** **روى بالثناء الفوقية مضمومة ومكسورة من العتب والثناء التحتية ساكنة من العيب وهو أوفق بالمراد** **(عليه فى خلق)** **بضم الخاء المعجمة وضم اللام ويجوز سكونها** **(ولا دين ، وليكني أكره الكفر فى الاسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أتردين عليه حديثه؟ فقالت نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقبل الحديثة وطلقها تطلقه ، رواه البخارى . وفى رواية له : وأمره بطلاقها ولأبى داود والترمذى )** **أى من حديث ابن عباس** **(وحسنه أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم عدتها حيضة)** **(قولها « أكره الكفر فى الاسلام » أى أكره من الإقامة**

عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر، والمراد ما يضاد الإسلام من النشوز وبغض الزوج وغير ذلك أطلقت على ما ينافي خلق الإسلام الكفر مبالغة ويحتمل غير ذلك . وقوله « حديقته » أي بستانه ففي الرواية « أنه كان تزوجها على حديقة نخل » الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته ، وأنه يحل أخذ العوض من المرأة ، واختلف العلماء هل يشترط في صحته أن تكون المرأة ناشزة أم لا ؟ فذهب إلى الأول الهادي والظاهرية واختاره ابن المنذر مستدلين بقصة ثابت هذه ، فإن طلب الطلاق نشوز وبقوله تعالى - إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله - وقوله - إلا أن يأتين بفاحشة مبينة - وذهب أبو حنيفة والشافعي والمؤيدون أكثر أهل العلم إلى الثاني وقالوا : يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وإن كانت الحال مستقيمة بينهما ، ويحل العوض لقوله تعالى - فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا - الآية ولم تفرق والحديث « إلا بطيبة من نفسه » وقالوا : إنه ليس في حديث ثابت هذا دليل على الاشتراط والآية يحتمل أن الخوف فيها وهو الظن والحسبان يكون في المستقبل ، فيدل على جوازه وإن كان الحال مستقيمة بينهما وهما مقيمان لحدود الله في الحال . ويحتمل بأن يراد أن يعلما أن لا يقيما حدود الله ولا يكون العلم إلا لتحقيقه في الحال كذا قيل ، وقد يقال إن العلم لا ينافي أن يكون الدشوز مستقبلا والمراد أني أعلم في الحال أني لا أحتمل معه إقامة حدود الله في الاستقبال ، وحينئذ فلا دليل على اشتراط النشوز في الآية على التقديرين ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منهما ما أعطاهما من غير زيادة ، واختلف هل تجوز الزيادة أم لا ؟ فذهب الشافعي ومالك إلى أنها تحل الزيادة إذا كان النشوز من المرأة . قال مالك لم أزل أسمع أن القدية تجوز بالصداق وباكثر منه لقوله تعالى - فلا جناح عليهما فيما افقت به - قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاهما : وقال مالك : لم أر أحدا ممن يقتدي به متع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق . وأما الرواية التي فيها أنه صلى الله عليه وسلم « أما الزيادة فلا » فلم يثبت رفعها ، وذهب عطاء وطاوس وأحمد وإسحاق والهادوية وآخرون إلى أنها لا تجوز الزيادة لحديث الباب ، ولما ورد من رواية « أما الزيادة فلا » فانه قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهقي وابن ماجه عن ابن جريج عن عطاء مرسلًا ومثله عند الدارقطني وأنها قالت لما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم « أتردين عليه حديقته » قالت : وزيادة ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « أما الزيادة فلا » الحديث ورجاله ثقات إلا أنه مرسل . وأجاب من قال بجواز الزيادة أنه لا دلالة في حديث الباب نفيًا ولا إثباتًا ، وحديث « أما الزيادة فلا » قد تقدم الجواب عنه بأنه لم يثبت رفعها وأنه مرسل ، وإن ثبت رفعها قلعله خرج مخرج المشورة عليها ، والرأي وأنه لا يلزمها إلا أنه خرج مخرج الإخبار عن تحریمها على الزوج وأما أمره صلى الله عليه وسلم بتطبيقه لها فانه أمر إرشاد لا إيجاب كذا قيل ، والظاهر بقاؤه على أصله من الإيجاب ويدل له قوله تعالى - فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان - فإن المراد يجب عليه أحد الأمرين وهنا قد تعذر الإمساك بمعروف لطلبها للفراق فيتعين عليه التسريح بإحسان ، ثم الظاهر أنه



يقع الخلع بلفظ الطلاق ، وأن المواطأة على رد المهر لأجل الطلاق بصير بها الطلاق خلعا واختلفوا إذا كان بلفظ الخلع ، فذهبت الهادوية وجمهور العلماء إلى أنه طلاق » وحجتهم أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقا ، ولو كان فسخا لما جاز على غير الصداق كإقالة وهو يجوز عند الجمهور بما قل أو كثر فدل أنه طلاق وذهب ابن عباس وآخرون إلى أنه فسخ وهو مشهور مذهب أحمد . ويدل له أنه صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بحیضة قال الخطابي : في هذا أقوى دليل إن قال إن الخلع فسخ وليس بطلاق . إذ لو كان طلاقا لم يكتف بحیضة للعدة ، واستدل القائل بأنه فسخ أنه تعالى ذكر في كتابه الطلاق فقال — الطلاق مرتان — ثم ذكر الافتداء ثم قال — فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره — فلو كان الافتداء طلاقا لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع ، وهذا الاستدلال مروى عن ابن عباس ، فانه سأله رجل طلق امرأته طلقتين ثم اختلعا ، قال نعم ينكحها ، فان الخلع ليس بطلاق ، ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع فيما بين ذلك فليس الخلع بشيء . ثم قال — الطلاق مرتان فامسك بعروف أو تسريح باحسان ثم قرأ — فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره — وقد قررنا أنه ليس بطلاق في منحة الغفار حاشية ضوء النهار ، ووضحنا هناك الأدلة وبسطناها ، ثم من قال إنه طلاق يقول إنه طلاق بآئن ، لأنه لو كان للزوج الرجعة لم يكن للافتداء بها فائدة وللنكاح أبحاث طويلة وفروع كثيرة في الكتب الفقهية فيما يتعلق بالخلع ، ومقصودنا شرح ما دل عليه الحديث . على أنه قد زدنا على ذلك ما يحتاج إليه

- ٢ — وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند ابن ماجه أن ثابت بن قيس كان دميما وأن امرأته قالت : لولا مخافة الله إذا دخل علي لبصقت في وجهه ) وفي رواية عن ابن عباس « أن امرأه ثابت أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبداً ، إني رفعت جانب الخباء فرأيت أنه أقبل في عدة فاذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قامه وأقبحهم وجهها » الحديث ، فصرح الحديث بسبب طلبها الخلع
- ٣ — (ولأحمد من حديث سهل بن أبي حنمة ) بفتح الحاء المهملة فثلاثة ساكنة ) وكان ذلك أول خلع في الإسلام ) أنه أول خلع وقع في عصره صلى الله عليه وسلم ، وقيل إنه وقع في الجاهلية ، وهو أن عامر بن الظرب بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء ثم موحدة : زوج ابنته من ابن أخيه عامر ابن الحارث ، فلما دخلت عليه نفرت منه . فشكا إلى أبيها فقال : لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتك منك بما أعطيتها : زعم بعض العلماء أن هذا كان أول خلع في العرب

## كتاب الطلاق

هو لغة : حل الوثائق مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك ، وفلان طلق اليدين بالخير : أى كثير البذل والإرسال لها بذلك ، وفي الشرع : حل عقدة التزويج . قال إمام الحرمين : هو لفظ جاهلي ورد الإسلام بتقريره .

١ — عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبغض الحلال إلى الله الطلاق . رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ، ورجح أبو حاتم إرساله . وكذا الدارقطني والبيهقي رجحا الإرسال الحديث فيه دليل على أن في الحلال أشياء مبفوضة إلى الله تعالى وأن أبغضها الطلاق ، فيكون مجازا عن كونه لا ثواب فيه ولا قرينة في فعله ومثل بعض العلماء المبفوض من الحلال بالصلاة المكتوبة في غير المسجد لغير عذر والحديث دليل على أنه يحسن تجنب إيقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة ، وقد قسم بعض العلماء الطلاق إلى الأحكام الخمسة : فالحرام الطلاق البدعي . والمكروه الواقع بغير سبب مع استقامة الحال ، وهذا هو القسم المبفوض مع حله .

٢ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : مره فليراجعها ثم لبسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء . متفق عليه . في قوله « مره فليراجعها » دليل على أن الأمر لابن عمر بالرجعة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن عمر مأمور بالتبليغ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى ابنه بأنه مأمور بالرجعة ، فهو نظير قوله تعالى - قل لعبادى الذين آمنوا بقموا الصلاة - فإنه صلى الله عليه وسلم مأمور بأن يأمرنا بأقامة الصلاة ، فنحن مأمورون من الله تعالى ، وابن عمر كذلك مأمور من النبي صلى الله عليه وسلم ، فلا يعوهم أن هذه المسألة من باب مسألة هل الأمر بالأمر بالشئ أم بذكر الشئ ؟ وإنما تلك المسألة مثل قوله صلى الله عليه وسلم « مروا أولادكم بالصلاة لسبع » الحديث لا مثل هذه ، وإذا عرفت أنه مأمور منه صلى الله عليه وسلم بالرجعة فهل الأمر للوجوب فتجب الرجعة أم لا ؟ ذهب إلى الأول مالك وهو رواية عن أحمد ، وصحيح صاحب الهداية من الحنفية وجوبها وهو قول داود ، ودليلهم الأمر بها ، قالوا : فإذا امتنع الرجل منها أدبه الحاكم ، فإن أصر على الامتناع ارتجع الحاكم عنه . وذهب الجمهور إلى أنها مستحبة فقط ، قالوا : لأن ابتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك ، فكان القياس قرينة على أن الأمر للنadb . وأجيب بأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كان استدامة النكاح فيه واجبة . وفي قوله « حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر » دليل على أنه لا يطلق إلا في الطهر الثاني دون الأول ، وقد ذهب إلى تحريم الطلاق فيه مالك وهو الأصح عند الشافعية . وذهب أبو حنيفة إلى (أن الانتظار إلى الطهر الثاني مندوب ، وكذا عن أحمد



مستدلين بقوله ﴿وفي رواية لمسلم﴾ أي عن ابن عمر ﴿مُرَّه فليراجعها ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً﴾ فأطلق الطهر، ولأن التحريم إنما كان لأجل الحيض، فإذا زال موجب التحريم جاز طلاقها في هذا الطهر كما جاز في الذي بعده، وكما يجوز في الطهر الذي لم يتقدمه طلاق في حيضة، ولا يخفى قرب ما قالوه. وفي قوله «قبل أن يمسه» دليل على أنه إذا طلق في الطهر بعد المس فإنه طلاق بدعي محرم وبه صرح الجمهور. وقال بعض المالكية: إنه يجبر على الرجعة فيه كما إذا طلق وهي حائض. وفي قوله «ثم تطهر» وقوله «طاهراً» خلاف للفقهاء هل المراد به انقطاع الدم أو لا بد من الغسل، فعن أحمد وروايان والراجح أنه لا بد من اعتبار الغسل لما مر في رواية النسائي. فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها، وإن شاء أن يمسها وهو مفسر لقوله «طاهراً» وقوله «ثم تطهر» وقوله «تملك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء»: أي أذن في قوله - فطلقوهن لعدتهن - وفي رواية مسلم قال ابن عمر «وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم - يا أيها النبي - الآية» وفي الحديث دليل على أن الأقراء الأطهار لا أمر بطلاقها في الطهر. وقوله - فطلقوهن لعدتهن - أي وقت ابتداء عدتهن. وفي قوله «أو حاملاً» دليل على أن طلاق الحامل سني واليه ذهب الجمهور، وإذا عرفت أن الطلاق البدعي منهي عنه محرم فقد اختلف فيه هل يقع ويعتد به أم لا يقع؟ فقال الجمهور: يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث ﴿وفي أخرى﴾ أي في رواية أخرى ﴿للبخاري﴾ وحسبت تطليقة وهو بضم الحاء المهملة مبنى للمجهول: من الحساب والمراد جعلها واحدة من الثلاث التطليقات التي يملكها الزوج ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا، فإن كان الفاعل ابن عمر فلا حجة فيه، وإن كان النبي صلى الله عليه وسلم فهو الحجة، إلا أنه قد صرح بالفاعل في غير هذه الرواية كما في مسند ابن وهب بلفظ وزاد ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي واحدة. وأخرجه الدارقطني من حديث ابن أبي ذئب وابن إسحاق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: هي واحدة، وقد ورد أن الحاسب لها هو النبي صلى الله عليه وسلم من طرق يقوى بعضها بعضها ﴿وفي رواية لمسلم﴾ قال ابن عمر ﴿أي لما سأله سائل﴾ «أما أنت طلقها واحدة أو اثنتين»، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أراجعها ثم أمسكها حتى تحيض حيضة أخرى، ثم أمهلها حتى تطهر، ثم أطلقها قبل أن أمسها، وأما أنت طلقها ثلاثاً فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك ﴿دل على تحريم الطلاق في الحيض. وقد يدل قوله «أمرني أن أراجعها» على وقوع الطلاق إذا رجعت فرج الوقوع وفيه بحث وخالفه فيه طاوس والخوارج والرافض. وحكاه في البحر عن الباقر والصادق والناصر وقالوا لا يقع شيء. ونصر هذا القول ابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم واستدلوا بقوله ﴿وفي رواية أخرى﴾ أي لمسلم عن ابن عمر ﴿قال عبد الله بن عمر: فردها على ولم يرها شيئاً، وقال: إذا طهرت فليطلق أو لميسك﴾ ومثله في رواية أبي داود «فردها على ولم يرها شيئاً

وإسناده على شرط الصحيح ، إلا أنه قال ابن عبد البر في قوله « ولم يرها شيئاً » منكر لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله ، فكيف بمن هو أثبت منه ، ولو صح لكان معناها والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة . وقال الخطابي : قال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا . ويحتمل أن معناه لم يرها شيئاً تحرم معه المراجعة ، أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة ماضياً في الاختيار وإن كان لازماً له ، ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال : نافع أثبت من أبي الزبير ، والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا ، وقد وافق نافعاً غيره من أهل التثبت قال : وحمل قوله « ولم يرها شيئاً » على أنه لم يعبها شيئاً صواباً غير خطأ بل يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمره بالمراجعة ، ولو كان طلقها طاهراً لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه أنه لم يصنع شيئاً : أي لم يصنع شيئاً صواباً ، وقد أطال ابن القيم الكلام على نصرة عدم الوقوع ، ولكن بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم حسبها تطليقة تطيح كل عبارة ويضيع كل صنيع ، وقد كنا نفى بعدم الوقوع وكتبنا فيه رسالة وتوقفنا مدة ثم رأينا وقوعه .

( تنبيه ) ثم إنه قوي عندما كنت أفنى به أولاً من عدم الوقوع لأدلة قوية سقتها في رسالة سميتها ( الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي ) . ومن الأدلة أنه مسمى ومنسوب إلى البدعة ، وكل بدعة ضلالة : والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي ولا يقع بها بل هي باطلة ، ولأن الرواة لحديث ابن عمر اتفقوا على أن للسند مرفوع في هذا الحديث غير مذکور فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حسب تلك التطليقة على ابن عمر ، ولا قال له قد وقعت ، ولا رواه ابن عمر مرفوعاً بل في صحيح مسلم ما دل على أن وقوعها إنما هو رأي لابن عمر وأنه سئل عن ذلك فقال : ومالي لأعتد بها وإن كنت قد عجزت واستحسنت . وهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك نصاً نبوياً ، لأنه لو كان عنده لم يترك روايته ويتملق بهده العلة العلية ، فإن المعجز والحق لا مدخل لهما في صحة الطلاق ، ولو كان عنده نص نبوي لقال : ومالي لأعتد بها وقد أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أعتد بها ، وقد صرح الإمام الكبير محمد بن إبراهيم الوزير بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية إليه صلى الله عليه وسلم ، وقد ساق السيد ست عشرة حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي وخلصناها في رسالتنا المذكورة ، وبعد هذا تعرف رجوعنا عما هنا فليلاحظ هذا في نسخ سبل السلام . وأما الاستدلال على الوقوع بقوله « فليراجعها » ولارجعة إلا بعد طلاق فهو غير ناهض ، لأن الرجعة المقيدة بعد الطلاق عرف شرعي متأخر إذ هي لغة أعم من ذلك . ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض ، وبأن الرجعة يستقل بها الزوج من دون رضا المرأة والولي لأنه جعل ذلك إليه ، ولقوله تعالى — وبعواتهن أحق بردهن في ذلك — وبأن الحامل لا تحيض لقوله « طاهراً أو حاملاً » فدل على أنها لا تحيض لإطلاق الطلاق فيه . وأجيب بأن



حيض الحامل لما لم يكن له أثر في تطويل العدة لم يعتبر لأن عدتها بوضع الحمل وأن الأقراء في العدة هي الأظهار . قال الغزالي : ويستثنى من تحريم طلاق الحائض طلاق المخالعة ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يستفصل حال امرأة ثابت هل هي ظاهرة أو حائض مع أمره له بالطلاق . والشافعي يذهب إلى أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال .

٣ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب إن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة ، يفتح الهمة : أي مهلة ( فلو أمضينا عليهم فأمضاه عليهم رواه مسلم ) الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس . وقد استشكل أنه كيف يصح من عمر مخالعة ما كان في عصره صلى الله عليه وسلم ثم في عصر أبي بكر ثم في أول أيامه ، وظاهر كلام ابن عباس أنه كان الإجماع على ذلك . وأجيب عنه ب ستة أجوبة . الأول أنه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره صلى الله عليه وسلم ، فقد أخرج أبو داود من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك اهـ . إلا أنه لم يشتهر النسخ فبقي الحكم المنسوخ معمولاً به إلى أن أنكره عمر ، قلت : إن ثبتت رواية النسخ فذاك ، وإلا فانه يضعف هذا قول عمر أن الناس قد استعجلوا في أمر كان لهم فيه أناة الخ فانه واضح في أنه رأى محض لاسنة فيه ، وما في بعض ألفاظه عند مسلم أنه قال ابن عباس لأبي الصهباء ما تتابع الناس في الطلاق في عهد عمر فأجازه عليهم . ثانياً أن حديث ابن عباس هذا مضطرب . قال القرطبي في شرح مسلم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه ، فظاهر سياقه أن هذا الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر ، والعادة تقتضي أن يظهر ذلك وينتشر ولا ينفرد به ابن عباس ، فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهرة إذا لم يقتض القطع ببطلانه اهـ . قلت . وهذا مجرد استبعاد فانه كم من سنة وحادثة انفرد بها راو ولا يضر سيما مثل ابن عباس بحر الأمة ، ويؤيد ما قاله ابن عباس من أنها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أبي ركانة وإن كان فيه كلام وسيأتي . الثالث أن هذا الحديث ورد في صورة خاصة هي قول المطلق أنت طالق أنت طالق ، وبذلك أنه كان في عصر النبوة وما بعده وكان حال الناس محمولا على السلامة والصدق ، فيقبل قول من ادعى أن اللفظ الثاني تأكيد للأول لا تأسيس طلاق آخر ويصدق في دعواه ، فلما رأى عمر تغير أحوال الناس وغلبة الدعاوى الباطلة رأى من المصلحة أن يجري المتكلم على ظاهر قوله ولا يصدق في دعوى ضميره ، وهذا الجواب ارتضاه القرطبي قال النووي : هو أصح الاجوبة . قلت : ولا يخفى أنه تقدير لكون نهي عمر رأيا محضاً ، ومع ذلك فالناس مختلفون في كل عصر فيهم الصادق والكاذب ، وما يعرف ما في ضمير الإنسان إلا من كلامه فيقبل قوله ، وإن كان مبطلا في نفس الأمر فيحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ، مع أن ظاهر قول ابن عباس طلاق الثلاث واحدة أنه كان

ذلك بآية عبارة وقعت . الرابع أن معنى قوله « كان طلاق الثلاث واحدة » أن الطلاق الذي يوقع في عهده صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر إنما كان يوقع في الغالب واحدة لا توقع ثلاثا ، فمراده أن هذا الطلاق الذي توقعونه ثلاثا كان يوقع في ذلك العهد واحدة فيكون قوله « فلو أمضيناه عليهم » بمعنى لو أجريناه على حكم ما شرع من وقوع الثلاث وهذا الجواب ينزل على قوله « استمعوا في أمر كان لهم فيه أناة » تنزلا قريبا من غير تكلف ، ويكون معناه الإخبار عن اختلاف عادات الناس في إيقاع الطلاق لا في وقوعه ، فالحكم متقرر . وقد رجع هذا التأويل ابن العربي ونسبه إلى أبي زرعة ، وكان البيهقي أخرجه عنه قال : معناه أن ما تطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة . قلت : وهذا يتم إن تفق على أنه لم يقع في عصر النبوة إرسال ثلاث تطبيقات دفعة واحدة ، وحديث أبي ركانة وغيره يدفعه وينفي عنه قول عمر « فلو أمضيناه » فانه ظاهر في أنه لم يكن مضى في ذلك العصر حتى رأى إمضاءه وهو دليل وقوعه في عصر النبوة لكنه لم يعمض ، فليس فيه أنه كان وقوع الثلاث دفعة نادرا في ذلك العصر . الخامس أن قول ابن عباس : كان طلاق الثلاث ليس له حكم الرفع فهو موقوف عليه ، وهذا الجواب ضعيف لما نقرر في أصول الحديث وأصول الفقه إن كنا نفعل وكانوا يفعلون له في حكم الرفع السادس أنه أربد بقوله « طلاق الثلاث واحدة » هو لفظ ألبته إذا قال أنت طالق ألبته ، وكما سيأتي في حديث ركانة ، فكان إذا قال القائل ذلك قبل تفسيره بالواحدة وبالثلاث فلما كان في عصر عمر لم يقبل منه التفسير بالواحدة . قيل وأشار إلى هذا البخاري ، فانه أدخل في هذا الباب الآثار التي فيها البتة ، والأحاديث فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما ، وأن البتة إذا أطلقت حملت على الثلاث ، إلا إذا أراد المطلق واحدة فيقبل ، فروى بعض الرواة البتة بلفظ الثلاث ، يريد أن أصل حديث ابن عباس « كان طلاق البتة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر إلى آخره » . قلت : ولا يخفى بعد هذا التأويل وتوهم الراوي في العبدل ، ويبعد أن الطلاق بلفظ البتة في غاية الدور فلا يحمل عليه ما وقع كيف وقول عمر « قد استمعوا في أمر كان لهم فيه أناة » يدل أن ذلك واقع أيضا في عصر النبوة ، والأقرب أن هذا رأى من عمر ترجح له كما منع من متعة الحج وغيرها ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونه خالف ما كان على عهده صلى الله عليه وسلم فهو نظير متعة الحج بلا ريب والتشكك في الأجوبة ليوافق ما ثبت في عصر النبوة لا يليق ، فقد ثبت عن عمر اجتهادات بعسر تطبيقها على ذلك نعم إن أمكن التطبيق على وجه صحيح فهو المراد .

٤ - وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه ( ابن أبي رافع الأنصاري الأشجلى . ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث عنه أحاديث قال البخاري : له صحبة وقال أبو حاتم لا نعرف له صحبة وذكره مسلم في التابعين وكان من العلماء مات سنة ست وتسعين . وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع ) قال : أخبر النبي



صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ألا أقتله ؟ رواه النسائي ورواه موثقون . الحديث دليل على أن جمع الثلاث التطليقات بدعة . واختلف العلماء في ذلك ، فذهب الهادوية وأبو حنيفة ومالك إلى أنه بدعة ، وذهب الشافعي وأحمد والإمام يحيى إلى أنه ليس بدعة ولا مكروه . واستدل الأولون بغضبه صلى الله عليه وسلم بقوله « أيلعب بكتاب الله » وبما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس « أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع ظهره ضربا ، وكأنه أخذ تحريمه من قوله صلى الله عليه وسلم : أيلعب بكتاب الله » واستدل الآخرون بقوله تعالى - فطلقوهن لهن - وبقوله الطلاق مرتان - وبما يأتي في حديث اللعان أنه طلقها الزوج ثلاثا بحضوره صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه . وأجيب بأن الآيتين مطلقتان ، والحديث صريح بتحريم الثلاث فنقيده به الآيتان ، وبأن طلاق الملاعن لزوجته ليس طلاقا في محله لأنها بانت بمجرد اللعان كما يأتي . وداعلم أن حديث محمود لم يكن فيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم أمضى عليه الثلاث أو جعلها واحدة . وإنما ذكره المصنف إخبارا بأنها قد وقعت التطليقات الثلاث في عصره . هـ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : طلق أبو ركانة بضم الراء وبعد الألف نون « أم ركانة » فقال النبي صلى الله عليه وسلم : راجع امرأتك ، فقال إني طلقته ثلاثا قال : قد علمت راجعها . رواه أبو داود . ولفظ أحمد . أي عن ابن عباس « طلق أبو ركانة امرأته في مجلس واحد ثلاثا فحزن عليها ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : فأنها واحدة . وفي سندهما أي حديث أبي داود وحديث أحمد « ابن إسحاق » أي محمد صاحب السيرة « وفيه مقال » قد حققنا في ثمرات النظر في علم أهل الأثر ، وفي إرشاد النقاد إلى تفسير الاجتهاد عدم صحة القدح بما يخرج روايته « وقد روى أبو داود من وجه آخر أحسن منه أن ركانة طلق امرأته سهيمة » بالسین المهملة مضمومة تصغير سهمة « ألبتة ، فقال : والله ما أردت إلا واحدة » فردها إليه النبي صلى الله عليه وسلم « وأخرجه أبو يعلى وصححه وطرقه كلها من رواية محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ، وقد عمل العلماء بمثل هذا الإسناد في عدة من الأحكام ، مثل حديث « أنه صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبي العاص بالنكاح الأول » تقدم . وقد صححه أبو داود لأنه أخرجه أيضا من طريق أخرى وهي التي أشار إليها المصنف بقوله أحسن منه ، وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عجير ابن عبد يزيد بن ركانة « أن ركانة » الحديث . وصححه أيضا ابن حبان والحاكم ، وفيه خلاف بين العلماء بين مصحح ومضعف . والحديث دليل على أن إرسال الثلاث التطليقات في مجلس واحد يكون طلاقا واحدة . وقد اختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال : الأول أنه لا يقع بها شيء لأنها طلاق بدعة وتقدم ذكرهم وأدلتهم . الثاني أنه يقع به الثلاث وإليه ذهب عمر وابن عباس وعائشة ورواية عن علي والفقهاء الأربعة وجهور السلف والخلف ،

واستدلوا بآيات الطلاق وأنها لم تفرق بين واحدة ولا ثلاث . وأجيب بما سلف أنها مطلقات  
تعمل العقيد بالأحاديث ، واستدلوا بما في الصحيحين أن عويمراً العجلاني طلق امرأته ثلاثاً  
بحضرة صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه ، فدل على إباحة جمع الثلاث وعلى وقوعها  
وأجيب بأن هذا التقرير لا يدل على الجواز ولا على وقوع الثلاث ، لأن النهي إنما هو  
فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كان مطلوب الدوام ، والملاعن أوقع الطلاق على ظن أنه بقي له  
إمساكها ، ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الأبد سواء كان فراقه بنفس اللعان أو بتفريق  
الحاكم فلا يدل على المطلوب ، واستدلوا بما في المتفق عليه أيضاً في حديث فاطمة بنت قيس  
أن زوجها طلقها ثلاثاً ، وأنه صلى الله عليه وسلم لما أخبر بذلك قال : « ليس لها نفقة وعليها  
العدة » . وأجيب بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد ، فلا يدل على  
المطلوب ، قالوا : عدم استقصاله صلى الله عليه وسلم هل كان في مجلس أو مجالس دال على  
أنه لا فرق في ذلك . ويجاب عنه بأنه لم يستفصل لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم  
إرسال الثلاث كما تقدم . وقولنا غالباً لثلاث يقال قد أسلفنا أنها وقعت الثلاث في عصر النبوة  
لأننا نقول نعم لكن نادراً ، ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة « أن رجلاً طلق امرأته  
ثلاثاً فتزوجت ، فطلق الآخر ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أتحل للأول قال لا  
حتى يذوق عسيلتها » أخرجه البخاري . والجواب عنه هو ما سلف ولهم أدلة من السنة فيها  
ضعف فلا تقوم بها حجة فلا نعظم بها حجم الكتاب . وكذلك ما استدلوا به من فتاوي  
الصحابة أقوال أفراد لا تقوم بها حجة . القول الثالث أنها تقع بها واحدة رجعية ، وهو مروي  
عن علي وابن عباس ، وذهب إليه الهادي والقاسم والصادق والباقر ، ونصره أبو العباس بن  
تيمية ، وتبعه ابن القيم تلميذه علي نصره . واستدلوا بما مر من حديثي ابن عباس وهما  
صريحان في المطلوب ، وبأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة . أما الأول والثاني فلما عرفت  
وبأن ما في غيرها القول الرابع أنه يفرق بين المدخول بها وغيرها ، فتقع الثلاث على المدخول  
بها ، وتقع على غير المدخول بها واحدة ، وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس ، وإليه  
ذهب إسحاق بن راهوية . استدلوا بما وقع في رواية أبي داود « أما علمت أن الرجل كان  
إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الحديث وبالقياس فانه إذا قال : أنت طالق بانئت منه بذلك ، فإذا أعاد اللفظ لم يصادف  
مخلاً للطلاق فكان لغوا . وأجيب بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيرها ، ففهوم  
حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن عباس .

واعلم أن ظاهر الأحاديث أنه لا فرق بين أن يقول : أنت طالق ثلاثاً أو يكرر هذا اللفظ  
ثلاثاً ، وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين الألفاظ لم يستند إلى دليل واضح  
وقد أطال الباحثون في المروع في هذه المسألة الأقوال . وقد أطبق أهل المذاهب الأربعة على  
وقوع الثلاث متتابعة لإمضاء عمر لها ، واشتد تكريم علي من خالف ذلك وصارت هذه



المسألة عندهم علما للراغضة والمخالفين ، وعوقب بسبب الفتيا بها شيخ الإسلام ابن تيمية وطيف بملابذه الحافظ ابن القيم على جمل بسبب الفتوى بعدم وقوع الثلاث ؛ ولا ينبغي أن هذه محض عصبية شديدة في مسألة فرعية قد اختلف فيها سلف الأمة وخلفها فلانكير على من ذهب إلى قول من الأقوال المختلف فيها كما هو معروف وها هنا يتميز المنصف من غيره من خول النظر والاتقياء من الرجال .

٦ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثَلَاثٌ جَسَدُهُنَّ جَدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جَدٌّ : النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ . رواه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم وفي رواية ) عن أبي هريرة ( لابن عدي من وجه آخر ضعيف : الطلاق والعاق والنكاح ) وقد بين معناها قوله :

٧ - وللحارث بن أبي أسامة من حديث عبادة بن الصامت يرفعه : لَا يَجُوزُ اللَّعْبُ فِي ثَلَاثٍ : الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَالْعَتَاقُ فَمَنْ قَالَهُنَّ فَقَدْ وَجَبَ . وسنده ضعيف ) لأن فيه ابن لهيعة وفيه انقطاع أيضا ؛ والأحاديث دلت على وقوع الطلاق من المازل وأنه لا يحتاج إلى النية في الصريح ؛ وإليه ذهب المهادوية والحنفية والشافعية ؛ وذهب أحمد والناصر والصادق والباقر إلا أنه لا بد من النية لعموم حديث « الأعمال بالنيات » وأجيب بأنه عام خصصه ما ذكر من الأحاديث ويأتي الكلام في العتق .

٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إِنْ اللَّهُ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلِّمْ . متفق عليه ) ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ « عما توسوس به صدورها » بدل « ما حدثت به أنفسها » وزاد في آخره « وما استكرهوا عليه » قال المصنف : وأظن الزيادة هذه مدرجة كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث في حديث . والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق بحديث النفس وهو قول الجمهور . وروي عن ابن سيرين والزهرى ورواية عن مالك بأنه إذا طلق في نفسه وقع الطلاق ؛ وقواه ابن العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه ومن أصر على المعصية أثم وكذا من قذف مسلما بقلبه ، وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان . ويجاب عنه بأن الحديث المذكور أخير عن الله تعالى بأنه لا يؤخذ الأمة بحديث نفسها ؛ وأنه تعالى قال لا يكلف الله نفسا إلا وسعها - وحديث النفس يخرج عن الوسع ، نعم الاسترسال مع النفس في باطل أحاديثها بصير العبد عازما على الفعل فيخاف منه الوقوع فيما يحرم ، فهو الذي ينبغي أن يسارع بقطعه إذا خطر . وأما احتجاج ابن العربي بالكفر والرياء فلا ينبغي أنهما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على أن الاعتقاد وقصد الرياء قد خرجا عن حديث النفس . وأما المصير على المعصية فلا ثم على عمل المعصية المتقدم على الإصرار فإنه دال على أنه لم يتب عنها . واستدل به على أن من كتب الطلاق طلق امرأته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابته وهو قول الجمهور . وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك وسيأتي .

٩ — وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله تعالى وضع عن أمتي : الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه . رواه ابن ماجه والحاكم . وقال أبو حاتم لا يثبت . وقال النووي في الروضة في تعليق الطلاق : إنه حديث حسن ، وكذا قال في أواخر الأربعين له اهـ . وللحديث أسانيد ، وقال ابن أبي حاتم : إنه سأل أباه عن أسانيده فقال : هذه أحاديث منكرة كلها موضوعة . وقال عبد الله بن أحمد في العلل : سألت أبي عنه فأنكره جدا وقال ليس يروى هذا إلا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ونقل الخلال عن أحمد أنه قال : من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة والحديث دليل على أن الأحكام الأخروية من العقاب معفوة عن الأمة المحمدية إذا صدرت عن خطأ أو نسيان أو إكراه . وأما ابتناء الأحكام والآثار الشرعية عليها ففي ذلك خلاف بين العلماء ، فاختلفوا في طلاق الناسي ، فعن الحسن أنه كان يراه كالعمد إلا إذا اشترط أخرجه ابن أبي شبة عنه . وعن عطاء وهو قول الجمهور ، إنه لا يكون طلاقا للحديث ، وكذا ذهب الجماهير إنه لا يقع طلاق خاطيء . وعن الحنفية يقع . واختلف في طلاق المكره فعند الجماهير لا يقع ، ويروى عن المعنى وبه قالت الحنفية إنه يقع واستدل الجمهور بقوله تعالى - إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان وقال عطاء : والشرك الأعظم من الطلاق ، وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الإكراه وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر ، لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولي .

١٠ — وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : إذا حرم الرجل امرأته ليس بشيء وقال - لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة - رواه البخاري . ولمسلم عن ابن عباس : إذا حرم الرجل عليه امرأته فهو يمين يكفرها . الحديث موقوف . وفيه دليل على أن تحريم الزوجة لا يكون طلاقا وإن كان يلزم فيه كفارة يمين كما دلت له رواية مسلم ، فإرادته ليس بشيء . ليس بطلاق لأنه لا حكم له أصلا . وقد أخرج عنه البخاري هذا الحديث بلفظ : « إذا حرم الرجل امرأته فأنما هي يمين يكفرها » فدل على أنه المراد يقول « ليس بشيء » وأنه ليس بطلاق ، ويحتمل أنه أراد لا يلزم فيه شيء . وتكون رواية أنه يمين رواية أخرى فيكون له قولان في المسألة ، والمسألة اختلف فيها السلف من الصحابة والتابعين والخلف من الأئمة المجتهدين حتى بلغت الأقوال إلى ثلاثة عشرة قولاً أصولاً . وتفرعت إلى عشرين مذهباً . الأول أنه لغو لا حكم له في شيء من الأشياء ، وهو قول جماعة من السلف وقول الظاهرية والحنابلة على ذلك أن لتحريم والتحليل إلى الله تعالى كما قال تعالى - ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام - وقد قال لنبيه صلى الله عليه وسلم - لم تحرم ما أحل الله لك - وقال تعالى - يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم - قالوا : ولأنه لا فرق



بين تحليل الحرام وتحريم الحلال ، فلما كان الاول باطلا فليكن الثاني باطلا ، ثم قوله « هي حرام » إن أراد به الانشاء فانشاء التحريم إليه ليس إليه ، وإن أراد به الاخبار فهو كذب قالوا : ونظرنا إلى ماسوى هذا القول : يعنى من الاقوال التى هي فى المسألة فوجدناها أقوالا مضطربة لا برهان عليها من الله . فيتعين القول بهذا ، وهذا القول يدل عليه حديث ابن عباس وتلاوته لقوله تعالى - لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة - فانه دال على أنه لا يحرم بالتحريم ما حرمه على نفسه . فان الله تعالى أنكر على رسوله تحريم ما أحل الله له ، وظاهره أنه لا تلزم الكفارة . وأما قوله تعالى - قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم - فانها كفارة حلفه صلى الله عليه وسلم كما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي المشهور قال « أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم ولده فى بيت بعض نسائه فقالت : يا رسول الله فى بيتي وعلى فراشي ؟ فجعلها عليه حراما ، فقالت يا رسول الله كيف تحرم الحلال ، فحلف بالله لا يصيبها فنزلت » هذا أحد القولين فيما حرمه صلى الله عليه وسلم ، وسيأتى القول الآخر فى تحريم إبلائه صلى الله عليه وسلم ، والحديث وإن كان مرسل فقد أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة يطؤها ، فلم يزل به حفصة وعائشة حتى حرمها ، فأنزل الله - يا أيها النبي لم تحرم - » وهذا أصبح طرق سبب النزول والمرسل عن زيد قد شهد له هذا ، فالكفارة لليمين لا لمجرد التحريم ، وقد فهم هذا زيد بن أسلم فقال بعد روايته القصة : يقول الرجل لامرأته : أنت على حرام لغو وإنما يلزمه كفارة يمين إن حلف ، وحينئذ فالأسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم عليه إلغاء التحريم والتكفير إن حلف ، وهذا القول أقرب الأقوال المذكورة وأرجحها عندي فلم أسرد شيئا منها .

١١ - وعنه عائشة رضى الله عنها أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت : أعوذ بالله منك ، قال : لقد عُدْتُ بعظيم الحُجى بأهلك رواه البخاري ) اختلف فى اسم ابنة الجون المذكورة اختلافا كثيرا ونفع تعيينها قليل فلا نشغل بنقله . أخرج ابن سعد من طريق عبد الواحد بن غون قال « قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أزوجك أجمل أيم فى العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفى وقد رغبت فيك ، قال نعم ، قال فابعث من يحملها إليك ، فبعث معه أبا أسيد الساعدي . قال أبو أسيد : فأقمت ثلاثة أيام ثم تحملت بها معي فى محفة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فأنزلتها فى بنى ساعدة ، ووجهت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فى بنى عمرو بن عوف فأخبرته » الحديث . قال ابن أبي عون وكان ذلك فى ربيع الاول سنة سبع ثم أخرج ذلك من طريقين ، وفى تمام القصة « قيل لها استعيزي منه فانه أحظى لك عنده وخذعت لما روي من جمالها وذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حملها على ما قالت ، قال : إنهن صواحب يوسف وكيدهن » . والحديث دليل

على أن قول الرجل لامرأته الحقي بأهلك طلاق لأنه لم يرو أنه زاد غير ذلك ، فيكون كناية طلاق إذا أريد به الطلاق كان طلاقا . قال البيهقي : زاد ابن أبي ذئب عن الزهري « الحقي بأهلك » جعلها تطليقة ، ويدل على أنه كناية طلاق أنه قد جاء في قصة كعب بن مالك أنه لما قيل له اعتزل امرأتك قال : الحقي بأهلك فكوني عندهم ولم يرد الطلاق فلم تطلق ، وإلى هذا ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم ، وقالت الظاهرية : لا يقع الطلاق بالحقي بأهلك . قالوا : والنبي صلى الله عليه وسلم لم يكن قد عقد بآبنة الجون وإنما أرسل إليها ليخطبها إذا الروايات قد اختلفت في قصتها ، ويدل على أنه لم يكن عقد بها ما في صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال : « هي لي نفسك » قالت : وهل تهب الملكة نفسها للسوقة ؟ فأهوى ليضع يده عليها لتسكن ، فقالت . أعوذ بالله منك » قالوا : فطلب الهبة دال على أنه لم يكن عقد بها ويبعد ما قالوه قوله « ليضع يده » ورواية « فلما دخل عليها » فإن ذلك إنما يكون مع الزوجة ، وأما قوله « هي لي نفسك » فإنه قاله تطييبا لحاظرها واستمالة لقلبها ، ويؤيده ما سلف من رواية « أنها رغبت فيك » وقد روى اتفاقه مع أبيها على مقدار صداقها ، وهذه وإن لم تكن صرائح في العقد بها إلا أنه أقرب الاحتمالين .

١٢ — وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا طلاق إلا بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك . رواه أبو يعلى وصححه الحاكم ) وقال : أنا معجب من الشيخين كيف أهملوا لقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى ( وهو معلول ) بما قاله الدارقطني الصحيح مرسل ليس فيه جابر . قال يحيى بن معين : لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا طلاق قبل نكاح » وقال ابن عبد البر : روي من وجوه إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معلولة انتهى ولكنه يشهد له قوله :

١٣ — ( وأخرج ابن ماجه عن المسور ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو فراء ( ابن مخرمة ) بفتح الميم نخاء معجمة ساكنة ( مثله ، وإسناده لكنه معلول أيضا ) لأنه اختلف فيه على الزهري . قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن المسور ، وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران ابن حصين وغيرهم ، ذكرها البيهقي في الخلافات وقال البيهقي : أصبح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . قال الترمذي : هو أحسن شيء روي في هذا الباب ، ولفظه عند أصحاب السنن « ليس على رجل طلاق فيما لا يملك » الحديث . قال البيهقي : قال البخاري : أصبح شيء فيه ، وأشهره حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ويأتي ، وحديث الزهري عن عائشة وعن علي ، ومداره على جوير عن الضمحاك عن الزال بن سبرة عن علي وجوير متروك ثم قال البيهقي : ورواه ابن ماجه بإسناد حسن والحديث دال على أنه لا يقع



الطلاق على المرأة الأجنبية ، فإن كان تنجيزاً فاجماع ، وإن كان تعليقاً بالنكاح كأن يقول إن نكحت فلانة فهي طالق ففيه ثلاثة أقوال : الأول أنه لا يقع مطلقاً وهو قول الهادوية والشافعية وأحمد وداود وآخرين ورواه البخاري عن اثنين وعشرين صحابياً ، ودليل هذا القول حديث الباب وإن كان فيه مقال من قبل الاسناد فهو متأيد بكثرة الطرق ، وما أحسن مقال ابن عباس : قال الله تعالى - يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن - ولم يقل إذا طلقتموهن ثم نكحتموهن ويأنه إذا قال المطلق : إن تزوجت فلانة هي طالق مطلق لأجنبية فإنها حين أنشأ الطلاق أجنبية والمتجدد هو نكاحها فهو كما لو قال لأجنبية : إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت وهي زوجته لم تطلق إجماعاً ، وذهب أبو حنيفة وهو أحد قولي المؤيد بالله إلى أنه يصبح التعليق مطلقاً ، وذهب مالك وآخرون إلى التفصيل فقالوا : إن خص بأن يقول كل امرأة أتزوجها من بني فلان أو من بلد كذا فهي طالق ، أو قال في وقت كذا وقع الطلاق وإن عم ، وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق لم يقع شيء . وقال في نهاية المجتهد : سبب الخلاف هل من شرط وقوع الطلاق وجود الملك متقدماً على الطلاق بالزمان أو ليس من شرطه ؟ فمن قال هو من شرطه قال : لا يتعلق الطلاق بالأجنبية ، ومن قال ليس من شرطه إلا وجود الملك فقط قال : يقع . قلت دعوى الشرطية تحتاج إلى دليل ومن لم يدعها فلا أصل معه ، ثم قال : وأما الفرق بين العنصيص والتعميم فانه محسّن مبنى على المصلحة وذلك إذا وقع فيه التعميم ، فلو قلنا بوقوعه امتنع منه التزويج فلم يجد سبيلاً إلى النكاح الحلال ، فكان من باب النذر بالمعصية ، وأما إذا خصص فلا يمنع منه ذلك . قلت : سبق الجواب عن هذا بعدم الدليل على الشرطية . هذا ، والخلاف في العتق مثل الخلاف في الطلاق فيصيح عند أبي حنيفة وأصحابه وعند أحمد في أصح قوليه وعليه أصحابه ، ومنهم ابن القيم فإنه فرق بين الطلاق والعتاق ، فأبطله في الأول وقال به في الثاني . مهذلاً على الثاني بأن العتق له قوة وسراية فإنه يسرى إلى منك الغير ، ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبداً ليعتقه عن كفارة أو نذر أو اشتراه بشرط العتق ؛ ولأن العتق من باب القرب والطاعات ، وهو يصح النذر بها وإن لم يكن حال النذر به مملوكاً كقولك : لئن آتاني الله من فضله لأصدقن بكذا وكذا ذكره في الهدى النبوي . قلت : ولا يخفى ما فيه : فإن السراية إلى ملك الغير تفرعت من إعتاقه لما يملكه من الشقص ، فحكم الشارع بالسراية لعدم تبعض العتق . وأما قوله : ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبداً ليعتقه فيجيب عنه بأنه لا يعتق هذا الذي اشتراه إلا بإعتاقه كما قال ليعتقه وهذا عتق لما يملكه . وأما قوله : إنه يصح النذر ومثله بقوله : لئن آتاني الله من فضله فهذا فيها خلاف ودليل المخالف أنه قد قال صلى الله عليه وسلم « لا نذر فيما لا يملك ابن آدم » كما يفيد قوله :  
١٤ — وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ، ولا عتق له فيما لا يملك . ولا طلاق له

فما لا يملك . أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ، ونقل عن البخاري أنه أصبح ماورد فيه  
تقدم الكلام في ذلك مستوفي

١٥ — وعن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم  
أى ليس يجرى أصالة لأنه رفع بعد وضع ، والمراد برفع القلم عدم المؤاخذه لا قلم الثواب . فلا  
ينافيه صحة إسلام الصبي المميز كما ثبت في غلام اليهودى الذى كان يخدم النبي صلى الله عليه  
وسلم ، فعرض عليه النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام فأسلم ، فقال : الحمد لله الذى أنقذه من  
النار . وكذلك ثبت أن امرأة رفعت إليه صلى الله عليه وسلم صبيا ، فقالت : ألهذا حج ؟  
فقال : « نعم ولك أجر » ونحو هذا كثير في الأحاديث ( عَنْ ثَلَاثَةِ : عَنْ النَّائِمِ حَتَّى  
يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنْ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ ، وَعَنْ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يَفِيْقَ . رواه  
أحمد والأربعة إلا الترمذي ، وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان ) الحديث فيه كلام كثير  
لأئمة الحديث ، وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلق بهم تكليف وهو في النائم المستغرق إجماع  
والصغير الذى لا يميز له وفيه خلاف إذا عقل وميز . والحديث جعل غاية رفع القلم عنه  
إلى أن يكبر ، فقليل إلى أن يطيق الصيام ويحصى الصلاة وهذا الأحمد ، وقيل إذا بلغ  
اثنى عشرة سنة ، وقيل إذا ناهز الاحتلام ، وقيل إذا بلغ ، والبلوغ يكون بالاحتلام في حق  
الذكر مع إنزال المنى إجماعا ، وفي حق الأنثى عند الهادوية وبلوغ خمس عشرة سنة وإنبات  
الشعر الأسود المتجمد في العانة بعد تسع سنين عند الهادوية ، وكذلك الإماء في حال اليقظة  
إذا كان لشهوة ، وفي الكل خلاف معروف . وأما المجنون فالمراد به زائل العقل ، فيدخل فيه  
السكران والطفل كما يدخل المجنون ، وقد اختلف في طلاق السكران على قولين : الأول أنه  
لا يقع وإليه ذهب عثمان وجابر وزيد وعمر بن عبد العزيز وجماعة من السلف وهو مذهب  
أحمد وأهل الظاهر لهذا الحديث ولقوله تعالى - لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا  
ما تقولون - فجعل قول السكران غير معتبر لأنه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف لا انعقاد  
الإجماع على أن من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف ، أو بأنه كان  
يلزم أن يقع طلاقه إذا كان مكرها على شربها أو غير عالم بأنها خمر ولا يقوله المخالف . الثاني  
وقوع طلاق السكران ، ويروي عن علي وابن عباس وجماعة من الصحابة وعن الهادى  
وأبى حنيفة والشافعى ومالك واحتج لهم بقوله تعالى - لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى - فإنه نهى  
لهم عن قربانها حال السكر ، واللهى يقتضى أنهم مكلفون حال سكرهم ، والمكلف يصح  
منه الإنشاءات ، وبأن إيقاع الطلاق عقوبة له ، وبأن ترتيب الطلاق من باب ربط الأحكام  
بأسبابها فلا يؤثر فيه السكر ، وبأن الصحابة أقاموه مقام الصاحي في كلامه ، فانهم قالوا :  
إذا شرب سكر وإذا سكر هذى ، فإذا هذى افترى ، وحد المفتري ثمانون . وبأنه أخرج  
سعيد بن منصور عنه صلى الله عليه وسلم « لا قيلولة في الطلاق » وأجيب بأن الآية خطاب  
لهم حال صحوهم ونهى لهم قبل سكرهم أن يقربوا الصلاة حاله أنهم لا يعلمون ما يقولون ، فهى



دليل لنا كما سلف ، وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج إلى دليل على المعاقبة للسكران بفراق أهله فان الله لم يجعل عقوبته إلا الحد ، وبأن ترتيب الطلاق على العطليق محل النزاع وقد قال أحمد والبتي إنه لا يلزمه عقد ولا بيع ولا غيره على أنه يلزمهم على القول بترتيب الطلاق على التطليق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصبي ، وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا: إذا شرب إلى آخره . فقال ابن حزم : إنه خبر مكذوب باطل متناقض فان فيه إيجاب الحد على من هذي والهاذي لاحد عليه ، وبأن حديث « لا قيلولة في طلاق » خبر غير صحيح وإن صح فالمراد طلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل ، ولهم أدلة غير هذه لاتنقض على المدعى .

## كتاب الرجعة

١ — عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يطلق ثم يراجع ولا يشهد ، فقال : أشهد على طلاقها وعلى رجعتها . رواه أبو داود هكذام وقوفا وسنده صحيح وأخرجه البيهقي بلفظ « أن عمران بن حصين سئل عن راجع امرأته ولم يشهد فقال : راجع في غير سنة ، فليشهد الآن » وزاد الطبراني في رواية : ويستغفر الله كدل الحديث على شرعية الرجعة ، والاصل فيها قوله تعالى - وبعولتهن أحق بردهن - الآية . وقد أجمع العلماء على أن الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي مادامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا وليها إذا كان الطلاق بعد المسيس وكان الحكم بصحة الرجعة مجمعا عليه لا إذا كان مختلفا فيه . والحديث دل على مادات عليه آية سورة الطلاق ، وهي قوله - وأشهدوا ذوي عدل منكم - بعد ذكره الطلاق ، وظاهر الأمر وجوب الإشهاد . وبه قال الشافعي في القديم . وكأنه استقر مذهبه على عدم وجوبه . فانه قال المرزعي في تيسير البيان : وقد اتفق الناس على أن الطلاق من غير إشهاد جائز . وأما الرجعة فيحتمل أنها تكون في معنى الطلاق لأنها قرينته فلا يجب فيها الإشهاد لأنها حق للزوج ولا يجب عليه الإشهاد على قبضه ويحتمل أن يجب الإشهاد وهو ظاهر الخطاب انتهى . والحديث يحتمل أنه قاله عمران اجتهدا إذا للاجتهاد فيه مسرح ، إلا أن قوله : راجع في غير سنة قد يقال إن السنة إذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم فيكون مرفوعا إلا أنه لا يدل على الإيجاب لتردد كونه من سنته صلى الله عليه وسلم بين الإيجاب والتدب والإشهاد على الرجعة ظاهر إذا كانت بالقول الصريح واتفقوا على الرجعة بالقول . واختلفوا إذا كانت الرجعة بالفعل فقال الشافعي والإمام يحيى : إن الفعل محرم فلا تحل به ولأنه تعالى ذكر الإشهاد ولا إشهاد إلا على القول . وأجيب بأنه لا إثم عليه لأنه تعالى قال - إلا على أزواجهم - وهي زوجة . والإشهاد غير واجب كما سلف . وقال الجمهور يصح بالفعل . واختلفوا هل من شرط الفعل النية ؟ فقال مالك : لا يصح بالفعل إلا مع النية كأنه يقول لعنوم الأعمال بالنيات . وقال

الجمهور . يصح لأنها زوجة شرعا داخلة تحت قوله - إلا على أزواجهم - ولا يشترط النية في لمس الزوجة وتقبيلها وغيرها إجماعا ، واختلف هل يجب عليه إعلامها بأنه قد راجعها أم لا تزوج غيره ، فذهب الجمهور من العلماء أنه يجب عليه ، وقيل لا يجب ، وتفرع من الخلاف لو تزوجت قبل علمها بأنه راجعها ، فقال الأولون : النكاح باطل وهي لزوجهما الذي أرتجعها واستدلوا بإجماع العلماء على أن الرجعة صحيحة وإن لم تعلم بها المرأة وبأنهم أجمعوا أن الزوج الأول أحق بها قبل أن تزوج ، وعن مالك أنها للباني دخل بها ولم يدخل واستدل بما رواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب بن ابن المسيب أنه قال : مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها ثم يكتنهما رجعتها ، فتحل فتكسح زوجها غيره أنه ليس له من أمرها شيء ولكنها لمن تزوجها ، إلا أنه قيل إنه لم يرو هذا إلا بن ابن شهاب فقط وهو الزهري فيكون من قوله وليس بحجة ، ويشهد لكلام الجمهور حديث الترمذي عن حمزة بن جندب أنه صلى الله عليه وسلم قال « أيما امرأة تزوجها اثنان فهي للأول منهما » فإنه صادق على هذه الصورة .

واعلم أنه قال تعالى - وبعلتبن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحا - أي أحق بردهن في العدة بشرط أن يريد الزوج الإصلاح وهو حسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية ، فإن أراد بالرجعة غير ذلك كمن يراجع زوجته ليطلقها كما يفعله العامة فإنه يطلق ثم يذوق من موضعه فيراجع ثم يطلق إرادة لبينونة المرأة ، فهذه المراجعة لم يرز بها إصلاحا ولا إقامة حدود الله فهي باطنة ، إذا لآية ظاهرة في أنه لا تباح له المراجعة ويكون أحق برد امرأته إلا بشرط إرادة الإصلاح ، وأي إرادة إصلاح في مراجعتها ليطلقها ، ومن قال إن قوله - إن أرادوا إصلاحا - ليس بشرط للرجعة فإنه قول مخالف لظاهر الآية بلا دليل :

٢ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه لما طلق امرأته قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر : مره فليراجعها : متفق عليه . تقدم الكلام عليه بما يكفي من غير زيادة

## باب الإيلاء والظهار والكفارة

الإيلاء لغة : الحلف ، وشرعا : الامتناع باليمين من وطء الزوجة والظهار بكسر الظاء مشتق من الظهر لقول القائل : أفت على كظهر أمي . والكفارة وهن من التكفير التغطية

١ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم وجعل الحرام حلالا وجعل لليمين كفارة . رواه الترمذي ورجاله ثقات . ورجح الترمذي إرساله على وصلة . الحديث دليل على جواز حلف الرجل من زوجته وليس فيه تصريح بالإيلاء المصطلح عليه في عرف الشرع وهو الحلف من وطء الزوجة واعلم أنها اختلفت الروايات في سبب إيلائه صلى الله عليه وسلم ، وفي الشيء الذي حرمه على روايات : أحدها أنه بسبب إفشاء حفصة للحديث الذي أسره إليها ، واختلف في الحديث



الذي أسره إليها ، أخرجه البخاري عن ابن عباس عن عمر في حديث طويل ، وأجل في رواية البخاري هذه ، وفسر في رواية أخرجه الشيخان بأنه تحريمه لمارية وأنه أسره إلى حفصة فأخبرت به عائشة أو تحريمه للعسل ، وقيل بل أسر إلى حفصة أن أباه يلى أمر الأمة بعد أبي بكر وقال : لا تخبري عائشة بتحريم مارية . وثانيها السبب في إيلائه أن فرق هدية جاءت له بين نسائه فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها ، فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة : لقد أقت وجهك ترد عليك الهدية فقال : لأنتن أهون على الله من أن يغمى لأدخل عليكم شهراً أخرجه ابن سعد عن عمرة عن عائشة : ومن طريق الزهري عن عمرة عن عائشة نحوه وقال : ذبح ذبحاً ثالثاً أنها أنه بسبب طلبهن النفقة أخرجه مسلم من حديث جابر ، فهذه أسباب ثلاثة إما لأفشاء بعض نسائه السر وهي حفصة والسر أحد ثلاثة إما تحريمه مارية أو العسل أو بتحريم صدره من قبل ما فرقه بينهما من الهدية أو تضيقهن في طلب النفقة قال المصنف : واللائق بمكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم وسعة صدره وكثرة صفحه أن يكون مجموع هذه الأشياء سبباً لاعتزالهن . وقولها : « وحرم » أي حرم مارية أو العسل ، وليس فيه دليل على أن التحريم للجماع حتى يكون من باب الإيلاء الشرعي فلا وجه لجزم ابن بطل وغيره أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من جماع نسائه ذلك الشهر إن أخذه من هذا الحديث ولا مستند له غيره . فإنه قال المصنف : لم أقف على نقل صريح في ذلك ، فإنه لا يلزم من عدم دخوله عليهن إن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه إلا إن كان المكان المذكور من المسجد فيتم استلزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لا امتناع الوطء في المسجد .

٢ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق . أخرجه البخاري في الحديث كالتفسير لقوله تعالى - للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر - وقد اختلف في مسائل من الإيلاء : الأولى في اليمين فانهم اختلفوا فيها ، فقال الجمهور : ينعقد الإيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء سواء حلف بالله أو بغيره . وقالت الجنادوية : إنه لا ينعقد إلا بالحلف بالله قالوا لأنه لا يكون يميناً إلا ما كان بالله تعالى فلا يشمل الآية ما كان بغيره . قلت وهو الحق . الثانية : في الأمر الذي يتعلق به الإيلاء وهو ترك الجماع صريحاً أو كناية . وترك الكلام عند البعض والجمهور ، على أنه لا بد فيه من التصريح بالامتناع من الوطء لا بمجرد الامتناع عن الزوجة ولا كلام أن الأصل في الإيلاء قوله تعالى : للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر الآية فإنها تزات لإبطال ما كان عليه الجاهلية من إطالة مدة الإيلاء فإنه كان الرجل يولي من أمر أنه وسنتين فأبطل الله تعالى ذلك وأنظر المولى أربعة أشهر فاما أن يفيء أو يطلق - الثالثة اختلفوا في مدة الإيلاء فعند الجمهور والحنفية أنه لا بد أن يكون أكثر من أربعة أشهر - وقال الحسن وآخرون . ينعقد بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى - يؤلون من نسائهم - ورد

بأنه لا دليل في الآية إذ قد قدر الله المدة فيها بقوله تعالى - أربعة أشهر - فالأربعة قد جعلها الله مدة الإمهال وهي كالأجل الدين لأنه تعالى قال - فإن فاءوا - بفاء التعقيب وهو بعد الأربعة فلو كانت المدة أربعة أو أقل لكانت قد انقضت فلا يطالب بعدها والتعقيب للمدة لا للإيلاء بعده . والرابعة : أن مضي المدة لا يكون طلاقاً عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة : بل إذا مضت الأربعة الأشهر طلقت المرأة قالوا : والدليل على أنه لا يكون بمضيها طلاقاً أنه تعالى خير في الآية بين الفیئة والعزم على الطلاق فيكونان في وقت واحد وهو بعد مضي الأربعة ، فلو كان الطلاق يقع بمضي الأربعة والفیئة بعدها لم يكن تخييراً ، لأن حق الخير فيهما أن يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالکفارة لأنه تعالى أضاف عزم الطلاق إلى الرجل وليس مضي المدة من فعل الرجل ، ولحديث ابن عمر هذا الذي نحن في سياقه وإن كان موقوفاً فهو مقول للأدلة الخامسة : الفیئة . هي الرجوع ، ثم اختلفوا بماذا تكون . فقل تكون بالوطء على القادر ، والمعذور يمين عذره بقوله : لو قدرت لفئت لأنه الذي يقدر عليه لقوله تعالى - لا يكلف الله نفساً إلا وسعها --- وقيل بقوله رجعت عن يميني وهذا للهادوية كأنهم يقولون المراد رجوعه عن يمينه لا إيقاع ما حلف عليه ، وقيل تكون في حق المعذور بالنية لأنها توبة يكفي فيها العزم . ورد بأنه توبة عن حق مخلوق ، فلا بد من إيفاء الرجوع عن الأمر الذي عزم عليه . السادسة اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاء ؟ فقال الجمهور : تجب لأنها يمين قد حثت فيها فتجب الكفارة لحديث « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير » . وقيل لا تجب لقوله تعالى - فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم --- وأجيب بأن القرآن يختص بالذنب لا بالكفارة ، ويدل المسئلة الخامسة قوله : ٣ - (وعن سليمان بن يسار) بفتح المثناة فسين مهمل مخففة بعد الألف راء ، هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أخو عطاء بن يسار . كان سليمان من فقهاء المدينة وكبار التابعين ، ثقة فاضلاً ورعاً حجة ، وهو أحد الفقهاء السبعة ، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة مات سنة سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (قال : أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم ينفقون المولى . رواه الشافعي) وفي الإرشاد لابن كثير أنه قال : الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر اه يريد أقل ما يطلق عليه لفظ بضعة عشر ، وقوله « ينفقون » بمعنى ينفقونه أربعة أشهر كما أخرجه إسماعيل ، هو ابن أبي إدريس عن سليمان أيضاً قال « أدركنا الناس ينفقون الإيلاء إذا مضت الأربعة » فاطلاق رواية الكتاب محاولة على هذه الرواية المقيدة . وقد أخرج الدارقطني من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال « سألت اثني عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا : ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف فإن فاء وإلا طلق » وأخرج إسماعيل المذكور من حديث ابن عمر أنه قال « إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع عليها الطلاق حتى يطلق »



وأخرج الاسماعيلي أثر ابن عمر بلفظ «أنه كان يقول : أيا رجل آلى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو ينفى» ، ولا يقع عليها طلاق إذا مضت حتى يوقف ، وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد بعد مضى الأربعة أشهر من إيقاف المولى ، ومعنى إيقافه : هو أن يطالب إما بالنفي ، وإما بالطلاق ، ولا يقع الطلاق بمجرد مضى المدة ، وإلى هذا ذهب الجماهير وعليه دل ظاهر الآية ، إذ قوله تعالى - وإن عزموا طلاقاً فإن الله سميع عليم - يدل قوله - سميع - على أن الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع ، ولو كان يقع بمضى المدة لكفى قوله - عليم - لما عرف من بلاغة القرآن ، وأن فواصل الآيات تشير إلى مادات عليه الجملة السابقة ، فإذا الطلاق وقع فإنه يكون رجعياً عند الجمهور وهو الظاهر ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل .

٤ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين فوقت الله أربعة أشهر ، فإن كان أقل من أربعة أشهر فليس إيلاء . أخرجه البيهقي وأخرجه الطبراني أيضاً عنه . وقال الشافعي : كانت العرب في الجاهلية تحلف بثلاث أشياء . وفي لفظ كانوا يطلقون الطلاق والظهار والايلاء فنقل تعالى الإيلاء والظهار عما كان عليه الجاهلية من إيقاع الفرقة على الزوجة إلى ما استقر عليه حكمها في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه . والحديث دليل على أن أقل ما ينعقد به الإيلاء أربعة أشهر .

٥ - وعن رضى الله عنه أن رجلاً ظاهراً من امرأته ثم وقع عليها ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني وقعت عليها قبل أن أكفر ، قال : فلا تقرها حق تفعل ما أمرك الله به . رواه الأربعة وصححه الترمذي ورجح النسائي إرساله ، ورواه البزار من وجه آخر عن ابن عباس ، وزاد فيه . كفر ولا تعد . هذا من باب الظهار والحديث لا يضر إرساله كما كورناه من أن إتيانه من طريق مرسلة وطريق موصولة لا يكون علة بل يزيد قوة ، والظهار مشتق من الظهر . لأنه قول الرجل لامرأته : أنت على كظهر أمي . فأخذ اسمه من لفظه وكنوا بالظهر عما يستهجن ذكره وأضافه إلى الأم لأنها أم المحرمات وقد أجمع العلماء على تحريم الظهار وإثم فاعله كما قال تعالى - وإنهم ليقولون منكراً من القول وزروا - وأما حكمه بعد إيقاعه فيأتي ، وقد اتفق العلماء على أنه يقع بتشبيه الزوجة بظهر الأم ثم اختلفوا فيه في مسائل : الأولى إذا شبهها بعضومنها غيره فذهب الأكثر إلى أنه يكون ظهاراً أيضاً وقيل يكون ظهاراً إذا شبهها بعضو يحرم النظر إليه . وقد عرفت أن النص لم يرد إلا الظهر . الثانية أنهم اختلفوا أيضاً فيما إذا شبهها بغير الأم من المحارم . فقالت الهادوية لا يكون ظهاراً لأن النص ورد في الأم وذهب آخرون منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه يكون ظهاراً ولو شبهها بمحرم من رضاع ودليلهم القياس ، فإن العلة التحريم المؤبد وهو ثابت في المحرم كشبوته في الأم ، وقال مالك وأحمد : إنه ينعقد وإن لم يكن المشبه به مؤبد التحريم كالأجنبية ، بل قال أحمد حتى في البهيمة ، ولا يخفى أن النص لم يرد إلا في الأم وما

ذكر من إلحاق غيرها بقيااس وملاحظة المعنى ، ولا ينتهض دليلا على الحكم . الثالثة أنهم اختلفوا أيضا هل ينعقد الظهار من الكافر ؟ نعم لعموم الخطاب في الآية ، وقيل لا ينعقد منه لأن من لوازمه الكفارة . وهي لا تصح من الكافر ، ومن قال ينعقد منه قال يكفر بالعق أو الإطعام لا بالصوم لتعذره في حقه . وأجيب بأن العتق والإطعام إذا فعلا لأجل الكفارة كما بقربة ولاقربة لكافر . الرابعة أنهم اختلفوا أيضا في الظهار من الأمة المملوكة ، فذهب الهادوية والحنفية والشافعية أنه لا يصح الظهار منها لأن قوله تعالى - من نسايم - لا يتناول المملوكة في عرف اللغة للاتفاق في الإيلاء على أنها غير داخلة في عموم النساء وقيااسا على الطلاق ، وذهب مالك وغيره إلى أنه يصح من الأمة لعموم لفظ النساء ، إلا أنه اختلف القائلون بصحته منها في الكفارة ، فقيل لا تجب إلا نصف الكفارة ، فكأنه قاس ذلك على الطلاق عنده . الخامسة الحديث دليل على أنه يحرم وطء الزوجة التي ظاهر منها قبل التكفير وهو مجمع عليه لقوله تعالى - من قبل أن يتماسا - فلو وطئ لم يسقط التكفير ولا يتضاعف لقوله صلى الله عليه وسلم « حتى تفعل ما أمرك الله » قال الصلت بن دينار سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر بجامع قبل التكفير ، فقالوا : كفارة واحدة ، وهو قول الفقهاء الأربعة ، وعن ابن عمر أن عليه كفارتين : إحداهما للظهار الذي اقترن به العود ، والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان نهارا ، ولا يخفى ضعفه ، وعن الزهري وابن جبير أنها تسقط الكفارة لانه فات وقتها فانه قبل المسيس وقد فات وأجيب بأن موث وقت الأداء لا يسقط الثابت في الذمة كالصلاة وغيرها من العبادات . واختلف في تحريم المقدمات فقيل حكمها حكم المسيس في التحريم ، لأنه شبهها بمن يحرم في حقها الوطء ومقدماته وهذا قول الأكثر ، وعن الأقل لا تحرم المقدمات لأن المسيس هو الوطء وحده فلا يشمل المقدمات إلا مجازا ولا يصح أن يراد ، إلا أنه جمع بين الحقيقة والمجاز ، وعن الأوزاعي يحل له الاستمتاع بما فوق الإزار .

٦ — وعن سلمة بن صخر ( هو البياضي بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية وضاد معجمة ، أنصاري خزرجي ، كان أحد البكائين ، روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب . قال البخاري : لا يصح حديثه : يعني هذا الذي في الظهار ( قال : دخل رمضان فضخت أن أصيب امرأتى ) وفي الإرشاد قال « إني كنت امراأ أصيب من النساء مالا يصيب غيرى » ( فظاهرت منها فانكشف لى شىء منها ليلة فووقت عليها ، فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : حرر رقبة ، فقلت ما أملك إلا رقبتي ، قال : فصم شهرين متتابعين ، قلت وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام ؟ قال : أطعم فرقا من تمر ستين مسكينا . أخرجه أحمد والأربعة إلا النسائي ، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ) وقد أعله عبد الحق بالانقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة ، لأن سليمان لم يدرك سلمة ، حكى ذلك الترمذى عن البخارى . وفي الحديث مسائل : الأولى أنه دل على مادات عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة ، والترتيب إجماع بين العلماء . أنها أطلقت الرقبة في الآية وفي الحديث أيضا



ولم تقيد بالإيمان كما قيدت به في آية القتل ، فاختلف العلماء في ذلك ، فذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وغيرهما إلى عدم التقييد وأنها تجزئ رقية ذمية ، وقالوا : لا تقيد بما في آية القتل لاختلاف السبب ، وقد أشار الزمخشري إلى عدم اعتبار القياس لعدم الاشتراك في العلة ، فإن المناسبة أنه لما أخرج رقية مؤمنة من صفة الحياة إلى الموت كانت كفارتها إدخال رقية مؤمنة في حياة الحرية وإخراجه عن موت الرقية ، فإن الرق يقتضي سلب التصرف عن المملوك فأشبه الموت الذي يقتضي سلب التصرف عن الميت فكان في إعتاقه إثبات التصرف ، فأشبهه الأحياء الذي يقتضي إثبات التصرف للحى . وذهبت الهادوية ومالك والشافعي إلى أنه لا تجزئ إعتاق رقية كافرة ، وقالوا : تقيد آية الظهار كما قيدت آية القتل وإن اختلف السبب قالوا : وقد أيدت ذلك السنة « فإنه لما جاءه صلى الله عليه وسلم السائل يستفتيه في عتق رقية كانت عليه ، سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم الجارية أين الله ؟ فقالت في السماء ، فقال : من أنا ؟ فقالت أنت رسول الله ، قال : فأعتقها فإنها مؤمنة » أخرجه البخاري وغيره : قالوا : فسؤاله صلى الله عليه وسلم لها عن الإيمان وعدم سؤاله عن صفة الكفارة وسببها دال على اعتبار الإيمان في كل رقية تعتق عن سبب ، لأنه قد تقرر أن ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما قد تقرر . قات : الشافعي قائل بهذه القاعدة فإن قال بها من معه من المخالفين كان الدليل على التقييد هو السنة لا الكتاب لأنهم قرروا في الأصول أنه لا يحمل المطلق على القيد إلا مع اتحاد السبب ، ولكنه وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود ما لفظه « فقال : يا رسول الله إن على رقية مؤمنة » الحديث إلى آخره . قال عز الدين الذهبي هذا الحديث صحيح ، وحينئذ فلا دليل في الحديث على ما ذكر ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يسألها عن الإيمان إلا لأن السائل قال عليه رقية مؤمنة . الثالثة اختلف العلماء في الرقية المعيبة بأي عيب . فقالت الهادوية وداود : تجزئ المعيبة لتناول اسم الرقية لها . وذهب آخرون إلى عدم إجزاء المعيبة قياسا على الهدايا والضحايا بجامع التقرب إلى الله تعالى . وفصل الشافعي فقال : إن كانت كاملة المنفعة كالأعور أجزأت ، وإن نقصت منافعها لم تجز إذا كان ذلك ينقصها نقصا ناظرا كالإقطع والاعمى ، إذ العتق تملك المنفعة وقد نقصت . وللحنفية تفاصيل في العيب يطول تعدادها ويعز قيام الأدلة عليها . الرابعة أن قوله صلى الله عليه وسلم « فعم شهرين معتابين » دال على وجوب التتابع وعليه دلت الآية وشرطت أن تكون قبل المسبب فلو مس فيهما استأنف وهو إجماع إذا وطئها نهارا متعمدا وكذا ليلا عند الهادوية وأبي حنيفة وآخرين ولو ناسيا للآية ، وذهب الشافعي وأبو يوسف إلى أنه لا يضر ويجوز ، لأن علة النهي إفساد الصوم ولا إفساد بوطء الليل . وأجيب بأن الآية عامة ، واختلفوا إذا وطئ نهارا ناسيا فعند الشافعي وأبي يوسف لا يضر لأنه لم يفسد الصوم ، وقالت الهادوية وأبو حنيفة يل بستانف كما إذا وطئ عامدا للعموم الآية ، قالوا : وليست العلة إفساد الصوم بل دل عموم الدليل الإحراق كلها على أنها لا تقيم الكفارة إلا بوقوعها قبل المسبب . الخامسة

اختلفوا أيضا فيما إذا عرض له في أثناء صيامه عذر مأبوس ثم زال هل يبني على صومه أو يستأنف؟ فقالت الهادوية ومالك وأحمد أنه يبني على صومه ، لأنه فرقه بغير اختياره ، وقل أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي بل يستأنف لاختياره التفريق . وأجيب بأن العذر صيره كغير المختار ، وأما إذا كان العذر مرجوا فقل يبني أيضا ، وقيل لا يبني لأن رجاء زوال العذر صيره كالمختار . وأجيب بأنه مع العذر لا اختيار له . السادسة أن ترتيب قوله صلى الله عليه وسلم «فصم» على قول السائل «ما أملك إلا رقبتى» يقضى بما قضت به الآية من أنه لا ينتقل إلى الصوم إلا لعدم وجدان الرقبة ، فإن وجد الرقبة إلا أنه يحتاج لخدمته للعجز عنه لا يصح منه الصوم . فان قيل إنه قد صح التيمم لو وجد الماء إذا كان يحتاج إليه فهل لا قسم هذا عليه؟ قلت : لا يقاس لأن التيمم قد شرع مع العذر فكان الاحتياج إلى الماء كان لعذر ، فان قيل فهل يجعل الشبق إلى الجماع عذرا يكون له معه العدول إلى الإطعام ويعد صاحب الشبق غير مستطيع للصوم . قلت : هو ظاهر حديث سالم ، وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام «وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام» وإقراره صلى الله عليه وسلم على عذره وقوله «أطعم» يدل على أنه عذر يعدل معه إلى الإطعام . السابعة أن النص القرآني والنبوي صريح في إطعام ستين مسكينا كأنه جعل عن كل يوم من الشهرين إطعام مسكين ، واختلف العلماء هل لا بد من إطعام ستين مسكينا أو يكفي إطعام مسكين واحد ستين يوما ، فذهبت الهادوية ومالك وأحمد والشافعي إلى الأول لظاهر الآية . وذهبت الحنفية وهو أحد قولي زيد بن علي والناصر إلى الثاني ، وأنه يكفي إطعام واحد ستين يوما أو أكثر من واحد بقدر إطعام ستين مسكينا ، قالوا لأنه في اليوم الثاني مستحق كقبل الدافع إليه . وأجيب بأن ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات ، ويروى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقوانين : هذين ، والثالث إن وجد غير المسكين لم يجز الصرف إليه وإلا جزأ إعادة الصرف إليه الثامنة اختلف في قدر الإطعام لكل مسكين ، فذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الواجب ستون صاعا من تمر أو ذرة أو شعير أو نصف صاع من بر ، وذهب الشافعي إلى أن الواجب لكل مسكين مد والمد ربع الصاع واستدل بقوله في حديث الباب «أطعم عرقا من تمر ستين مسكينا» والعرق مكمل يأخذ خمسة عشر صاعا من تمر ولأنه أكثر الروايات في حديث - لمة هذا ، واستدل الأولون بأنه ورد في رواية عبد الرزاق : إذهب إلى صاحب صدقة بنى زريق فقل له فليدفعها إليك فأطعم عنك منها وسقا ستين مسكينا . قالوا والوسق : ستون صاعا . وفي رواية لأبي داود والترمذي فأطعم وسقا من تمر ستين مسكينا . وجاء في تفسير العرق أنه ستون صاعا . وفي رواية لأبي داود أن العرق مكمل يسع ثلاثين صاعا . قال أبو داود : وهذا أصح الحديثين ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال واضطربت الروايات فيه جنح الشافعي إلى الترجيح بالكثرة ، وأكثر الروايات خمسة عشر صاعا . وقال الخطابي في معالم السنن : العرق السقيفة التي من الخوص فيتخذ منها المكائل . قال : وجاء تفسيره أنه ستون صاعا . وفي رواية لأبي داود



يسع ثلاثين صاعا . وفي رواية سلمة يسع خمسة عشر صاعا ، فذكر أن العرق يختلف في السعة والظيق . قال فذهب الشافعي إلى رواية الخمسة عشر صاعا . قلت : يؤيد قوله أن الأصل براءة الذمة عن الزائد وهو وجه الترجيح . التاسعة في الحديث دليل على أن الكفارة لا تسقط جميع أنواعها بالعجز وفيه خلاف ، فذهب الشافعي وأحد الروايين عن أحمد إلى عدم سقوطها بالعجز لما في حديث أبي داود عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت « ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت إلى أن قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : يمتق رقبة ، قالت : لا يجد ، قال : يصوم شهرين متتابعين ، قالت : إنه شيخ كبير مابه من صيام ، قال : بطعم ستين مسكينا ، قالت : ما عنده شيء يتصدق به ، قال : فاني سأعيته بعرق ، الحديث : فلو كان يسقط عنه بالعجز لأبانه صلى الله عليه وسلم ولم يعنه من عنده ، وذهب أحمد في رواية وطائفة إلى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بالعجز عنها وعن أبدالها ، وقيل إنها تسقط كفارة الوطء في رمضان بالعجز عنها لا غيرها من الكفارات قالوا : لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المجامع في نهار رمضان أن يأكل الكفارة هو وعياله . والرجل لا يكون مصرفا لكفارته . وقال الأولون : إنما حلت له لأنه إذا عجز وكفر عنه الغير جاز أن يصرفها إليه وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرها من الكفارات قولان ، وهو نظير ما قالته الهادوية من أنه يجوز للإمام إذا قبض الزكاة من شخص أن يردّها إليه . العاشرة قال الخطابي : دل الحديث على أن الظهار المقيّد كالظهار المطلق ، وهو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ثم أصابها قبل انقضاء تلك المدة ، واختلفوا فيه إدا برّ ولم يحنث فقال مالك وابن أبي ليلى : إذا قال لامرأته أنت عليّ كظهر أمي كظهر أمي إلى الليل لزمته الكفارة وإن لم يقربها ، وقال أكثر أهل العلم : لا شيء عليه إذا لم يقربها . وجعل الشافعي في الظهار المؤقت قولين : أحدهما أنه ليس بظهار .

(فائدة) قد يتوهم أن سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا لانفاق الحسنيين في الآية والحديث وليس كذلك ، بل سبب نزولها قصة أوس بن الصامت ذكره ابن كثير في الإرشاد من حديث خويلة بنت ثعلبة قالت « في » والله وفي أوس أنزل الله سورة لمجادلة قالت : كنت عنده وكان شيخا كبيرا قد ساء خلقه وقد ضجر ، قالت فدخل على يوما فراجعته بشيء ، فغضب فقال : أنت عليّ كظهر أمي ، قالت ثم خرج فجلس في نادى قوده ساعة ثم دخل على فإذا هو يريدني عن نفسي قالت : قلت كلا والذي نفس خويلة بيده لا تخلفني إلى وقد قلت ما قلت ، فحكم الله ورسوله فيهما » الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود إسناده مشهور ، وأخذ منه أنه إذا قصد بلفظ الظهار الطلاق لم يقع الطلاق وكان ظهرا وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي وغيرهما . قال الشافعي : ولو ظاهر يريد به طلاقا كان ظهرا ، ولو طلق يريد ظهرا كان طلاقا وقال أحمد : إذا قال : أنت عليّ كظهر أمي وعنى به الطلاق كان ظهرا ولا تطلق . وعنه ابن القيم بأن الظهار كان طلاقا في الجاهلية

ففسخ فلم يجز أن يعاد إلى الأمر المنسوخ ، وأيضا فأوس إنما نوى به الطلاق لما كان عليه فأجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق ، وأيضا فإنه صريح في حكمه فلم يجز في جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله شرعه ، وقضاء الله أحق وحكمه أوجب .

## باب اللعان

هو مأخوذ من اللعن لأنه يقول الزوج في الخامسة : لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ويقال فيه اللعان والاللعان والملاعنة . واختلف في وجوبه على الزوج فقال في الشفاء للامير الحسين : يجب إذا كان ثمة ولد وعلم أنه لم يقربها . وفي المذهب والانتصار أنه مع غلبة الظن بالزنا من المرأة أو العلم يجوز ولا يجب ، ومع عدم الظن يحرم .

٢ — ( عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سألت فلان ) هو عويمر العجلاني كما في أكثر الروايات ( فقال : يا رسول الله أرأيت أن لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سكت سكت على مثل ذلك ) أي على أمر عظيم ( فلم يجبه ، فلما كان بعد ذلك أتاه فقال : إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به ، فأنزل الله الآيات في سورة النور ) والأكثر في الروايات أن سبب نزول الآية قصة هلال بن أمية وزوجته وكانت مقدمة على قصة عويمر وإنما تلاها صلى الله عليه وسلم لأن حكمها عام للامة ( فتلاهن ووعظه وذكره ) عطف تفسير إذ الوعظ هو التذكير ( وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ) الموعود به في قوله - لعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم - ( قال لا ، والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ، ثم دعاها فوعظها كذلك ، قالت لا ، والذي بعثك بالحق إنه لسكاذب ، فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله نعم ثنى بالمرأة ثم فرق بينهما رواه مسلم ) في الحديث مسائل الأولى قوله « فلم يجبه » ووقع عند أبي داود فكره صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها قال الخطابي : يريد المسئلة عما لا حاجة بالسائل إليه ، وقال الشافعي : كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل في ذلك ما يوقعهم في مشقة وتعنت كما قال تعالى - لا تسألوا عن أشياء - وفي الحديث الصحيح « أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته » وقال الخطابي : قد وجدنا المسألة في كتاب الله على وجهين : أحدهما ما كانت على وجه التبيين والتعظيم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين ، والآخر ما كان على طريق التعنت والتكلف فأباح النوع الأول وأمر به وأجاب عنه فقال - فاسألوا أهل الذكر - وقال - فاسألوا الذين يقرءون الكتاب من قبلك - وأجاب تعالى في الآيات - يسألونك عن الأهلة - ويسألونك عن المحيض - وغيرها وقال في النوع الآخر - ويسألونك عن المروح قل المروح من أمر ربي - وقال - ويسألونك عن الساعة أيا نمرساها فيما أنت من ذكرها - فكل ما كان من السؤال على هذا الوجه فهو مكروه وإذا وقع السكوت عن جوابه فأنما هو زجر وردع للسائل فإذا



وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ . والثانية في قوله فبدأ بالرجل ما يدل على أنه يبدأ به ، وهو قياس الحكم الشرعي لأنه المدعى فيقدم . وبه وقعت البداءة في الآية . وقد وقع الإجماع على أن تقديمه سنة . واختلف هل يجب البداءة به أم لا ؟ فذهب الجماهير إلى وجوبها لقوله صلى الله عليه وسلم لهلال البيت والإحدي في ظهرك » فكانت البداءة به لدفع الحد عن الرجل ، ولو بدأ بالمرأة كان دافعا لأمر لم يثبت . وذهب أبو حنيفة إلى أنها تصح البداءة بالمرأة لأن الآية لم تدل على لزوم البداءة بالرجل لأن العطف فيها بالواو هي لا تقتضي الترتيب وأجيب عنه بأنها وإن لم تقتض الترتيب فإنه تعالى لا يبدأ إلا بما هو الأحق في البداءة والأقدم في العناية ، وبين فعله صلى الله عليه وسلم ذلك فهو مثل قوله « نبدأ بما بدأ الله به » في وجوب البداءة بالصفة . الثالث قوله « ثم فرق بينهما » دال على أن الفرق بينهما لا تقع إلا بتفريق الحاكم لا بنفس اللعان ، وإلى هذا ذهب كثير مستدلين بهذا اللفظ في الحديث ، وأنه ثبت في الصحيح أن الرجل طلقها ثلاثا بعد تمام اللعان وأقره النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ، ولو كانت الفرقة تقع بنفس اللعان لبين صلى الله عليه وسلم أن طلاقه في غير محله وقال الجمهور بل الفرقة تقع بنفس اللعان وإنما اختلفوا هل تحصل الفرقة لتمام لعانه وإن لم تلتعن هي ؟ فقال الشافعي : تحصل به ، وقال أحمد : لا تحصل إلا بتمام لعانها ، وهو المشهور عند المالكية وبه قالت الظاهرية ، واستدلوا بما جاء في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم « ذلكم التفريق بين كل متلاعنين » وقال ابن العربي أخبر صلى الله عليه وسلم بقوله ذلكم عن قوله لا سبيل لك عليها قال : وكذا حكم كل متلاعنين . فان كان الفراق لا يكون إلا بحكم فقد نفذ الحكم فيه من الحاكم الأعظم صلى الله عليه وسلم بقوله « ذلكم التفريق بين كل متلاعنين » قالوا وقوله « فرق بينهما » معناه إظهار ذلك وبيان حكم الشرع فيه لأنه أنشأ الفرقة بينهما . قالوا : فأما طلاقه إياها فلم يكن عن أمره صلى الله عليه وسلم وبأنه لم يزد التحريم الواقع باللعان إلّا تأكيداً فلا يحتاج إلى إفكاره وبأنه لو كان لفرقة إلا بالطلاق لجازله الزواج بها بعد أن تنكح زوجها غيره . وقد لا بيت لها عليه عن ابن عباس الحديث وفيه « وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا بيت لها عليه ولا قوت من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها » وأخرج أبو داود من حديث سهل بن سعد في حديث المتلاعنين قال : مضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً ، وأخرجه البيهقي بلفظه قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما وقال لا يجتمعان أبداً ، وعن علي وابن مسعود قال « مضت السنة بين المتلاعنين أي لا يجتمعان أبداً » وعن عمر : يفرق بينهما ولا يجتمعان أبداً . الرابعة اختلف العلماء في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بائن ؟ فذهب الهاديون والشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنها فسخ مستدلين بأنها توجب تحريراً مؤبداً فكانت فسخاً كفرقة الرضاع إذ لا يجتمعان أبداً ولأن اللعان ليس صريحاً في الطلاق ولا كناية فيه وذهب أبو حنيفة إلى أنها بائن إلى أنها مستدلة بأنها لا تكون إلا من زوجة

فهي من أحكام النكاح المختصة فهي طلاق إذ هو من أحكام النكاح المختصة بخلاف الفسخ فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالفسخ بالعيب . وأجيب بأنه لا يلزم من اختصاصه بالنكاح أن يكون طلاقاً كما أنه لا يلزم فيه نفقة ولا غيرها . الخامسة وهي فرع للرابعة اختلفوا لو أ كذب نفسه بعد اللعان هل تحمل له الزوجة ؟ فقال أبو حنيفة : تحمل له لزوال المانع وهو قول سعيد بن المسيب فإنه قال : فإن أ كذب نفسه فإنه خاطب من الخطاب وقال ابن جبير ترد إليه مادامت في العدة . وقال الشافعي وأحمد : لا تحمل له أبداً لقوله صلى الله عليه وسلم « لا سبيل لك عليها » . قلت : قد يجاب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم قاله لمن التعن ولم يكذب نفسه . السادسة في حديث لعان هلال بن أمية « أنه قذف امرأته عهد النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سحاء » الحديث عند أبي داود وغيره . قال الخطابي : فيه من الفقه أن الزوج إذا قذف امرأته برجل بعينه ثم تلاعنا فإن اللعان يسقط عنه الحد ، فيصير في التقدير ذكره المقدوف به تبعاً ولا يعتبر حكمه ، وذلك أنه قال صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية « البينة أو حد في ظهرك » فلما تلاعنا لم يتعرض لهلال بالحد ولا يروى في شيء من الأخبار أن شريك بن سحاء عفى عنه ، فعلم أن الحد الذي كان يلزمه بالقذف سقط عنه باللعان ، وذلك لأنه مضطر إلى ذكر من يقذفها به لإزالة الضرر عن نفسه فلم يحمل نفسه على القصد له بالقذف وإدخال الضرر عليه . قلت : ولا يخفى أنه لا ضرورة في تعيين من قذفها به قال وقال الشافعي : إنما يسقط الحد عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان ، فإن لم يفعل ذلك حد له . وقال أبو حنيفة : الحد لازم له وللرجل مطالبة به . وقال مالك : يحد للرجل ويلاعن الزوجة انتهى ، قلت : ولا دليل في حديث هلال على سقوط الحد بالقذف لأنه حق للمقذوف ، ولم يرد أنه طالب به حتى يقول له صلى الله عليه وسلم قد سقط باللعان . أو يحد القاذف فيتبين الحكم ، والأصل ثبوت الحد على القاذف ، واللعان إنما شرع لدفع الحد عن الزوج والزوجة .

٢ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للمتلاعنين : حسبا كما على الله ( بينه بقوله ) ( أحد كما كاذب ) فإذا كان أحدهما كاذباً فالله هو المعولي لجزائه ( لا سبيل لك عليها ) هو إبانة للفرقة بينهما كما سلف ( قال : يا رسول الله مالي ) يريد به الصداق الذي سلمه إليها ( قال : إن كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك منها ) متفق عليه ( الحديث أفاد ما سلف من الفراق بينهما ، وأن أحدهما كاذب في نفس الأمر وحسابه على الله ، وأن لا يرجع بشيء مما سلمه من الصداق ، لأنه إن كان صادقا في القذف ، فقد استحققت المسال بما استحل منها ، وإن كان كاذباً فقد استحققه أيضا بذلك ورجوعه إليه أبعد لأنه هضمها بالكذب عليها فكيف يرجع ما أعطاهما

٣ — وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبصروها



فإن جاءت به أبيض سبطا ﴿ بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعدها طاء مهملة وهو الكامل الخلق من الرجل ﴾ ﴿ فهو لزوجه وإن جاءت به أكتحل ﴾ بفتح الهمزة وسكون الكاف هو الذي منابت أجنفانه كلها سود كأن فيها كحلا وهي خلقة ﴿ جعدا ﴾ بفتح الجيم وسكون العين المهملة فдал مهملة وهو من الرجل القصير ﴿ فهو للذي رماها به . متفق عليه ﴾ ولهما في أخرى « فجاءت به على النعت المكروه » وفي الأحاديث ثبتت له عدة صفات ، وفي رواية لها وللنسائي أنه قال صلى الله عليه وسلم بعد سرد صفات ما في بطنها « اللهم بين ، فوضعت شديها بالذي ذكر زوجها أنه وجده عندها » وفي الحديث دليل على أنه يصح اللعان للمرأة الحامل ، ولا يؤخر إلى أن تضع وإليه ذهب الجمهور لهذا الحديث ، وقالت الهادوية وأبو يوسف ومجد ، وروى عن أبي حنيفة وأحمد أنه لا لعان لنفي الحمل لجواز أن يكون ريحا ، فلا يكون للعان حينئذ معنى . قلت : وهذا رأى في مقابلة النص ، وكأنهم يريدون أنه لا إمان بمجرد ظن الحمل من الأجنبي لا لوجودانه معها الذي هو صورة النص . وفي الحديث دليل أنه ينفي الولد باللعان وإن لم يذكر النفي اليمين ، وإلى هذا ذهب أهل الظاهر . وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد أنه لا يصح اللعان على الحمل إلا بشرط ذكر الزوج لنفي الولد دون المرأة وأنه يصح نفي الولد وتو حمل ويؤخر اللعان إلى ما بعد الوضع ولادليل عليهما بل الحق قول الظاهرية ، فإنه لم يجمع في اللعان عنده صلى الله عليه وسلم نفي الولد ولم نره في حديث هلال ولا عويمر ، ولم يكن اللعان إلا منهما في عصره صلى الله عليه وسلم ، وأما لعان الحامل فقد ثبت في هذه الأحاديث وقد أخرج مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وأمرأته وانتفي من ولده ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة . وفي حديث سهل ، وكانت حاملا فأنكر حملها وذكر أنه انتفي من ولده ، ولكنه لا يدل على اشتراط نفي الولد لأنه فعلة الرجل من تلقاء نفسه . وقال أبو حنيفة : لا يصح نفي الحمل واللعان عليه ، فإن لا عنها حاملا ثم أتت بالولد لزمه ولم يمكن من نفيه أصلا لأن اللعان لا يكون إلا بين الزوجين وهذه قد بانت بلعانهما في حال حملها . ويجاب بأن هذا رأى في مقابلة النص الثابت في حديث الباب وفي حديث ابن عمر . هذا ، وإن كان البخاري قد بين أن قوله وفيه وكانت حاملا من كلام الزهري لكن حديث الباب صحيح صريح . وفي الحديث دليل على العمل بالقيافة ، وكان مقتضاها إلحاق الولد بالزوج إن جاءت به على صنته لأنه للفراش ، لكنه بين صلى الله عليه وسلم المانع عن الحكم بالقيافة نفيا وإثباتا بقوله : لولا الأيمان لكان لي ولها شأن :

٤ — ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يضع يده عند الخامسة على فيه وقال : إنها الموجهة . رواه أبو داود والنسائي ، ورجاله ثقات ) فيه دلالة على أنه يشرع من الحاكم المبالغة في منع الحلف خشية أن يكون كاذبا فإنه صلى الله عليه وسلم منع بالقول بالتذكير والوعظ كما سلف ثم منع ها هنا بالفعل ولم يرو

أنه أمر بوضع يد أحد على فم المرأة وإن أوهمه كلام الرافعي . وقوله « إنها الموجبة » أي أي للفرقة والعذاب للكاذب . وفيه دليل على أن اللعنة الخامسة واجبة . وأما كيفية التحليف فأخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس في تحليف هلال بن أمية أنه قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم « احلف بالله الذي لا إله إلا هو إني لصادق » يقول ذلك أربع مرات الحديث بطوله . قال الحاكم : صحيح على شرط البخاري .

٥ — ﴿ وعن سهل بن سعد رضى الله عنه في قصة المتلاعنين قال ﴾ أي الرجل ﴿ لما فرغا من تلاعنها : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه ﴾ تقدم الكلام على تحقيق المقام .

٦ — ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن امرأتى لا تردّ يد لأمس ، قال : غريبها ﴾ بالغين المعجمة والراء وباء موحدة . قال في النهاية : أي أبعدها يريد الطلاق ﴿ قال : أخاف أن تتبعها نفسي ، قال : فاستمتع بها . رواه أبو داود والترمذي والبخاري ، ورجاله ثقات ﴾ وأطلق عليه النووي النصيحة لكنه نقل ابن الجوزي عن أحمد أنه قال : لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء . وليس له أصل فعمسك بهذا ابن الجوزي وعده في الموضوعات مع أنه أورده باسناد صحيح ﴿ وأخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ : طلقها ، قال : لأصير عنها ، قال : فأمسكها ﴾ اختلف العلماء في تفسير قوله « لا تردّ يد لأمس » على قولين : الأول أن معناه الفجور وأنها لا تمنع من يريد منها الفاحشة . وهذا قول أبي عبيد والخلال والنسائي وابن الأعرابي والخطابي . واستدل به الرافعي على أنه لا يجب تطليق من فسقت بالزنا إذا كان الرجل لا يقدر على مفارقتها . والثاني أنها تبذر بمال زوجها ولا تمنع أحدا طلب منها شيئا منه ، وهذا قول أحمد والأصمعي ونقله عن علماء الإسلام ، وأنكر ابن الجوزي على من ذهب إلى الأول قال في النهاية : وهو أشبه بالحديث لأن المعنى الأول يشكل على ظاهر قوله تعالى - وحرم ذلك على المؤمنين - وإن كان في معنى الآية وجوه كثيرة . قلت : الوجه الأول في غاية من البعد بل لا يصح للآية ، ولأنه صلى الله عليه وسلم لا يأمر الرجل أن يكون ديوتا فحمله على هذا لا يصح . والثاني بعيد لأن التيذير إن كان بما لها فمنعها ممكن ، وإن كان مال الزوج فكذلك ولا يوجب أمره بطلاقها على أنه لم يتعارف في اللغة أن يقال فلان لا يردّ يد لأمس كناية عن الجود ، فالأقرب المراد أنها سهلة الأخلاق ليس فيها نفور وحشمة عن الأجانب لأنها تأتي الفاحشة ، وكثير من النساء والرجال بهذه المثابة مع البعد من الفاحشة ، ولو أراد به أنها لا تمنع نفسها عن الوقاع من الأجانب لكان قاذفا لها

٧ — ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية المتلاعنين : أيما امرأة أدخلت علي قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء وأن يدخلها الله جنته ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر



إليه ) أى يعلم أنه ولده ( احتجب الله عنه وفضحه على رؤس الأولين والآخريين .  
أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان ) وقد تفرد به عبد الله بن يونس عن  
سعيد المقبرى عن أبى هريرة ولا يعرف عبد الله إلا بهذا الحديث فى تصحيحه نظر . وصححه  
أيضا الدارقطنى مع اعترافه بتفرد عبد الله . وفى الباب عن ابن عمر عند البزار وفيه إبراهيم  
ابن يزيد الجوزى ضعيف . وأخرج أحمد من طريق مجاهد عن ابن عمر نحوه أخرجه عبد الله  
ابن أحمد فى زوائد المسند عن أبيه عن وكيع وقال تمرد وكيع ، ومعنى الحديث واضح .

٨ — وعن عمر رضى الله تعالى عنه قال من أقر بولده طرفه عين فليس له أن ينفيه  
أخرجه البيهقى وهو حسن موقوف ) فيه دليل على أنه لا يصح النفى للولد بعد الإقرار به وهو  
مجمع عليه واختلف فيما إذا سككت بعد علمه به ولم ينفيه ، فقال المؤيد إنه يلزمه وإن لم يعلم  
أن له النفى لأن ذلك حق يبطل بالسكوت ، وذلك كالشفيع إذا أبطل شفيعه قبل علمه  
باستحقاقها . وذهب أبو طاب إلى أن له النفى متى علم إذ لا يثبت التخيير من دون علم فان  
سككت عند العلم لزم ولم يمكن من النفى بعد ذلك ، ولا يعتبر عنده فور ولا تراخ بل السكوت  
كالإقرار وقال الإمام يحيى والشافعى : بل يكون نفيه على الفور . قال وحد الفور مالم  
يعد تراخيا عرفا كما لو اشتغل بأسراج دابته أو لبس ثيابه أو نحو ذلك لم يعد تراخيا ، ولهم  
فى المسألة تقادير ليس عليها دليل إلا الرأى وفروع على غير أصل أصيل .

٩ — ( وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رجلا ) قال عبد الغنى إن اسمه ضمضم بن قتادة  
قال : يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاما أسود ، قال : هل لك من إبل ؟ قال نعم ،  
قال : فما ألوانها ؟ قال حمراء ، قال : هل فيها من أورق ؟ بالراء والقاف بزنة أحمر  
وهو الذي فى لونه سواد ليس بحالك ) قال نعم ، قال : فأنى ذلك ؟ قال لعله نزع ) بالنون  
فزأى وعين مهملة : أى جذبه إليه ) عرق ، قال فلعلى ابتك هذا نزع عرق .  
متفق عليه . وفى رواية لمسلم ) أى عن أبى هريرة ( وهو ) أى الرجل ) يعرض بأن ينفيه ، وقال  
فى آخره : ولم يرخص له فى الانتفاء منه ) قال الخطابى : هذا القول من الرجل تعرض بالريبة  
كأنه يريد نفي الولد ، فحكم النبى صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش ولم يجعل خلاف الشبه  
واللون دلالة يجب الحكم بها ، وضرب له المثل بما يوجد من اختلاف الألوان فى الإبل وإفاحتها  
واحد . وفى هذا إثبات القياس وبيان أن المتشابهين حكمهما من حيث الشبه واحد ثم قال  
وفيه دليل على أن الحد لا يجب فى المكانى وإنما يجب فى القذف الصريح . وقال المهلب  
التعرض إذا كان على جهة السؤال لاحد فيه ، وإنما يجب الحد فى التعريض إذا كان على  
المواجهة والمباشرة . وقال ابن المنير : يفرق بين الزوج والأجنبى فى التعريض أن الأجنبى  
يقصد الأذية المحضة والزواج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب . وقال القرطبي لا خلاف  
أنه لا يجوز نفي الولد باختلاف الألوان المتقاربة كالسمرة والأدمة ولا فى البياض والسواد إذا  
كان قد أقر بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء . قال فى الشرح : كأنه أراد فى مذهبه والإفاحتلاف

ثابت عند الشافعية بتفصيل وهو إن لم ينضم إليه قرينة زنا لم يجز النفي وإن اتهمها بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح ، وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقا ، والخلاف إنما هو عند عدمها ، والحديث يحتمله لأنه لم يذكر أن معه قرينة الزنا وإنما هو مجرد مخالفة للون .

## باب العدة والإحداد

بكسر العين المهملة : اسم لمدة تترى بها المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها وفراقه لها إما بالولادة أو الأقراء أو الأشهر . والإحداد : بالحاء المهملة بعدها دالان مهملتان بينهما ألف ، وهو لغة : المنع ، وشرعا : ترك الطيب والزينة للمعتدة عن وفاة .

١ — ﴿ وعن المسور ﴾ بكسر الميم وسكون السين المهملة فواو مفتوحة فراء ﴿ ابن خزيمة ﴾ بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء تقدمت ترجمته ﴿ أن سبيعة ﴾ بضم السين المهملة قباء موحدة ثمثناة تحمية تصغير سبع وقاء التأنيث (الأسلمية نفست) بضم النون وكسر القاء ( بعد وفاة زوجها ) هو سعيد بن خوله توفي بمكة بعد حجة الوداع ( بليال ) وقع في تقديرها خلاف كبير لاحاجة إلى ذكره ويأتي بعضه قريبا ( فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه أن تنكح ، فأذن لها فنكحت . رواه البخاري ، وأصله في الصحيحين وفي لفظ ) للبخاري ( أنها وضعت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة . وفي لفظ لمسلم ) أي عن المسور ( قال الزمري : ولا أرى بأسا أن تزوج وهي في دمها ) أي دم نفاسها ( غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر ) ، الحديث دليل على أن الحامل المتوفى عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل وإن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشر ويجوز بعده أن تنكح وفي المسألة خلاف ، فهذا الذي أفاده الحديث قول جماهير العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث واعموم قوله تعالى — وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن — والآية وإن كان ما قبلها في المطابقات لكن ذلك لا يخص عمومها ، وأيد بقاء عمومها على أصله ما أخرجه عبد الله بن أحمد في رواية المسند والضياء في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قال « قلت يا رسول الله — وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن — هي المطلقة ثلاثا أم المتوفى عنها ؟ قال : هي المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها » وأخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أبي من وجه آخر قال « لما نزلت هذه الآية قلت : يا رسول الله هذه الآية مشتركة أم مبهمة ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أية آية ؟ قلت : وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، قال : نعم » وثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه عدة روايات دالة على قوله بهذا ، وأخرج عنه ابن مردويه قال « نسخت سورة النساء القصوى كل عدة وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن — أجل كل حامل مطلقة أو متوفى عنها زوجها أن تضع حملها » وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال « نزلت سورة النساء القصوى بعد التي



في البقرة بسبع سنين» وأخرج الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال «كنت أنا وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم فجاء رجل فقال : أفنتي في امرأة ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة أحلت ؟ قال ابن عباس : تعتد آخر الأجلين ، قلت أنا - وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن - قال ابن عباس : ذلك في الطلاق . قال أبو سلمة : رأيت لو أن امرأة جرت حملها سنة فما عدتها ؟ قال ابن عباس : آخر الأجلين ، قال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة ، فأرسل ابن عباس غلامه كريبا إلى أم سلمة يسألها : أمضت في ذلك سنة فقالت : قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى ، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة ، فخطبت فأنكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأخرجه عبد بن حميد من حديث أبي سلمة وفيه «أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها ؟ فقالت : ولدت سبيعة مثل ماضى إلا أنها قالت : بعد وفاة زوجها بليال » وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة على أن الآية باقية على عمومها في جميع العدد ، وأن عموم آية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة ، ومع تأخر نزولها كما صرح به الروايات ينبغي أن يكون التخصيص أو النسخ متفقا عليه . وذهبت الهادوية وغيرهم ، ويروى عن علي أنها تعتد بآخر الأجلين إما وضع الحمل إن تأخر عن الأربعة أشهر والعشر أو بالمدة المذكورة إن تأخرت عن وضع الحمل مسعد ابن بقوله تعالى - والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا - قالوا فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من وجه ، وقوله - وأولات الأحمال أجلهن - كذلك ، فيجمع بين الدليلين بالعمل بهما والخروج من العهدة بيقين بعلاف ما إذا عمل بأحدهما . وأجيب عنه بأن حديث سبيعة نص في الحكم مبين بأن آية النساء القصوى شاملة للمتوفي عنها زوجها ، وأيد حديثها ما سمعته من الأحاديث والآثار وأما الرواية عن علي رضي الله عنه ، فقال الشعبي : ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان يقول عدة المتوفي عنها زوجها آخر الأجلين . هذا ، وكلام الزهري صريح أنه يعقد بها وإن كانت لم تطهر من دم نفاسها وإن حرم وطؤها لأجل علة أخرى هي بقاء الدم . وقال النووي في شرح مسلم : قال العلماء من أصحابنا وغيرهم : سواء كان الحمل ولدا أو أكثر كامل الخلقة أو ناقصها أو علقة أو مضغة فإنها تنقضي العدة بوضعها إذا كان فيه صورة خلقة آدمي سواء كانت صورة خفية تختص النساء بمعرفتها أو صورة جليلة يعرفها كل أحد ، وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل العام المتخلق . وأما خروج المضغة والعلقة فهو نادر والحمل على الغالب أقوى . قال المصنف : ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضة ولا خفية . وظاهر الحديث والآية إطلاق فيما يتحقق كونه حملا ، وأما ما لا يتحقق كونه حملا فلا يجوز أنه قطعة لحم والعدة لازمة بيقين فلا تنقضي بمشكوك فيه .

الله عليه وسلم ﴿بريرة أن تعتد بثلاث حيض . رواه ابن ماجه ورواته ثقات لكنه معلول وقد ورد ما يؤيده وهو دليل على أن العدة تعتبر بالمرأة عند من يجعل عدة المملوكة دون عدة الحرة لا بالزواج على القول الأظهر من أن زوج بريرة كان عبدا .

٣ — ﴿وعن الشعبي﴾ وهو أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي ، تابعي جليل القدر فقيه كبير . قال ابن عيينة : كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه . مر ابن عمر بالشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال . شهدت القوم وهو أعلم بهامني وقال الزهري : العلماء أربعة : ابن المسيب بالمدينة ، والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ، ومكحول بالشام ، ولد الشعبي في خلافة عمر كما في الكاشف للذهبي ، وقيل است خلت من خلافة عثمان ، ومات سنة أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة ﴿عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثا : لَيْسَ لَهَا سُكْنَى ، وَلَا نَفَقَةٌ . رواه مسلم﴾ الحديث دليل على أن المطلقة ثلاثا ليس لها نفقة ولا سكنى وفي المسألة خلاف . ذهب إلى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والإمامية وإسحاق وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث مسندين بهذا الحديث . وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والحنفية والثوري وغيرهم أنها تجب لها النفقة والسكنى مستدلين على الأول بقوله تعالى - فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ - وهذا في الحامل وبالإجماع في الرجعة على أنها تجب لها النفقة ، وعلى الثاني بقوله تعالى - أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ - وذهب الهادي وآخرون إلى وجوب النفقة دون السكنى مستدلين بقوله تعالى - وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ - ولأنها حبست بسببه كالرجعية ، ولا يجب لها السكنى لأن قوله - مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ - يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج وهو يقتضي الاختلاط ولا يكون ذلك إلا في حق الرجعية . قالوا : وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطاعن يضعف معها الاحتجاج به وحاصلاها أربعة مطاعن : الأول كون الراوى امرأة ولم تقترن بشاهدين عدلين يتابعانها على حديثها . الثاني أن الرواية تخالف ظاهر القرآن . الثالث أن خروجها من المنزل لم يكن لأجل أنه لاحق لها في السكنى بل لإيذائها أهل زوجها بلسانها . الرابع معارضة روايتها برواية عمر وأجيب بأن كون الراوى امرأة غير قادح فكم من سنن ثبتت عن النساء يعلم ذلك من عرف السير وأسانيد الصحابة ، وأما قول عمر : لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا بدري أحفظت أم نسيت فهذا تردده في حفظها ، وإلا فإنه قد قيل عن عائشة وحفصة عدة أخبار وتردده في حفظها عذر له في عدم العمل بالحديث ، ولا يكون شك حجة على غيره . وأما قوله إنه يخالف للقرآن وهو قوله تعالى - لا تخرجوهن من بيوتهن - فإن الجمع ممكن بحمل الحديث على التخصيص لبعض أفراد العام . وأما رواية عمر فأرادوا بها قوله وسنة نبينا وقد عرف من علوم الحديث أن قول الصحابي من السنة كذا يكون مرفوعا . فالجواب أنه قد أنكر أحمد ابن حنبل الزيادة من قول عمر وجعل بقسم ويقول وأين في كتاب الله إيجاب النفقة والسكنى



للمطالبة ثلاثاً ، وقال هذا لا يصح عن عمر قال ذلك الدارقطني . وأما حديث عمر سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول «لها السكنى والنفقة» فإنه من رواية إبراهيم النخعي عن عمر . وإبراهيم لم يسمعه من عمر فإنه لم يولد إلا بعد موت عمر بسنين . وأما القول بأن خروج فاطمة من بيت زوجها كان لإيذائها لأهل بيته بلسانها فكلام أجنبي عما يفيد الحديث الذي روت ولو كانت تستحق السكنى لما أسقطه صلى الله عليه وسلم لبذاءة لسانها ولو عظمها وكذبها عن إيذاية أهل زوجها ، ولا يخفى ضعف هذه المطاعن في رد الحديث فالحق ما أفاده الحديث ، وقد أطال ابن القيم في ذلك في الهدى النبوي ناصراً للعمل بحديث فاطمة .

٤ — (وعن أم عطية رضي الله عنها) اسمها نسبية بضم النون وفتح المهملة ، صحابية لها أحاديث في كتب الحديث (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحسد) بضم حرف المضارعة وكسر الحاء المهملة ، ويجوز ضم الدال على أن لاناوية وجزمها على أنها نهى (امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب) بفتح العين المهملة وسكون الصاد المهملة فباء موحدة في النهاية أنها برود بمعنى بعصب غزلها أي يجمع ويشد ثم يصبغ وينشر فيبقى موشى لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه الصبغ (ولا تكسحل ولا تلمس طيباً إلا إذا طهرت نبذة) بضم النون وسكون الباء الموحدة فذال معجمة أي قطعة (من قسط) بضم القاف وسكون السين المهملة . في النهاية أنه ضرب من الطيب وقيل العود (أو أظفار) يأتي تفسيره (متفق عليه) وهذا لفظ مسلم ولأبي داود والنسائي من الزيادة : ولا تحتضب ، وللنسائي ولا تمتشط (الحديث فيه مسائل : الأولى تحريم إحداث المرأة فوق ثلاثة أيام على أي ميت من أب أو غيره وجوازه ثلاثاً عليه . وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشراً . إلا أنه أخرج أبو داود في المراسيل من حيث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن تحد على أيها سبعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام ، فلو صح كان مخصصاً للآب من عموم النهي في حديث أم عطية إلا أنه مرسل لا يقوى على التخصيص : الثانية في قوله «امرأة» إخراج للصغيرة بمفهومه فلا يجب عليها الإحداث على الزوج فلا تنهى عن الإحداث على غيره أكثر من ثلاثة وإليه ذهب الحنفية والهادي ، وذهب الجمهور إلى أنها داخلة في العموم وإن ذكر المرأة خرج مخرج الغالب والتكليف على وليها في منعها من الطيب وغيره ، ولأن الغدة واجبة على الصغيرة كالكبيرة ولا تحل خطبتها . الثالثة في قوله «على ميت» دليل على أنه لا إحداث على المطلقة ، فإن كان رجعيًا فإجماع وإن كان بائناً فذهب الجمهور إلى أنه لا إحداث عليها وهو قول الهادي والشافعي ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله «على ميت» وإن كان مفهوماً فإنه يؤيده أن الإحداث شرع لقطع ما يدعو إلى الجماع ، وكان هذا في حق المتوفى عنها لتعذر رجوعها إلى الزوج . وأما المطالبة بئناً فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعقد إذا لم تكن مثلية : أي مطلقة ثلاثاً وذهب آخرون منهم علي وزيد بن علي وأبو حنيفة

وأصحابه إلى وجوب الإحداد على المطلقة بائنا قياساً على المتوفى عنها لأنها اشتركتا في العدة واختلقتا في سببها ، ولأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والقول الأول أظهر دليلاً الرابعة أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الإحداد ، وإنما دل على حله على الزوج الميت وذهب إلى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة أنها قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على صبراً » الحديث سيأتي ورواه النسائي . قال ابن كثير : وفي سنده غرابة قال : « لا يمكن رواه الشافعي عن مالك أنه بلغه عن أم سلمة فذكره وهو مما يتقوى به الحديث ويدل على أن له أصلاً ، ولما أخرجه عنها أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المتوفى عنها زوجها لا تلبيس المعصفر من الثياب ولا المشقة ولا الحلي ولا تخضب ولا تكتحل » قال الحافظ ابن كثير : إسناده جيد لكن رواه البيهقي موقوفاً عليها . وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها تكتحلان وتمتشطان وتطيبان وتقلدان وتقلعان وتصيفان ما شاءتا واستدلأ بما أخرجه أحمد ومحمد بن حبان من حديث أسماء بنت عميس قالت : « دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تحدى بعد يومك » هذا لفظ أحمد ، وله أمانظ كلها دالة على أمره صلى الله عليه وسلم لها بعدم الإحداد بعد ثلاث ، وهذا ناسخ لأحاديث أم سلمة في الإحداد لأنه بعدها فإن أم سلمة أمرت بالإحداد بعدموت زوجها ، وموته متقدم على قتل جعفر : وقد أجاب الجمهور عن حديث أسماء بأجوبة سبعة كلها تكلف لا حاجة إلى سردها . المسئلة الخامسة في قوله « أربعة أشهر وعشراً » قيل الحكمة في التقدير بهذه المدة أن الولد متكامل خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهله في جبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط ، وذكر العشر مؤناً باعتبار الليالي والمراد مع أيامها عند الجمهور : فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة . المسئلة السادسة في قوله ثوباً مصبوغاً « دليل على النهي عن كل مصبوغ بأي لون إلا ما استثناء في الحديث . وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبوغة إلا ما صبح بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن . واختلف في الحرير ، فذهبت الشافعية في الأصح إلى المنع لها منه مطلقاً مصبوغاً أو غير مصبوغ . قالوا : لأنه أبيع للنساء للترين به والحادة ممنوعة من التزين . وقال ابن حزم : إنها تجتنب الثياب المصبوغة فقط ، ويحل لها أن تلبس ماشاءت من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ ، ويباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت ، وهذا جمود منه على لفظ النص الوارد في حديث أم عطية . وأما حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن لبسها الثياب المعصفرة ولا المشقة ولا الحلي فقال إنه لم يصح لأنه من رواية إبراهيم بن طهمان ، ورد عليه بأنه من الحفاظ الأثبات الثقات . وقد صحح حديثه جماعة



من الأئمة كابن المبارك وأحمد وأبي حاتم، وابن حزم أدار التحريم على ما ثبت عنده بالنص ، وغيره من الأئمة أداره على التعليل بالزينة ، فبقى كلامهم أن ثوب العصب إذا كان فيه زينة منعت منه ، ونحوه صيون الحديث بالمعنى المناسب للمنع . وتقدم تفسير ثوب العصب عن النهاية ، وللعلماء في تفسيره أقوال آخر . المسئلة السابعة في قوله « ولا تكتحل » دليل على منعها من الاكتمال وهو قول الجمهور . وقال ابن حزم : ولا تكتحل ولو ذهبت عيناها لاليل ولا نهارا ودليله حديث الباب ، وحديث أم سلمة المتفق عليه « أن امرأة توفى عنها زوجها فخافوا على عيناها فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنوه في الكحل ، فما أذن فيه بل قال : لا سرتين أو ثلاثا » وذهب الجمهور مالك وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجوز الاكتمال بالاثم للنداء مستدلين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود أنها قالت في كحل الجلاء لما سألتها امرأة أن زوجها توفى وكانت تشتكي عيناها ، فأرسلت إلى أم سلمة فسألتها عن كحل الجلاء ، فقالت أم سلمة : لا يكتحل منه إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك فتمكث جلين بالليل وتمسحينه بالنهار ، ثم قالت أم سلمة : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفى أبو سلمة ، وذكرت حديث الصبر ، قال ابن عبد البر : وهذا عندي وإن كان مخالفا لحديثها الآخر الناهي عن الكحل مع الخوف على العين إلا أنه يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وسلم عرف من الحالة التي نهاها أن حاجتها إلى الكحل خفيفة غير ضرورة والإباحة في الليل لدفع الضرر بذلك . قلت ، ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب الإحداد ه — وعن أم سلمة قالت : جعلت علي عيني صبيرا بعد أن توفى أبو سلمة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنه يشب الوجه بفتح حرف المضارعة فلا تجعله إلا بالليل وانزعيه بالنهار ولا تمسحط بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب قلت بأي شيء أمسحط؟ قال بالسدر رواه أبو داود والنسائي وإسناده حسن فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب ، وقد ورد في لفظ « لا تمسحط طيبا » ولكنه قد استثنى فيما سلف حال طهرها من حيضها وأذن لها في القسط والأظفار : قال البخاري : القسط والكست مثل الكافور والقافور يجوز في كل منهما القاف والكاف : قال النووي القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور .

٦ — (وعنها) أي أم سلمة (أن امرأة قالت : يا رسول الله إن ابنتي مات عنها زوجها وقد اشتكت عيناها أفتكحلها؟) بضم الحاء (قال : لا . متفق عليه) تقدم الكلام في الكحل ، وظاهر الحديث أنها لا تكحلها للعدوى ، فمن قال إنه تمنع الحادة من الكحل بالاثم لا أنه الذي تحصل به الزينة . فأما الكحل القوي والعزروت ونحوها فلا بأس به ، لأنه لازمة فيه بل يصح العين يرد عليه لفظ الحديث ، فأنها سألت عن كحل تداوى به العين لاعتكحل الاثم مخصوصه إلا أن يدعي أن الكحل إذا اطلق لا يتبادر إلا إليه .

٧ - (وعن جابر قال : طلقت خالتي فأرادت أن تجذ نخلها) بالجيم والذال المعجمة : هو القطع المستأصل كما في القاموس ، وفي النهاية بالذال المهملة صرام النخل : وهو قطع ثمرها (فزجرها رجل أن تخرج ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : بل جذي نخلك فأنك عسى أن تصدقي أو تفعلي معروفا . رواه مسلم) في باب جواز خروج المعتدة البائن كما بوبه النووي وأخرجه أبو داود والنسائي بزيادة « طلقت خالتي » ثلاثا . والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منزلها في النهار للحاجة إلى ذلك ولا يجوز لغير حاجة ، وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء . وقاوا : يجوز الخروج للحاجة والعذر ليلا ونهارا كالخوف وخشية انهدام المنزل . ويجوز إخراجها إذا تأذت بالجيران أو تأذوا بها أذى شديدا لقوله تعالى - لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة - وفسر الفاحشة بالبداءة على الأحماء وغيرهم . وذهبت طائفة منهم إلى جواز خروجها نهارا مطلقا دون الليل للحديث المذكور وقياسا على عدة الوفاة ، ولا يخفى أن الحديث المذكور علل فيه جواز الخروج برجاء أن تصدق أو تفعل معروفا وهذا عذر في الخروج . وأما لغير عذر فلا يدل عليه ، إلا أن يقال إنما هذا رجاء فعل ذلك وقد يرجى في كل خروج في الغالب : وفيه دليل على استحباب الصدقة من التمر عند جذاذه واستحباب التعريض لمصاحبه بفعل الخير والتذكير بالمعروف والنهي

٨ - (وعن فريضة) بضم الفاء وفتح الراء وسكون المثناة التحتية وعين مهملة أخت أبي سعيد الخدري شهدت بيعة الرضوان ولها رواية (بنت مالك أن زوجها خرج في طلب أعبد له فقتلوه ، قالت فسأت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فان زوجي لم يترك لي مسكنا يملكه ولا نفقة ، فقال نعم ، فلما كنت في الحجرة ناداني فقال : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا ، قالت ففرضي به بعد ذلك عثمان . أخرجه أحمد والأربعة وصححه الترمذي والذهلي) بضم الذال المعجمة (وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث سعد بن إسحاق ابن كعب عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريضة . قال ابن عبد البر : هذا حديث معروف مشهور عند علماء الحجاز والعراق وأعله عبد الحق تبعا لابن حزم بجهالة حال زينب وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور العدالة وتعقب بأن زينب هذه من التابعيات وهي امرأة أبي سعيد ، روي عنها سعد بن إسحاق وذكرها ابن حبان في كتاب الثقات ، وقد روي عنها سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة فهي امرأة تابعة تحت صحابي ، ثم روي عنها الثقات ولم يطمئن فيها بحرف . وسعد بن إسحاق وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني وروى عنه حماد بن زيد وسفيان الثوري وابن جريح ومالك وغيرهم . والحديث دليل على أن المعوفى زوجها تعتد في بيتها الذي نوت فيه العدة ولا تخرج منه إلى غيره وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والخلف وفي ذلك عدة روايات وآثار عن الصحابة ومن



بعدم ، وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم ، وقال ابن عبد البر . وبه يقول جماعة من فقهاء الأنصار بالحجاز والشام ومصر والعراق ، وقضى به عمر بمحضر من المهاجرين والأنصار . والدليل حديث الفريضة ولم يطقن فيه أحد ولا في روايته إلا ما عرفت وقد دفع . ويجب لها السكنى في مال زوجها لقوله تعالى - غير إخراج - والآية وإن كان قد نسخ فيها استمرار النفقة والكسوة حولاً فالسكنى باق حكمة أمدة العدة ، وقد قرر الشافعي الاستدلال بالآية بما فيه تطويل . وذهبت طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها . روى عبد الرزاق عن عروة عن عائشة أنها كانت تقضى المتوفى عنها بالخروج في عدتها . وأخرج أيضاً عن ابن عباس أنه قال إنما قال الله تعتد أربعة أشهر وعشراً ولم يقل تعتد في بيتها فتعتد حيث شاءت ومثله أخرجه عن جابر بن عبد الله ومثله عن جماعة من الصحابة وإليه ذهب الهادي فقال : لا تجب لها السكنى ويجب أن لا تبين إلا في منزلها . ودليلهم ما ذكره ابن عباس من أنه تعالى ذكر مرة العدة ولم يذكر السكنى . والجواب أنه ثبت بالسنة وهو حديث الفريضة وبالكتاب أيضاً كما تقدم إلا أن حديث الفريضة صرح فيه أن البيت ليس لزوجها فيؤخذ منه أنها لا تخرج من البيت الذي مات وهي فيه سواء كان له أولاً : وقد أطال في الهدى النبوي الكلام على ما ينفرد من إثبات السكنى وهل تجب على الورثة من رأس التركة أولاً ؟ وهل تخرج من منزلها للضرورة أولاً ؟ وذكر خلافاً كثيراً بين العلماء في ذلك ليس للتطويل بنقله كثير فائدة إذ ليس على شيء من تلك الفروع دليل باهض .

٩ — وعن فاطمة بنت قيس قالت : قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقتحم ) معبر الصيغة ( علي ) أي يهجم على أحد بغير شعور ) فأمرها فتحوات . رواه مسلم ) تقدم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أفاده ولا وجه لإعادة المصنف له .

١٠ — وعن عمرو بن العاص قال : لا تلبسوا علينا سنة نبينا ، عدة أم الولد إذا توفي عنها سيد ما أربعة أشهر وعشراً . رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ، وأعله الدار قطني ( لا نقطاع ) وذلك لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه . قال الدار قطني : وقال ابن المنذر ضعفه أحمد وأبو عبيد . وقال محمد بن موسى : سألت أبا عبد الله عنه فقال لا يصح . وقال الميموني : رأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال : أي سنة للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا ؟ وقال أربعة أشهر وعشراً إنما هي عدة الحرة عن النكاح ، وإنما هذه أمة خرجت عن الرق إلى الحرية . وقال المنذري : في إسناده حديث عمرو بن مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق وقد ضعفه غير واحد ، وله عدة ثلاثة هي الاضطراب لأنه روى على ثلاثة وجوه وقال أحمد : حديث منكر ، وقد روى خلاص عن علي مثل رواية قبيصة عن عمرو ولكن خلاص بن عمرو وقد تكلم في حديثه كان ابن معين لا يعيناً بحديثه ، وقال أحمد في روايته عن علي : يقال إنها كتاب ، وقال البيهقي : رواية خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم والمسألة فيها خلاف ، ذهب إلى ما أفاده

حديث عمرو والأوزاعي والناصر والظاهرية وآخرون ، وذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة إلى أن عدتها حيضة لأنها ليست زوجة ولا مطلقة فليس إلا استبراء رحمها وذلك بحيضة تشبها بالأمة يموت عنها سيدها وذلك مما لا خلاف فيه وقال مالك : فإن كانت ممن لا تحيض اعتدت ، بثلاثة أشهر ولها السكنى ، وقال أبو حنيفة : عدتها ثلاث حيض وهو قول علي وابن مسعود . وذلك لأن العدة إنما وجبت عليها وهي حرة وليست بزوجة فتعتمد عدة لوفاة ولا بأمة فتعتمد عدة الأمة فوجب أن يستبرأ رحمها بعدة الحرائر . قلنا إذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة إذ بها يتحقق . وقال قوم : عدتها نصف عدة الحرة تشبها لها بالأمة المزدوجة عند من يرى ذلك وسيأتي . وقالت الهنادوية : عدتها حيضتان تشبها بعدة البائع والمشتري فانه يوجبون على البائع الاستبراء بحيضة وعلى المشتري كذلك والجامع زوال الملك . قال في نهاية المجتهد : سبب الخلاف أنها مسكوت عنها : أي في الكتاب والسنة وهي مترددة الشبه بين الأمة والحرة فأما من شبهها بالزوجة الأمة فضعيف وأضعف منه من شبهها بعدة الحرة المطلقة انتهى . قلت : وقد عرفت ما في حديث عمرو ومن المقال ، فلا أقرب قول أحمد والشافعي أنها تعتد بحيضة وهو قول ابن عمر وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والزهري لأن الأصل البراءة من الحكم وعدم حبسها عن الزواج واستبراء الرحم يحصل بحيضة .

١١ — (وعن عائشة رضي الله عنها قالت إنما الاقراء الاطهار أخرجه مالك في قصة بسند صحيح) والقصة هي ما أفاده سياق الحديث . قال الشافعي : أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة « أنها قامت وقد جادها في ذلك ناس وقالوا : إن الله يقول ثلاثة قروء ، فقالت عائشة : صدقتم وهل تدرون ما الاقراء ؟ الاقراء : الاطهار » قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب ما أدركت أحدا من قههائنا إلا وهو يقول هذا ، يريد الذي قالت عائشة انتهى واعلم أن هذه مسألة اختلف فيها سلف الأمة وخلفها مع الاتفاق أن القروء بفتح القاف وضمها يطلق لغة على الحيض والطهر ، وأنه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى — ثلاثة قروء — أحدهما لا مجموعهما ، إلا أنهم اختلفوا في الأحكام المراد منها فيها ، فذهب كثير من الصحابة وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وهو قول مالك وقال : هو الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن المراد بالاقراء في الآية الكريمة الاطهار مستدين بحديث عائشة هذا . وقال الشافعي : إنه يدل لذلك الكتاب واللسان . أي اللغة . أما الكتاب فقوله تعالى — فطلقوهن لعدتهن — وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر « ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق ، فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » وفي حديث ابن عمر لما طلق امرأته حائضا ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا طهرت فليطلق أو أمسك . ونلا صلى الله عليه وسلم — إذا طلقتم النساء فطلقوهن — لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن » . قال الشافعي أنا شككت فأخبر صلى الله عليه وسلم أن العدة الطهر دون الحيض ، وقرأ — فطلقوهن —



لقبل عدتهن ، وهو إن يطلقها طاهرا وحينئذ تستقبل عدتها ، فلو طلقت حائضا لم تكن مستقبله عدتها إلا بعد الحيض . وأما اللسان فهو أن القرء اسم معناه الحبس ، تقول العرب : هو يقرئ المساء في حوضه وفي سقائه ، وتقول : يقرئ الطعام في شذقه : يعني يحبس الطعام فيه وتقول : إذا حبس الشيء أقرأه : أي خبأه ، وقال الأعشى :

أني كل يوم أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزم عزائكا  
مورثة عزا وفي الحى رفعة لما ضاع فيها من قروء نساككا

فالقرء في البيت بمعنى الطهر ، لأنه ضيع أطهارهن في غزاته وآثرها عليهن : أي آثر الغزو على القعود فضاعت قروء نساكه بلإجماع فدل على أنها الأطهار . وذهب جماعة من السلف كالخلفاء الأربعة وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين إلى أنها الحيض ، وبه قال أئمة الحديث ، وإليه رجع أحمد ونقل عنه أنه قال : كنت أقول إنها الأطهار وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض وهو قول الحنفية وغيرهم . واستدلوا بأنه لم يستعمل القرء في لسان الشارع إلا في الحيض كقوله تعالى - ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن - وهذا هو الحيض والحمل ، لأن المخلوق في الرحم هو أحدهما وهذا فسر السلف والخلف ، وقوله صلى الله عليه وسلم «دعي الصلاة أيام أقرائك» ولم يقل أحد إن المراد به الطهر ، وقوله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه أحمد وأبو داود في سبأيا أو طاس «لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» وسيأتي . وأجاب الأولون عن الآية بأن الآية أفادت تحريم كتمان ما خلق الله في أرحامهن وهو الحيض أو الحمل أو كلاهما ، ولا ريب أن الحيض داخل في ذلك ، ولكن تحريم كتمان ما لا يدل على أن القرء المذكور في الآية هو الحيض ، فإنها إذا كانت الأطهار فإنها تنقض بالطعن في الحيضة الرابعة أو الثالثة ، فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذي تتم به العدة ، فتكون دلالة الآية على أن الأقرء : الأطهار أظهر ، وعن الحديث الأول بأن الأصح أن لفظه كما قال الشافعي : أخبرنا مالك عن نافع ابن سليمان بن يسار عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لتنظر عداد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم لتدع الصلاة ثم لتغتسل وتصل» ، وهذه رواية نافع ، ونافع أحفظ من سليمان بن يسار الراوي لذلك اللفظ . هذا حاصل ما نقل عن الشافعي من رده للحديث الأول ، وعن الحديث الثاني بأنه لا شك أن الاستبراء ورد بحيضة وهو النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور الأئمة . والفرق بين الاستبراء والعدة أن العدة وجبت قضاء لحق الزوج ، فاختصت بزمان حقه وهو الطهر ، وبأنها تتكرر فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء .

واعلم أنه قد أكثر الاستدلال المتنازعون في المسئلة من الطرفين كل يستدل على ما ذهب إليه ، وغاية ما أفادت الأدلة أنه أطلق القرء على الحيض وأطلق على الطهر وهو في الآية محتمل كما عرفت ، فإن كان مشتركا كما قاله جماعة فلا بد من قرينة معينة لأحد معنييه وإن

كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا فالأصل الحقيقة ، ولكنهم مختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر أو العكس قال الأكثرون بالأول ، وقال الأقلون بالثاني ، فالأولون يحملونه في الآية على الحيض لأنه الحقيقة ، والأقلون على الطهر ولا ينهض دليل على تعيين أحد القواين ، لأنه غاية الوجود في اللغة الاستعمال في المصنيين ، وللمجاز علامات من التبادر وصحة النفي ونحو ذلك ولا ظهور لها هنا ، وقد أطال ابن القيم الاستدلال على أنه الحيض واستوفى المقال . قال السيد رحمه الله : ولم يقهرنا دليله إلى تعيين ما قاله . ومن أدلة القول بأن الأقراء الحيض قوله :

١٢ — ( وعن ابن عمر رضي الله عنه : طلاق الأئمة ) الزوجة ( تطليقتان وعدتها حيضتان . رواه الدارقطني ) موقوفا على ابن عمر ( وأخرجه صريفاً وضعفه ) لأنه من رواية عطية العوفي ، وقد ضعفه غير واحد من الأئمة ( وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة ) بلفظ « طلاق الأئمة طليقتان وقرؤها حيضتان » وهو ضعيف لأنه من حديث مظاهر بن مسلم ، قال فيه أبو حاتم : منكر الحديث . وقال ابن معين : لا يعرف ( وصححه الحاكم وخالفوه فاتفقوا على ضعفه ) لما عرفته فلا يتم به الاستدلال بالمسألة الأولى . واستدل به هنا على أن الأئمة يخالف الحرية ، فتبين على الزوج بطلقتين وتكون عدتها قرنين واختلاف العلماء في المسألة على أربعة أقوال : أقواها ما ذهب إليه الظاهرية من أن طلاق العبد والحر سواء لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حر وعبد . وأدلة التفرقة كلها غير ناهضة ، وقد سردناها في الشرح فلاحاجة بالإطالة بذكرها مع عدم نهوض دليل قول منها عندنا وأما عدتها فاختلاف أيضا فيها ، فذهبت الظاهرية إلى أنها كعدة الحرية . قال أبو محمد بن حزم لأن الله علمنا العدد في الكتاب فقال — والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء — والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا — وقال — واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الأحنال أجلهن أن يضعن حملهن — وقد علم الله تعالى إذ أباح لنا الإماء أن عليهن العدد المذكورات ، وما فرق عز وجل بين حرية ولائمة في ذلك — وما كان ربك نسيا . وتعقب استدلاله بالآيات بأنها كلها في الزوجات الحرائر ، فان قوله — فلاجناح عليهما فيما افتدت به — في حق الحرائر فان افتداهن الأئمة إلى سيدها لا إليها ، وكذلك قوله — فلاجناح عليهما أن يتراجعا — فيجعل ذلك إلى الزوجين والمراد به العقد ، وفي الأئمة ذلك يختص بسيدها ، وكذا قوله — فإذا بلغن أجلهن فلاجناح عليكم وما فعلن في أنفسهن بالمعروف — والأئمة لا فعل لها في نفسها قلت لكنها إذا تدخل في هذه الآيات ولا تثبت فيها سنة صحيحة ولا إجماع ولا قياس ناهض هنا فإذا يكون حكمها في عدتها ؟ فالأقرب أنها زوجة شرعا قطعاً ، فان الشارع قسم لنا من أحل لنا وطأها إلى زوجة أو ما ملكت اليمين في قوله — إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيماهم — وهذه التي هي محل النزاع ليست ملك يمين قطعاً فهي زوجة فتشمها الآيات ، وخروجها عن حكم الحرائر



فما ذكر من الافتداء والعقد والفعل بالمعروف في نفسها لا ينافي دخولها في حكم العدة ، لأن هذه أحكام آخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحرة الصغيرة بالولي . فالراجح أنها كالحرّة تطليقا وعدة

١٣ — ( وعن زويفع ) تصغير رافع ( ابن ثابت ) من بنى مالك بن النجار عداة

في المصريين ، توفي سنة ست وأربعين ( عن النبي صلى الله عليه وسلم : لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسبي ماءه زرع غيره . أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان وحسنه والبزار ) فيه دليل على تحريم وطء الحامل من غير الواطيء ، وذلك كالأمة المشتراة إذا كانت حاملا من غيره والمسبية ، وظاهره أن ذلك إذا كان الحمل متحققا ، أما إذا كان غير متحقق وملكت الأمة بسبي أو شراء أو غيره فسيأتي أنه لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحيضة . وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل تجب عليها العدة أو تستبرأ بحيضة ، فذهب الأئمة إلى وجوب العدة عليها ، وذهب الأكرار إلى عدم وجوبها عليها والدليل غير ناهض مع الفريقين ، فإن الأكرار استدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم « الولد للفراش » ولا دليل فيه إلا على عدم لحوق ولد الزنا بالزاني والقائل بوجوب العدة استدل بعموم الأدلة . ولا يخفى أن الزانية غير داخلة فيها فإنها في الزوجات ، نعم تدخل في دليل الاستبراء وهو قوله صلى الله عليه وسلم « لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » قال المصنف في الدلخيص : إنما استدل الحنابلة بحديث زويفع على فساد نكاح الحامل من الزنا ، واحتج به الحنفية على امتناع وطئها . قال : وأجاب الأصحاب عنه بأنه ورد في السبي مطلق النساء ، وتعقب بأن العبرة بعموم اللفظ .

١٤ — وعن عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود تربص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر

وعشرا . أخرجه مالك والشافعي وله طرق أخرى . وفيه قصة أخرجه عبد الرزاق بسنده في الفقيه الذي فقد ، قال « دخلت الشعب فاستهوتني الجن ، فسكنت أربع سنين . فأنت امرأتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فأمرها أن تربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ، ثم دعا وليه : أي ولي الفقيه فطلقها ثم أمرها أن تعتد أربعة الأشهر وعشرا ، ثم جئت بعد ما تزوجت ، فخيرني عمر بينها وبين الصداق الذي أصدقها » ورواه ابن أبي شيبة عن عمر ورواه البيهقي . وقصة المفقود أخرجه البيهقي وفيها أنه قال لعمر لما رجع : إني خرجت لصلاة العشاء فسببتني الجن فلبثت فيهم زما فاطويلا ، فغزاهم جن مؤمنون ، أو قال مسلمون فقاتلوهم وظهروا عليهم ، فسبوا منهم سبايا ، فسبونني فيما سبوا منهم ، فقالوا اراد رجلا مسلما لا يحل لنا سباؤه ، فخيروني بين المقام وبين القبول ، فاخترت القبول إلى أهلي ، فأقبلوا معي فأما الليل فلا يحدثوني ، وأما النهار فأعصار ربيع أتبعها ، فقال له عمر : ما كان طمأنينة فيهم ؟ قال القبول وما لا يذكرك اسم الله عليه ، قال : فما كان شرابك ؟ قال : الجدف . قال قتادة : والجدف : ما لا يخمر من الشراب . وفيه دليل على أن مذهب عمر أن امرأة المفقود

بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها إلى الحاكم تبين من زوجها كما يفيد ظاهر رواية الكتاب، وإن كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على أنه يأمر الحاكم ولي الفقيد بطلاق امرأته وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد وإسحاق، وهو أحد قولي الشافعي وجماعة من الصحابة بدليل فعل عمر، وذهب أبو يوسف ومحمد ورواية عن أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي إلى أنها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها موته أو طلاقه أو رده، ولا بد من تيقن ذلك. قالوا لأن عقدها ثابت يمين فلا يرتفع إلا بيقين، وعليه يدل ما رواه الشافعي عن علي موقوفا « امرأة المفقود امرأة ابتليت فلتصبر حتى يأتيها يقين موته » قال البيهقي: هو عن علي مطولا مشهور، ومثله أخرجه عنه عبد الرزاق. قالت الهادوية: فإن لم يحصل اليقين بموته ولا طلاقه تربصت العمر الطبيعي مائة وعشرين سنة، وقيل مائة وخمسين إلى مائتين، وهذا كما قال بعض المحققين قضية فلسفية طبيعية يشترط الإسلام منها، إذ الأعمار قسم من الخلق الجبار. والقول بأنها العادة غير صحيح كما يعرفه كل مميز بل هو أندر النادر بل معتبر المنايا كما أخبر به الصادق بين السعين والسبعين، وقال الإمام يحيى لا وجه للتربص لكن إن ترك لها الغائب ما يقوم بها فهو كالحاضر إذ لم يفتها إلا الوطء وهو حق له لا لها وإلا فسخها الحاكم عند مطالبتها من دون المفقود لقوله تعالى - ولا تمسكوهن ضرارا - والحديث « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » والحاكم وضع لرفع المضارة في الإيلاء والظهار وهذا أبلغ، والفسخ مشروع بالغيب ونحوه. قلت: وهذا أحسن الأقوال وما سلف عن علي وعمر أقوال موقوفة، وفي الإرشاد لابن كثير عن الشافعي بسنده إلى أبي الزناد قال « سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته، قال: يفرق بينهما، قلت سنة؟ قال سنة » قال الشافعي: الذي يشبه أن قول سعيد سنة أن يكون سنة لنبي صلى الله عليه وسلم. وقد طول الكلام في هذا في حاشي ضوء النهار واختار بالفسخ بالغيبه أو بعدم قدرة الزوج على الإنفاق، نعم لو ثبت قوله ١٥ — وعن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان. أخرجه الدارقطني بأسناد ضعيف. لكان مقويا لتلك الآثار إلا أنه ضعفه أبو حاتم والبيهقي وابن القطان وعبد الحق وغيرهم.

١٦ — وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يبيت من البيتوته وهي بقاء الليل (رجل عند امرأة إلا أن يكون ناكحا أو ذا محرم. أخرجه مسلم) وفي لفظ لمسلم أيضا زيادة « عند امرأة ثيب » قيل إنما خص الثيب لأنها التي يدخل عليها غالبا، وأما البكر فهي معصونة في العادة مجانبية للرجال أشد مجانبية، ولأنه يعلم بالاولى أنه إذا نهى عن الدخول على الثيب التي يتساهل الناس في الدخول عليها فبالاولى البكر، والمراد من قوله ناكحا: أي متزوجا بها. وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة بالأجنبية وأنه يباح له الخلوة بالمحرم، وهذان الحكمان مجمع عليهما. وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح يحرمها، فقوله علي التأييد



احتراز من أخت الزوجة وعمتها وخالتها ونحوهن، وقوله بسبب مباح احترازاً عن أم الموطوءة يشبهة وبناتها فإنها حرام على التأييد لكن لا بسبب مباح، فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا محرم ولا بغيرهما من أحكام الشرع الخمسة لأنه ليس فعل مكلف، وقوله: يحرمها احتراز عن الملاعنة فإنها محرمة على التأييد لا لحرمتها بل تغليظاً عليها. ومفهوم قوله «لا يبيتن أنه يجوز له البقاء عند الأجنبية في النهار خلوة أو غيرها، لكن قوله:

١٧ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ. أخرجه البخاري ﴿ دل على تحريم خلوته بها ليلاً أو نهاراً، وهو دليل لمآدل عليه الحديث الذي قبله وزيادة، وأفاد جواز خلوة الرجل بالأجنبية مع محرمها وتسميتها خلوة تسامحاً فلا استثناء منقطع.

١٨ — وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في سبأيا أو طاس ﴿ اسم واد في ديار هوازن، وهو موضع حرب حنين، وقيل وادي أو طاس غير وادي حنين ﴿ لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة. أخرجه أبو داود وصححه الحاكم، وله شاهد عن ابن عباس ﴿ بلفظ «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توطأ حامل حتى تضع أو حائل حتى تحيض» ﴿ في الدارقطني ﴿ إلا أنه من رواية شريك القاضي وفيه كلام، قاله ابن كثير في الإرشاد. والحديث دليل على أنه يجب على الثاني استبراء المسبية إذا أراد وطأها بحيضة إن كانت غير حامل ليتحقق براءة رحمها وبوضع الحمل إن كانت حاملاً، وقيس على غير المسبية المشتراة والمتملكة بأي وجه من وجوه التملك بجامع ابتداء التملك. وظاهر قوله «ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» عموم البكر والثيب فائيب لما ذكر والبكر أخذاً بالعموم وقياساً على العدة، فإنها تجب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم، وإلى هذا ذهب الأكثرون وذهب آخرون إلى أن الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم براءة رحمها. وأما من علم براءة رحمها فلا استبراء عليها، وهذا رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال: إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء، ورواه البخاري في الصحيح عنه، وأخرج في الصحيح مثله عن علي رضي الله عنه من حديث بريدة، ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه أحمد من حديث ربيعة «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح ثيباً من السبأيا حتى تحيض» وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل أفاده قول المازري من المالكية في تحقيق مذهبه حيث قال: إن القول الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء، وكل من غلب على الظن كونها حاملاً أو شك في حملها أو تردد فيه فلا استبراء لازم فيها، وكل من غلب على الظن براءة رحمها لكنه يجوز حصوله فالذهب على قواين في ثبوت الاستبراء وسقوطه، وأطال بما خلاصته أن مأخذ مالك في الاستبراء إنما هو العلم بالبراءة، فحيث لا تعلم ولا تظن البراءة وجب الاستبراء، وحيث تعلم أو تظن البراءة فلا استبراء، وبهذا قال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والاحاديث الواردة في الباب تشير

إلى أن العلة الحل أو تجويزه . وقد عرفت أن النص ورد في السبايا وقبس عليه انتقال الملك بالشراء أو غيره . وذهب داود الظاهري إلى أنه لا يجب الاستبراء في غير السبايا لأنه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص ولأن الشراء ونحوه عنده كالتزويج .

واعلم أن ظاهر أحاديث السبايا جواز وطئهن وإن لم يدخلن في الإسلام ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يذكر في حل الوطء إلا الاستبراء بمحضة أو بوضع الحمل ، ولو كان الإسلام شرطاً لبينه وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز ، والذي قضى به اطلاق الأحاديث وعمل الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز الوطء للمسبية من دون اسلام . وقد ذهب إلى هذا طاوس وغيره .

واعلم أن الحديث دل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع ، وعليه دل فعل ابن عمر أنه قال « وقعت في سهمى جارية يوم جلولا . كأن عنقها ابريق فضة ، قال : فما ملكت نفسي أن جعلت أقبلها والناس ينظرون » أخرجه البخاري .

١٩ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الولد للفراش وللعاهر الحجر . متفق عليه من حديثه أي أبي هريرة . قال ابن عبد البر : إنه جاء عن بضع وعشرين نقساً من الصحابة . والحديث دليل على ثبوت نسب الولد بالفراش من الأب . واختلف العلماء في معنى الفراش ، فذهب الجمهور إلى أنه اسم للمرأة ، وقد يعبر به عن حالة الافتراش وذهب أبو حنيفة إلى أنه اسم للزوج ، ثم اختلفوا بماذا يثبت فعند الجمهور انما يثبت للحره بامكان الوطء في نكاح صحيح أو فاسد وهو مذهب الهادي والشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة أنه يثبت بنفس العقد وان علم أنه لم يجتمع بها بل ولو طلقها عقبه في المجلس . وذهب ابن تيمية إلى أنه لا بد من معرفة الدخول المحقق واختاره تلميذه ابن القيم قال : وهل يعد أهل اللغة وأهل العرف المرأة فراشا قبل البقاء بها ، وكيف تأتي للشرعية بالخلق نسب من لم يكن بامرأته ولا دخل بها ولا اجتمع بها لمجرد امكان ذلك ، وهذا الامكان قد يقطع بانتفائه عادة فلا يصير المرأة فراشا الا بدخول محقق . قال في المنار : هذا هو المتيقن ، ومن أين لنا الحكم بالدخول بمجرد الامكان فان غابته أنه مشكوك فيه ونحن معبدون في جميع الأحكام بعلم أو ظن ، والممكن أعم من المظنون ، والعجب من تطويق الجمهور بالحكم مع الشك فظهر لك قوة كلام ابن تيمية وهو رواية عن أحمد هذا في ثبوت فراش الحره وأما ثبوت فراش الأمة فظاهر الحديث شموله ، وأنه يثبت الفراش للامة بالوطء اذا كانت مملوكة للواطى أو في شبهة ملك اذا اعترف السيد أو ثبت بوجه . والحديث وارد في الأمة ، ولفظه في رواية عائشة قالت « اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد : يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه انظر إلى شبهه ، وقال عبد بن زمعة : هذا أخي يا رسول الله ولد على فراش أبي من وليدته ، فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه فرأى شبهاً بينا بعتبة ، فقال : هو لك يا عبد بن زمعة

( ١٤ — سبل السلام — ٣ )



الولد للفراش وللعاهر الحجر ، واحتجبي منه يا سودة » فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم الولد لفراش زمعة للوليدة المذكورة ، فسبب الحكم ومحلّه إنما كان في الأمة وهذا قول الجمهور وإليه ذهب الشافعي ومالك والنخعي وأحمد وإسحاق ، وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يثبت الفراش للأمة إلا بدعوى الولد ، ولا يكفي الإقرار بالوطء فإن لم يدعه فلا نسب له وكان ملكا لمالك الأمة ، وإذا ثبت فراشها بدعوى أول ولد منها فما ولدته بعد ذلك لحق بالسيد وإن لم يدع المالك ذلك ، قالوا : وذلك للفرق بين الحرة والأمة ، فإن الحرة تراد للاستفراش والوطء بخلاف ملك اليمين فإن ذلك تابع وأغلب المنافع غيره . وأجيب بأن الكلام في الأمة التي اتخذت للوطء ، فإن الغرض من الاستفراش قد حصل بها ، فإذا عرف الوطء كانت فراشا ولا يحتاج إلى استلحاق . والحديث دال لذلك ، فإنه لما قال عبد بن زمعة « ولد على فراش أبي » ألحقه النبي صلى الله عليه وسلم بزمعة صاحب الفراش ولم ينظر إلى الشبه البين الذي فيه المخالفة للملحوق به . وتأولت الحنفية والهادوية حديث أبي هريرة بتأويلات كثيرة ، وزعموا أنه صلى الله عليه وسلم لم يلحق الغلام المتنازع فيه بنسب زمعة واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم أمر سودة بذات زمعة بالاحتجاب منه . وأجيب بأنه أمرها بالاحتجاب منه على سبيل الاحتياط والورع والصيانة لأهميات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة ، وذلك لما رآه صلى الله عليه وسلم في الولد من الشبه البين بعتبة بن أبي وقاص . وللمالكية هنا مسلك آخر فقالوا : الحديث دل على مشروعية حكم بين حكيمين وهو أن يأخذ الفرع شبرا من أكثر من أصل فيعطي أحكاما ، فإن الفراش يقتضي إلحاقه بزمعة ، والشبه يقتضي إلحاقه بعتبة ، فأعطى الفرع حكما بين حكيمين ، فروعى الفراش في إثبات النسب ، وروعى الشبه البين بعتبة في أمر سودة بالاحتجاب . قالوا : وهذا أولى التقديرات ، فإن الفرع إذا دار بين أصابين فألحق بأحدهما فقط أبطل شبهه بالثاني من كل وجه ، فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من إلغاء أحدهما في كل وجه فيكون هذا الحكم وهو إثبات النسب بالنظر إلى ما يجب للمدعي من أحكام البنوة ثابتا وبالنظر إلى ما يتعلق بالغير من النظر إلى المحارم غير ثابت ، قالوا : ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والأوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحل أن يتزوج بنته من الزني وإن كان لها حكم الأجنبية . وقد اعترض هذا ابن دقيق العيد بما ليس بناهض . وفي الحديث دليل على أن لغير الأب أن يستلحق الولد فإن عبد بن زمعة استلحق أخاه باقراره بأن الفراش لأبيه ، وظاهر الرواية أن ذلك يصح وإن لم يصدقه الورثة ، فإن سودة لم يذكر منها تصديق ولا إنكار ، إلا أن يقال إن سكوتها قائم مقام الإقرار ، وفي المسئلة قولان : الأول أنه إذا كان المستلحق غير الأب ولا وارث غيره وذلك كأن يستلحق الجد ولا وارث سواه صح إقراره وثبت نسب المقر به ، وكذلك إن كان المستلحق بعض الورثة وصدقه الباقون ، والأصل في ذلك أن من حاز المال ثبت النسب باقراره واحدا كان أو جماعة وهذا مذهب أحمد والشافعي لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا

محلله . الثاني للهادوية أنه لا يصح الاستلحاق من غير الاب ، وإنما المقرب به يشارك المقر في الإرث دون النسب ، ولكن قوله صلى الله عليه وسلم لعبد « هو أخوك » كما أخرجه البخاري دليل ثبوت النسب في ذلك . ثم اختلف القائلون بالمحقوق النسب باقرار غير الاب هل هو اقرار خلافة ونياية عن الميت فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا اسلامه أو هو اقرار شهادة ؟ فاعتبر فيه أهلية الشهادة ، فقالت الشافعية وأحمد : انه اقرار خلافة ونياية ، وقالت المالكية : انه اقرار شهادة ، واستدل الهادوية والحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله « الولد للفراش » قالوا ومثل هذا التركيب يفيد الحصر ، ولأنه لو ثبت النسب بالقيافة لكانت قد حصلت بما رآه من شبه المدعي بعتبة ولم يحكم به له بل حكم به لغيره . وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة ، إلا أنه يثبت بها فيما حصل من وطأين محرمين كالمشترى والبائع بطآن الجارية في طهر قبل الاستبراء واستدلوا بما أخرجه الشيخان من استبشاره صلى الله عليه وسلم بقول مجزز المدلجي وقد رأى قديمي أسامة بن زيد وزيد : إن هذه الأقدام بعضهما من بعض ، فاستبشر صلى الله عليه وسلم بقوله وقرره على قيافته ، وسيأتي الكلام فيه في آخر باب الدخوى وبما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم في قصة اللعان « إن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان أو على صفة كذا فهو لفلان » فانه دليل الإلحاق بالقيافة ، ولكن منعه الأيمان عن الإلحاق فدل على أن القيافة مقتضى لكنه عارض العمل بها المانع ، وبأنه صلى الله عليه وسلم « قال لام سليم لما قالت : أوتحلم المرأة ؟ فمن أين يكون الشبه ؟ » ولأنه أمر سودة بالاحتجاب كما سلف لما رأى من الشبه ، وبأنه قال للذي ذكر له أن امرأته أتت بولد على غير لونه لعله نزعه عرق فانه ملاحظة للشبه ولكنه لا حكم للقيافة مع ثبوت الفراش في ثبوت النسب . وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف والحكم الشرعي بثبته الدليل الظاهر والتكلف لرد الظواهر من الأدلة محاماة عن المذهب ليس من شأن المتبع لما جاء عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم وأما الحصر في حديث « الولد للفراش » فنعم هو لا يكون الولد إلا للفراش مع ثبوته والكلام مع انتفائه ولأنه قد يكون حصرًا أغلبيا وهو غالب ما يأتي من الحصر ، فان الحصر الحقيقي قليل فلا يقال قدر جعتم إلي ما دمتم من التأويل ، وأما قوله « وللعاشر » أي الزاني « الحجر » فالمراد له الخيبة والحرم ، وقيل له الرمي بالحجارة ، إلا أنه لا ينبغي أنه يقصر الحديث على الزاني والحديث عام .

## باب الرضاع

بكسر الراء وفتحها ، ومثله الرضاغة .

١ — عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحرم المصّة والمصّتان . أخرجه مسلم . المصّة الواحدة من المص ، وهو أخذ اليسير من الشيء كما في الضياء وفي القاموس : مصصته بالكسر أمصه ومصصته أمصه كخصصته أخصه



شربته شرباً رفيقاً . والحديث دل على أن مص الصبي للثدي مرة أو مرتين لا يصير فيه رضيعاً وفي المسألة أقوال : الأول أن الثلاث فصاعداً تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء لمفهوم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ « لا تحرم الإملاجة والإملاجان » فأفاد بمفهومه تحريم ما فوق الاثنتين ، والقول الثاني لجماعة من السلف والخلف . وهو أن قليل الرضاع وكثيره يحرم ، وهذا يروى عن علي وابن عباس وآخرين من السلف . وهو مذهب الهادوية والحنفية ومالك قالوا : وحده ما وصل الجوف بنفسه ، وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفطر الصائم ، واستدلوا بأنه تعالى علق التحريم باسم الرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه ، وورد الحديث موافقاً للآية فقال صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » والحديث عقبة الآتي وقوله صلى الله عليه وسلم « كيف وقد زعمت أنها أرثعتكم » ولم يستفصل عن عدد الرضعات فهذه أدلتهم ولكنها اضطربت أقوالهم في ضبط الرضعة وحقيقتها اضطراباً كثيراً ولم يرجع إلى دليل ويجاب عما ذكره من التعليق باسم الرضاع أنه مجمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به ، وبعد البيان لا يقال إنه ترك الاستفصال القول الثالث أنها لا تحرم إلا خمس رضعات وهو قول ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد ، واستدلوا بما يأتي من حديث عائشة وهو نص في الخمس ، وبأن سهولة بنت سهيل أرضعت سائلاً خمس رضعات ويأتي أيضاً ، وهذا إن عارضه مفهوم حديث المصبة والمصتان فإن الحكم في هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم فهو مقدم عليه . وعائشة إن روت إن ذلك كان قرآناً فإن له حكم خبر الآحاد في العمل به كما عرفت في الأصول ، وقد عضده حديث سهولة ، فإن فيه أنها أرضعت سائلاً خمس رضعات لتحرم عليه وإن كان فعل صحابية فانه دال أنه قد كان متقدراً عندئذ أنه لا يحرم إلا الخمس الرضعات ويأتي تحقيقه . وأما حقيقة الرضعة فهي المرة من لرضاع كالضربة من الضرب والجلسة من الجلوس ، فتقنم الصبي الثدي وامتص منه ثم ترك ذلك باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة ، والقطع لعارض كنفس أو استراحة يسيرة أو شيء يلهمه ثم يعود من قريب لا يخرجها عن كونها رضعة واحدة كما أن الآكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة ، وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة وهو موافق للغة ، فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت .

٢ — ﴿وعنها﴾ أي عن عائشة ﴿قالت﴾ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنظرن من إخوانكن فأنما الرضاعة من الجماعة . متفق عليه ﴿ في الحديث قصه ، وهو أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة وعندها رجل ، فكانه تغير وجهه كأنه كره ذلك ، فقالت إنه أخي ، فقال : « أنظرن من إخوانكن فأنما الرضاعة من الجماعة » قال المصنف لم أفهم على اسمه وأظنه ابناً لأبي القعيس ، وقوله « أنظرن » أمر بالتحقيق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاع ومقدار الإرضاع ، فإن الحكم الذي

ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشروط. وقال أبو عبيد: معناه أنه الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع وهو تعاليل لإمعان التحقيق في شأن الرضاع وأن الرضاع الذي تثبت به الحرمة وتحل به الحلوة هو حيث يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعه لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير جزءاً من المرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها، فمعناه لارضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة أو المطعمة من المجاعة، فهو في معنى حديث ابن مسعود الآتي «لارضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم» وحديث أم سلمة «لا يحرم من الرضاع إلا ما فثق الأمعاء» أخرجه الترمذي وصححه. واستدل به على أن التغذي بلبن المرضعة محرم سواء كان شرباً أو وجوراً أو سقوطاً أو حقنة حيث كان يسد جوع الصبي وهو قول الجمهور وقالت الهادوية والحنفية: لا تحرم الحقنة وكانهم يقولون إنها لا تدخل تحت اسم الرضاع. قلت: إذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل كل ما ذكرنا، وإن لوحظ مسمى الرضاع فلا يشمل إلا التقام الثدي ومص اللبن منه كما تقول الظاهرية فانهم قالوا لا يحرم إلا ذلك، ولما حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من المجاعة كما قد عرفت. وقد ورد.

٣ — ﴿وعنها﴾ أي عائشة ﴿قالت: جاءت سهلة بنت سهيل فقالت: يا رسول الله إن سالماً مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال. فقال: أرضعيه تحرم عليه.﴾ (رواه مسلم) وفي سنن أبي داود «فأرضعيه خمس رضعات» فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة معارضا لذلك، وكانه ذكره المصنف كالشير إلى أنه قد خصص هذا الحكم بحديث سهيلة فإنه دال على أن رضاع الكبير يحرم مع أنه ليس داخل تحت الرضاعة من المجاعة وبيان القصة أن أبا حذيفة كان قد تبنى سالماً وزوجه، وكان سالماً مولى لامرأة من الأنصار فلما أنزل الله - ادعواهم لآبائهم - الآية، كان من له أب معروف نسب إلى أبيه، ومن لا أب له معروف كان مولى وأخاً في الدين، فعند ذلك جاءت سهيلة تذكر مانصبه الحديث في الكتاب وقد اختلف السلف في هذا الحكم، فذهبت عائشة رضي الله عنها إلى ثبوت حكم التحريم وإن كان الراضع بالغاً عاقلاً: قال عروة: إن عائشة أم المؤمنين أخذت بهذا الحديث فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحببت أن يدخل عليهما من الرجال رواه مالك، ويروى عن علي وعروة، وهو قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم، ونسبته في البحر إلى عائشة وداود الظاهري، وحجتهم حديث سهيلة هذا وهو حديث صحيح لا شك في صحته، ويدل له أيضاً قوله تعالى - وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة - فإنه مطلق غير مقيد بوقت. وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الصغر. وإنما اختلفوا في تحديد الصغر فالجمهور قالوا مهما كان في الحولين فإن رضاعه يحرم. ولا يحرم ما كان بعدهما مستدلين بقوله تعالى - حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة - وقال جماعة: الرضاع المحرم ما كان قبل الفطام ولم يقدره بزمان



وقال الأوزاعي : إن فطم وله عام واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئا ، وإن تبادى رضاعه ولم يفطم فما يرضع وهو في الحولين حرم ، وإن كان بعدها لا يحرم وإن تبادى إرضاعه وفي المسألة أقوال أخر عارية عن الاستدال فلا تطيل بها المقال . واستدل الجمهور بحديث « إنما الرضاعة من المجاعة » وتقدم فانه لا يصدق ذلك إلا على من يشبعه اللبن ويكون غذاءه لا غيره فلا يدخل الكبير سببا وقد ورد بصيغة الحصر . وأجابوا عن حديث سالم بأنه خاص بقصة سهلة فلا ينعدي حكمه إلى غيرها كما يدل له قول أم سلمة أم المؤمنين لعائشة رضي الله عنهما « لا نرى هذا إلا خاصا بسالم » ولا بدري لعله رخصة لسالم أو أنه منسوخ وأجاب القائلون بتحريم رضاع الكبير بأن الآية وحديث « إنما الرضاعة من المجاعة » واران لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة للرضعة والتي يجبر عليها الأبوان رضيا أم كرها كما يرشد إليه آخر الآية وهو قوله تعالى - وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف - وعائشة هي الرواية للحديث « إنما الرضاعة من المجاعة » وهي التي قالت برضاع الكبير وأنه يحرم فدل أنها فهمت ما ذكرناه في معنى الآية والحديث . وأما قول أم سلمة « إنه خاص بسالم » فذلك تظن منها وقد أجابت عليها عائشة فقالت « أما لك في رسول الله أسوة حسنة ؟ فسكتت أم سلمة » ولو كان خاصا لبينه صلى الله عليه وسلم كما بين اختصاص أبي بردة بالتضحية بالجذعة من المعز والقول بالنسخ يدفعه أن قصة سهلة متأخرة عن نزول آية الحولين ، فانه قالت سهلة لرسول صلى الله عليه وسلم « كيف أرضعه وهو رجل كبير » فان هذا السؤال منها استنكار لرضاع الكبير دال على أن التحليل بعد اعتقاد التحريم . قلت : ولا يخفى أن الرضاعة لغة إنما تصدق على من كانت في سن الصغر ، وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث « إنما الرضاعة من المجاعة » والقول بأن الآية ابيان الرضاعة الموجبة للنفقة لا ينافي أيضا أنها لبيان زمان الرضاعة بل جعله الله تعالى زمان من أراد تمام الرضاعة وليس بعد التمام ما يدخل في حكم ما حكم الشارع بأنه قد تم ، والأحسن في الجمع بين حديث سهلة وما عارضه كلام ابن تيمية فانه قال إنه يعتبر الصغر في الرضاعة إلا إذا دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة وشق احتجابها عنه كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة ، فدل هذا الكبير الذي أرضعته للحاجة أثر رضاعه ، وأما من عداه فلا بد من الصغر انتهى : فانه جمع بين الأحاديث حسن ، وإعمال لها من غير مخالفة لظاهرها بالاختصاص ، ولا نسخ ولا إلغاء لما اعتبرته اللغة ودلت له الأحاديث :

﴿ ٤ ﴾ — ﴿ وعنهما ﴾ أي عن عائشة ﴿ أن أفلح ﴾ بفتح الهمزة فهاء آخره حاء مهملة ، مولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل مولى لأم سلمة ﴿ أخا أبي العيس ﴾ بقاء مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مائة تحتية ﴿ جاء يستأذن عليها بعد الحجاب ، قالت : فأبيت أن أذن له ، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته بالذي صنعت فأمرتني أن أذن له على ، وقال : إنه عمك الأول متفق عليه ﴾ اسم أبي القعيس وائل بن أفلح الأشعري ، وقيل

اسمه الجعد . فعلى الأول يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه . قال ابن عبد البر : لأعلم لأبي القعيس ذكر الإلإ في هذا الحديث . والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالمرضعة ، وذلك لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً . فوجب أن يكون لرضاع منهما كالجد لما كان سبب ولد الولد أو جد الولد به لتعلقه بولده ، ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم : اللقاح واحد . أخرجه عنه ابن أبي شيبة ، فإن الوطء يدر اللبن فرجل منه نصيب ، وإلى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل المذاهب . والحديث دليل واضح لما ذهبوا إليه . وفي رواية أبي داود زيادة تصریح حيث قالت « دخل على أفلح فاستترت منه ، فقال : أتستترين مني وأنا عمك ؟ قلت من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخى ، قلت : إنما أرضعتني المرأة ولم ير ضعتني الرجل » الحديث . وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه فقالوا : لا يثبت حكم الرضاع للرجل ، لأن الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها ، قالوا : ويدل عليه قوله تعالى - وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم - وأجيب بأن الآية ليس فيها ما يعارض الحديث ، فإن ذكر الأمهات لا يدل على أن ما عداهن ليس كذلك ، ثم إن دل بمفهومه فهو مفهوم لقب مطرح كما عرف في الأصول . وقد استدلوأ بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب ، ولا يخفى أنه لا حجة في ذلك ، وقد أطل بعض المتأخرين البحث في المسئلة وسبقه ابن القيم في الهدى واستحسنه ابن تيمية . والواضح ما ذهب إليه الجمهور .

٥ - ﴿وعنها﴾ أي عائشة ﴿قالت﴾ : كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فيما يقرأ من القرآن ، رواه مسلم ﴿يقرأ بضم حرف المضارعة، تريد أن النسخ بخمس رضعات تأخر انزاله جداً حتى أنه توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً مملوا الكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده ، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أنه لا يتلى وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم وهو أحد أنواع النسخ فإنه ثلاثة أقسام : نسخ التلاوة والحكم مثل عشر رضعات يحرم من . والثاني نسخ التلاوة دون الحكم كخمس رضعات كالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما . والثالث نسخ الحكم دون التلاوة وهو كثير نحو قوله تعالى . والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا . الآية وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث ، وأن العمل على ما أفاده هو أرجح الأقوال ، والقول بأن حديث عائشة هذا ليس بقرآن لأنه لا يثبت بخبر الإحاد ولا هو حديث لأنها لم تروه حديثاً مردود بأنها وإن لم تثبت قرآنيته ويجرى عليه حكم ألفاظ القرآن فقد روته عن النبي صلى الله عليه وسلم فله حكم الحديث في العمل به ، وقد عمل بمثل ذلك العلماء ، فعمل به الشافعي وأحمد في هذا الموضع ، وعمل به المأدوية والحنفية في قراءة ابن مسعود في صيام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات ، وعمل مالك في فرض الأخ من الأم بقراءة أبي : وله أخ وأخت من أم والناس كلهم احتجوا



بهذه القراءة والعمل بحديث الباب ، هذا لا عذر عنه ، ولذا احترنا العمل به فيما سلف .  
 ٦ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أريد بهضم الهمزة مبنى للمجهول (على ابنة حمزة) أي قيل له لو تزوجتها (فقال : إنها لا تحمل لي إنها ابنة أخي من الرضاعة ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب . متفق عليه) اختلف في اسم ابنة حمزة على سبعة أقوال ليس فيها ما يجزم به ، وإنما كانت ابنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم لأنه رضع من ثوية أمة أبي لهب وقد كانت أرضعت عمه حمزة . وأحكام الرضاع هي حرمة التناكح وجواز النظر والخلوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث ووجوب الاتفاق والعقد بالملك وغيره من أحكام النسب ، وقوله صلى الله عليه وسلم « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » يراد به تشبيهه في التحريم . ثم التحريم ونحوه بالنظر إلى الرضاع ، فإن أقاربه أقارب للرضيع . وأما أقارب الرضيع ما عدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين الرضيع فلا يثبت لهم شيء من الأحكام .  
 ٧ — وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق (بالفاء ثمانية فوقية ففاف (الأمعاء) جمع المعى بكسر الميم وفتحها (وكان قبل القطام . رواه الترمذي وصححه هو والحاكم) والمراد ما سلك فيها من الفتق بمعنى الشق ، والمراد ما وصل إليها . فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ إليها ، ويحتمل أن المراد ما وصلها وغذاها واكتفت به عن غيره فيكون دليلا على عدم تحريم رضاع الكبير ، ويدل على أن المراد هذا قوله في الحديث « وكان قبل القطام » فإنه يراد به قبل الحواشي كما ورد في هذا الحديث الآخر « إن ابني إبراهيم مات في الندي وإن له مرضعا في الجنة » وتقدم الكلام في الأمرين ، ويدل لهذا الأخير قوله :

٨ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لا رضاع إلا في الحولين . رواه الدارقطني وابن عدي سرفوعا وموقوفا ، ورجحا للموقوف (لأنه تفرد برفعه الهيثم بن جميل عن ابن عيينة قاله الدارقطني وقال : وكان ثقة حافظا ، ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة فوقفه . قلت : وهذا ليس بعله كما قررناه مرارا . وقال ابن عدي : إن الهيثم كان يغلط وقال البيهقي : الصحيح أنه موقوف وروى البيهقي التحديد بالحولين عن عمرو ابن مسعود والحديث دال على اعتبار الحولين وأنه لا يسمى الرضاع رضاعا إلا في الحولين وقد تقدم أنه الذي دلت عليه الآية ، والقول بأنها إنما دلت على حكم الواجب من النفقة ونحوها لا على مدة الرضاع تقدم دفعه ، ويدل لهذا الحكم قوله :

٩ — وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا رضاع إلا ما أنشز (بشين معجمة فزاي : أي شد وقوى (العظم وأنبت اللحم . أخرجه أبو داود) فإن ذلك إنما يكون لمن هو في سن الحولين ينمو بالابن ويقوى به عظمه وينبت عليه لحمه .

١٠ — (وعن عقبة بن الحارث) وهو أبو سروة عقبة بن الحارث بن عامر القرشي النوفلي

أسلم يوم الفتح ، يعد في أهل مكة (أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إهاب) بكسر الهمزة (فجاءت امرأة) قال المصنف : لم أعرف اسمها (فقلت : قد أرضعتكما ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : كيف وقد قيل فقارقتها عقبه فنكحت زوجها غيره . أخرجه البخاري) الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل . ويوب على ذلك البخاري وإلى ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل . وقال أبو عبيد : يجب على الرجل المفارقة ولا يجب على الحاكم الحكم بذلك . وقال مالك : إنه لا يقبل في الرضاع إلا امرأتان . وذهب المالكية والحنفية إلى أن الرضاع كغيره لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا تكفي شهادة المرضعة لأنها تقرر فعلها . وقال الشافعي : تقبل شهادة المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرض بطلب أجره ، وقالوا : وهذا الحديث محمول على الاستحباب والتحرز عن مظان الاشتباه . وأجيب بأن هذا خلاف الظاهر سيما وقد تكرر سؤاله للنبي صلى الله عليه وسلم أربع مرات وأجابه بقوله «كيف وقد قيل» وفي بعض ألفاظه «دعها» وفي رواية الدارقطني «لا خير لك فيها» ولو كان من باب الاحتياط لأمره بالطلاق مع أنه في جميع الروايات لم يذكر الطلاق ، فيكون هذا الحكم مخصوصا من عموم الشهادة المعبر فيها العدد . وقد اعتبرتم ذلك في عورات النساء فقلتم يكتفى بشهادة امرأة واحدة ، والعلّة عندكم فيه أنه قلما يطامع الرجال على ذلك فالضرورة داعية إلى اعتباره فكذا هنا .

١١ — (وعن زياد السهمي قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تسترضع الحمقاء) خفيفة العقل (أخرجه أبو داود ، وهو مرسل وليس لزياد صحبة) ووجه النهي أن للرضاع تأثيرا في الطباع ، فيختار من لاحاقة فيها ونحوها .

## باب النفقات

جمع نفقة ، والمراد بها الشيء الذي يبذله الإنسان فيما يحتاجه هو أو غيره من الطعام والشراب وغيرها .

١ — (عن عائشة قالت : دخلت هند بنت عتبة) بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف أسلمت عام الفتح في مكة بعد إسلام زوجها ، قتل أبوها عتبة وعمها شيبة وأخوها الوليد ابن عتبة يوم بدر ، فشق عليها ذلك ، فلما قتل حمزة فرحت بذلك وعمدت إلى بطنه فشقتة وأخذت كبده فلاكتها ثم لفظتها . توفيت في المحرم سنة أربع عشرة ، وقيل غير ذلك (امرأة أبي سفيان) أبوسفيان بن حرب ، اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش أسلم عام الفتح قبل إسلام زوجته حين أخذته جند النبي صلى الله عليه وسلم في يوم الفتح ، وأجاره العباس ثم غدا به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم . وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة اثنين وثلاثين (على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن أباسفيان رجل شحيح) الشح : البخل مع حرص فهو أخص من البخل ، والبخل



يختص بمنع المال ، والشح بكل شيء فلا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه ، فهل على في ذلك من جناح ؟ فقال : خذى من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك . متفق عليه . الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا كان على وجه الاشتعاع ، والفتيا ، وهذا أحد المواضع التي أجازوا فيها ، الغيبة ، ودل على وجوب نفقة الزوجة والأولاد على الزوج ، وظاهره وإن كان الولد كبيرا لعدم اللفظ وعدم الاستفصال ، فإن أتى ما يخصه من حديث آخر ، وإلا فالعموم قاض بذلك . وفيه دليل على أن الواجب التكفاية من غير تقدير للنفقة ، وإلي هذا ذهب جماهير العلماء منهم الهادي والشافعي ، وعليه دل قوله تعالى - وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف - وفي قول الشافعي أنها مقدرة بالأمداد فعلى الموسر كل يوم مدان ، والمتوسط مد ونصف مد . وعن الهادي كل يوم مدان وفي كل شهر درهمان . وعن أبي يعلى الواجب من الخبز رطلان في كل يوم في حق المعسر والموسر ، وإنما يختلفان في صفته وجودته لأن الموسر والمعسر مستويان في قدر المأكول ، وإنما يختلفان في الجودة وغيرها . قال النووي وهذا الحديث حجة على من اعتبر التقدير . قال المصنف تعقبا له : ليس صريحا في الرد عليهم ، ولكن التقدير بما ذكر محتاج إلى دليل ، فإن ثبت حملت الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدار ، وفي قولها « إلا ما أخذت من ماله » دليل على أن للأُم ولاية في الإنفاق على أولادها مع تمرد الأب ، وعلى أن من تعذر عليه استيفاء ما يجب له أن يأخذه ، لأنه صلى الله عليه وسلم أقرها على الأخذ في ذلك ولم يذكر لها أنه حرام ، وقد سألته هل عليها جناح ؟ فأجاب عليها بالإباحة في المستقبل وأقرها على الأخذ في الماضي ، وقد ورد في بعض ألفاظه في البخاري « لا حرج عليك أن تطعميهم بالمعروف » وقوله « خذي ما يكفيك وولديك » يحتمل أنه فتيا منه صلى الله عليه وسلم ويعمل أنه حكم . وفيه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب وكيل عنه ، وعليه بوب البخاري « باب القضاء على الغائب » وذكر هذا الحديث ، لكنه قال النووي : شرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد أو معززا لا يقدر عليه أو متعذرا ، ولم يكن أبو سفيان فيه شيء من هذه بل كان حاضرا في البلد فلا يكون هذا من القضاء على الغائب ، إلا أنه قد أخرج الحاكم في تفسيره المصححة في المستدرک أنه صلى الله عليه وسلم لما اشترط في البيعة على النساء « ولا يسرقن » قالت هند : لا أباعك على السرقة إني أسرق من زوجي ، فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان بهحللها منه ، فقال : أما الرطب فنعم وأما اليا بس فلا ، وهذا المذكور يدل على أنه قضى على حاضر إلا أنه خلاف ما بوب له البخاري . والخاص أن القصة مترددة بين كونه فتيا وبين كونه حكما ، وكونه فتيا أقرب لأنه لم يطالبها ببينة ولا استخلفها ، وقد قيل إنه حكم بعلمه بصدقها فلم يطلب منها بينة ولا بمينا فهو حجة لمن يقول إنه يحكم الحاكم بعلمه إلا أنه مع الاحتمال لا ينهض دليلا على معين بن صور الاحتمال ، وإنما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج والزوجة وأولاده

وعلى أن لها الاخذ من ماله إن لم يقيم بكفايتها ، وهو الحكم الذي أراده المصنف من إيراد الحديث هذا هنا في باب النفقات .

٢ — وعن طارق المحاربي ( هو طارق بن عبدالله المحاربي بضم الميم وحاء مهملة ، روى عنه جامع بن شداد وربيع بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد المشناة التحتية ابن حراش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء والشين المعجمة ) قال قدمنا المدينة فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المنبر يخاطب الناس ويقول يَدُ الْمُعْطَى الْعُلْيَا وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ : أُمُّكَ وَأَبَاكَ وَأَخَاكَ ثُمَّ أَدْنَاكَ فَأَدْنَاكَ . رواه النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني ( الحديث كالتفسير لحديث « اليد العليا خير من اليد السفلى » وفسر في النهاية اليد العليا بالمعطية أو المنفقة ، واليد السفلى بالمانعة أو السائلة ، وقوله « ابدأ بمن تعول » دليل على وجوب الاتفاق على القريب ، وقد فعله بذكر الأم قبل الأب إلى آخر ما ذكره ، فدل هذا الترتيب على أن الأم أحق من الأب بالبر . قال القاضي عياض وهو مذهب الجمهور . ويدل ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة فذكر الأم ثلاث مرات : ثم ذكر الأب معطوفاً بهم ، فمن لا يجد إلا كفاية لأحد أبويه خص بها الأم للأحاديث هذه وقد نبه القرآن على زيادة حق الأم في قوله - ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرها ووضعته كرها - وفي قوله « أختك وأخاك ثم أدناك » إلى آخره دليل على وجوب الاتفاق للقريب المعسر ، فانه تفصيل لقوله « وابدأ بمن تعول » فجعل الأخ من عياله ؛ وإلى هذا ذهب عمر وابن أبي ليلى وأحمد والهادي ، ولكنه اشترط في البحر أن يكون القريب وارثاً مستدلاً بقوله تعالى - وعلى الوارث مثل ذلك - واللام للجنس . وعند الشافعي أن النفقة تجب لفقر غير مكتسب زمناً أو صغيراً أو مجنوناً لعجزه عن كفاية نفسه ؛ قالوا : فإن لم يكن فيه إحدى هذه الصفات الثلاث فأقوال أحسنها تجب لانه يقيح أن يكلف التكسب مع اتساع مال قريبه . والثاني المنع للقدرة على الكسب فانه نازل منزلة المسال . والثالث أنه يجب نفقة لأصل على الفرع دون العكس لانه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف أصله التكسب مع علو السن . وعند الحنفية يلزم التكسب لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الإرث هكذا في كتب الفريقين . وفي البحر نقل عنهم ما يخالف هذا ، وهذه أقوال لم يسفر فيها أوجه الاستدلال ، وفي قوله تعالى - وآت ذا القربى حقه - ما يشعر بأن للقريب حقاً على قريبه والحقوق متفاوتة ؛ فمع حاجته للنفقة تجب ومع عدمها فحقه الإحسان بغيرها من البر والإكرام والحديث كالمبين لذوى القربى ودرجاتهم ؛ فيجب الاتفاق للمعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر فيه الولد والزوجة لانهما قد علما من دليل آخر وهو الحديث الأول ؛ والتقييد بكونه وارثاً محل توقف .

واعلم أن للعلماء خلافاً في سقوط نفقة الماضي ؛ فقليل تسقط للزوجة والأقارب ؛ وقيل لا تسقط ؛ وقيل تسقط نفقة القريب دون مروجة ؛ وعللوا هذا التفصيل بأن نفقة القريب



إنما شرعت للمواساة لا لأجل إحياء النفس ، وهذا قد انتفى بالنظر إلى الماضي وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لأجل المواساة ولذا تجب مع غنى الزوجة ولاجماع الصحابة على عدم سقوطها ، فإن تم الإجماع فلا التفات إلى خلاف من خالف بعده ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » فهما كانت زوجة مطيعة فهذا الحق الذي لها ثابت . وأخرج الشافعي بإسناد جيد عن عمر رضى الله عنه « أنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نساءهم فأمرهم أن يأمرهم بأن ينفقوا أو يطلقوا ، فإن طلقوا بعتوا بنفقة ما حبسوا » وصححه الحافظ أبو حاتم الرازي . ذكره ابن كثير في الإرشاد .

٣ — ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : للمملوك ﴾ والمملوكة على السيد ﴿ طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق . رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته وظاهره مطلق الطعام والكسوة فلا يجبان من عين ما يأكله السيد ويلبسه وحديث مسلم بالأمر باطعامهم مما يطعم وكسوتهم مما يلبس محمول على التدب ، ولولا ما قيل من الإجماع على هذا لاحتمل أن هذا يقيد مطلق حديث الكتاب ، ودل على أنه لا يكلفه السيد من الأعمال إلا ما يطيقه ، وهذا مجمع عليه أيضا .

٤ — ﴿ وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه ﴾ معاوية بن حيدة ﴿ قال : قلت : ﴾ ﴿ يا رسول الله ﴾ صلى الله عليه وسلم ﴿ ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ ﴾ قال : أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ، الحديث . وتقدم ثم عشرة النساء ﴾ بتمامه ونسبه إلى أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ، وأنه علق البخاري بعضه وصححه ابن حبان والحاكم وتقدم الكلام عليه .

٥ — ﴿ وعن جابر في حديث الحج بطوله . قال في ذكر النساء : ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، أخرجه مسلم ﴾ وهو دليل على وجوب النفقة والكسوة للزوجة كما دلت له الآية وهو مجمع عليه وقد تقدم تحقيقه وقوله « بالمعروف » إعلام بأنه لا يجب إلا ما تعورف من اتفاق كل على قدر حاله كما قال تعالى — لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها — ثم الواجب لها طعام مصنوع لأنه الذي يصدق عليه أنه نفقة ، ولا تجب القيمة إلا برضا من يجب عليه الاتفاق وقد طول ذلك ابن القيم في الهدى النبوى واختاره وهو الحق فإنه قال ما لفظه . وأما فرض الدرام فلا أصل له في كتاب الله تعالى ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من الصحابة البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الإسلام ، والله تعالى أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرقيق بالمعروف ، وليس من المعروف فرض الدرام بل المعروف الذى نص عليه الشرع أن يكسوم مما يلبس ويطعمهم مما يأكل ، وليست الدرام من الواجب ولا عوضه ، ولا يصح الاعتياض عما

لم يستقروا ولم يملك ، فان نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب يوما فيوما ، ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضا الزوج والقريب ، فان الدرهم يجعل عوضا عن الواجب الأصلي ، وهو إما البر عند الشافعي أو المقتات عند الجمهور ، فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدرهم من غير رضا ولا إجبار الشرع له على ذلك ، فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئمة ومصالح العباد ، ولكن إن اتفق المنفق والمنفق عليه جاز باتفاقهما ، على أن في اعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاعا معروفا في مذهب الشافعي وغيره .

٦ - عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء إثما أن يضيع من يقوت . رواه النسائي ، وهو عقد مسلم بلفظ : أن يحبس عن تملك قوته . الحديث دليل على وجوب النفقة على الإنسان لمن يقوته ، فانه لا يكون إثما إلا على تركه لما يجب عليه ، وقد بولغ هنا في إثمه بأن جعل ذلك الإثم كافيا في هلاكه عن كل إثم سواه ، والذين يقوتهم ويملك قوتهم هم الذين يجب عليه الاتفاق عليهم وهم أهله وأولاده وعبيده على ما سلف تفصيله ، ولفظ مسلم خاص بقوت المالिक ، ولفظ النسائي عام .

٧ - وعن جابر يرفعه في الحامل المتوفي عنها زوجها قال : لا نفقة لها أخرجه البيهقي ورجاله ثقات لكن قال : المحفوظ وقفه . وثبت نفى النفقة في حديث فاطمة بنت قيس كما تقدم . رواه مسلم . وتقدم أنه في حق المطلقة باثنا وأنه لا نفقة لها وتقدم الكلام فيه ، والكلام هنا في نفقة المتوفي عنها زوجها وهذه المسئلة فيها خلاف . ذهب جماعة من العلماء إلى أنها لا تجب النفقة للمتوفي عنها سواء كانت حاملا أو حائلا ، أما الأولى فلهذا النص ، وأما الثانية فبطريق الأولى . وإلى هذا ذهب الشافعية والحنفية والمؤيد لهذا الحديث ، ولأن الأصل براءة الذمة ووجوب التبرص أربعة أشهر وعشر الا يوجب النفقة وذهب آخرون منهم الهادي إلى وجوب النفقة لها مستدلين بقوله «متاعا إلى الحول» قالوا ونسخ المدة من الآية لا يوجب نسخ النفقة ولا أنها محبوسة بسببه فتجب نفقتها . وأجيب بأنها كانت تجب النفقة بالوصية كما دل لها قوله تعالى - والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول - فنسخت الوصية بالمتاع إما بقوله تعالى - يتبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا - وإما بآية الموارث وإما بقوله صلى الله عليه وسلم «لا وصية لوارث» وأما قوله تعالى - فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن - فأنها واردة في المطلقات فلا تتناول المتوفي عنها ، وفي سنن أبي داود من حديث ابن عباس أنها نسخت آية - والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول - بآية الميراث بما فرض الله لمن من الریح والتمن ، ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس فكأنه يريد أن البائن والمتوفي عنها حكمهما واحد بجامع البيئته والحل للغير



٨ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اليد العليا خير من اليد السفلى ﴿ تقدم تفسيرها ﴾ ( وَيَدًا ) أى فى البر والإحسان أحدكم بمن يعول تقول المرأة اطعمنى أو طلقنى . رواه الدار قطنى وإسناده حسن ﴿ أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أن فى حفظ عاصم شيئا . وأخرجه البخارى موقوفا على أبي هريرة وفى رواية الإسماعيلى قالوا : يا أبا هريرة شيء تقول عن رأيك أو عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال هذا من كيسى إشارة إلى أنه من استنباطه هكذا قاله الناظرون فى الأحاديث ، والذي يظهر بل ويتعين أن أبا هريرة لما قال لهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تم قالوا هذا شيء تقوله عن رأيك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ أجاب بقوله : من كيسى جواب المتهم بهم لا يخبر أنه لم يكن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكيف يصح حمل قوله : من كيسى أبي هريرة على أنه أراد به الحقيقة ، وقد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فينسب استنباطه إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهل هذا إلا كذب منه على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وحاشا أبا هريرة من ذلك فهو من رواية حديث « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » فالقارئ واضحة أنه لم يرد أبو هريرة إلا التهم بالسائل ، ولذا قلنا إنه يتعين أن هذا مراده ، والذي أتى به المصنف من الرواية بعض حديثه ، على أنه قد فسر قوله : من كيسى أبي هريرة : أى من حفظه ، وعبر عنه بالكيس إشارة إلى ما فى صحيح البخارى وغيره من أنه بسط ثوبه أو نمره كانت عليه فأملأه رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا كثيرا ثم لقيه فلم يذس منه شيئا كأنه يقول ذلك الثوب صار كيسا ، وأشرنا لك إلى أنه لم يأت المصنف بحديث أبي هريرة تاما ، وتماه فى البخارى « ويقول العبد أطعمنى واستعملنى » وفى رواية الإسماعيلى « ويقول خادمك أطعمنى وإلا يعنى ، ويقول الابن إلى من تدعى ، والكل دليل على وجوب الاتفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولد ، وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة العبد وإلا وجب بيعه وإيجاب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيرا . قال ابن المنذر : اختلف فى نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب ، فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطفالا كانوا أو بالغين إنانا أو ذكرانا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء وذهب الجمهور إلى أن الواجب الاتفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتزوج الأنثى ، ثم لا نفقة على الأب إلا إذا كانوا زمنى ، فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب ، واستدل به على أن للزوجة إذا أعسر زوجها بنفقة طلب الفراق ، ويدل له قوله :

٩ — وعن سعيد بن المسيب رضى الله عنه فى الرجل لا يجد ما ينفق على أهله قال : يفرق بينهما . أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه رضى الله عنه قال : قلت لسعيد بن المسيب : سنة ؟ قال : سنة ، وهذا مرسل قوى ﴿ ومراسيل سعيد معمول بها لما عرف من أنه لا يرسل إلا عن ثقة . قال الشافعى : والذي يشبه أن يكون قول سعيد سنة ،

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما قول ابن حزم : لعله أراد سنة عمر فإنه خلاف الظاهر ، وكيف يقول له السائل سنة ويريد سؤاله عن سنة عمر هذا مما لا ينبغي حمل الكلام عليه ، وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ وإنما قال جماعة إنه إذا قال الراوى من السنة كذا ، فإنه يحتمل أن يريد سنة الخلفاء ، وأما بعد سؤال الراوى فلا يريد السائل إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجيب المجيب إلا عنها لا عن سنة غيره ، لأنه إنما سأل عما هو حجة وهو سنته صلى الله عليه وسلم . وقد أخرج الدارقطنى والبيهقى من حديث أبى هريرة مرفوعا بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال : « يفرق بينهما » وأما دعوى المصنف أنه وهم الدارقطنى فيه وتبعه البيهقى على الوهم فهو غير صحيح . وقد حققناه فى حواشى ضوء النهار ، وسيأتى كتاب عمر إلى أمراء الأجناد فى أنهم يأخذون على من عندهم من الأجناد أن ينفقوا أو يطلقوا . وقد اختلف العلماء فى هذا الحكم وهو فسخ الزوجية عند إفسار الزوج على أقوال : الأول ثبوت الفسخ وهو مذهب على وعمر وأبى هريرة وجماعة من التابعين ، ومن الفقهاء مالك والشافعى وأحمد ، وبه قال أهل الظاهر مستدلين بما ذكره وبحديث « لا ضرر ولا ضرار » تقدم تخريجه ، وبأن النفقة فى مقابل الاستمتاع ، بدليل أن الناشز لا نفقة لها عند الجمهور ، فإذا لم تجب النفقة سقط الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة ، وبأنهم قد أوجبوا على السيد بيع مملوكه إذا عجز عن إنفاقه فإيجاب فراق الزوجة أولى لأن كسبها ليس مستحقا للزوج كاستحقاق السيد لكسب عبده ، وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على الفسخ بالعنة والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج عنيئا ، وبأنه تعالى قال - ولا تضاروهن - وقال - فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان - وأي إمساك بمعروف وأي ضرر أشد من تركها بغير نفقة . والثانى ما ذهب إليه الهادوية والحنفية ، وهو قول للشافعى أنه لا فسخ بالإفسار من النفقة مستدلين بقوله تعالى - ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكاف الله نفسا إلا ما آتاها - قالوا وإذا لم يكلفه الله النفقة فى هذا الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولا يأتى بتركه فلا يكون سببا للتفريق بينه وبين سكنه ، وبأنه قد ثبت فى صحيح مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم لما طلب أزواجه منه النفقة قام أبو بكر وعمر إلى عائشة وحفصة فوجأ أعناقهما وكلاهما يقول أتسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عنده ؟ » الحديث . قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان بنتيهما بحضرة صلى الله عليه وسلم لما سألتاه النفقة التى لا يجدها ، فلو كان الفسخ لهما وهما طالبتان للحق ، لم يقر النبي صلى الله عليه وسلم الشيخين على ما فعلوا ولين أن لها أن تطالباه مع الإفسار حتى تثبت على تقدير ذلك المطالبة بالفسخ ، ولأنه كان فى الصحابة للعسر بلا ريب ، ولم يخبر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا منهم بأن للزوجة الفسخ ولا فسخ أحد ، قالوا : ولأنها لو مرضت الزوجة وطال مرضها حتى تعذر على الزوج جماعها ألوجبت نفقتها ولم يمكن من الفسخ ، وكذلك الزوج ، فدل أن الاتفاق ليس فى مقابلة الاستمتاع كما



قلم . وأما حديث أبي هريرة فقد بين أنه من كبسه ، وحديثه الآخر لعله مثله ، وحديث سعيد مرسل . وأجيب بأن الآية إنما دلت على سقوط الوجوب عن الزوج وبه نقول . وأما الفسخ فهو حق للمرأة تطالب به ، وبأن قصة أزواجه صلى الله عليه وسلم وضرب أبي بكر وعمر إلى آخر ما ذكرتم هي كآية دلت على عدم الوجوب عليه صلى الله عليه وسلم ، وليس فيه أنهم سألن الطلاق أو الفسخ ، ومعلوم أنهم لا يسمحن بفراقه ، فإن الله تعالى قد خيره من فاختر رسول الله صلى الله عليه وسلم والدار الآخرة ، فلا دليل في القصة وأما إقراره لأبي بكر وعمر على ضربيهما ، فلما علم من أن للآباء تأديب الأبناء إذا أتوا ما لا ينبغي . ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لا يفرض فيما يجب عليه من الإنفاق ، فلملهم طلب زيادة على ذلك فتخرج القصة عن محل النزاع بالسكينة . وأما المعسرون من الصحابة فلم يعلم أن امرأة طلبت الفسخ أو الطلاق لإعسار الزوج بالنفقة ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة بل كان نساء الصحابة كرجالهن يصبرن على ضعف العيش وتعسره كما قال مالك : إن نساء الصحابة كن يردن الآخرة وما عند الله تعالى ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالي بعسر أزواجهن . وأما نساء اليوم فأنما يتزوجن رجاء الدنيا من الأزواج والنفقة والكسوة . وأما حديث ابن المسيب فقد عرفت أنه من مراسيله وأئمة العلم يختارون العمل بها كما سلف ، فهو موافق لحديث أبي هريرة المرفوع الذي عاضده مرسل سعيد ، ولو فرض سقوط حديث أبي هريرة ففيما ذكرناه غنية عنه . والقول الثالث أنه يحبس الزوج إذا أعسر بالنفقة حتى يجد ما يتفق وهو قول العنبري . وقالت الهنادوية : يحبس للتكسب والقولان مشكلان ، لأن الواجب إنما هو الغداء في وقته والعشاء في وقته فهو واجب في وقته ، فالحبس إن كان في خلال وجوب الواجب فهو مانع عنه فيعود على الغرض المراد بالنقض ، وإن كان قبله فلا وجوب فكيف يحبس لغير واجب ؟ وإن كان بعده صار كالدين ، ولا يحبس له مع ظهور الإعسار اتفاقا . وفي هذه المسألة قال محمد بن داود امرأة سألت عن إعسار زوجها فقال : ذهب ناس إلى أنه يكلف السعي والاكتساب وذهب قوم إلى أنها تؤمر المرأة بالصبر والاحتساب فلم تفهم منه الجواب فأعادت السؤال وهو يجيبها ثم قال : يا هذه قد أجبتك ولست قاضيا فأقضي ولا سلطانا فأمضي ولا زوجا فأرضي : وظاهر كلامه الوقف في هذه المسألة فيكون قولنا رابعا . القول الخامس أن الزوجة إذا كانت موسرة وزوجها معسر كلت . الاتفاق على زوجها ولا ترجع عليه إذا أيسر لقوله تعالى - وعلى الوارث مثل ذلك - وهو قول أبي محمد بن حزم . ورد بأن الآية سياقها في نفقة المولود الصغير ، ولعله لا يرى التخصيص بالسياق . القول السادس لابن القيم ، وهو أن المرأة إذا تزوجت طالة بأعساره أو كان موسرا ثم أصابته جائحة فانه لا فسخ لها وإلا كان لها الفسخ ، وكأنه جعل عليها رضا بعسره ، ولكن حيث كان موسرا عند تزوجه ثم أعسر للجائحة لا يظهر وجه عدم ثبوت الفسخ لها . وإذا عرفت هذه الأقوال عرفت أن أقوالنا دليل لاها أكثرها قائلها هو القول الأول . وقد اختلف القائلون بالفسخ في تأجيله

بالنفقة ، فقال مالك : يؤجل شهرا ، وقال الشافعي ثلاثة أيام ، وقال حماد : سنة ، وقيل شهرا أو شهرين . قلت : ولادليل على التعيين بل ما يحصل به الضرر الذي يعلم ، ومن قال إنه يجب عليه التطليق قال ترافعه الزوجة إلى الحاكم لينفق أو يطلق ، وعلى القول بأنه فسخ ترافعه إلى الحاكم ليثبت الإعسار ثم تفسخ هي ، وقيل ترافعه إلى الحاكم ليجبره على الطلاق أو يفسخ عليه أو يأذن لها في الفسخ ، فان فسخ أو أذن في الفسخ ، فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة له وإن أسر في العدة ، فان طلق كان طلاقا رجعيا له فيه الرجعة .

١٠ — (وعن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم

أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا ، فان طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا . أخرجه الشافعي والبيهقي باسناد حسن ) تقدم تحقيق وجه هذا الرأي من عمرو أنه دليل على أن النفقة عنده لا تسقط بالمطل في حق الزوجة ، وعلى أنه يجب أحدا الأمرين على الأزواج الإنفاق أو الطلاق

١١ — (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال : يا رسول الله عندي دينار ، قال أنفقه على نفسك ، قال عندي آخر ، قال : أنفقه على ولدك ، قال عندي آخر ، قال أنفقه على أهلك ، قال عندي آخر ، قال : أنفقه على خادمك ، قال عندي آخر ، قال : أنت أعلم . أخرجه الشافعي وأبو داود واللفظ له ، وأخرجه النسائي والحاكم بتقديم الزوجة على الولد ) وفي صحيح مسلم من رواية جابر تقديم الزوجة على الولد من غير تردد . وقال المصنف : قال ابن حزم : اختلف على يحيى القطان والثوري ، فقدم يحيى الزوجة على الولد ، وقدم سفيان الولد على الزوجة ؛ فينبغي أن لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء ؛ لأنه قد أصبح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا تكلم تكلم ثلاثا ، فيحتمل أن يكون في إعادته قدم الولد مرة ومرة قدم الزوجة فصارا سواء . قلت : هذا جل بعيد ، فليس تكريره صلى الله عليه وسلم لما يقوله ثلاثا ، ما رد بل عدم التكرير غالب ، وإنما يكرر إذا لم يفهم عنه ، ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجري فيه التكرير لعدم الحاجة إليه لفهم السائل للجواب ، ثم رواية جابر التي لا تردد فيها تقوى رواية تقديم الأهل والحديث قد تقدم ، وفيه حث على إنفاق الإنسان ما عنده وأنه لا يدخر لأنه قال له في الآخر بعد كفايته وكفاية من يجب عليه « أنت أعلم » ولم يقل ادخر لحاجتك ، وإن كانت هذه العبارة تحتل ذلك .

١٢ — (وعن بهز ) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي ( ابن حكيم عن أبيه ) حكيم ( عن جده ) معاوية بن حيدة القشيري ، صحابي تقدم ضبطه ( قال : قلت : يا رسول الله من أبر ؟ قال : أمك ، قلت ثم من ؟ قال : أمك ، قلت ثم من ؟ قال : أبالك ثم الأقرب فالأقرب . أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه ) وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه ، وأنه يقتضي تقديم الأم بالبر وأحققتها به على الأب .



## باب الحضانة

بكسر الحاء المهملة مصدر من حضن الصبي حضنا وحضانة : جعله في حضنه أو رباها فاحتضنه ، والحضن بكسر الحاء هو مادون الإبط إلى الكشح والصدر أو العضدان وما بينهما وجانب الشيء أو ناحيته كما في القاموس ، وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عما يهلكه أو يضره .

١ — ﴿ عن عبد الله بن عمرو ﴾ بفتح المهملة ووقع بضمها في نسخة وهو غلط ﴿ أن امرأة قالت : يا رسول الله إن ابني هذا كانت بطني له وعاء ﴾ بكسر الواو والمد وقد يضم ويقال الإعاء : الظرف كما في القاموس ﴿ وتدي له سقاء ﴾ هو ككساء : جلد السخلة إذا أجزع يكون للءاء واللبن كما فيه أيضا ﴿ وحجري ﴾ بحاء مهملة مثلثة فجيم فراء حضن الإنسان ﴿ له حواء ﴾ بحاء مهملة برنة كساء أيضا : اسم المكان الذي يحوى الشيء : أي يضمه ويجمعه ﴿ وإن أباه طلقني وأراد أن يتزعه مني ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت أحق به ما لم تنكحي . رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم ﴾ الحديث دليل على أن الأم أحق بحضانة ولدها إذا أراد الأب انتزاعه منها ، وقد ذكرت هذه المرأة صفات اختصت بها تقتضي استحقاتها وأولويتها بحضانة ولدها ، وأقرها صلى الله عليه وسلم على ذلك وحكم لها . ففيه تنبيه على المعنى المقتضى للحكم ، وأن العلل والمعاني معتبرة في إثبات الأحكام مستقرة في الفطر السليمة . والحكم الذي دل عليه الحديث لا خلاف فيه وقضي به أبو بكر ثم عمر وقال ابن عباس « ربحها وفرائسها وحررها خير له منك حتى يشب ويختار لنفسه » أخرجه عبد الرزاق في قصة . ودل الحديث على أن الأم إذا نكحت سقط حقها من الحضانة وإليه ذهت الجماهير . قال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم . وذهب الحسن وابن حزم إلى عدم سقوط الحضانة بالنكاح ، واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي مزوجة ، وكذا أم سلمة تزوجت بالنبي صلى الله عليه وسلم وبقي ولدها في كفالاتها ، وكذا ابنة حمزة قضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وهي مزوجة قال : وحديث ابن عمرو لما ذكر فيه مقال فأنه صحيفه يريد لأنه قد قيل إن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفه وأجيب عنه بأن حديث عمرو بن شعيب قبله الأئمة وعملوا به البخاري وأحمد وابن المديني وإسحاق بن راهويه وأمثالهم فلا يلتفت إلى القدح فيه . وأما ما احتج به فأنه لا يتم دليلا لإلزامه طلب من تنتقل إليه الحضانة ومنازعة وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن الأم المزوجة أن تقوم بولدها ولم يذكر في القصص المذكورة ، أنه حصل نزاع في ذلك فلا دليل فيما ذكره على ما ادعاه .

٢ ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة قالت : يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد نفقني وسقاني من بئر أبي عتبة ﴾ بكسر العين المهملة : واحدة حبات

العنب } فجاء زوجها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا غلام هذا أبوك وهذه أمك  
تخذ بيد أيهما شئت ، فأخذ بيد أمه فانطلقت به . رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي }  
وصححه ابن القطان . والحديث دليل على أن الصبي بعد استغنائه بنفسه يخير بين الأم والأب  
واختلف العلماء في ذلك ، فذهب جماعة قليلة إلى أنه يخير الصبي عملاً بهذا الحديث ، وهو  
قول إسحاق بن راهويه وحدا التخيير من السبع السنين . وذهبت الهادوية والحنفية إلى عدم  
التخيير وقالوا : الأم أولى به إلى أن يستغنى بنفسه ، فإذا استغنى بنفسه فالأب أولى بالذكر  
والأم أولى بالأنثى ، ووافقهم مالك في عدم التخيير لكنه قال : إن الأم أحق بالولد ذكرًا كان  
أو أنثى ، قيل حتى يبلغ وفي المسألة تفاصيل بلا دليل . واستدل نفاة التخيير بعموم حديث  
« أنت أحق به ما لم تنكح » قالوا : ولو كان الاختيار إلى الصغير ما كانت أحق به . وأجيب  
بأنه إن كان عامي الأزمنة أو مطلقا فيها فحديث التخيير يخصه أو يقيد به وهذا جمع بين  
الدليلين ، فإن لم يختر الصبي أحداً بويه فليل يكون للأم بلا قرعة ، لأن الحضانة حق لها ،  
وإنما ينقل عنها باختياره ، فإذا لم يخير بني على الأصل ، وقيل وهو الأقوى دليلاً أنه يقرع  
بينهما ، إذ قد جاء في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ « فقال النبي صلى الله عليه وسلم :  
استهما ، فقال الرجل : من يحول بيني وبين ولدي ، فقال صلى الله عليه وسلم : اختر أيهما  
شئت ، فاختار أمه فذهبت به » أخرجه البيهقي ، وظاهره تقديم القرعة على الاختيار ، لكن  
قدم الاختيار عليها لعمل الخلفاء الراشدين به إلا أنه قال في الهدى النبوي : إن التخيير والقرعة  
لا يكونان إلا إذا حصلت مصلحة الولد ، فلو كانت الأم أصون من الأب وأغیر منه قدمت  
عليه ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فإنه ضعيف العقل يؤثر البطالة  
واللام ، فإذا اختار من يساعده على ذلك فلا التفات إلى اختياره وكان عند من هو أنفع له  
ولا تحمل الشريعة غير هذا ، والنبي صلى الله عليه وسلم قال « مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم  
على تركها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع » والله يقول - قوا أنفسكم وأهليكم نارا - فإذا كانت  
الأم تتركه في المكتب أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر اللعب ومعاشرته أقرانه وأبوه يمكنه من ذلك  
فإنها أحق به ولا تخيير ولا قرعة وكذلك العكس انتهى وهذا كلام حسن .

٣ - وعن رافع بن سنان رضي الله عنه أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم ، فأقعد النبي  
صلى الله عليه وسلم الأم في ناحية والأب في ناحية ، وأقعد الصبي بينهما ، فقال إلى أمه ، فقال :  
اللهم اهده ، فقال إلى أبيه فأخذه . أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم إلا أنه قال  
ابن المنذر : لا يثبت أهل النقل وفي إسناده مقال وذلك لأنه من رواية عبد الحميد بن جعفر  
ابن رافع ضعفه الثوري ويحيى بن معين واختلف في هذا الصبي ، فقيل إنه أنثى وقيل ذكر  
والحديث ليس فيه تخيير الصبي ، والظاهر أنه لم يبلغ سن التخيير ، فإيه إنما أقعده صلى الله  
عليه وسلم بينهما ودعا أن يهديه الله فاختار أباه لأجل الدعوة النبوية ، فليس من أدلة التخيير  
وفي الحديث دليل على ثبوت حق الحضانة للأم الكافرة وإن كان الولد مسلماً ، إذ لو لم يكن



لها حق لم يقعه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ، وإلى هذا ذهب أهل الرأي والشورى .  
 وذهب الجمهور إلى أنه لاحق لها مع كفرها ، قالوا : لأن الحاضن يكون حريصا على تربية  
 الطفل على دينه ، لأن الله تعالى قطع الموالاة بين الكافرين والمسلمين وجعل المؤمنين بعضهم  
 أولى ببعض ، وقال - وإن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا - والحضانة ولاية لا بد  
 فيها من مراعاة مصلحة المولى عليه كما عرفت قريبا وحديث رافع قد عرفت عدم انتهاضه ،  
 وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه ، وكيف تثبت الحضانة للام الكافرة  
 مثلا وقد اشترط الجمهور وهم الهادوية وأصحاب أحمد والشافعي عدالة الحاضنة وأنه لاحق  
 للفاسقة فيها وإن كان شرطا في غاية من البعد ، ولو كان شرطا في الحاضنة لضاع أطفال العالم  
 ومعلوم أنه لم يزل منذ بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق  
 بينهم يربونهم لا يتعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع أنهم الأكثرون ، ولا يعلم أنه انتزع طفل  
 من أبويه أو أحدهما لفسقه ، فهذا الشرط باطل لعدم العمل به نعم يشترط كون الحاضن  
 حاقلا بالغيا ، فلا حضانة لمجنون ولا معتوه ولا طفل ، إذ هؤلاء يحتاجون لمن يحضنهم ويكفيهم  
 وأما اشتراط حرية الحاضن فقالت به الهادوية وأصحاب الأئمة الثلاثة : لأن المملوك  
 لا ولاية له على نفسه فلا يتولى غيره والحضانة ولاية . وقال مالك في حرله ولد من أمته :  
 إن الأم أحق به ما لم تبع فتنقل فيكون الأب أحق به واستدل بعموم حديث « لا توله والدته  
 عن ولدها » وحديث « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة »  
 أخرج الأول البيهقي من حديث أبي بكر وحسنه السيوطي وأخرج الثاني أحمد والترمذي ،  
 والحاكم من حديث أبي أيوب ووضحه الحاكم قال : ومنافعها وإن كانت مملوكة للسيد فحق  
 الحضانة مستثنى وإن استغرق وقتا من ذلك كالأوقات التي تستثنى للمملوك في حاجة  
 نفسه وعبادة ربه .

٤ — عن البراء بن عازب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ابنة  
 حمزة لخالتها وقال : الخالة بمنزلة الأم . أخرجه البخاري وأحمد من حديث علي رضى  
 الله عنه قال : والجارية عند خالتها فان الخالة والدته الحديث دليل على ثبوت الحضانة  
 للخالة وأنها كالأم ، ومقتضاها أن الخالة أولى من الأب ومن أم الأم ولكن خص  
 ذلك بالإجماع ، وظاهره أن حضانة المرأة المزوجة أولى من الرجال ، فان عصبية المذكورة  
 من الرجال موجودون طالبون للحضانة كما دلت له القصة ، واختصام علي رضى الله عنه  
 وجعفر وزيد بن حارثة وقد سبقت وأنه قضى بها للخالة وقال : الخالة بمنزلة الأم ، وقد  
 وردت رواية في القصة « أنه صلى الله عليه وسلم قضى بها لجعفر » فاستشكل القضاء بها لجعفر  
 فانه ليس محرما وهو وعلى رضى الله عنهم ما سواه في القرابة لها . وجوابه أنه صلى الله عليه وسلم  
 قضى بها لزوجته جعفر وهي خالتها فانها كانت تحت جعفر ، لكن لما كان المنازع جعفرا  
 وقال في محل الخصومة بذت عمى وخالتها تحي : أى زوجتي قضى بها لجعفر لما كان هو

المطالب ظاهراً ، وقال الخالة بمنزلة الأم إبانة بأن القضاء للخالة ، فمعنى قوله « قضي بها لجعفر » قضي بها لزوجة جعفر ، وإنما أوقع القضاء عليه لأنه المطالب فلا إشكال في هذا إلا إنه استشكل ثانياً بأن الخالة مزوجة ولا حق لها في الحضانة لحديث « أنت أحق به مما لم تنكحني » والجواب عنه أن الحق في المروجة للزوج وإنما تسقط حضانتها لأنها تشتغل بالقيام بحقه وخدمته ، فإذا رضى الزوج بأنها تحضن من لها حق في حضانتها وحاسب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضانة وهذه القصة دليل الحكم وهذا مذهب الحسن والإمام يحيى وابن حزم وابن جرير ، ولأن النكاح للمرأة إنما يسقط حقها حضانة الأم وحدها حيث كان المنازع لها الأب وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضانة بالزوج أو الأم والمنازع لها غير الأب ، يؤيده ما عرف من أن المرأة المطلقة يشهد بغضها للزوج المطلق ومن يتعلق به ، فقد يبلغ بها الشأن إلى إهمال ولدها منه قصداً لإغاظته ، وتبالغ في التحجب عند الزوج الثاني بتوفير حقه ، وبهذا يجتمع ثلث الأحاديث ، والقول بأنه صلى الله عليه وسلم قضي بها لجعفر ، وأنه دال على أن المصيبة حقاً في الحضانة بعيداً لأنه وعلياً رضى الله عنهما سواء في ذلك ، لأن قوله صلى الله عليه وسلم : الخالة أم ، صريح أن ذلك علة القضاء ، ومعناه أن الأم لا تنازع في حضانة ولدها فلا حق لغيرها .

٥ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم مفعول مقدم « خادمه » فاعل « بطعامه » فليجلسه معه « فإن لم يجلسه معه فليتناوله لقمة أو لقمتين . متفق عليه واللفظ للبخاري » الخادم يطلق على الذكر والأنثى أعم من أن يكون مملوكاً أو حراً . وظاهر الأمر الإيجاب وأنه يتناول من الطعام ما ذكره غيرنا . وفيه بيان الحديث الذي فيه الأمر بأن يطعمه مما يطعم ليس المراد به مؤاكلته ولا أن يشبعه من عين ما يأكل بل بشركه فيه بأدنى شيء من لقمة أو لقمتين . قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم : إن الواجب إطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلدة ، وكذلك الإدام والكسوة ، وأن للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك وإن كان الأفضل المشاركة ، وتام الحديث ، فإنه ولي حره وعلاجه ، فدل على أن ذلك يتعلق بالخادم الذي له عناية في تحصيل الطعام فيندرج في ذلك العامل للطعام لوجود المعنى فيه ، وهو يتعلق نفسه به .

٦ — وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : عذبت امرأة « قال المصنف : لم أقف على اسمها وفي رواية : أنها حميرة ، وفي رواية : « من بني إسرائيل ، ( في مرة ) هي أتت السنور والهر الذكر « سَجَّتْهَا حَقٌّ مَاتَتْ فَدَخَلَتْ النَّارَ فِيهَا لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَّتْهَا » إذ هي حبستها « ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض » . بفتح الخاء المعجمة ويجوز ضمها وكسرهما وشينين معجمتين بينهما ألف والمراد هوام الأرض « متفق عليه » والحديث دليل على تحريم قتل الهرة لأنه لا عذاب إلا على



فعل محرم ، ويمحتمل أن المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذابا بسبب ذلك . وقال النووي : إنها كانت مسلمة ، وإنما أدخلت النار بهذه المعصية . وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان : كانت كافرة . ورواه البيهقي في البعث والنشور عن عائشة « فاستحققت العذاب بكفرها وظلمها » وقال الدميري في شرح المنهاج : إن الأصح أن الهرة يجوز قتلها حال عدوها دون هذه الحال . وجوز القاضي قتلها في حال سكونها إلحاقا لها بالخمس الفواسق . وفي الحديث دليل على جواز اتخاذ الهرة وريطها إذا لم يهمل إطعامها . قلت : ويدل على أنه لا يجب إطعام الهرة بل الواجب تخليتها تبتطش بنفسها .

## كتاب الجنايات

هي جمع جناية مصدر من جنى الذنب يجنيه جناية : أي جره إليه وجمعت وإن كانت مصدرا لاختلاف أنواعها فإنها قد تكون في النفس وفي الأطراف وتكون عمدا وخطأ .  
١ — ( عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ) هو تفسير لقول مسلم ( إلا بأحدى ثلاث : الثيب الزاني ) أي المحصن بالرجم ، والنفس بالنفس والتارك لدينه ) أي المرتد عنه ( المفارق للجماعة . متفق عليه ) فيه دليل على أنه لا يباح دم المسلم إلا باتيان به بأحدى الثلاث ، وللمراد من النفس بالنفس القصاص بشروطه وسيأتي . والتارك لدينه بعم كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت فيقتل إن لم يرجع إلى الإسلام ، وقوله « المفارق للجماعة » يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغى أو غيرها كالخوارج إذا قاتلوا أو أفسدوا ، وقد أورد على الحصر أنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة . وأجيب بأنه داخل تحت قوله « المفارق للجماعة » أو أن المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصدا ، والصائل لا يقتل قصدا بل دفعا . وفيه دليل على أنه لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه بل لدفع شره وقد بسطنا القول في ذلك في حواشي ضوء النهار ، وقد يقل إن الكافر الأصلي داخل تحت التارك لدينه ، ولأنه ترك قطرته التي فطر عليها كما عرف في محله .

٢ — ( وعن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل قتل مسلم إلا بأحدى ثلاث خصال ) بينها بقوله ( زان محصن ) يأتي تفسيره ( فيرجم ، ورجل يقتل مسلما متعمدا ) قيد ما أطلق في الحديث الأول ( فيقتل ، ورجل يخرج من الإسلام فيجارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب ) أو ينفي من الأرض . رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم ( الحديث أفاد ما أفاده الحديث الأول الذي قبله ، وقوله « فيجارب الله ورسوله » بعد قوله « يخرج من الإسلام »

بيان لحكم خاص لخارج عن الإسلام خاص وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل أو الصلب أو النقي، فهو أخص من الذي أفاده الحديث الذي قبله . والنقي الحبس عند أبي حنيفة، وعند الشافعي النقي من بلد إلى بلد لا يزال يطلب وهو هارب فزع، وقيل ينقي من بلده فقط . وظاهر الحديث والآية أيضا أن الإمام مخير بين هذه العقوبات في كل محارب مسلما كان أو كافرا .

٣ — وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء . متفق عليه ) فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان ، فانه لا يقدم في القضاء إلا الأم ، ولكنه يعارضه حديث « أول ما يحاسب العبد عليه صلاته » أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة ويحاجب بأن حديث الدماء فيما يتعلق بمقوق المخلوق ، وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخالق ، وبأن ذلك في أولية القضاء والآخر في أولية الحساب ، كما يدل له ما أخرجه النسائي من حديث ابن مسعود بلفظ « أول ما يحاسب عليه العبد صلاته » وأول ما يقضى بين الناس في الدماء » وقد أخرج البخاري من حديث علي رضي الله عنه وغيره « أنه رضي الله عنه أول من يجثو بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة في قتلي بدر » الحديث . فبين فيه أول قضية يقضى فيها وقد بين الاختصاص ، حديث أبي هريرة « أول ما يقضى بين الناس في الدماء ، وبأني كل قتيل قد حمل رأسه بقول : يا رب سل هذا فيم قتلي ؟ » الحديث وفي حديث ابن عباس يرفعه « يأتي المقول معلقا رأسه بأحدى يديه مليا قائلة بيده الأخرى تشحط أوداجه دما حتى يقفأ بين يدي الله تعالى » وهذا في القضاء في الدماء . وفي القضاء بالأموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر يرفعه « من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته » وفي معناه عدة أحاديث وأنها إذا قضيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه طرح عليه من سيئات خصمه وألبي في النار وقد استشكل ذلك بأنه كيف يعطي الثواب وهو لا يتناهى في مقابلة العقاب وهو يتناهى : يعني على القول بخروج الموحدين من النار . وأجاب البيهقي بأنه يعطي من حسناته ما يوازي عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يضاعف الله تعالى بها الحسنات ، لأن ذلك من محض الفضل الذي ينحص الله تعالى به من يشاء من عباده وهذا فيمن مات غير نازل لقضاء دينه ، وأما من مات وهو ينوي القضاء فان الله يقضى عنه كما قدمناه في شرح الحديث الثالث من أبواب السلم .

٤ — وعن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من قتل عبده قتلناه ، ومن جده ) بالجيم والذال المهملة ( عبده جدهناه . رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي ، وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة ، وقد اختلف في سماعه منه ) على ثلاثة أقوال : قال ابن معين : لم يسمع الحسن منه شيئا وإنما هو كتاب وقيل سمع منه حديث العقيقة ، وأثبت ابن المديني سماع الحسن من سمرة ( وفي رواية أبي داود



والنسائي بزيادة ومن خصي عبداً خصيناه : وصحح الحاكم هذه الزيادة ( والحديث دليل على أن السيد يقاد بعبد في النفس والأطراف ، إذ الجدع : قطع الأنف والأذن أو اليد أو الشفة كما في القاموس ، ويقاس عليه إذا كان القاتل غير السيد بطريق الأولى ، والمسألة فيها خلاف . ذهب النخعي وغيره إلى أنه يقتل الحر بالعبد مطلقاً عملاً بحديث سمرة ، وأيده عموم قوله تعالى - النفس بالنفس - وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقتل به إلا إذا كان سيده عملاً به عموم الآية وكأنه يخص السيد بحديث « لا يقاد مملوك من مالك ولا ولد من والده » أخرجه البيهقي إلا أنه من رواية عمر بن عيسى يذكر عن البخاري أنه منكر الحديث . وأخرج البيهقي أيضاً من حديث ابن عمرو في قصة زنباع لما جب عبده وجدع أنه صلى الله عليه وسلم قال « من مثل بعبده وحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله » فأعتقه صلى الله عليه وسلم ولم يقتص من سيده ، إلا أن فيه المثني بن الصباح ضعيف ، ورواه عن الحجاج بن أرطاة من طريق آخر ولا يحجج به . وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة وذهبت الهادوية والشافعية ومالك وأحمد إلى أنه لا يقاد الحر بالعبد مطلقاً مستدلين بما يفيد قوله تعالى - الحر بالحر - فإن تعريف المبتدأ يفيد الحصر وأنه لا يقتل الحر بغير الحر ، ولأنه تعالى قال في صدر الآية - كتب عليكم القصاص - وهو المساواة - الحر بالحر - تفسير وتفصيل لها ، وقوله تعالى في آية المائدة - النفس بالنفس - مطلق ، وهذه الآية مفيدة مبينة وهذه صريحة لهذه الأمة وتلك سقت في أهل الكتاب وشريعتهم وإن كانت شريعة لنا ، لكنه وقع في شريعتنا التفسير بالزيادة والنقصان كثيراً فيقرب أن هذا التقيد من ذلك ، وفيه مناسبة إذ فيه تخفيف ورحمة وشريعة هذه الأمة أخف من شرائع من قبلها ، فانه وضع عنهم فيها الآثار التي كانت على من قبلهم . والقول بأن آية المائدة نسخت آية البقرة لتأخرها مردود بأنه لا تنافي بين الآيتين إذ لا تعارض بين عام وخاص ومطلق ومقيد حتى يعبر إلى النسخ ، ولأن آية المائدة متقدمة حكماً ، فإنها حكاية لما حكم الله تعالى به في التوراة وهي متقدمة نزولاً على القرآن . وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن أبا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر بالعبد » وأخرج البيهقي من حديث علي رضي الله عنه « من السنة أن لا يقتل حرٌ بعبد » وفي إسناده جابر الجعفي ، ومثله عن ابن عباس وفيه ضعف . وأما حديث سمرة فهو ضعيف أو منسوخ بما سردناه من الأحاديث . هذا ، وأما قتل العبد بالحر فاجماع ، وإذا تقرر أن الحر لا يقتل بالعبد فيلزم من قتله قيمته على خلاف فيها معروف ولو بلغت ما بلغت ، وإن جاوزت دية الحر ، وقد بيناه في حواشي ضوء النهار . وأما إذا قتل السيد عبده ففيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلاً قتل عبده صبراً معمداً ، فجلده صلى الله عليه وسلم مائة جلدة ، ونفاه سنة ، وجاسه من المسلمين ، ولم يقده به وأمره أن يعتق رقبة » هـ - وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يقاد الوالد بالولد . رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي وقال الترمذي : إنه مضطرب قال الترمذي : وروى عن عمرو بن شعيب مراسلاً ، وهذا

حديث فيه اضطراب ، والعمل عليه عند أهل العلم انتهى ، وفي إسناده عنده الحجاج ابن أرتاة . ووجه الاضطراب أنه اختلف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ف قيل عن عمرو في رواية الكتاب ، وقيل عن سراقه ، وقيل بلا واسطة وفيها المثنى بن الصباح وهو ضعيف قال الشافعي : طرق هذا الحديث كلها منقطعة ، وقال عبد الحق : هذه الأحاديث كلها مغلوطة لا يصح فيها شيء . والحديث دليل على أنه لا يقتل الوالد بالولد قال الشافعي : حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول ، وإلى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم كالأدوية والحنفية والشافعية وأحمد وإسحاق مطلقا للحديث قالوا : لأن الأب سبب لوجود الولد فلا يكون الولد سببا لإعدامه . وذهب البتّي إلى أنه يقاد الوالد بالولد مطلقا لعموم قوله تعالى - النفس بالنفس - وأجيب بأنه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده . وذهب مالك إلى أنه يقاد بالولد إذا أضجعه وذبحه قال لأن ذلك عمد حقيقة لا يحتمل غيره فإن الظاهر في مثل استعمال الجراح في المقتل هو قصد العمد ، والعمدية أمر خفي لا يحكم بآبائها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال . وأما إذا كان على غير هذه الصفة فيما يحتمل عدم إزهاق الروح بل قصد التأديب من الأب وإن كان في حق غيره يحكم فيه بالعمد ، وإنما فرق بين الأب وغيره لما للأب من الشفقة على ولده وغلبة قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب فيحمل على عدم قصد القتل وهذا رأى منه وإن ثبت النص لم يقاومه شيء ، وقد قضى به عمر في قصة المدلجى وألزم الأب الدية ولم يعطه منها شيئا وقال : ليس للقاتل شيء ، فلا يرث من الدية إجماعا ولا من غيرها عند الجمهور والجد والام كالأب عندهم في سقوط القود .

٦ — وعن أبي جحيفة قال : قلت لعلى رضى الله عنه . هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن ؟ قال لا ، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم استثناء من لفظ شيء مرفوع على البدلية ﴿ يعطيه الله تعالى رجلا في القرآن وما في هذه الصحيفة ﴾ أى الورقة المكسوبة ﴿ قلت وما في هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ﴾ أى الدية سميت عقلا لأنهم كانوا يعقلون الإبل التى هى دية بفناء دار المقتول ﴿ وفكالك ﴾ بكسر الفاء وفتحها ﴿ الأسير ، وأن لا يقتل مسلم بكافر رواه البخارى وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وجه آخر عن على رضى الله عنه ، وقال فيه : المؤمنون تكافأ دماؤهم ﴾ أى تتساوى في الدية والقصاص ﴿ ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم ، ولا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده ﴾ وصححه الحاكم ﴿ قال المصنف : إنما سأل أبو جحيفة عليا رضى الله عنه عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن لأهل البيت عليهم السلام لاسيا على رضى الله عنه اختصاصا بشيء من الوحي لم يطلع عليه غيره ، وقد سأل عليا رضى الله عنه عن هذه المسألة غير أبي جحيفة أيضا ، ثم الظاهر أن المستول عنه هو ما يتعلق بالأحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المعجز وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن الله تعالى سماها وحيا إذ فسر قوله تعالى



— وما ينطق عن الهوى — بما هو أعم من القرآن ، ويدل عليه قوله . وما في هذه الصحيفة فلا يلزم منه نفي ما نسب إلى علي رضي الله عنه من الجفر وغيره ، وقد يقال إن هذا داخل تحت قوله « إلا فهم يعطيه الله تعالى رجلا في القرآن » فإنه كما نسب إلى كثير ممن فتح الله عليه بأنواع العلوم ونور بصيرته أنه يستنبط ذلك من القرآن . والحديث قد اشتمل على مسائل الأولى العقل وهو الدية ويأتي تحقيقها والثانية فكالك الأسير أي حكم تخليص الأسير من يد العدو ، وقد ورد الترغيب في ذلك . والثالثة عدم قتل المسلم بالكافر قودا ، وإلى هذا ذهب الجماهير ، وأنه لا يقتل ذو عهد في عهده ، فذو العهد الرجل من أهل دار الحرب يدخل علينا بأمان فإن قتله محرم على المسلم حتى يرجع إلى مأمنه ، فلو قتله مسلم فقالت الحنفية يفعل المسلم بالذي إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن ، واحتجوا بقوله في الحديث « ولا ذو عهد في عهده » فإنه معطوف على قوله مؤمن ، فلا بد من تقييد في الثاني كما في الطرف الأول ، فيقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر ، ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحرب لأن الذي يقتل بالذي ويقتل بالمسلم . وإذا كان العقيد لا بد منه في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير ولا يقتل مؤمن بكافر حربي ، ومفهوم حربي أنه يقتل بالذي بدليل مفهوم المخالفة ، وإن كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون : إن الحديث يدل على أنه لا يقتل بالحربي صريحا ، وأما قتله بالذي فيعموم قوله تعالى — النفس بالنفس — ولما أخرجه البيهقي من « أنه صلى الله عليه وسلم قتل مسلم بمعاهد وقال : أنا أكرم من وفي بذته » وهو حديث مرسل من حديث عبد الرحمن بن البيهقي ، وقد روى مرفوعا . قال البيهقي : وهو خطأ ، وقال الدارقطني : ابن البيهقي ضعيف ولا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام : هذا الحديث ليس بمسند ولا يجعل مثله إماما تسفك به دماء المسلمين : وذكر الشافعي في الأم أن حديث ابن البيهقي كان في قصة المستأمن الذي قعله عمرو بن أمية الضمري قال : فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخا لأن حديث « لا يقتل مسلم بكافر » خطب به النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كما في رواية عمرو ابن شعيب ، وقصة عمرو بن أمية مقدمة قبل ذلك بزمان . هذا ، وأما ما ذكرته الحنفية من التقدير فقد أجيب عنه بأنه لا يجب التقدير لأن قوله « ولا ذو عهد في عهده » كلام تام فلا يحتاج إلى إضمار لأن الإضمار خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا لضرورة فيكون نهيا عن قتل المعاهد ، وقولهم إن قتل المعاهد معلوم وإلا لم يكن للعهد فائدة فلا حاجة إلى الإخبار به . جوابه أنه محتاج إلى ذلك إذ لا يعرف إلا بطريق الشارع ، وإلا فإن ظاهر العمومات يقتضي بجواز قتله ولو سلم تقدير الكافر في الثاني فلا يسلم استلزام تخصيص الأول بالحربي ، لأن مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه ، ومعنى قوله « ويسعى بذمتهم أدناهم » أنه إذا آمن المسلم حريبا كان أمانه أمانا من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة

كما في قصة أم هانيء ، ويشترط كون المأوى مكلفاً فانه يكون أماناً من الجميع فلا يجوز نكث ذلك : وقوله « وهم يد على من سواهم » أي هم مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم الصخانة بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من عاداهم من أهل الملل ، كأنه جعل أيديهم يداً واحدة وقلمهم قلماً واحداً .

٧ — وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن جارية وجد رأسها قد رضى بين حجرين فسألوها من صنع بك هذا ؟ فلان فلان حق ذكروا يهودياً فأومأت برأسها ، فأخذ اليهودي فأقر ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين حجرين متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على أنه يجب القصاص بالمثل وأنه يقتل الرجل بالمرأة وأنه يقتل بما قتل به ، فهذه ثلاث مسائل : الأولى وجوب القصاص بالمثل وإليه ذهب الهادوية والشافعية ومالك ومحمد بن الحسن عملاً بهذا الحديث والمعنى المناسب ظاهر قوي وهو صيانة الدماء من الإهدار ، ولأن القتل بالمثل كالقتل بالحدد في إزهاق الروح . وذهب أبو حنيفة والشافعية والنخعي إلى أنه لا قصاص في القتل بالمثل واحتجوا بما أخرجه البيهقي من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً « كل شيء خطأ إلا السيف ولكل خطأ أرش » وفي لفظ « كل شيء سوى الحديدة خطأ ولكل خطأ أرش » وأجيب بأن الحديث مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربيع ولا يحتاج بهما فلا يقاوم حديث أنس هذا وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصل في الرض الجرح أو بأن اليهودي كان عادة قتل الصبيان فهو من الساعين في الأرض فساداً تكلف . وأما إذا كان القتل بالآلة لا يقصد بمثلها القتل غالباً كالعضا والسوط واللاطمة ونحو ذلك . فعند الهادوية والليث ومالك يجب فيها القود وقال الشافعية وأبو حنيفة وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لا قصاص فيه وهو شبه العمد وفيه الدية مائة من الأبل مغلظة فيها أربعون خلفه في بطونها وأولادها لما أخرجه أحمد وأهل السنن إلا الترمذي من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ألا وإن في قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا مائة من الأبل فيها أربعون في بطونها أولادها » قال ابن كثير في الإرشاد : في إسناده اختلاف كبير ليس هذا موضع بسطه قلت : إذا صح الحديث فقد اتضح الوجه وإلا فلا أصل عدم اعتبار الآلة في إزهاق الروح بل ما أزهق الروح أوجب القصاص . المسألة الثانية قتل الرجل بالمرأة وفيه خلاف ذهب إلى قتله بها أكثر أهل العلم ، وحكي ابن المنذر الإجماع على ذلك لهذا الحديث . وعن الحسن البصري أنه لا يقتل الرجل بالأنثى وكأنه يسعد بقوله تعالى — والآنثى بالأنثى — ورد بأنه ثبت في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول أن الذكر يقتل بالأنثى فهو أقوى من مفهوم الآية ، وذهبت الهادوية إلى أن الرجل يقاد بالمرأة ويوفى ورثته نصف دية . قالوا إنما وتهما في الدية ولأنه تعالى قال والجروح قصاص . ورد بأن التفاوت في الدية لا يوجب التفاوت في النفس ولذا يقتل عبد قيمته ألف بعبد قيمته عشرون ، وقد وقعت المساواة



في القصاص ، لأن المراد بالمساواة في الجروح أن لا يزيد المقتص على ما وقع فيه من الجرح  
المسألة الثالثة أن يكون القود يمثل ما قتل به وإلى هذا ذهب الجمهور ، وهو الذي يستفاد  
من قوله تعالى - وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به - وقوله - فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى  
عليكم - وبما أخرجه البيهقي من حديث البراء عنه صلى الله عليه وسلم « من غرض غرضنا له  
ومن حرق حرقناه ومن غرق غرقناه » أي من اتخذ غرضاً للسهم . وهذا يقيد بما إذا كان  
السبب الذي قتل به يجوز فعله . وأما إذا كان لا يجوز فعله كن قتل بالسيحر فإنه لا يقتل به  
لأنه محرم وفيه خلاف ، قال بعض الشافعية : إذا قتل باللوواط أو بايجار الخمر أنه بدس فيه  
خشبة ويوجر الخل ، وقيل بسقط اعتبار المائلة ، وذهب الهادوية والكوفيون وأبو حنيفة  
وأصحابه إلى أنه لا يكون الاقتصاص إلا بالسيف ، واحتجوا بما أخرجه البزار وابن عدي من  
حديث أبي بكرة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا قود إلا بالسيف » إلا أنه ضعيف ، قال  
ابن عدي : طرقه كلها ضعيفة . واحتجوا بالنهي عن المثلة بقوله صلى الله عليه وسلم « إذا  
قتلتم فأحسنوا القتلة » وأجيب بأنه مخصص بما ذكر . وفي قوله « فأقر » دليل على أنه يكفي  
الإقرار مرة واحدة إذ لا دليل على أنه كرر الإقرار .

٨ - وعن عمران بن الحصين أن غلاماً لأناس فقراء قطع أذن غلام لأناس أغنياء ،  
فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لهم شيئاً . رواه أحمد والثلاثة بأسناد صحيح ( الحديث  
فيه دليل على أنه لا غرامة على الفقير إلا أنه قال البيهقي : إن كان المراد بالغلام فيه المملوك  
فاجماع أهل العلم أن جنابة العبد في رقبته ، فهو يدل والله أعلم أن جنابته كانت خطأ وأن  
النبي صلى الله عليه وسلم إنما لم يجعل عليه شيئاً لأنه ألزم أرض جنابته فأعطاه من عنده متبرعاً  
بذلك ، وقد حملة الخطأ على أن الجاني كان حراً وكانت الجنابة خطأ وكانت عاقلته فقراء  
فلم يجعل عليهم شيئاً إما لفقرهم وإما لأنهم لا يعقلون الجنابة الواقعة على العبد إن كان المجني  
عليه مملوك كما قال البيهقي ، وقد يكون الجاني غلاماً حراً غير بالغ وكانت جنابته عمداً فلم  
يجعل أرشها على عاقلته وكان فقيراً فلم يجعل عليه في الحال ، أو رآه على عاقلته فوجدهم  
فقراء فلم يجعله عليه لكون جنابته في حكم الخطأ ولا عليهم لكونهم فقراء والله أعلم انتهى .  
وقوله « ولم يجعل أرشها على عاقلته » هذا مذهب الشافعي أن عمد الصغير يكون في ماله  
ولا تحمله العاقلة ، وقوله « أو رآه على عاقلته » يعني مع احتمال أنه خطأ وهذا اتفاق ومع  
احتمال أنه عمد كما ذهب إليه الهادوية وأبو حنيفة ومالك .

٩ - وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته .  
فجاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أقدني ، فقال : حتى تبرأ ، ثم جاء إليه فقال :  
أقدني ، فأقاده ، ثم جاء إليه فقال : يا رسول الله عرجت ، فقال : قد نهيتك فعصيتني  
فأبعدك الله وبطل عرجك ، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من  
جرح حتى يبرأ صاحبه . رواه أحمد والدارقطني وأعل بالارسال ( بناء على أن شعيباً لم يدرك

جده وقد دفع بانه ثبت لقاء شعيب لجده ، وفي معناه أحاديث تزيد قوة ، وهو دليل على أنه لا يقتض من الجراحات حق يحصل البرء من ذلك وتؤمن السراية . قال الشافعي . إن الانتظار مندوب بدليل تمكينه صلى الله عليه وسلم من الاقتصاص قبل الاندمال وذهب الهادوية وغيرهم إلى أنه واجب لأن دفع المفسد واجب وإذنه صلى الله عليه وسلم بالاقتصاص كان قبل علمه صلى الله عليه وسلم بما يؤول إليه من المفسدة .

١٠ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة ( بضم الغين المعجمة وتشديد الراء منون ) ( عبد أو وليدة ) هما بدل من غرة وأو للتقسيم لا للشك ( وقضى بدية المرأة على عاقلتها ورثها ولدها ومن معه ) في سنن أبي داود أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ميراثها لبنها والعقل على عصبتها ، ومثله في مسلم ، فضمير ورثها يعود إلى القاتلة ، وقيل يعود إلى المقتولة . وذلك أن عاقلتها قالوا ان ميراثنا ، فقال لا فقضى بديتها وزوجها ولدها ( فقال : حمل ) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم ( ابن النابغة ) بالنون بعد الألف موحدة فغين معجمة وهو زوج المرأة القاتلة ( الهذلي يارسول الله كيف يغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ) الاستهلال : رقع الصوت ، يريد أنه لم تعلم حياته بصوت فطق أو بكاء ( فمثل ذلك يطل ) بالمشناة النحوية مضومة وتشديد اللام على أنه مضارع مجهول من طل ، ومعناه يهدر ويلغى ولا يضمن ، ويروى بالموحدة وتخفيف اللام على أنه ماض من البطلان ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هذا ) أي هذا القاتل ( من إخوان الكهسان من أجل سبجه الذي سجع . متفق عليه ) في الحديث مسائل الأولى فيه دليل على أن الجنين إذا مات بسبب الجنابة وجبت فيه الغرة مطلقا سواء انفصل عن أمه وخرج ميعا أو مات في بطنها . فأما إذا خرج جياثم مات ففيه الدية كاملة ولكنه لا بد أن يعلم أنه جنين بأن تخرج منه يد أو رجل ، وإلا فالأصل براءة الذمة وعدم وجوب الغرة وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو وليدة وهي الأمة . قال الشعبي : الغرة خمسمائة درهم وعند أبي داود والنسائي من حديث بريدة مائة شاة . وقيل خمس من الإبل إذ هي الأصل في الديات وهذا في جنين الحرة . وأما جنين الأمة فقيل ينحصص بالقياس على ديتها فكما أن الواجب قيمتها في ضمانها فيكون الواجب في جنينها الارش منسوباً إلى القيمة وقياسه على جنين الحرة فإن اللازم فيه نصف عشر الدية ، فيكون اللازم فيه نصف عشر قيمتها . الثانية قوله « وقضى بدية المرأة على عاقلتها » يدل على أنه لا يجب القصاص في مثل هذا . وهو من أدلة من يثبت شبه العمد وهو الحق ، فإن ذلك القتل كان بحجر صغير أو عود صغير لا يقصد به القتل بحسب الأغلب فتجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه . والحنفية تجعله من أدلة عدم وجوب القصاص بالمثل الثالثة في قوله « على عاقلتها » دليل على أنها تجب الدية على



العاقلة والعاقلة هم العصبية ، وقد فسرت بمن عدا الولد وذوى الأرحام كما أخرجه البيهقي من حديث أسامة بن عمير فقال أبوها : إنما يعقلها بنوها ، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال « الدية على العصبية وفي الجنين غرة » ولهذا . . . البخاري « باب جنين المرأة وأن العقل على الوالد وعصبية الوالد على الولد » قال الشافعي : لا أعلم . يوافق أن الله تلة العصبية وهم القرابة من قبل الأب . وفسر بالأقرب فالأقرب من عصبية الذكر الحر المكنت . وفي ذلك خلاف يأتي في القسامة ، وظاهر الحديث وجوب الدية على العاقلة ونه قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبها عليهم فقالوا : لا يعقل أحد عن أحد مستدين بما عند أحمد رابى . رد والنسائي والحاكم « أن رجلاً أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : من هذا قال : ابني ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إنه لا يحبنى عليك ولا تحبنى عليه ، وعند أحمد وأبى داود والترمذي من حديث عمرو بن الأحرص أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يحبنى جان إلا على نفسه لا يحبنى جان على والده » وجمع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة بأن المراد به الجزء الأخرى : أى لا يحبنى عليه جناية يعاقب بها في الآخرة . وعلى القول بأن الوالد والولد ليسا من العاقلة كما قاله الخطابي فلا يتم به الاستدلال الرابعة قوله صلى الله عليه وسلم « إنما هو من إخوان الكهان من أجل سبجه الذي سجع » يظهر أن قوله « من أجل سبجه » مدرج فهمه الراوى ، ففيه دليل على كراهة السجع . قال العلماء : إنما كرهه من هذا الشخص لوجهين : أحدهما أنه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله . الثانى أنه تكلفه في مخاطبته ، وهذان الوجهان من السجع مذمومان . وأما السجع الذى ورد منه صلى الله عليه وسلم في بعض الاوقات وهو كثير في الحديث فليس من هذا لأنه لا يعارض حكم الشرع ولا يتكلفه . فلأنهى عنه .

١١ - وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن عمر سأل من شهد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين قال : فقال حمل بن النابغة المذكور في الحديث الذى قبله فقال : كنت بين امرأتين فضربت احدهما الأخرى ، فذكره مختصراً وصححه ابن حبان والحاكم . وأخرجه أبو داود بلفظ « أن عمر سأل الناس عن إملاص المرأة . فقال المغيرة : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيها بغرة عبداً وأمة فقال : اثنتى بمن يشهد معك ، قال . فأتاه محمد بن مسلمة فشهد له » ثم قال أبو داود : قال أبو عبيد إملاص المرأة إنما سمي إملاصاً لأن المرأة تزلقه قبل وقت الولادة ، وكذلك كل ما زلق من اليد وغيرها فقد ملص انتهى . ولا بد من أن يعلم الجنين أن قد تخلق وجرى فيه الروح ليتصف بأنه قتلته الجناية ، والشافعية فسروه بما ظهر فيه صورة الآدمى من يد وأصبع وغيرها ، فإن لم تظهر فيه الصورة ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الآدمى فحكمه كذلك إذا كانت الصورة خفية وإن شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء إتفاقاً ، وفيه دليل على أن في الجنين غرة ذكر كان أو أنثى لإطلاق الحديث .

١٢ — وعن أنس رضي الله عنه أن الربيع (بضم الراء والباء الموحدة المنفوحة فشناء تحية مشددة مكسورة أخت أنس (بنت النضر عمته) أي عمة أنس بن مالك وهي غير الربيع بنت معوذ، ووقع في سنن البيهقي بنت معوذ. قال المصنف: إنه غلط) كسرت ثنية جارية (أي شابة من الأنصار كما في رواية (فطلبوا) أي قرابة الربيع (إليها) أي إلى الجارية (العفو، فأبوا، فعرضوا الأرض فأبوا، فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبوا إلا القصاص فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع؟ لا، والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس كتاب الله القصاص، فرضي القوم فعموا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره. متفق عليه، واللفظ للبخاري) فيه مسائل: الأولى أن فيه دليلا على وجوب الاقتصاص في السن بأن كانت بكما لها فهو مأخوذ من قوله تعالى — والسن بالسن — وقد ثبت الإجماع على قلع السن بالسن في العمد، وأما كسر السن فقد دل هذا الحديث على القصاص فيه أيضا، قال العلماء: وذلك إذا عرفت المماثلة وأمكن ذلك من دون سرية إلى غير الواجب. قال أبو داود: قلت لأحمد يريد أحمد بن حنبل، كيف في السن؟ قال تبرد: أي يرد من سن الجاني بقدر ما كسر من سن المجني عليه. وقال بعضهم: إن الحديث يحول على القلع وأنه أراد بقوله كسرت قلعت وهو بعيد، وأما العظم غير السن، فقد قام الإجماع على أنه لا قصاص في العظم الذي يخاف منه ذهاب النفس إذا لم تنأ في المماثلة بأن لا يوقف على قدر الذاهب. وقال الليث والشافعي والحنفية لا قصاص في العظم غير السن، لأن دون العظم حائلا من جلد ولحم وعصب فيتعذر معه المماثلة فلو أمكنت لحكمتنا بالقصاص ولكن لا نصل إلى العظم حتى ننال مادونه مما لا يعرف قدره. الثانية قوله «أتكسر ثنية الربيع» ظاهر الاستفهام الإنكار، وقد تؤول بأنه لم يرد به الحكم والمعارضة، وإنما أراد به أن يؤكده النبي صلى الله عليه وسلم طلب الشفاعة منهم وأكد طلبه من النبي صلى الله عليه وسلم بالقسم، وقيل بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم وظن أنه يخير بينه وبين الدية أو العفو، ويرشد إليه قوله في جوابه «يا أنس كتاب الله القصاص» وقيل إنه لم يرد الإنكار بل قاله توقعا ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا أو يقبلوا الأرض، وقد وقع الأمر على ما أراد. وفي إلهامهم العفو وفي تقريره صلى الله عليه وسلم على الحلف دليل على أنه يجوز الحلف فيما يظن وقوعه. الثالثة قوله صلى الله عليه وسلم «كتاب الله القصاص» المشهور الرفع على أنه مبتدأ وخبر. ويجوز النصب في الأول على المصدر وفعله محذوف: أي كتب كتاب الله، وفي الثاني على أنه مفعول للكتاب أو للفعل المقدر ويحتمل وجوها أخرى. قيل أراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص، وقيل أشار إلى قوله تعالى — والجروح قصاص — أو إلى — فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به — أو إلى — والسن بالسن — وفي قوله صلى الله عليه وسلم «إن من عباد الله من لو أقسم إلى آخره» تعجب منه صلى الله



عليه وسلم بوقوع مثل هذا من حلف أنس على نفي فعل الغير وإصرار الغير على إيقاع ذلك الفعل وكان قضية العادة في ذلك أن يحث في يمينه ، فألهم الله تعالى الغير العفو فبر قسم أنس ، وأن هذا الاتفاق وقع إكراما من الله تعالى لأنس لير في يمينه وأنه من جملة عباد الله الذين يعطيهم الله تعالى أربهم ويحبب دعاءهم . وفيه جواز الثناء على من وقع له مثل ذلك عند أمن الفتنة عليه ١٣ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

مَنْ قَتَلَ فِي عَمِيٍّ بِكسر العين المهملة وتشديد الميم والياء المثناة من تحت بالقصر فعيلي من العماء . وقوله (أورميا) بزنته مصدر يراد به المبالغة (بمحجر أو سوط أو عصا فعقله عقل الخطأ ، ومن قتل عمدا فهو قود ، ومن حال دونه فعليه لعنة الله أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بأسناد قوي) قال في النهاية في تفسير اللفظين المعنى أن يوجد بينهم قتيل يسمى امرأة ولا يتبين قاتله فحكمه حكم قتيل الخطأ تجب فيه الدية الحديث فيه مسألتان : الأولى أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله فإنها تجب فيه الدية وتكون على العاقلة وظاهره من غير أيمان قسامة ، وقد اختلف في ذلك ، فقالت الهاذوية : إن كان الحاضرون الذين وقع بينهم القتل منحصرين لزمت القسامة وجري فيها حكمها من الأيمان والدية وإن كانوا غير منحصرين لزمت الدية في بيت المال وقال الخطابي اختلف هل تجب الدية في بيت المال أولا ؟ قال إسحاق بالوجوب وتوجيهه من حيث المعنى أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب ديته في بيت مال المسلمين . وذهب الحسن إلى أن ديته تجب على جميع من حضر وذلك لأنه مات بفعلهم فلا تتعداهم إلى غيرهم . وقال مالك إنه يهدر لأنه إذا لم يوجد قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد ، وللشافعي قوله إنه يقال لوليه : ادع على من شئت واحلف فإن حلف استحق الدية وإن نكل حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة وذلك لأن الدم لا يجب إلا بالطلب ، وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي هذه الأقوال ، وقد عرفت أن سند الحديث قوي كما قاله المصنف علمت أن القول به أولى الأقوال . المسئلة الثانية في قوله «ومن قتل عمدا فهو قود» دليل على أن الذي يوجبه القتل عمدا هو القود عينا : وفي المسئلة قولان : الأولى أنه يجب القود عينا ، وإليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة ، ويدل لهم قوله تعالى — كتب عليكم القصاص — وحديث «كتاب الله القصاص» قالوا : وأما الدية فلا تجب إلا إذا رضى الجاني ، ولا يجبر الجاني على تسليمها . والثاني للهاذوية وأحمد ومالك وغيرهم . وقول للشافعي أنه يجب بالقتل عمدا أحداً من القصاص أو الدية لقوله صلى الله عليه وسلم «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يقيده وإما أن يدي» أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم . وأجيب عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول مخير بشرط أن يرغى الجاني أن يغرم الدية قالوا وفي هذا التأويل جمع بين الدليلين . قلنا : الاقتصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه . وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شريح الخزاعي قال سمعت

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول . « من أصيب بدم أو خبل - والخبل : الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث : إما أن يقتص ، أو يأخذ العقل ، أو يعفو ، فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه ، فإن قبل من ذلك شيئاً ثم عدا بعد ذلك فإن له النار » .

١٤ — ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي أمسك . رواه الدارقطني موصولا ومرسلا وصححه ابن القطان ورجاله ثقات ، إلا أن البيهقي رجع المرسل ﴾ قال الحافظ ابن كثير في الارشاد : وهذا الإسناد على شرط مسلم . قلت : إشارة إلى إسناد الدارقطني فإنه رواه من حديث أبي داود الحفري عن الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ، ثم قال : قال الحافظ البيهقي ما رواه غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن إسماعيل بن أمية مرسلا وهذا هو الصحيح . والحديث دليل على أنه ليس على المسك سوى حبسه ولم يذكر قدر مدته فهي راجعة إلى نظر الحاكم ، وأن القود أو الدية على القاتل ، وإلى هذا ذهب الهادوية والحنفية والشافعية للحديث ، ولقوله تعالى - فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم - وذهب مالك والنخعي وابن أبي ليلى إلى أنهما يقتلان جميعا إذ هما مشتركان في قتله ، فإنه لولا الإمساك ما قتل . وأجيب بأن النص منع الإلحاق ، فإن حكم ذلك حكم الحافر للبئر والمردى إليها ، فإن الضمان على المردى دون الحافر اتفاقا ، ولكن الحديث الآتي دليل للأولين : ١٥ — ﴿ وعن عبدالرحمن بن البيهقي ﴾ بفتح الموحدة وسكون المثناة التختية وفتح اللام ضعفه جماعة ، فلا يحتاج بما انفرد به إذا وصل فكيف إذا أرسل فكيف إذا خالف وفيه إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف ﴾ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلما بمعاهد وقال : أنا أولى من وفي بذمته . أخرجه عبدالرزاق هكذا مرسلا ووصله الدارقطني بذكر ابن عمر فيه وإسناد الموصول واه ﴾ تقدم الكلام في الحديث .

١٦ — ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قتل غلام غيلة ﴾ بكسر الفين المعجمة وسكون المثناة التختية : أي سرا ﴾ فقال عمر رضي الله عنه : لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلهم به . أخرجه البخاري ﴾ وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن نافع أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل . وأخرجه في الموطأ بسند آخر من حديث ابن المسيب « أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة ، وقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعا » . والحديث قصة أخرجه الطحاوي والبيهقي عن ابن وهب قال : حدثني جرير بن حازم أن المغيرة ابن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه « أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابنا له من غيرها غلاما يقال له أنصيل ، فالتذت المرأة بعد زوجها خليلا ، فقالت له إن هذا الغلام يفضحنا فقتله ، فأبى ، فامتنعت منه فطاوعها ، فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ، ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة وطرحوه في ركية ( ١٦ - سبل السلام - ٣ )



في ناحية القرية ليس فيها ماء. وذكر القصة وفيها : فأخذ خليلها فأعترف ثم اعترف الباكون فكذب يعلى وهو يومئذ أمير شأنهم إلى عمر رضي الله عنه ، فكذب عمر بقتلهم جميعا . وقال والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتهم أجمعين ، وفي هذا دليل أن رأي عمر رضي الله عنه أنه تقتل الجماعة بالواحد ، وظاهره ولولم يباشره كل واحد ، ولذا قلنا إن فيه دليلا لقول مالك والنخعي ، وقول عمر «لوتمالأ» أي توافق دليل على ذلك . وفي قتل الجماعة بالواحد مذاهب : الأول هذا وإليه ذهب جماهير فقهاء الأمصار وهو مروى عن علي رضي الله عنه وغيره . وقد أخرج البخاري عن علي رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقطعه على رضي الله عنه ثم أتياه بآخر فقال : هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول ، فلم يجز شهادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول ، وقال : لو أعلم أنكما تعدتما لقطعتكما . ولا فرق بين القصاص في الأطراف والنفس والثاني للناصر والشافعي وجماعة ورواية عن مالك أنه يختار الورثة واحدا من الجماعة . وفي رواية عن مالك : يقرع بينهم فمن خرجت عليه القرعة قتل ، ويلزم الباقين الحصاة من الدية ، وحجتهم أن الكفارة معتبرة ، ولا تقتل الجماعة بالواحد كما لا يقتل الحر بالعبد . وأجيب بأنهم لم يقتلوا لصفة زائدة في المقتول بل لأن كل واحد منهم قاتل . والهاك لريعة وداود أنه لا قصاص على الجماعة بل الدية رعاية للمائلة ولا وجه لمخصص بعضهم . هذه أقوال العلماء في المسئلة . والظاهر قول داود لأنه تعالى أوجب القصاص وهو المائلة ، وقد انتفت هنا . ثم موجب القصاص هو الجناية التي ترهق الروح بها فان زهقت بمجموع فعلهم فكل فرد ليس يقاتل فكيف يقتل عند الجمهور ، وإنما يصح على قول النخعي وإن كان كل واحد قاتلا بانفراده لزم توارد المؤثرات على أثر واحد . والجمهور يمنعونه على أنه لا سبيل إلى معرفة أنه مات بفعلهم جميعا أو بفعل بعضهم ، فان فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة بانفرادها لم يلزم أنه مات بكل منها فلا عبرة بالأسبق كما قيل . وأما حكم عمر رضي الله عنه ففعل صحابي لا تقوم به الحجة ، ودعوى أنه إجماع غير مقبولة ، وإذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد فانها تلزمهم دية واحدة لأنها عوض عن دم المقتول ، وقيل تلزم كل واحد ، ونسب قائله إلى خلاف الإجماع هذا ما قررناه هنا ، ثم قوى لنا قتل الجماعة بالواحد ، وحررنا دليله في حواشي ضوء النهار ، وفي ذيلنا على الأبحاث المسددة .

١٧ — ( وعن أبي شريح ) بضم الشين المعجمة وسكون المثناة التحتية خاء مهملة

( الخزاء ) بضم الخاء المعجمة فزاي بعد الألف عين مهملة ، واسمه عمرو بن خويلد ، وقيل

غيره ( قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فمن قتل له قتيل بعد مقاتلي

هذه فأهلته بين خيرتين ) بالخاء المعجمة فراء : تنذبة خيرة بينهما بقوله ( إما أن يأخذوا

العقل أو يقتلوا . أخرج أبو داود والنسائي وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة

بمعناه ( أصل الحديث أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم في أثناء كلامه « ثم إنكم معشر خزاعة

قتلتم هذا الرجل من هذيل وإني عاقله ، فمن قتل له » الحديث وتقدم حديث أبي شريح فيه

التخيير بين إحدى ثلاث ولا منافاة . قال في الهدى النبوى : إن الواجب أحد الشئئين إما القصاص أو الدية ، والخير في ذلك إلى الولي بين أربعة أشياء : العفو مجانا ، أو العفو إلى الدية ، أو القصاص ولا خلاف في تخييره بين هذه الثلاثة ، والرابعة المصالحة إلى أكثر من الدية ، وفيه وجهان : أحدهما أشهرهما مذهبنا : أى للحنابلة جوازها ، والثاني ليس له العفو على مال إلا الدية أو دونها وهذا أرجح دليلا ، فإن اختار الدية سقط القود ولم يملك طلبه بعد وهذا مذهب الشافعى وإحدى الروايتين عن مالك ، وتقدم القول الثانى أن موجب القود عينا وليس له العفو إلى الدية إلا برضا الجانى وتقدم المختار .

## باب الديات

الديات بتخفيف المثناة التحتية : جمع دية كمعدات جمع عدة . أصل دية ودية بكسر الواو مصدر ودى القتل يديه إذا أعطى وليه دية حذفت فاء الكلمة وعوضت عنها ناء التأنيث كما في عدة . وهي اسم لا نعم مما فيه القصاص ومالا قصاص فيه .

١ — ( عن أبى بكر بن محمد عمرو بن حزم ) بالحاء المهملة مفتوحة وسكون الزاي وهو تابعى ، ولى القضاء فى المدينة لعمر بن عبد العزيز اسمه كنيته ( عن أبيه عن جده ) عمرو بن حزم ( أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى أهل اليمن فذكر الحديث ) أوله « من عبد النبى إلى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال قيل ذى رعين أما بعد » إلى آخر ما هنا ( وفيه : أن من اعتبط ) بالعين المهملة بعدها مثناة فوقية ثم موحدة آخرها طاء مهملة : أى من قتل قتيلا بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله ( مؤمنا قتيلا عن بيته فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول ) فيه دليل على أنهم يخبرون كما قررناه ( وإن فى النفس الدية مائة من الإبل ) بدل من الدية ( وفى الأنف إذا أوعب ) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين المهملة فموحدة ( جدعة ) أى قطع جميعه ( الدية ) وفى اللسان الدية ( إذا قطع من أصله أو ما يمنع منه الكلام ) وفى الشفتين الدية وفى الذكر الدية ( إذا قطع من أصله ) وفى البيضتين الدية ، وفى الصلب الدية ، وفى العينين الدية ، وفى الرجل الواحدة نصف الدية ( إذا قطعت من مفصل الساق ) وفى المأمومة ( هى الجناية التى بلغت أم الرأس ، وهى الدماغ أو الجلد الرقيقة عليها ) ثلث الدية : وفى الجائفة ( قال فى القاموس : هى الطعنة تبلغ الجوف ومثله فى غيره ) ثلث الدية : وفى المنقلة ( اسم فاعل من نقل مشدد القاف وهى التى تخرج منها صغار العظام وتنتقل من أماكنها وقيل التى تنقل العظم : أى تكسره ) خمس عشرة من الإبل . وفى كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل وفى السن خمس من الإبل وفى الموضحة ( اسم فاعل من أوضح . وهى التى توضح العظم وتكشفه ) خمس من الإبل . وإن الرجل يقتل بالمرأة . وعلى أهل الذهب



ألف دينار أخرجه أبو داود في المراسيل والنسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد واختلفوا في صحته ) قال أبو داود في المراسيل : قد أسند هذا ولا يصح والذي قال في إسناده سليمان بن داود وم ، إنما هو ابن أرقم . وقال أبو زرعة : عرضته على أحمد فقال : سليمان ابن داود هذا ليس بشيء . وقال ابن حبان : سليمان بن داود اليماني ضعيف ، وسليمان ابن داود الخولاني ثقة ، وكلاهما يرويان عن الزهري ، والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني ، فمن ضعفه إنما ظن أن الراوي هو اليماني وقال الشافعي : لم ينقلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن عبد البر : هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تغني شهرتها عن الإسناد لأنه أشبه المتواتر لعلي الناس إياه بالقبول والمعرفة . قال العقيلي : حديث ثابت محفوظ إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري . وقال يعقوب بن سفيان : لا أعلم في الكتب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم ، فإن الصحابة والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم قال ابن شهاب : قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم حين بعثه إلى نجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم ، وصححه الحاكم وابن حبان والبيهقي . وقال أحمد : أرجو أن يكون صحيحاً . وقال الحافظ ابن كثير في الإرشاد بعد نقله كلام أئمة الحديث فيه ما لفظه : قلت وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديماً وحديثاً يعتمدون عليه ويخضعون في مهمات هذا الباب إليه ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان . وإذا عرفت كلام العلماء هذا عرفت أنه معمول به وأنه أولى من الرأي المحض وقد اشتمل على مسائل فقهية : الأولى فيمن قتل مؤمناً اعتباطاً : أي بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله كما قدمناه . وقال الخطابي : اعتبط بقتله : أي قتله ظلماً لا عن قصاص ، وقد روى الاغتباط بالغين المعجمة كما يفيد تفسيره في سنن أبي داود ، فإنه قال : إنه سئل يحيى بن يحيى النسائي عن الاغتباط فقال : القاتل الذي يقتل في الفتنة فيرى أنه في هدى لا يستغفر الله تعالى منه ، فهذا يدل أنه من الغبطة الفرح والسرور وحسن الحال ، فإذا كان المقتول مؤمناً وفرح بقتله فإنه داخل في هذا الوعيد . ودل على أنه يجب القود إلا أن يرضى أولياء المقتول فإنهم يخبرون بينه وبين الدية كما سلف . الثانية أنه دل على أن قدر الدية مائة من الإبل : وفيه دليل أيضاً على أن الإبل هي الواجبة وأن سائر الأصناف ليست بتقدير شرعي بل هي مصالحة . وإلى هذا ذهب القاسم والشافعي . وأما أسنانها فسيأتي في حديث بعد هذا بيانها إلا أن قوله في هذا الحديث «وعلى أهل الذهب ألف دينار» ظاهره أنه أصل أيضاً على أهل الذهب . والإبل أصل على أهل . ويحتمل أن ذلك مع عدم الإبل وأن قيمة المائة منها ألف دينار في ذلك العصر . ويدل لهذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربع مائة دينار أو عدلها من الورق . ويقومها على أثمان الإبل إذا غلت رفع من قيمتها . وإذا

هاجت ورخصت نقص من قيمتها ، وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربع مائة إلى ثمان مائة وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم ، قال : وقضى على أهل البقر مائتي بقرة ، ومن كان دية عقله في الشاء بألفي شاة » وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رجلا من بني عدي قتل ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا » ومثله عند الشافعي وعند الترمذي وصرح بأنها اثنا عشر ألف درهم وعند أهل العراق أنها من الورق عشرة آلاف درهم . ومثله عن عمر رضي الله عنه وذلك بتقويم الدينار بعشرة دراهم ، واتفقوا على تقويم المثلث بها في الزكاة . وأخرج أبو داود عن عطاء « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاء ألفي شاة ، وعلى أهل الحلال مائتي حلة وعلى أهل القمح شيئا لم يحفظه محمد بن إسحاق » وهذا يدل على تسهيل الأمر ، وأنه ليس يجب على من لزمته الدية إلا من النوع الذي يجده ويعتاد التعامل به في ناحيته . وللعلماء هنا أقاويل مختلفة وما دلت عليه الأحاديث أولى بالاتباع وهذه التقديرات الشرعية كما عرفت وقد استبدل الناس عرفا في الديات وهو تقديرها بسبع مائة قرش . ثم إنهم يجمعون عروضا يقطع فيها بزيادة كثيرة في أثمانها فتكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية ، ولا أعرف لهذا وجه شرعي فإنه أمر صار مأنوسا ، ومن له الدية لا يعذر عن قبول ذلك حتى إنه صار من الأمثال « قطع دية » إذا قطع شيء بشئ لا يبلغه . المسألة الثالثة قوله « وفي الأنف إذا أوعب جدعه » أي استؤصل وهو أن يقطع من العظم المنحدر من مجمع الحاجبين فإن فيه الدية وهذا حكم مجمع عليه واعلم أن الأنف مركب من أربعة أشياء : من قصبة ومارن وأرنية وروثة ، فالقصبة هي العظم المنحدر من مجمع الحاجبين ، والمارن هو الغضروف الذي يجمع المنخرين ، والروثة بالراء وبالمثلثة طرف الأنف ، وفي القاموس : المارن الأنف أو طرفه أو ما لان منه واختلاف إذا جنى على أحده هذه فقل تلزم حكومة عند الهادي : وذهب الناصر والفقهاء إلى أن في المارن دية لما رواه الشافعي عن طاوس قال : عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « في الأنف إذا قطع مارنه مائة من الإبل » قال الشافعي : وهذا أبين من حديث آل حزم ، وفي الروثة نصف الدية لما أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال « قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قطعت ثندوة الأنف بنصف العقل خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق » قال في النهاية : الثندوة هنا روثة الأنف وهي طرفه ومقدمه المسألة الرابعة قوله « وفي اللسان الدية » أي إذا قطع من أصله كما هو ظاهر الإطلاق وهذا مجمع عليه . وكذا إذا قطع منه ما يمنع الكلام . وأما إذا قطع ما يبطل بعض الحروف فحصته معبرة بعدد الحروف ، وقيل بحروف اللسان فقط وهي ثمانية عشر حرفا لا حروف الحلق وهي ستة ولا حروف الشفة وهي أربعة والأول أولى لأن النطق لا يتأني إلا باللسان : المسألة الخامسة قوله « وفي الشفتين الدية » واحدهما شفة بفتح الشين وتكسر كما



في القاموس ، وحد الشفيعين من تحت المنخرين إلى منتهى الشدقين في عرض الوجه وفي طوله من أعلى الذقن إلى أسفل الخدين وهو جمع عليه ، واختلف إذا قطع إحداها ، فذهب الجمهور إلى أن في كل واحدة نصف الدية على السواء . وروى عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثا وفي السفلى ثلثين إذ منافعها أكثر لحفظهما للطعام والشراب السادسة قوله « وفي الذكر الدية » هذا إذا قطع من أصله وهو جمع عليه ، فإن قطع الحشفة ففيها الدية عند مالك وبعض الشافعية ، واختاره المهدي كذهب الهاذوية . وظاهر الحديث أنه لا فرق بين العينين وغيره والكبير والصغير وإليه ذهب الشافعي ، وعند الأكثر أن في ذكر الخصى والعين حكومة السابعة قوله « وفي البيضتين الدية » وهو حكم بجمع عليه ، وفي كل واحدة نصف الدية . وفي البحر عن علي رضي الله عنه ، وعن ابن المسيب رضي الله عنه أن في البيضة اليسرى ثلث الدية لأن الولد يكون منها ، وفي اليمن ثلث الدية . الثامنة أن في الصليب الدية وهو إجماع ، والصليب بالضم والتحريك : عظم من لدن الكاهل إلى المعجب يفتح العين المهمة وسكون الجيم أصل الذنب كالصالبة قال تعالى - يخرج من بين الصليب والتراتيب - فإن ذهب المتى مع الكسر فديتان . التاسعة أفاد أن في العينين الدية وهو جمع عليه ، وفي إحداها نصف الدية وهذا في العين الصحيحة ، واختلف في الأعور إذا ذهبت عينه بالجناية ، فذهب الهادي والحنفية والشافعية إلى أنه يجب فيها نصف الدية إذا لم يفصل الدليل وهو هذا الحديث وقياسا على من له يد واحدة فإنه ليس له إلا نصف الدية وهو جمع عليه . وذهب جماعة من الصحابة ومالك وأحمد إلى أن الواجب فيها دية كاملة لأنها في معنى العينين ، واختلفوا إذا جنى على عين واحدة ، فالجمهور على ثبوت القود لقوله تعالى - والعين بالعين - وعن أحمد أنه لا قود فيها العاشرة قوله « وفي الرجل الواحدة نصف الدية » وحد الرجل التي تجب فيها الدية من مفصل الساق ، فإن قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد .

واعلم أنه ذكر البيهقي عن الزهري أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون من الإبل قال وروينا عن عمرو بن علي أنها قضيت بذلك ، وروى البيهقي من حديث معاذ أنه قال « وفي السمع مائة من الإبل ، وفي العقل مائة من الإبل » وقال البيهقي : إسناده ليس بقوي . قال ابن كثير : لأنه من رواية رشدين سعد المصري وهو ضعيف . قال زيد بن أسلم : مضت السنة أن في العقل إذا ذهب الدية ، رواه البيهقي - الجادية عشرة - أنه دل على أن في المأمومة والجائفة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية : قال الشافعي : لا أعلم خلافا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الجائفة ثلث الدية . ذكره ابن كثير في الإرشاد وقال في نهاية المجتهد : اتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد لا من جراح الرأس وأنه لا يقاد منها وأن فيها ثلث الدية وأنها جائفة متى وقعت في الظهر والبطن : واختلفوا إذا وقعت في غير ذلك من الأعضاء فنحذت إلى تجويفه ، فحكى مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل جراحة نافذة إلى تجويف عضو من الأعضاء أي عضو كان ثلث دية ذلك العضو واختاره مالك . وأما سعيد

فانه قاس ذلك على الجائفة على نحو ما روي عن عمر رضي الله عنه في موضحة الجسد الثانية عشرة في المنقلة خمس عشرة من الابل وتقدم تفسيرها الثالثة عشرة أفاد أن كل أصبع عشرة من الابل سواء كانت من اليدين أو الرجلين فان فيها عشر أو هورأى الجمهور، وفي حديث عمرو بن شعيب مرفوعا بلفظ «والأصابع سواء» أخرجه أحمد وأبو داود، وقد كان لعمر في ذلك رأي آخر ثم رجع إلى الحديث لما روى له - الرابعة عشرة أنه يجب في كل سن خمس من الابل وفيه خلاف ليس له دليل يقاوم الحديث . الخامسة عشرة أنه يلزم في الموضحة خمس من الابل وإليه ذهب الهاذوية والفريقان وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص

(فائدة) روى البيهقي عن زيد بن ثابت أن في الهاشمة عشرة من الابل، وحكاها البيهقي عن عدد من أهل العلم، وروى عبد الله بن أحمد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «قضى في رجل ضرب فذهب سمعه وبصره وعقله ونكاحه بأربع ديات» رواه عبد الله بن أحمد وروى النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «قضى في العين العوراء السادة لمكانها إذا طمست بثلاث ديتها وفي اليد السلاء إذا قطعت وفي السن السوداء إذا نزع بثلاث ديتها» ذكره ابن كثير في الإرشاد، وأما قوله « وإن الرجل يقتل بالمرأة » فتقدم الكلام فيه .

٢ - وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : دية الخطأ أخماسا ( أي تؤخذ أو تجب بينه بقوله ( عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنات مخاض وعشرون بنات لبون وعشرون بنى لبون . أخرجه الدارقطني . وأخرجه الأربعة بلفظ وعشرون بنى مخاض بدل بنى لبون ، وإسناد الاول أقوى ) أي من إسناد الأربعة ، فان فيه خشف بن مالك الطائي قال الدارقطني : إنه رجل مجبول وفيه الحجاج بن أرطاة

واعلم أنه اعترض البيهقي على الدارقطني وقال : إن جعله لبنى اللبون غلط منه . ثم قال البيهقي : والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن مسعود ، والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحد أخماسها بنى المخاض لا كما توهم شيخنا الدارقطني رحمه الله تعالى والحديث دليل على أن دية الخطأ تؤخذ أخماسا كما ذكر ، وإليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء ، وإلى أن الخامس بنو لبون ، وعن أبي حنيفة أنه بنو خاض كما في رواية الأربعة . وذهب الهاذوي وآخرون إلى أنها تؤخذ أرباعا باسقاط بنى اللبون ، واستدل به بحديث لم يثبت له الحفاظ وذهبوا إلى أنها أرباع مطلقا ، وذهب الشافعي ومالك إلى أن الدية تختلف باعتبار العمد وشبه العمد والخطأ فقالوا إنها في العمد وشبه العمد تكون أثلاثا كما في الخطأ . وأما التخليط في الدية فانه ثبت عن عمر وعثمان رضي الله عنهما فيمن قتل في الحرم بدية وثلاث تغليظا ، وثبت عن جماعة القول بذلك ويأتى الكلام فيه ( وأخرجه ) أي حديث ابن مسعود ( ابن أبي شيبه من وجه آخر موقوفا ) على ابن مسعود ( وهو أصح من المرفوع )



٣ — ﴿ وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه ﴾ إلى النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ الدية ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفه في بطونها أولادها ﴾ وقد تقدم تفسير هذه الأسنان في الزكاة .

٤ — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن أعقى بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فمناة فوقية فألف مقصورة اسم تفضيل من العتو وهو العجير ﴾ الناس على الله ثلاثة : من قتل في حرم الله ، أو قتل غير قاتله ، أو قتل لذحل ﴾ بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة النار وطلب المكافأة بجناية جنيت عليه من قتل أو غيره ﴿ الجاهلية . أخرجه ابن حبان في حديث صحيحه ﴾ الحديث دليل على أن هؤلاء الثلاثة أزيد في العتو على غيرهم من العتاة . الأول من قتل في الحرم فعصية قتله تزيد على معصية من قتل في غير الحرم ، وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة ، ولكن الحديث ورد في غزاة الفتح في رجل قتل بالمزدلفة إلا أن السبب لا يخص به إلا أن يقال الإضافة عهدية والمعهود حرم مكة ، وقد ذهب الشافعي إلى التغليظ في الدية على من وقع منه قتل الخطأ في الحرم أو قتل محرماً من النسب أو قتل في الأشهر الحرم قال : لأن الصحابة غلظوا في هذه الأحوال . وأخرج السدي عن مرة عن ابن مسعود قال « ما من رجل يهم بسيئة فتكتب عليه إلا أن رجلاً لو هم بعد أن يقتل رجلاً بالبيت الحرام إلا أذاقه الله تعالى من عذاب اليم » وقد رفعه في رواية : قلت . وهذا مبنى على أن الظرف في قوله تعالى . ومن يرد فيه بالحاد يظلم نذقه من عذاب اليم — متعلق بغير الإرادة بل بالحاد وإن كانت الإرادة في غيره والآية محتملة : وورد في التغليظ في الدية حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ « عقل شبه العمد مغلظ مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه ، وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضفينة ولا حمل سلاح » رواه أحمد وأبو داود . والثاني من قتل غير قاتله : أى من كان له دم عند شخص فيقتل رجلاً آخر غير من عنده له الدم سواء كان له مشاركة في القتل أولاً . الثالث قوله « أو قتل لذحل الجاهلية » تقدم تفسير الذحل وهو العداوة أيضاً وقد فسر الحديث حديث أبي شريح الخزاعي أنه صلى الله عليه وسلم قال « أعقى الناس من قتل غير قاتله أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الإسلام أو بصر عينه مالم تبصر » أخرجه البيهقي .

٥ — ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألا إن دية الخطأ وشبه العمد ﴾ ما كان بالسوط والعصا ﴿ مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان ﴾ قال ابن القطان : هو صحيح ولا يضره الاختلاف . وتقدم الكلام في الحديث وإنما ذكره المصنف تفسيراً للحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب ، وفيه تغليظ عقل الخطأ ، ولم يبينه هنالك فبينه هنا .

٦ — ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : هذه

وهذه سواء - يعني المختصر والابهام ، رواه البخاري : ولأبي داود والترمذي (أي من حديث ابن عباس (دِيَةُ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ) هذا أعم من الأول (والأسنان سواء) زاده بيانا بقوله (الثقية والضرر سواء) فلا يقال الدية على قدر النفع والضرر أنقح في المضع (ولابن حبان) أي من حديث ابن عباس (دِيَةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ سَوَاءٌ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ) وقد قدمنا الكلام في هذا مستوفى

٧ - (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال : مَنْ تَطَبَّبَ (أي تكلف الطب ولم يكن طبيباً كما يدل له صيغة تفعل) ولم يكن بالطب معروفاً فأصاب نفسه فما دونها فهو ضامن . أخرجه الدارقطني وصححه الحاكم ، وهو عند أبي داود والنسائي وغيرها إلا أن من أرسله أقوى ممن وصله (الحديث دليل على تضمن المتطبيب ما أتلفه من نفس فمادونها سواء أصاب بالسراية أو بالمباشرة وسواء كان عمداً أو خطأ وقد ادعى على هذا الإجماع وفي نهاية المجتهد إذا أعت: أي المتطبيب كان عليه الضرب والسجن والدية في ماله وقيل على العاقلة واعلم أن المتطبيب هو من ليس له خبرة بالعلاج وليس له شيخ معروف ، والطبيب الحاذق هو من له شيخ معروف وثق من نفسه بجودة الصنعة وإحكام المعرفة . قال ابن القيم في الهدى النبوي : إن الطبيب الحاذق هو الذي يراعى في علاجه عشرين أمراً وسردها هنالك . قال والطبيب الجاهل إذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم له به معرفة فقد هجم بجهله على إنلاف الأنفس وأقدم بالتهور على ما لا يعلمه ، فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان ، وهذا إجماع من أهل العلم . قال الخطابي : لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدى فتلف المريض كان ضامناً ، والمتعاطى علماً أو عملاً لا يعرفه معمد ، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض وجناية الطبيب على قول عامة أهل العلم على عاقلته اهـ . وأما إعانات الطبيب الحاذق فإن كان بالسراية لم يضمن اتفاقاً لأنها سراية فعل مأذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج ، وهكذا سراية كل مأذون فيه لم يتعد الدفاع في سببه كسراية الحد وسراية القصاص عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة رضي الله عنه فإنه أوجب الضمان بها ، وفرق الشافعي بين الفعل المقدر شرعاً كالحد ، وغير المقدر كالتعزير فلا يضمن في المقدر ويضمن في غير المقدر لأنه راجع إلى الاجتهاد فهو في مظنة العدوان وإن كان الإعانة بالمباشرة فهو مضمون عليه إن كان عمداً وإن كان خطأ فعلى العاقلة

٨ - (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أنه صلى الله عليه وسلم قال في المواضع) جمع موضحة (خمس خمس من الإبل : رواه أحمد والأربعة وزاد أحمد : والأصابع سواء كُلهن عشر عشر من الإبل . وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وهو يوافق ما تقدم في حديث كتاب عمرو بن حزم ، وموضحة الوجه والرأس سواء بالاجماع إذا ما كالعضو الواحد .

٩ - (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال : قال رسول الله



صلى الله عليه وآله وسلم : عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ نَصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ : رواه أحمد والأربعة  
ولفظ أبي داود : دِيَّةُ الْمُطَاهَدِ نَصْفُ دِيَةِ الْحَرِّ وَالنِّسَاءِ : عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ  
عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَّتِهَا . وصححه ابن خزيمة لكنه قال ابن كثير  
إنه من رواية إسماعيل بن عياش وهو إذا روى عن غير الشاميين لا يحتاج به عند جمهور  
الأئمة وهذا منه . قلت : تعنتوا في إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين وقبوله  
في الشاميين ، والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لعفته وضبطه ، وكأنه لذلك صحح  
ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن إسماعيل عن ابن جريج ، وابن جريج ليس بشامي .  
واعلم أنه اشتمل الحديث على مستلطين . الأول في دية أهل الذمة وهاهنا للعلماء ثلاثة  
أقوال : الأول أنها نصف دية المسلم كما أفاده الحديث . قال الخطابي في معالم السنن : ليس  
في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا ، وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير  
وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد بن حنبل ، غير أن أحمد قال : إذا كان القتل خطأ ، فإن  
كان عمداً لم يقديه وتضاعف عليه اثني عشر ألفاً . وقال أصحاب الرأي وسفيات الثوري :  
ديته دية المسلم ، وهو قول الشعبي والنخعي ، ويروى ذلك عن عمر وابن مسعود . وقال  
الشافعي وإسحاق بن راهويه : ديته الثلث من دية المسلم انتهى فعرفت أن دليل القول الأول  
حديث الكتاب . واستدل للقول الثاني وهو قول الحنفية وإليه ذهب المالكية بقوله تعالى : وإن  
كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله . قالوا : فذكر الدية والظاهر فيها  
الإكمال ، وعملاً أخرجه البيهقي عن ابن جريج عن الزهري عن أبي هريرة قال « كانت دية  
اليهودي والنصراني في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مثل دية المسلمين » الحديث : وأجيب  
بأن الدية مجملة ، وحديث الزهري عن أبي هريرة مرسل ، ومراسيل الزهري قبيحة ، وذكروا  
أما كلها ضعيفة الإسناد . ودليل القول الثالث هو مفهوم قوله في حديث عمرو بن حزم  
« وفي النفس المؤمنة مائة من الإبل » فإنه دل على أن غير المؤمنة بخلافها ، وكأنه جعل بيان  
هذا المفهوم ما أخرجه الشافعي نفسه عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
« قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف وفي دية المجوسي بثمانمائة » ومثله عن عثمان  
رضي الله عنه ، فجعل قضاء عمر رضي الله عنه مبيناً للقدر الذي أجمله مفهوم الصفة ، ولا  
ينبغي أن دليل القول الأول أقوى لاسيما وقد صحح الحديث إمامان من أئمة السنة . المسئلة الثانية  
ما أفاده قوله وللنساء : أي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ  
عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَّتِهَا » هو دليل على أن أرش جراحات المرأة يكون كأرش  
جراحات الرجل إلى الثلث وما زاد عليه كان جراحاتها مخالفة لجراحاته ، والمخالفة بأن يلزم فيها  
نصف ما يلزم في الرجل ، وذلك لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل بقوله صلى الله  
عليه وسلم في حديث معاذ « دية المرأة على النصف من دية الرجل » وهو إجماع فيقاس عليه  
مفهوم المخالفة من أرش جراحة المرأة على الدية الكاملة ، وإلى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء

وهو قول عمرو وجماعة من الصحابة : وذهب على رضى الله عنه والهادوية والحنفية والشافعية إلى أن دية المرأة وجراحاتها على النصف من دية الرجل : وأخرج البيهقي عن علي أيضا أنه كان يقول « جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر » ولا يخفى أنه قد صحح ابن خزيمة حديث « إن عقل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث » فالعمل به متعين والظن به أقوى ، وبه قال فقهاء المدينة السبعة وجمهور أهل المدينة ، وهو مذهب مالك وأحمد ونقله أبو محمد المقدسي عن عمرو وابنه وقال : لا نعلم لها مخالفا من الصحابة إلا عن علي رضى الله عنه ولا نعلم ثبوته عنه . قال ابن كثير : قلت هو ثابت عنه ، وفي المسئلة أقوال أخر بلا دليل ناهض . — (وعنه) — ١٠ — أى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم ، عقل شبه العمد مغلظ مثل عقل العمد) بينه في حديث أبي داود بلفظ « مائة من الإبل منها أربعون في بطونها أولادها » وتقدم (ولا يقتل صاحبه) وبين شبه العمد بقوله (وذلك أن يترؤ الشيطان) النزو بفتح النون فزاي قواو أى يذب (فتكون دماء بين الناس في غير ضغينة ولا حمل سلاح . أخرجه الدارقطني وضعفه) وأخرجه البيهقي بإسناده ولم يضعفه . والحديث دليل أنه إذا وقع الجراح من غير قصد إليه ولم يكن بسلاح بل بحجر أو عصا أو نحوها فإنه لا قود فيه وأنه شبه العمد فيلزم فيه الدية مغلظة كما تقدم في دية العمد ، وقد تقدم أن الدية في العمد وشبه العمد تكون أثلاثا عند الشافعي ومالك ، وأنها أرباع عند الهادوية ، وتقدم ذلك ، وأما أنها تكون أخماسا كما أفاده حديث ابن مسعود الماضي في الخطأ فتقدم أنه قال به أصحاب الرأي وغيرهم : وفيه دليل على إثبات شبه العمد وقدمنا أنه الحق .

١١ — (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قتل رجل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر ألفا) بين البيهقي أن المراد درهما (رواه الأربعة) ورجح النسائي وأبو حاتم إرساله) وقد أخرج البيهقي عن علي رضى الله عنه وعائشة وأبي هريرة وعمر بن الخطاب رضى الله عنهم مثل هذا ، وإنما رجح النسائي وأبو حاتم إرساله لما قاله البيهقي أن محمد بن ميمون رواه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس إنما قال لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة وأكثر ما كان يقول عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى . قلت : وزيادة العمد مقبولة ، وكونه قالها مرة واحدة كاف في الرفع فإنه لو اقتصر عليها الحكم برفع الحديث ، فإرساله مرارا لا يقدح في رفعه مرة واحدة ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء ، وذهب الهادوية وأهل العراق أنها عشرة آلاف درهم ، واستدلوا في البحر بقوله لقول علي به ولا هو توقيف انتهى إلا أنه لم يطرده هذا فيما ينقله عن علي رضى الله عنه بل تارة يقول مثل هذا وتارة يقول إن قول علي اجتهد ولا يلزمنا ، ودعوى التوقيف غير صحيحة إذ مثل هذا فيه للاجتهاد مسرح . — (وعن أبي رزمة) بكسر الراء وسكون الميم وبالمثلثة اسمه رفاع بن يربى بفتح



المثناة التحتية وسكون المثناة فراء موحدة فياء النسبة ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وعداده في أهل الكوفة ( قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ومعي ابني ، فقال : من هذا ؟ فقلت ابني وأشهد به ، قال : أما إنه لا يجني عليك ولا تجني عليه . رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ) وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عمر بن الأحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا يجني جان إلا على نفسه ، ولا يجني جان على ولده ، وفي الباب روايات أخر تعضده . والجنابة : الذنب أو ما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص . وفيه دلالة على أنه لا يطالب أحد بجنابة غيره سواء كان قريبا كالأب والولد وغيرهما أو أجنبيا ، فالجاني يطلب وحده بجنابته ولا يطالب بجنابته غيره ، قال الله تعالى - ولا تزر وازرة وزر أخرى - فان قلت قد أمر الشارع بتحمل العاقلة الدية في جنابة الخطأ والقسامة . قلت : هذا مخصص من الحكم العام ، وقيل إن ذلك ليس من تحمل الجنابة بل من باب التعاضد والتناصر فيما بين المسلمين .

## باب دعوى الدم والقسامة

القسامة بفتح القاف وتخفيف المهملة : مصدر أقسم قسما وقسامة ، وهي الأيمان تقسم على أولياء القتيل إذا ادعوا الدم على المدعى عليهم الدم ، وخص القسم على الدم بالقسامة . قال إمام الحرمين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للأيمان وفي القاموس : القسامة : الجماعة يقسمون على الشيء يأخذونه أو يشهدون . وفي الضياء القسامة : الأيمان تقسم على خمسين رجلا من أهل البلد أو القرية التي يوجد فيها القتيل لا يعلم قاتله ولا يدعي أولياؤه قتله على أحد بعينه .

١ - ( عن سهل بن أبي حنيفة ) بفتح المهملة وسكون المثناة ، واسم أبي حنيفة عبد الله بن ساعدة بن عامر ، أوسى أنصاري ( عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل وعيصبة ) بضم الميم فحاء مهملة فثناة تحتية مشددة فصاد مهملة ( ابن مسعود خرجا إلى خير من جهد ) بضم الجيم وفتحها المشقة هنا ( أصابهم ، فأتى عيصبة ) مغير الصيغة ( فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح ) مغيران أيضا ( في عين فأتى ) أي عيصبة ( يهود ) اسم جنس يجمع على يهودان ( فقال : أنتم والله قتلتموه ، قالوا : والله ما قتلناه ، فأقبل هو وأخوه حويصة ) بضم المهملة وفتح الواو فثناة تحتية فصاد مهملة مشددة ( وعبد الرحمن بن سهل ، فذهب عيصبة ليتكلم ) وكان أصغر من حويصة . وفي رواية « فبدأ عبد الرحمن يتكلم وكان أصغر القوم » ( فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كبير كبير ) بلفظ الأمر فيهما والثاني تأكيد الاول ( يريد السن ) مدرج تفسير لقوله كبير : أي يتكلم من كان أكبر سنا ( فتكلم حويصة ثم تكلم عيصبة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إما أن يدبوا ) أي اليهود ( صاحبكم ) أي عبد الله بن سهل ( وإما أن ياذنوا بحرب ، فكتب ) أي رسول الله

صلى الله عليه وسلم (إليهم في ذلك) أى فيما ذكر من أنهم قتلوا عبد الله (فكذبوا) أى اليهود (إنا والله ما قتلناه، فقال) أى النبى صلى الله عليه وسلم (لخويصة ومحيصة وعبد الرحمن ابن سهل : أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم ؟ قالوا لا ) وفي رواية عند مسلم « قالوا لم نحضر ولم نشهد » وفي بعض ألفاظ البخارى أنه قال لهم « تأتون بالبينة ؟ قالوا ما لنا بينة ، قال أتحلفون » ( قال : فتحلف لكم يهود ؟ قالوا ليسوا مسلمين ) وفي لفظ « قالوا لا زعى بأيمان اليهود » وفي لفظ « كيف تأخذ بأيمان كفار » (فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده ، فبعث إليهم مائة ناقة ، قال سهل : فلقد ركضتني منها ناقة حمراء متفق عليه) اعلم أن هذا الحديث أصل كبير في ثبوت القسامة عند القائلين بها وهم الجماهير ، فانهم أثبتوا وبينوا أحكامها ونسكلم على مسائل الأولى أنها لا تثبت القسامة بمجرد دعوى القتل على المدعى عليهم من دون شبهة إجماعا ، وقد روى عن الأوزاعى وداود ثبوتها من غير شبهة ولا دليل لها ، واختلف العلماء في الشبهة التى تثبت بها القسامة ، فمنهم من جعل الشبهة اللوث وهو كما في النهاية أن يشهد شاهد واحد على إقرار المقتول قبل أن يموت أن فلانا قتلنى أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما أو تهديد له منه أو نحو ذلك . ومن اللوث التلطيخ ، ومنهم من لم يشترطه كالمهادوية والحنفية فانهم قالوا : وجود الميت وبه أثر القتل في محل يختص بمحصورين تثبت به القسامة عندهم إذا لم يدع المدعى على غيرهم ، قالوا لأن الأحاديث وردت في مثل هذه الحالة . ورد بأن حديث الباب أصبح ماورد ، وفيه دليل على اللوث . وحقيقته شبهة يغلب الظن بالحكم بها كما فصله في النهاية وهو هذا العداوة فلها ذهب مالك والشافعى إلى أنه لا يثبت بهذا قسامة إلا إذا كان بين المقتول والمدعى عليهم عداوة كما كان في قصة خير ، قالوا فانه يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محل طائفة لينسب إليهم وقد عدوا من صور اللوث قول المقتول قبل وفاته قتلنى فلان . وقال مالك : إنه يقبل قوله وإن لم يكن به أثر أو يقول جرحنى ويذكر العمد . وادعى مالك أنه مما أجمع عليه الأئمة قديما وحديثا ورده ابن العربي بأنه لم يقله من فقهاء الأمصار غيره وتبعه عليه الليث واحتج مالك بقصة بقرة بنى اسرائيل ، فانه أحيا الرجل وأخبر بقاتله . وأجيب بأن ذلك معجزة لنبي وتصديقه قطعي . قلت ولأنه أحياه الله بعد موته فعين قاتله فاذا أحيا الله مقتولا بعد موته وعين قاتله قلنا به ولا يكون ذلك أبدا ، واحتج أصحابه بأن القاتل يطلب غفلة الناس فلو لم يقبل خبر المجرع أدى ذلك إلى إبطال الدماء غالبا ولانها حالة يتحرى فيها المجرع الصدق ويمجنب الكذب والمعاصي ويتحرى التقوى والبر ، فوجب قبول قوله ، ولا يخفى ضعف هذه الاستدلالات ، وقد عدوا صور اللوث مبسوطة في كتبهم . المسئلة الثانية أنه بعد ثبوت ما ذكر من القتل وكل على أصله تثبت دعوى أولياء القتيل القسامة فتثبت أحكامها ، فمنها القصاص عند كمال شروطها لقوله في الحديث « تستحقون قتيلكم أو صاحبكم بأيمان خمسين منكم على منهم فيدفع بذمته » وقوله « دم صاحبكم » في لفظ مسلم « يقسم خمسون



منكم على رجل منهم فيدفع بذمته » وإن كان قوله « إيماناً يدوا صاحبكم » الحديث يشعر بعدم القصاص ، إلا أن هذا التصريح في رواية مسلم أقوى في القول بالقصاص وهذا مذهب أهل المدينة ، فإن كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه ، وإن كانت على جماعة حلفوا وثبتت عليهم الدية عند الشافعية ، وفي قول يجب عليهم القصاص والأول الصحيح عنه ، فإن كان الوارث واحداً حلف خمسين يمينا فإن الأيمان لازمة للورثة ذكورا كانوا أو إناثا عمداً كان أو خطأ هذا مذهب الشافعي ، ومنها أن يبدأ بأيمان المدعين في القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى كما في هذه الرواية ، وبدل له حديث أبي هريرة « البيئنة على المدعي واليمين على المدعى عليه إلا في القسامة » وفي إسناده لين ، إلا أنه قد أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب ولم يتكلم فيه ، ولأن جنبه المدعي إذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له ، وهنا الشبهة قوية فصار المدعي في القسامة مشابهاً للمدعي عليه التأييد بالبراءة الأصلية . وذهبت الهادوية والحنفية وآخرون إلى أنه يحلف المدعي عليه ولا يمين على المدعين ، فيحلف خمسون رجلاً من أهل القرية ماقتلناه ولا علمناه قاتله . وإلى هذا جنح البخاري ، وذلك لأن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الأنصار ويهود خيبر ، فإرد الخلف فيه إلى المتفق عليه من أن اليمين على المدعي عليه فإن حلفوا فهل تلزمهم الدية أم لا ؟ ذهبت الهادوية إلى أنها تلزمهم الدية بعد الأيمان ، وذهب آخرون إلى أنهم إذا حلفوا خمسين يمينا برئوا ولا دية عليهم ، وعليه تدل قصة أبي طالب الآتية واستدل الجماعة المذكورة ومن معهم في إيجاب الدية بأحاديث لا تقوم بها حجة لعدم صحة رفعها عند أئمة هذا الشأن وقوله « فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده » وفي لفظ « أنه وداه من إبل الصدقة » فقيل المراد به أنه افترضها منها وأنه لما تحملها صلى الله عليه وسلم للإصلاح بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم لما غرمه لإصلاح ذات البين فلم يأخذها صلى الله عليه وسلم لنفسه فإن الصدقة لا تحل له ، ولكن جرى إعطاء الدية منها مجري إعطائها في الغرم لإصلاح ذات البين وأما من قال إنه صلى الله عليه وسلم أعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح ، فإن غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة كذا قيل قلت وفيه نظر فإن اليهود لم تلزمهم الدية لأنه لم يحلف المدعون كما عرفت ، فما وداه صلى الله عليه وسلم إلا تبرعاً منه لئلا يهدر دمه وأما رواية النسائي أنه صلى الله عليه وسلم قسمها على اليهود وأعطاهم بعضها ، فقال ابن القيم إن هذا ليس بمحفوظ فإن الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرد دعوى القتل بل لا بد من إقرار أو بيئنة أو أيمان المدعين ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدعين أن يحلفوا فأبوا ، فكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى انتهى . قلت : ويظهر لي أنه ليس في هذا الحديث حكم منه صلى الله عليه وسلم بالقسامة أصلاً كما أفاده الحديث ، وإنما دل الحديث على حكاية للواقع لا غير ، وذكر لهم صلى الله عليه وسلم قصة الحكم على التقديرين ومن ثمة كتب إلى يهود بعد أن دار بينهم الكلام المذكور وسيأتي تحقيقه وقوله

« فكتبوا إنا والله ما قتلناه » فيه دليل على الاكتفاء بالكتابة وبخبر الواحد مع إمكان المشافهة (فائدة) اختار مالك إجراء هذه الدعوى في الأموال ، فأجاز شهادة المسلوبين على السالبيين وإن كانوا مدعين . قال : لأن قاطع الطريق إنما يفعل ذلك مع الغفلة والافتراء عن الناس انتهى . ولا يخفى أنه لا يتم هذا إلا بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم حكم بالقسامة وعرفتلك هنا عدم نهوض ذلك وبزيده بيانا عن قريب ، وإذا ثبت فهذا قياس مالك مصداق لنص « البينة على المدعى واليمين على المنكر » إلا أن يكون مذهبه جواز تخصيص عموم النص بالقياس ، وللعلماء كلام في حجية العام بعد تخصيصه .

٢ — وعن رجل من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ، وقضى بهار رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ناس من الأنصار في قتيل ادعوه على اليهود رواه مسلم قوله « على ما كانت عليه في الجاهلية » كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري في قصة الهاشمي في الجاهلية ، وفيها « أن أبا طالب قال للقاتل : اختر منا إحدى ثلاث : إن شئت أن تؤدى بائة من الإبل ، فأنك قتلت صاحبنا خطأ ، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله ، وإن أبيت قتلناك به » وفيه دليل على ثبوت القتل بالقسامة واعلم أنا قد أشرنا إلى أنه لم يثبت القسامة إلا للجاهير كما قررناه عنهم . وذهب سالم ابن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابة وابن عليه والناصر إلى عدم شرعية مخالفتها الأصول المقررة شرعا ، فإن الأصل أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه ، وبأن الأيمان لا تأثير لها في إثبات الدماء ، وبأن الشرع ورد بأنه لا يجوز الحلف إلا على ما علم قطعا أو شوهد حسا ، وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يحكم بها ، وإنما كانت حكما جاهليا ، فخطف بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليريهم كيف لا يجري الحكم بها على أصول الإسلام . وبيان أنه لم يحكم بها أنهم لما قالوا له : وكيف نحلف ولم نحضر ولم نشاهد ؟ لم يبين لهم أن هذا الحلف في القسامة من شأنه ذلك ، وأنه حكم الله فيها وشرعه بل عدل إلى قوله « يحلف لكم يهود » فقالوا ليسوا بمسلمين ، فلم يوجب صلى الله عليه وسلم عليهم ويبين لهم أن ليس لكم إلا اليمين من المدعى عليه مطلقا مسلمين كانوا أو غيرهم . بل عدل إلى إعطاء الدية من عنده صلى الله عليه وسلم ، ولو كان الحكم ثابتا ليمين وجهه لهم بل تقريره صلى الله عليه وسلم لهم على أنه لا حلف إلا على شيء مشاهد مرئي دليل على أنه لا حلف في القسامة ، ولأنه لم يطلب صلى الله عليه وسلم اليهود للاجابة عن خصومهم في دعواهم ، فالقصة منادية بأنها لم تخرج مخرج الحكم الشرعي ، إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ، فهذا أقوى دليل بأنها ليست حكما شرعيا ، وإنما تلطف صلى الله عليه وسلم في بيان أنها ليست بحكم شرعي بهذا التدريج المنادي بعدم ثبوتها شرعا ، وأقرهم صلى الله عليه وسلم بأنهم لا يحملون على ما لا يعلمونه ولا شاهدوه ولا حضروه ولم يبين لهم بحرف واحد أن أيمان القسامة من شأنها أن تكون على ما لا يعلم . وبذا تعرف بطلان القول بأن في القصة دليلا على الحكم على الغائب إذ لا حكم فيها



أصلاً ، وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للأصول بأنها مخصصة من الأصول ، لأن القسامة سنة مستقلة بنفسها منفردة بمخصصة للأصول كسائر المخصصات للحاجة إلى شرعية حياتها لحفظ الدماء وردع المعتدين . ووجه بطلانه أنه فرع ثبوت الحكم بها عن الشارع ، فلو ثبت الحكم بها لكان هذا جواباً حسناً . وأما ما في حديث مسلم « أنه صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ، وقضى بها بين ناس من الأنصار في قتل ادعوه على اليهود » فهو إخبار عن القصة التي في حديث سهل بن أبي حشمة . وقد عرفت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض بها فيه كما قررناه . وقد عرفت من حديث أبي طالب أنها كانت في الجاهلية على أن يؤدي الدية القاتل لا العاقلة كما قال أبو طالب « إما أن تؤدي مائة من الإبل » فإنه ظاهر أنها من ماله لا من عاقلته ، أو يحلف خمسون من قومك أو تقتل . وهنا في قصة خير لم يقع شيء من ذلك ، فإن المدعي عليهم لم يحلفوا ولم يسلموا دية ولم يطلب منهم الحلف . وليس هذا قد حافى رواية الراوى من الصحابة بل في استنباطه ، لأن قد أفاد حديثه أنه استنبط قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقسامة من قصة أهل خير ، وليس في تلك القصة قضاء وعدم صحة الاستنباط جائز على الصحابي وغيره اتفاقاً ، وإنما روايته للحديث بلفظه أو بمعناه هي التي يضمن قبولها . وأما قول أبي الزناد « قتلنا بالقسامة والصحابة متوافرون إنى لأرى أنهم ألف رجل لما اختلف منهم اثنان » فإنه قال في فتح الباري : إنما نقله أبو الزناد عن خارجة ابن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه ، وإلا فأبو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرة من الصحابة فضلاً عن ألف انتهى قلت : لا يخفى أنه تقرير لما رواه أبو الزناد لثبوت ما رواه عن خارجة بن زيد الفقيه الثقة ، وإنما دلس أبو الزناد بقوله قتلنا ، وكأنه يريد قتل معشر المسلمين وإن لم يحضرهم ، ثم لا يخفى أن غايته بعد ثبوته عن خارجة فعل جماعة من الصحابة ، وليس باجماع حتى يكون حجة ، ولا شك في ثبوت فعل عمر بالقسامة وإن اختلف عنه في القتل بها ، وإنما نزاعنا في ثبوت حكمه صلى الله عليه وسلم بها فإنه لم يثبت .

## باب قتال أهل البغي

البغي مصدر بغي عليه بفتح القين المعجمة بغيًا بفتح الموحدة وسكون المعجمة : علا وظلم وعدل عن الحق ، وله معان كثيرة . وذكر الشارح رحمه الله معناه الاصطلاحي هنا وساقه على اصطلاح الهادوية ، وقد أينا ما فيه في حواشي ضوء النهار ولم نذكره هنا لعدم انطباق الأحاديث عليه .

١ — عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من حمل علينا السلاح فليس منا . متفق عليه . أي من حمله لقتال المسلمين بغير حق كنى بحمله عن المقاتلة ، إذ القتل لازم لحمل السيف في الأغلب ، ويحتمل أنه لا كناية فيه

وان المراد حمله حقيقة لإرادة القتال . ويدل له قوله « علينا » وقوله « فليس منا » تقدم بيانه بأن المراد ليس على طريقتنا وهدينا ، فان طريقته صلى الله عليه وسلم نصر المسلم والقتال دونه لا ترويعه وإخافته وقتاله وهذا في غير المستحل ، فان استحلال القتال للمسلم بغير حق فانه يكفر فاستحلاله المحرم القطعي . والحديث دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه . وأما قتال البغاة من أهل الإسلام ، فانه خارج من عموم هذا الحديث بدليل خاص .

٢ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : من خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فَمِيتَهُ مِيتَةٌ ﴿ بكسر الميم مصدر نوعي ﴾ جاهلية . أخرجه مسلم ﴿ قوله « عن الطاعة » أي طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه وكان المراد خليفة أي قطر من الأقطار إذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الإسلامية من أثناء الدولة العباسية ، بل استقل أهل كل إقليم بقائم بأمرهم ، إذ لو حمل الحديث على خليفة اجتمع عليه أهل الإسلام لقلت فائدته . وقوله « وفارق الجماعة » أي خرج عن الجماعة الذين اتفقوا على طاعة إمام انتظم به شملهم واجتمعت به كلمتهم وحاطهم عن عدوهم قوله « فميتته ميتة جاهلية » أي منسوبة إلى أهل الجهل ، والمراد به من مات على الكفر قبل الإسلام ، وهو تشبيه لميتة من فارق الجماعة بمن مات على الكفر بجماع أن الكل لم يكن تحت حكم إمام فان الخارج عن الطاعة كأهل الجاهلية لإمام له . وفي الحديث دليل على أنه إذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم أنا لانقائه لردّه إلى الجماعة ويدعن للإمام بالطاعة بل نخليه وشأنه ، لأنه لم يأمر صلى الله عليه وسلم بقتاله بل أخبر عن حال موته وأنه كأهل الجاهلية ولا يخرج بذلك عن الإسلام . ويدل له ما ثبت من قول علي رضي الله عنه للخوارج « كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدا ، فان فعلتم نفذت إليكم بالحرب » وهذا ثابت عنه بألفاظ مختلفة . أخرجه أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد . قال عبد الله بن شداد : فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام . فدل على أن مجرد الخلاف على الإمام لا يوجب قتال من خالفه .

٣ — وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تَقْتُلُ عَمَارًا الْفَتَى الْبَاغِيَّةَ . رواه مسلم ﴿ تمامه في مسلم « يدعوه إلى الجنة ويدعونه إلى النار » قال ابن عبد البر : تواترت الاخبار بهذا وهو من أصح الحديث . وقال ابن دحية : لا مطمئن في صحته ولو كان غير صحيح لرده معاوية ، وإنما قال معاوية قتله من جاء به ؛ ولو كان فيه شك لرده وأنكره حتى أجاب عمرو بن العاص على معاوية فقال : فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل حمزة . وأما ما نقله المصنف في التلخيص وتبعه الشارح في نقله من أنه نقل ابن الجوزي عن خلاد في العلل أنه حكى عن أحمد أنه قال : قد روى هذا الحديث من ثمانية وعشرين طريقا ليس فيها طريق صحيح . وحكي أيضا عن أحمد وابن معين وابن أبي (١٧ - سبيل السلام - ٣)



خيئمة أنهم قالوا : لم يصح فقد أجاب السيد محمد بن إبراهيم الوزير عن هذا بقوله :  
الاسترواح إلى ذكر هذا الخلاف الساقط من غير بيان بطلانه من مثل ابن حجر عصبية  
شنيعة . فأما ابن الجوزي فلم يعرف هذا الشأن . وقد ذكر الذهبي في ترجمته في التذكرة كثرة  
خطئه في مصنفاته فهو أجهل وأحقر من أن ينتهض لمعارضة أئمة الحديث وورثته وحفاظه  
كان عبد البر والبيخاري ومسلم والحميدي وقدره كمالاً أبو داود والترمذي والذهبي والحاكم  
وابن خزيمة والقرطبي والاسماعيلي والبرقاني وأمثالهم ، وقد ذكر جملة منهم تواتره وصحته وجماعة  
منهم إجماع أهل السنة وأهل العقيدة وأهل العلم على ذلك ، وذكره القرطبي في آخر تذكرة  
والحاكم في علوم الحديث له ، وحكاها عن ابن خزيمة المعروف بإمام الأئمة ولم يحك أحد  
عنهم خلافاً في ذلك . وأما الذهبي فإنه حقق صحة دعواه بما أورده من الطرق الصحيحة الجملة  
والمنع من الصحة بمجرد العصبية من غير حجة صنيعة من لأعلم له بل من لا عقل له ولا حياء .  
انتهى . قلت : ولا يخفى أن ابن الجوزي نقل عن أحمد عدم صحته وليس له وقدر في صحته  
حتى يقال إنه أحقر من أن ينتهض لمعارضة أئمة الحديث وورثته وحفاظه . فالأولى في الجواب  
عن نقل ابن الجوزي ما قاله السيد محمد أيضاً أنه قد روى يعقوب بن شيبه الإمام الثقة  
الحافظ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه إنه حديث صحيح سمعته عنه يعقوب وقد سئل عنه .  
ذكره الذهبي في ترجمة عمار في النبلاء ، وبؤيده أنه رواه أحمد عن جماعته كثيرة من الصحابة ،  
وكان يرى الضرب على روايات الضعاف والمنكرات ، وهذا يدل على بطلان ما حكاها ابن  
الجوزي ، وإلا فغايبته أنه قد تعارض عن أحمد القولان في طرح . وفي تصحيح غيره ما يفنى  
عنه كما لا يخفى . وأما الحكاية عن ابن معين وابن أبي خيئمة فإنه رواها المصنف بصيغة  
التمريض ولم ينسبها إلى راو فيتمكلم عليها . والحديث دليل على أن الفئة الباغية مأوية ومن  
في حزبه ، والفئة المحقة على رضي الله عنه ومن في صحبته ، وقد نقل الإجماع من أهل السنة  
بهذا القول جماعة من أئمتهم كالعامري وغيره وأوضحناه في الروضة الندية .

٤ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل  
تدري يا ابن أم عبد ؟ هو ابن مسعود لأنه المعروف بذلك ، وكأنه رواه عنه ابن عمر  
رضي الله عنه أو سمع النبي صلى الله عليه وسلم يحدثه ﴿ كَيْفَ حُكِّمَ اللَّهُ فِيمَنْ بَغَى  
مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ ؟ قَالَ : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحَةٍ ﴾ أي لا يتم  
قتل من كان جريحاً من البغاة ﴿ وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا وَلَا يُقَسَّمُ  
قَيْثُهَا . رواه البزار والحاكم وصححه فوهم لأن في إسناده كوثراً ﴾ بفتح الكاف وسكون الواو  
ومثله مفتوحة فراء ﴿ ابن حكيم وهو متروك ، وصح عن علي بن عوف من طرق موقوفة . أخرجه  
ابن أبي شيبه والحاكم في الميزان كوثر بن حكيم عن عطاء ومكحول ، وهو كوفي نزل حلب  
قال ابن معين : ليس بشيء . وقال أحمد بن حنبل : أحاديثه بواطيل انتهى قال ابن عدي  
هذا حديث غير محفوظ . وأما الرواية عن علي عليه السلام فرواها البيهقي وغيره . وفي الحديث

مسائل : الأولى جواز قتال البغاة وهو إجماع لقوله تعالى - فقاتلوا التي تبغى - قلت : الآية دالة على الوجوب وبه قالت الهادوية . ولكن شرطوا ظن الغلبة . وعند جماعة من العلماء أن قتالهم أفضل من قتال الكفار ، قالوا : لما يلحق المسلمين من الضرر منهم .

واعلم أنه يتعين أولا قبل قتالهم دعاؤهم إلى الرجوع عن البغى وتكرير الدعاء كما فعل على رضى الله عنه فى الخوارج ، فانهم لما فارقه أرسل إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف وكانوا ثمانية آلاف وبقي أربعة أبوا أن يرجعوا وأصرروا على فراقه ، فأرسل إليهم « كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدا » فقتلوا عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بقر وابتطن سريته وهى حبلى وأخرجوا ما فى بطنها ، فبلغ عليا كرم الله وجهه ، فكتب إليهم : أفيدوننا بقاتل عبد الله ابن خباب ، فقالوا كلنا قتله ، فأذن حينئذ فى قتالهم : وهى روايات تابعة ساقها المصنف فى فتح البارى .

المسئلة الثانية « أنه لا يجهز على جريحها » وهو من أجهز على الجريح وجهر أى بت قتله وأسرعه وتمم عليه ، ودليله قوله « ولا يجهز على جريحها » وأخرج البيهقى أن عليا عليه السلام قال لأصحابه يوم الجمل « إذا ظهرتم على القوم فلا تطلبوا مدبرا ولا تحمزوا على جريح وانظروا ما حضرت به الحرب من آله فأقبضوه وما سوى ذلك فهو لورثته » قال البيهقى : هذا منقطع ، والصحيح أنه لم يأخذ شيئا ولم يسلب قتيلا . ودل الحديث أيضا على أنه لا يقتل أسير البغاة ، قالوا : وهذا خاص بالبغاة ، لأن قتالهم إنما هو لدفعهم عن المحاربة . ودل الحديث أيضا على أنه لا يطلب هاربها : وظاهره ولو كان متحيزا إلى فئة ، وإلى هذا ذهب الشافعى قال : لأن القصد دفعها فى تلك الحال وقد وقع . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الهارب إلى فئة يقتل إذ لا يؤمن عوده . والحديث يرد هذا القول وكذا ما تقدم من كلام على عليه السلام .

المسئلة الثالثة قوله « ولا يقسم فيئها » أى لا يغنم فيقسم دال على أن أموال البغاة لا تغنم وإن أجلبوا بها إلى دار الحرب ، وإلى هذا ذهب الشافعية والحنفية . وأيد هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه » وقد صحح البيهقى أن عليا عليه السلام لم يأخذ سلبا فأخرجه عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه « أن عليا عليه السلام كان لا يأخذ سلبا » وأخرج أيضا عن أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم شيئا وأخرج عن أبي أمامة قال « شهدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقتلون موليا ولا يسلبون قتيلا » وذهبت الهادوية إلى أنه يغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويخمس لقول على عليه السلام : لكم المعسكروما جوى . وأجيب بأن الحديث مصرح بأنها لا تغنم وبأن ما ذكرنا عن على عليه السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقا .

المسئلة الرابعة يؤخذ من إطلاق قوله « ولا يجهز على جريحها » أنه لا يضمن البغاة ما أتلوه فى القتال من الدماء والأموال ، وإليه ذهب الإمام يحيى والحنفية . واستدل أيضا بقوله تعالى - حتى تفيء إلى أمر الله - ولم يذكر ضمنا . وبما أخرجه



البيهقي عن ابن شهاب قال : هاجت الفتنة الأولى فأدركت الفتنة رجالاً ذوى عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممن شهد معه بدرآء ، وبلغنا أنهم كانوا يرون أن يهدر أمر الفتنة ولا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ، ولا أحد في سبأ امرأة سييت ، ولا يرى عليها حد ، ولا بينها وبين زوجها ملاءمة ، ولا يرى أن يقدفها أحد إلا جلد الحد ، ويرى أن ترد إلى زوجها الأول بعد أن تعد فتنة قضى عدتها من زوجها الآخر . ويرى أن يرثها زوجها الأول . قلت : وهذا وإن لم يكن إجماعاً فانه مقول للبراء الأصلية ، إذ الأصل أن أموال المسلمين ودماءهم معصومة . وذهب الشافعي وحكي عن الهادوية إلى أن يقتص من قتل من البغاة . واستدلوا بعموم الآيات والأحاديث نحو : ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً . وحديث « من اعتبط مسلماً بقتل عن بينة فهو قود » وأجيب بأنها عمومات خصت بما ذكر من أدلة أهل القول الأول .

٥ — ﴿ وعن عرفة ﴾ بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وجيم ﴿ ابن شريح ﴾ بالشين المعجمة مصغر شرح ، وقيل بالمهملة ﴿ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : مَنْ أَنَا كُفُّمُ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَأَقْتُلُوهُ : أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ﴾ ورواه أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كأننا من كان « وفي لفظ « فاقتلوه » وفي لفظ « من أنا كم وأمر كم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه » وأخرج الشيخان واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال « من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر عليه ، فانه من فارق الجماعة شراً فمات ميتة جاهلية » وفي لفظ « من خرج عن سلطان شراً مات ميتة جاهلية » دلت هذه الألفاظ على أن من خرج على إمام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين ، والمراد أهل قطر كما قلناه فانه قد استحق القتل لإدخاله الضرر على العباد . وظاهره سواء كان جائراً أو عادلاً . وقد جاء في أحاديث تقييد ذلك بما أقاموا الصلاة ، وفي لفظ « ما لم تروا كفراً بواحاً » وقد حققنا هذه المباحث في منحة الغفار حاشية ضوء النهار تحقيقاً تضرب إليه آباط الإبل والحمد لله المنعم المتفضل .

## باب قتال الجاني وقتل المرتد

١ — ﴿ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ . رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه ﴾ وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث سعيد بن زيد . وفي الحديث دليل على جواز المقاتلة لمن قصد أخذ مال

غيره بغير حق قليلا كان المال أو كثيرا : وهذا قول الجماهير . وقال بعض المالكية : لا يجوز القتال على أخذ القليل من المال : قال القرطبي : سبب الخلاف في ذلك هل القتال لدفع المنكر ، فلا يفترق الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال في ذلك : وحكي ابن المنذر عن الشافعي رضي الله عنه أن من أريد ماله أو نفسه أو حريمه ولم يمكنه الدفع إلا بالقتل فله ذلك وليس عليه قود ولا دية ولا كفارة ، لكن ليس له أن يقصد القتل من غير تفصيل . قال ابن المنذر : والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظمنا بغير تفصيل ، إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء الباطن والآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه ، وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فحمل الحديث عليها . وأما في حال الخلاف والفرقة فليستسلم ولا يقاوم أحدا . قلت : ويؤيد ما قاله ابن المنذر عن أهل العلم ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال فلا تعطه ، قال أرأيت إن قاتلني ؟ قال قاتله قال أرأيت إن قتلني ؟ قال فأنت شهد ، قال أرأيت أن يقتله ؟ قال فهو في النار » وظاهر الحديث إطلاق الأحوال . قلت هذا في جواز قتال من يأخذ المال فهل يجوز له : أي لمن يراد أخذ ماله ظلما الاستسلام وترك المنع بالقتال . الظاهر جواره . ويدل له حديث « فكن عبد الله المقتول » فانه دال على جواز الاستسلام في النفس والمال بالأولي فيحمل قوله هنا ولا تعطه على أنه نهى لغير التجريم

٢ ( وعن عمران بن حصين قال : قاتل يعلى بن أمية رجلا فعض أحدهما صاحبه فانزع يده من فيه . فنزع ثنيته فاختمها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أَيْعَضُ أَحَدُكُمْ ) بفتح حرف المضارعة والعين المهملة ماضية عضض بكسر الضاد الأولى يعضد بفتحها في المضارع ، فأدغمت ونقلت حركتها إلى ما قبلها ( أخاه كما يعض الفحل ) أي الذكر من الإبل ( لادية له . متفق عليه ، واللفظ لمسلم ) اختلاف في العاض والمعضوض منهما ، فقال الحافظ . الصحيح المعروف أن المعضوض أجبر يعلى لا يعلى قيل فيتعين أن يكون يعلى هو العاض . وفي الحديث دليل على أن هذه الجناية التي وقعت لأجل الدفع عن الضرر تهدر ولا دية على الجاني وإلى هذا ذهب الجمهور وقالوا : لا يلزمه شيء لأنه في حكم الصائل ، واحتجوا أيضا بالإجماع على أن من شهر على آخر سلاحيته فله دفع عن نفسه فقتل الشاهر أنه لا شيء عليه ، قالوا . ولو جرحه المعضوض في محل آخر من بدنه لم يلزمه شيء ، وشرط الإهدار أن يتألم المعضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب شدة أو فك لحية ليسلها ، ومهما أمكن التخلص بدون ذلك فعُدل عنه إلى الأثقل لم يهدر ، وللشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق . ودليل شرط الإهدار بما ذكر مأخوذ من القواعد الكلية في الشرع وإلا فلا يفيد الحديث فان كان العض في موضع آخر من البدن جرى فيه هذا الحكم قياسا .



٣ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم :  
 لو أن امرأة أطلع عليك بغير إذن فحذفتة بحمالة ففقت عيته لم يكن عليك جناح . متفق  
 عليه . دل الحديث على تحريم الاطلاع على الغير بغير إذن ، وعلى أن من أطلع قاصدا للنظر  
 إلى محل غيره مما لا يجوز الدخول إليه إلا بإذن مالك ، فإنه يجوز المطلع عليه دفعه بما  
 ذكر وإن فقأ عينه فإنه لا ضمان عليه . وفي لفظ لأحمد والنسائي وصححه ابن حبان فلا دية  
 له ولا قصاص . وأما إذا كان مأذونا بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على الناظر ،  
 وكذا لو كان المنظور إليه في محل لا يحتاج إلى الإذن ولو نظر منه ما لا يحل له النظر إليه ،  
 لأن التقصير من المنظور إليه ، وإلى هذا ذهب الشافعي وغيره ، والخلاف فيه المالكية .  
 قال يحيى بن يعمر من المالكية : لعل مالك لم يبلغه الخبر . وقال ابن دقيق العيد : تصرف  
 الفقهاء في الحكم بأنواع من التصرفات منها أنه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفا في  
 الشارع أو في خالص ملك المنظور إليه أو في سكة منسدة الأسفل اختلافوا فيه والأشهر أنه  
 لا فرق ، ولا يجوز مد العين إلى حرم الناس بحال ، وفي وجه للشافعية : أنه لا تنقأ إلا عين  
 من وقف في ملك المنظور إليه والحديث مطلق . ومنها أنه هل يجوز رمي الناظر قبل الإنذار  
 والنهي فيه وجهان للشافعية : أحدهما لا ، والثاني نعم . قلت : وهو الذي يدل له الحديث  
 ويؤيده الحديث الآخر « أنه صلى الله عليه وسلم جعل يحتل المطلع عليه ليطعمه » والاحتل  
 فسر في النهاية بقوله يرأوده ويطلبه من حيث لا يشعر . وفي الحديث دليل أنه إنما يباح له  
 قصد العين بشئ ، خفيف كالدرى والبتدقة والحصاة لقوله فحذفته قال الفقهاء : فأما لورماه  
 بالنشاب أو بحجر يقتله فقتله ، فهذا قتيل يتعلق به القصاص أو الدية . ومما تصرف فيه الفقهاء  
 أن هذا الناظر إذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يجوز قصد عينه لأن له في النظر  
 شبهة ، وقيل لا يكتفى إذا كان له في الدار محرم بل إنما يمتنع قصد عينه إذا لم يكن في الدار إلا  
 محارمه . ومنها إذا لم يكن في الدار إلا صاحبها فله الرمي إن كان مكشوف العورة ولا ضمان  
 وإلا فوجهان أظهرهما لا يجوز رميه . ومنها أن الحريم إذا كن في الدار مستترات أو في بيت  
 في وجه لا يجوز قصد عينه لأنه لا يطلع على شيء . قال بعض الفقهاء : والأظهر الجواز  
 لإطلاق الأخبار وأنه لا تنضبط أوقات الستور والتكشف والاحتياط حسم الباب ، ومنها أن  
 ذلك إنما يكون إذا لم يقصر صاحب الدار ، فإن كان باب مفتوحا أو ثمة كوة واسعة أو ثمة  
 مفتوحة فينظر فإن كان مجتازا لم يجوز قصده وإن كان وقف وتعبد فليل لا يجوز قصده  
 لتفريط صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة ، وقيل يجوز لتعديده بالنظر ، وأجرى هذا  
 الخلاف فيما إذا نظر من سطح بيته أو نظر المؤذن من المئذنة ، لكن الأظهر ههنا عدم  
 جواز الرمي لأنه لا تقصير من صاحب الدار ثم قال : واعلم أن ما كان من هذه التصرفات  
 الفقهية داخلا تحت إطلاق الحديث فهو مأخوذ منها ، ومالا فيعضه مأخوذ من فهم المعنى  
 المقصود بالحديث ، وبعضه مأخوذ من القياس وهو قليل فيما ذكر انتهى كلامه :

واعلم أنه يؤخذ من هذا الحديث صحة قول الفقهاء إنها تهم الصوامع المحدثه المعورة ، وكذا تعلية الملك إذا كانت معورة ، وهو محكي عن القاسم الرسي وهو رأى عمر ، فانه أخرج عنه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال أول من بنى غرفة بمصر خارجة بن حذافة ، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فكتب إلى عمرو ابن العاص «سلام عليك أما بعد : فانه بلغني أن خارجة بن حذافة بنى غرفة ، ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه ، فإذا أتاك كتابي هذا فاهدمها إن شاء الله تعالى والسلام» .

٤ — وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها ، وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها ، وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل . رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي ، وصححه ابن حبان وفي إسناده اختلاف مداره على الزهري ، وقد اختلف عليه فانه روي عن طرق كلها عن الزهري عن حزام عن البراء ، وحزام لم يسمع من البراء ، قاله عبد الحق تبعاً لابن حزم . وأخرجه البيهقي من طرق وفيها الاختلاف ، إلا أنه قال الشافعي رحمه الله أخذناه لثبوته وانصالة ومعرفة رجاله . قال البيهقي : ورويناه عن الشعبي عن شريح أنه كان يضمن ما أفسدته الغنم بالليل ولا يضمن ما أفسدته بالنهار . ويتأول هذه الآية — وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم — وكان يقول : النفس بالليل . وروي مرة عن مسروق — إذ نفشت فيه غنم القوم — قال : كان كرماف دخلت فيه ليلاً فأتى كثر فيه خضر فدل الحديث أنه لا يضمن مالك البهيمة ما جنته في النهار لأنه يعتاد إرسالها في النهار ويضمن ما جنته بالليل لأنه يعتاد حفظها بالليل وإلى هذا ذهب الهادي ومالك والشافعي . ودليلهم الحديث والآية وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقاً ، وحجته حديث «العجماء جرحها جبار» أخرجه أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة وأحمد والنسائي وابن ماجه عن عمرو ابن عوف وفيه زيادة ، ولكنه قال الطحاوي : مذهب أبي حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظ ، وأما إذا أرسلها من دون حافظ فانه يضمن . وكذا المالكية يقيدون ذلك بما إذا سرحت الدواب في مسارحها المعتادة للرعي ، وأما إذا كانت في أرض مزرعة لا مسرح فيها فانهم يضمنون ليلاً أو نهاراً ، وفي المسألة أقوال أخر لا تماثل النص هذا ولا دليل لها يقاومه .

٥ — وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه في رجل أسلم ثم تهود لا أجلس حتى يقتل : قضاء الله ورسوله جوز في قضاء رفعه على أنه حير مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مصدر حذف فعله ، وهو يشير إلى حديث «من بدل دينه فاقتلوه» وسيأتي من أخرجه «فأمر به فقتل ، متفق عليه . وفي رواية لابي داود : وكان قد استتيب قبل ذلك» الحديث دليل على أنه يجب قتل المرتد وهو إجماع ، وإنما وقع الخلاف هل يجب استتابته قبل قتله أولاً؟ ذهب الجمهور إلى وجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود هذه ، وله في رواية أخرى «فدعاه



أبو موسى عشرين ليلة أو قريبا منها ، وجاء معاذ فدعاه فأبى ، فضرب عنقه ، وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر وآخرون إلى عدم وجوب استتابة المرتد وأنه يقتل في الحال مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم «من بدل دينه فاقتلوه» يعنى والفاء تفيد التعقيب كما لا يخفى ، ولأن حكم المرتد حكم الحربى الذى بلغته الدعوة فإنه يقاتل ، من دون أن يدعى : وإنما شرعت الدعوة لمن خرج عن الإسلام لأعن بصيرة ، وأما من خرج عن بصيرة فلا . وعن ابن عباس وعطاء إن كان أصله مسلما لم يستتب وإلا استتب نقله عنهما الطحاوى ، ثم للقائلين بالاستتابة خلاف آخر وهو أنه هل يكفى مرة أو لا بد من ثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام . ويروى عن على عليه السلام يستتاب شهرا .

٦ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ** . رواه البخارى . الحديث دليل على وجوب قتل من بدل دينه كما تقدم وهو عام للرجل والمرأة ، والأول إجماع وفي الثانى خلاف . ذهب الجمهور إلى أنها تقتل المرأة المرتدة لأن كلمة من هنا تعم الذكر والأنثى ، ولأنه أخرج ابن المنذر عن ابن عباس راوى الحديث أنه قال «تقتل المرأة المرتدة» ولما أخرجوه والدارقطنى «أن أبا بكر رضى الله عنه قتل امرأة مرتدة في خلافته» والصحابة متوافرون ولم ينكر عليه أحد وهو حديث حسن وأخرج أيضا حديثا صرفوا في قتل المرأة ولكنه حديث ضعيف ، وقد وقع في حديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن أنه قال له «أيمار رجل ارتد عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيمار امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها ، وإسناده حسن وهو نص في محل النزاع . وذهب الحنفية إلى أنها لا تقتل المرأة إذا ارتدت قالوا : لأنه قد ورد عنه صلى الله عليه وسلم النهى عن قتل النساء لما رأى امرأة مقبولة وقال : ما كانت هذه لقاتل ، رواه أحمد . وأجاب الجمهور بأن النهى إنما هو عن قتل الكافرة الأصلية كما وقع في سياق قصة النهى فيكون النهى مخصوصا بما فهم من العلة وهو لما كانت لا تقاتل فالنهي عن قتلها إنما هو لتركها المقاتلة ، فكان ذلك في دين الكفار الأصليين المعجزين للقتال وبني عموم قوله «من بدل دينه» سالما عن المعارض وأيدته الأدلة التى سلفت .

واعلم أن ظاهر الحديث إطلاق التبديل فيشمل من تنصر بعد أن كان يهوديا وغير ذلك من الأديان الكفرية وإلى هذا ذهب الشافعية ، وسواء كان من الأديان التى تقرر بالجزية أم لا لإطلاق هذا اللفظ ، وخالفت الحنفية في ذلك وقالوا : ليس المراد إلا تبديل الكفر بعد الإسلام . قالوا : إطلاق الحديث متروك اتفاقا في حق الكافر إذا أسلم مع تناول الإطلاق له ، وبأن الكفر مله واحدة فالمراد من بدل دين الإسلام بدين آخر ، فإنه قد أخرج الطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعا «من خالف دينه دين الإسلام فاضربوا عنقه» فصرح بدين الإسلام .

٧ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه فينهاها فلا تنهى فلما كان ذات ليلة أخذ المولى بكسر الميم وعين مهملة وفتح الواو فجعله في بطنها وانكأ عليه فقتلها ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ألا تشهدوا فان دمها هدر . رواه أبو داود ورواته ثقة الحديث دليل على أنه يقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم ويهدر دمه ، فان كان مسلماً كان سبه له صلى الله عليه وسلم ردة فيقتل قال ابن بطال : من غير استتابة ونقل ابن المنذر عن الأوزاعي والليث أنه يستتاب ، وإن كان من أهل العهد فانه يقتل إلا أن يسلم . ونقل ابن المنذر عن الليث والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق أنه يقتل أيضاً من غير استتابة ، وعن الحنفية أنه يعزرا المعاهد ولا يقتل ، واحتج الطحاوي بأنه صلى الله عليه وسلم لم يقتل اليهود الذين قالوا : السام عليك ، ولو كان هذا من مسلم لكان ردة ، ولأن مأم عليه من الكفر أشد من السب : قلت : يؤيده أن كفرهم به صلى الله عليه وسلم معناه أنه كذاب ، وأي سب أخش من هذا وقد أقروا عليه إلا أن يقال إن هذا النص في حديث الأئمة يقاس عليه أهل الذمة : وأما القول بأن دماءهم إنما حقت بالعهد وليس في العهد أنهم يسبون النبي صلى الله عليه وسلم ، فمن سبه منهم انتقض عهده فيصير كافراً بلا عهد فيهدر دمه ، فقد يجاب عنه أن عهدهم تضمن إقرارهم على تكذيبهم له صلى الله عليه وسلم وهو أعظم سب إلا أن يقال يخص من بين غيره من السب والله أعلم .

تم الجزء الثالث من كتاب « سبل السلام : شرح بلوغ المرام »  
ويليه الجزء الرابع ، وأوله « كتاب الحدود »





# فهرست الجزء الثالث من سبل السلام

## شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام

صحيفة	صحيفة
٢٠ النهي عن تلقى الركبان وعن بيع الحاضر للبادي	٣ كتاب البيوع
٢٢ النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه وعن خطبته كذلك	٤ باب شروط البيع وما نهى عنه
٢٤ يحرم التفريق بين الوالدة وولدها وكذلك الأخوان	٥ يحرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام
٢٥ النهي عن التسعير لكل متاع، وعن الاحتكار	٧ النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن
٢٦ النهي عن التصرية للحيوان إذا أريد بيعه	٨ لا بأس بطلب البيع من الرجل لسلمته الأمر بالقاء الميتة وما حولها إذا وقعت في سمن جامد مثلاً
الأقوال في حديث النهي عن التصرية للحيوان	١٠ ما كان من شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل
٩٨ النهي عن بيع العنب لمن يعلم أنه يتخذ خمرًا	١١ النهي عن بيع أمهات الأولاد وهبتها وإرثها
٣٠ دعاء النبي صلى الله عليه وسلم لعروة البارقي بالبركة في بيعه	١٣ النهي عن بيع فضل الماء وعن بيع ضراب الجمل
النهي عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع وعن بيع ما في ضروعها الخ	١٤ النهي عن بيع حبل الحبلية وعن بيع الولاء وهبته
٣١ فضل الإقالة من البيع	١٥ النهي عن بيع الشيء قبل قبضه
٣١ باب الخيار	١٦ النهي عن بيعتين في بيعة
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا	١٧ النهي عن بيع العربان
٣٣ أمره صلى الله عليه وسلم لمن يخدم في البيوع بأن يقول لا خلافة	لا يصح للمشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزه إلى رحله
٣٤ باب الربا - ذم فاعله ومن يعينه	١٨ النهي عن النجش
	١٩ النهي عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة



صحيفة	صحيفة
٥٧ باب الصلح	٣٥ بيان الأصناف التي يحرم فيها الربا
٥٩ المسلمون على شروطهم	٣٧ النهي عن بيع الصبرة من التمر التي
٥٨ لا يمنع جاز جاره أن يفرز خشبة في جداره	لا يعلم مكييلها بالكيل المسمى من التمر
٥٩ باب الحوالة والضمان	٣٨ النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة
٦١ لا كفالة في حد	بيان الأشياء التي لو فعلتها الأمة لحقهم
٦٢ باب الشركة والوكالة	الذل حتى يرجعوا إلى دينهم
٦٤ يجوز العمل بالقربنة في مال الغير	٤١ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويصدق بها الرسول في قبض العين	الراشي والمرثي
٦٥ باب الإقرار ، ووصاياہ صلى الله عليه وسلم لا يذر	٤٢ النهي عن بيع الكالي* بالكالي*
٦٥ باب العارية	٤٣ باب الرخصة في العرايا وبيع أصول الثمار
يجب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره	٤٥ النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها
٦٦ أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خاتك	٤٥ النهي عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد
٦٨ باب الغصب	٤٧ أبواب السلم والقرض والرهن
٧٠ من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته ليس لعرق ظالم حق	٤٨ الحث على ترك استئصال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المدابنة
٧١ باب الشفعة	٤٩ انتفاع المرتهن بالمرهون وأقوال العلماء فيه
تثبت الشفعة للشريك فيما لم يقسم	٥٠ خيار الناس أحسنهم قضاء
٧٤ الجار أحق بصفيه	٥١ باب التفليس والحجر
٧٥ باب القراض	إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فالبايع أحق بها من الفرماء
٧٦ باب المساقاة والإجارة	٥٣ لي الواجد محل عرضه وعقوبته
٧٨ النهي عن المزاولة والأمر بالمؤاجرة	٥٤ يحجر الحاكم على المدين التصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرمائه
٧٩ محل إعطاء الحجام أجرته	٥٥ من لم يبلغ لا ينفذ تصرفه
٧٩ إن أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله تعالى	٥٦ لا يجوز للمرأة التصرف في مال زوجها إلا بأذنه
٨٠ باب إحياء الموات	
٨٢ لا ضرر ولا ضرار	

صحيفة	صحيفة
١١٠ الحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء	٨٣ من حفريثا فله أربعون ذراعا عطنا
١١١ جواز النظر للمرأة عند إرادة تزوجها	٨٤ الناس شركاء في ثلاثة : الكلا والماء والتار
١١٢ جواز عرض المرأة نفسها على رجل من أهل الصلاح	٨٥ باب الوقف
لا يجوز للرجل أن يخرج من ملكه ما لا بد له منه .	٨٧ باب الهبة والعمرى والرقبي
١١٤ الامر باعلان النكاح	٨٨ يحرم الرجوع في الهبة
١١٥ لا نكاح إلا بولي	٨٩ العمرى لمن وهبت له
أيما امرأة تكهت بشيء إذن وليها فنكاحها باطل .	٩٠ الحث على إهداء الجارة نجارتها
١١٨ لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها	٩١ باب اللقطة
ليس للمرأة ولاية النكاح	٩٢ أحكام اللقطة
١٢٠ نهية <small>صلى الله عليه وسلم</small> عن الشغار	شروط اللاقط
١٢١ أيما امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما	٩٤ النهي عن لقطة الحاج
١٢٢ لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها	٩٥ باب الفرائض
١٢٤ ترخيصه صلى الله عليه وسلم في المتعة ثم نهيه عنها	٩٦ لا يرث المسلم الكافر وعكسه
١٢٥ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له	٩٧ لا توارث بين أهل ملتين
١٢٦ باب الكفاءة والخيار .	٩٧ الله ورسول مولى من لا مولى له ، والنحال وارث من لا وارث له
١٢٨ لا عبرة في الكفاءة بغير الدين	٩٩ ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبته من كان
إذا عتقت الأمة فهي بالخيار مالم يطاها	١٠٠ باب الوصايا
١٣٢ أمره صلى الله عليه وسلم من أسلم وتحتة أختان بطلاق أيتهما شاء	١٠١ وصاياه صلى الله عليه وسلم
	١٠٢ منع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث
	١٠٣ إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم
	١٠٥ باب الوديعة
	١٠٧ كتاب النكاح
	١٠٨ الحث على تحصيل ما يغض به البصر ويحصن به الفرج
	١٠٩ الأمر باللباء والنهي عن التبتل نهيا شديدا



صحيفة	صحيفة
١٥٠ خير الصداق أيسره	١٣١ رد المرأة إذا أسلمت لزوجها إذا
١٥١ شرعية المتعة للمطلقة قبل الدخول	أسلم بدون عقد جديد، وأقوال
١٥٢ باب الوليمة	العلماء في ذلك
١٥٣ الدعاء للعروس بالبركة	١٣٢ إذا أسلم الزوج وعلمت امرأته
١٥٥ إذا دعى أحدكم إلى وليمة فليأتها	باسلامه فهي في عقد نكاحه الخ
١٥٦ شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من يأتيها	١٣٣ اختلاف العلماء في فسخ النكاح
١٥٧ أجزاء الوليمة بغير ذبح والبناء على	بالعيوب
المرأة في السفر الخ	١٣٤ قضي عمر أن العنين يؤجل سنة
١٥٧ الأمر بالتسمية عند الأكل والاكل	١٣٦ باب عشرة النساء
باليمن ومما يليه الخ	١٣٨ الأمر بالوصية بالنساء والصبر على
١٥٨ الأمر بالاكل من جانب الإناء	عوج أخلاقهن
دون وسطه، وآداب الأكل والشرب	١٣٨ تحريم إيشاء الرجل ما يقع بينه وبين
١٦١ باب القسم بين الزوجات	امراته من أمور الوقاع
الوعيد الشديد على تارك القسم بين	١٤٠ ما يقوله الرجل عند إرادته إتيان
زوجاته	امراته
١٦٢ المرأة إذا وهبت نوبتها لغيرها سقط	١٤١ يجب على المرأة إجابة زوجها إذا
حقها	دعاهما للجماع
١٦٣ يجوز للرجل أن يضرب امرأته ضربا	١٤٢ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم
خفيفا	الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة
١٦٤ باب الخلع	١٥٣ إباحة الغيلة والنهي عن العزل،
يجوز للرجل أن يأخذ من المرأة التي	والخلاف فيه
تريد الخلع مقدار الصداق والخلاف	١٤٤ بيان أن القسم ليس بواجب عليه
في الزيادة	صلى الله عليه وسلم بين نسائه
١٦٧ كتاب الطلاق	١٤٥ باب الصداق
أبغض الحلال عند الله الطلاق	صحة جعل العتق صداقا
١٦٨ النهي عن الطلاق البدعي	١٤٧ أصدقة أزواجه صلى الله عليه وسلم
١٧٢ الكلام على الحديث الدال أن الطلاق	١٤٨ من تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا
الثلاث كان في صدر الإسلام طلقة	ومات ولم يدخل بها فلها مهر المثل
واحدة	١٥٠ كل ما صح جعله ثمنا صح جعله مهرا
١٧٤ جمع الثلاث تطليقات بدعة	

صحيفة

- ١٧٢ الخلاف في عد الطلاق الثلاث طلقة واحدة
- ١٧٤ الطلاق من الامور التي هزلها جد
- ١٧٥ إذا حرم الرجل امرأته فهو يمين يكفرها
- ١٧٦ قول الرجل لامرأته الحلي بأهلك طلاق
- ١٧٧ لا طلاق إلا بعد نكاح
- ١٧٩ رفع القلم عن ثلاث
- ١٨٠ كتاب الرجعة
- ١٨١ باب الإيلاء والظهار والكفارة
- ١٨٢ إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى حتى يطلق
- ١٨٤ أقل ما ينقذ به الإيلاء أربعة أشهر
- ١٨٤ وجوب الكفارة على المظاهر
- ١٨٦ أقوال العلماء في خصال الكفارة الواجبة
- ١٨٧ أقوال العلماء في سقوط الكفارة عن المظاهر إذا عجز عنها
- ١٨٩ باب اللعان
- ١٩١ الأحكام المترتبة على اللعان
- ١٧٢ أقوال العلماء في جواز لعان الحامل
- ١٩٣ أسره صلى الله عليه وسلم رجلاً أن يضع يده على فم الملاءن عند الخامسة
- ١٩٤ لا يصح النفي للولد بعد الإقرار به
- ١٩٥ باب العدة والإحداد
- ١٩٨ العدة تعتبر بالمرأة لا بالزوج
- ١٩٨ ما يجب على المرأة التي توفي زوجها

صحيفة

- ١٩٨ بيان مدة الإحداد للمرأة المتوفى لها زوج أو قريب
- ٢٠٠ بيان ما يحرم على المتوفى عنها زوجها يجوز خروج المعتدة من منزلها نهاراً لحاجة
- ٢٠١ عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها كعدة الحرة
- ٢٠٣ إنما الأقراء الأطهار
- ٢٠٥ طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان
- ٢٠٦ امرأة المفقود تتربص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً
- ٢٠٧ نهى الرجل عن الخلوة بالمرأة الأجنبية ليلاً أو نهاراً
- ٢٠٩ الولد للفراش وللعاهر الحجر
- ٢١٠ يجوز لغير الأب أن يستلحق الولد
- ٢١١ باب الرضاع
- ٢١٢ إنما الرضاعة من الجماعة
- ٢١٣ أقوال العلماء في رضاع الكبير
- ٢١٥ الرضاع محرم إذا كان بخمس رضعات
- ٢١٦ يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب لارضاع إلا في الحولين
- ٢١٧ باب النفقات
- ٢١٩ وجوب الاتفاق على الأقرب فالأقرب
- ٢٢١ للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق
- ٢٢١ كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت
- ٢٢٢ من لم يجد ما ينفقه على امرأته يفرق بينهما



صحيفة

- ٢٢٥ حكم الزوج إذا عسر بنفقة زوجته  
٢٢٦ باب الحضانة  
الأم أحق بحضانة ولدها ما لم تزوج  
٢٢٨ ثبت الحضانة للمخالة عند سقوطها  
عن الأم -  
٢٢٩ تحريم قتل المرأة  
٢٣٠ كتاب الجنائيات  
٢٣١ السيد يقاد بعبد  
٢٣٢ لا يقتل الوالد بالولد  
٢٣٣ لا يقتل المسلم بالكافر  
٢٣٥ يجب القصاص بالمثل ويقتل الرجل  
بالمرأة  
٢٣٦ لا يقتص من الجراحات حتى يحصل البرء  
٢٣٧ الجنين إذا مات بسبب الجنابة  
وجبت فيه الغرة مطلقا  
٥٣٩ وجوب القصاص في السن  
٢٤٠ من لم يعرف قاتله يجب فيه الدية على العاقلة  
٢٤٣ أقوال العلماء في قتل الجماعة بالواحد  
٢٤٣ باب الديات  
كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لأهل  
اليمين ببيان الديات

صحيفة

- ٢٤٩ إن أعتى الناس على الله ثلاثة : من  
قتل في حرم الله الخ  
٢٤٧ بيان دية الأطراف  
يضمن المتطبيب ما أتلفه من نفس  
فما دونها  
٢٥١ أقوال العلماء في دية أهل الذمة  
٢٥٢ باب دعوى الدم والقسامة  
٢٥٥ ثبت القسامة بمجرد دعوى القتل  
على المدعى عليهم في دون شبهة  
إذا ثبت القتل في القسامة ثبتت  
أحكامها  
٢٥٥ إقراره صلى الله عليه وسلم القسامة  
على ما كانت عليه في الجاهلية  
٢٥٧ باب قتال أهل البغي  
٢٥٨ تقتل عمارة الفئة الباغية  
٢٥٩ أحكام البغاة  
٢٦٠ باب قتال الجاني وقتل المرتد  
٢٦٢ لا جناح علي من الحق ضررا بمن  
اطلع عليه بغير إذن  
٢٦٣ حفظ الحوائط بالنهار على أهلها الخ  
٢٦٤ من بدل دينه فأقتلوه

# فَرْقُ سَبِيلِ الشَّيْخِ الْأَمِيرِ

## شرح بلوغ المرام : من أدلة الأحكام

وهو شرح  
الإمام محمد بن إسماعيل الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير  
(١٠٥٩ - ١١٨٢ هـ)

على متن بلوغ المرام ، من أدلة الأحكام  
للحافظ شهاب الدين أبي الفضل  
أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني  
(٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

ويليه  
نخبة الفكر ، في مصطلح أهل الأثر  
للإمام ابن حجر

الجزء الرابع

دار الفكر





نَظَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها فَأَدَاها كما سَمِعَها

« حديث شريف »

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الحدود

الحدود جمع حد، والحد : أصله ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما . سميت هذه العقوبات حدودا لكونها تمنع عن المعاودة . ويطلق الحد على التقدير ، وهذه الحدود مقدرة من الشارع . ويطلق الحد على نفس المعاصي نحو قوله تعالى - تلك حدود الله فلا تقربوها - وعلى فعل فيه شيء مقدر نحو قوله تعالى - ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه - :

#### باب حد الزاني

١ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني أن رجلا من الأعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أنشدك في الفتح : ضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الباء : أي أذكرك الله رافعا نشيدتي : أي صوتي وهو بفتح أوله فتون ساكنة وضم الشين المعجمة : أي أسألك الله إلا قضيت لي بكتاب الله تعالى استثناء مفرغ إذ المعنى لا أنشدك إلا القضاء بكتاب الله فقال الآخر وهو أفقه منه : كأن الراوي يعرف أنه أفقه منه أو من كونه سأل أهل الفقه نعم ، فأقض بيننا بكتاب الله واثذن لي ، فقال : قل ، قال : إن ابني كان عسيفا بالعين المهملة والسين المهملة فمئنة تحتية فقاء كأجبروزنا ومعنى : على هذا فزني بامرأته ، وإني أخبرت أن على ابني الرجم ، فافتدت منه بمائة شاة ووليدة ، فسألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله : الوليدة والغنم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . كأنه قد علم صلى الله عليه وسلم أنه غير محصن ، وقد كان اعترف بالزنا واغْدُ يا أنيس تصغير أنس رجل من الصحابة لا ذكر له إلا في هذا الحديث إلى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها . متفق عليه . وهذا اللفظ لمسلم . الحديث دليل على وجوب الحد على الزاني غير المحصن مائة جلدة وعليه دل القرآن وأنه يجب عليه تغريب ، وهو



زيادة على ما دل عليه القرآن ، ودليل على أنه يجب الرجم على الزاني المحصن وعلى أنه يكفي في الاعتراف بالزنى مرة واحدة كغيره من سائر الأحكام ، وإلى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون ، وذهبت الهادوية والحنفية والحنابلة وآخرون إلى أنه يعتبر في الإفراج بالزنى أربع مرات مستداين بما يأتي من قصة ماعز . ويأتي الجواب عنه في شرح حديثه وأمره صلى الله عليه وسلم أنيساً برجمها بعد اعترافها دليل لمن قال يجوز حكم الحاكم في الحدود ونحوها بما أقربه الخصم عنده ، وهو أحد قولي الشافعي وبه قال أبو ثور كما نقله القاضي عياض . وقال الجمهور : لا يصح ذلك . قالوا : وقصة أنيس بطرقها احتمال الأعذار وأن قوله « فارجمها » بعد إعلامه صلى الله عليه وسلم أو أنه فوض الأمر إليه . والمعنى فإذا اعترفت بحضرة من ثبتت ذلك بقوله حكمت . قلت : ولا يخفى أن هذه تكلفات .

واعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث إلى المرأة لأجل إثبات الحد عليها ، فانه صلى الله عليه وسلم قد أمر باستتار من أتى بفاحشة وبالستر عليه ، ونهي عن التجسس ، وإنما ذلك لأنها لما قذفت المرأة بالزنى بعث إليها صلى الله عليه وسلم لتنكر فتطالب بحد القذف أو تنقر بالزنى فيسقط عنه ، فكان منها الإفراج فأوجبت على نفسها الحد . ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس « أن رجلاً أقر أنه زنى بامرأة فجلده النبي صلى الله عليه وسلم مائة ، ثم سأل المرأة فقالت : كذب ، فجلده جلد القرية ثمانين » وقد سكت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستنكره النسائي .

٢ — وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خُذُوا عَنِّي خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهَنَ سَبِيلًا ، الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفِي سَنَةٍ ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ . رواه مسلم في إشارة إلى قوله تعالى — أو يجعل الله لهن سبيلاً — بين به أنه قد جعل الله تعالى لهن السبيل بما ذكره من الحكم . وفي الحديث مسئلتان : الأولى حكم البكر إذا زنى ، والمراد بالبكر عند الفقهاء : الحر البالغ الذي لم يجامع في نكاح صحيح ، وقوله « بالبكر » هذا خرج مخرج الغالب لا أنه يراد به مفهوماً فإنه يجب على البكر الجلد سواء كان مع بكر أو ثيب كما في قصة العسيف ، وقوله « نفي سنة » فيه دليل على وجوب التعريب للزاني البكر عاماً وأنه من تمام الحد ، وإليه ذهب الخلفاء الأربعة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم وادعى فيه الإجماع . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجب التعريب ، واستدل الحنفية بأنه لا يذكر في آية النور ، فالتعريب زيادة على النص ، وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لأنه يكون ناسخاً وخوابه أن الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة ، وقد عملت الحنفية بمثله بدونه كتنقض الوضوء من الفقهية وجواز الوضوء بالنبيذ وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا منه وقال ابن المنذر : أقسم النبي صلى الله عليه وسلم في قصة العسيف أنه يقضى بكتاب الله ثم قال « إن عليه جلد مائة وتعريب عام » وهو المبين لكتاب الله . وخطب بذلك عمر على رؤس المنابر

وكان الطحاوي لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث «إن زنت أمة أحدكم فليجلدها» ثم قال في الثالثة فليبيعها» والبيع يفوت التغريب. قال. وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرية لأنها في معناها. قال: ويتأكد بحديث «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم» قال: وإذا انتفى عن النساء انتفى عن الرجال انتهى وفيه ضعف لأنه مبني على أن العام إذا خص لم يبق دليلاً وهو ضعيف كما عرف في الأصول. ثم نقول الأمة خصصت من حكم التغريب وكان الحديث عاماً في حكمه للذكر والأنثى والأمة والعبد، فخصت منه الأمة وبقي ما عداها داخل تحت الحكم. واستدل الهادوية بما ذكره المهدي في البحر من قوله: قلت: التغريب عقوبة لأحد لقول علي «جلد مائة وحبس سنة» ولنفي عمر في الخمر ولم ينكر ثم قال: لأنني بعدها أحداً والحدود لا تسقط. انتهى. ولا يخفى ضعف ما قاله. أما كلام علي عليه السلام فإنه مؤيد لما قاله الجماهير فإنه جعل الحبس عوضاً عن التغريب فهو نوع منه. وأما نفي عمر في الخمر فاجتهاد منه زيادة في العقوبة، ثم ظهر له أن لا ينفي أحداً باجتهاده والنفي بالزني بالعص، ويروى عن علي عليه السلام. وقال مالك والأوزاعي: إن المرأة لا تغرب، قالوا لأنها عورة وفي نفسها تضييع لها وتعرض للفتنة، ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم، ولا يخفى أنه لا يرد ما ذكر، ولأنه قد شرط من قال بالتغريب أن تكون مع محرماً وأجرته منها إذ وجبت بجنايتها. وقيل في بيت المال كأجرة الجلاد. وأما الرقيق فإنه ذهب مالك وأحمد وغيرهما إلى أنه لا ينشئ، قالوا لأن نفيه عقوبة لما لكه لمنعه نفعه مدة غربته، وقواعد الشرع قاضية أن لا يعاقب إلا الجاني، ومن ثمة سقط فرض الجهاد والحج عن المملوك. وقال الثوري وداود: ينفي لعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى - فاعلين نصف ما على المحصنات من العذاب - وينصف في حق المملوك لعموم الآية. وأما مسافة التغريب فقالوا أقلها مسافة القصر لتحصيل القرية، وغرب عمر من المدينة إلى الشام، وغرب عثمان إلى مصر، ومن كان غريباً لا وطن له غرب إلى غير البلد التي واقع فيها المعصية المسئلة الثانية في قوله «والثيب بالثيب» المراد بالثيب من قد وطئ في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل والمرأة مثله، وهذا الحكم يستوي فيه المسلم والكافر والحكم هو ما دل له قوله «جلد مائة والرجم» فإنه أفاد أنه يجمع للثيب بين الجلد والرجم، وهو قول علي كما أخرجه البخاري «أنه جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة»، وقال: جلدها بكتاب الله، ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الشعبي: قيل لعلي جمعت بين حديثين فأجاب بما ذكر. قال الحازمي: وذهب إلى هذا أحمد وإسحاق وداود وابن المنذر وهو مذهب الهادوية، وذهب غيرهم إلى أنه لا يجمع بين الجلد والرجم قالوا: وحديث عبادة منسوخ بقصة ماعز والغامدية واليهودية، فإنه صلى الله عليه وسلم رجمهم ولم يرو أنه جلدهم قال الشافعي: فدللت السنة على أن الجلد ثابت على البكر ساقط عن الثيب. قالوا وحديث عبادة متقدم. وأجيب بأنه ليس في قصة ماعز ومن ذكر معه على تقدير تأخيرها تصريح



يسقوط الجلد عن المرجوم لاحتمال أن يكون ترك روايته لوضوحه وليكونه الأصل . وقد اجمع الشافعي بنظير هذا حين عورض في إيجاب العمرة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من سأله أن يحج عن أبيه ولم يذكر العمرة . فأجاب بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه إلا أنه قد يقال إن جلد من ذكر من الخمسة الذين رجمهم صلى الله عليه وسلم لو وقع مع كثرة من يحضر عذابهما من طوائف المؤمنين يبعد أنه لا يرويه أحد ممن حضر فعد إثباته في رواية من الروايات مع تنوعها واختلاف ألفاظها دليل على أنه لم يقع الجلد فيقوى معه الظن بعدم وجوبه وفعل على ظاهر أنه اجتهد منه لقوله جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه ظاهر أنه عمل باجتهاده بالجمع بين الدليلين ، فلا يتم القول بأنه توقيف أو إن كان في قوله « بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم » ما يشعر بأنه توقيف . قلت : ولا يخفي قوة دلالة حديث عبادة على إثبات جلد الثيب ثم رجمه ، ولا يخفي ظهور أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلد من رجمه فأنا أتوقف في الحكم حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين ، وكنت قد جزمت في منحة الغفار بقوة القول بالجمع بين الجلد والرجم ثم حصل لي التوقف هنا .

٣ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من المسلمين وهو في المسجد فناداه فقال : يا رسول الله إني زنت ، فأعرض عنه فتتبعني تلقاء وجهه ثم أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجهه ثم فقال : يا رسول الله إني زنت ، فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات ، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أباك جنون ؟ قال لا ، قال : فهل أحصيت ؟ ثم بفتح الهمزة فجاء مهملة فصاد مهملة : أي تزوجت ( قال نعم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذهبوا به فارجموه . متفق عليه ) الحديث اشتمل على مسائل : الأولى أنه وقع منه إقرار أربع مرات ، فاختلف العلماء هل يشترط تكرار الإقرار بالزنى أربعاً أولاً ذهب من قدمنا ذكرهم وهم الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون إلى عدم اشتراطه التكرار مستدلين بأن الأصل عدم اشتراطه في سائر الأقارير كالقتل والسرقة ، وبأنه صلى الله عليه وسلم قال لأنيس « فإن اعترفت فارجمها » ولم يذكر له تكرار الاعتراف ، فلو كان شرطاً معتبراً لذكره صلى الله عليه وسلم لأنه في مقام البيان ولا يؤخر عن وقت الحاجة . وذهب الجماهير إلى أنه يشترط في الإقرار بالزنى أربع مرات مستدلين بحديث ما عر هذا . وأجيب عنهم بأن حديث ما عر هذا اضطربت فيه الروايات في عدد الإقرارات ، فجاء فيها أربع مرات ، ومثله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم ، ووقع في طريق أخرى عند مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثاً ، ووقع في حديث عنده أيضاً في طريق أخرى فاعترفت بالزنى ثلاث مرات ، وقوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات « قد شهدت على نفسك أربع مرات » حكاية لما وقع منه ، فالمفهوم غير معتبر ، وما كان ذلك إلا زيادة في الاستثبات والتعيين ، ولذلك سأل صلى الله عليه وسلم هل به جنون أو هو شارب خمر ، وأمر من يشم رائحته وجعل يستفسره عن الزنى

كما سيأتى بالفاظ عديدة كل ذلك لأجل التشبه التي عرضت في أمره، ولأنها قالت الجهنية :  
أتريد أن تردني كما رددت ماعزا ، فعلم أن التردد ليس بشرط في الإقرار. وبعد فلو سلمنا أنه  
لا اضطراب وأنه أقر أربع مرات ، فهذا فعل أمر من غير أمره صلى الله عليه وسلم ولا طلبه  
لتكرار إقراره ، بل فعله من تلقاء نفسه وتقريره عليه دليل على جوازه لا على شرطيته. واستدل  
الجمهور بالقياس على أنه قد اعتبر في الشهادة على الزنا أربعة ، ورد بأنه استدلال واضح  
للبطالان لأنه قد اعتبر في المال عدلان والإقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقا. المسئلة الثانية دلت  
ألفاظ الحديث على أنه يجب على الإمام الاستفصال عن الأمور التي يجب معها الحد ، فانه  
قد روي في هذا الحديث ألفاظ كثيرة دالة عليه ، ففي حديث بردة أنه قال « أشربت خمرًا ؟  
قال لا ، وأنه قام رجل يستنكهم فلم يجد فيه ريحا » . وفي حديث ابن عباس « لعلك قبلت أو  
غمزت » وفي رواية « هل ضاجعتها ؟ قال نعم قال : فهل باشرتها ؟ قال نعم ، قال : هل  
جامعتها ؟ قال نعم » وفي حديث ابن عباس « أنكثها » لا يكفي. رواه البخاري. وفي حديث  
أبي هريرة « أنكثها ؟ قال نعم ، قال : دخل ذلك منك في ذلك منها ؟ قال نعم ، قال : كما  
يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر ؟ قال نعم ، قال : تدري ما الزنى ؟ قال نعم ، أتيت  
منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا ، قال : فما تريد بهذا القول ؟ قال تطهرني ، فأمر  
به فرجم » فدل جميع ما ذكر على أنه يجب الاستفصال والتبين ، وأنه يندب تلقين ما يسقط  
الحد ، وأن الإقرار لا بد فيه من اللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير الواقعة . وقد روى عن  
جماعة من الصحابة تلقين المقر كما أخرجه مالك عن أبي الدرداء . وعن علي عليه السلام  
في قصة شراحة ، فانه قال لها على « استكرهت ؟ قالت لا ، قال : فلعل رجلا أتاك في نومك »  
الحديث . وعند المالكية أنه لا يلحق من اشتهر بانتهاك الحرمات : وفي قوله « أشربت خمرًا »  
دليل على أنه لا يصح إقرار السكران ، وفيه خلاف . وفيه دليل على أنه يحفر للرجل عند رجمه  
لأن في حديث بريدة عند مسلم فيحفر له حفيرة . وفي الحديث عند البخاري « أنها لما  
أزلقته الحجارة هرب ، فأدركناه بالحرة فرجمناه » زاد في رواية « حتى مات » وأخرج  
أبو داود أنه قال صلى الله عليه وسلم ، يعني حين أخبر به به « هلا رددتموه إلي » وفي  
رواية « تركتموه لعله يتوب الله عليه » وأخذ من هذا الهادوية والشافعية وأحمد أنه  
يصح رجوع المقر عن الإقرار فإذا هرب ترك لعله يرجع . وفي قوله صلى الله عليه وسلم  
« لعله يتوب » إشكال لأنه ما جاء إلّا تأنيبا يطلب تطهيره من الذنب . وقد أخرج أبو داود  
أنه قال صلى الله عليه وسلم في قصة ماعز « والذي نفسي بيده إنه الآن لي أنهار الجنة  
ينغمس فيها » ولعله يحاب بأن المراد لعله يرجع عن إقراره ويتوب بينه وبين الله تعالى  
فيفقر له أو المراد يتوب عن إكذابه نفسه .

واعلم أن قوله « فأمر به فرجموه » يدل أنه صلى الله عليه وسلم لم يحضر الرجم وأنه لا يجب  
أن يكون أول من يرجم الإمام فيمن ثبت عليه الحد بالإقرار وإلى هذا ذهب الشافعية



والهادي ، والأولى حمل ذلك على الندب ، وعليه يحمل ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام أنه قال « أيما امرأة بغى عليها ولدها أو كان اعتراف قايلا مام أول من يرمم ، فان ثبت بالبينة فالشهود أول من يرمم » .

٤ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لما أتى ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : كَعَلَّكَ قَبْلَتْ أَوْ غَمَزَتْ ﴿ بفتح الغين المعجمة والميم فرأى . في النهاية أنه فسر الغمز في بعض الأحاديث بالإشارة كالرمز بالعين والحاجب ، ولعل المراد هنا الجنس باليد لأنه ورد في بعض الروايات « أولست » عوضا عنه ﴿ أو نظرت ؟ قال لا يا رسول الله . رواه البخاري ﴾ والمراد استفهامه هل هو أطلق لفظ الزنى على أي هذه مجازا وذلك كما جاء « العين تزني وزناها النظر » والحديث دليل على التثبت وتلقين المسقط للحد وأنه لا بد من التصريح في الزنى باللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير ذلك .

٥ — وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب فقال : إن الله بعث محمدا بالحق وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعينناها وعقلناها ، فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده ، فأخشي إن طال بالناس الزمان أن يقول قائل : ما يجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله ، وإن الرجم حق في كتاب الله علي من زني إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل ﴿ بفتح المهملة والموحدة ﴾ أو الاعتراف . متفق عليه ﴿ زاد الإسماعيلي بعد قوله أو الاعتراف « وقد قرأناها » الشيخ والشيخ إذا زنيا فارجموها البتة » وبين في رواية عند النسائي محلها من السورة وأنها كانت في سورة الأحزاب . وكذلك أخرج هذه الزيادة في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب . وفي رواية زيادة « إذا زنيا فارجموها ألبتة نكالا من الله والله عزيز حكيم » وفي رواية « لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته بأيدي » وهذا القسم من نسخ العلوة مع بقاء الحكم ، وقد عده الأصوليون قسما من أقسام النسخ . وفي الحديث دليل على أنها إذا وجدت المرأة الخالية من الزوج أو السيد حبلى ولم تذكر شبهة أنه ثبت الحد بالحبل وهو مذهب عمر وإليه ذهب مالك وأصحابه . وقالت الهاديوية والشافعية وأبو حنيفة : إنه لا يثبت الحد إلا ببينة أو اعتراف . لأن الحدود تسقط بالشبهات . واستدل الأولون بأنه قاله عمر على المنبر ولم ينكر عليه فينزل منزله الإجماع . قلت : لا يخفى أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزله

٦ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا زنت أمة أجدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ﴿ بمثناة تحتية فثلاثة فراء فوحدة : التعنيف لفظا ومعنى ﴾ ثم إن زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن زنت الثالثة فتبين زناها فليبيعها ولو يحبل من شعر . متفق عليه ، وهذا لفظ مسلم ﴿ فيه مسائل : الأولى دل قوله « فتبين زناها » أنه إذا علم السيد

بزنى أمته جلدها وإن لم تقم شهادة وذهب إليه بعض العلماء ، وقيل المراد إذا تبين زناها بما يتبين به في حق الحرة وهو الشهادة أو الإقرار ، والشهادة تقام عند الحاكم عند الأكثر . وقال بعض الشافعية : تقام عند السيد وفي قوله « فليجلدها » دليل على أن ولاية جلد الأمة إلى سيدها وإليه ذهب الشافعي ، وعند الهادوية أن ذلك إذا لم يكن في الزمان إمام وإلا فالحدود إليه والأول أقوى ، والمراد بالجلد الحد المعروف في قوله تعالى - فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب - المسئلة الثانية قوله « ولا يثرب عليها » ورد في لفظ النسائي « ولا ينفها » وهو بمعنى ما هنا ، وهو نهى عن الجمع لها بين العقوبة بالتعنيف والجلد ، ومن قال المراد أنه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد . قال ابن بطال : يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد لا يعزر بالتعنيف واللوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام للتحذير والتخويف ، فإذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه ، ويؤيد هذا نهيه صلى الله عليه وسلم عن سب الذي أقيم عليه حد الخمر ، وقال « ولا تكونوا عوناً للشيطان على أخيك » وفي قوله « ثم إن زنت » إلى آخره دليل على أن الزاني إذا تكرر منه الزنى بعد إقامة الحد عليه تكرر عليه الحد وأما إذا زنى مرارا من دون تخلل إقامة الحد لم يجب عليه إلا حد واحد . ويؤخذ من ظاهر قوله « فليبيعها » أنه كان عليها الحد . قال المصنف في الفتح : الأرجح أنه يجلدها قبل البيع ثم يبيعها ، والسكوت عنه للعالم بأن الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه المسئلة الثالثة : ظاهر الأمر وجوب بيع السيد الأمة ، وأن إمساك من تكررت منه الفاحشة محرم ، وهذا قول داود وأصحابه . وذهب الجمهور إلى أنه مستحب لا واجب . قال ابن بطال : حمل الفقهاء الأمر بالبيع على الخض على مباحة من تكرر منه الزنى لثلاث يظن بالسيد الرضا بذلك فيكون ديوتا ، وقد ثبت الوعيد على من اتصف بالديانة . وفيه دليل على أنه لا يجب فراق الزانية لأن لفظ أمة أحدكم عام لمن يطؤها مالكة أو من لا يطؤها ، ولم يجعل الشارع مجرد الزنى موجبا للفراق ، إذ لو كان موجبا له لوجب فراقها في أول مرة بل لم يوجب إلا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع كما قاله داود وأتباعه ، وهذا الإيجاب للمجرد الزنى بل لتكرره لثلاث يظن بالسيد الرضا بذلك فيتصف بالصفة القبيحة ، ويجري هذا الحكم في الزوجة أنه لا يجب طلاقها وفراقها لأجل الزنى بل إن تكرر منها وجب لها عرق . قالوا : وإنما أمر ببيعها في الثالثة لما ذكرنا قريبا ، ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنى . قال وحمله بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الأمة فلا يشتغل به ، وقد ثبت النهى عن إضاعة المال ، فكيف يجب بيع ماله قيمة خطيرة بالحقير اهـ . قلت ولا يخفى أن الظاهر مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالاستحباب بدليل على عدم الإيجاب . قوله وقد ثبت النهى عن إضاعة المال قلنا وثبت هنا مخصص لذلك النهى وهو هذا الأمر وقد وقع الإجماع على جواز بيع الشيء الثمين بالشيء الحقير إذا كان البائع عالما به وكذلك إذا كان جاهلا عند الجمهور ، وقوله ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا فقال : ليس في الأمر ببيعها قطع لذلك ، إذ



لا ينقطع إلا بتركها له ، وليس في بيعها ما يصيرها تاركة له ، وقد قيل في وجه الحكم في الأمر ببيعها مع أنه ليس من موانع الزنى أنه جواز أن تستغني عند المشتري وتعلم بأن إخراجها من ملك السيد الأول بسبب الزنى فتتركه خشية من تنقلها عند الملاك أولاً أنه قد يعفها بالتسرى لها أو بزيورها . المسألة الرابعة هل يجب على البائع أن يعرف المشتري بسبب بيعها لئلا يدخل تحت قوله « من غشنا فليس منا » فإن الزنى عيب ، ولذا أمر بالخط من القيمة ، يحتمل أنه لا يجب عليه ذلك لأن الشارع قد أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها ، ثم إن هذا العيب ليس معلوماً بثبوته في الاستقبال ، فقد يتوب الفاجر ويفجر البار ، وكونه قد وقع منها وأقيم عليها الحد قد صيره كغير الواقع ، ولهذا نهى عن التعنيف لها وبيان عيبها قد يكون من التعنيف ، وهل يندب له ذكر سبب بيعها ؟ فلهذه يندب ويدخل تحت عموم المناصحة . المسألة الخامسة في إطلاق الحديث دليل على إقامة الحد على الأئمة مطلقاً سواء أحصنت أولاً ، وفي قوله تعالى - فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب - دليل على شرطية الإحصان ، ولكن يحتمل أنه شرط للتذفيف في جلد المحصنة من الإماء وأن عليها نصف الجلد لا الرجم إذ لا يتذفف فيكون فائدة التقييد في الآية . وصرح بتفصيل الإطلاق قول علي عليه السلام في خطبته « يا أيها الناس أقيموا على أرقائكم الحد من أحصن منهن ومن لم يحصن » رواه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك وهذا مذهب الجمهور . وذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يحد من العبيد إلا من أحصن وهو مذهب ابن عباس ، ولكنه يؤيد كلام الجمهور إطلاق الحديث الآتي .

٧ - وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أقيموا الحد ودعوا على مملكتكم أيمانكم . رواه أبو داود ، وهو في مسلم موقوف على علي رضي الله عنه ، وأخرجه البيهقي مرفوعاً وقد غفل الحاكم فظن أنه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليهما . قلت : يمكن أنه استدركه لكون مسلم لم يرفعه ، وقد ثبت عند الحاكم رفعه . والحديث دل على ما دل عليه الحديث الأول من إقامة الملاك الحد على الممالك ، إلا أن هذا يهم ذكرهم وإناتهم فهو أعم من الأول ، ودل على إقامة الحد عليهم مطلقاً أحصوا أولاً ، وعلى أن إقامته إلى المالك ذكرها كان أو أنثى . واختلف في الأئمة المزوجة ، فالجمهور يقولون إن حدها إلى سيدها . وقال مالك : حدها إلى الإمام إلا أن يكون زوجها عبداً لما لكها فأمرها إلى السيد . وظاهره أنه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها . قال ابن حزم بقيمة السيد إلا أن يكون كافراً ، قال لأنهم لا يقرون إلا بالصغار . وفي تسليطه على إقامة الحد على ممالكه منافاة لذلك . ثم ظاهر الحديث أن للسيد إقامة حد السرقة والشرب . وقد خالف في ذلك جماعة بلا دليل ناهض . وقد أخرج عنه الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع « أن ابن عمر قطع يد غلام له سرق . وجلد عبداً له زنى من غير أن يرفعهما إلى الولي » وأخرج مالك في الموطأ بسنده « أن عبداً لبني عبد الله بن أبي سرق واعترف ، فأمرت به

عائشة فقطعت يده» وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسندهما إلى الحسين بن محمد بن علي «أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثت جارية لها زنت» رواه ابن وهب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار «أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تجلد ولديتها خمسين إذا زنت» وذهبت الهادوية إلى أنه لا يقيم الحد عليه إلا الإمام إلا أن لا يوجد إمام أقامه السيد . وذهبت الحنفية إلى أنه لا يقيم الحدود مطلقاً إلا الإمام أو من أذن له . وقد استدلل الطحاوي بما أخرجه من طريق مسلم بن يسار قال : كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول : الزكاة والحدود والنبي والجمعة إلى السلطان . قال الطحاوي : ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة وقد تعقبه ابن حزم فقال : بل خالفه اثنا عشر نفساً من الصحابة ، وقد سمعت ما روى عن عمرو بن مرة وفيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : أدركت بقايا الأنصار وهم يضربون الوليدة من ولائهم في عجا السهم إذا زنت . قال الشافعي : وكان ابن مسعود يأمر به وأبو برزة يحد ولديته

٨ - وعن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة ( هي المعروفة بالغامدية ) أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنى فقالت يا نبي الله أصبت حداً فأقمه علي ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال أحسن إليها فإذا وضعت فائتني بها ففعل فأمر بها ففُكَّت ( مبنى المسجول : أي شدت : وورد في رواية ( عاينها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلى عليها ، فقال عمر : أتصلي عليها يا رسول الله وقد زنت ؟ فقال لقد تابت توبة لَو قُسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها لله ؟ . رواه مسلم ) ظاهر قوله « فإذا وضعت فائتني بها ففعل » أنه وقع الرجم عقيب الوضع ، إلا أنه قد ثبت في رواية أنها رجمت بعد أن فطمت ولدها وأنت به وفي يده كسرة خبز ، وفي رواية الكتاب طي واختصار : قال النووي بهذا ذكر الروايتين وهما في صحيح مسلم ظاهرهما الاختلاف فإن الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد فطامه وأكله الخبز ، والأولى أنه رجمها عقيب الولادة فيجب تأويل الأولى وحملها على وفق الثانية ، فيكون قوله في الرواية الأولى « قام رجل من الأنصار فقال إلى رضاعه » إنما قاله بعد الفطام ، وأراد رضاعه كفالته وتربيته وسماه رضاعاً مجازاً انتهى باختصار والحديث دليل على وجوب الرجم وتقديم الكلام فيه . وأما شد ثيابها عليها فلاجل أن لا تكشف عند اضطرارها من مس الحجارة واتفق العلماء أنها ترجم المرأة قاعدة والرجل قائماً إلا عندما ك فقال قاعداً . وقيل يتخير الإمام بينهما . وفي الحديث دليل أنه صلى الله عليه وسلم صلى على المرأة بنفسه إن صحت الرواية فصلى بالبنا . للمعلوم إلا أنه قال الطبري إنها بضم الصاد وكسر اللام ، قال وكذا هو في رواية ابن أبي شيبه وأبي داود . وفي رواية لأبي داود « فأمرهم أن يصلوا » ولكن أكثر الرواة لمسلم بفتح الصاد وفتح اللام ، وظاهر قول عمر صلى عليها أنه صلى الله عليه وآله وسلم أشر الصلاة بنفسه ، وهو يؤيد روايته الأكثر لمسلم ، والقول بأن المراد من صلى أمر



بأن يصلي وأنه أسند إليه صلى الله عليه وسلم لكونه الأمر خلاف الظاهر فإن الأصل الحقيقة وعلى كل تقدير فقد صلى صلى الله عليه وسلم عليها أو أمر بالصلاة ، فالقول بکراهة الصلاة على المرجوم بصادم النص إلا أن تخص الكراهة بمن رجم بغير الإقرار لجواز أنه لم يتب فهذا ينزل على الخلاف في الصلاة على الفساق ، فالجمهور أنه يصلي عليهم ولا دليل مع المانع عن الصلاة عليهم وفي الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور . والخلاف في حد المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه فإنه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى : إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم .

٩ — (وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنها قال : رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أسلم يريد ما عزم بن مالك (ورجلان من اليهود وامرأة) يريد الجهنمية (رواه مسلم وقصة اليهوديين في الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ما عزم والجهنمية فعقدما . وفي الحديث دليل على إقامة الحد على الكافر إذا زنى وهو قول الجمهور : وذهب المالكية ومعظم الحنفية إلى اشتراط الإسلام وأنه شرط للأحصان الموجب الرجم . ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ، ورد قوله بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك ، ودليلهما وقوع التصريح بأن اليهوديين اللذين زنيا كانا قد أحصنا . وقد أجاب من اشترط الإسلام عن الحديث هذا بأنه صلى الله عليه وسلم إنما رجمها بحكم التوراة وليس من حكم الإسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهما بما في كتابهما ، فإن في التوراة الرجم على المحصن وعلى غيره . قال ابن العربي : إنما رجمهما لإقامة الحجة عليهما بما لا يرد في شرعه مع قوله : وأن أحكم بينهم بما أنزل الله . ومن ثمة استدعى شهودهما لتقوم عليهما الحجة : منهم ، وردده الخطابى بأن الله تعالى قال : وأن أحكم بينهم بما أنزل الله . وإنما جاءه القوم سائلين الحكم عنده كادات عليه الرواية . فنبههم على ما كعموه من حكم التوراة ولا جائز أن يكون حكم الإسلام عنده مخالفاً لذلك ، لأنه لا يجوز الحكم بالمنسوخ ، فدل على أنه إنما حكم بالناسخ انتهى . قلت ولا يخفى احتمال القصة للأمرين ، والقول الأول مبنى على عدم صحة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض ، والثاني مبنى على جوازه وفيه خلاف معروف . وقد دلت القصة على صحة أنكحة أهل الكتاب ، لأن ثبوت الاحصان فرع عن ثبوت صحته وأن الكفار مخاطبون بفروع الشرائع كذا قيل . قلت أما الخطاب بفروع الشرائع ففيه نظر لتوقفه على أنه حكم صلى الله عليه وسلم بشرعه لا بما في التوراة على أحد الاحتمالين

١٠ — (وعن سعيد بن سعد بن عبادة) هو أنصاري . قال الواقدي : صحبه صحبة كان واليا على بن أبي طالب علي بن (قال : كان بين أبياتنا) جمع بيت (روى بحال) تصغير رجل (ضعيف فخبث) بالخاء المعجمة فوحدة فثلاثة : أى فجر (بأمة من إمامهم) فذكر ذلك سعيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أضربوه حده ، فقالوا : يا رسول الله إنه أضعف من ذلك ، قال : خذوا عنكالا (بكسر العين فثلاثة زنة قرطاس وهو العذق

{فيه مائة شمر اخ} بالشين المعجمة أوله وراء آخره خاء معجمة بزنة عثكال ، وهو غصن دقيق في أصل العثكال {ثم أضربوه به ضربة واحدة ففعلوا رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وإسناده حسن ، لكن اختلفوا في وصله وإرساله} قال البيهقي : المحفوظ عن أبي أمامة : أي ابن سهل بن حنيف كونه مرسلا ، وأخرجه وابن ماجه من حديث أبي أمامة عن سعيد بن سعد بن عباد موصولا . وقد أسلفنا لك غير مرة أن هذا ليس بعلة قاذحة بل روايته موصولة لزيادة من ثقة مقبولة . والمراد هنا بالعثكال الغصن الكبير الذي يكون عليه أغصان صفار وهو للتخل كالعنقود للعنب ، وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمراخا . وفي الحديث دليل على أن من كان ضعيفا لمرض ونحوه ولا يطيق إقامة الحد عليه بالاعتاد أقيم عليه بما يحمله مجرى عا دفعة واحدة من غير تكرار للضرب مثل العثكال ونحوه ، وإلى هذا ذهب الجاهل ، قاوا ولا بد أن يباشر الحدود جميع الشاربخ ليقع المقصود من الحد ، وقيل يجزئ وإن لم يباشر جميعه وهو الحق ، فإنه لم يخلق الله العناكيل معصوفة كل واحد إلى جنب الآخر عرضا منتشرة إلى تمام مائة قط ومع عدم الانتشار يمنع مباشرة كل عود منها ، فإن كان المريض يرجي زوال مرضه أو خيف عليه شدة حر أو برد أو برد آخر الحد عليه إلى زوال ما يخاف .

١١ - {وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ وَجَدَ نَمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلُ قَوْمٍ لُوطٍ فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ ، وَمَنْ وَجَدَ نَمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَيْمَةٍ فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَيْمَةَ} . رواه أحمد والأربعة ورجاله موثقون إلا أن فيه اختلافاً ظاهره أن الاختلاف في الحديث جيمه لافي قوله «ومن وجد نمو» إلخ ، فقط ، وذلك أن الحديث قد روى عن ابن عباس مفردا ، وهو مختلف في ثبوت كل واحد من الأمرين . أما الحكم الأول فإنه قد أخرج البيهقي من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس «في اليكر يوجد على اللوطية ؟ قال يرحم» وأخرج عنه أنه قال «ينظر أعلى بناء في القرية فيرمي به منكسا ثم يتبع الحجارة» وأما الثاني فإنه أخرج عن عاصم بن بهدلة عن أبي ذر عن ابن عباس «أنه سئل عن الذي يأتى البيمة ؟ قال لا حد عليه» فهذا الاختلاف عنه دل أنه ليس عنده سنة فيهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما تكلم باجتهاده ، كذا قيل في بيان وجه قول المصنف إن فيه اختلافاً . والحديث فيه مسألتان : الأولى فيمن عمل عمل قوم لوط ولا ريب أنه ارتكب كبيرة وفي حكمها أقوال : الأول أنه يحذر الزاني قياسا عليه بجماع إيلاج محرم في فرج محرم ، وهذا قول المأدوية وجماعة من السلف والخلف وإليه رجع الشافعي واعتذر راعن الحديث بأن فيه مقالا فلا يتهض على إباحة دم المسلم . إلا أنه لا يخفى أن هذه الأوصاف التي جمعها علة إلحاق اللواط بالزنا لا دليل على علتها . والثاني يقتل الفاعل والمفعول به محصنين كانا أو غير محصنين للحديث المذكور وهو للناسر وقديم قول الشافعي ، وكان طريقة الفقهاء أن يقولوا في القتل فعل ولم ينكر ، فكان اجماعا سيما مع تكريره من أبي بكر وعلى وغيرهما ، وتعجب في النار من قلة الذاهب إلى هذا مع وضوح دليله لفظا



وبلوغه إلى حد يعمل به سنداً : الثالث أنه يحرق بالنار ، فأخرج البيهقي أنه اجتمع رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحريق الفاعل والمفعول به ، وفيه قصة وفي إسناده إرسال : وقال الحافظ المتذري : حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء أبو بكر الصديق وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك : الرابع أنه يرى به من أعلى بناء في القرية منكساثم يتبع الحجارة ، رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنهما . المسألة الثانية فيمن أتى بهيمة ، دل الحديث على تحريم ذلك وأن حد من يأتيها قتلته وإليه ذهب الشافعي في آخر قوله وقال : إن صح الحديث قلت به وروى عن القاسم وذهب الشافعي في قوله أنه يجب حد الزنا قياساً على الزاني . وذهب أحمد بن حنبل والمؤيد والناصر وغيرهم إلى أنه يعزرفقط إذ ليس بزنا والحديث قد تكلم فيه بما عرفت ودل على رجوب قتل البهيمة ما كولة كانت أولاً ، وإلى ذلك ذهب علي رضي الله عنه وقول الشافعي . وقيل لابن عباس : ما شأن البهيمة ؟ قال : ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً ، ولكن أرى أنه كره أن يؤكل من لحمها أو ينتفع بها بعد ذلك العمل . ويروى أنه قال في الجواب « إنها ترى فيقال هذه التي فعل بها ما فعل » وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه يكره أكلها ، فظاهره أنه لا يجب قتلها . قال الخطابي : الحديث هذا معارض لنهي صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان إلا لما أكله . قال المهدي : فيحتمل أنه أراد عقوبته بقتلها إن كانت له وهي ما كولة جمعاً بين الأدلة :

١٢ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب وأن أبا بكر ضرب وغرب وأن عمر ضرب وغرب . رواه الترمذي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه ) وأخرج البيهقي أن علياً عليه السلام جلد ونفى من البصرة إلى الكوفة ومن الكوفة إلى البصرة ، وتقدم تحقيق ذلك في التعريب ، وكأنه ساقه المصنف رداعلى من زعم نسخ التعريب .

١٣ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختن ( جمع مخنت بالحاء المعجمة فنون فثلاثة اسم مفعول أو اسم فاعل روي بهما ) من الرجال والمترجلات من النساء ، وقال أخرجهن من بيوتكم . رواه البخاري ) لعن الله من صلى الله عليه وسلم على مرتكب المعصية دال على كبرها ، وهو يحتمل الإخبار والإنشاء كما قدمنا ، والمختن من الرجال المراد به من تشبه بالنساء في حر كانه وكلامه وغير ذلك من الأمور المختصة بالنساء والمراد من تخلق بذلك لامن كان ذلك من خلقته وجبلته : والمراد بالمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال ، هكذا ورد تفسيره في حديث آخر أخرجه أبو داود . وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء وبالعكس . وقيل لادلالة لعن على التحريم لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأذن في المختن بالدخول على النساء ، وإيماننا من سمع عنه وصف المرأة بما لا يفتن له إلا من كان له إربة فهو لأجل تتبع أوصاف الأجنبية . قلت :

يحمل أن من أذن له كان ذلك صفة له خلقة لا تخلقا . هذا ، وقال ابن التين : أما من انتهى في التشبه بالنساء من الرجال إلى أن يؤتى في دبره ، وبالرجال من النساء إلى أن تغاطى السحق فإن لهذين الصنفين من اللوم والعقوبة أشد ممن لم يصل إلى ذلك . قلت : أما من يؤتى من الرجال في دبره فهو الذي سلف حكمه قريبا .

١٤ - ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اَدْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَدْفَعًا ، أخرج ابن ماجه بإسناد ضعيف : وأخرجه الترمذي والحاكم من حديث عائشة بلفظ : ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم وهو ضعيف أيضا . ورواه البيهقي عن علي رضي الله عنه من قوله بلفظ : ادرءوا الحدود بالشبهات ﴾ وذكره المصنف في التلخيص عن علي رضي الله عنه مرفوعا ، وتاممه « ولا ينبغي للامام أن يعطل الحدود » قال وفيه المختار بن نافع وهو منكر الحديث قاله البخاري إلا أنه ساق المصنف في التلخيص عدة روايات موقوفة صحيح بعضها وهي تعاضد المرفوع ، وتدل على أن له أصلا في الجملة وفيه دليل على أنه يدفع الحد بالشبهة التي يجوز وقوعها كدعوى الإكراه أو أنها أتيت المرأة وهي نائمة فيقبل قولها ويدفع عنها الحد ، ولا تكلف البينة على مازعمته .

١٥ - ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجتنبوا هذه القاذورات ﴾ جمع قاذورة ، والمراد بها الفعل القبيح والقول السيئ . مما نهى الله تعالى عنه ﴿ الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا ، فَمَنْ أَلَمَ بِهَا فَلْيَسْتَرْبِضْ رُبَّ اللَّهِ وَلْيَتُبْ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْ يَتُوبْ لَنَا صَفَحَتْهُ نُقِمٌ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . رواه الحاكم ﴾ ، وقال علي شرطهما ﴿ وهو في الموطأ من مراسيل زيد بن أسلم ﴾ قال ابن عبد البر : لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه ومراده بذلك حديث مالك . وأما حديث الحاكم فهو مسند مع أنه قال إمام الحرمين في النهاية : إنه صحيح متفق على صحته . قال ابن الصلاح : وهذا مما يتعجب منه العارف بالحديث وله أشباه لذلك كثيرة أوقعه فيها أطراحه صناعة الحديث التي يفتقر إليها كل فقيه وعالم . وفي الحديث دليل على أنه يجب على من ألم بمعصية أن يستتر ولا يفضح نفسه بالإقرار ويبادر إلى التوبة ، فإن أبدى صفحته للامام ، والمراد بها هنا حقبة أمره ، وجب على الإمام إقامة الحد . وقد أخرج أبو داود مرفوعا : تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب »

### باب حد القذف

القذف لغة الرمي بالشيء ، وفي الشرع الرمي بوطء يوجب الحد على المقذوف : ١ - ﴿ عن عائشة رضي الله عنها قالت : لما نزل عذري قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن ﴾ من قوله - إن الذين جاءوا بالافتك - إلى آخر



ثمانى عشرة آية على إحدى الروايات فى العدد (فلما نزل أمر برجلين) هما حسان ومسطح (وامرأة) هي خنثى بنت جحش (فضربوا الحد . أخرجه أحمد والأربعة وأشار إليه البخارى) فى الحديث ثبوت حد القذف وهو ثابت لقوله تعالى - والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء - الآية ، وظاهره أنه لم يثبت القذف لعائشة إلا من الثلاثة المذكورين ، وقد ثبت أن الذى تولى كبره عبد الله بن أبى ابن سلول ، ولكن لم يثبت أنه جلدته صلى الله عليه وسلم حد القذف ، وقد ذكر ذلك ابن القيم ، وعد أعذرا فى تركه صلى الله عليه وسلم جلدته ، واسكنه قد أخرج الحاكم فى الإكلیل أنه صلى الله عليه وسلم حده من جملة القذفة . وأما قول الماوردى إنه صلى الله عليه وسلم لم يجلد أحدا من القذفة لعائشة ، وعلمه بأن الحد إنما يثبت ببينة أو إقرار فقد رد قوله بأنه ثبت ما يوجب به نص القرآن ، وحد القاذف يثبت بعدم ثبوت ما قذف به ولا يحتاج فى إثباته إلى بينة . قلت : ولا يخفى أن القرآن لم يعين أحدا من القذفة ، وكأنه يريد ما ثبت فى تفسير الآيات ، فانه ثبت أن الذى تولى كبره عبد الله بن أبى ابن سلول ، وأن مسطحا من القذفة ، وهو المراد بنزول قوله تعالى - ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى - الآية :

٢ — وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : أول لعان كان فى الإسلام أن شريك ابن سحماء قذفه هلال بن أمية بامرأته ، فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : البينة وإلا فحد فى ظمرك . الحديث أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات . وفى البخارى نحوه من حديث ابن عباس (قوله : أول لعان ، قد اختلفت الروايات فى سبب نزول آية اللعان ، وفى رواية أنس هذه أنها نزلت فى قصة هلال ، وفى أخرى أنها نزلت فى قصة عويمر العجلاني ، ولا ريب أن أول لعان كان بنزولها لبيان الحكم ، وجمع بينهما بأنها نزلت فى شأن هلال وصادف مجيء عويمر العجلاني ، وقيل غير ذلك . والحديث دليل على أن الزوج إذا عجز عن البينة على ما ادعاه من ذلك الأمر وجب عليه الحد ، إلا أنه نسخ وجوب الحد عليه بالملاعنة ، وهذا من نسخ السنة بالقرآن إن كانت آية جلد القذف ، وهي قوله - والذين يرمون المحصنات - الآية سابقة نزولها على وإلا فآية اللعان إما ناسخة على تقدير تراخي النزول عند من يشترطه لقذف الزوج أو مخصصة إن لم يتراخ النزول أو تكون آية اللعان قرينة على أنه أريد بالعموم فى قوله تعالى - والذين يرمون المحصنات - الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجته من باب استعمال العام فى الخاص بخصوصه كذا قيل . والتحقيق أن الأزواج القاذفين لأزواجهن باقون فى عموم الآية ، وإنما جعل الله تعالى شهادة الزوج أربع شهادات قائمة مقام الأربعة الشهداء ، ولذا سمى الله أيمانه شهادة فقال - فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله - فإذا نكل عن الأيمان وجب جلدته جلد القذف كما أنه إذا رمى أجنبى أجنبىة ولم يأت بأربعة شهداء ، جلد للقذف فالأزواج باقون فى عموم - والذين يرمون المحصنات - داخلون فى حكمه ، ولذا قال صلى الله عليه وسلم : البينة وإلا فحد ، وإنما أنزل الله آية اللعان لإفادة أنه إذا

فقد الزوج البينة وهم الأربعة الشهداء ، فقد جعل الله تعالى عوضهم الأربع الأيمان وزاد الخامسة للتأكيد والتشديد وجلد الزوج بالنكول قول الجمهور ، فكأنه قيل في الآية الأولى — ثم لم يأتوا بأربعة شهداء — ولم يحلفوا إن كانوا أزواجاً لمن رموا ، وغايته أنها قيدت الآية الثانية بعض أفراد عموم الأولى بقيد زائد عوضاً عن القيد الأول إذا فقد الأول والله أعلم

٣ — (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو عمران عبد الله بن عامر القاري ، الشامي كان عالماً ثقة حافظاً لما رواه ، في الطبقة الثانية من التابعين أحد القراء السبعة ، روى عن واثلة ابن الأسقع وغيره ، وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان ، ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة ، ومات سنة ثمانى عشرة ومائة (قال : لقد أدركت أبا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم ، فلم أرهم يضربون المملوك) ذكرنا كان أم أنثى (في القذف إلا أربعين ، رواه مالك والثوري في جامعه) دل على أن رأي من ذكر تنصيف حد القذف على المملوك ، ولا يخفى أن النص ورد في تنصيف حد الزنى في الإماماء بقوله تعالى — فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب — فكأنهم قاسوا عليه حد القذف في الأمة إذا كانت قاذفة وخصصوا بالقياس عموم — والذين يرمون المحصنات — ثم قاسوا العبد على الأمة في تنصيف الحد في الزنى والقذف بجامع الملك ، وعلى رأي من يقول بعدم دخول المالك في العمومات لا تخصيص ، إلا أنه مذهب مردود في الأصول وهذا مذهب الجماهير من علماء الأمصار وذهب ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز إلى أنه رأى الظاهرية ، والتحقيق أن القياس غير تام هنا لأنهم جعلوا العلة في إلحاق العبد بالأمة الملك ، ولا دليل على أنه العلة إلا ما يدعونه من السير والتقسيم والحق أنه ليس من مسائل العلة وأى مانع من كون الأثوثة جزء العلة لنقص حد الأمة ، لأن الإماماء يمتن وبغلين ، ولذا قال تعالى — ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم — أى هن ، ولم يأت مثل ذلك في الذكور إذ لا يغلبون على أنفسهم ، وحينئذ نقول إنه لا يلحق العبد بالأمة في تنصيف حد الزنا ولا القذف . وكذلك الأمة لا ينصف لها حد القذف بل يحد لها كحد الحرة ثمانين جلدة ، ودعوى الإجماع على تنصيفه في حد الزنا غير صحيحة لخلاف داود وأما في القذف فقد سمعت الخلاف منه ومن غيره

٤ — (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قَذَفَ مَمْلُوكَةً يِقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ . متفق عليه) فيه دليل على أنه لا يحد المالك في الدنيا إذا قذف مملوكه وإن كان داخل تحت عموم آية القذف بناء على أنه لم يرد بالإحصان الحرية ولا التزوج وهو لفظ مشترك بطلاق على الحر وعلى المحصن وعلى المسلم ، لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر أنه يحد لقذفه مملوكه يوم القيامة ولو وجب حده في الدنيا لم يجب حده يوم القيامة . إذ قد ورد أن هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا إجماع وأما إذا قذف العبد غير مالك فإنه أيضاً أجمع العلماء على أنه لا يحد قاذفه إلا أم الولد ففيها خلاف ، فذهب الهادي والشافعية وأبو حنيفة إلى أنه لا حد أيضاً على



فأذنها لأنها أيضا مملوكة قبل موت سيدها ، وذهب مالك والظاهرية إلى أنه يحد وضح ذلك عن ابن عمر .

## باب حد السرقة

١ — عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا . نصب على الحال ويستعمل بالفاء ويتم ولا يأتي بالواو وقيل معناه ولو زادوا إذا لم يكن إلا صاعدا فهو حال مؤكدة متفق عليه واللفظ لمسلم . ولفظ البخاري : تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا وفي رواية لأحمد : أي عن عائشة ، وهي :

٢ — « أَقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ وَلَا تَقْطَعُوا فِي مَا هُوَ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ » . إيجاب حد للسرقة ثابت في القرآن - والسارق والسرقة فاقطعوا أيديهما - الآية . ولم يذكر في القرآن نطاب ما يقطع فيه ، فاختلف العلماء في مسائل الأولى هل يشترط النصاب أولا ؟ ذهب الجمهور إلى اشتراطه مستدلين بهذه الأحاديث الثابتة ، وذهب الحسن والظاهرية والخوارج إلى أنه لا يشترط بل يقطع في القليل والكثير لإطلاق الآية ، ولما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة أنه قال قال صلى الله عليه وسلم « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده » ، وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس السرقة وقدره . والحديث يبين لها وبأن المراد من حديث البيضة غير القطع بسرقتها بل الإخبار بتحقيق شأن السارق وخسارة مربحه من السرقة ، وهو أنه إذا تعاطى هذه الأشياء الحقيرة وصار ذلك خلقه جراه على سرقة ما هو أكثر من ذلك مما يبلغ قدره ما يقطع به ، فليحذر هذا القليل قبل أن تملكه العادة فيتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك ، ذكر هذا الخطابي وسبقه ابن قتيبة إليه . ونظيره حديث « من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة » وحديث « تصدقي ولو بظلف محرق » ومن المعلوم أن مفحص القطاة لا يصح تسبيله ولا التصديق بالظلف المحرق لعدم الانتفاع بهما ، فما قصد صلى الله عليه وسلم إلا المبالغة في الترهيب ، الثانية : اختلف الجمهور في قدر النصاب بعد اشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولا والذي قام الدليل عليه منها قولان : الأول أن النصاب الذي تقطع به ربع دينار من الذهب ، وثلاثة دراهم من الفضة ، وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم مستدلين بحديث عائشة المذكور فانه بيان لإطلاق الآية وقد أخرجه الشيخان كما سمعت وهو نص في ربع دينار ، قالوا : والثلاثة الدراهم قيمتها ربع دينار ولما يأتي من أنه صلى الله عليه وسلم قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم . قال الشافعي : إن الثلاثة دراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع واحتج له أيضا بما أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان سارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار بآني عشر فقطع ، وأخرج أيضا « أن عليا عليه السلام قطع في ربع دينار

كانت قيمته درهين ونصفا . وقال الشافعي : ربع الدينار موافق الثلاثة الدراهم ، وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهما دينار وكان كذلك بعده ، ولهذا قومت الدية اثني عشر ألفا من الورق وألف دينار من الذهب . القول الثاني للهادوية وأكثر فقهاء العراق أنه لا يوجب القطع إلا سرقة عشرة دراهم ولا يجب في أقل من ذلك . استدلو بذلك بما أخرجه البيهقي والطحاوي من طريق محمد بن إسحاق من حديث ابن عباس «أنه كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم» وروى أيضا محمد بن إسحاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله . قالوا : وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر «أنه صلى الله عليه وسلم قطع في مجن» وإن كان فيهما أن قيمته ثلاثة دراهم ، لسكن هذه الرواية قد عارضت رواية الصحيحين ، والواجب الاحتياط فيما يستباح به العضو المحرم قطعه إلا بحقه ، فيجب الأخذ بالمتيقن وهو الأكثر . وقال ابن العربي : ذهب سفيان الثوري مع جلالته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم وذلك أن اليد محرمة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه ، والعشرة متفق على القطع بها عند الجميع فيتمسك به ما لم يقع الاتفاق على دون ذلك . قلت . قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة المجن من ثلاثة دراهم أو عشرة أو غير ذلك مما ورد في قدر قيمته ؛ ورواية ربع دينار في حديث عائشة صريحة في المقدار فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب ، على أن الرجح أن قيمة المجن ثلاثة دراهم لما يأتي من حديث ابن عمر المتفق عليه ، وباقي الأحاديث المخالفة له لا تقاومه سنداً . وأما الاحتياط بعد ثبوت الدليل فهو في اتباع الدليل لا فيما عداه ، على أن رواية التقدير لقيمة المجن بالعشرة جاءت من طريق ابن إسحاق ومن طريق عمرو بن شعيب وفيهما كلام معروف ، وإن كنا لا نري القدح في ابن إسحاق إنما ذكرناه كما قررنا في موضع آخر . المسألة الثالثة اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يقدر به غير الذهب والفضة فقال مالك في المشهور : يقوم بالدراهم لأربع دينار : يعني إذا اختلف صرفهما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهين مثلاً . وقال الشافعي : الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها . قال الخطابي . ولذلك فإن الصكالك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل ، فعرفت الدراهم بالدينانير وحصرت بها ، حتى قال الشافعي إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع كما قدمناه . وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والأزراعي ودارد . قال أحمد بقول مالك في التقويم بالدراهم ، وهذان القولان في قدر النصاب تفرعا عن الدليل كما عرفت . وفي الباب أقوال كما قدمنا لم ينهض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقليل .

٣ — وعن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم . متفق عليه . المجن بكسر الميم وفتح الجيم . الترس مفعل من الاجتنان وهو الاستتار والاختفاء . وكسرت ميمه لانه آلة في الاستتار قال :



وكان مجنى دون من كنت أتى ثلاث شخوص كاعبان ومغفري  
وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ، ويدل له قوله : وفي رواية لأحمد  
« ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » بعد أن ذكر القطع في ربع الدينار ، ثم أخبر الراوى  
هنا أنه صلى الله عليه وسلم قطع في ثلاثة دراهم ماذك إلا لأنها ربع دينار ، وإلا لنافي  
قوله « ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » وقوله هنا « قيمته » هذا هو المعتبر أعنى القيمة .  
وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ « ثمنه ثلاثة دراهم » قال ابن دقيق  
العيد : المعتبر القيمة . وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن ، فكأنه لتساويهما  
عند الناس في ذلك الوقت أو في عرف الراوى أو باعتبار الغلبة ، وإلا فلو اختلفت القيمة  
والثمن الذى شراه به مالكم لم يعتبر إلا القيمة .

٤ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعن  
الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده .  
متفق عليه أيضا ) تقدم أنه من أدلة الظاهرية ولكنه مؤول بما ذكر قريبا ، والموجب  
لتأويله ما عرفت من قوله في المتفق عليه « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار » وقوله فيما  
أخرجه أحمد « ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك » فتعين تأويله بما ذكرناه . وأما تأويل  
الأعمش له بأنه أريد بالبيضة بيضة الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح ، لأن الحديث  
ظاهر في النهجين على السارق لتقويته العظيم بالحقير . قيل فالوجه في تأويله أن قوله « فتقطع »  
خبر لا أمر ولا فعل وذلك ليس بدليل ، لجواز أن يريد صلى الله عليه وسلم أنه يقطعه  
من لا يراعى النصاب أو بشهادة على النصاب ، ولا يصح إلا دونه أو نحو ذلك .

٥ — وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مخاطباً لأسمه  
« أنشفع في حد من حدود الله ؟ » ثم قام فخطب فقال : يا أيها الناس إنما أهلك  
الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق  
فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد : متفق عليه ، واللفظ لمسلم . وله ( أى لمسلم ) من  
وجه آخر عن عائشة : كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم  
بقطع يدها ( الخطاب في قوله « أنشفع » لأسمه بن زيد كما يدل مافى البخارى ) أن قرىشا  
أهمتهم المرأة المخزومية التي سرقت ، قالوا : من يكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن  
يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال : « أنشفع » الحديث ، وهذا استفهام إنكار ، وكأنه قد سبق علم أسامة بأنه لا شفاعه  
في حد . وفي الحديث مسألتان : الأولى النهي عن الشفاعه في الحدود وترجم البخارى له  
« باب كراهية الشفاعه في الحد إذا رفع إلى السلطان ، وقد دل لما قبله من أن الكراهه بعد  
الرفع مافى بعض روايات هذا الحديث . فانه صلى الله عليه وسلم قال لأسمه « لا تشفع  
لأنشفع في حد ، فان الحدود إذا انتهت إلى فليست بمتروكة » وأخرج أبو داود من حديث

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه « تعافوا الحدود فيما بينكم ، فما بلغني من حد فقد وجب » وصححه الحاكم ، وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره » وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه أصح عن ابن عمر موقوفا . وفي الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « فقد ضاد الله في ملكه » وأخرج الدارقطني من حديث الزبير موصولا بلفظ « استفعوا ما لم يصل إلى الوالي ، فإذا وصل إلى الوالي فعفا فلا عفا الله عنه » وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال « لي الزبير سارقا فشفع فيه فقبل حتى يبلغ الإمام فقال . إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافع والمشفع » قيل وهذا الموقوف هو المعتمد ، وتأتي قصة الذي سرق رداء صفوان ورفعه إليه صلى الله عليه وسلم ثم أزاله أن لا يقطعه فقال صلى الله عليه وسلم « ملا قبل أن تأتي به » ويأتي من أخرجه . وهذه الأحاديث متعاضدة على تحريم الشفاعة بعد البلوغ إلى الإمام ، وأنه يجب على الإمام إقامة الحد ، وادعى ابن عبد البر الإجماع على ذلك ، ومثله في البحر ، ونقل الخطابي عن مالك أنه فرق بين من عرف بأذية الناس وغيره فقال لا يشفع في الأول مطلقا ، وفي الثاني تحسن الشفاعة قبل الرفع ، وفي حديث عائشة « أقبِلوا ذوي الهيئات إلا في الحدود » ما يدل على جواز الشفاعة في التعزيرات لا في الحدود ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك . المسألة الثانية في قوله « كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده » وأخرجه النسائي بلفظ « استعارت امرأة على السنة ناس يعرفون وهي لا تعرف فباعته وأخذت ثمنه » وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح إلى أبي بكر بن عبد الرحمن أن امرأة جاءت فقالت : إن فلانة تستعير حلما فأعارتها إياه فمكثت لاتراه ، فجاءت إلى التي استعارت لها . فسألتها ، فقالت ما استعرتك شيئا ، فرجعت إلى الأخرى فأنكرت فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدعاها فسألتها فقالت والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئا ، فقال : « اذهبوا إلى بيتها تجدوه تحت فراشها فأتوه وأخذوه ، فأمر بها فقطعت » والحديث دليل على أنه يجب القطع على جحد العارية وهو مذهب أحمد وإسحاق والظاهرية ، ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة فإنه صلى الله عليه وسلم رتب القطع على جحد العارية . وقال ابن دقيق العيد : إنه لا يثبت الحكم المرتب على الجحد حتى يتبين ترجيح رواية من روى أنها كانت جاحدة على رواية من روى أنها كانت سارقة وذهب الجماهير إلى أنه لا يجب القطع في جحد العارية . قالوا : لأن في الآية السارق والجاحد لا يسمى سارقا ، ورد هذا ابن القيم وقال : إن الجحد داخل في اسم السرقة . قلت : أما دخول الجاحد تحت لفظ السارق لغة فلا تساعد عليه اللغة . وأما الدليل فثبوت قطع الجاحد بهذا الحديث . قال الجمهور : وحديث الخزومية قد ورد بلفظ أنها سرقت . من طريق عائشة وجابر وعروة بن الزبير ومسعود بن الأسود ، أخرجه البخاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرا بذكر السرقة ، قالوا : فقد تقرر أنها سرقت . ورواية جحد العارية لا تدل على أن القطع كان لها ، بل إنما ذكر جحدها العارية لأنه قد صار خلقا لها معروفا فعرفت المرأة به والقطع كان



للسرقة وهذا خلاصة ما أجاب به الخطابي ولا يخفى تكلفه ، ثم هو مبني على أن المعبر عنه امرأة واحدة ، وإس في الحديث ما يدل على ذلك لكن في عبارة المصنف ما يشعر بذلك ، فإنه جعل الذي ذكره ثانيا رواية وهو يقتضي من حيث الإشعار العادي أنهما حديث واحد أشار إليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة ، والمصنف هنا صيغ ما صنفه صاحب العمدة في سياق الحديث ، قال الجمهور : ويؤيد ما ذهبنا إليه الحديث الآتي ، وهو قوله :

٦ - **وعن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على خائن ولا مُنتهب ولا مُختلس قطع** . رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذي وابن حبان قالوا : وجاحد العارية خائن ، ولا يخفى أن هذا عام لكل خائن ، ولكنه مخصص بجاحد العارية ، ويكون القطع فيمن جحد العارية لا غيره من الخونة . وقد ذهب بعض العلماء إلى أنه يخص القطع من استعار على لسان غيره مخادعا للاستعمار منه ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طوالب بها قال . فإن هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية والحديث فيه كلام كثير لعلماء الحديث ، وقد صححه من سمعت . وهذا دال على أن الخائن لا قطع عليه ، والمراد بالخائن الذي يضمه ما لا يظهره في نفسه ، والخائن هنا هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه مع إظهاره له النصيحة والحفظ والخائن أعم ، فإنها قد تكون الخيانة في غير المال ، ومنه - خائنة العين - وهي مسارقة الناظر بطرفه ما لا يحل له نظره . والمنتهب المغير من النوبة وهي الغارة والسلب ، وكان المراد هنا . ما كان على جهة الغلبة والتهر . والمختلس السالب من اختلسه إذا سلبه .

واعلم أن العلماء اختلفوا في شرطية أن تكون السرقة في حرز ، فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وهو قول للناصري والخوارج إلى أنه لا يشترط لعدم ورود الدليل باشتراطه من السنة ولا إطلاق الآية ، وذهب غيرهم إلى اشتراطه مسعد بن بهذا الحديث ، إذ مفهومه لزوم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر وهو ما كان عن خفية . وأجيب بأن هذا مفهوم ولا تثبت به قاعدة يقيد بها القرآن ويؤيد عدم اعتباره أنه صلى الله عليه وسلم قطع يده من أخذ رداء صفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام ، وبأنه صلى الله عليه وسلم قطع يد المخزومية وإنما كانت تجحد ما تستعيره : وقال ابن بطال : الحرز مأخوذ من مفهوم السرقة لغة ، فإن صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكر مما لا يدل على اعتبار الحرز فالمسئلة كما ترى والأصل عدم الشرط وأنا أستخير الله وأتوقف حتى يفتح الله .

٧ - **وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا قطع في ثمر ولا كثر** ، هو بفتح الكاف وفتح المثناة جمار النخل وهو شجره الذي في وسط النخلة كما في النهاية **رواه المذكورون** وهم أحمد والأربعة **وصححه أيضا** الترمذي **ابن حبان** كما صححه ما قبله . قال الطحاوي الحديث تلقته الأمة بالقبول . والثر المراد به ما كان معلقا في النخل قبل أن يجذ ويحرز ، وعلى هذا تأوله الشافعي وقال : حوائط

المدينة ليست بحرز وأكثرها تدخل من جوانبها . والتمر اسم جامع للرطب واليابس من الرطب والعنب وغيرها كما في البدر المنير . وأما الكثر فوقع تفسيره في رواية النسائي بالجمار ، والجمار بالجمع آخره راء بزنة رمان ، وهو شحم النخل الذي في وسط النخلة كما في النهاية والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز القطع في سرقة الثمر والكثرة ظاهرة سواء كان على ظهر المنبت له أو قد جذ ، وإليها ذهب أبو حنيفة . قال في نهاية المجتهد : قال أبو حنيفة : لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والخطب والحشيش وعمدته في منعه القطع في الطعام الرطب قوله صلى الله عليه وسلم « لا قطع في ثمر ولا كثر » . وعند الجمهور أنه يقطع في كل محرز سواء كان أصله باقيا أو قد جذ سواء كان أصله مباحا كالخشيش ونحوه أولا . قالوا : لعموم الآية والأحاديث الواردة في اشتراط النصاب ، وأما حديث « لا قطع في ثمر ولا كثر » فقال الشافعي : إنه أخرج على ما كان عليه عادة أهل المدينة من عدم إحراز حوائطها ، فترك القطع لعدم الحرز فإذا أحرزت الحوائط كانت كغيرها .

٨ - وعن أبي أمية الخزومي رضي الله عنه لا يعرف له إسم ، عداة في أهل الحجاز وروى عنه أبو المنذر مولي أبي در هذا الحديث قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلص قد اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع ، فقال له صلى الله عليه وسلم : إخالك سرقت ؟ قال بلى ، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا ، فأمر به فقطع ، وجيء به فقال : استغفر الله وتب إليه ، فقال استغفر الله وأتوب إليه ، فقال : اللهم تب عليه ثلاثا أخرجه أبو داود واللفظه وأحمد والنسائي ورجاله ثقات وقال الخطابي في إسناده مقال والحديث إذا رواه مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به قال عبد الحق : أبو المنذر المذكور في إسناده لم يرو عنه إلا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة . وفي الحديث دليل على أنه ينبغي للإمام تلقين السارق الإنكار . وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لسارق : « أسرت ؟ قل لا » قال الرافعي لم يصححوا هذا الحديث ، وقال الغزالي : قوله « قل لا » لم يصححه الأئمة . وروى البيهقي موقوفا على أبي الدرداء أنه أتى بجارية سرقت ، فقال : أسرت ؟ قولي لا فقالت لا فخلى سبيلها . وروى عبد الرزاق عن عمر أنه أتى برجل سرق فسأله أسرت ؟ قل لا فقال لا ، فتركه . وساق روايات عن الصحابة دالة على تلقين واختلف في إقرار السارق فذهبت الهادوية وأحمد وإسحاق إلى أنه لا بد في ثبوت السرقة بالإقرار من إقراره مرتين وكان هذا دليلهم ولا دلالة فيه لأنه خرج مخرج الاستثبات وتلقين المسقط ، ولأنه تردد الراوي هل مرتين أو ثلاثا ، وكان طريق الاحتياط لهم أن يشترطوا الإقرار ثلاثا ولم يقولوا به . وذهب الفريقان وغيرهم إلى أنه يكفي مرة واحدة كسائر الأقاير ، ولأنها قد وردت عدة روايات لم يذكر فيها اشتراط عدد الإقرار

٩ - (وأخرجه) أي حديث أبي أمية الحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فساقه بمعناه وقال فيه : اذهبوا به فاقطعوه ثم أحسموه بالمهملتين (وأخرجه البزار



أيضا) أي من حديث أبي هريرة (قال : ولا بأس باستناده) الحديث دال على وجوب حسم ما قطع ، والحسم الكي بالنار أي يكتوى محل القطع لينقطع الدم ، لأن منافذ الدم تنسد وإذا ترك فربما استرسل الدم فيؤدي إلى التلف . وفي الحديث دلالة على أنه يأمر بالقطع والحسم الإمام ، وأجرة القاطع والحاسم من بيت المال ، وقيمة الدواء الذي يحسبه منه ، لأن ذلك واجب على غيره .

(فائدة) من السنة أن تعلق يد السارق في عنقه لما أخرجه البيهقي بسنده من حديث فضالة بن عبيد «أنه سئل أرأيت تعليق يد السارق في عنقه من السنة ؟ قال نعم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً ثم أمر بيده فعلق في عنقه» وأخرج بسنده أن علياً رضي الله عنه قطع سارقاً فربده ويده معلقة في عنقه . وأخرج عنه أيضاً «أنه أقر عنده سارق مرتين فقع يده وعلقها في عنقه» قال الراوي : فكأنني أنظر إلى يده تضرب صدره .

١٠ — (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يَغْرَمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْجَدُّ . رواه النسائي وبين أنه منقطع : وقال أبو خاتم : هو منكر) رواه النسائي من حديث المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوف ، والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن عوف . قال النسائي : هذا مرسل وليس بثابت ، وكذا أخرجه البيهقي وذكر له عدة أخرى . وفي الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تلفت في يد السارق لم يفرمها بعد أن وجب عليه القطع سواء أ تلفها قبل القطع أو بعده ، وإلى هذا ذهب الهادي ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة . وفي شرح الكنز على مذهبه تعاميل ذلك بأن اجتماع حقين في حق واحد مخالف للأصول ، فصار القطع بدلاً من الغرم ، ولذلك إذا ثنى سرقة ما قطع به لم يقطع . وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة إلى أنه يغرم لقوله صلى الله عليه وسلم «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» وحديث عبد الرحمن هذا لا تقوم به حجة مع ما قيل فيه ، وأقوله تعالى - ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل - «ولا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه» ولأنه اجتمع في السرقة حقان لله تعالى وحق للآدمي ، فاقضى كل حق موجه ، ولأنه قام الإجماع أنه إذا كان موجوداً بعينه أخذ منه ، فيكون إذا لم يوجد في ضمانه قياساً على سائر الأموال الواجبة ، وقوله اجتماع الحقين مخالف للأصول دعوى غير صحيحة فإن الحقين مختلفان فإن القطع بحكمة الزجر ، والتغريم لعقوبة حق الآدمي كما في الغصب ولا تخفى قوة هذا القول .

١١ — (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن التمر المعلق فقال : مَنْ أَصَابَ بِنِيفِهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مَتَّخِذٍ خُبَيْةً) بضم الخاء المفجعة وسكون الموحدة فنون وهو معطف الإزار وطرف الثوب (فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء منه فعليه الغرامة والعقوبة ، ومن خرج بشيء منه بعد أن يؤويه الجارين) هو موضع التمر الذي يجفف فيه

﴿ فبلغ ثمن المجن فعليه القطع . أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم ﴾ قال المنذرى : المراد بالتمر المعلق ما كان متعلقا في النخل قبل أن يجذ ويحزن ، والتمر اسم جامع للرطب واليابس من التمر والعنب وغيرها . وفي الحديث مسائل : الأولى أنه إذا أخذ المحتاج فيه لسد فاقته فانه مباح له . والثانية أنه يحرم عليه الخروج بشيء منه ، فان خرج بشيء منه فلا يخلو أن يكون قبل أن يجذ ويؤويه الجرين أو بعده فان كان قبل الجذ فعليه الغرامة والعقوبة وإن كان بعد القطع وإيواء الجرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ للنصاب لقوله صلى الله عليه وسلم « فبلغ ثمن المجن » وهذا مبنى على أن الجرين حرز كما هو الغالب إذ لا قطع إلا من حرز كما يأتي . الثالثة أنه أجل في الحديث الغرامة والعقوبة ، وليكن قد أخرج البيهقي تفسيرها بأنها غرامة مثلية ، وبأن العقوبة جلدات نكالا . وقد استدل بحديث البيهقي هذا على جواز العقوبة بالمال ، فان غرامة مثلية من العقوبة بالمال ، وقد أجازها الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال : لا تضاعف الغرامة على أحد في شيء إنما العقوبة في الأبدان لا في الأموال ، وقال هذا منسوخ والناسخ له قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الماشية بالليل أن ما أتلفت فهو ضامن : أي مضمون على أهلها . قال وإنما يضمنونه بالقيمة ، وقد قدمنا الكلام في ذلك في حديث بهز في الزكاة الرابعة أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله صلى الله عليه وسلم « بعد أن يؤويه الجرين » وقوله في الحديث الآخر « لا قطع في ثمر ولا في حريسة الجبل ، فاذا آواه الجرين أو المراح فالقطع فيما بلغ ثمن المجن » أخرجه النسائي . قلوا : والإحراز مأخوذ في مفهوم السرقة والاستراق هو الحجب مستترا في خفية لأخذ مال غيره من حرز كما في القاموس وغيره ، فالحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة ، ولذا لا يقال لمن خان أمانته سارق ، هذا مذهب الجمهور . وذهبت الظاهرية وآخرون إلى عدم اشتراطه عملا باطلاق الآية الكريمة ، إلا أنه لا يخفى أنه إذا كان الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة فلا إطلاق في الآية والله أعلم .

واعلم أن حريسة الجبل بالحاء المهملة مفتوحة فراء فثناة تحمية فسین مهملة ، والجبل بالجيم فوحدة ، قيل هي المحروسة : أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع لأنه ليس بموضع حرز . وقيل حريسة الجبل : الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها ، والمراح الذي تأوى إليه الماشية ليلا كذا في جامع الأصول ، وهذا الأخير أقرب بمراد الحديث ، والله أعلم .

١٢ - ﴿ وعن صفوان بن أمية رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما أمر بقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه : هلا كان ذلك قبل أن تأتيني به ؟ أخرجه أحمد والأربعة ، وصححه ابن الجارود والحاكم ﴾ الحديث أخرجه من طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجحها ابن عبد البر وقال : إن سمع طاوس من صفوان يمكن لانه أدرك عثمان وقال : أدركت سبعين شيخا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . والحديث قصة ،



أخرج البيهقي عن عطاء بن أبي رباح قال « بيننا صفوان بن أمية مضطجع بالبطحاء إذ جاء إنسان ، فأخذ بردائه من تحت رأسه فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقطعه ، فقال : إني أعفوه وأتجاوز ، فقال : فهلا تبلى أن تأتيني به » وله ألقاظ في بعضها « أنه كان في المسجد الحرام » وفي أخرى « في مسجد المدينة نائما » وفي الحديث دليل على أنها تقطع يد السارق فيما كان مالكه حافظا له وإن لم يكن مغلقا عليه في مكان . قال الشافعي : رداء صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه ، وإلى هذا ذهب الشافعي والحنفية والمالكية . قال في نهاية المجتهد : وإذا توسد النائم شيئا فتوسده له حرز على ما جاء في رداء صفوان قال في الكنز للحنفية : ومن سرق من المسجد متاعا ورثه عنده يقطع وإن كان غير محرز بالحائط لأن المسجد ما بني لإحراز الأموال فلم يكن المال محرزا بالمكان انتهى . وتقدم الخلاف في الحرز . واختلف القائلون بشرطيته فقال الشافعي ومالك والإمام يحيى : إن لكل مال حرزا يخصه ، فحرز الماشية ليس حرز الذهب والفضة . وقال الهادي والحنفية : ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره ، إذ الحرز ما وضع لمنع الداخل أن لا يدخل والخارج أن لا يخرج ، وما كان ليس كذلك فليس بحرز لافقة ولا شرعا ، وكذلك قالوا : المسجد والكعبة حرزان لآلاتهما وكسرتهما . واختلفوا في القبر هل هو حرز للكفن فيقطع آخذه أو ليس بحرز ؟ فذهب إلى أن النباش سارق جماعة من السلف والهادي والشافعي ومالك وقالوا : يقطع لأنه أخذ المال خفية من حرز له . وقد روى عن علي عليه السلام وعائشة وقال الثوري وأبو حنيفة : لا يقطع النباش لأن القبر ليس بحرز . وفي المنار : هذه المسألة فيها صعوبة لأن حرمة الميت كحرمة الحي ، لكن حرمة يد السارق كذلك الأصل منعها ولم يدخل النباش تحت السارق لغة ، والقياس الشرعي غير واضح ، وإذا توقفنا امتنع القطع انتهى . واختلف في السارق من بيت المال فذهبت الهادي والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه لا يقطع من سرق من بيت المال وروى عن عمر . وذهب مالك إلى أنه يقطع . واتفقوا على أنه لا يقطع من سرق من الغنيمة والخمس وإن لم يكن من أهلها قالوا : لأنه قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس .

١٣ — وعن جابر رضي الله عنه قال : جرى بسارق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اقتلوه ، فقالوا : إنما سرق يا رسول الله ، قال : اقطعوه فقطع ، ثم جرى به الثانية فقال : اقتلوه ، فذكر مثله ، ثم جرى به الثالثة فذكر مثله ، ثم جرى به الرابعة كذلك ، ثم جرى به الخامسة فقال : اقتلوه . أخرجه أبو داود والنسائي . فقال جابر : فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه فألقيناه في بئر ورمىنا عليه الحجارة « واستنكره » أي النسائي فإنه قال : الحديث منكر ومصعب بن ثابت ليس بقوي في الحديث ، قيل لكن يشهد له الحديث الآتي ، وهو قوله :

١٤ — « وأخرج » أي النسائي « من حديث الجارث بن حاطب نحوه » وأخرج حديث الجارث الحاكم . وأخرج في الحلية لابي نعيم عن عبد الله بن زيد الجهني . قال ابن عبد البر :

حديث القتل منكراً لأصله (وذكر الشافعي أن القتل في الخامسة منسوخ) وزاد ابن عبد البر في كلام الشافعي : لا خلاف فيه بين أهل العلم . وفي النجم الوهاج : أن ناسخة حديث « لا يحل دم امرئ مسلم إلا باحدى ثلاث » تقدم . قال ابن عبد البر : وهذا يدل على أن حكاية أبي مصعب عن عثمان وعمر بن عبد العزيز أنه يقتل لأصل له . وجاء في رواية النسائي « بعد قطع قوائمه الأربع ، ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر رضى الله عنه فقال أبو بكر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بهذا حين قال اقتلوه ، ثم دفعه إلى فتية من قريش فقال : اقتلوه ، فقتلوه » قال النسائي : لأعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً . والحديث دليل على قتل السارق في الخامسة ، وأن قوائمه الأربع تقطع في الأربع المرات ، والواجب قطع اليمين في السرقة الاولى إجماعاً ، وقراءة ابن مسعود مبينة لأجل الآيات فانه قرأ - فاقطعوا أيماهما - وفي الثانية الرجل اليسرى عند الأكثر لفعل الصحابة ، وعند طاوس اليد اليسرى لغيرها من اليمين ، وفي الثالثة يده اليسرى . وفي الرابعة رجله اليمين وهذا عند الشافعي ومالك أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق « إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله ، ثم إن سرق فاقطعوا يده ، ثم إن سرق فاقطعوا رجله » وفي إسناده الواقدي وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن أبي هريرة صرفوا وأخرج الطبراني والدارقطني نحوه عن عصمة بن مالك وإسناده ضعيف . وخالف الهادوية والحنفية فقالوا : بحبس في الثالثة لما رواه البيهقي من حديث علي رضى الله عنه أنه قال بعد أن قطع رجله وأتى به في الثالثة « بأى شيء يتمسح وبأى شيء يأكل » لما قيل له تقطع يده اليسرى ثم قال « أقطع رجله ؟ على أى شيء يمشي انى لاستحيى من الله ؛ ثم ضربه وخلد في السجن » وأجاب الاولون بأن هذا رأى لا يقاوم النصوص وان كان النصوص فيه ضعف فقد عاضدته الروايات الأخرى . وأما محل القطع فيكون من مفصل الكف اذ هو أقل ما يسمى يداً ، وانفعله صلى الله عليه وسلم فيما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو ابن شعيب « أنى النبي صلى الله عليه وسلم بسارق فقطع يده من مفصل الكف » وفي إسناده مجهول . وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة « أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع من المفصل » وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن رجاء عن عدي رفته وعن جابر رفته وأخرجه سعيد بن منصور عن عمر . وقالت الإمامية : ويروى عن عايه على السلام أنه يقطع من أصول الأصابع اذ هو أقل ما يسمى يداً ورد ذلك بأنه لا يقال لمن قطعت أصابعه مقطوع اليد لالفة ولا عرفاً وإنما يقال مقطوع الأصابع : وقد اختلفت الروايات عن علي عليه السلام ، فروى أنه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى ، وقال الزهري والخوارزمي أنه يقطع من الإبط اذ هو اليد حقيقة ، والأقوى الاول لدليله المأثور وأما محل قطع الرجل فتنقطع من مفصل القدم . وروى عن علي عليه السلام أنه كان يقطع للرجل من الكعب . وروى عنه وهو للإمامية أنه من معقد الشراك .



﴿خاتمه﴾ أخرج أحمد وأبو داود عن عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ، وقد دعت على سارق سرقها ملحفة « لا تسبخي عنه بدعائك عليه » ومعناه لا تخفني عنه الإثم الذي يستحقه بالسرقه ، وهذا يدل على أن الظالم يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه . وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال : بلغني أن الرجل ليظلم مظلمة فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينتقصه حتى يستوفي حقه ويكون للظالم الفضل عليه . وفي الترمذي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من دعا على من ظلمه فقد انتصر » فان قيل : قد مدح الله المنتصر من البغي ومدح العافي عن الجرم ، قال ابن العربي : فالجواب أن الأول محمول على ما إذا كان الباغى وقحا ذا جرأة وفجور ، والثاني على من وقع منه ذلك نادرا فنقال أثره بالعموم عنه وقال الواحدى : إن كان الانقصار لأجل الدين فهو محمود وإن كان لأجل النفس فهو مباح لا يحمده عليه . واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على ثلاثة أقوال : كان ابن المسيب لا يحلل أحدا من عرض ولا مال ، وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحلان منهما ، ورأى مالك التحليل من العرض دون المال .

## باب حد الشارب وبيان السكر

١ — ﴿عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجلده بجردين نحو أربعين قال﴾ أى أنس ﴿وفعله أبو بكر ، فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف : أخف الحدود ثمانون ، فأمر به عمر . متفق عليه﴾ الخمر مصدر خمر كضرب ونصر ، خمر اسمي به الشراب المعتصر من العنب إذا غلى وقذف بالزبد وهي مؤنثة وتذكر ويقال خمرة ، وفي الحديث مسائل : الأولى أن تطلق على ما ذكر حقيقة إجماعا ، وتطلق على ما هو أعم من ذلك ، وهو ما أسكر من العصير أو من النبيذ أو من غير ذلك ، وإنما اختلف العلماء هل هذا الإطلاق حقيقة أو لا قال صاحب القاموس : العموم أصبح لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب ما كان إلا البسر والتمر انتهى . وكأنه يريد أن العموم حقيقة . وسميت خمر ، قيل لأنها تخمر العقل : أى تسره فيكون بمعنى اسم الفاعل : أى الساترة للعقل ، وقيل لأنها تغطي حتى تشدد يقال خمره : أى غطاء فيكون بمعنى اسم المفعول ، وقيل لأنها تخالط العقل من خامره إذا خالطه ومنه — هنيئا مريئا غير داء مخامر — أى مخالط ، وقيل لأنها تترك حتى تدرك ، ومنه اختمر العجين : أى بلغ إدراكه ، وقيل مأخوذ من الكل لاجتماع المعاني هذه فيها . قال ابن عبد البر الأوجه كلها موجودة في الخمر لأنها نزع حتى أدركت وسكنت فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه . قلت فالخمر تطلق على عصير العنب المشتد حقيقة إجماعا . ففي النجم الوهاج : الخمر بالإجماع المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف بالزبد . واشترط أبو حنيفة أن يقذف وحينئذ لا يكون مجعاً عليه . واختلف أصحابنا في وقوع الخمر على

الأنبذة فقال المزني وجماعة بذلك لأن الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الأكثر وهو ظاهر الأحاديث ، ونسب الرافعي إلى الأكثرين أنه لا يقع عليها إلا مجازاً . قلت : وبه جزم ابن سيده في المحكم وجزم به صاحب الهداية من الحنفية حيث قال : الخمر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد ، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ، ورد ذلك الخطابي وقال : زعم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب فيقال لهم : إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرًا عرب فصحاء فلو لم يكن الاسم صحيحاً لما أطلقوه . وقال القرطبي : الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحنها أكثرها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرًا ولا يتناول له اسم الخمر ، وهو قول مخالف للغة العرب للسنة الصحيحة وفهم الصحابة ، لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ، ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره ، بل سوا بينهما وحرموا ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن ، فلو كان عندهم فيه تردد انوقفوا عن الإراقة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم . وبأني حديث عمر « أنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة » الحديث : وعمر من أهل اللغة ، وإن كان يحتمل أنه أراد بيان ما يتعلق به التحريم لأنه المسمى في اللغة لأنه بصدد بيان الأحكام الشرعية ، ولعل ذلك صار اسماً شرعياً لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية ، ويدل له حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل مسكر خمر وكل خمر حرام » قال الخطابي ، إن الآية لما نزلت في تحريم الخمر وكان مسماها مجهولاً للمخاطبين بين أن مسماها هو ما أسكر ، فيكون مثل لفظ الصلاة والزكاة وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهى . قلت : هذا يخالف ما سلف عنه قريباً ، ولا يخفى ضعف هذا الكلام ، فإن الخمر كانت من أشهر أشربة العرب واسمها أشهر من كل شيء عندهم ؛ وليست كالصلاة والزكاة ؛ وأشعارهم فيها لا تخص ؛ فكأنه يريد أنه ما كان تعميم الاسم بلفظ الخمر لكل مسكر معروفاً عندهم فعرّفهم به الشرع ، فإنهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر كالإسراز يضيفونها إلى ما يتخذ منه من ذرة وشعر ونحوهما بل يطلقون عليه لفظ الخمر ، فجاء الشرع بتعميم الاسم لكل مسكر . فنحصل مما ذكر جميعاً أن الخمر حقيقة لغوية في عصير العنب المشتد الذي يقذف بالزبد ، وفي غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة أو مجاز ، فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من ماء العنب أو غيره إما بنقل اللفظ إلى الحقيقة الشرعية أو بغيره . وقد علمت أنه أطلق عمر وغيره من الصحابة الخمر على كل ما أسكر . وهم أهل اللسان والأصل الحقيقة ، فقد أحسن صاحب القاموس بقوله : والعموم أصبح . وأما الدعاوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيده وشارح الكثر فما أظنها إلا بعد تقرر هذه المذاهب تكلم كل على ما يعتقده ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعله لأهل اللغة . المسئلة الثانية قوله



« جلد بجريدتين نحو أربعين » فيه دليل على ثبوت الحد على شارب الخمر ، وادعى فيه الإجماع ، ونوزع في دعواه لأنه قد نقل عن طائفة من أهل العلم أنه لا يجب فيه إلا التعزير لأنه صلى الله عليه وسلم لم ينص على حد معين وإنما ثبت عنه الضرب المطلق ، وفيه دليل على أنه يكون الجلد بالجريد وهو - سعف النخل - . وقد اختلف العلماء هل يتعين الجلد بالجريد على ثلاثة أقوال : أقربها جواز الجلد بالعود غير الجريد ، ويجوز الاقتصار على الضرب باليدين والنعال . قال في شرح مسلم : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ، ثم قال : والأصح جوازه بالسوط . وقال المصنف : توسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتأخرين وأطراف الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم ، وقد غن قوله في الحديث « نحو أربعين » ما أخرجه البيهقي وأحمد بلفظ « فأمر قريبا من عشرين رجلا فجلده كل واحد جلدتين بالجريد والنعال » قال المصنف : وهذا يجمع ما اختلف فيه على شعبه وأن جملة الضربات كانت أربعين لأنه جلدته بجريدتين أربعين . المسئلة الثالثة قوله « فلما كان عمر استشار » إلى آخره . سبب استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائي « أن خالد بن الوليد كتب إلى عمر : إن الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة ، قال وعنده المهاجرون والأنصار ، فسألهم فأجمعوا على أن يضرب ثمانين » وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد « أن عمر استشار في الخمر ، فقال له علي بن أبي طالب عليه السلام : نرى أن نجلده ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري ، فجلد عمر في الخمر ثمانين » وهذا حديث مفضل ، ولهذا الأثر عن علي طرق ، وقد أنكره ابن حزم كما سلف ، وفي معناه نكارة لأنه قال « إذا هذى افتري » والهاذى لا يعد قوله فرية لأنه لا عمد له ولا فرية إلا عن عمد . وقد أخرج عبد الرزاق قال : جاءت الأخبار متواترة عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسن في الخمر شيئا ، ولا يخفى أن الحديث الآتي يؤيده .

٢ — « ولمسلم عن علي في قصه يزيد بن عقبة » حققناها في منحة الفقار علي ضوء النهار ، وفيها « أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عقبة في الخمر ، فقال لعبد الله بن جعفر : اجلده فجلده ، فلما بلغ أربعين قال أمسك » « جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين . وكل سنة ، وهذا أحب إلى . » وفي الحديث : أن رجلا شهد عليه أنه رآه يتقيا الخمر فقال عثمان : إنه لم يتقياها حتى شربها يريد أنه أحب إليه مع جرأة الشاربين لأنه أحب إليه مطلقا ، فلا يرد أنه كيف يجعل فعل عمر أحب إليه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن ظاهر الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ، ولكنه يقال إن ظاهر قوله « أمسك » بعد الأربعين دال على أنه لم يفعل إلا أحب إليه . وأجيب عنه بأن في صحيح البخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الحجار « أن عليا جلد الوليد ثمانين » والتقصه واحدة ، والذي في البخاري أرجح . وكأنه بعد أن قال

وهذا أحب إلى أمر عبد الله بن تمام الثمانين ، وهذه أولى من الجواب الآخر وهو أنه جلده بسوط له رأسان فضربه أربعين فكانت الجملة ثمانين ، فان هذا ضعيف لعدم مناسبة سياقه له والروايات عنه صلى الله عليه وسلم أنه جلد في الخمر أربعين كثيرة ، إلا أن في ألفاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال ، فكأنه فهم الصحابة أن ذلك يتقدر بنحو أربعين جلدة : واختلف العلماء في ذلك ، فذهب الهادوية وأبو حنيفة ومالك وأحمد وأحد قولي الشافعي أنه يجب الحد على السكران ثمانين جلدة قالوا : لقيام الإجماع عليه في عهد عمر فإنه لم ينكر عليه أحد . وذهب الشافعي في المشهور عنه وداود أنه أربعون ، لأنه الذي روى عنه صلى الله عليه وسلم فعله ، ولأنه الذي استقر عليه الأمر في خلافة أبي بكر رضي الله عنه . ومن تتبع ما في هذه الروايات واختلف فيها علم أن الأحوط الأربعون ولا يزداد عليها ، وفي هذا الحديث « أن رجلاً شهد على الوليد أنه رآه يتقيأ الخمر ، فقال عثمان : إنه لم يتقيأ حتى شربها » في مسلم « أنه شهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر ، وشهد عليه آخر أنه رآه يتقيأها » قال النووي في شرح مسلم : هذا دليل لمالك وموافقيه في أن من تقيأ الخمر يحد حد شارب الخمر . ومذهبنا أنه لا يحد بمجرد ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلاً كونها خمرًا أو مكرها عليه وغير ذلك من الأعذار المسقطة للحدود ، ودليل مالك هنا قوي لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث اهـ . قلت : وبمثل ما قاله مالك قالت الهادوية ، ثم لا يخفى أن اقتصار المصنف على الشاهد بالي ، وحده تقصير لإيهامه أنه جلد الوليد بشهادة واحد على التقيؤ .

٣ — وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شارب الخمر : إذا شرب فأجلدوه ، ثم إذا شرب فأجلدوه ، ثم إذا شرب الثالثة فأجلدوه ثم إذا شرب الرابعة فأضربوا عنقه . أخرجه أحمد ، وهذا لفظه ، والأربعة ) اختلفت الروايات في قتله ، هل يقتل إذا شرب الرابعة أو إن شرب الخامسة ؟ فأخرج أبو داود من رواية أبان القصار وذكر الجلد ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال « فان شربوا فاقتلوه » وأخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه أنه قال : وأحسبه قال في الخامسة « فان شربها فاقتلوه » وإلى قتله فيها ذهب الظاهرية ، واستمر عليه ابن حزم واحتج له وادعى عدم الإجماع على نسخه ، والجمهور على أنه منسوخ ولم يذكروا ناسخاً صريحاً إلا ما يأتي من رواية أبي داود عن الزهري « أنه صلى الله عليه وسلم ترك القتل في الرابعة » وقد يقال القول أقوى من الترك ، فلهذا صلى الله عليه وسلم تركه لعدم ذكر الترمذي ما يدل على أنه منسوخ ، وأخرج ذلك أبو داود صريحاً عن الزهري يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من شرب الخمر فأجلدوه » إلى أن قال : ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه ، قال : فأتى رجل قد شرب فجلده ، ثم أتى به قد شرب فجلده ، ثم أتى به قد شرب فجلده ، ثم أتى به الرابعة فجلده ، فرفع القتل عن الناس فكانت



رخصة » قال الشافعي هذا « يريد نسخ القتل » مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم ومثله قال الترمذي والله أعلم.

٤ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فُلَيْتَقَ الْوَجْهَ . متفق عليه . الحديث دليل على أنه لا يحل ضرب الوجه في حد ولا غيره ، وكذلك لا يضرب المحدود في المراق والمذاكير لما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام أنه قال للجلاد « اضرب في أعضائه ، وأعط كل عضو حقه ، واتق وجهه ومذاكيره » وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي من طرق عن علي عليه السلام وإنما نهى عن المراق والمذاكير لأنه لا يؤمن عليه مع ضربها واختلف في ضربه في الرأس . فذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يضرب فيه إذ هو غير مأمون ، وذهبت المهادوية وغيرهم إلى جواز ضربه فيه قالوا : لقول علي عليه السلام « للجلاد اضرب الرأس ، ولقول أبي بكر رضي الله عنه « اضرب الرأس فإن الشيطان فيه » أخرجه ابن أبي شيبة وفيه ضعف وانقطاع ، وذهب مالك أنه لا يضرب إلا في رأسه

﴿قائدة﴾ في الحديث « أنه صلى الله عليه وسلم أمر أن يحثي عليه التراب ويكتم ، فلما ولي شرع القوم يسبونهم ويدعون عليه ويقول القائل : اللهم العنه فقال صلى الله عليه وسلم : لا تقولوا هذا ولكن قولوا : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه » وأوجب المازري التريب والتبكيت . وأما صفة سوط الضرب فأخرج مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم مرسلاً أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يجلد رجلاً فأتى بسوط خلق ، فقال : فوق هذا ، فأتى بسوط جديد . فقال : دون هذا ، فيكون بين الجديد والخلق . وذكر الرافعي عن علي عليه السلام « سوط الحد بين سوطين وضربه بين ضربين » قال ابن الصلاح : السوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف .

٥ — وعن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ . رواه الترمذي والحاكم . وأخرجه ابن ماجه ، وفي إسناده إسماعيل بن مسلم المسكي ضعيف من قبل حفظه . وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من حديث حكيم بن حزام ، ولا بأس بإسناده . وله طرق أخرى والكل متعاضدة وقد عمل به الصحابة ، فأخرج ابن شيبة عن طارق بن شهاب قال « أتى عمر ابن الخطاب برجل في حد ، فقال : أخرجاه من المسجد ثم اضرباه » وأسنده على شرط الشيخين . وأخرج عن علي عليه السلام « أن رجلاً جاء إليه فساره . فقال : يا قنبر أخرج به من المسجد فأقم عليه الحد » وفي سنده مقال ، وإلى عدم جواز إقامة الحد في المسجد ذهب أحمد وإسحاق والكوفيون لما ذكر من الدليل . وذهب ابن أبي ليلى والشعبي إلى جوازه ولم يذكر له دليلاً ، وكأنه حمل النهي على التنزيه . قال ابن بطال : وقول من نزه المسجد أولى يريد قول الأولين .

٦ - ﴿ وعن أنس رضي الله عنه قال : أنزل الله تعالى تحريم الخمر ، وما بالمدينة شراب يشرب إلا من تمر . أخرجه مسلم ﴾ فيه دليل على ما سلف من تسمية نبيذ التمر خمرًا عند نزول آية التحريم .

٧ - ﴿ وعن عمر رضي الله عنه قال : قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة : من العنب والتمر والعسل والخلطة والشعير . والخمر ما خمر العقل . متفق عليه ﴾ وأخرجه الثلاثة أيضا ولا يقال إنه معارض بحديث أنس ، لأن حديث أنس إخبار عما كان من الشراب في المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو إخبار عما يشربه الناس مطلقا . وقوله « والخمر ما خمر العقل » إشارة إلى وجه التسمية ، وظاهره أن كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمرًا لغة ، سواء كان مما ذكر أو غيره ، ويدل له أيضا الحديث الآتي :

٨ - ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ . أخرجه مسلم ﴾ فانه دال على أن كل مسكر يسمى خمرًا ، وفي قوله « كل مسكر حرام » دليل على تحريم كل مسكر ، وهو عام لكل ما كان من عصير أو نبيذ . وإنما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد تحريم القدر المسكر أو تحريم ما تناوله مطلقا وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية الاسكار . ذهب إلى تحريم القليل والكثير مما أسكر جهنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأحمد واسحاق والشافعي ومالك والهادوية جميعا مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعد هذا ، وبما أخرجه أبو داود من حديث عائشة « كل مسكر حرام . وما أسكر منه الفرق فله الكف منه حرام » وبما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وسلم قال « أنها كم عن قليل ما أسكر كثيره » وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقال في أساسيتها لكنها تعضد بما سمعت . قال أبو مظفر السمعاني : الأخبار في ذلك كثيرة لا مساع لأحد في العدل عنها وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحل دون المسكر من غير عصير العنب والرطب . وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكتر حيث قال : إن أبا حنيفة قال : الخمر هو النبيذ من ماء العنب إذا غلي واشتد وقذف بالزبد حرم قليلها وكثيرها ، وقال : إن الغليان من آية الشدة وكاله بقذف الزبد وبسكونه إذ به يتميز الصافي من الكدر ، وأحكام الشرع قطعية فتعاط بالنهاية كالحدود وإكفار المستحل وحرمة البيع والنجاسة وعند صاحبيه إذا اشتد صار خمرًا ، ولا يشترط القذف بالزبد لأن الاسم يثبت به ، والمعنى المقتضى للتحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع العداوة . وأما الطلاء بكسر الطاء وهو العصير من العنب إن طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه ، والسكر بفتح الحين وهو النبيذ من ماء الرطب ، ونقيع الزبيب وهو النبيذ من ماء الزبيب ، فالكل حرام إن غلي واشتد وحرمتها دون الخمر . والحلال منها أربعة : نبيذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخ وإن اشتد إذا شرب مالا يسكر بلا هو ولا طرب ، والخليطان وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب ، ونبيذ العسل



والتين والبر والشعير والذرة طبخ أولا ، والمثلث العنبي ، انتهى كلامه ببعض تصرف فيه  
فهذه الأنواع التي لم ينقل تحريمها استدلالها بأنها لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا تشملها أدلة  
تحريم الخمر ، وتؤول حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويل الحديث  
قال بعضهم : المراد به ما يقع السكر عنده . قال ويؤيده أن القاتل لا يسمى قاتلا حتى يقتل  
قال : ويدل له حديث ابن عباس يرفعه « حرمت الخمر قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب »  
أخرجه النسائي ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه على  
تقدير صحته ، فقد قال أحمد وغيره : إن الراجح أن الرواية فيه ، والسكر ، بضم الميم وسكون  
السين ، لا السكر بضم السين أو بفتحيتين ، وعلى تقدير ثبوته فهو حديث فرد لا يقاوم ما عرفت  
من الأحاديث التي ذكرناها ، وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار وأحاديث لا يخلو شيء  
منها عن قاذح فلا تنهض على المدعى ، ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة عمومه لكل  
مسكر كما قاله مجد الدين : فقد تناول ما ذكر دلائل التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن  
عباس لما سأله أبو جويرية عن الباذق وهو بالباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة وقيل  
المكسورة ، وهو قارسي معرب أصله باذ وهو الطلاء ، فقال ابن عباس : سبق مجد  
الباذق ، ما أسكر فهو حرام ، الشراب الحلال الطيب ، ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام  
الخبيث . وأخرج البيهقي عن ابن عباس أنه أتاه قوم يسألون عن الطلاء فقال ابن عباس  
وما طلاءكم هذا ، إذا سألتوني فبينوا لي الذي تسألوني عنه ، فقالوا : هو العنب يعصر  
ثم يطبخ ثم يجعل في الدنانير ، قال وما الدنانير ؟ قالوا : دنان مقيرة ، قال مزفتة ؟ قالوا نعم .  
قال يسكر ؟ قالوا . إذا أكثر منه ، قال فكل مسكر حرام . وأخرج عنه أيضا أنه قال  
في الطلاء « إن النار لا تحل شيئا ولا تحرمه » وأخرج أيضا عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني  
قال : يا أم المؤمنين إنهم يشربون شرابا لهم : يعني أهل الشام ، يقال له الطلاء ، قالت  
صدق الله وبلغ حبي ، سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن أناسا من  
أمي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها » وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس من أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها وتضرب  
على رؤوسهم المعازف ينحسف الله بهم الأرض ويجعل منهم قردة وخنازير » وأخرج عن عمر  
أنه قال « إني وجدت من فلان ربح شراب ، فزعم أنه يشرب الطلاء ، وإني سألت عما يشرب  
فإن كان يسكر جلدته ، فجلده الحد ثامنا » وأخرج عن أبي عبيد أنه قال : جاءت في الأشربة  
آثار كثيرة مختلفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكل له تفسير . فأولها الخمر وهي  
ما غلى من عصير العنب ، فهذه مما لا اختلاف في تحريمها من المسلمين إنما الاختلاف في غيرها  
ومنها السكر : يعني بفتحيتين ، وهو نقيع التمر الذي لم يمسسه النار ، وفيه يروي عن ابن  
مسعود أنه قال : السكر خمر ومنها البتع بكسر الباء الموحدة والمثناة ، أي الفوقية الساكنة  
والمهملة وهو نبيذ العسل . ومنها الجمعة بكسر الجيم : وهي نبيذ الشعير . ومنها المذر وهو

من الذرة ، جاء تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر رضى الله عنه ، وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال : والخمر من العنب والسكر من التمر . ومنها السكركة : يعنى بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة عن أبي موسى أنها من الذرة ومنها الفضيخ يعنى بالقاء والضاد المعجمة والحاء المعجمة : ما افتضح من البسر من غير أن تمسه نار ، وصماه ابن عمر الفضوخ . قال أبو عبيد : فان كان مع البسر تمر فهو الذى يسمى الخليطين قال أبو عبيد : بعض العرب تسمى الخمر بعينها الطلاء . قال عبيد بن الأبرص :  
 هي الخمر تكفى الطلاء كما الذئب يكفى أبا جعدة

قال : وكذلك الخمر سمي الباذق ، إذا عرفت فهذه آثار تؤيد العمل بالعموم ، ومع التعارض فالترجيح للمحرم على المبيح . ومن أدلة الجمهور الحديث الآتى :

٩ — وعن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما أسكر كثيره فقليله حرام . أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان وأخرجه الترمذي وحسنه ورجاله ثقات . وأخرج النسائي والدارقطني وابن حبان من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قاييل ما أسكر كثيره » وفي الباب عن علي عليه السلام وعن عائشة رضى الله عنها وعن خوات وعن سعد وعن ابن عمر وزيد بن ثابت كلها مخرجة في كتب الحديث ، والكل تقوم به الحجة وتقدم تحقيقه .  
 (قاعدة) ويحرم ما أسكر من أى شيء وإن لم يكن مشروباً كالخشيشة . قال المصنف من قال إنها لا تسكر وإنما تخدر فهي مكابرة ، فانها تحدث ما تحدث الخمر من الطرب والذشوة . قال : وإذا سلم عدم الاسكار فهي مفترية ، وقد أخرج أبو داود أنه « نهى رسول الله عن كل مسكر ومفتر » قال الخطابي : المفتر كل شراب يورث الفتور والخور في الاعضاء وحكي العراقي وابن تيمية الإجماع على تحريم الخشيشة وأن من استحلها كفر . قال ابن تيمية : إن الخشيشة أول ما ظهرت في آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهي من أعظم المنكرات ، وهي شر من الخمر من بعض الوجوه ، لأنها تورث نشأة ولذة وطرباً كالخمر ، ويصعب الطعام عليها أعظم من الخمر ، وقد أخطأ القائل

حرموها من غير عقل ونقل وحرام تحريم غير الحرام

وأما البسج فهو حرام . قال ابن تيمية : إن الحد في الخشيشة واجب . قال ابن البيطار إن الخشيشة وتسمى القنب توجد في مصر مسكرة جداً إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهين . وقبائح خصاها كثيرة ، وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مضره دينية ودنيوية ، وقبائح خصاها موجودة في الافيون ، وفيه زيادة مضار . قال ابن دقيق العيد في الجوزة : إنها مسكرة ، ونقله عنه متأخرو علماء الفريقين واعتمدوه .

١٠ — وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبذ له الزبيب في السقاء فيشربه يومه ويعد غد ، فإذا كان مساء الثالثة شربه وسقاه



فان فضل) بفتح الضاد وكسر هاء (شيء أهرقه . أخرجه مسلم) هذه الرواية إحدى روايات مسلم ، وله ألفاظ أخر قريبة من هذا المعنى . وفيه دليل على جواز الانتباز ولا كلام في جوازه ، وقد احتج من يقول بجواز شرب النبيذ إذا اشتد بقوله في رواية أخرى «سقاء الخادم أو أمر بصبه» فان سقيه الخادم دليل على جواز شربه ، وإنما تركه صلى الله عليه وسلم تنزهاً عنه . وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حد الإسكار ، وإنما بدا فيه بعض تغير في طعمه من حموضة أو نحوها ، فسقاء الخادم مبادرة لخشية الفساد ، ويعمل أن تكون أول التنويع كأنه قال سقاء الخادم أو أمر به فأهريق : أي إن كان بدا في طعمه بعض تغير ولم يشتد سقاء الخادم وإن اشتد أمر بأهراقه ، وبهذا جزم النووي في معنى الحديث .

١١ — (وعن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم . أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقا عن ابن مسعود ، ويأتي ما أخرجه مسلم عن وائل بن حجر . والحديث دليل على أنه يحرم العداوى بالخمر لأنه إذا لم يكن فيه شفاء فتحريم شربها باق لا يرفعه تجويز أنه يدفع بها الضرر عن النفس ، وإلى هذا ذهب الشافعي . وقالت الهادوية : إلا إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسوغها به إلا الخمر جاز . وادعى في البحر الإجماع على هذا ، وفيه خلاف . وقال أبو حنيفة : يجوز التداوى بها كما يجوز شرب البول والدم وسائر النجاسات للتداوى قلنا : القياس باطل ، فان للقيس عليه محرم بالنص المذكور لعمومه لكل محرم . (قائمة) في النجم الوهاج قال الشيخ : كل ما يقول الأطباء من المنافع في الخمر وشربها كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل . وأما بعد نزول آية المائدة ، فان الله تعالى الخالق لكل شيء سلبها المنافع جملة فليس فيها شيء من المنافع . وبهذا تسقط مسألة التداوى بالخمر ، والذي قاله منقول عن الربيع والضحاك ، وفيه حديث أسنده الثعلبي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إن الله تعالى لما حرم الخمر سلبها المنافع » .

١٢ — (وعن وائل) هو ابن حجر بضم الحاء وسكون الجيم (الحضرمي أن طارق بن سويد سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر يصنعها للدواء فقال : إنها ليست بدواء ولكنها داء . أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما) أفاد الحكم الذي دل عليه الحديث الأول وهو تحريم العداوى بالخمر وزيادة الإخبار بأنها داء .

وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد عن شربها أدواء كثيرة ، وكيف لا يكون ذلك بعد إخبار الشارع أنها داء ، فقيح الله وصافها من الشعراء الخلقاء ووصاف شربها وتشويق الناس إلى شربها والمكوف عليها ، كأنهم يضادون الله تعالى ورسوله فيما حرم ، ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطاني يدعون إلى ما حرمه الله تعالى ورسوله .

## باب التعزير وحكم الصائل

التعزير مصدر عزز من العزر : وهو الرد والمنع ، وهو في الشرع تأديب على ذنب لا حد فيه ، وهو مخالف للحدود من ثلاثة أوجه : الأول أنه يختلف باختلاف الناس ، فتعزير ذوى الهيئات أخف ، ويستوون في الحدود مع الناس . والثاني أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود . والثالث التالف به مضمون خلافاً لابي حنيفة ومالك . وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم الفرق ، ويسمى تعزيراً لدفعه ورده عن فعل القبائح ، ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه حال الفاعل . وقوله « وحكم الصائل » الصائل اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطى عليه واستطال .

١ — عن أبي بردة الأنصاري رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يجلد ( لا يجلد ) روى مبنيًا للمعلوم ومبنيًا للمجهول ويجزوماً على النهي وسرفوعاً على النفي ﴿ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى . متفق عليه ﴾ وفي رواية « عشر جلدات » وفي رواية « لا عقوبة فوق عشر ضربات » والمراد بحدود الله : ما عين الشارع فيه عدد من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع والرجم ، وهذان داخلان في عموم حدود الله خارجان عما فيه السياق إذ السياق في الضرب . وقد اتفق العلماء على حد الزنى والسرقة وشرب الخمر ، وحد المحارب وحد القذف بالزنا والقتل في الردة والقصاص في النفس . واختلفوا في القصاص في الأطراف هل يسمى حداً أم لا ؟ كما اختلفوا في عقوبة جحد العارية واللواط وإتيان البهيمة وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها والسحاق وأكل الدم والميتة وتلحم الخنزير لغیر ضرورة والسحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تسكلاً والأكل في رمضان هل يسمى حداً أولاً ؟ فمن قال يسمى حداً أجاز الزيادة في التعزير عليها على العشرة الأسواط . ومن قال لا يسمى لم يجزه ، إلا أنه قد اختلف العمل بحديث الساب فذهب إلى الأخذ به الليث وأحمد وإسحاق وجماعة من الشافعية . وذهب مالك والشافعي وزيد بن علي وآخرون إلى جواز الزيادة في التعزير على العشرة ، ولكن لا يبلغ أدنى الحدود . وذهب القاسم والمهادي إلى أنه يكون التعزير في كل حد دون حد جنسه لما يأتي من فعل على عليه السلام قلت لا دليل لهم إلا فعل بعض الصحابة كما روى أن علياً عليه السلام جلد من وجد مع امرأة من غير زنا مائة سوط إلا سوطين ، وأن عمر رضي الله عنه ضرب من نقش على خاتمه مائة سوط ، وكذا روى عن ابن مسعود ، ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس بدليل ولا يقاوم النص الصحيح ، وأن ما نقل عن عمر لا يتم لهم دليلاً ، ولعله لم يبلغ الحديث من فعل ذلك من الصحابة كما أنه قال صاحب التقريب معذراً لو بلغ الخبر الشافعي لقال به لأنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي ، ومثله قال الداودي معذراً لما لك لم يبلغ مالكا هذا الحديث فرأى العقوبة بقدر الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذه .



٢ — ﴿وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أقيلوأ ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود . رواه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي﴾ ولحديث طرق كثيرة لا تخلو عن مقال والإقالة : هي موافقة البائع على نقض البيع ، وأقيلوأ هنامأخوذ منها والمراد هنامأوافقة ذى الهيئة على ترك المؤاخذه له أو تخفيفها ، وفسر الشافعي ذوى الهيئات بالذين لا يعرفون بالشر فيزل أحدهم الزلة . والعثرات جمع عثرة ، والمراد هنا الزلة . وحكى الساردي في ذلك وجهين : أحدهما أنهم أصحاب الصغائر دون الكبائر . والثاني من إذا أذنب تاب . وفي عثراتهم وجهان : أحدهما الصغائر . والثاني أول معصية يزل فيها مطيع . واعلم أن الخطاب في أقيلوأ اللأئمة لأنهم الذين إليهم التعزير لعموم ولايتهم ، فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الأصلح لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف المعاصي وليس له أن يفوضه إلى مستحقه ولا إلى غيره ، وليس التعزير لغير الإمام إلا لثلاثة : الأب فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم والزجر عن سيئ الأخلاق . والظاهر أن الأم في مسألة زمن الصبا في كفائته لها ذلك وللأم بالصلاة والضرب عليها ، وليس للأب تعزير البائع وإر كان سفيها . والثاني السيد يعزر رقيقه في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الأصح . والثالث الزوج له تعزير زوجته في أمر الذشوز كما صرح به القرآن ، وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها ؟ الظاهر أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر لأنّه من باب إنكار المنكر ، والزوج من جملة من يكف بالإنكار باليد أو اللسان أو الجنان ، والمراد هنا الأولان .

٣ — ﴿وعن علي رضي الله عنه قال : ما كنت لأقيم على أحد حدا فيموت فأجد في نفسي إلا شارب الخمر فإنه لومات وديته﴾ بتخفيف الدال المهملة وسكون المثناة التحتيّة أي غرمت ديته ﴿أخرجه البخاري﴾ فيه دليل على أن الخمر لم يكن فيه حد محدود من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من باب التعزيرات ، فإن مات ضمنه الإمام ، وكذا كل معزر يموت بالتعزير بضمنه الإمام ، وإلى هذا ذهب الجمهور . وذهبت الهاديّة إلى أنه لا شيء في من مات بحد أو تعزير قياسا منهم للتعزير على الحد بجامع أن الشارع قد أذن فيهما قولا : وقول على عليه السلام إنما هو للاحتياط ، وتقدم الجواب بأنه إذا أعنت في التعزير دل على أنه غير مأذون فيه من أصله بخلاف الإعانت في الحد فإنه لا يضمن لأنّه مأذون في أصله ، فإن أعنت فإنه للخطأ في صفته ، وكأنهم يريدون أنه لم يكن مأذونا في غير ما أذن به بخصوصه كالضرب مثلا وإلا فهو مأذون في مطلق التعزير ، وتأويلهم لقول على عليه السلام ساقط فإنه صريح في أن ذلك واجب لا من باب الاحتياط ، ولأن في تمام حديثه «لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسته» وأما قوله «جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين» إلى قوله : وكل سنة» وقد تقدم ، فلهذا يريد أنه جلد جلدًا غير مقدر ولا تقررت صفته بالجريد والنعال والأيدى ، ولذا قال أنس «نحو أربعين» . قال النووي في شرح مسلم ما معناه : وأما من مات في حد من الحدود غير الشرب فقد أجمع العلماء على أنه إذا جلد الإمام أو جلده

فمات فانه لادبة ولا كفارة على الامام ولا على جلاده ولا بيت المال . وأما من مات بالتعزير فله هبة وجوب الضمان للدية والكفارة ، وذكر تفاصيل في ذلك مذهبية .

٤ - في قتال الصائل الذي ذكره في الترجمة وعن عبد الله بن خباب ( بفتح الخاء المعجمة فموحدة مشددة فألف فموحدة ، وهو خباب بن الارت صحابي ، تقدمت ترجمته ) قال : سمعت أبي يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : تكون فتن فكن فيها

يا عبد الله المقتول ولا تكن القاتل أخرجه ابن أبي خيثمة ( بالخاء المعجمة مفتوحة ) لمناة تحية ساكنة فثلاثة ( والدارقطني . وأخرج أحمد نحوه عن خالد بن عرفطة ) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الطاء وبالفاء المهملة ، وخالد صحابي عداة في أهل الكوفة .

روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاة ، ولاه سعد بن أبي وقاص القتال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة سبعين . والحديث قد أخرج من طرق كثيرة وفيها كلها راو لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقه . وسبب الحديث أنه قال ذلك الرجل

إن الخوارج دخلوا قرية فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذعرا يجر رداءه ، فقال : والله أرغبتموني مرتين ، قالوا : أنت عبد الله بن خباب ؟ قال نعم ،

قالوا : هل سمعت من أبيك شيئا تحدثنا به ؟ قال : سمعته يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه ذكر فتنه ، القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من المائى ، والمائى فيها خير من الساعى ، فان أدركك ذلك فكن عبد الله المقتول » قالوا : أنت سمعت هذا من أبيك

يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم ، فقدموه على ضفة النهر فضربوا عنقه وبقروا أم ولده عما في بطنها . والحديث قد أخرجه أحمد والطبراني وابن قانع من غير طريق المجهول ، إلا أن فيه على بن زيد بن جعدان وفيه مقال ، ولفظه عن خالد بن عرفطة

« ستكون فتن بعدى وأحداث واختلاف ، فان استطعت أن تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل » وأخرج أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال « فان دخل على بيتي وبسط يده ليقتلني » قال « كن كابن آدم » وأخرج أحمد من حديث ابن عمر

بلفظ « ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد يريد قتله أن يكون مثل ابن آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة » وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان من حديث أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وسلم قال في الفتن « كسروا فيها قسيكم وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالحجارة ، فان دخل على أحدكم بيته فليكن كخير ابن آدم » وصححه القشيري في الاقتراح على شرط الشيخين .

والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور الفتن والتجذر من الدخول فيها . قال القرطبي : اختلف السلف في ذلك ، فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة ، فمنهم من قال إنه يجب عليه أن يلزم بيته . وقالت

طائفة : يجب عليه التحول من بلد الفتن أصلا . ومنهم من قال : يترك المقاتلة وهو قول الجمهور وعند من أوجب له حتى لو أراد أحدكم قتله لم يدفعه عن نفسه . ومنهم من قال : يدافع



عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو معذور إن قتل أو قتل . وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين ، وحملوا هذه الأحاديث على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة الحق . وقال بعضهم بالتفصيل : وهو أنه إذا كان القتال بين طائفتين لا إمام لهما ، فالقتال حينئذ ممنوع وتنزل الأحاديث على هذا وهو قول الأوزاعي وقال الطبري : إنكار المنكر واجب على من يقدر عليه ، فمن أعان المحق أصاب ومن أعان المبتل أخطأ ، وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها . وقيل إن النهي إنما هو في آخر الزمان حيث تكون المقاتلة لطلب الملك . وفيه دليل على أنه لا يجب الدفاع عن النفس ، وقوله : إن استطعت بدل على أنها لا تحرم المدافعة وأن النهي للتنزيه لا للتجريم

هـ — في الصائيل وعن سعيد بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قُتِلَ دونَ ماله فهو شهيدٌ . رواه الأربعة وصححه الترمذي في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور ، وشذ من أوجبه فإذا قتل فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث ، وحديث مسلم عن أبي هريرة « أنه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال : فلا تعطه ، قال فان قاتلني قال : فاقته ، قال أرأيت إن قتلني ؟ قال : فأنت شهيد ، قال أرأيت إن قتلته ؟ قال : فهو في النار » قالوا فان قتلته فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه والحديث عام لقليل المال وكثيره وقد أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم « من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد » وفي الصحيحين ذكر المال فقط . ووجه الدلالة أنه لما جعله صلى الله عليه وآله وسلم شهيدا دل على أنه القتل والقتال قال في النجم الوهاج : ومحل ذلك إذا لم يجد ملجأ كحصن ونجوة أو لم يستطع الهرب وإلا وجب عليه . قلت : لأدرى ما وجه وجوب الهرب عليه ؟ قالوا : ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له أن يتظلم ، إلا أنه قد تقدم أن علماء الحديث كالمجتهدين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره ، فلا يجوز دفاعه عن أخذ المال ، ويجب الدفع عن البضع لأنه لا سبيل إلى إباحته . قالوا : وكذلك يجب على النفس إن قصدها كافر لا إذا قصدها مسلم فلا يجب لما تقدم قريبا في شرح الحديث الأول . وصح أن عثمان رضى الله عنه منع عبيده أن يدفعوا عنه وكانوا أربعائة وقال : من ألبى سلاحه فهو حر . قالوا : وخالف المضطر فان في القتل شهادة ، بخلاف ترك الأكل وهل ترك الدفاع عن قتل النفس مباح أو مندوب ؟ فيه خلاف .

## كتاب الجهاد

الجهاد مصدر جاهدت جهادا : أى بلغت المشقة ، هذا معناه لغة . وفي الشرع : بذل الجهد في قتال الكفار أو البغاة .

- ١ - عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه به مات على شعبة من نفاق . رواه مسلم . فيه دليل على وجوب العزم على الجهاد وألحقوا به فعل كل واجب . قالوا : فإن كان من الواجبات المطلقة كالجهاد وجب العزم على فعله عند إمكانه ، وإن كان من الواجبات المؤقتة وجب العزم على فعله عند دخول وقته ، وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الأصول ، وفي المسألة خلاف معروف ، ولا يخفى أن المراد من الحديث هنا أن من لم يغز بالفعل ولم يحدث نفسه بالغزومات على خصلة من خصال النفاق ، فقوله « ولم يحدث نفسه » لا يدل على العزم الذى معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا لم يخطر بباله أن يغزو ولا حدث به نفسه ولو ساعة من عمره ، ولو حدثها به وأخطر الخروج للغزو بباله حينئذ من الأحيان خرج من الاتصاف بخصلة من خصال النفاق وهو نظير قوله صلى الله عليه وسلم « ثم صلي ركعتين لا يحدث فيهما نفسه » أى لم يخطر بباله شيء من الأمور ، وحديث النفس غير العزم وعقد النية ، ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها أنه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلا .
- ٢ - وعن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وأنسنتكم . رواه أحمد والنسائي وصححه الحاكم . الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار . وبالمال وهو بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه ، وهذا هو المقاد من عدة آيات في القرآن - جاهدوا بأموالكم وأنفسكم - والجهاد باللسان باقامة الحجة عليه ودعائهم إلى الله تعالى ، وبالأصوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل ما فيه نكاية للعدو - ولا يبالغون من عدوئنا إلا كتب لهم به عمل صالح - وقال صلى الله عليه وسلم لحسان « إن هجو الكفار أشد عليهم من وقع النبل » .
- ٣ - وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت : يا رسول الله علي النساء جهاد ؟ . هو خير في معنى الاستفهام ، وفي رواية « أعلى النساء » قال : نعم ، جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة . رواه ابن ماجه وأصله في البخارى . بلفظ « قالت عائشة : استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال : جهاد كن الحج » وفي لفظه آخر « فسأله نساءه عن الجهاد فقال نعم ، الجهاد حج » وأخرج النسائي عن أبي هريرة « جهاد الكبير : أى العاجز والمرأة والضعيف الحج » دل ما ذكر على أنه لا يجب الجهاد على المرأة ، وعلى أن الثواب الذى يقوم مقام ثواب جهاد الرجال حج المرأة وعمرتها ، ذلك لأن النساء مأمورات بالستر والسكون والجهاد يتنافى ذلك ، إذ فيه مخالطة الأقران والمبارزة ورفع الأصوات وأما جواز



الجهاد لمن فلا دليل في الحديث على عدم الجواز . وقد أورد البخاري هذا الباب بباب خروج النساء للفرز وقتالهن وغير ذلك . وأخرج مسلم من حديث أنس « أن أم سليم اتخذت خنجرًا يوم حنين ، وقالت للنبي صلى الله عليه وسلم : اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه » فهو يدل على جواز القتال وإن كان فيه ما يدل على أنها لا تقاتل إلا مدافعة وليس فيه أنها تقصد العدو إلى ضيقه وطلب مبارزته . وفي البخاري ما يدل على أن جهادهن إذا حضرن مواقف الجهاد سبي النساء ومدافعة المرضي ومناولة السهام .

٤ — وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذن في الجهاد ، فقال : أحيى والدك ؟ قال نعم ، قال : ففيمما تجاهد . متفق عليه ) ، سمي إتعاب النفس في القيام بمصالح الأبوين وإزعاجها في طلب ما يرزقهما وبذل المال في قضاء حوائجهم جهادًا من باب المشاكلة لما استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى - وجزاء سيئة سيئة مثلها - ويعمل أن يكون استعارة بعلاقة الضدية لأن الجهاد فيه إزال الضرر بالأعداء واستعمل في إزال النفع بالوالدين . وفي الحديث دليل على أنه يسقط فرض الجهاد مع وجود الأبوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية ابن جهم « أن أباه جاهبة جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أردت الفرز وجئت لأستشيرك ، فقال : هل لك من أم ؟ قال نعم . قال : الزمها » وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية وسواء تضرر الأبوان بخروجه أو لا . وذهب الجماهير من العلماء إلى أنه يحرم الجهاد على الولد إذا منعه الأبوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين الجهاد فلا فإن قيل بر الوالدين فرض عين أيضا والجهاد عند تعينه فرض عين ففهما مستويان فما وجه تقديم الجهاد ؟ قلت : لأن مصلحته أعم إذ هي لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين لمصلحته عامة مقدمة على غيرها وهو يقدم على مصلحة حفظ البدن ، وفيه دلالة على عظم بر الوالدين فإنه أفضل من الجهاد وأن المستشار يشير بالنصيحة المحضة . وأنه ينبغي له أن يستفصل من مستشيره ليدله على ما هو الأفضل .

٥ — ولأحمد وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه ) في الدلالة على أنه لا يجب عليه الجهاد والداد في الحياة إلا باذنه كما دل له قوله ( وزاد ) أي أبو سعيد في رواية ( أرجع فاستأذنهما فإن أذنا لك ) بالخروج للجهاد ( وإلا فبرهما ) بعدم الخروج للجهاد وطاعتهم .

٦ — وعن جرير البجلي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نأبري من كل مسلم يقيم بين المشركين . رواه الثلاثة وإسناده صحيح ، ورجح البخاري إسناده . وكذا رجح أيضا أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني إسناده إلى قيس بن أبي حازم ، ورواه الطبراني موصولا . والحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار

المشركين من غير مكة ، وهو مذهب الجمهور لحديث جرير ، ولما أخرجه النسائي من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده صرقوا « لا يقبل الله من مشرك عملاً بعد ما أسلم أو يفارق المشركين » ولعموم قوله تعالى - إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم - الآية . وذهب الأقل إلى أنها لا تنجب الهجرة ، وأن الأحاديث منسوخة للحديث الآتي وهو قوله

٧ — وعن ابن عباس رضی الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية » . متفق عليه . قالوا : فانه عام ناسخ لوجوب الهجرة الدال عليه ما سبق ، وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر من أسلم من العرب بالمهاجرة إليه ، ولم ينكر عليهم مقامهم ببلدهم ، ولأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال لأمرهم « إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال ، فأيتهم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول عن دارهم إلى دار المهاجرين ، وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فان أبوا واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله تعالى الذي يجرى على المؤمنين » الحديث سيأتي بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة . والأحاديث غير حديث ابن عباس محمولة على من لا يأمن على دينه . قالوا وفي هذا جمع بين الأحاديث . وأجاب من أوجب الهجرة بأن حديث « لا هجرة » يراد به نفيها عن مكة كما يدل له قوله بعد الفتح ، فان الهجرة كانت واجبة من مكة قبله . وقال ابن العربي : الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام ، وكانت فرضاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمرت بعده لمن خاف على نفسه والى انقطعت بالأصالة هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث كان . وقوله « ولكن جهاد ونية » قال الطيبي وغيره : هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله ، والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة قد انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد باقية . وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر ، والخروج في طلب العلم ، والفرار من الفتن ، والنية في جميع ذلك معبرة . وقال النووي : إن المعنى أن الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة ، وجهاد معطوف بالرفع على محل اسم لا .

٨ — وعن أبي موسى الأشعري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من

قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله . متفق عليه . وفي الحديث هنا اختصار ، ولفظه « عن أبي موسى أنه قال أعرابي للنبي صلى الله عليه وسلم : الرجل يقاتل المغنم والرجل يقاتل للذكر والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فمن في سبيل الله ؟ قال : من قاتل ، الحديث . والحديث دليل على أن القتال في سبيل الله يكتب أجره لمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، ومفهومه أن من خلا عن هذه الخصلة فليس في سبيل الله وهو من مفهوم الشرط : ويبين الكلام فيما إذا انضم إليها قصد غيرها وهو المغنم مثلاً هل هو في سبيل الله أو لا ؟



قال الطبري : إنه إذا كان أصل المقصد إعلاء كلمة الله تعالى لم يضر ما حصل من غيره ضمنا وبذلك قال الجمهور . والحديث يحتمل أنه لا يخرج عن كونه في سبيل الله مع قصد التشريك لأنه قد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، ويتأيد بقوله تعالى - ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم - فإن ذلك لا ينافي فضيلة الحج فكذلك في غيره ، فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل ، فإن كان هو إعلاء كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه ضمنا ، وبقي الكلام فيما إذا استوى المقصدان ، فظاهر الحديث والآية أنه لا يضر إلا أنه أخرج أبو داود والنسائي من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بإسناد جيد قال « جاء رجل فقال : يا رسول الله أرأيت رجلا غزا يلتمس الأجر والذكر ، ماله ؟ قال : لا شيء له ، فأعادها ثلاثا ، كل ذلك يقول لا شيء له ، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان خالصا وابتغى به وجهه » . قلت : فيكون هذا دليلا على أنه إذا استوى الباعثان الأجر والذكر مثلا بطل الأجر ، ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذكر لأنه انقلب عمله للرياء والرياء مبطل لما يشاركه بخلاف طلب المغنم فإنه لا ينافي الجهاد بل إذا قصد بأخذ المغنم إغاية المشركين والانتفاع به على الطاعة كان له أجر فانه تعالى يقول - ولا ينافون من عدو نبلا إلا كتب لهم به عمل صالح - والمراد النيل المأذون فيه شرعا . وفي قوله صلى الله عليه وسلم « من قتل قميلا فله سلبه » قبل القتال دليل على أنه لا ينافي قصد المغنم القتال بل ما قاله إلا ليجتهد السامع في قتال المشركين . وفي البخاري من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسولي أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة » ولا يخفى أن هذه الأخبار دليل على جواز تشريك النية إذ الإخبار به يقتضي ذلك غالبا . ثم إنه قد يقصد المشركون لمجرد نهب أموالهم كما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بمن معه في غزاة بدر لأخذ عير المشركين ولا ينافي ذلك أن تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من إعلاء كلمة الله تعالى ، وأقرهم الله تعالى على ذلك بل قال تعالى - وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم - ولم يذمهم بذلك مع أن في هذا الإخبار إخبارا لهم بمحبتهم للمال دون القتال ، فأعلاء كلمة الله يدخل فيه إخافة المشركين وأخذ أموالهم وقطع أشجارهم ونحوه ، وأما حديث أبي هريرة عند أبي داود « أن رجلا قال : يا رسول الله يريد الجهاد في سبيل الله وهو يدتغي عرضا من الدنيا فقال لا أجر له ، فأعاد عليه ثلاثا كل ذلك يقول لا أجر له » فكانه فهم صلى الله عليه وسلم أن الحامل هو العرض من الدنيا فأجابه بما أجاب ، وإلا فانه قد كان تشريك الجهاد بطلب الغنيمة أمرا معروفا في الصحابة ، فانه أخرج الحاكم والبيهقي بإسناد صحيح « أن عبد الله بن جحش يوم أحد قال . اللهم ارزقني رجلا شديدا أقاتله ويقا مني ثم ارزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ سلبه . فهذا يدل على أن طلب العرض من الدنيا مع الجهاد كان أمرا معلوما جوازه للصحابة فيدعون الله بنيله .

وفي اسم السعدي أقوال وإنما قيل له السعدي لأنه كان مسترضعاً في بني سعد، سكن عبد الله الأردن ومات بالشام سنة خمسين على قول . له صحبة ورواية قاله ابن الأثير ، ويقال فيه ابن السعدي نسبة إلى جده ويقال فيه ابن الساعدي كما في أبي داود **قال** : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو . رواه النسائي وصححه ابن حبان **قال** : دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة وأنه باق إلى يوم القيامة ، فإن قتال العدو مستمر إلى يوم القيامة ، ولكنه لا يدل على وجوبها ولا كلام في ثوابها مع حصول مقتضياتها ، وأما وجوبها ففيه ما عرفت .

١٠ — **وعن** نافع **قال** : هو مولى ابن عمر يقال له أبو عبد الله نافع بن سرجس بفتح السين وسكون الراء وكسر الجيم ، كان من كبار التابعين من أهل المدينة سمع ابن عمر وأبا سعيد وهو من الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم . مات سنة سبع عشرة ومائة وقيل عشرين **قال** : أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق **بضم الميم** وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قاف . بطن شهير من خزاعة **وهم** غارون **قال** : بالعين المعجمة وتشديد الراء جمع غار أي غافلون . فأخذهم على غرة ، **فقتل** مقاتلتهم وسبي ذراريهم . حدثني بذلك عبد الله بن عمر . متفق عليه . وفيه : وأصاب يومئذ جويرية **في** فيه مسئلمان : الأولي الحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الدخول إلى الإسلام في حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير إنذار وهذا أصح الأقوال الثلاثة في المسئلة وهي عدم وجوب الإنذار مطلقاً ، ويرد عليه حديث بريدة الآتي . والثاني وجوبه مطلقاً ، ويرد عليه هذا الحديث والثالث يجب إن لم تبلغهم الدعوة ولا يجب إن بلغهم ولكن يستحب ، قال ابن المنذر : وهو قول أكثر أهل العلم وعلى معناه تظاهرت الأحاديث الصحيحة وهذا أحدها . وحديث كعب بن الأشرف وقتل ابن أبي الحقيق وغير ذلك ، وادعى في البحر الإجماع على وجوب دعوة من تبلغه دعوة الإسلام . والثانية في قوله « فسي ذراريهم » دليل على جواز استرقاق العرب لأن بني المصطلق عرب من خزاعة واليه ذهب جمهور العلماء وقال به مالك وأصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي . وذهب آخرون إلى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم دليل ناهض ، ومن طالع كتب السير والمغازي علم ببقينا استرقاقه صلى الله عليه وسلم للعرب غير الكتابين كقوازن وبني المصطلق وقال لأهل مكة « اذهبوا فأنتم الطلقاء » وفادى أهل بدر ، والظاهر أنه لا فرق بين الفداء والقتل والاسترقاق لثبوتها في غير العرب مطلقاً وقد ثبت ولم يصح تخصيص ولا نسخ قال أحمد بن حنبل : لا أذهب إلى قول عمر ليس على عربي ملك ، وقد سبي النبي صلى الله عليه وسلم من العرب كما ورد في غير حديث ، وأبو بكر وعلى رضي الله عنهما سبيا بني ناجية . ويدل له الحديث الآتي .

١١ — **وعن** سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش **هم** الجند أو السائرون إلى الحرب أو غيره في نسخة لا غيرها **أوسرية** هي القطعة من الجيش تخرج منه تغير على العدو وترجع إليه **أوصاء** في خاصته



بتقوى الله وبتقوى المسلمين خيرا ، ثم قال : اغزوا على اسم الله تعالى في سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا بالغين المعجمة ، والغلول : الخيانة في المغنم مطلقا ﴿ ولا تغدروا ﴾ الغدر ضد الوفاء ﴿ ولا عثروا ﴾ من المثلة ، يقال مثل بالقتيل إذا قطع أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيئا من أطرافه ﴿ ولا تقتلوا وليدا ﴾ المراد غير البالغ سن التكليف ﴿ وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال ﴾ أى إلى إحدى ثلاث خصال ، وبينها بقوله ﴿ فأبئتن أجابوك إليها فاقبل منهم وكف عنهم ﴾ أى القتال ، وبينها بقوله ﴿ ادعهم إلى الإسلام فان أجابوك فاقبل منهم ثم ادعهم إلى القحول من دارهم إلى دار المهاجرين فان أبوا فاخبرهم بأنهم يكونون كأعراب المسلمين ﴾ وبيان حكم أعراب المسلمين تضمنه قوله ﴿ ولا يكون لهم في الغنيمة ﴾ الغنيمة : ما أصاب من مال أهل الحرب وأوجف عليه المسلمون بالخيال والركاب ﴿ والنيء ﴾ هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد ﴿ حتى إلا أن يجاهدوا مع المسلمين ﴾ فان هم أبوا ﴿ أى الإسلام ﴾ فأسألهم ﴿ الجزية ﴾ وهى الخصلة الثانية من الثلاث ﴿ فان هم أجابوك فاقبل منهم ، وإن هم أبوا فاستعن عليهم بالله تعالى ﴾ وقائلهم ﴿ وهذه هى الخصلة الثالثة ﴾ وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعل ولكن اجعل لهم ذمتك ﴿ علل النهى بقوله ﴿ فانكهم إن تخفروا ﴾ بالخاء المعجمة والفاء والراء ، من أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمته ﴿ ذمكم أهون من أن تخفروا ذمة الله ، وإذا أرادوك أن تسزلهم على حكم الله فلا تفعل به بل على حكمك ﴾ علل النهى بقوله ﴿ فانك لا تدري أتصيب فيهم حكم الله تعالى أم لا ﴾ أخرجه مسلم فى الحديث مسائل : الأولي دل على أنه إذا بعث الأمير من بغزو أو صاه بتقوى الله وبتقوى المسلمين خيرا ثم يخبره بتحريم الغلول من الغنيمة وتحريم الغدر وتحريم المثلة وتحريم قتل صبيان المشركين ، وهذه محرمات بالإجماع . ودل على أنه يدعو الأمير المشركين إلى الإسلام قبل قتالهم ، وظاهره وإن كان قد بلغهم الدعوة لكنه مع بلوغها يحمل على الاسم عجيب كادل له إغارته صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غارون وإلا وجب دعاؤهم وفيه دليل على دعائهم إلى الهجرة بعد إسلامهم وهو مشروع ندب بالدليل ما فى الحديث من الإذن لهم فى البقاء وفيه دليل على أن الغنيمة والنبي لا يستحقهما إلا المهاجرين وأن الأعراب لاحق لهم فيها إلا أن يحضروا الجهاد ، واليه ذهب الشافعى . وذهب غيره إلى خلافه وادعوا نسخ الحديث ولم يأتوا ببرهان على نسخه . المسئلة الثانية فى الحديث دليل على أن الجزية تؤخذ من كل كافر كتابى أو غير كتابى عربى لقوله « عدوك » وهو عام وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعي وغيرهما . وذهب الشافعى إلى أنها لا تقبل إلا من أهل

الكتاب والمجوس عربا كانوا أو عجماء لقوله تعالى - حتى يعطوا الجزية - بعد ذكر أهل الكتاب ولقوله صلى الله عليه وسلم «ستوا بهم سنة أهل الكتاب» وما عذا هم داخلون في عموم قوله تعالى - وقتلوهم حتى لا تكون فتنة - وقوله - فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم - واعتذروا عن الحديث بأنه وارد قبل فتح مكة بدليل الأمر بالتحويل والهجرة والآيات بعد الهجرة ؛ فحديث بريدة منسوخ أو متأول بأن المراد بعد ذلك من كان من أهل الكتاب . قلت : والذي يظهر عموم أخذ الجزية من كل كافر لعموم حديث بريدة . وأما الآيات فأفادت أخذ الجزية من أهل الكتاب ولم تعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها والحديث بين أخذها من غيرهم ، وحمل عدوك على أهل الكتاب في غاية البعد ، وإن قال ابن كثير في الإرشاد : إن آية الجزية إنما نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعبدية الأوثان ولم يبق بعد نزولها إلا أهل الكتاب ، قاله تقوية لمذهب إمامه الشافعي ، ولا يخفى بطلان دعواه بأنه لم يبق بعد نزول آية الجزية إلا أهل الكتاب بل بقي عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الأصنام من أهل الهند . وأما عدم أخذها من العرب فلا إنما لم تشرع إلا بعد الفتح ، وقد دخل العرب في الإسلام ولم يبق منهم محارب ، فلم يبق فيهم بعد الفتح من يسبى ولا من تضرب عليه الجزية ، بل من خرج بعد ذلك عن الإسلام منهم فليس إلا السيف أو الإسلام كما أن ذلك الحكم في أهل الردة . وقد سبى صلى الله عليه وسلم قبل ذلك من العرب بنى المصطلق وهو أزن ، وهل حديث الاستبراء إلا في سبايا أوطاس ؟ واستمر هذا الحكم بعد عصره صلى الله عليه وسلم ففتحت الصحابة رضى الله عنهم بلاد فارس والروم وفي رعاياهم العرب خصم وصدا الشام والعراق ولم يبعثوا عن عربى من عجمى بل عمدوا حكم السبى والجزية على جميع من استولوا عليه . وبهذا يعرف أن حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية وفرضها كان بعد الفتح ؛ فكان فرضها في السنة الثانية عند نزول سورة براءة ؛ ولذا نهى فيه عن المثلة ولم ينزل النهى عنها إلا بعد أحد ؛ وإلى هذا المعنى جنح ابن القيم في الهدى ولا يخفى قوته . المسئلة الثالثة تضمن الحديث النهى عن إجابة العدو إلى أن يجعل لهم الأمير ذمة الله وذمة رسوله بل يجعل لهم ذمته ؛ وقد علله بأن الأمير ومن معه إذا أخفروا ذمتهم : أى نقضوا عهدهم فهو أهون عند الله من أن يخفروا ذمته تعالى ؛ وإن كان نقض الذمة محرما مطلقا . قيل وهذا النهى للتنزيه للتحريم ، ولكن الأصل فيه التحريم . ودعوى الإجماع على أنه للتنزيه لا تتم ؛ وكذلك تضمن النهى عن إتراهم على حكم الله وعلله بأنه لا يدرى أبصيب فيهم حكم الله أم لا ؟ فلا ينزلهم على شيء لا يدرى أيقع أم لا ؟ بل ينزلهم على حكمه ، وهو دليل على أن الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد وليس كل مجتهد مصيبا للحق ، وقد أقننا أدلة حقيقة هذا القول في محل آخر .

١٢ - وعن كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد غزوة ورى ﴿ بفتح الواو ونشيد الراء أى سترها ﴾ بغيرها . متفق عليه ﴿ وقد جاء الاستثناء في ذلك بلفظ «إلا في غزوة تبوك فإنه أظهر لهم مراده» وأخرجه أبو داود و زاد فيه «ويقول : الحرب خدعة»



وكانت توريقته أنه إذا أراد قصد جهة سأل عن طريق جهة أخرى إياها ما أنه يريد ها ، وإنما يفعل ذلك لأنه أتم فيما يريد من إصابة العدو وإتيانهم على غفلة من غير تأهبهم . وفيه دليل على جواز مثل هذا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « الحرب خدعة » .

١٣ — (وعن معقل بن النعمان بن مقرن) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء فنون ، ولم يذكر ابن الأثير معقل بن مقرن في الصحابة إنما ذكر النعمان بن مقرن وعزا هذا الحديث إليه ، وكذلك البخاري وأبو داود والترمذي أخرجه عن النعمان بن مقرن فينظر ، فما أظن لفظ معقل إلا سبق قلم ، والشارح وقع له أنه قال : هو معقل بن النعمان بن مقرن المزني ، ولا يخفى أن النعمان هو ابن مقرن ، فإذا كان له أخ فهو معقل بن مقرن لا ابن النعمان . قال ابن الأثير : إن النعمان هاجر ومعه سبعة إخوة له يريد أنهم هاجروا كلهم معه ، فراجعت التقريب للمصنف ، فلم أجده فيه محابيا يقال له معقل بن النعمان ولا ابن مقرن ، بل فيه النعمان بن مقرن فتعين أن لفظ معقل في نسخ بلوغ المرام سبق قلم وهو ثابت فيما رأيناه من نسخه (قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر . رواه أحمد والثلاثة وصححه الحاكم وأصله في البخاري) فإنه أخرجه عن النعمان بن مقرن بلفظ « إذا لم يقاتل في أول النهار انتظر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلاة » قالوا : والحكمة في التأخير إلى وقت الصلاة مظنة إجابة الدعاء . وأما هبوب الرياح فقد وقع به النصر في الأحزاب كما قال تعالى - فأرسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها فكان توخى هبوبها مظنة للنصر ، وقد علل بأن الرياح تهب غالبا بعد الزوال فيحصل بها تبريد حد السلاح للحرب والزيادة للنشاط ، ولا يعارض هذا ما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم كان يغير صباحا ، لأن هذا في الإغارة وذلك عند المصادفة للقتال .

١٤ — (وعن الصعب بن جثامة) تقدم ضبطها في الحج (قال سئل : رسول الله صلى الله عليه وسلم) ووقع في صحيح ابن حبان السائل هو الصعب ، ولفظه « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وسأله بمعه (عن الدار من المشركين يبيعون) بصيغة المضارع من بيته مبنى المجهول (فيصيبون من نسايتهم وذراريهم فقال هم منهم . متفق عليه) وفي لفظ البخاري « عن أهل الدار » وهو تصريح بالمضاف المحذوف والتبيت الإغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم بصبيانهم ونسايتهم ، فيصاب النساء والصبيان من غير قصد لقتلهم ابتداء . وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب وزاد فيه « ثم نهى عنهم يوم حنين » وهي مدرجة في حديث الصعب وفي سنن أبي داود زيادة في آخره : قال سفيان . قال الزهري « ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان » ويؤيد أن النهي في حنين ما في البخاري . قال النبي صلى الله عليه وسلم لأحدهم : « الحق خالد أقتل له : لا تقتل ذرية ولا عسيفا ، وأول مشاهد خالد بعه صلى الله عليه وسلم »

عليه وسلم غزوة حنين كذا قيل ، ولا يخفى أنه قد شهد معه صلى الله عليه وسلم فتح مكة قبل ذلك . وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر قال : لما دخل النبي صلى الله عليه وسلم مكة أتى بامرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه تقاتل ، ونهى عن قتل النساء . وقد اختلف العلماء في هذا ، فذهب الشافعي وأبو حنيفة والجمهور إلى جواز قتل النساء والصبيان في البيات عملاً برواية الصحيحين . وقوله « هم منهم » أي في إباحة القتل تبعاً لا قصداً إذا لم يمكن انفصالهم عن يستحق القتل . وذهب مالك والأوزاعي إلى أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى إذا ترس أهل الحرب بالنساء والصبيان أو تحصنوا ب حصن أو سفينة هما فيهما معهم لم يجوز قتالهم ولا تحريقهم ، وإليه ذهب الهاديون إلا أنهم قالوا في الترس : يجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترساً ، ولا يجوز إذا ترسوا بمسلم إلا مع خشية استئصال المسلمين ، ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد إلى قتل النساء والصبيان للنهي عن ذلك . وفي قوله « هم منهم » دليل باطلاً لمن قال : هم من أهل النار ، وهو ثالث الأقوال في المسألة . والثاني أنهم من أهل الجنة ، وهو الرابع في الصبيان والأولى الوقف .

١٥ — وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : أي مشرك تبعه يوم بدر : أرجع فلن أستمع بمشرك . رواه مسلم . ولفظه عن عائشة قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بدر ، فلما كان بحرة البصرة أدركه رجل قد كان تذكر فيه جرأة ونجدة ، ففرح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأوه . فلما أدركه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : جئت لأتبعك وأصيب معك ، قال : أتؤمن بالله ؟ قال : لا ، قال : فارجع فلن أستمع بمشرك ، فلما أسلم أذن له ، والحديث من أدلة من قال لا يجوز الاستعانة بالمشركون في القتال ، وهو قول طائفة من أهل العلم . وذهب الهاديون وأبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا : لأنه صلى الله عليه وسلم استعان بصفوان بن أمية يوم حنين واستعان بيهود بني قينقاع ورضيخ لهم . أخرجه أبو داود في المراسيل ، وأخرجه الترمذي عن الزهري مراسلاً ومراسيل الزهري ضعيفة . قال الذهبي : لأنه كان خطأ ففي إرساله شبهة تدليس . وصحح البيهقي من حديث أبي حميد الساعدي أنه ردهم . قال المصنف : ويجمع بين الروايات بأن الذي رده يوم بدر تفرس فيه الرغبة في الإسلام فرده رجاؤه أن يسلم فصدق ظنه ، أو أن الاستعانة كانت ممنوعة فرخص فيها وهذا أقرب ، وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشركون تألفهم بالغنائم ، وقد اشترط الهاديون أن يكون معه مسلمون يستقل بهم في إفضاء الأحكام . وفي شرح مسلم أن الشافعي قال : إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين به وإلا فيكره . ويجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستعانة صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي وأصحابه .

١٦ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة



في بعض مغازيه ، فأنكر قتل النساء والصبيان . متفق عليه ، وقد أخرج الطبراني ، أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة أتى بامرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه تقاتل ، أخرجها عن ابن عمر ، فيحتمل أنها هذه . وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة ، أنه صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال : ألم أنه عن قتل النساء ؟ من صاحبها ؟ فقال رجل : يا رسول الله أردفتها فأرادت أن تصرعني فقتلتني فقتلتها ، فأمر بها أن توارى ، ومفهوم قوله : تقاتل ، وتقريره لهذا القتال يدل على أنها إذا قتلت قتلت وإليه ذهب الشافعي . واستدل أيضا بما أخرج أبو داود والنسائي وابن حبان من حديث رباح بن ربيع التميمي قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فرأى الناس مجتمعين ، فرأى امرأة مقتولة فقال : ما كانت هذه لتقاتل .

١٧ — وعن سمرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَبَقُوا شَرِّهُمْ » بالشين المعجمة وسكون الراء والخاء المعجمة : هم الصغار الذين لم يدركوا ، ذكره في النهاية رواه أبو داود وصححه الترمذي . وقال : حسن غريب وفي نسخة صحيح ، وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيها ما قدمناه ، والشيخ من استبانت فيه السن أو من بلغ خمسين سنة أو إحدى وخمسين كما في القاموس ، والمراد هنا الرجال المسان أهل الجلد والقوة على القتال ولم يرد الهرمي . ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقا فيقتل ، ومن كان صغيرا لا يقتل ، فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل الصبيان . ويحتمل أنه أريد بالشرخ من كان في أول الشباب فإنه يطلق عليه كما قال حسان :  
إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كان جنونا

فانه يستبقى رجاء إسلامه كما قال أحمد بن حنبل : الشيخ لا يكاد يسلم والشباب أقرب إلى الإسلام ، فيكون الحديث مخصوصا بمن يجوز تقريره على الكفر بالجزية .

١٨ — وعن علي كرم الله وجهه أنهم تبارزوا يوم بدر . رواه البخاري وأخرج أبو داود مطولا . وفي المغازي من البخاري عن علي كرم الله وجهه أنه قال : أنا أول من يجثو للخصومة يوم القيامة . قال قيس : وفيهم أنزلت — هذان خصمان اختصموا في ربهم — قال هم الذين تبارزوا في بدر حمزة وعلي وعبيدة ابن الحارث رضي الله عنهم وشيعة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عقبة . وتفصيله ما ذكره ابن إسحاق أنه برز عبيدة لعتبة وحمزة لشيبة وعلي للوليد : وعند موسى بن عقبة : فقتل علي وحمزة من بارزاهما ، واختلف عبيدة ومن بارزه بضر بنين فوكت الضربة في ركة عبيدة فمات منها لما رجعوا بالصفراء . ومال علي وحمزة علي من بارز عبيدة فأعاناه على قتله . والحديث دليل على جواز المبارزة وإلى ذلك ذهب الجمهور ، وذهب الحسن البصري إلى عدم جوازها وشرط الأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق إذن الأمير كما في هذه الرواية .

١٩ — وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال : إنما أنزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار

يعنى - ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة - قاله ردا على من أنكروا على من حمل على صف الروم حتى دخل فيهم . رواه الثلاثة وصححه الترمذي . وقال حسن صحيح غريب . وابن حبان والحاكم . أخرجه المذكورون من حديث أسلم بن يزيد أبي عمران قال « كنا بالقسطنطينية فخرج صف عظيم من الروم ، فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم ثم رجع فيهم مقبلا ، فصاح الناس : سبحان الله ألقى بيده إلى التهلكة ، فقال أبو أيوب : أيها الناس إنكم تؤولون هذه الآية على هذا التأويل ، وإنما نزلت هذه الآية فينا معشر الأنصار إنما أعز الله دينه وكثر ناصروه قلعا بيننا ومرا : إن أموالنا قد ضاعت فلو أننا قمنا فيها وأصلحنا ما ضاع منها ، فأنزل الله تعالى هذه الآية فكانت التهلكة الإقامة التي أردنا » وصح عن ابن عباس وغيره نحو هذا في تأويل الآية . قيل وفيه دليل على جواز دخول الواحد في صف القتال ولو ظن الهلاك . قلت أما ظن الهلاك فلا دليل فيه إذ لا يعرف ما كان ظن من حمل هنا وكان القاتل يقول إن الغالب في واحد يحمل على صف كبير أنه يظن الهلاك . وقال المصنف في مسألة حمل الواحد على العدد الكثير من العدو : إنه صرح الجمهور أنه إذا كان امرط شجاعته وظنه أنه يرهب العدو بذلك أو يجري المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن ، ومتى كان مجرد تهور فممنوع لاسيما إن ترتب على ذلك وهن المسلمين . قلت : وأخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب - قال ابن كثير ولا بأس به - عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله فانهزم أصحابه فعلم ما عليه ، فرجع رغبة فيما عندي وشفقة بما عندي حتى أهرق دمه » قال ابن كثير : والأحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بلاء في الحروب وشدة وسطوة .

٢٠ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : حرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بني النضير وقطع . متفق عليه . يدل على جواز إفساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع لمصلحة وفي ذلك نزلت الآية - ما قطعتم من لينة - الآية . قال المشركون : إنك تنهى عن الفساد في الأرض فما بال قطع الأشجار وتحريقها ؟ قال في معالم التنزيل : اللينة فعلة من اللوان ويجمع على ألوان ، وقيل من اللين ، ومعناه النخلة الكريمة وجمعها لين . وقد ذهب الجماهير إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو وكرهه الأوزاعي وأبو ثور واحتجوا بأن أبا بكر رضي الله عنه وصى جيوشه أن لا يفعلوا ذلك . وأجيب بأنه رأى المصلحة في بقائها ، لأنه قد علم أنها تصير المسلمين ، فأراد إبقاءها لهم ، وذلك يدور على ملاحظة المصلحة .

٢٢ - وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغلوا فان الغلّ بضم الغين المعجمة وضم اللام . نارٌ وعارٌ على أصحابه في الدنيا والآخرة . رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان تقدم أن الغلّ والخيانة . قال ابن قتيبة معنى بذلك لأن صاحبه يغله في متاعه : أي يخفيه وهو من الكبائر بالإجماع كما نقله النووي



والعار : الفضيحة ، ففي الدنيا أنه إذا أظهر افتضح به صاحبه ، وأما في الآخرة فلعل العار ما يفيد ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال « قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الغلول وعظم أمره فقال : لا ألفين أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء ، على رقبته فرس له حمضة يقول : يا رسول الله أغثنى ، فأقول : لا أملك لك من الله شيئا قد أبلغتك » الحديث . وذكر فيه البعير وغيره . فانه دل الحديث على أنه يأتي الغال بهذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤوس الأشهاد ، فاعمل هذا هو العار في الآخرة للغال ، ويحتمل أنه شيء أعظم من هذا ، ويؤخذ من هذا الحديث أن هذا ذنب لا يغفر بالشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا أملك لك من الله شيئا » ويحتمل أنه أورده في محل الغليظ والتشديد ، ويحتمل أنه يقوله بعد تشهيره في ذلك الموقف . والحديث الذي سقناه ورد في خطاب العاملين على الصدقات ، فدل على أن الغلول عام لكل ما فيه حق للعباد وهو مشترك بين الغال وغيره . فان قلت هل يجب على الغال رد ما أخذ ؟ قلت : قال ابن المنذر : إنهم أجمعوا على أن الغال يعيد ما غل قبل القسمة . وأما بعد ما يقال الأوزاعي والليث ومالك يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي ، وكان الشافعي لا يرى ذلك وقال : إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به ، وإن كان لم يملكه لم يتصدق به ، فليس له التصديق بما لا غيره والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة .

٢٢ — وعن عوف بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل . رواه أبو داود وأصله عند مسلم ) فيه دليل على أن السلب الذي يؤخذ من العدو الكافر يستحقه قاتله سواء قال الإمام قبل القتال : من قتل قتيلا فله سلبه أولا ، وسواء كان القاتل مقبلا أو منهزما ، وسواء كان ممن يستحق السهم في المغنم أولا إذ قوله « قضى بالسلب للقاتل » حكم مطلق غير مقيد بشيء من الأشياء . قال الشافعي : وقد حفظ هذا الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواطن كثيرة منها يوم بدر ، فانه صلى الله عليه وسلم حكم بسلب أبي جهل لمعاذ بن الجموح لما كان هو المؤثر في قتل أبي جهل . وكذا في قتل حاطب ابن أبي بلتعة لرجل يوم أحد أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم سلبه رواه الحاكم . والأخافيت في هذا الحكم كثيرة ، وقوله صلى الله عليه وسلم في يوم حنين « من قتل قتيلا فله سلبه » بعد القتال لا ينافي هذا بل هو مقرر للحكم السابق ، فان هذا كان معلوما عند الصحابة من قبل حنين ، ولذا قال عبد الله بن جحش : اللهم ارزقني رجلا شديدا ، إلى قوله : أقتله وأخذ سلبه كما قدمناه قريبا وأما قول أبي حنيفة والهادوية إنه لا يكون السلب للقاتل إلا إذا قال الإمام قبل القتال مثلا : من قتل قتيلا فله سلبه ، وإلا كان السلب من جملة الغنيمة بين الغانمين فانه قول لا نوافقه الأدلة . وقال الطحاوي : ذلك موكول إلى رأى الإمام ، فانه صلى الله عليه وسلم أعطى سلب أبي جهل لمعاذ بن الجموح بعد قوله له ولشاركه في قتله : كلا كما قتله لما أرياه سيفيهما . وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أعطاه معاذ لأنه الذي أترف في قتله

لما رأي عمق الجناية في سيفه . وأما قوله « كلا كما قتله » فإنه قال تطيبا لنفس صاحبه . وأما تخميس السلب الذي يعطاه القاتل فعموم الأدلة من الأحاديث قاضية بعدم تخميسه ، وبه قال أحمد وابن المنذر وابن جرير وآخرون كأنهم يخصصون عموم الآية ، فإنه أخرج حديث عوف ابن مالك أبو داود وابن حبان بزيادة « ولم تخمس السلب » وكذلك أخرجه الطبراني واختلفوا هل تلزم القاتل البيعة على أنه قتل من يريد أخذ سلبه ؟ فقال الأئمة والشافعي وجماعة من المالكية : إنه لا يقبل قوله إلا بالبيعة لورود ذلك في بعض الروايات بلفظ « من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه » وقال مالك والأوزاعي : يقبل قوله بلا بيعة ، قالوا : لأنه صلى الله عليه وسلم قد قبل قول واحد ولم يحلفه بل اكتفى بقوله ، وذلك في قصة معاذ بن الجموح وغيرها فيكون مخصصا لحديث الدعوى والبيعة .

٢٣ — (وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه في قصة قتل أبي جهل) يوم بدر (قال : فابتدراه) تسابقا إليه (بسييفيهما) أي ابني عفراء (حتى قتلاه) ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبراه : فقال أيكما قتله ؟ هل مسحتما سيفيكما ؟ قالا لا ، قال : فنظر فيهما) أي في سيفيهما (فقال : كلا كما قتله ، ففضى صلى الله عليه وسلم بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح) بفتح الجيم آخره حاء مهملة بزنة فعول (متفق عليه) استدل به علي أن للامام أن يعطى السلب لمن شاء وأنه مفوض إلى رأيه ، لأنه صلى الله عليه وسلم أخبر أن بني عفراء قتلوا أبا جهل ثم جعل سلبه لغيرهما . وأجيب عنه أنه إنما حكم به صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن عمرو بن الجموح لأنه رأى أثر ضربته بسيفه هي الأثر في قتله لعنقه ، فأعطاه السلب وطيب قلب ابني عفراء بقوله « كلا كما قتله » وإلا فالجناية القاتلة له ضربة لمعاذ بن عمرو ونسبة القتل إليهما مجاز : أي كلا كما أراد قتله ، وقرينة المجاز إعطاء سلب المقتول لغيرهما ، وقد يقال هذا محل النزاع .

٢٤ — (وعن مكحول) هو أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامي ، كان من سبي كابل ، وكان مولى لامرأة من قيس وكان سنديا لا يفصح ، وهو عالم الشام ولم يكن أبصر منه بالفتيا في زمانه ، سمع من أنس بن مالك ووائلة وغيرهما ، ويروى عنه الزهري وغيره وربيعه الرأي وعطاء الخراساني ، مات سنة ثمان عشرة ومائة (أن النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف . أخرجه أبو داود في المراسيل ورجاله ثقات ، ووصله العقيلي بأسناد ضعيف عن علي رضي الله عنه) . وأخرجه الترمذي عن ثور رواية عن مكحول ولم يذكر مكحولا فكان من قسم المعضل . وقال السهيلي : ذكر الرمي بالمنجنيق الواقدي كما ذكره مكحول ، وذكر أن الذي أشار به سلمان الفارسي . وروي ابن أبي شيبه من حديث عبد الله بن سنان ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه صلى الله عليه وسلم حاصرهم خمسا وعشرين ليلة ولم يذكر أشياء من ذلك : وفي الصحيحين من حديث ابن عمر « حاصر أهل الطائف شهرا » وفي مسلم من حديث أنس « أن المدة كانت أربعين ليلة » . وفي الحديث



دليل أنه يجوز قتل الكفار إذا تحصنوا بالمنجنيق ويقاس عليه غيره من المدافع ونحوها .

٢٥ — ﴿ وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر ﴾ بالغين المعجمة ففاء . في القاموس : المغفر كمنبر وبهاء وككتابة : زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة أو حلق يتقنع بها المسلح ﴿ فلما نزع المغفر جاءه رجل فقال : ابن خطل ﴾ يفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة ﴿ متعلق بأستار الكعبة ، فقال : اقتلوه . متفق عليه ﴾ فيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم دخل مكة غير محرم يوم الفتح لأنه دخل مقاتلا ، ولكن يختص به ذلك فإنه محرم القتال فيها كما قال صلى الله عليه وسلم « وإنما أحلت لي ساعة من نهار » الحديث ، وهو متفق عليه . وأما أمره صلى الله عليه وسلم بقتل ابن خطل وهو أحد جماعة تسعة أمر صلى الله عليه وسلم بقتلهم ولو تعلقوا بأستار الكعبة ، فأسلم منهم ستة وقتل ثلاثة منهم ابن خطل ، وكان ابن خطل قد أسلم فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم مصدقا وبعث معه رجلا من الأنصار ، وكان معه مولي يخدمه مسلما ، فنزل منزلا وأمر مولا أن يذبح له تيسا ويصنع له طعاما ، فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا ، فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا ، وكانت له قينتان تغنيانه بهجاء النبي صلى الله عليه وسلم فأمر بقتلهما معه ، فقتلت إحداهما واستؤم من الأخرى فأمنها . قال الخطابي : قتله صلى الله عليه وسلم بحق ما جناه في الإسلام ، فدل على أن الحرم لا يعصم من إقامة واجب ولا يؤخره عن وقته انتهى . وقد اختلف الناس في هذا ، فذهب مالك والشافعي إلى أنه يستوفي الحدود والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الأدلة وهذه القصة . وذهب الجمهور من السلف والخلف وهو قول الهادوية إلى أنه لا يستوفي فيها حد لقوله تعالى — ومن دخله كان آمنا — ولقوله صلى الله عليه وسلم « لا يسفك بها دم » وأجابوا عما احتج به الأولون بأنه لا عموم للأدلة في الزمان والمكان بل هي مطلقات مقيدة بما ذكرناه من الحديث وهو متأخر ، فإنه في يوم الفتح بعد شرعية الحدود . وأما قتل ابن خطل ومن ذكر معه فإنه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر ، وقتل ابن خطل وقت الضحى بين زمرم والمقام . وهذا الكلام فيمن ارتكب حدا في غير الحرم ثم التجأ إليه . وأما إذا ارتكب إنسان في الحرم ما يوجب الحد ، فاختلف القائلون بأنه لا يقام فيه حد ، فذهب بعض الهادوية أنه يخرج من الحرم ولا يقام عليه الحد وهو فيه . وخالف ابن عباس فقال : من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم . رواه أحمد عن طاوس عن ابن عباس . وذكر الأثرم عن ابن عباس أيضا « من أحدث حدثا في الحرم أقيم عليه الحد ما أحدث فيه من شيء » والله تعالى يقول — ولا تقاتلوه عند المسجد الحرام حتى يقاتلوك فيه فإن قاتلوكم فاقتلوه — ودل كلام ابن عباس رضي الله عنهما أنه يقام ، وفرقوا بينه وبين الملتجئ إليه بأن الجاني فيه هاتك لحرمة والملتجئ معظم لها ، ولأنه لو لم يقم الحد على من جنى فيه من أهله لعظم الفساد في الحرم وأدى إلى أن من أراد الفساد قصد إلى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما تنقضاه شهوته

وأما الحد بغير القتل فيما دون النفس من القصاص ففيه خلاف أيضا . فذهب أحمد في رواية أنه يستوفي ؛ لأن الأدلة إنما وردت فيمن سفك الدم وإنما ينصرف إلى القتل ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريم مادونه لأن حرمة النفس أعظم والإتهاك بالقتل أشد ، ولأن الحد فيما دون النفس جاز مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع منه . وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء عملا بمعموم الأدلة ولا يخفى أن الحكم الخاص حيث صح أن سفك الدم لا ينصرف إلا إلى القتل . قلت . ولا يخفى أن الدليل خاص بالقتل والكلام من أوله في الحدود فلا بد من حملها على القتل ، إذ حد الزنا غير الرجم وحد الشرب والقذف يقام عليه :

٢٦ — (وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه) هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة فثلاثة فراء الأسدي ، مولي بني والبة بطن من بني أسد بن خزيمة كوفي ، أحد علماء التابعين . سمع ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأنسا وأخذ عنه عمرو بن دينار وأيوب . قتله الحجاج سنة خمس وتسعين في شعبان منها ، ومات الحجاج في رمضان من السنة المذكورة (أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل يوم بدر ثلاثة صبرا) في القاموس . صبر الإنسان وغيره على القتل أن يحبس ويرمي حتى يموت ، وقد قتله صبرا وصبره عليه ، ورجل صبورة مصبورة للقتل انتهى (أخرجه أبو داود في المراسيل ، ورجاله ثقات) والثلاثة هم طعيمة بن عدي والنضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط ، ومن قال بدل طعيمة المطعم بن عدي فقد صحف كما قاله المصنف . وهذا دليل على جواز قتل الصبر . إلا أنه قد روي عنه صلى الله عليه وسلم برجال ثقات ، وفي بعضهم مقال ولا يقتلن قرشي بعد هذا صبرا قاله صلى الله عليه وسلم بعد قتل ابن خطل يوم الفتح .

٢٧ — (وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل مشرك . أخرجه الترمذي وصححه وأصله عند مسلم) فيه دليل على جواز مفاداة المسلم الأسير بأسير من المشركين ، وإلى هذا ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا تجوز المفاداة ، ويتمين إما قتل الأسير أو استرقاقه . وزاد مالك أو مفاداته بأسير وقال صاحب أبي حنيفة : تجوز المفاداة بغيره أو بمال أو قتل الأسير أو استرقاقه وقد وقع منه صلى الله عليه وسلم قتل الأسير كما في قصة عقبة بن أبي معيط ، وفداؤه بالمال كما في أسارى بدر ، والمن عليه كما من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقاتل ، فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله ، وقال في حقه « لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » والاسترقاق وقع منه صلى الله عليه وسلم لأهل مكة ثم أعتقهم .

٢٨ — (وعن صخر) بالصاد المهملة فحاء معجمة ساكنة فراء (ابن العيلة) بالعين المهملة مفتوحة وسكون المثناة التحتانية ، ويقال ابن أبي العيلة عداؤه في أهل الكوفة وحديثه عندهم وروي عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن ابنه (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَزُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ** أخرجه أبو داود ورجاله موثقون)



وفي معناه الحديث المتفق عليه «أسرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها أحرزوا دماءهم وأموالهم» الحديث. وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرم دمه وماله ، وللعلماء تفصيل في ذلك ، قالوا : من أسلم طوعا من دون قتال ملك ماله وأرضه وذلك كأرض الين ، وإن أسلموا بعد القتال فالإسلام قد عصم دماءهم. وأما أموالهم فالمنقول غنيمة وغير المنقول في. ثم اختلف العلماء في هذه الأرض التي صارت فيثا للمسلمين على أقوال : الأول لآل بن القيم أنها تكون وقفا يقسم خراجها في مصالح المسلمين وأرزاق مقاتلة وبناء القناطر والمساجد وغير ذلك من سبل الخير ، إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة في قسمتها كان له ذلك . قال ابن القيم : وبه قال جمهور العلماء وكانت عليه سيرة الخلفاء الراشدين ، ونازع في ذلك بلال وأصحابه وقالوا لعمر : اقسم الأرض التي فتحوها في الشام ، وقالوا له : خذ خمسها واقسمها ، فقال عمر : هذا غير المال ولكن أحبسه فيثا يجري عليكم وعلى المسلمين ، ثم وافق سائر الصحابة عمر رضي الله عنه . وكذلك جرى في فوح مصر وأرض العراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة ، فلم يقسم منها الخلفاء الراشدون قرية واحدة ، ثم قال : ووافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بلا قسمة ، فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام مخير فيها بتحخير مصلحة لا تخيير شهوة ، فإن كان الأصلح للمسلمين قسمتها قسمها ، وإن كان الأصلح أن يقفها على المسلمين وقفها عليهم ، وإن كان الأصلح قسمة البعض ووقف البعض فعليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل الأقسام الثلاثة فانه قسم أرض قريظة والنضير وترك قسمة مكة ، وقسم بعض خير وترك بعضها لما ينوبه من مصالح المسلمين . وذهب الهادوية إلى أن الإمام مخير فيها بين الأصلح من الأربعة الأشياء إما القسم بين الغانمين . أو بتركها لأهلها على خراج ، أو بتركها على معاملة من غلتها . أو بمن بها عليهم . قالوا : وقد فعل مثل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٩ — (وعن جبير) بالجيم والموحدة والراء مصغرا (ابن مطعم) بزنة اسم الفاعل : أي ابن عدي . وجبير صحابي عارف بالأنساب مات سنة ثمان أو تسع وخمسين (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أسارى بدر : لو كانت المطعم بن عدي حيا) هو واللسجبر ثم كلمني في هؤلاء النتنى) جمع نتن بالنون والمثناة الفوقية (لتركبتهم له . رواه البخاري) المراد بهم أسارى بدر ، وصفهم بالنتن لما هم عليه من الشرك كما وصف الله تعالى المشركين بالنجس ، والمراد لو طلب مني تركهم وإطلاقهم من الأسر بغير فداء لفعلت ذلك مكافأة له على يد كانت له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع من الطائف دخل صلى الله عليه وسلم في جوار المطعم بن عدي إلى مكة ، فان المطعم بن عدي أمر أولاده الأربعة فلبسوا السلاح وقام كل واحد منهم عند الركن من الكعبة ، فبلغ ذلك قريشا فقالوا له : أنت الرجل الذي لا تخفر ذمتك . وقيل إن اليدالي

كانت له أنه أعظم من سمي في نقض الصحيفة التي كانت كتبها قريش في قطيعة بني هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصرهم في الشعب . وكان المطعم قد مات قبل وقعة بدر كما رواه الطبري . وفيه دليل على أنه يجوز ترك أخذ الفداء من الأسير والسباحة به لشناعة رجل عظيم وأنه يكافأ المحسن وإن كان كافرا .

٣٠ — وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال . أصبنا سبائا يوم أوطاس لمن أزواج فتخرجوا ، فأنزل الله تعالى — والمحصنات من النساء إلاما ملكت أيمانكم — الآية أخرجه مسلم قال أبو عبيد البكري : أوطاس وادفي ديار هوازن والحديث دليل على انفساخ نكاح المسبية ، فلاستثناء على هذا متصل ، وإلى هذا ذهب الهادي والشافعية ، وظاهر الإطلاق سواء سبي معها زوجها أولا . ودلت أيضا على جواز الوطء ولو قبل إسلام المسبية سواء كانت كتابية أو وثنية إذ الآية عامة ، ولم يعلم أنه صلى الله عليه وسلم عرض على سبائا أوطاس الإسلام ولا أخبر أصحابه أنها لا توطأ مسبية حتى تسلم ، مع أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . ويدل لهذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرباض بن سارية « أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم وطء السبائا حتى يضعن ما في بطونهن » فجعل للتحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل ولم يذكر الإسلام ، وما أخرجه في السنن مرفوعا « لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرأها » ولم يذكر الإسلام أخرجه أحمد ، وأخرج أحمد أيضا « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح شيئا من السبائا حتى تحيض حيضة » ولم يذكر الإسلام ولا يعرف اشتراط الإسلام في المسبية في حديث واحد . وقد ذهب إلى هذا طاوس وغيره . وذهب الشافعي وغيره من الأئمة إلى أنه لا يجوز وطء المسبية بالملك حتى تسلم إذا لم تكن كتابية ، وسبائا أوطاس هن وثنيات ، فلا بد عندهم من التأويل بأن حلن بعد الإسلام ، ولا يتم ذلك إلا لمجرد الدعوى ، فقد عرفت أنه لم يأت دليل بشرطية الإسلام .

٣١ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد الياء « وأنافيههم قبل » بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أي جهة « نجد فغنموا إبلا كثيرة وكانت سهمانهم » بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب « اثني عشر بعيرا » ونفلوا بعيرا بعيرا . متفق عليه السرية : قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه ، وهي من مائة إلى خمسمائة ، والسرية التي تخرج بالليل ، والسارية التي تخرج بالنهار والمراد من قوله « سهمانهم » أي أنصباؤهم : أي أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر أعني اثني عشر بعيرا . والنفل زيادة يزادها الغازي على نصيبه من الغنم . وقوله « نفلوا » مبني للمجهول فيحتمل أنه نفلهم أميرهم وهو أبو قتادة ، ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم ، وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم أن القسم والتنفل كان من أمير الجيش . وقرر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لأنه قال ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم . وأما رواية عمر



عند مسلم أيضاً بلفظ «ونقلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعيراً بعيراً» فقد قال النووي نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم لما كان «مقرراً لذلك»، ولكن الحديث عند أبي داود بلفظ «فأصبنا نهما كثيراً وأعطانا أميرنا» غيراً لكل إنسان، ثم قدمنا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقسم بيننا غنيمتنا فأصاب كل رجل من اثني عشر بعيراً بعد الخمس» فدل على أن التنفيل من الأمير والقسمة منه صلى الله عليه وسلم. وقد جمع بين الروايات بأن التنفيل كان من الأمير قبل الوصول إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثم بعد الوصول قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين الجيش وتولى الأمير قبض ما هو للسرية جملة، ثم قسم ذلك علي أصحابه، فمن نسب ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم يلكونه الذي قسم أولاً، ومن نسب ذلك إلى الأمير فباعتبار أنه الذي أعطي ذلك أصلاً حجة أخرى. وفي الحديث دليل على جواز التنفيل للجيش ودعوى أنه يختص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم لا دليل عليه بل تنفيل الأمير قبل الوصول إليه صلى الله عليه وسلم في هذه القصة دليل على عدم الاختصاص، وقول مالك إنه يكره أن يكون التنفيل بشرط من الأمير بأن يقول من فعل كذا فله كذا، قال لا أنه يكون القتال للدين فلا يجوز، يرد به آوله صلى الله عليه وسلم «من قتل قتيلاً فله سلبه» سواء قاله صلى الله عليه وسلم قبل القتال أو بعده فإنه تشريع عام إلى يوم القيامة. وأما لزوم كون القتال للدين فالعمدة الباعث عليه فإنه لا يصير قول الإمام: من فعل كذا فله كذا قتاله للدين بعد الإعلام أنه المجاهد في سبيل الله من جاهد لتكون كلمة الله هي العليا. فمن كان قصده إعلاء كلمة الله لم يضره أن يرد مع ذلك الغنم والاسترزاق كما قال صلى الله عليه وسلم «وجعل رزقي تحت ظل رحمة»، واختلف العلماء هل يكون التنفيل من أصل الغنيمة أو من الخمس أو من خمس الخمس؟ قال الخطابي أكثر ما روي من الأخبار يدل على أن النفل من أصل الغنيمة

٣٢ — (و منه) أي ابن عمر قال: قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهمين، متفق عليه، واللفظ للبخاري. ولأبي داود أي عن ابن عمر (أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهم له) الحديث دليل على أنه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة أسهم من الغنيمة له سهم ولفرسه سهمان، وإليه ذهب الناصر والقاسم ومالك والشافعي لهذا الحديث ولما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل إنسان سهمين فكان للفارس ثلاثة أسهم» ولما أخرجه النسائي من حديث الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم «ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهمين له وسهمين لفرسته» يعني من النبي صلى الله عليه وسلم. وذهبت المادوية والحنفية إلى أن الفرس له سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلفظ «فأعطى للفارس سهمين وللراجل سهمين» وهو من حديث جمع بن جارية، ولا يقاوم حديث الصحيحين واختلفوا إذا حضر فرسين فقال الجمهور لا يسهم إلا الفرس واحد، ولا يسهم لها إلا إذا حضر بها القتال

٣٣ — (وعن معن) بفتح الميم وسكون العين المهملة : هو أبو يزيد معن بن يزيد السلمي بضم السين المهملة له ولأبيه ولجده صحبة ، شهدوا بدرًا كما قيل ، ولا يعلم من شهد بدرًا هو وأبوه وجده غيرهم ، وقيل لا يصح شهوره بدرًا ، يعد في الكوفيين (ابن يزيد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا ينفل ) بفتح النون وفتح الفاء هو الغنيمة (إلا بعد الخمس . رواه أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي ) المراد بالنفل هو ما يزيد الإمام لأحد الغانمين على نصيبه . وقد اتفق العلماء على جوازها ، واختلفوا هل يكون من قبل القسمة أو من الخمس ، وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد الأمرين ، بل غاية ما دل عليه أنها تخمس الغنيمة قبل التنفيل منها . وتقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الأخبار دالة على أن التنفيل من أصل الغنيمة . واختلفوا في مقدار التنفيل فقال بعضهم لا يجوز أن ينفل أكثر من الثالث أو من الربع كما يدل عليه قوله

٣٤ — (وعن حبيب بن مسلمة ) الحاء المهملة المفتوحة وموحدين بينهما مشناة تحتية هو عبد الرحمن بن حبيب بن مسلمة القرشي الفهري ، وكان يقال له حبيب الروم لكثرة مجاهدته لهم . ولما عمر أعمال الجزيرة وضم إليه أرمينية وأذربيجان ، وكان فاضلاً مجاب الدعوة مات بالشام أو بأرمينية سنة اثنتين وأربعين (قال : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم تنفل الربع في البداية ) بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة (والثالث في الرجعة رواه أبو داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم ) دل الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجاوز الثالث في التنفيل . وقال آخرون للإمام أن ينفل السبعة جميع ما غنمت لقوله تعالى - قل الأنفل لله والرسول - فقوضها إليه صلى الله عليه وسلم والحديث لا دليل فيه على أنه لا ينفل أكثر من الثالث . واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث ، فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر : إنه صلى الله عليه وسلم بين البداية والقفول حين فضل إحدى العطيتين على الأخرى لقوة الظهور عند دخولهم وضعفه عند خروجهم . ولأنهم وهم داخلون أنشط وأشهى للسير والإمعان في بلاد العدو وأجمع وهم عند القفول لضعف دوابهم وأبدانهم وهم أشهى للرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم أطول عهدهم بهم وحبهم للرجوع ، فيرى أنه زادهم في القفول لهذه العلة والله سبحانه وتعالى أعلم . قال الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر : هذا ليس بالبين لأن فخواه يوم أن الرجعة هي القفول إلى أوطانهم وليس هو معنى الحديث . والبداية إنما هي ابتداء السفر للغزو إذا نهضت سرية من جملة العسكر ، فإذا وقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع ويشاركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه ، فإن قفلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثانية كان لهم مما غنموا الثلث ، لأن نهوضهم بعد القفول أشد لكون العدو على حذر وحزم انتهى . وما قاله هو الأقرب

٢٥ — (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسمة عامة للجيش . متفق عليه ) فيه أنه



صلى الله عليه وسلم لم يكن ينفل كل من يبعثه بل بحسب ما يراه من المصلحة في التنفيل .  
 ٣٦ — (وعنه) أي ابن عمر (قال : كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فأنأكله ولا نرفعه ، رواه البخاري . ولأبي داود) أي عن ابن عمر (فلم يؤخذ منها الخمس وصححها ابن حبان) لا نرفعه لانحمله على سبيل الادخار ، أولا نرفعه إلى من يتولى أمر القنينة ونستأذنه في أكله اكتفاء بما علم من الإذن في ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه يجوز للفائزين أخذ القوت وما يصلح به وكل طعام اعتيد أكله عموما وكذلك علف الدواب قبل القسمة سواء كان باذن الإمام أو بغير إذنه . ودليلهم هذا الحديث أخرجه الشيخان من حديث ابن مفضل قال «أصبت جراب شحم يوم خيبر فقلت لا أعطي منه أحدا ، فأنفت فادار رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتسم» وهذه الأخاديت مخصصة لأحاديث النهي عن الغلول ، ويدل له أيضا الحديث الآتي ، وهو قوله :

٣٧ — (وعن عبد الله بن أبي أوفى رضى الله عنه قال : أصبنا طعاما يوم خيبر ، فكان الرجل يحمى ، فيأخذ منه قدر ما يكفيه ثم ينصرف . أخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم) فانه واضح في الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة . وقبل التخميس قاله الخطابي : وأما سلاح العدو ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافا في جواز استعمالها . فأما إذا انقضت الحرب فالواجب ردها في المقم . وأما الثياب والحزث والأدوات فلا يجوز أن يستعمل شيء منها إلا أن يقول قائل إنه إذا احتاج إلى شيء منها لحاجة ضرورية كان له أن يستعمله مثل أن يشتد البرد فيستدفي بثوب ويتقوى به على المقام في بلاد العدو مرصدا له لقتالهم . وسئل الأوزاعي عن ذلك فقال : لا يلبس الثوب إلا أن يخاف الموت . قلت : الحديث الآتي :

٣٨ — (وعن رويغ بن ثابت رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أُعْجِفَهَا رَدَّهَا فِيهِ ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فِيهِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ : أخرجه أبو داود والدارمي ، ورجاله لا بأس بهم) يؤخذ منه جواز الركوب وليس الثوب ، وإنما يتوجه النهي إلى الإعجاف والإخلاق للثوب ، فلوركب من غير إعجاف ولبس من غير إخلاق وإتلاف جاز .

٣٩ — (وعن أبي عبيدة بن الجراح) بالجيم والراء والحاء المهملة (قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يُجِيرُ) بالجيم والراء بينهما مشناة تحمية من الإجارة : وهي الأمان (على المسلمين بعضهم) . أخرجه ابن أن شية وأحمد ، وفي إسناده ضعف لأن في إسناده الحجاج بن أرطاة ، ولكنه يجبر ضعفه الحديث الآتي ، وهو قوله :

٤٠ — (وللطياشي من حديث عمرو بن العاص : يُجِيرُ على المسلمين أدناهم) وما في الصحيحين وهو :

٤١ — (عن علي رضى الله عنه : ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم . زاد ابن ماجه)

من حديث علي أيضا (من وجه آخر : ويجوز عليهم أقصاهم) كالدفع لتوهم أنه لا يجزئ إلا أدناهم : فتدخل المرأة في جواز إجارتها على المسلمين كما أفاده الحديث الآتي :

٤٢ — (وفي الصحيحين من حديث أم هاني) بنت أبي طالب ، قيل اسمها هند ، وقيل طاطمة وهي أخت علي بن أبي طالب عليه السلام (قد أجزنا من أجزت) وذلك أنها أجزت رجلين من أحمائها «وجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تخبره أن عليا أخاها لم يجز إجارتها فقال صلى الله عليه وسلم : قد أجزنا» الحديث . والأحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى حر أم عبد مأذون أم غير مأذون لقوله «أدناهم» فانه شامل لكل وضيع ، وتعلم صحة أمان الشريف بالأولى وعلى هذا جمهور العلماء إلا عند جماعة من أصحاب مالك فانهم قالوا : لا يصح أمان المرأة إلا باذن الإمام ، وذلك لأنهم حملوا قوله صلى الله عليه وسلم «أدناهم» على أنه أجزنا من أجزت ، قالوا : فلو لم يجز لم يصح أمانها وحمله الجمهور على أنه صلى الله عليه وسلم أمضى ما وقع منها وأنه قد انعقد أمانها لأنه صلى الله عليه وسلم سماها مجيرة ، ولأنها داخلة في عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعض أئمة الأصول أو من باب التغليب بقريظة الحديث الآتي :

٤٣ — (وعن عمر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلما . رواه مسلم) وأخرجه أحمد زيادة «لئن عشت إلى قابل» وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم أوصي عند موته بثلاث «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» وأخرج البيهقي من حديث مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» قال مالك : قال ابن شهاب : ففحص عمر عن ذلك حتى أتاه الثايج واليقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر» قال مالك : وقد أجلى يهود نجران وفدك أيضا . والحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى والمجوس من جزيرة العرب لعدم قوله «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب» وهو عام لكل دين ، والمجوس بخصوصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرفت . وأما حقيقة جزيرة العرب فقال مجد الدين في القاموس : جزيرة العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات ، أو ما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولا . ومن جدة إلى أطراف ريف العراق عرضا انتهى واضيقت إلى العرب لأنها كانت أوطانهم قبل الإسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم وبما تضمنته الأحاديث من وجوب إخراج من له دين غير الإسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما ، إلا أن الشافعي والهادوية خصوا ذلك بالحجاز . قال الشافعي : وإن سأل من يعطى الجزية أن يعطيها ويجزى عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن له ذلك ، والمراد بالحجاز مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها كلها . وفي القاموس : الحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليقها كأنها حجزت بين نجد وتهامة أو بين نجد والسرارة



أولاً أنها احتججت بالحرار الخمس حرة بنى سليم وراقم وليلى وشوران والنار . قال الشافعي : ولا أعلم أحداً أجلى أحداً من أهل الذمة من اليمن وقد كانت بها ذمة وليس لليمن بحجاز فلا يجلبهم أحد من اليمن ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمن . قلت : لا يخفى أن الأحاديث الماضية فيها الأمر باخراج من ذكر من أهل الأديان غير دين الإسلام من جزيرة العرب والحجاز بعض جزيرة العرب . وورد في حديث أبي عبيدة الأمر باخراجهم من الحجاز وهو بعض مسمى جزيرة العرب ، والحكم على بعض مسمياتها بحكم لا يعارض الحكم عليها كلها بذلك الحكم كما قرر في الأصول أن الحكم على بعض أفراد العام لا ينحصر العام وهذا نظيره ، وليست جزيرة العرب من ألفاظ العموم كما وهم فيه جماعة من العلماء . وغاية ما أفاده حديث أبي عبيدة زيادة التأكيد في إخراجهم من الحجاز لأنه دخل إخراجهم من الحجاز تحت الأمر باخراجهم من جزيرة العرب ، ثم أفرد بالأمر زيادة تأكيد لا أنه تخصيص أو نسخ ، وكيف وقد كان آخر كلامه صلى الله عليه وسلم «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب» كما قال ابن عباس «أوصى عند موته» . وأخرج البيهقي من حديث مالك عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول : بلغني أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال «قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد لا يقين دينان بأرض العرب» وأما قول الشافعي إنه لا يعلم أحداً أجلاهم من اليمن فليس ترك إجلائهم بدليل ، فإن أعذار من ترك ذلك كثيرة . وقد ترك أبو بكر رضي الله عنه إجلاء أهل الحجاز مع الاتفاق على وجوب إجلائهم لشغله بجهاد أهل الردة ، ولم يكن ذلك دليلاً على أنهم لا يجلبون ، بل أجلاهم عمر رضي الله عنه . وأما القول بأنه صلى الله عليه وسلم أقرهم في اليمن بقوله لمعاذ «خذ من كل عالم دينارا أو عدله معافرياً» فهذا كان قبل أمره صلى الله عليه وسلم باخراجهم فإنه كان عند وفاته كما عرفت . فالحق وجوب إجلائهم من اليمن أوضح دليله ، وكذا القول بأن تقريرهم في اليمن قد صار إجماعاً سكوتياً لا ينهض على دفع الأحاديث فإن السكوت من العلماء على أمر وقع من الآحاد أو من خليفة أو غيره من فعل محظور أو ترك واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك ، فإنه إن كان الواقع فعلاً أو تركاً لم نكر وسكنوا لم يدل سكوتهم على أنه ليس بمنكر ، لما علم من أن سرانيب الإنكار ثلاث : باليد أو اللسان أو القلب ، وانتفاء الإنكار باليد واللسان لا يدل على انتفائه بالقلب ، وحيث قد فلا يدل سكوته على تقريره لما وقع حتى يقال قد أجمع عليه إجماعاً سكوتياً ، إذ لا يثبت أنه قد أجمع الساكت إلا إذا علم رضاه بالواقع ، ولا يعلم ذلك إلا علام الغيوب . وبهذا يعرف بطلان القول بأن الإجماع السكوتي حجة ، ولا أعلم أحداً قد حرر هذا في رد الإجماع السكوتي مع وضوحه والحمد لله المنعم المتفضل ، فقد أرضخناه في رسالة مستقلة فالعجب ممن قال : ومثله قيد يفيد القطع ، وكذلك قول من قال : إنه يحتمل أن حديث الأمر بالاجراج كان عند سكوتهم بغير جزية باطل ،

لأن الأمر باخراجهم عند وفاته صلى الله عليه وسلم والجزية فرضت في التاسعة من الهجرة عند نزول براءة فكيف يتم هذا؟ ثم إن عمر أجلي أهل نجران وقد كان صالحهم صلى الله عليه وسلم على مال واسع كما هو معروف وهو جزية . والتكليف لتقويم ما عليه الناس ورد ما ورد من النصوص مثل هذه التأويلات مما يطيل تعجب الناظر المنصف . قال النووي : قال العلماء رحمهم الله تعالى : ولا يمنع الكثارة من التردد مسافرين إلى الحجاز ولا يمتنعون فيه أكثر من ثلاثة أيام وقال الشافعي ومن وافقه : إلا مكة وحرمها فلا يجوز تمكين كافر من دخولها بحال ، فإن دخل في خفية وجب إخراجها ، فإن مات ودفن فيه نبش وأخرج مما لم يتغير ، وحجته قوله تعالى - إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام - . قلت ولا يخفى أن الباذيان هم المجوس ، والمجوس حكمهم من حكم أهل الكتاب لحديث « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » فيجب إخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة العرب ، وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس فالدليل على إخراجهم دخولهم تحت « لا يجتمع دينان في أرض العرب » .

٢٤ - (وعنه) أي عمر رضي الله عنه (قال : كانت أموال بني النضير) بفتح النون وكسر الضاد المعجمة بعدها مشاة تحتية (مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب) الإيجاف من الوجف ، وهو السير السريع (عليه المسلمون بخيل ولاركاب) الركاب بكسر الراء : الإبل (فكانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، فكان ينفق على أهله نفقة سنة وما بقي يجعله في الكراع) بالراء والهمزة المهملة بزنة غراب : اسم لجمع الخيل (والسلاح عدة في سبيل الله تعالى . متفق عليه) بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعاهم النبي صلى الله عليه وسلم بعد قدومه إلى المدينة على أن لا يماربوه وأن لا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخيلهم ومنازلهم بناحية المدينة فنكثوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى قريش فخالفهم وكان ذلك على رأس سبعة أشهر من وقعة بدر كما ذكره الزهري ، وذكر ابن إسحاق في المغازي : أن ذلك كان بعد قصة أحد وبئر معونة وخرج إليهم النبي صلى الله عليه وسلم يستعينهم في دية رجلين قتلتهما عمرو بن أمية الضمري من بني عامر ، فجلس النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنب جدار لهم ، فمالوا على إلقاء بحرة عليه من فوق ذلك الجدار ، وقام بذلك عمرو ابن جعاش بن كعب ، فأتاه الخبر من السماء ، فقام مظهراً أنه يقضى حاجة وقال لأصحابه : لا ترحوا وارجعوا إلى المدينة ، فاستبطأ أصحابه ، فأخبروا أنه رجع إلى المدينة ، فلاحقوا به ، فأمر بحربهم والمسير إليهم فتحصنوا ، فأمر بقطع النخل والتجريق وحاصرهم ست ليال ، وكان ناس من المنافقين يبعثوا إليهم أن اثبتوا وتمنعوا ، فان قوتلتم قاتلنا معكم ، فتربصوا فغذف الله الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم ، فسألوا أن يجلوا من أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فصولحوا على ذلك إلا الحلقة : بفتح الحاء المهملة وفتح اللام فقف ، وهي السلاح ، فخرجوا إلى أذرعات وأريحاء من الشام وأخبرون إلى الحيرة ، ولحق آل أبي الحقيق وآل حيي بن أخطب بنخير وكانوا أول من أجلي من اليهود كما قال تعالى - لأول الحشر - والحشر الثاني من خيبر



في إيام عمر رضي الله عنه، وقوله - مما أفاء الله على رسوله - النبي : ما أخذ بغير قتال . قال في نهاية المجتهد : إنه لا خمس فيه عند جمهور العلماء ، وإنما لم يوجب عليها بخيل ولا ركاب لأن بنى النضير كانت على ميلين من المدينة ، فمشوا إليها مشاء غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه ركب جملاً أو حماراً ولم تنل أصحابه صلى الله عليه وسلم مشقة في ذلك . وقوله « كان ينفق على أهله » أي مما استبقاه لنفسه ، والمراد أنه يعزل لهم نفقة سنة ، ولكنه كان ينفقه قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا يتم عليه السنة ، ولهذا توفي صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة على شعير استدانه لأهله وفيه دلالة على جواز ادخار قوت سنة وأنه لا ينافي التوكل وأجمع العلماء على جواز الادخار مما يستغله الإنسان من أرضه . وأما إذا أراد أن يشتريه من السوق ويدخره ، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجز بل يشتري ما لا يحصل به تضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر ، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت السنة ، وهذا التفصيل قوله القاضي عياض عن أكثر العلماء .

٤٥ — وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خير فأصبنا فيها غنماً ، فقسم فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة وجعل بقيتها في المغنم . رواه أبو داود ، ورجاله لا بأس بهم . الحديث من أدلة التنفيل ، وقد سلف الكلام فيه ، فلو ضمه المصنف رحمه الله إليها لكان أولى .

٤٦ — وعن أبي رافع رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إني لأخيس ﴿ بالخاء المعجمة فمثناة تحتية فسين مهملة ، في النهاية : لا أنقض ﴾ بالعهد ولا أخيس الرسل . رواه أبو داود والنسائي ، وصححه ابن حبان . في الحديث دليل على حفظ العهد والوفاء به ولو لسكافر ، وعمل أنه لا يحبس الرسول بل يرد جوابه ، فكان وصوله أمان له فلا يجوز أن يحبس بل يرد .

٤٧ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيما قرية أتيتموها فأقيمتم فيها فسهمكم فيها ، وأيما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ورسوله ثم هي لكم . رواه مسلم . قال القاضي عياض في شرح مسلم : يحتمل أن يكون المراد بالقرية الأولى هي التي لم يوجب عليها المسلمون بخيل ولا ركاب بل أجلى عنها أهلها وصالحوا ، فيكون سهمهم فيها : أي حقهم من العطاء كما تقرر في النبي ، ويكون المراد بالثانية ما أخذت عنوة فيكون غنيمة يخرج منها الخمس والباقي للغانمين ، وهو معنى قوله : « هي لكم » أي باقيها ، وقد احتج به من لم يوجب الخمس في النبي . قال ابن المنذر : لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمس في النبي .

## باب الجزية والهدنة

الأظهر في الجزية أنها مأخوذة من الإجزاء ، لأنها تكنف من توضع عليه في عصمة دمه . والهدنة : هي متاركة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة ، ومشروعية الجزية سنة تسع على الأظهر ، وقيل سنة ثمان .

١ — (عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها : يعني الجزية من مجوس هجر . رواه البخاري ، وله طريق في الموطأ فيها انقطاع ) وهي مأخرجه الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين » قال البيهقي وابن شهاب : إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب ، وابن المسيب حسن المرسل ، فهذا هو الانقطاع الذي أشار إليه المصنف . وأخرج الشافعي من حديث عبد الرحمن أن عمر ابن الخطاب ذكر المجوس فقال : لا أدري كيف أصنع في أمرهم ، فقال عبد الرحمن : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » وأخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عباس قال « جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما خرج قلت له : ما قضى الله ورسوله فيكم ؟ قال : شرا . قلت : مه ، قال : الإسلام أو القتل » قال : وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية . قال ابن عباس : وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت . قلت : لأن رواية عبد الرحمن موصولة وصحيحة ، ورواية ابن عباس هي عن مجوسي لا تقبل اتفاقا . وأخرج الطبراني عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه باللفظ « سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب » وأخرج البيهقي عن المغيرة في حديث طويل مع فارس وقال فيه « فأمرنا نبينا صلى الله عليه وسلم أن نقا تلسم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية » وكان أهل فارس مجوسا . فدللت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموما ومن أهل هجر خصوصا ، كما دلت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى قال الخطابي : وفي امتناع عمر رضي الله عنه من أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر ، دليل على أن رأى الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كما ذهب إليه الأوزاعي وإنما تقبل من أهل الكتاب . وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم فذهب الشافعي في أغلب قوليهِ إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب وروى ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه . وقال أكثر أهل العلم : إنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى . قلت : قدمنا لك أن الحق أخذ الجزية من كل مشرك كما دل له حديث بريدة ، ولا يخفى أن في قوله « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » ما يشهر بأنهم ليسوا بأهل كتاب ويدل لنا قدمناه قوله :

٢ — (وعن عاصم بن عمر) هو أبو عمر وعاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه



العدوى القرشي ولد قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بستين و كان وسيما جسيما خيرا  
فاضلا شاعرا . مات سنة سبعين قبل موت أخيه عبد الله بأربع سنين : وهو جد عمر  
ابن عبد العزيز لأمه ، روي عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعروة بن الزبير (عن أنس)  
أي ابن مالك (وعن عثمان بن أبي سليمان) أي ابن جبير بن مطعم القرشي المكي . سمع  
أبا سلمة بن عبد الرحمن وعامر بن عبد الله بن الزبير وغيرهم ( أنه صلى الله عليه وسلم  
بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر ) بضم الهمزة بعد الكاف مثناة تحتية فـ دال مهملة فراء (دومة)  
بضم الدال المهملة وسكون الواو . ودومة الجندل اسم محل ( الجندل فأخذوه وأتوا به فحقن  
دمه وصالحه على الجزية . رواه أبو داود ) قال الخطابي : أكيدر دومة رجل من العرب يقال  
إنه من غسان ففي هذا دليل على أخذ الجزية من العرب كجوازها من العجم انتهى . قلت :  
فهو من أدلة ما قدمناه «وكان صلى الله عليه وسلم بعث خالدًا من تبوك والنبي صلى الله عليه  
وسلم بها في آخر غزاة غزاها وقال لخالد : إنك تجده يصيد البقر ، فمضى خالد حتى إذا كان  
من حصنه بمبصر العين في ليلة مقمرة أقام وجاءت بقر الوحش حتى حكمت قرونها بباب  
القصر . فخرج إليها أكيدر في جماعة من خاصته ، فتلقتهم جند رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأخذوا أكيدرا وقتلوا أخاه حسان ، فحقن رسول الله صلى الله عليه وسلم دمه وكان نصرانيا ،  
واستلب خالد من حسان قباء ديباج مخرصا بالذهب وبعث به إلى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ، وأجار خالد أكيدرا من القتل حتى يأتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن يفتح  
له دومة الجندل ، ففعل ، وصالحه على ألفي بعير وثمانمائة رأس وألفي درع وأربعمائة رمح ،  
ف عزل رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيه خالصا ثم قسم الغنيمة » . الحديث وفيه «أنه  
قدم خالد بأكيدر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه إلى الإسلام فأبى فأقرده على الجزية » .

٣ - وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إلى اليمن وأمرني أن آخذ من كل عالم دينارا أو عدله ( بالعين المهملة مفتوحة وتكسر : المثل ،  
وقيل بالفتح ما عادله من جنسه وبالكسر ما ليس من جنسه ، وقيل بالعكس كما في النهاية  
ثم دال مهملة ) بفتح الميم فعين مهملة بعدها ألف فناء وراء بعدها ياء النسبة إلى  
معافر ، وهي بلد باليمن تصنع فيها الثياب فنسبت إليها ، فالمراد أو عدله ثوبا معايريا  
( أخرجه الثلاثة ، وصححه ابن حبان والحاكم ) وقال الترمذي : حديث حسن ، وذكر  
أن بعضهم رواه مرسلًا وأنه أصح ، وأعله ابن حزم بالانقطاع وأن مسروقًا لم يلق معاذًا  
وفيه نظر : وقال أبو داود : إنه منكر ، قال : وبلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث  
إنكارا شديدا قال البيهقي إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق  
عن معاذ . فأما رواية الأعمش عن أبي وائل عن مسروق فإنها محفوظة قدرها عن الأعمش  
جماعة ، منهم سفيان الثوري وشعبة ومعمر وأبو عوانة ويحيى بن شعبة وحفص بن غياث  
وقال بعضهم : عن معاذ ، وقال بعضهم : إن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذًا

إلى اليمن أو معناه ، والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب على كل حالم :  
 أى بالغ ، وفي رواية : محتلم ، وظاهر إطلاقه سواء كان غنيا أو فقيرا والمراد أنه يؤخذ  
 الدينار ممن ذكر في السنة ، وإلى هذا ذهب الشافعي فقال : أقل ما يؤخذ من أهل الذمة  
 دينار عن كل حالم ، وبه قال أحمد فقال : الجزية دينار أو عدله من المعافى لا يزداد عليه  
 ولا ينقص ، إلا أن الشافعي جعل ذلك حدا في جانب القلة . وأما الزيادة فتجوز لما أخرج  
 أبو داود من حديث ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل نجران على ألفي  
حالة النصف في محرم والنصف في رجب يؤدونها إلى المسلمين ، وعارية ثلاثين درعا  
 وثلاثين فرسا وثلاثين بعيرا وثلاثين من كل صنف من أصناف السلاح بغزو بها المسلمون  
 ضامين لها حتى يردوها عليهم إن كان باليمن كيد » قال الشافعي : وقد سمعت بعض  
 أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذوا من كل واحد  
 إلى أكثر من دينار . وإلى هذا ذهب عمر فانه أخذ زائدا على الدينار ، وذهب بعض أهل العلم  
 إلا أنه لا توقيف في الجزية في القلة ولا في الكثرة وأن ذلك موكول إلى نظر الإمام ، ويجعل  
 هذه الأحاديث محمولة على التخيير والنظر في المصلحة . وفي الحديث دليل على أنها لا تؤخذ  
 الجزية من الأنثى لقوله « حالم » قال في نهاية المجتهد . اتفقوا على أنه لا تجب الجزية إلا بثلاثة  
 أوصاف الذكورة والبلوغ والحرية واختلّفوا في المجنون والمقعد والشيخ وأهل الصوامع  
 والفقير قال . وكل هذه مسائل اجتهادية ليس فيها توقيف شرعي قال : وسبب اختلافهم هل  
 يقتلون أم لا اه . هذا ، وأما رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كتب إلى معاذ باليمن « على كل حالم أو حاملة دينار أو قيمته » فأسنادها منقطع وقد وصله  
 أبو شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس بلفظ « فعلى كل حالم دينار أو عدله  
 من المعافى ذكر أو أنثى حر أو عبد دينار أو عوضه من الثياب » لكنه قال البيهقي : أبي شعبة  
 ضعيف ، وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكنه منقطع ، وعن عروة ، وفيه انقطاع ،  
 وعن معمر عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ وفيه « وحاملة » لكن قال أئمة  
 الحديث : إن معمرا إذا روى عن غير الزهري غلط كثيرا . وبه يعرف أنه لم يثبت في أخذ  
 الجزية من الأنثى حديث يعمل به ، وقال الشافعي : سألت محمد بن خالد وعبد الله  
 ابن عمرو بن مسلم وعددا من علماء أهل اليمن ، وكلهم حكوا عن عدد مضوا قبلهم يحكون  
 عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة أن صالح النبي صلى الله عليه وسلم كان لأهل الذمة باليمن  
 على دينار كل سنة ، ولا يشبتون أن النساء كن ممن يؤخذ منه الجزية . وقال عامتهم :  
 ولم يؤخذ من زروعهم ، وقد كان لهم زروع ولا من مواشيهم شيئا علمناه ، قال : وسأت  
 عددا كثيرا من ذمة أهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن ، فكلهم أثبت لي لا يختلف قوْلهم : أن  
 معاذ أخذ منهم دينارا عن كل بالغ منهم ، وسموا البالغ حالما . قالوا : وكان في كتاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم مع معاذ « أن على كل حالم دينارا » .



واعلم أنه يفهم من حديث معاذ هذا وحديث بريدة المتقدم أنه يجب قبول الجزية ممن بذلها ويحرم قتله وهو المفهوم من قوله تعالى - حتى يعطوا الجزية - الآية أنه ينقطع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله تعالى - قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر - باعطاء الجزية وأما جوازها وعدم قبول الجزية فعدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الغاية ، وهو إعطاء الجزية فيحرم قتالهم بعد إعطائها .

٤ - (وعن عائذ بن عمرو المزني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الإسلام يعمل ولا يعمل : أخرجه الدارقطني) فيه دليل على علو أهل الإسلام على أهل الأديان في كل أمر لإطلاقه . فالحق لأهل الإيمان إذا عارضهم غيرهم من أهل الملل كما أشير إليه في إيجاههم إلى مضايق الطرق ، ولا يزال دين الحق يعمل ويزداد علواً والداخلون فيه أكثر في كل عصر من الأعصار .

٥ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أضيقه رواه مسلم) فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهود والنصارى بالسلام لأن ذلك أصل النهي وحمله على الكراهة خلاف أصله وعليه حملة الأقل . وإلى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف ، وذهب طائفة منهم ابن عباس إلى جواز الابتداء لهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية ، إلا أنه قال المازري إنه يقال : السلام عليك بالافراد ، ولا يقال السلام عليكم ، واحتج لهم بعدم قولهم تعالى - وقولوا للناس حسناً - وأحاديث الأئمة بإفشاء السلام والجواب أن هذه العمومات مخصصة بحديث الباب وهذا إذا كان الذمي منفرداً ، وأما إذا كان معه مسلم جاز الابتداء بالسلام ينوي به المسلم ، لأنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم ، سلم على مجلس فيه أخطاط من المشركين والمسلمين ، ومفهوم قوله « لا تبدءوا » أنه لا ينهى عن الجواب عليهم إن سلموا ، ويدل له عموم قوله تعالى - وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها - وأحاديث « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا : وعليكم » وفي رواية « إن اليهود إذا سلموا عليكم يقول أحدهم : السام عليكم ، فقولوا : وعليكم » وفي رواية « قل وعليك » أخرجهما مسلم . واتفق العلماء على أنه يرد على أهل الكتاب ولكنه يقتصر على قوله : وعليكم . وهو هكذا بالواو عند مسلم في روايات ، قال الخطابي : الحديث يروون هذا الحرف بالواو . قالوا وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو ، وقال الخطابي : هذا هو الصواب لأنه إذا حذف صار كلامه بعينه مراداً عليهم خاصة ، وإذا أثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيما قالوه . قال النووي : إثبات الواو وحذفها جائز إذا صحته به الروايات ، فإن الواو وإن اقتضت المشاركة فالوات هو علينا وعليهم ولا امتناع وفي الحديث دليل على إيجاههم إلى مضايق الطرق إذا اشتكروا هم والمسلمون في الطريق فيكون واسعاً للمسلمين ، فإن خلت الطريق عن المسلمين فلا يخرج عليهم : وأما ما يفعله

اليهود في هذه الأزمئة من تعمد جعل المسلم على يسارهم إذا لاقاهم في الطريق فشىء  
ابتعدوه لم يَرَوْ فيه شيء ، وكانهم يريدون التعاؤل بأنهم من أصحاب اليمين فيذبغي منهم  
مما يتعمدونه من ذلك لشدة محافظتهم عليه ومصاداة المسلم

(فذكر الحديث) هكذا في نسخ بلوغ المرام بأفراد ذكر ، وكان الظاهر بضمير التثنية  
ليعود إلى المسور ومسوران وكأنه أراد فذكر : أي الراوي بطوله وفيه : هذا ما صالح  
عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو على وضع الحرب عشر سنين يأمن  
فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض أخرجه أبو داود وأصله في البخاري (الحديث دليل  
على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة معلومة يراها  
الإمام كره ذلك أصحابه ، فانه ذكر في المهادنة ما يفيد الحديث الآتي ، وهو قوله :

٧ - (وأخرج مسلم بعضه من حديث أنس ، وفيه : أن من جاءنا منكم لم نردّه  
عليكم ، ومن جاءكم منا ردّتموه علينا) أي من جاء من المسلمين إلى كفار  
مكة لم يردوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن جاء من أهل مكة إليه صلى الله عليه  
وسلم رده إليهم فكروه المسلمون ذلك (فقالوا : أكتب هذا يا رسول الله ؟ قال : نعم  
إنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ، ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له  
فرجا ومخرجا) فانه صلى الله عليه وسلم كتب هذا الشرط مع ما فيه من كراهة أصحابه له  
والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصة الحديبية واستوفاه ابن القيم في زاد المعاد وذكّر  
فيه كثير من الفوائد . وفيه أنه صلى الله عليه وسلم رد إليهم أبا جندل بن سهيل ، وقد جاء  
مسلماً قبل تمام كتاب الصلح ، وأنه بعد رد إليهم جعل الله له فرجا ومخرجا ، ففر  
من المشركين ثم أقام بمحل على طريقهم يقطعها عليهم وانضاف إليه جماعة من المسلمين  
حتى ضيق على أهل مكة مساكنهم . والقصة مبسوطة في كتب السير : وقد ثبت أنه صلى  
الله عليه وسلم لم يرد النساء الخارجات إليه ، فقل لأن الصلح انما وقع في حق الرجال  
دون النساء . وأرادت قريش تعميم ذلك في الفريقين ، فانها لما خرجت أم كلثوم بنت  
أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها لمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك  
وأَنزل الله تعالى الآية وفيها - فلا ترجعوهن إلى الكفار - الآية . والحديث دليل على جواز  
الصلح على رد من وصل اليها من العدو كما فعله صلى الله عليه وسلم وعلى أن لا يردوا  
من وصل منا إليهم .

٨ - (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال .  
مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ) بفتح المثناة التحتية وفتح الراء أصله يراح : أي لم يجد  
(رائحة الجنة) ، وان ريحها أي وجد من مسيرة أربعين عاماً . أخرجه البخاري  
وفي لفظ للبخاري : مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، الحديث . وفي لفظ



له تقييد ذلك « بغير جرم » وفي لفظ « له بغير حق » : وعند أبي داود و«نسائي» بغير حلها والتقييد معلوم من قواعد الشرع . وقوله « من مسيرة أربعين عاما » وقع عند الساجي على سبعين عاما ، ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة وعنده البيهقي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ « سبعين خريفا » وعند الطبراني من حديث أبي مسيرة مائة عام ، وفيه من حديث أبي بكرة خمسمائة عام وهو في الموطأ من حديث آخر وفي مسند الفردوس عن جابر « إن ربح الجنة يدرك من مسيرة ألف عام » وقد جمع العلماء بين هذه الروايات المختلفة . قال المصنف ما حاصله : إن ذلك الإدراك في موقف القيامة ، وأنه يختلف بتفاوت مراتب الأشخاص فالذي يدرك من مسيرة خمسمائة أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك . وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي ورأيت نحوه في كلام ابن العربي وفي الحديث دليل على تحريم قتل المعاهد ، وتقدم الخلاف في الأخصاص من قاتله . وقال المصنف : هذا فيه دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد أو الذمي لا يقبض منه ، قال : لأنه اقتصر فيه على ذكر الوعيد الأخرى دون الدنيوي هذا كلامه .

## باب السبق والرمي

السبق بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر ، وهو المراد هنا ، ويقال بتجريك الموحدة : وهو الذي يوضع لذلك . والرمي مصدر رمي ، والمراد به هنا المناضلة بالسهم للسبق .

١ — عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : سابق النبي صلى الله عليه وسلم بالخيال التي قد ضميرت من التضمير وهو كما في النهاية أن بظاهر عايتها بالالف حتى تسمن ثم لا تعلق إلا قوتها لتخف . زاد في الصحاح وذلك في أربعين يوما . وهذه المدة تسمى المضمار ، والموضع الذي يضم فيه الخيل أيضا مضمار ، وقيل تشد عليها سروجها وتجل بالاجلة حتى تعرق فيذهب رهلها ويشتلجها (من الحفياء) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مثناة تحتية ممدودة ، وقد تقرر مكان خارج المدينة (وكان أمدها) بالdal المهملة : أي غايتها (ثنية الوداع) محل قريب من المدينة سميت بذلك لأن الخارج من المدينة يمشي معه المودعون إليها (رسابق بن الخيل التي لم تضمير من الثنية إلى مسجد بني زريق ، وكان ابن عمر فيمن سابق . متفق عليه . زاد البخاري) من حديث ابن عمر (قال سفيان : من الحفياء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أوسنة . ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل) الحديث دليل على مشروعية السباق وأنه ليس من العبث بل من الرياضة الحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها في الجهاد ، وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك . قال القرطبي : لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام وكذا الترامي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب . وفيه دليل على جواز تضمير الخيل المعدة للجهاد ، وقيل إنه يستحب

- ٢ - (وعنه) أي ابن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل وفضل القرع) جمع قرح ، والقارح : ما كملت سنه كالبازل في الإبل (في الغاية) رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان (فيه مثل الذي قبله دليل على مشروعية السباق بين الخيل وأنه يجعل غاية القرع أبعد من غاية مادونها لقوتها وجلادتها ، وهو المراد من قوله « وفضل القرع »
- ٣ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا سبق) بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة هو ما يجعل للسابق على السابق من جعل (إلا في خوف أو نصل أو حافر. رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان) وأخرجه الحاكم من طرق ، وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد ، وأعل الدارقطني بعضها بالوقف. قوله « إلا في خوف » المراد به الإبل والحافر الخيل والنصل : السهم : أي ذى خوف أو ذى حافر أو ذى نصل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . والحديث دليل على جواز السباق على جعل ، فإن كان العمل من غير المتسابقين كالإمام يجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف ، وإن كان من أحد المتسابقين لم يحل لأنه من القمار . وظاهر الحديث أنه لا يشرع السابق إلا فيما ذكر من الثلاثة وعلى الثلاثة قصره مالك والشافعي وأجازوه عطاء في كل شيء ، وللفقهاء خلاف في جوازه على عوض أولا ، ومن أجازوه عليه فله شرائط مستوفاة في المطولات.
- ٤ - (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ) مغير الصيغة : أي يسبقه غيره (فلا بأس به فإن آمن فهو قمار) رواه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف (ولأنه الحديث في صحته إلى أبي هريرة كلام كثير، حتى قال أبو حاتم: أحسن أحواله أن يكون موقوفا على سعيد بن المسيب ، فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد من قوله انتهى . وهو كذلك في الموطأ عن الزهري عن سعيد ، وقال ابن أبي خيثمة : سألت ابن معين عنه فقال : هذا باطل وخرب على أبي هريرة ، وقد غلط الشافعي من رواه عن سعيد عن أبي هريرة وفي قوله « وهو لا يأمن أن يسبق » دلالة على أن الحال وهو الفرس الثالث في الرهان بشرط عليه أن لا يكون متحقق السابق وإلا كان قمارا ، وإلى هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن القمار . ولعل الوجه أن المقصود إنما هو الاختيار الخيل ، فإذا كان معلوم السابق فالتعرض الذي يشرع لأجله . وأما المسابقة بمغير جعل فباحة إجماعا .
- ٥ - (وعن عتبة بن عامر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقرأ - وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل الآية - ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي ألا إن القوة الرمي ، رواه مسلم) أفاد الحديث تفسير القوة في الآية بالرمي بالسهم ، لأنه المعتاد في عصر النبوة ، ويشمل الرمي بالبنادق المشركين والبلغاة ، ويؤخذ من ذلك شرعية التدريب فيه لأن الإعداد إنما يكون مع الاعتقاد إذ من لم يحسن الرمي لا يسمى معدا للقوة



## كتاب الأطعمة

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كل ذي ناب من السباع فأكله حرام . رواه مسلم . دل الحديث على تحريم ماله ناب من سباع الحيوانات . والناب : السن خلف الرباعية كما في القاموس . والسبع : هو المفترس من الحيوان كما في القاموس أيضا ، وفيه الافتراض : الاصطيد . وفي النهاية أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع : هو ما يفترس الحيوان ويأكله قهرا وقسرا كالأسد والذئب والثور ونحوها . واختلاف العلماء في المحرم منها ، فذهب الهادوية والشافعية وأبو حنيفة وأحمد وداود إلى ما أفاده الحديث ، ولكنهم اختلفوا في جنس السباع المحرمة ، فقال أبو حنيفة : كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضبع واليربوع والسنور . وقال الشافعي : يحرم من السباع ما يعدوا على الناس كالأسد والذئب والثور دون الضبع والثعلب لأنهما لا يعدوان على الناس . وذهب ابن عباس فيما حكاه عنه ابن عبد البر وعائشه وابن عمر على رواية عنه فيها ضعف والشعبي وسعيد ابن جبير إلى حل لحوم السباع مستدلين بقوله تعالى - قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما - الآية . فالمحرم هو ما ذكر في الآية وما عداه حلال . وأجيب بأن الآية مكينة وحديث أبي هريرة بعد الهجرة فهو ناسخ للآية عند من يرى نسخ القرآن بالسنة ، وبأن الآية خاصة بثمانية الأزواج الأنعام - إلى آخر الآيات . فقليل في الرد عليهم - قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما - الآية : أي أن الذي أحللتهموه هو المحرم ، والذي حرمتوه هو الحلال ، وأن ذلك افتراء على الله وقرن بها لحم الخنزير لكونه مشار كالحمار في علة التحريم وهو كونه رجسا . فالآية وردت في الكفار الذين يحملون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ، ويحرمون كثيرا مما أباحه الشرع . وكان الغرض من الآية بيان حالهم وأنهم يضادون الحق ، فكأنه قيل ما حرم إلا ما أحللتهموه مباينة في الرد عليهم . قلت . ويحتمل أن المراد قل لا أجد الآن محرما إلا ما ذكر في الآية ، ثم حرم الله من بعد كل ذي ناب من السباع ويروى عن مالك أنه إنما يكره أكل كل ذي ناب من من السباع لا أنه محرم .

٢ - (وأخرجه) أي أخرج معنى حديث أبي هريرة (من حديث ابن عباس بلفظ : نهى) أي عن كل ذي ناب من السباع (وزاد) أي ابن عباس (وكل ذي مخلب) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام آخره موحدة (من الطير) وأخرج الترمذي من حديث جابر تحريم كل ذي مخلب من الطير . وأخرجه أيضا من حديث العرياض بن سارية ، وزاد فيه : يوم خيبر . في القاموس : المخلب : ظفر كل سبع من الماشي والطائر ، أو هو لما يصيد من الطير . والظفر : لما لا يصيد . وإلى تحريم كل ذي مخلب من الطير ذهب الهادوية ، ونسبه النووي إلى الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود والجمهور . وفي نهاية المجتهد نسب

إلى الجمهور القول بحل كل ذي مخلب من الطير ، وقال : وحرمها قوم ، ونقل النووي أثبت ، لأنه المذكور في كتب الفريقين وأحمد ، فإن قيل في الطالب على مذهب أحمد ما لفظه : ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وعد كثير من ذلك ، ومثله في المنهاج للشافعية ، ومثله للحنفية ، وقال مالك : يكره كل ذي مخلب من الطير ولا يحرم . وأما الذم فقلوا : ليس بذي مخلب لكنه محرم لاستخبائه . قالت الشافعية : ويحرم ما ندب قتله كحجيرة وعقرب وغراب أبقع وحادأة وفأرة وكل سبع ضار . واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم « خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم » وتقدم في كتاب الحج ، قالوا : ولأن هذه مستخبئات شرعا وطبعها . قلت : وفي دلالة الأمر بقتلها على تحريم أكلها نظر ، ويأتي لهم أن الأمر بعدم القتل دليل على التحريم ، وقد قالت الشافعية : إن الآدمي إذا وطئ بهيمة من بهائم الأنعام فقد أمر الشارع بقتلها ، قالوا ولا يحرم أكلها ، فدل على أنه لا ملازمة بين الأمر بالقتل والتحريم .

٣ — (وعن جابر رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل ، متفق عليه . وفي لفظ البخاري) لرواية جابر هذه (ورخص) عوض أذن ، وقد ثبت في روايات « أنه صلى الله عليه وسلم وجد القدور تغلى بلحمها فأمر بارأقتها وقال : لا تأكلوا من لحومها شيئا » والاحاديث في ذلك كثيرة ، وفي رواية « إنها رجس » وفي لفظ « إنها رجس من عمل الشيطان » . وفي الحديث مسألان : الأولي أنه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية ، إذ انتهى أصله التحريم وإلى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، إلا ابن عباس فقال : ليست بحرام . وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس . وأبي ذلك البحر وتلا قوله تعالى - قل لا أجد فيها أوحى إلى محرما - الآية . وروى عن عائشة وعن مالك روايات أنها مكروهة أو حرام أو مباحة . وأما ما أخرجه أبو داود عن غالب بن أبيجر قال « أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حمر ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية ، وقد أصابتنا سنة ، فقال : أطعم أهلك من سمين حمر ، فانما حرمتها من جهة جوال القرية » يعني الجلالة فقد قال الخطابي . أما حديث ابن أبيجر فقد اختلف في إسناده قال أبو داود : رواه شعبة عن عبيد بن الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من مزينة « أن سيد مزينة أبيجر أو ابن أبي أبيجر سأل النبي صلى الله عليه وسلم » ورواه مسعر فقال عن ابن عيينة عن أبي معقل عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر ، وقد ثبت التحريم من حديث جابر ، يريد هذا ، وساقه من طريق أبي داود متصلا ثم قال : وأما قوله « إنما حرمتها من أجل جوال القرية » فإن الجوال هي التي تأكل العذرة وهي الجلة ، إلا أن هذا لا يثبت ، وقد ثبت أنه إنما نهى عن لحومها لأنها رجس ، وساق سنده إلى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك



قال « لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خير أصبنا حمرا خارجة من القرية فنحرقنا وطبخنا منها ، فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله ورسوله ينهيانكم عنها وإنها رجس من عمل الشيطان فأكفئت القدور » انتهى . وبهذا يبطل القول بأنها إنما حرمت مخافة قلة الظاهر كما أخرجه الطبراني وابن ماجه عن ابن عباس « إنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمر الأهلية مخافة قلة الظاهر » وفي رواية البخاري عن ابن عباس في المغازي من رواية الشعبي أنه قال ابن عباس : لا أدري أنهي عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنها حمولة الناس فمكره أن تذهب حمولتهم أو حرمة ألبتة يوم خير ؟ فإنه يقال قد علم بالنص أنه حرمة لأنها رجس ، وكأن ابن عباس لم يعلم بالحديث فتورد في نقله النهي ، وإذا قد ثبت النهي وأصله التحريم عمل به وإن جهلنا علته . وأما ما أخرجه الطبراني من حديث أم نصر المحاربية « أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الحمر الأهلية فقال : أليس ترعى الكلاء وتأكل الشجر ؟ قال : فأصيب من لحومها » فهي رواية غير صحيحة لا تعارض بها الأحاديث الصحيحة . المسألة الثانية : دل الحديث على حل أكل لحوم الخيل وإلى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وجماهير السلف والخلف لهذا الحديث ، ولما في معناه من الأحاديث الصحيحة . وأخرج ابن أبي شيبة بسنده على شرط الشيخين عن عطاء أنه قال لابن جريج : لم يزل سلفك يأكلونه ، قال ابن جريج : قلت له أصحاب رسول الله ؟ قال نعم ، ويأتي حديث أسماء « نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فأكلناه » وذهبت المادوية ومالك وهو المشهور عند الحنفية إلى تحريم الخيل . واستدلوا بحديث خالد بن الوليد « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع » وفي رواية بزيادة « يوم خير » وأجيب عنه بأنه قال البيهقي فيه : هذا إسناد مضطرب مخالف لرواية الثقات . وقال البخاري : يروي عن أبي صالح ثور بن يزيد وسليمان بن سليم وفيه نظر : وضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق ، واستدلوا بقوله تعالى - لتركبوا وزيته - وتقدير الاستدلال بالآية بوجوه : الأول أن العلة المنصوصة تقتضي الحصر فأباحه أكلها خلاف ظاهر الآية . وأجيب عنه بأن كون العلة منصوصة لا يقتضي الحصر فيها فلا تنفد الحصر في الركوب والزيت فإنه يذيق بها في غيرهما اتفاقا ، وإنما نص عليهما لكونهما أغلب ما يطلب ، ولو سلم الحصر لا تمتنع حمل الانتقال على الخيل والبغال والحمير ولا قائل به . الثاني من وجوه دلالة الآية على تحريم الأكل عطف البغال والحمير فإنه دال على اشتراكهما معها في حكم التحريم ، فمن أفرد حكمهما عن حكم ما عطف عليهما احتاج إلى دليل . وأجيب عنه بأن هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة . الثالث من وجوه دلالة الآية أنها سيقت للامتنان ، فلو كانت مما يؤكل لكان الامتنان به أكثر لأنه يتعلق ببقاء البنية والحكم لا يمتن بأدنى النعم ويترك أعلاها سيما وقد امتن بالأكل فيما ذكر قبلها . وأجيب بأنه تعالى

خمس الامتنان بالركوب لأنه غالب ما ينتفع بالخيل فيه عند العرب فحوطبوا بماء عرفوه وأمنوه كما حوطبوا في الأنعام بالأكل وحمل الأثقال لأنه كان أكثر انتفاعهم به لذلك فاقصر في كل من الصنفين بأغلب ما ينتفع به فيه . الرابع من وجوه دلالة الآية لو أبيح أكلها لفاتت المنفعة التي امتن بها وهي الركوب والزينة . وأجيب عنه بأنه لو أذن من الإذن في أكلها أن تفنى لزم مثله في البقر ونحوها مما أبيح أكله ووقع الامتنان به لمنفعة أخرى . وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بجواب إجمالي وهو أن آية النحل مكينة اتفاقا . والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين ، وأيضاً فإن آية النحل ليست نصاً في تحريم الأكل والحديث صريح في جوازه ، وأيضاً لو سلم ما ذكر كان غايته الدلالة على ترك الأكل وهو أعم من أن يكون للتحريم أول التنزيه أو خلاف الأولي ، وحيث لم يتعين هنا واحد منها لا يتم بها التمسك ، فالتمسك بالأدلة المصروفة بالجواز أولى . وأما زعم البعض أن حديث جابر دال على التحريم لكونه ورد بلفظ الرخصة ، والرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع ، فدل أنه رخص لهم فيها بسبب الخمصة فلا يدل على الحل المطلق فهو ضعيف لأنه ورد بلفظ أذن لنا ولفظ أطمعنا ، فعبّر الراوي بقوله « رخص لنا عن أذن » لأنه أراد الرخصة الاصطلاحية الحادثة بعد زمن الصحابة ، فلافرق بين العبارتين « أذن ورخص » في لسان الصحابة .

٤ — (وعن ابن أبي أوفى قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات تأكل الجراد) وهو اسم جنس والواحدة جرادة يقع على الذكر والأنثى كحماة (متفق عليه) وهو دليل على حل الجراد . قال النووي وهو إجماع . وأخرج ابن ماجه عن أنس قال « كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يتهادين الجراد في الأطباق » وقال ابن العربي في شرح الترمذي : إن جراد الأندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض ، فإذا ثبت ما قاله فيحرمها لا حل " ضرر كما تحرم السموم ونحوها . واختلفوا هل أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم الجراد أم لا ؟ وحديث الكتاب يحتمل أنه كان يأكل معهم ، إلا أن في رواية البخاري زيادة لفظ « تأكل الجراد » . قيل وهي محتملة أن المراد غزونا معه فيكون تأكيداً لقوله مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن المراد تأكل معه . قالت : وهذا الأخير هو الذي يحسن حل الحديث عليه إذ العايس أبلغ من التأكيد . ويؤيده ما وقع في الطب عند أبي نعيم زيادة ويأكل معنا . وأما ما أخرجه أبو داود من حديث سليمان « أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال : لا تأكله ولا أحرمه » فقد أعله المنذرى بالإرسال ، وكذلك ما أخرجه ابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال : لا تأكله ولا أحرمه » وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك ، فإنه قال الذحاني : ثابت ليس بثقة ويؤكل عند الجماهير على كل حال ولومات بغير سبب للحديث « أحل لنا ميتتان ودمان : السمك والجراد » ، والكبد



والطحال ، أخرجه أحمد والدارقطني صرفوعا من حديث ابن عمر وقال : إن الموقوف أصبح ورجح البيهقي الموقوف وقال : له حكم الرفع . واختلف فيه هل هو من صيد البحر أم من صيد البر . وورد حديثان ضعيفان أنه من صيد البحر . وورد عن بعض الصحابة أنه يلزم المحرم فيه الجزاء ، فدل أنه عنده من صيد البر ، والأصل فيه أنه برى حتى يقوم دليل على أنه بحرى .

٥ — (وعن أنس رضى الله عنه في قصة الأرب قال : فذبحها فبعث بوركها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبله . متفق عليه) وفي القصة أنه قال أنس « أنفجنا أربنا ونحن بمر الظهران ، فسمي القوم وتعبوا فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة ، فبعث بوركها ، أو قال بفخذها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبلها » وهو لا يدل أنه أكل منها ، لكن في رواية البخاري في كتاب الهبة : قال الراوى وهو هشام بن زيد : « قلت لأنس وأكل منها ؟ قال وأكل منها ، ثم قال فقبله » . والإجماع واقع على حل أكلها إلا أن الهادوية وعبد الله بن عمرو وعكرمة وابن أبي ليلى قالوا : يكره أكلها لما أخرجه أبو داود والبيهقي من حديث ابن عمر أنها جيء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم ينه عنها ، وزعم : أى ابن عمر أنها تحيض ، وأخرج البيهقي عن عمر وعمار مثل ذلك وأنه أمر بأكلها ولم يأكل منها . قلت : ولكنه لا يخفى أن عدم أكله صلى الله عليه وسلم لا يدل على كراهيتها وحكى الرافعى عن أبي حنيفة تحريمها .

(قاعدة) ذكر الدميري في حياة الحيوان أن الذى يحيض من الحيوان المرأة والضبع والخفاش والأرنب ، ويقال إن الكلبة كذلك .

٦ — (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدد والصراد . رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) قال البيهقي : رجاله رجال الصحيح قال البيهقي : أقوى ما ورد في هذا الباب . وفيه دليل على تحريم قتل ما ذكر ، ويؤخذ منه تحريم أكلها ، لأنه لو حل لما نهى عن القتل ، وتقدم لنا في هذا الاستدلال بحث وتحريم أكلها رأى الجماهير وفي كل واحد خلاف إلا النملة ، فالظاهر أن تحريمها إجماع .

(وعن ابن عمار) هو عبد الرحمن بن أبي عمار المكي وثقه أبو زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد ، ويسمى القس لعبادته ، وهم ابن عبد البر في إعلاله ، وقال البيهقي . إن الحديث صحيح (قال : قلت لجابر : الضبع صيد هو ؟ قال : نعم ، قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم . رواه أحمد والأربعة وصححه البخاري وابن حبان) الحديث فيه دليل على حل أكل الضبع . واليه ذهب الشافعي فهو مخصص من حديث تحريم كل ذى ناب من السباع . وأخرج أبو داود من حديث جابر صرفوعا « الضبع صيد فإذا أصابه المحرم ففيه كبش مسن ويؤكل » وأخرجه الحاكم وقال : صحيح الإسناد . قال الشافعي :

وما زال الناس يأكلونها ويبيعونها بين الصفاء والمروءة من غير نكير . وحرمة الهادوية والحنفية عملاً بالحديث العام كما أشرنا إليه ، ولكن أحاديث التحليل تخصصه . وأما استدلالهم على التحريم بحديث خزيم بن جزء وفيه قال صلى الله عليه وسلم « أو يأكل الضبع أحد » أخرجه الترمذي وفي إسناده عبد الكريم أبو أمية وهو متفق على ضعفه .

٨ — ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه سئل عن القنفذ ﴾ بضم القاف وفتحها وضم الفاء ﴿ فقال : قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً ، الآية فقال شيخ عنده . سمعت أبا هريرة يقول : ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال . إنها خبيثة من الخبائث . فقال ابن عمر : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا فهو كما قال . أخرجه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف ﴾ ضعف بجهالة الشيخ المذكور قال الخطابي : ليس إسناده بذلك وله طرق قال البيهقي : لم يرد إلا من وجه ضعيف ، وقد ذهب إلى تحريمه أبو طالب والإمام يحيى . وقال الرافعي : في القنفذ وجهان : أحدهما أن يحرم وبه قال أبو حنيفة وأحمد لما روي في الخبر أنه من الخبائث ، وذهب مالك وابن أبي ليلى إلى أنه حلال وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نهوض الدليل عليه ، مع القول بأن الأصل الإباحة في الحيوانات . وهي مسألة خلافية معروفة في الأصول فيها خلاف بين العلماء .

٩ — ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما ﴾ قياس قاعدته وعنه ﴿ قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وألبانها . أخرجه الأربعة إلا النسائي ، وحسنه الترمذي ﴾ وأخرج الحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمرو بن العاص نحوه ، وقال « حتى علف أربعين ليلة » ورواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « نهى عن لحوم الحمر الأهلية وعن الجلالة وعن ركوبها » ولأبي داود « أن يركب عليها وأن يشرب ألبانها » والجلالة هي التي تأكل العذرة والنجاسات سواء كانت من الإبل أو البقر أو الغنم أو الدجاج . والحديث دليل على تحريم الجلالة وألبانها وتحريم الركوب عليها . وقد جزم بن حزم أن من وقف في عرفات راكباً على جلالة لا يصح حجه . وظاهر الحديث أنه إذا ثبت أنها أكلت الجلة فقد صارت محرمة ، وقال النووي : لا تكون جلالة إلا إذا غلب على علفها النجاسة ، وقيل بل الاعتبار بالرائحة والنتن ، وبه جزم النووي والإمام يحيى وقال : لا تطهر بالطبخ ولا بالقاء التوابل وإن زال الريح ، لأن ذلك تغطية لاستحالة ، وقال الخطابي : كرهه أحمد وأصحاب الرأي والشافعي وقالوا : لا تؤكل حتى تحبس أياماً . قلت قد عين في الحديث حبسها أربعين يوماً ، وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة ولم ير مالك يأكلها بأسا من غير حبس . وذهب الثوري ورواية عن أحمد إلى التحريم كما هو ظاهر الحديث ومن قال بكره ولا يحرم قال : لأن النهي الوارد فيه إنما كان لتغير اللحم ، وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكي إذا جف ، ولا يخفى أن هذا رأي في مقابلة النس ، ولقد خالف الناظرون هنا السنة فقال



المهدى فى البحر : المذهب والفريقان وندب حبس الجلالة قبل الذبح ، الدجاجة ثلاثة أيام ، والشاة سبعة ، والبقرة والناقة أربعة عشر . وقال مالك : لا وجه له قلنا : لتطيب أجوافها والعمل بالأحاديث هو الواجب ، وكأنهم حملوا النهي على التنزيه ولا ينهض عليه دليل . وأما مخالفتهم للتوقيت فلم يعرف وجهه .

١٠ — وعن أبي قتادة فى قصة الحمار الوحشي : فأكل منه النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه . تقدم ذكر قصة الحمار هذا الذى أهداه أبو قتادة فى كتاب الحج . وفى هذا دلالة على أنه يحل أكل لحمه وهو إجماع ، وفيه خلاف شاذ أنه إذا علف وأنس صار كالأهلى

١١ — وعن أسماء بنت أبي بكر رضى الله عنهما قالت : نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسافاً كلناه . متفق عليه . وفى رواية « ونحن بالمدينة » وفى رواية الدارقطنى « هنا فرسافاً كلناه نحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم » والحديث دليل على حل أكل لحم الخيل . وتقدم الكلام فيه لأن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم علم ذلك وقرره ، كيف وقد قالت : إنه أكل منه أهله صلى الله عليه وسلم وقالت هنا : « نحرنا » وفى رواية الدارقطنى « ذبحنا » فقل فيه دليل على أن النحر والذبح واحد ، قيل ويجوز أن يكون أحد اللفظين مجازاً إذ النحر للابل خاصة وهو بالضرب بالحديد فى لبة البدنة حتى تفرى أوداجها والذبح هو قطع الأوداج فى غير الابل . قال ابن التين الأصل فى الابل النحر وفى غيرها الذبح وجاء فى القرآن فى البقرة — فذبحوها — وفى السنة نحرها . وقد اختلف العلماء فى نحر ما يذبح وذبح ما ينحر . فأجازوه الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية . وقوله فى الحديث « ونحن بالمدينة » يرد على من زعم أن حلها قبل فرض الجهاد فانه فرض أول دخولهم بالمدينة

١٢ — وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق عليه . فيه دليل على حل أكل الضب وعليه الجماهير ، وحكى عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية كراهته وقال النووي : أظنه لا يصح عن أحد ، فإن صح فهو محجوج بالنص وبإجماع من قبله . وقد احتج للقائلين بالتحريم بما أخرجه أبوداود « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الضب » وفى إسناده إسماعيل بن عياش ورجاله شاميون وهو قوى فى الشاميين ، فلا يتم قول الخطابى : ليس إسناده بذلك ، ولا قول ابن حزم : فيه ضعيف ومجهولون ، فإن رجاله ثقات كما قاله المصنف . ولا قول البيهقى . فيه إسماعيل بن عياش وليس بحجة لما عرفت من أنه رواه عن الشاميين وهو حجة فى روايته عنهم وبما أخرجه أبوداود من حديث عبدالرحمن بن حسنة « أنهم طبخوا ضباً با فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن أمة من بنى إسرائيل مسخت دواب فى الأرض فأخشى أن تكون هذه . فلقوها » وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوى وسنده على شرط الشافعين . وأجيب عن الأول بأن النهى وإن كان أصله التحريم لكن صرفه هنا إلى

الكرامة ما أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي » وهذه الرواية ترد ما رواه مسلم أنه قال بعض القوم عند ابن عباس إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الضب « لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحرمه » ولهذا أعل ابن عباس هذه الرواية فقال « بثبها ما قلتم ما بعث نبي الله إلا محرما أو محملا » كذا في مسلم . وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أنه وقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك أعني خشية أن تكون أمة ممسوخة قبل أن يعلمه الله تعالى أن الممسوخ لا ينسل . وقد أخرج الطحاوي من حديث ابن مسعود قال « سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القردة والخنازير أهى مما مسخ ؟ قال : إن الله لم يهلك قوما أو يمسح قوما فيجعل لهم نسلا ولا عاقبة » وأصل الحديث في مسلم ، ولم يعرفه ابن العربي فقال : قو لهم إن الممسوخ لا ينسل دعوي ، فإنه لا يعرف بالعقل إنما طريقه النقل وليس فيه أمر يعول عليه . وأجيب أيضا بأنه لو سلم أنه ممسوخ لا يقتضى تحريم أكله فإن كونه كان آدميا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلا ، وإنما كره صلى الله عليه وسلم الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله سبحانه كما كره الشرب من مياه نمود . قلت : ولا يخفى أنه لو لم يرتحمه لما أمر بالقائها أو بتقريرهم لأنه إضاعة مال ولأذن لهم في أكله فالجواب الذي قبله هو الأحسن ويستفاد من المجموع جواز أكله وكرامته للنهي .

١٣ — وعن عبد الرحمن بن عثمان (هو ابن عبد الله التيمي القرشي رضى الله عنه ابن أخى طلحة ابن عبد الله الصحابي ، قيل إنه أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وليست له رؤية أسلم يوم الفتح ، وقيل يوم الحديبية ، وقتل مع ابن الزبير في يوم واحد ، روى عنه ابنه وابن المنكدر (أن طبيبا سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضفدع) بزنة الخنصر (يجعلها في دواء ، فنهى عن قتلها . أخرجه أحمد وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود والنسائي (والبيهقي بلفظ « ذكر طبيب عند النبي صلى الله عليه وسلم دواء وذكر الضفدع يجعلها فيه ، فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل الضفدع » قال البيهقي : هو أقوى ما ورد في النهي عن قتل الضفدع . وأخرج من حديث ابن عمر « لا تقتلوا الضفادع فإن نقيقتها تسبيح ، ولا تقتلوا الخفاش فإنه لما خرب بيت المقدس قال : يارب سلطني على البحر حتى أغرقهم » قال البيهقي إسناده صحيح . وعن أنس « لا تقتلوا الضفادع فإنها صرت على نار إبراهيم فجعلت في أفواهها الماء وكانت ترش على النار » والحديث دليل على تحريم قتل الضفادع قالوا : ويؤخذ منه تحريم أكلها ، ولأنها لو حلت لما نهى عن قتلها ، وتقدم نظير هذا الاستدلال وليس بواضح .



## باب الصيد والذبائح

الصيد يطلق على المصدر : أى الصيد ، وعلى المضيد . واعلم أنه تعالى أباح الصيد في آيتين من القرآن : الأولى قوله تعالى - يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد قتاله أيديكم ورماحكم - والثانية - وما علمتم من الجوارح مكلبين - الآية . والآلة التي يصاد بها ثلاثة : الحيوان الجارح ، والمحدد ، والمثقل في الحيوان :

١ - عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ صَيْدًا أَوْ زَرْعًا انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ . متفق عليه . الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب واقتنائها وإمساکها ، إلا ما استثناه من الثلاثة . وقد وردت بهذه الألفاظ روايات في الصحيحين وغيرهما . واختلاف العلماء هل المنع للتحریم أو للكرامة ، فقل بالاول ويكون نقصان القيراط عقوبة في اتخاذها بمعنى أن الإثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر المتخذ له ، وفي رواية قيراطان . وحكمة التحريم ما في بقائها في البيت من التسبب إلى ترويع الناس وامنوع دخول الملائكة ، والذين دخولهم يقرب إلى فعل الطاعات ويبعد عن فعل المعصية وبعدهم سبب لضد ذلك ولتنجيسها الأواني . وقيل بالثاني بدليل نقص بعض الثواب على التدرج ، فلو كان حراما لذهب الثواب مرة واحدة . وفيه أن فعل المكروه تنزيها لا يقتضى نقص شيء من الثواب . وذهب إلى تحريم اقتناء الكلب الشافعية إلا المستثنى . واختلف في الجمع بين رواية قيراط ورواية قيراطان . فقل إنه باعتبار كثرة الإضرار كما في المدن ينقص قيراطان ، وقادح كما في البوادي ينقص قيراط ، أو أن الأول إذا كان في المدينة النبوية والثاني في غيرها . أو قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل . فالمقتصر في الرواية باعتبار كل واحد من الليل والنهار والمثنى باعتبار مجموعهما . واختلفوا أيضا هل النقصان من العمل الماضى أو من الأعمال المستقبلية ؟ قال ابن التين المستقبلية ، وحكى غيره الخلاف وفيه دليل على أن من اتخذ المأذن منها فلا نقص عليه ، وقيس عليه اتخاذ لحفظ الدور إذا احتيج إلى ذلك ، أشار إليه ابن عبد البر . واتفقوا على أنه لا يدخل الكلب العقور في الإذن لأنه مأثور بقتله . وفي الحديث دليل على التحذير من الإتيان بما ينقص الأعمال الصالحة . وفيه الإخبار بلطف الله تعالى في إباحته إليه في تحصيل المعاش وحفظه .

( تنبيه ) ورد في مسلم الأمر بقتل الكلاب ، فقال القاضي عياض : ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى ، قال وهذا مذهب مالك وأصحابه وذهب آخرون إلى جواز اقتنائها جميعا ، ونسخ قتلها إلا الأسود البهيم ، قال . وعندى أن النهي أولا كان نهيا عاما عن اقتنائها جميعا وأمر بقتلها جميعا ، ثم نهى عن قتل ما عدا

الأسود ومنع الافتناء في جميعها إلا المستغنى اهـ . والمراد بالأسود البهيم ذو النقطتين فإنه الشيطان ، والبهيم : الخالص السواد ، والنقطتان معروفتان فوق عينيه :

٢ — وعن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أرسلت كلبك المعلم فاذكر اسم الله تعالى عليه فإن أمسك عليك فأدر كته حيا فأذبحه ، وإن أدر كته قد قتل ولم يأكل منه فكله ، وإن وجدته مع كلبك كلبا غيره وقد فعل فلا تأكل فإنك لا تدري أيهما قتله ، وإن رميت بسهمك فاذكر اسم الله تعالى هذا إشارة إلى آلة الصيد الثانية : أعني المحدد وهو قتله بالرمح والسيوف لقوله تعالى تناله أيديكم ورماحكم . ولكن الحديث في السهم فإن غاب عنك يوما فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت ، وإن وجدته غريقا في الماء فلا تأكل . متفق عليه ، وهذا لفظ مسلم في الحديث مسائل : الأولى أنه لا يحل صيد الكلب إلا إذا أرسله صاحبه ، فلو أرسل بنفسه لم يحل ما يصيده عند الجمهور . والدليل قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أرسلت » ففهوم الشرط أن غير المرسل ليس كذلك ، وعن طائفة أن الاعتبار كونه معلما فيحل صيده وإن لم يرسله صاحبه بناء على أنه خرج قوله « إذا أرسلت » مخرج الغالب فلا مفهوم له . وحقيقة العلم هو أن يكون بحيث يغري فيقصد ويزجر فيقعده . وقيل التعليم قبول الإرسال والإغراء حتى يمثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو ويترك أكل ما أمسك فالمعتبر امتثاله الزجر قبل الإرسال . وأما بعد إرساله على الصيد فذلك متعذر والتكليب إلهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال تعالى - تعلمونهن مما علمكم الله - قال جار الله : مما عرفكم أن تعلموه من اتباع الصيد بإرسال صاحبه واتزجاره بزجره وانصرافه بدعائه وإمساك الصيد عليه وأن لا يأكل منه . المسئلة الثانية في قوله « فاذكر اسم الله عليه » هذا مأخوذ من قوله تعالى - واذكروا اسم الله عليه - فإن ضمير عليه يعود إلى ما أمسك على معنى وسموا عليه إذا أدر كتم ذكاته أو إلى ما علمتم من الجوارح : أي سموا عليه عند إرساله كما أفاده الكشف ، وكذلك قوله « إن رميت فاذكر اسم الله » دليل على اشتراط التسمية عند الرمي ، وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية . واختلف العلماء فذهب الهادوية والحنفية إلى أن التسمية واجبة على الذاك عند الإرسال ، ويجب عليه أيضا عند الذبح والنحر ، فلا تحل ذبيحته ولا صيده إذا تركت عمدا مستدلين بقوله تعالى - ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه - وبالحديث هذا . قالوا . وقد عني عن الناس بحديث « رفع عن أمي الخطأ والنسيان » ولما يأتي من حديث ابن عباس بلفظ « فإن نسي أن يسمى حين يذبح فليسم ثم ليأكل » وسيأتي في آخر الباب إن شاء الله تعالى وذهب آخرون إلى أنها سنة منهم ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى - إلا ما ذكيتم - قالوا : فأباح الذكاة من غير اشتراط التسمية . ولقوله تعالى - وطعام الذين أوتوا الكتاب



حل لكم يوم لا يسمون، ولحديث عائشة الآتي «أنهم قالوا يا رسول الله : إن قومياً يتوننا بلحم لا ندرى أذكر اسم الله عليه أم لا أفنأكل منه؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : سموا عليه أتم وكلوا» وأجابوا عن أدلة الإيجاب بأن قوله - ولا تأكلوا - المراد به ما ذبح للأصنام كما قال تعالى - وما ذبح على النصب - وما أهل لغير الله به - لأنه تعالى قال - وإنه لفسق - وقد أجمع المسلمون على أن من أكل متروك التسمية عليه فليس بفاسق فوجب حملها على ما ذكر جمعاً بينه وبين الآيات السابقة وحديث عائشة وذهبت الظاهرية إلى أنه لا يجوز أكل ما لم يسم عليه ولو كان تاركها ناسياً لظاهر الآية الكريمة - وحديث عدي رضي الله عنه فإنه لم يفصل - قالوا : وأما حديث عائشة وفيه «أنهم قالوا : يا رسول الله «إن قوماً عهدتم بالجاهلية يأتون بلحمان» الحديث فقد قال ابن حجر إنه أعله البعض بالإرسال . قال الدارقطني : الصواب أنه مرسل على أنه لا حجة فيه لأنه أدار الشارع الحكم على المظنة وهي كون الذابح مسلماً ، وإنما شكك على السائل حدانته إسلام القوم فألغاه صلى الله عليه وسلم ، بل فيه دليل على أنه لا بد من التسمية وإلا لبين له عدم لزومها وهذا وقت الحاجة إلى البيان ، وأما حديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» فهم معفون على تقدير رفع الإثم أو نحوه ولا دليل فيه . وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيتحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ما يتقن أنه لم يسم عليه . وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال صلى الله عليه وسلم «أذكروا اسم الله وكلوا» . المسألة الثالثة في قوله «فإن أدركته حياً فاذبحه» فيه دليل على أنه يجب عليه تذكيته إذا وجد حياً ولا يحل إلا بها وذلك اتفاق . فإن أدركه وفيه بقية حياة فإن قد قطع حلقومه أو مريئه أو جرح أمعاءه أو أخرج حشوه فيحل بلا ذكاة قال النووي : بالإجماع . وقال الهادي للهادوية إنه إذا بقي فيه رفق وجب تذكيته . والرمق : إمكان التذكية لو حضرت آلة ودل قوله «وإن أدركته وقد قتل ولم يأكل فكله» أنه إذا أكل حرم أكله ، وقد عرفت أن من شرط المعلم أن لا يأكل ، فأكله دليل على أنه غير كامل التعليم . وقد ورد في الحديث الآخر تعليل ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم «فأني أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه» وهو مستفاد من قوله - فكلوا مما أمسكن عليكم - فإنه فسر الإمساك على صاحبه بأن لا يأكل منه ، وقد أخرج أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «وإذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه وإذا أرسلته ولم يأكل فكل فإنما أمسك على صاحبه» ، وإلى هذا ذهب أكثر العلماء ، وروى عن علي رضي الله عنه وجماعة من الصحابة حله وهو مذهب مالك لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود بإسناد حسن «أنه قال : يا رسول الله إن لي كلاباً مكلبة فأمتني في صيدها ، قال : كل مما أمسكن عليك ، قال : وإن أكل؟ قال : وإن أكل» وفي حديث سلمان «كله وإن لم تدرك منه إلا نصفه» قيل فيحمل حديث عدي على أن ذلك في كلب قد اعتاد

الأكل نخرج عن التعليم ، وقيل إنه محمول على كراهة التنزية ، وحديث أبي ثعلبة ليسان أصل الحل ، وقد كان عدي موسرا فاختار صلى الله عليه وسلم له الأولى وكان أبو ثعلبة معسرا فأفتاه بأصل الحل . وقال الأولون : الحديثان تعارضا ، وهذه الأجوبة قد لا يخفى ضعفها فيرجع إلى الترجيح . وحديث عدي أرجح لأنه نخرج في الصحيحين ومتأيد بالآية ، وقد صرح صلى الله عليه وسلم بأنه يخاف أنه إنما أمسك على نفسه فيترك ترجيحاً لجنية الحظر كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث « إن وجدت مع كلبك كلباً آخر » إلى قوله : « فلا تأكل » فإنه نهى عنه لاحتمال أن المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل فيتركه ترجيحاً لجنية الحظر . وقوله « فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكله إن شئت » اختلفت الأحاديث في هذا ، فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صيده بعد ثلاث أنه قال صلى الله عليه وسلم « كل ما لم ينتن » وروى مسلم أيضاً من حديثه أنه قال صلى الله عليه وسلم « إذا رميت بسهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم ينتن » ولا خلافاً فيها اختلف العلماء ، فقال مالك : إذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فإنه يأكله ما لم ينتن ، فإذا بات كره . وفيه أقوال أخرى . والتعليل بما لم ينتن وما لم ينتن هو النص ، ويحمل ذكر الاوقات على التقييد به وترك الأكل للاحتياط وترجيح جنية الحظر . وقوله « وإن وجدته غريقاً فلا تأكل » ظاهره وإن وجد به أثر السهم ، لأنه يجوز أنه مات إلا بالفرق . المسألة الرابعة الحديث نص في صيد الكلب ، واختلف فيما يعلم من غيره كالهدهد والنمر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما . فذهب مالك وأصحابه إلى أنه يحل صيد كل ما قبل التعليم حتى السنور . وقال جماعة منهم مجاهد : لا يحل إلا صيد الكلب . وأما ما صاده غير الكلب فيشترط إدراك ذكاته ، وقوله تعالى - من الجوارح مكبلين - دليل للناس بناء على أنه الكلب بسكون اللام فلا يشمل غيره من الجوارح ، ولكنه يحتمل أنه مشتق من الكلب بفتح اللام وهو مصدر بمعنى التكليب وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها ، والمراد بالجوارح هنا الكواشب على أهلها وهو عام . قال في الكشف : الجوارح الكواشب من سباع البهائم والطيور والكلب والفهد والنمر والعقاب والبازي والصقور والشاهين ، والمراد بالكلب معلم الجوارح ومضراها بالصيد لصاحبها ورائضها لذلك بما علم من الخيل وطرق التأديب والتثقيف واشتقاقه من الكلب ، لأن التأديب أكثر ما يكون في الكلاب ، فاشتق له منه لكثرة في جنسه ، أولاً لأن السبع يسمى كلباً ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « اللهم سلط عليه كلباً من كلابك » ، تأكله الأسد ، أو من الكلب الذي هو بمعنى الضراوة ، يقال : هو كلب بكذا إذا كان ضارياً به . فدل كلامه على شمول الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين ، ولا شك أن الآية نزات والعرب تصيد بالكلاب والطيور وغيرهما . وقد أخرج الترمذي من حديث عدي ابن حاتم « سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي فقال : ما أمسك عليك فكل » وقد ضعف بمجاله ، ولكن قد أوضحنا في حواشي خروء النهار أنه يهمل بما رواه .



٣ — ﴿وعن عدي قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض﴾ بكسر الميم وسكون المهملة آخره معجمة يأتي تفسيره ﴿فقال : إذا أصبت بحده فكل ، وإذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد﴾ بفتح الواو وبالقاف فثناة وذال معجمة بزنة عظيم يأتي بيانه ﴿فلا تأكل . رواه البخاري﴾ اختلف في تفسير المعراض على أقوال ، لعل أقربها ما قاله ابن العين أنه عصا في طرفه حديد يرمى به الصائد ، فما أطاب بحده ذكي يؤكل وما أصاب بعرضه فهو وقيد : أي موقود ، والموقود : ما قتل بعصا أو حجر أو ملاحد فيه ، والموقودة : المضروبة بخشبة حتى تموت من وقذته ضربته . وفي الحديث إشارة إلى آلة من آلات الاصطياد وهي المحدد ، فإنه صلى الله عليه وسلم أخبره أنه إذا أصاب بحد المعراض أكل فإنه محدد ، وإذا أصاب بعرضه فلا يأكل . وفيه دليل أنه لا يحل صيد المثلث ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري . وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقا ، وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب بعضها لبعض ، ومعارضة الأثر لها ، وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيد محرم بالكتاب والإجماع ، ومن أصوله أن العقر ذكاة الصيد ، فمن رأى أن ما قتله المعراض وقيد منعه على الإطلاق ، ومن رآه عقر مختصا بالصيد وأن الوقيد غير معتبر فيه لم يمنعه على الإطلاق ، ومن فرق بين ما خزق من ذلك وما لم يخزق نظر إلى حديث عدي هذا هو الصواب . هذا ، وقوله «فانه وقيد» أي كالوقيد ، وذلك لأن الوقيد المضروب بالعصا من دون حد ، وهذا قد شاركه في العلة وهي القتل بغير حد .

٤ — ﴿وعن أبي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدر كتته فكل ما لم ينتن أخرجه مسلم﴾ تقدم الكلام فيما غاب عن مصرعه من الصيد سواء كان بسهم أو جرح . وفي الحديث دلالة على تحريم أكل ما أنتن من اللحم ، قيل ويحمل على ما يضر الأكل أو صار مستحيثا أو يحمل على التنزيه ، ويقاس عليه سائر الأطعمة المنتنة .

٥ — ﴿وعن عائشة رضي الله عنها أن قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : إن قوما يأتوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه﴾ أي عند ذكاته ﴿أم لا ؟ قال : سموا الله عليه أنتم واكلوه . رواه البخاري﴾ تقدم أن في رواية «إن قوما حديث عهد بالجاهلية» وهي هنا في البخاري من تمام الحديث بلفظ «قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر» وفي رواية مالك زيادة «وذلك في أول الإسلام» والحديث قد أعل بالارسال وليس بعلة عندنا على ما عرفت سببا وقد وصله البخاري . وتقدم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب التسمية ولا يتم ذلك ، وإنما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجلب إلى أسواق المسلمين ، كذا ما ذبحه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية . قال ابن عبد البر : لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير ، إلا أن يتبين خلاف ذلك ، ويكون الجواب عنهم بقوله

« فسموا » اطلع من الأسلوب الحكيم ، وهو جواب السائل بغير ما يترقب كأنه يقول الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله عليه وتأكلوا منه ، وهذا يقرر ما قدمنا من وجوب التسمية إلا أن نحمل أمور المسلمين على السلامة . وأما ما اشتهر من حديث « المؤمن يذبح على اسم الله مسمى أم لم يسم » وإن قال الغزالي في الإحياء أنه صحيح فقد قال النووي : إنه مجمع على ضعفه ، وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال : إنه متكر لا يحتج به ، وكذا ما أخرجه أبوداود في المراسيل عن الصلت السدوسي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر ، فهو مرسل وإن كان الصلت ثقة فالإرسال علة عند من لم يقبل المراسيل ، وقولنا فيما تقدم إنه ليس بالإرسال علة نريد إذا أعلوا به حديثا موصولا ، ثم جاء من جهة أخرى مرسلا .

٦ — (وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخذف) بفتح الخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة ففاء (وقال : إنها) أنت الضمير مع أن مرجعه الخذف ، وهو مذكور نظرا إلى المخدوف به وهي الحصاة (لا تصيد صيدا ولا تنكأ) بفتح حرف المضارعة وهمزة في آخره (عدوا) ولكنها تكسر السين وتفتح العين . متفق عليه ، واللفظ لمسلم (الخذف : رمى الإنسان بحصاة أو نواة أو نحوها يجعلها بين أصبعيه السبابعين أو السبابة والإبهام . وفي تحريم ما يقتل بالخذف من الصيد الخلاف الذي مضى في صيد المتقل ، لأن الحصاة تقتل بثقلها لا بحد ، والحديث نهى عن الخذف لأنه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة ويلحق به كل ما فيه مفسدة . واختلف فيما يقتل بالبندق فقال النووي : إنه إذا كان الرمي بالبندق وبالخذف إنما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فإنه يجوز ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرمي الطيور الكبار بالبندق . وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عنه البيهقي أنه كان يقول « المقتولة بالبندق تلك الموقودة ، فهذا في المقتولة بالبندق » وكلام النووي في الذي لا يقتلها وإنما يحبسها على الراعي حتى يذكيها ، وكلام أكثر السلف أنه لا يؤكل ما يقتل بالبندق وذلك لأنه قتل بالثقل . قلت : وأما البنادق المعروفة الآن فانهترمي بالرصاص فيخرج وقد صيرته نار البارود كما قيل فيقتل بحد لا بصدمه فالظاهر حل ما قتله .

٧ — (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا) بفتح الغين المعجمة وفتح الراء فضاء معجمة ، هو في الأصل الهدف يرمي اليه ، ثم جعل اسما لكل غاية يتجرى إدراكها (رواه مسلم) الحديث نهى عن جعل الحيوان هدفا يرمى اليه والنهي للتحريم لأنه أصله ، ويؤيده قوة حديث « لعن الله من فعل هذا » لما مر صلى الله عليه وسلم وطائر قد نصب وهم يرمونه . ووجه حكمة النهي أن فيه إيلا للحيوان وتضييعا لما لبيته وتقويتا لذكاته إن كان مما يذكي ولمنفعته إن كان غير مذكي .

٨ — (وعن كعب بن مالك أن امرأة ذبحت شاة بحجر ، فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن



ذلك فأمر بأكلها . رواه البخاري . الحديث دليل على صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير ، وفيه خلاف شاذ أنه يكره ولا وجه له . ودليل على صحة التذكية بالحجر الحاد إذا فرى الأوداج ، لأنه جاء في رواية « أنها كسرت الحجر وذبحت به » والحجر إذا كسر يكون فيه الحد . ودليل على أنه يصح أكل ما ذبح بغير إذن المالك وخالف فيه إسحاق بن راهويه وأهل الظاهر وغيرهم . واحتجوا بأمره صلى الله عليه وسلم بكفائه ما في قدور ما ذبح من المغنم قبل القسمة بذى الخليفة كما أخرجه الشيخان . وأجيب بأنه إنما أمر بآراقة المرق ، وأما اللحم فباق جمع ورد إلى المغنم . فان قيل لم ينقل جمعه ورده إليه . قلنا . ولم ينقل أنهم أتلفوه وأحرقوه ، فيجب تأويله بما ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية قلت : لا يخفى تكلف الجواب والمرق مال لو كان حلالا لما أمر بآراقة فانه من إضاعة المال . وأما الاستدلال على المدعي بشاة الأسارى فانه ذبحت بغير إذن مالكها ، فأمر صلى الله عليه وسلم بالتصدق بها على الأسارى كما هو معروف فانه استدلال غير صحيح ، وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستحل أكلها ولا أباح لأحد من المسلمين أكلها ، بل أمر أن تطعم الكفار المستحلين للميتة . وقد أخرج أبو داود من حديث رجل من الأنصار قال « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فأصاب الناس مجاعة شديدة وجهد ، فأصابوا غنا فأنهبوها ، فان قدورنا لتغلى إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأكفأ قدورنا ، ثم جعل يرمي اللحم بالتراب وقال : إن النبهة ليست بأحل من الميتة » فهذا مثل الحديث الذي أخرجه الشيخان وفيه التصريح بأنه حرام ، وفيه إتلاف اللحم لأنه ميتة فعرفت قوة كلام أهل الظاهر . وأما حديث الكتاب وأنه صلى الله عليه وسلم أمر بأكل ما ذبح بغير إذن مالكه فانه لا يرد على أهل الظاهر ، لأنهم لا يقولون بحل ما ذبح بغير إذن مالكه مخافة أن يموت أو نحوه . وفيه دليل على أن يجوز تمسكين الكفار ممن هو محرم على المسلمين ، ويدل له « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عمر عن لبس الحلة من الحرير فبعث بها عمر لا خيه المشرك إلى مكة » كما في البخاري وغيره . قال المصنف في الفتح : ويدل الحديث على تصديق الأجير الأمين فيما أوتمن عليه حتى يتبين عليه دليل الخيانة ، لأن في الحديث أنها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها وهو كعب بن مالك فخشيت على الشاة أن تموت فذبحتها . ويؤخذ منه جواز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك .

٩ — (وعن رافع بن خديج رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال) سبب الحديث أنه قال رافع بن خديج : يا رسول الله إننا لاقوا العدو غدا وليس معنا مدى ، فقال صلى الله عليه وسلم « ما أنهر الدم » بفتح الهمزة فنون ساكنة فهاء مفتوحة فراء : أي ما أساله وصبه بكثرة من النهر « وذكر اسم الله عليه فكل ، ليس السن والظفر أما السن فعظم وأما الظفر فمدى » بضم الميم وبفتحها وفتح الدال المهمة فالف مقصورة جمع مدية مثلثة الميم : وهي الشفرة : أي السكين (الحبشة . معفق عليه) فيه

دلالة صريحة بأنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجري الدم .

واعلم أنه تكون الذكاة بالنحر اللابل ، وهو الضرب بالحديد في لبة البدنة حتى يفرى أوداجها ، واللبة بفتح اللام وتشديد الموحدة : موضع القلادة في الصدر . والذبح لما عداها وهو قطع الأوداج : أي الودجين ، وهما عرقان محيطان بالحلقوم ، فقولهم الأوداج تغليب على الحلقوم والمرى ، فسميت الأربعة أوداجا . واختلف العلماء ، فقليل لا يدمن قطع الأربعة ، وعن أبي حنيفة يكفي قطع ثلاثة من أي جانب ، وقال الشافعي : يكفي قطع الأوداج والمرى ، وعن الثوري يجرى بجزء قطع الودجين ، وعن مالك يشترط قطع الحلقوم والودجين لقوله صلى الله عليه وسلم « ما أنهر الدم » وإنهاره : إجراؤه ، وذلك يكون بقطع الأوداج لأنها تجري الدم وأما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به إنهاره والحديث دليل على أنه يجرى . الذبح بكل محدد فيدخل السيف والسكين والحجر والخشبة والزجاج والقصب والخزف والنحاس وسائر الأشياء المحددة . وإنهى عن السن والظفر مطلقا من آدمي أو غيره منفصل أو متصل ولو كان محمدا . وقد بين صلى الله عليه وسلم رجه النهى في الحديث بقوله « أما السن فعظم » فالعلة كونها عظما ، وكأنه قد سبق منه صلى الله عليه وسلم النهى عن الذبح بالعظم ، وقد علل النووي وجه النهى عن الذبح بالعظم أنه ينجس به وهو من طعام الجن فيكون كاستجمار بالعظم . وعلل في الحديث النهى عن الذبح بالظفر بكونه مدى الحبشة : أي وهم كفار ، وقد نهيتهم عن التشبه بهم ، وأورد عليه بأن الحبشة تذبج بالسكين أيضا ، فيلزم المنع من ذلك التشبه . وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الأصل وهو غير مختص بالحبشة وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما منع لما فيه من التعذيب للحيوان ، ولا يحصل به إلا الخنق الذي ليس على صفة الذبح . وفي المعرفة للبيهقي رواية عن الشافعي أنه حمل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدخل في الطيب وهو من بلاد الحبشة ، وهو لا يفرى فيكون في معنى الخنق ، وإلى تحريم الذبح بما ذكر ذهب الجمهور . وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يجوز بالسن والظفر المنفصلين . واحتجوا بما أخرجه أبو داود من حديث عدي بن حاتم « أفر الدم بما شئت » والجواب أنه عام خصصه حديث رافع بن خديج .

١٠ - وعن جابر رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتل شيء من الدواب صبرا . رواه مسلم . هو دليل على تحريم قتل أي حيوان صبرا ، وهو إمساكه حيا ثم يرمي حتى يموت ، وكذلك من قتل من الآدميين في غير معركة ولا حرب ولا خطأ فإنه مقتول صبرا ، والصبر : الحبس .

١١ - (وعن شداد بن أوس) شداد بالشين المعجمة ودالين مهملتين هو أبو يعلى شداد بن أوس بن ثابت النجاري الأنصاري وهو ابن أخي حسان بن ثابت لم يصح شهوده بدرا ، نزل بيت المقدس وعداده في أهل الشام ، مات به سنة ثمان وخمسين ، وقيل



غير ذلك . قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء : كان شداد ممن أوتي العلم والحلم  
 ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى كتب الإحسان على كل  
 شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ﴾ بكسر القاف مصدر نوعي ﴿ وإذا ذبحتم  
 فأحسنوا الذبحة ﴾ بزنة القتلة ﴿ وليجد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته . رواه  
 مسلم ﴾ قوله « كتب الإحسان » أي أوجبه كما قال تعالى - إن الله يأمر بالعدل والإحسان - وهو  
 فعل الحسن ضد القبيح ، فيتناول الحسن شرعا والحسن عرفا ، وذكر ما هو أبعد شيء عن  
 اعتبار الإحسان ، وهو الإحسان في القتل لأي حيوان من آدمي وغيره في حد وغيره . ودل  
 على نفي المثلة مكافأة إلا أنه يحتمل أنه مخصص بقوله - فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل  
 ما اعتدى عليكم - وقد تقدم الكلام في ذلك ، وأبان بعض كيفية إحسانها بقوله « وليجد »  
 بضم حرف المضارعة من أحد السكين أحسن حدها ، والشفرة بفتح المعجمة : السكين  
 العظيمة وما عظم من الحديد وحدد . وقوله « وليرح » بضم حرف المضارعة من  
 الإراحة ويكون بإحدا السكين وتعجيل إمرارها وحسن الصنعة .

١٢ — ﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : ذكاة الجنين ذكاة أمه . رواه أحمد وصححه ابن حبان ﴿ الحديث له طرق عند  
 الترمذي وأبي داود والدارقطني ، إلا أنه قال عبد الحق : إنه لا يحتج بأسانيد كلها .  
 وقال الجويني : إنه صحيح لا يتطرق احتمال إلى متنه ولا ضعف إلى سنده ، وتابعه الفزالي ،  
 والصواب أنه بمجموع طرقه يعمل به ، وقد صححه ابن حبان وابن دقيق العيد . وفي الباب  
 عن جابر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبي هريرة قاله الترمذي . وفيه عن جماعة من الصحابة  
 مما يؤيد العمل به . والحديث دليل على أن الجنين إذا خرج من بطن أمه ميتا بعد ذكاته  
 فهو حلال مذكي بذكاة أمه ، وإلى هذا ذهب الشافعي وجماعة حتى قال ابن المنذر :  
 لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئذان الذكاة  
 فيه إلا ما روى عن أبي حنيفة وذلك لصراحة الحديث فيه ، ففي لفظ « ذكاة الجنين بذكاة  
 أمه » أخرجه البيهقي قاله سببية أي أن ذكاته حصلت بسبب ذكاة أمه ، أو ظرفية ليوافق  
 ما عند البيهقي أيضا « ذكاة الجنين في ذكاة أمه » واشترط مالك أن يكون قد أشعر لما رواه  
 أحمد بن عاصم عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا « إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه »  
 لكنه قال الخطيب . تفرد به أحمد بن عاصم وهو ضعيف ، وهو في الموطأ موقوف على  
 ابن عمر وهو أصح . وعورض بما رواه ابن المبارك عن ابن أبي ليلى قال : قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم « ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر » وفيه ضعف لسوء حفظ  
 ابن أبي ليلى ، ولكنه أخرج من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أنه قال « ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر » روي من أوجه عن ابن عمر مرفوعا  
 قال البيهقي : ورفع عنه ضعيف والصحيح أنه موقوف . قلت : والموقوفان عنه قد صحا

وتفارضاً فيطرحان ، ويرجع إلى إطلاق حديث الباب وما في معناه . وذهب الهادوية والحنفية إلى أن الجنين إذا خرج ميتاً من المذكاة فإنه ميتة لعموم - حرمت عليكم الميعة وكذا لو خرج حياً ثم مات ، وإليه ذهب ابن حزم . وأجابوا عن الحديث بأن معناه ذكاة الجنين إذا خرج حياً فهو ذكاة أمه ، قاله في التمهيد . قلت : ولا يخفى أنه إلغاء للحديث عن الإفادة ، فإنه معلوم أن ذكاة الحي من الأنعام ذكاة واحدة من جنين وغيره ، وكيف ورواية البيهقي بلفظ « ذكاة الجنين في ذكاة أمه » فهي مفسرة لرواية « ذكاة أمه » وفي أخرى « بذكاة أمه » .

١٣ — ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المسلم يُكْفَى اسْمُهُ ﴾ الضمير للمسلم ، وقد فسر حديث البيهقي عن ابن عباس قال فيه « قال المسلم فيه اسم من أسماء الله » ﴿ فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلْيَسْمِ ثُمَّ لْيَأْكُلْ . أَخْرَجَهُ الدارقطني ، وفيه راو في حفظه ضعف ﴾ بينه بقوله ﴿ وفي إسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ . وأخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى ابن عباس موقوفاً عليه وله شاهد عند أبي داود في مراسيله بلفظ : ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها لم يذكر . ورجاله موثقون ﴾ وفي الباب مرسل صحيح ولكنها لا تقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقاً ، إلا أنها تفت في عضد وجوب التسمية مطلقاً ، وتعمل ترك أكل ما لم يسم عليه من باب التورع .

### باب الأضاحي

الأضاحي : جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرهما ويجوز حذف الهمزة وفتح الضاد كأنها اشتقت من اسم الوقت الذي شرع ذبحها فيه ، وبها سمي اليوم يوم الأضحي .

١ — ﴿ عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يضحي بكبشين أملحين أقرنين ويسمي ويكبر ويضع رجله على صفاحهما ﴾ بالمهملتين الأولى مكسورة . في النهاية : صفحة كل شيء وجهه وجانبه ﴿ وفي لفظ : ذبحهما بيده . وفي لفظ : سمينين . ولأبي عوانة في صحيحه ﴾ أي عن أنس رضي الله عنه ﴿ ثمينين بالمثلثة بدل السين ﴾ هذا مدرج من كلام أحد الرواة أو أبي عوانة أو المصنف ﴿ وفي لفظ لمسلم ﴾ من رواية أنس ﴿ ويقول : بسم الله والله أكبر ﴾ الكبش هو الثني إذا خرجت ربايعيه والأملح الأبيض الخالص ، وقيل الذي يخالط بياضه شيء من سواد ، وقيل الذي يخالط بياضه حمرة ، وقيل هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثرها . والأقرن : هو الذي له قرنان . واستحب العلماء التضحية بالأقرن لهذا الحديث ، وأجازوها بالأجم الذي لا قرن له أصلاً ، واختلفوا في مكسور القرن ، فأجازوه الجمهور ، وعند الهادوية لا يجزئ . إذا كان القرن الذاهب مما تحله الحياة ، وانفقوا على استحباب الأملح . قال النووي : إن أفضلها عند



الصحابة البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي لا يصفو بياضها ، ثم البلقاء وهي التي بعضها أسود وبعضها أبيض ، ثم السوداء . وأما حديث عائشة « بطأ في سواد ويرك في سواد وينظر في سواد » فعنايه أن قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود . قلت : إذا كانت الأفضلية في اللون مستندة إلى ما ضحى به صلى الله عليه وسلم فالظاهر أنه لم يتطلب لونا معيناً حتى يحكم بأنه الأفضل بل ضحى بما اتفق له وتيسر حصوله ، فلا يدل على أفضلية لون من الألوان . وقوله « يسمى ويكبر » فسر لفظ مسلم بأنه « بسم الله والله أكبر » أما التسمية فتقدم الكلام فيها ، وأما التكبير فكأنه خاص بالتضحية والهدى لقوله تعالى - ولعكبروا الله على ما هداكم - وأما وضع رجله صلى الله عليه وسلم على صفحة العنق وهي جانبه فليكون أثبت له وأمكن لثلا تضطرب التضحية . ودل هو وما بعده أنه يتولى الذبح بنفسه ندباً .

٢ — (وله من حديث) أي لمسلم من حديث (عائشة رضي الله عنها أمر بكبش أقرن

بطأ في سواد ويرك في سواد وينظر في سواد ، فأتى به ليضحى به فقال لها : يا عائشة هاتني المديّة ثم قال : أشحنها ) أي المديّة تقدم ضبطها وهو بمعنى وليحد أحدكم شفرته ( بحجر ففعلت ثم أخذها ) أي المديّة ( وأخذها ، فأضحجه ) أي الكبش ( ثم ذبحه . ثم قال : بسم الله ، اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أمة محمد ، ثم ضحى به ) فيه دليل على أنه يستحب إضجاع الغنم ولا تذبح قائمة ولا باركة لأنه أرفق بها وعليه أجمع المسلمون ويكون الإضجاع على جانبها الأيسر للذابح في أخذ السكين باليمين وإمساك رأسها باليسار . وفيه أن يستحب الدعاء بقبول التضحية وغيرها من الأعمال ، وقد قال الخليل والذبيح عند عمارة البيت - ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم - وقد أخرج ابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم قال عند التضحية وتوجيهها القبلة - وجهت وجهي الآية - ودل قوله « وآل محمد » وفي لفظ « عن محمد وآل محمد » أنه تجزى التضحية من الرجل عن أهل بيته ويشرّكهم في ثوابها وأنه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات وإن لم يكن من الغير أمر ولا وصية ، فيصح أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كانت أو غيرها ، وقد تقدم ذلك ودل له ما أخرجه الدارقطني من حديث جابر « أن رجلاً قال : يا رسول الله إنه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما . فقال صلى الله عليه وسلم : إن من البر بعد أن تهمل لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك » .

٣ — (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من

كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا . رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح الأئمة غيره ) أي غير الحاكم ( ووقفه ) وقد استدل به على وجوب التضحية على من كان له سعة ، لانه لما نهى عن قربان المصلي دل على أنه ترك واجباً كأنه يقول لا فائدة في الصلاة مع ترك هذا الواجب ، ولقوله تعالى - فصل لربك وانحر - والحديث مخفف ابن سليم مرفوعاً « على أهل كل بيت في كل عام أضحية » دل لفظه على الوجوب .

والوجوب قول أبي حنيفة فانه أوجبها على المعدم والموسر، وقيل لا تجب، والحديث الأول موقوف فلا حجة فيه. والثاني ضعف بأبي رملة قال الخطابي: إنه مجهول والآية محتملة فقد فسرقوله وانحر - بوضع الكف على النحر في الصلاة، أخرجه ابن أبي حاتم وابن أبي شاهين في سننه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس، وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك ولو سلم فهي دالة على أن النحر بعد الصلاة فهي تعيين لوقته لا لوجوبه كأنه يقول: إذا نحر فبعد صلاة العيد، فانه قد أخرج ابن جرير عن أنس «كان النبي صلى الله عليه وسلم ينحر قبل أن يصلي، فأمر أن يصلي ثم ينحر» ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة، بل قال ابن حزم: لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة. وقد أخرج مسلم وغيره من حديث أم سلمة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا بشره شيئا» قال الشافعي: إن قوله «فأراد أحدكم» يدل على عدم الوجوب ولما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن عمر «أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أمرت بيوم الأضحى عيدا جعله الله لهذه الأمة، فقال الرجل: فإن لم أجد إلا منيحة أنثى أو شاة أهلى ومنيحتهم أذبحها؟ قال لا» الحديث ولما أخرجه البيهقي أيضا من حديث ابن عباس أنه قال صلى الله عليه وسلم «ثلاث هن على فرض ولكم تطوع وعد منها الضحية» وأخرجه أيضا من طريق أخرى بلفظ «كتب على النحر ولم يكتب عليكم» وبما أخرجه أيضا من «أنه صلى الله عليه وسلم لما ضحى قال: بسم الله والله أكبر، اللهم عني وعن من أضح من أمتي» وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب فأخرج البيهقي عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتدى بهما. وأخرج عن ابن عباس أنه كان إذا حضر الأضحى أعطي مولى له درهمين فقال اشتر بهما لحما، وأخير الناس أنه ضحى ابن عباس. روى أن بلالا ضحى بدبك، ومثله روى عن أبي هريرة. والروايات عن الصحابة في هذا المعنى كثيرة دالة على أنها سنة.

٤ - (وعن جندب بن سفيان) هو أبو عبد الله جندب بن سفيان البجلي العلقمي الأحمسي، كان بالكوفة ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها، ومات في فتنة ابن الزبير بعد أربع سنين (قال: شهدت الأضحى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما قضي صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ. متفق عليه) فيه دليل على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله، والمراد صلاة المصلي نفسه ويحتمل أن المراد صلاة الإمام وأن اللام للعهد في قوله «الصلاة» يراد به المذكورة قبلها وهي صلاته صلى الله عليه وسلم، وإليه ذهب مالك فقال: لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه. ودليل اعتبار ذبح الإمام مارواه الطحاوي من حديث جابر «أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم



الشجر بالمدينة ، فتقدم رجال فنصروا وظنوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قد منحرفاً أمرهم أن يعيدوا . وأجيب بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت ، ولذا لم يأت في الأحاديث إلا تقييدها بصلاته صلى الله عليه وسلم ، وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه . ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه . وقال الشافعي وداود : وقتها إذا طلعت الشمس ومضي قدر صلاة العيد وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضحى . قال القرطبي : ظاهر الحديث يدل على تعليق الذبح بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالضحية حمل الصلاة على وقتها . وقال ابن دقيق العيد . هذا اللفظ أظهر في اعتبار قبل الصلاة : وهو قوله في رواية « من ذبح قبل أن يصل فليذبح مكانها أخرى » قال لكن إن أجريناه على ظاهره اقتضى أنها لا تجزئ . الأضحية في حق من لم يصل العيد فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هذا الحديث وإلا وجب الخروج عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث . وقد أخرج الطحاوي من حديث جابر « أن رجلاً ذبح قبل أن يصل رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة » صححه ابن حبان . وقد عرفت الأقوي دليلاً من هذه الأقوال . وهذا الكلام في ابتداء وقت الضحية . وأما انتهاءه فاقوال فعند الهادوية العاشر ويومان بعده ، وبه قال مالك وأحمد . وعند الشافعي أن أيام الأضحى أربعة يوم النحر وثلاثة بعده . وعند داود وجماعة من التابعين يوم النحر فقط إلا في منى فيجوز في الثلاثة الأيام . وعند جماعة أنه في آخر يوم من شهر ذي الحجة . قال في نهاية المجتهد : سبب اختلافهم شيان : أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومات أمي في قوله تعالى - ليشهدوا منافع لهم - الآية ، فقبل يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور وقيل العشر الأول من ذي الحجة . والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية بحديث جبير بن مطعم مرفوعاً أنه قال صلى الله عليه وسلم « كل فجاج مكة منحروا كل أيام التشريق ذبح » فمن قال في الأيام المعلومات إنها يوم النحر ويومان بعده في هذه الآية رجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور ، وقال لا نحر إلا في هذه الأيام ، ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال لا معارضة بينهما ، إذ الحديث اقتضى حكماً زائداً على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك ، قال : يجوز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق . ولا خلاف بينهم أن الأيام المعدودات هي أيام التشريق وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، إلا ما يروى عن سعيد بن جبير أنه قال : يوم النحر من أيام التشريق . وإنما اختلفوا في الأيام المعلومات على القواين . وأما من قال يوم النحر فقط فبناء على المعلومات العشر الأول : قالوا : وإذا كان الإجماع قد انعقد على أنه لا يجوز الذبح هنا إلا في اليوم العاشر وهو محل الذبح المنصوص عليه ، فوجب أن لا يكون إلا يوم النحر فقط انتهى .

(فائدة) في النهاية أيضا ذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لا يجوز التضحية في ليالي أيام النحر ، وذهب غيره إلى جواز ذلك . وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم واللييلة نحو قوله - تمتعوا في داركم ثلاثة أيام - ويطلق على النهار دون الليل نحو - سبع ليال وثمانية أيام - فعطف الأيام على الليالي والعطف يقتضى المغايرة ، ولكن بقي النظر في أيهما أظهر والمحتاج بالمغايرة في أنه لا يصح بالليل عمل بمفهوم اللقب ولم يقل به إلا الدقاق . إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار والأصل في الذبح الحظر ، فيبقى الليل على الحظر والدليل على تجويزه في الليل اه . قلت : لاحظ في الذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت ، وإنما كان الحظر عقلا قبل إباحة الله تعالى لذلك .

هـ - ( وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال : قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أَرْبَعٌ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا : الْعَوْرَاءُ الْبَيْنُ عَوْرُهَا ، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيْنُ حَرَضُهَا ، وَالْعَرَجَاءُ الْبَيْنُ ضَلْعُهَا ، وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقَى ) بضم المثناة الفوقية وإسكان النون وكسر القاف : أى التى لا نقي لها بكسر النون وإسكان القاف : وهو المخ (رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذى وابن حبان) وصححه الحاكم وقال على شرطهما ، وصوب كلامه المصنف وقال : لم يخرجها البخارى ومسلم في صحيحيهما ، ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بأسانيد صحيحة . وحسنه أحمد بن حنبل فقال : ما أحسنه من حديث وقال الترمذى : صحيح حسن . والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مائة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب . فذهب أهل الظاهر إلى أنه لا عيب غير هذه الأربعة . وذهب الجمهور إلى أنه يقاس عليها غيرها مما كان أشد منها أو مساويا لها كالعمياء ومقطوعة الساق . وقوله « البين عورها » قال في البحر إنه يعنى عما إذا كان الذاهب الثلث فما دون وكذا في العرج . قال الشافعى : العرجاء إذا تأخرت عن الغنم لأجله فهو بين . وقوله « ضلعها » أى اعوجاجها .

٦ - ( وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسْنَةً إِلَّا أَنْ تَعْسَرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذْعَةً مِنَ الضَّأْنِ . رواه مسلم ) المسنة : الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها كما قدمنا . والحديث دليل على أنه لا يجوز الجذع من الضأن في حال من الأحوال إلا عند تعسر المسنة . وقد نقل القاضي عياض الإجماع على ذلك ، ولكنه غير صحيح لما يأتى . وحكى عن ابن عمر والزهرى أنه لا يجوز . ولو مع التعسر . وذهب كثيرون إلى إجزاء الجذع من الضأن مطلقا ، وحملوا الحديث على الاستحباب بقربة حديث أم بلال أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ضحوا بالجذاع من الضأن » أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقى . وأشار الترمذى إلى حديث « نعمت الأضحية الجذع من الضأن » وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر بلفظ « ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجذع من الضأن » قلت : ويحتمل



أن ذلك كله عند تعسر المسنة .

٧ — ( وعن علي رضي الله عنه قال . أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن ) أي تشرف عليهما ونعاً ملهما لئلا يقع نقص وعيب ( ولا نضحى بعوراء ولا مقابلة ) بفتح الموحدة : ما قطع من طرف أذننا شيء ثم بقي معلقاً ( ولا مدابة ) والمدابة بالدال المهملة وفتح الموحدة : ما قطع من مؤخر أذننا شيء وترك معلقاً ( ولا خرقاء ) بالخاء المعجمة مفتوحة والراء ساكنة : المشقوقة الأذنين ( ولا رمى ) بالمثلثة قراء وميم وألف مقصورة هي من الثرم : وهي سقوط الثنية من الأسنان ، وقيل الثنية والرابعة ، وقيل هو أن تنقطع السن من أصلها مطلقاً ، وإنما نهى عنها لنقصان أكلها ، قاله في النهاية ووقع في نسخة الشرح شرقاء بالشين المعجمة والراء والقاف وعليها شرح الشارح ، ولكن الذي في نسخ بلوغ المرام الصحيحة الثرمي كما ذكرناه ( أخرجه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم ) فيه دليل على أنها تجزى الأضحية إلا ما ذكر وهو مذهب الهادوية . وقال الإمام يحيى : تجزى وتكره وقواء المهدي ، وظاهر الحديث مع الأول . وورد النهي عن التضحية بالمصفرة بضم الميم وإسكان الصاد المهملة ففاء مفتوحة قراء ، أخرجه أبو داود والحاكم وهي المهزولة كما في النهاية ، وفي رواية المصفورة قيل هي المستأصلة الأذن ، وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر السامي أنه قال « إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصفرة والمستأصلة والنجقاء والمشيمة والكسراء » فالمصفرة : التي تستأصل أذنها حتى يبدو صماخها ، والمستأصلة التي استؤصل قرنها من أصله ، والنجقاء التي تنجق عينها ، والمشيمة التي لا تدع الغنم عجباً أَوْضعفاً ، والكسراء الكسيرة هذا لفظ أبي داود وأما مقطوع الألية والذنب فإنه يجزى . لما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال « اشترت كبشاً لا ضحى به ، فعدا الذئب فأخذه منه الألية ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ضح به » وفيه جابر الجعفي وشيخه محمد بن قرطبة مجهول ، إلا أنه له شاهد عند البيهقي . واستدل ابن تيمية في المنتقى على أن العيب الحادث بعد تعيين الأضحية لا يضر . وذهبت الهادوية إلى عدم إجزاء مسلوب الألية . وفي نهاية المجتهد أنه ورد في هذا الباب من الأحاديث الحسان حديثان معارضان فذكر النسائي عن أبي بردة أنه قال « يا رسول الله أكره النقص يكون في القرن والأذن ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم . وما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك » ثم ذكر حديث علي رضي الله تعالى عنه « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين » الحديث ، فمن رجع حديث أبي بردة قال لا تنقي إلا العيوب الأربعة وما هو أشد منها ، ومن جمع بين الحديثين حمل حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين ، وحديث علي على الكثير البين . ( فائدة ) أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الأنعام ، وإنما اختلفوا في الأفضل والظاهر أن الغنم في الضحية أفضل لفعله صلى الله عليه وسلم وأمره ، وإن كان يحتمل أن ذلك لأنها المتيسرة لهم ، ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام إلا ما حكى عن

الحسن بن صالح أنها تجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والغنم عن واحد، وما روى عن أسماء أنها قالت: «ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخنيل» وما روى عن أبي هريرة «أنه ضحى بديك»

٨ - وعن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه وأن أقسم لحومها وجلودها وجلالها على المساكين ولا أعطى في جزارتها شيئاً منها. متفق عليه في هذا في بدنه صلى الله عليه وسلم التي ساقها في حجة الوداع وكانت مع التي أتى بها علي رضي الله عنه من اليمن مائة بدنة نحرها صلى الله عليه وسلم يوم النحر بمنى نحر بيده صلى الله عليه وسلم ثلاثاً وستين ونحر بقيتها علي رضي الله عنه. وقد تقدم في كتاب الحج، والبدن تطلق لغة على الإبل والبقر والغنم؛ إلا أنها هنا الإبل وهكذا استعمالها في الأحاديث وفي كتب الفقه في الإبل خاصة. ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق باللحم، وأنه لا يعطى الجزار منها شيئاً أجرة، لأن ذلك في حكم البيع لاستحقاقه الأجرة. وحكم الأضحية حكم الهدى في أنه لا يباع لحما ولا جلدها ولا يعطى الجزار منها شيئاً قال في نهاية المجتهد: العلماء متفقون فيما علمت أنه لا يجوز بيع لحومها، واختلفوا في جلدها وشعرها مما ينتفع به فقال الجمهور: لا يجوز. وقال أبو حنيفة: يجوز بيعه بغير الدنانير والدراهم يعني بالعروض. وقال عطاء. يجوز بكل شيء دراهم وغيرها وإنما فرق أبو حنيفة بين الدراهم وغيرها لأنه رأى أن المعاوضة في العروض هي من باب الانتفاع لإجماعهم على أنه يجوز الانتفاع به.

٩ - وعن جابر بن عبد الله قال: نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة رواه مسلم في دل الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنها يجزيان عن سبعة وهذا في الهدى، ويقاس عليه الأضحية، بل قد ورد فيها نص: فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فحضر الأضحية فاشتركتنا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة» وقد صح اشتراك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مخنف، وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفيده أحمد بن عيسى، والهريقان قال النووي: سواء كانوا مجتمعين أو متفرقين أو متطوعين أو بعضهم متقرباً وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمد، وذهب مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراك في الهدى إلا في هدى التطوع. وهدى الإحصار عندي من هدى التطوع. واشترطت المأدوية في الاشتراك اتفاق الغرض، قالوا: ولا يصح مع الاختلاف لأن الهدى شيء واحد فلا يتبعض بأن يكون بعضه واجباً وبعضه غير واجب، وقالوا: إنها تجزئ البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ابن عباس، وقاسوا الهدى على الأضحية. وأجيب بأنه لا قياس مع النص، وادعى ابن رشد الإجماع على أنه لا يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة. قال: وإن كان روي من حديث رافع بن خديج «أن النبي صلى الله عليه



وسلم عدل البعير بعشر شياه» أخرجه في الصحيحين . ومن طريق ابن عباس وغيره «البدنة عن عشرة» قال الطحاوي : وإجماعهم دليل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة اه : ولا يخفى أنه لا إجماع مع خلاف من ذكرنا وكأنه لم يطلع عليه . واختلفوا في الشاة ، فقال الهادي تجزيه عن ثلاثة في الأضحية . قالوا : وذلك لما تقدم من توضيح النبي صلى الله عليه وسلم بالكبش عن محمد وآل محمد . قالوا : وظاهر الحديث أنها تجزيه عن أكثر لكن الإجماع قصر الأجزاء على الثلاثة . قلت : وهذا الإجماع الذي ادعوه يبين ما قاله في نهايه المجتهد فانه قال : إنه وقع الإجماع على أن الشاة لا تجزيه إلا عن واحد وعن أهل بيته لفعله صلى الله عليه وسلم ، ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أيوب الأنصاري قال «كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم تباهي الناس بعد»

(قاعدة) من السنة إن أراد أن يضحى أن لا يأخذ من شعره ولا من أظافره إذا دخل شهر ذي الحجة لما أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحى فلا يمس من شعره وبشره شيئاً» وأخرج البيهقي من حديث عمرو بن العاص أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل سأله عن الضحية وأنه قد لا يجد ما فقال «قلم أظافرك» وقص شاربك ، واحلق عانتك ، فذلك تمام أضحيةك عند الله عز وجل » وهذا فيه شرعية هذه الأفعال في يوم التضحية وإن لم يترك من أول شهر الحجة . وذهب أحمد وإسحاق أنه يحرم للنهي ، واليه ذهب ابن حزم وقال : من لم يحرمه . قد قامت القرينة على أن النهي ليس للتحريم ، وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة قالت «أنا قتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ، ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم بعث بهامع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء مما أحله الله حتى نحر الهدي» قال الشافعي : فيه دلالة على أنه لا يحرم على المرء شيء يبعثه بهديه ، والبحث بالهدي أكثر من إرادة التضحية . قلت : هذا قياس منه والنص قد خص من يريد التضحية بما ذكر .

(قاعدة أخرى) يستحب للمضحي أن يتصدق وأن يأكل ، واستحب كثير من العلماء إن يقسمها أثلاثاً : ثلثاً للادخار ، وثلثاً للصدقة ، وثلثاً للأكل . لقوله صلى الله عليه وسلم «كأوا وتصدقوا وادخروا» أخرجه الترمذي بلفظ «كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث ليتسع ذو الطول على من لأطول له ، فكلوا ما بذاكم ، وتصدقوا وادخروا» ولعل الظاهرية توجب التجزئة . وقال عبد الوهاب : أوجب قوم الأكل وليس بواجب في المذهب .

## باب العقيقة

العقيقة : هي الذبيحة التي تذبح للمولود : وأصل العق : الشق والقطع ، وقيل للذبيحة عقيقة لأنه يشق حلقها ، ويقال عقيقه للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه . وجعله الرنخشي أوصلا ، والشاة المذبوحة مشتقة منه .

١ — (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا . رواه أبو داود ، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق ، لكن رجح أبو حاتم إسناده) وقد أخرج البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة « يوم السابع وسماهوا أمرا أن يماظ عن رأسيهما الأذى » وأخرج البيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابع من ولادتهما » وأخرج البيهقي أيضا من حديث جابر رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام » قال الحسن البصري : إمطة الأذى حلق الرأس . وصححه ابن السكن بآتم من هذا ، وفيه « وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة ويجعلونها على رأس المولود ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعلوا مكان الدم خلوقا » ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة وسنده صحيح ، ويؤيد هذه الأحاديث الحديث الآتي ، وهو قوله :

٢ — (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه) والأحاديث دلت على مشروعية العقيقة . واختلف فيها مذاهب العلماء ، فعند الجمهور أنها سنة ، وذهب داود ومن تبعه إلى أنها واجبة . واستدل الجمهور بأن فعله صلى الله عليه وسلم دليل على السنية ، وبحديث « من ولده ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل » أخرجه مالك . ويستعدت الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بها ، والأمر دليل الإيجاب وأجاب الأولون بأنه صرفه عن الوجوب قوله « فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل » وقوله في حديث عائشة يوم سابعه دليل أنه وقتها ، وسيأتي فيه حديث سمرة وأنه لا يشرع قبله ولا بعده . وقال النووي : إنه يعق قبل السابع . وكذا عن الكبير فقد أخرج البيهقي من حديث أنس « أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد البعثة » ولكنه قال منكر وقال النووي حديث باطل . وقيل تجزئ في السابع والثاني والثالث لما أخرجه البيهقي عن عبد الله ابن بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « العقيقة تذبح لسبع ولاربعة عشرة وإحدى وعشرين » ودل الحديث على أنه يجزئ عن الغلام شاة لكن الحديث الآتي ، وهو قوله :

٣ — وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يعق عن الغلام شاتان (وفي رواية « مكافئتان » قال النووي : بكسر الفاء وبعدها همزة ،



وبأني تفسيره ﴿وعن الجارية شاة رواه الترمذي وصححه﴾ وقال حسن صحيح إلا أني لم أجد لفظة «أن يعق» في نسخ الترمذي . قال أحمد وأبو داود ، معنى مكافئتان . متساويتان أو متقاربتان ، وتلك الخطابي : المراد التكافؤ في السن فلا تكون إحداهما مسنة والأخرى غير مسنة بل يكونان مما يجزى في الأضححية ، وقيل معناه أن يذبح إحداهما مقابلة الأخرى دل الحديث على أنه يعق عن الغلام بضعف ما يعق عن الجارية ، واليه ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وداود لهذا الحديث . وذهبت الهادوية ومالك إلى أنه يجزى عن الذكر والأنثى عن كل واحد شاة للحديث الماضي ؛ وأجيب بأن ذلك فعل وهذا قول ، والقول أقوى ، وبأنه يجوز أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن الذكر كبشان لبيان أنه يجزى وذبح الاثنين مستحب ، على أنه أخرج أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عكرمة بلفظ «كباشين كبشين» ومن حديث عمرو بن شعيب مثله وحينئذ فلا تعارض وفي إطلاق لفظ الشاة دليل على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في الأضححية ، ومن اشترطها فبالقياس

٤ — ﴿وأخرج أحمد والأربعة عن أم كرز﴾ بضم أوله وسكون الراء بعدها زاي ﴿الكعبية﴾ المكبية صحابية لها أحاديث قاله المصنف في التقريب ﴿ونحوه﴾ أي نحو حديث عائشة ، ولفظه في الترمذي : عن سباع بن ثابت أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كرز أخبرته «أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة قال : عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضر كم أذكرانا كن أم إناثا» قال أبو عيسى : يعني الترمذي : حسن صحيح ، وهو يفيد ما يفيد الحديث الثالث .

٥ — ﴿وعن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كُلُّ غُلَامٍ مَرَّتَيْنِ بِعَقِيقَتِهِ تُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُحْلَقُ وَيُسَمَّى : رواه أحمد والأربعة ، وصححه الترمذي﴾ وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا على أنه سمعه الحسن من سمرة . واختلفوا في سماعه لغيره منه من الأحاديث ، قال الخطابي : اختلف في قوله «مرتين بعقيقته» فذهب أحمد ابن حنبل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنه أنه لا يشفع لأبويه . قلت : ونقله الحلبي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف وهما إمامان عالمان متقدمان على أحمد . وقيل إن المعنى العقيقة لازمة لا بد منها ، فشبه لزومها للمولود بلزوم الرهن للمرهون في يدا المرتين ؛ وهو يقوى قول الظاهرية بالوجوب . وقيل المراد أنه مرهون بأذى شعره ، ولذلك جاء «فأميطوا عنه الأذى» ويقوى قول أحمد ما أخرجه البيهقي عن عطاء الخراساني وأخرجه ابن حزم عن بريدة الأسلمي قال «إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس» وهذا دليل — لو ثبت — لمن قال بالوجوب . وتقدم أنها مؤقته باليوم السابع كما دل له ما مضى ، ودل له هذا أيضا . وقال مالك : تفوت بعده ، وقال أبو من مات قبل السابع سقطت عنه العقيقة . وللعلماء خلاف في العق بعده وفي قولها أمرهم : أي المسلمين بأن يعق كل مولود له عن ولده ، فعند الشافعي يتعين على كل من

تلزمه النفقة للمولود وعند الحنابلة يتعين على الأب إلا أن يموت أو يمتنع، وأخذ من لفظ تذييع بالبناء للمجهول أنه يجزىء أن يعق عنه الاجنبي، وقد تأيد بأنه صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كما سلف إلا أنه يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أبوهما كما ورد به الحديث بلفظ «كل بني أم ينعمون إلي عصبة إلا ولد فاطمة رضي الله عنها فأنا وليهم وأنا عصبتهم» وفي لفظ «وأنا أبوهم» أخرجه الخطيب من حديث فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها ومن حديث عمر رضي الله تعالى عنه. وأما ما أخرجه أحمد من حديث أبي رافع «أن فاطمة رضي الله عنها لما ولدت حسنا قالت: يا رسول الله ألا أعق عن ولدي بدم؟ قال: لا: ولكن احلني رأسه وتصدي بوزن شعره فضة» فهو من الأدلة على أنه قد أجزأ عنه ما ذبحه النبي صلى الله عليه وسلم عنه، وأنها ذكرت هذا المنعها، ثم عق عنه وأرشدنا إلى تولى الحلق والتصدق وهذا أقرب لأنها لا تستأذنه إلا قبل ذبحه وقبل مجيء وقت الذبح وهو السابع. وفي قوله في حديث سمرة «ويحلق» دليل على شرعية حلق رأس المولود يوم سابعه، وظاهره عام لحق رأس الغلام والجارية. وحكي المازري كراهة حلق رأس الجارية وعن بعض الحنابلة تحلق لإطلاق الحديث. وأما تثقيب أذن الصبية لأجل تعليق الحللي فيها الذي يفعله الناس في هذه الأعصار وقبلها. فقال الغزالي في الإحياء إنه لا يرى فيه رخصة، فإن ذلك جرح مؤلم ومثله موجب القصاص فلا يجوز إلا الحاجة مهمة كالنقص والحجامة والختان والتزين بالحلي غير مهم، فهذا وإن كان معتادا فهو حرام اهـ. وفي كعب الحنابلة أن تثقيب آذان الصبايا للحلي جائزة وبكره للصبيان: وفي فتاوى قاضي خان من الحنفية: لا بأس بثقب أذن الطفل لأنهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ولم ينكره عليهم النبي صلى الله عليه وسلم. قوله «ويسمى» هذا هو الصحيح في الرواية. وأما روايته بلفظ «ويدي» من الدم: أي يفعل في رأسه من دم العقيقة كما كانت تفعله الجاهلية فقد وهم راويها بل المراد تسمية المولود. وينبغي اختيار الاسم الحسن له لما ثبت من أنه صلى الله عليه وسلم كان يغير الاسم القبيح، وصح عنه «إن أختع الأسماء عند الله رجل تسمى شاهان شاه، ملك الأملاك لأمك إلا الله تعالى» فتحرّم التسمية بذلك وألحق به تحريم التسمية بقاضي القضاة، وأشنع منه حاكم الحكام نص عليه الأوزاعي ومن الألقاب القبيحة ما قاله الزنجشري: إنه توسع الناس في زماننا حتى لقبوا السفلة بالألقاب العلية، وهب أن العذر مبسوط فما أقول في تثقيب من ليس من الدين في قبيل ولا دير. بهلان الدين هي لعمرى والله للعصبة التي لا تساغ وأحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ونحوها، وأصدقها حارث وهمام، ولا تكره التسمية بأسماء الأنبياء ويس وطه خلافا لمالك، وفي مسند الحارث بن أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم أحدهما بمحمد فقد جهل» فينبغي التسمية باسمه صلى الله عليه وسلم فقد أخرج في كتاب الخصائص لابن سبيع عن ابن عباس



أنه إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقيم من اسمه محمد فيدخل الجنة تكملة لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم « وقال مالك : سمعت أهل المدينة يقولون : ما من أهل بيت فيهم اسم محمد إلا رزقوا رزق خير وقال ابن رشد يحتمل أن يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم فيه أثر

﴿فائدة﴾ روى أبو داود والترمذي « أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن والحسين حين ولدا » ورواه الحاكم والمراد الأذن اليمنى : وفي بعض المسانيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن موارود سورة الإخلاص » وأخرج ابن السني عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان وهي التابعة من الجن .

ويستحب تحنيكه بتمر لسا في الصحيحين من حديث أبي موسى قال « ولد لي غلام فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم وحنكته بتمر ودعاه بالبركة » والتحنيك أن يضع التمر نحوه في حنك المولود حتى يتزل إلى جوفه منه شيء ، وينبغي أن يكون الحنك من أهل الخير ممن ترجي بركته .

---

## كتاب الأيمان والنذور

الأيمان بفتح الهمزة : جمع يمين . وأصل اليمين في اللغة : اليد ، وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه ، والنذور : جمع نذر ، وأصله الإنذار بمعنى التخويف ، وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر .

١ — عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أدرك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه في ركب في الركب . ركبان الإبل اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعدا ، وقد يكون للخيول . وعمر يحلف بأبيه فناداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم **أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ** ليس المراد أنه لا يحلف إلا بهذا اللفظ بدليل أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف بغيره نحو « مقلب القلوب » كما يأتي (أو ليصمت) بضم الميم مثل قتل يقتل (متفق عليه)

٢ — وفي رواية لأبي داود والنسائي عن أبي هريرة مرفوعا : **لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ** الند بكسر أوله المثل ، والمراد هنا أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالا لعبادتهم إياها وحلقهم بها نحو قولهم **وَاللَّاتِ وَالْعِزَّى** (ولا تحلفوا بالله إلا وأنتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف بغير الله تعالى وهو للتحريم كما كما هو أصله ، وبه قالت الحنابلة والظاهرية ، وقال ابن عبد البر : لا يجوز الحلف بغير الله تعالى بالإجماع ، وفي رواية عنه : أن اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لأحد الحلف بها . وقوله : لا يجوز بيان أنه أراد بالكراهة التحريم كما صرح به أولاً ، وقال الماوردي لا يجوز لأحد أن يحلف أحدا بغير الله تعالى لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر وإذا حلف الحاكم أحدا بذلك وجب عزله . وعند جمهور الشافعية والمشهور عن المالكية أنه للكراهة ومثله للهادوية ما لم يسو في التعظيم . قلت : لا يخفى أن الأحاديث واضحة في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ له من حديث ابن عمر أنه قال صلى الله عليه وسلم **« مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ »** وفي رواية للحاكم **« كُلُّ يَمِينٍ يَحْلِفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ تَعَالَى شَرْكَ »** ورواه أحمد بلفظ **« مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ »** وأخرج مسلم **« مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ : وَاللَّاتِ وَالْعِزَّى ، فَلْيَقُلْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »** وأخرج النسائي من حديث سعد بن أبي وقاص أنه حلف باللات والعزى ، قال : فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، وأنفت عن يسارك ثلاثا ، وتعود بالله من الشيطان الرجيم ولا تعد فهذه الأحاديث الأخيرة تقوى القول بأنه محرم لتصريحها بأنه شرك من غير تأويل ، ولذا أمر بتجديد الإسلام والالتيان بكلمة التوحيد . استدلل القائل بالكراهة بحديث أفلح وأبيه إن صدق أخرجه مسلم . وأجيب عنه أولاً بأنه قال ابن عبد البر : إن هذه اللفظة غير محفوظة ، وقد جاءت عن زوايها



«أفلح والله إن صدق» بل زعم بعضهم أن راويها صحف «والله» إلى «وأبيه» . وثانيها أنها لم تخرج نخرج القسم بل هي من الكلام الذي يجري على الألسنة مثل تربت يداه ونحوه . وقولنا من غير تأويل إشارة إلى تأويل القائل بالكراهة فانه تأويل قوله «فقد أشرك» بما قاله الترمذي : قد حمل بعض العلماء مثل هذا على التغليظ كما حمل بعضهم قوله «الرياء شرك» على ذلك . وأجيب بأن هذا إنما يرفع القول بكفر من حلف بغير الله ولا يرفع التحريم كما أن الرياء محرم اتفاقاً ، ولا يكفر من فعله كما قال ذلك البعض . واستدل القائل بالكراهة بأن الله تعالى قد أقسم في كتابه بالمخلوقات من الشمس والقمر وغيرهما وأجيب بأنه ليس للعبد الاقتداء بالرب تعالى ، فانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على أنها كلها مؤولة بأن المراد ورب الشمس ونحوه . ووجه التحريم أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به ، ومنع النفس عن الفعل أو عزمها عليه بمجرد عظمة من حلف به وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى فلا يلحق به غيره . ويحرم الحلف بالبراءة من الإسلام أو من الدين أو بأنه يهودي أو نحو ذلك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد على شرط مسلم من حديث بريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من حلف فقال : إني بريء من الإسلام ، فان كان كاذباً فهو كما قال ، وإن كان صادقا فلن يرجع إلى الإسلام سالماً» والأظهر عدم وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات ، إذ الكفارة مشروعة فيما أذن الله تعالى أن يحلف به لا فيما نهى عنه ، ولأنه لم يذكر الشارع كفارة بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لا غير .

٣ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يَمِينُكَ عَلَى مَا يَصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ . وفي رواية : اليمين على نية المستحلف . أخرجهما مسلم . الحديث دليل على أن اليمين تكون على نية المحلف ، ولا ينفع فيها نية الحالف إذا نوى بها غير ما أظهره ، وظاهره الإطلاق سواء كان المحلف له الحاكم أو المدعي للحق . والمراد حيث كان المحلف له التحليف كما يشير إليه قوله «على ما يصدقك به صاحبك» فانه يفيد أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف وهو حيث كان صادقا فيما ادعاه على الحالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف . واعتبرت الشافعية أن يكون المحلف الحاكم وإلا كانت النية نية الحالف . قال النووي : وأما إذا حلف بغير استحلاف وورى فتنفعه ولا يحنث سواء حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضى أو غير نائبه ، ولا اعتبار في ذلك بنية المحلف بكسر اللام غير القاضى . والحاصل أن اليمين على نية الحالف في جميع الأحوال إلا إذا استحلفه القاضى أو نائبه في دعوى توجهت عليه ، فتكون اليمين على نية المستحلف وهو مراد الحديث . أما إذا حلف بغير استحلاف القاضى أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون اليمين على نية الحالف . وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعناق ، إلا أنه إذا حلفه القاضى بالطلاق والعناق فتنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف لأن القاضى ليس له التحليف بالطلاق والعناق وإنما يستحلف بالله اه . قلت : ولا أدري

من أين جاء تقييد الحديث بالقاضى أو نائبه ، بل ظاهر الحديث أنه إذا استحلقه من له الحق فالتنية نية المستعلف مطلقا .

٤ - ﴿ وعن عبد الرحمن بن ممره ﴾ بن حبيب بن عبد شمس العبشمي أبي سعيد صحابي من مسلمة الفتح . افتتح سجستان ثم سكن البصرة ومات بها سنة خمسين أو بعدها ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ ﴾ أى على مخلوف منه ، سماه يميننا مجازا ﴿ وَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَاتَّ الْذِي هُوَ خَيْرٌ . متفق عليه . وفى لفظ البخارى : فَأَتِ الْذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ . وفى رواية لأبي داود ﴾ عن عبد الرحمن أيضا ﴿ فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ اتَّ الْذِي هُوَ خَيْرٌ . وإسنادهما ﴾ بالتثنية : أى لفظ البخارى ورواية أبي داود ، والأولى أفراد الضمير ليعود إلى رواية أبي داود فقط لماعلم من عرفهم أن مافي الصحيحين صحيح لا يحتاج إلى أن يقال إسناده ﴾ صحيح ﴾ الحديث دليل على أن من حلف على شيء ، وكان تركه خيرا من التماذى على اليمين وجب عليه التكفير وإتيان ما هو خير كما يفيد الأمر ، ولكنه صرح الجماهير بأنه إنما يستحب له ذلك لأنه يحب ، وظاهره وجوب تقديم الكفارة ، ولكنه ادعى الإجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها إلى ما بعد الحنث ، وعلى أنه لا يصح تقديمها قبل اليمين ، ودلت رواية « ثم اتت الذى هو خير » على أنه يقدم الكفارة قبل الحنث لا قضاها . ثم ، الترتيب ورواية الواو تحمل على رواية . ثم ، حملا للمطلق على المقيد ، فإن تم الإجماع على جواز تأخيرها وإلا فالحديث دال على وجوب تقديمها ، ومن ذهب إلى جواز تقديمها على الحنث مالك والشافعى وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين وهو قول جماهير العلماء ، لكن قالوا يستحب تأخيرها عن الحنث . وظاهره أن هذا جار فى جميع أنواع الكفارة وذهب الشافعى إلى عدم إجزاء تقديم التكفير بالصوم وقال : لا يجوز قبل الحنث لأنها عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان . وأما التكفير بغير الصوم فجائز تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال . قالت الهادوية : لأن سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث واليمين فلا يصح التقديم قبل تمام سبب الوجوب . وعند الحنفية السبب الحنث ولا يخفى أن الحديث دال على خلاف ما عللوا به وذهبوا إليه ، فالقول الأول أقرب إلى العمل به .

٥ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حَنْتَ عَلَيْهِ . رواه أحمد والأربعة ، وصححه ابن حبان ﴾ قال الترمذى : لا نعلم أحدا رفعه غير أيوب السخىاني . قال ابن علية : كان أيوب يرفعه تارة وتارة لا يرفعه . قال البيهقي : لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع أنه شك فيه . قلت : كأنه يريد أنه رفعه تارة ووقفه أخرى . ولا يخفى أن أيوب ثقة حافظ لا يضره تفرد برفعه



وكونه وقفه تارة لا يقدر فيه لأن رفعه زيادة عدل مقبولة . وقد رفعه عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن فرقد وأيوب بن موسى وحسان بن عطية وكلهم عن نافع مرفوعا فقوى رفعه على أنه وإن كان موقوفا ، فله حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه . وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجاهير . وقال ابن العربي : أجمع المسلمون بأن قوله « إن شاء الله » يجمع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا قال : ولو جاز منفصلا كما قال بعض السلف لم يحث أحد في يمين ولم يحتج إلى الكفارة . واختلفوا في زمن الاتصال ، فقال الجمهور : هو أن يقول إن شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضره التنفس . قلت : وهذا هو الذي تدل له الفاء في قوله « فقال » وعن طاوس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه وقال عطاء قدر حلبة ناقة وقال سعيد بن جبير : بعد أربعة أشهر . وقال ابن عباس له الاستثناء أبدا متى يذكر . قلت : وهذه تقادير خالية عن الدليل . وقد تأول بعضهم هذه الأقاويل بأن مرادهم أنه يستحب له أن يقول إن شاء الله تبركا ، ويجب على ما ذهب إليه بعضهم لقوله تعالى - واذكر ربك إذا نسيت - فيكون الاستثناء رافعا للأثم الحاصل بتركه ، أولت حصيل ثواب النذب على القول باستحبابه ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحنث . واختلفوا هل الاستثناء مانع للحنث في الحلف بالله وغيره من الطلاق والعتاق وغيره من الظهار والنذر والإقرار . فقال مالك : لا ينفع إلا في الحلف بالله دون غيره واستقواه ابن العربي واستدل بأنه تعالى قال - ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم - فلا يدخل في ذلك إلا اليمين الشرعية وهي الحلف بالله وذهب أحمد إلى أنه لا يدخل العتق لما أخرجه البيهقي من حديث معاذ مرفوعا « إذا قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق وإذا قال لعبده : أنت حر إن شاء الله فانه حر » إلا أنه قال البيهقي تفرد به حميد بن مالك وهو مجهول واختلف عليه في إسناده ، وذهبت الهادوية إلى أن الاستثناء بقوله « إن شاء الله » معتبر فيه أن يكون المحلوف عليه فيما شاءه الله أو لا يشاءه ، فان كان مما يشاءه الله بأن كان واجبا أو مندوبا أو مباحا في المجلس أو حال التكلم لأن مشيئة الله حاصلة في الحال فلا تبطل اليمين بل تنعقده ، وإن كان لا يشاءه بأن يكون محظورا أو مكروها فلا تنعقد اليمين ، فجعلوا حكم الاستثناء بالمشيئة حكم التقيد بالشرط فيقع المعلق عند وقوع المعلق به وينتفي بانتفائه ، وكذا قوله إلا أن يشاء الله حكمه إن شاء الله . ولا يخفى أن الحديث لا تطابقه هذه الأقوال . وفي قوله فقال « إن شاء الله » دليل على أنه لا يكفي في الاستثناء النية وهو قول كافة العلماء . وحكي عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ وإلى هذا أشار البخاري وبوب عليه « باب النية في الأيمان » : يعني بفتح الهمزة . ومذهب الهادوية صحة الاستثناء بالنية وإن لم يلفظ بالعموم إلا من عدد منصوص ، فلا بد من الاستثناء باللفظ .

وسلم : لا ومقلب القلوب . رواه البخاري } المراد أن هذا اللفظ الذي كان يواظب عليه في القسم ، وقد ذكر البخاري الالفاظ التي كان صلى الله عليه وسلم يقسم بها « لا ومقلب القلوب » وفي رواية « لا ومصرف القلوب » والذي نفسي بيده - والذي نفس محمد بيده - والله - ورب الكعبة « ولا بن أبي شيبة » كان إذا اجتهد في اليمين قال : والذي نفس أبي القاسم بيده « ولا بن ماجه » كانت يمين رسول الله صلى الله عليه وسلم التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسي بيده « والمراد بتقليب القلوب تقليب أعراضها وأحوالها لا تقليب ذات القلب . قال الراغب : تقليب الله للقلوب والبصائر صرفها عن رأى إلى رأى والتقلب التصرف ، قال الله تعالى - أو يأخذهم في تقلبهم - . وقال ابن العربي : القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للانسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة ، وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ، وكل به ملكا يأمر بالخير وشيطانا يأمر بالشر ، والعقل بنوره يهديه ، والهوى بظلمته يغويه ، والقضاء مسيطر على الكل ، والغلب بتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة ، والهمة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمخفوظ من حفظه الله . قلت : وقوله : والكلام بناء منه على إثبات الكلام النفس وأن محله القلب . وقوله صلى الله عليه وسلم « لا » رد ونفي للسابق من الكلام . والحديث دليل على جواز الإقسام بصفة من صفات الله وإن لم تكن من صفات الذات . وإلى هذا ذهب الهادي حيث قالوا : الحلف بالله أو بصفة لذاته أو لفعله لا يكون على ضدها ، ويريدون بصفة الذات كالعالم والقدرة ولكنهم قالوا : لا بد من إضافتها إلى الله تعالى كعلم الله ، ويريدون بصفة الفعل كالعهد والأمانة إذا أضيفت إلى الله إلا أنه قد ورد حديث بالنهي عن الحلف بالأمانة أخرجه أبو داود من حديث بريدة بلفظ « من حلف بالأمانة فليس منّا » وذلك لأن الأمانة ليست من صفاته تعالى بل من فروضه على العباد . وقولهم لا تكون على ضدها احتراز عن الغضب والرضا والمشيئة فلا تنعقد به اليمين . وذهب ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية إلى أن جميع الاسماء الواردة في القرآن أو السنة الصحيحة وكذا الصفات عريضة في اليمين وتجب به الكفارة ، وفصلت الشافعية في المشهور عنهم والحنابلة فقالوا : إن كان اللفظ يخص بالله تعالى كالرحمن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح فيعتقد به اليمين سواء قصد الله تعالى أو أطلق ، وإن كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره ، لكن يفيد كالمرب والخلق فتعقد به اليمين إلا أن يقصده غير الله تعالى وإن كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره على السواء نحو الحق والموجود ، فإن نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس بيمين ، وإن نوى به الله تعالى انعقد على الصحيح .

٧ - { وعن عبد الله بن عمرو } أي ابن العاص { قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ما الكبائر ؟ فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس } وهي بفتح الغين المعجمة وضم الميم آخره مهملة { وفيه قلت } ظاهره أن السائل ابن عمرو راوي الحديث



والجيب هو النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله لعبد الله وعبد الله الجيب ، والأول أظهر ( وما اليمين الغموس ؟ قال : التي يُقْتَطَعُ بها مالُ امرئٍ مسلمٍ هو فيها كاذبٌ . أخرجه البخاري ) اعلم أن اليمين إما أن تكون بعقد قلب وقصد أولا . بل تجري على اللسان بغير عقد قلب ، وإنما تقع بحسب ما تعودده المتكلم سواء كانت بآيات أو تنفي نحو : والله ، وبلى والله ، ولا والله ، فهذه هي اللغو الذي قال الله تعالى فيه - لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم - كما يأتي دليله . وإن كانت عن عقد قلب فينظر إلى حال المخوف عليه فينقسم بحسبه إلى أقسام خمسة : إما أن يكون معلوم الصدق أو معلوم الكذب أو مظهر الصدق أو مظهر الكذب أو مشكوك فيه . فالأول يمين برة صادقة وهي التي وقعت في كلام الله نحو - فو رب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تمطقون - وقعت في كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال ابن القيم : إنه صلى الله عليه وسلم حلف في أكثر من ثمانين موضعا وهذه هي المرادة في حديث « إن الله تعالى يحب أن يحلف به » وذلك لما يتضمن من تعظيم الله تعالى . والثاني وهو معلوم الكذب اليمين الغموس ، ويقال لها الزور والفاجرة ، وسميت في الأحاديث يمين صبر ويمين مصبورة . قال في النهاية سميتم غموسا لأنها تغمس صاحبها في النار ، فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل ، وقد فسرها في الحديث بالتي يُقْتَطَعُ بها مال المرء المسلم فظاهرها أنها لا تكون غموسا إلا إذا اقتطع بها مال امرئٍ مسلم لأن كل مخلوف عليه كذبا يكون غموسا وليكنها تسمى فاجرة الثالث ما ظن صدقه وهو قسبان : الأول ما انكشف فيه الإصابتة ، فهذا ألحقه البعض بما علم صدقه إذ بالانكشاف صار مثله . والثاني ما ظن صدقه وانكشف خلافه ، وقد قيل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لأن وضع الحلف لقطع الاحتمال ، فكأن الحالف يقول : أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب فانه إنما حلف على ظنه الرابع ما ظن كذبه والحلف عليه محرم . الخامس ما شك في صدقه وكذبه وهو أيضا محرم . فتلخص أنه يحرم ما عدا المعلوم صدقه وقوله « ما الكبائر » فيه دليل على أنه قد كان معلوما عند السائل أن في المعاصي كبائر وغيرها . وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب إمام الحرمين وجماعة من أئمة العلم إلى أن المعاصي كلها كبائر . وذهب الجماهير إلى أنها تنقسم إلى كبائر وصغائر : واستدلوا بقوله تعالى - إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه - وبقرله - الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللمم - . قلت : ولا يخفى أنه لا دليل على تسمية شيء من المعاصي صغائر وهو محل النزاع ، وقيل لا خلاف في المعنى ، إنما الخلاف لفظي لا تفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدر في العدالة ، ومنها ما لا يقدر فيها قلت : وفيه أيضا تأمل وقوله « فذكر الحديث » ذكر فيه الإشراف بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقد تعرض الشارح رحمه الله إلى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة وأطال نقل أقوالهم في ذلك . وهي أقوال مدخولة . والتحقيق أن الكبير والصغير أمر نسبي فلا يتم الجزم بأن هذا صغير وهذا كبير إلا بالرجوع إلى ما نص الشارع على كبره فهو كبير

وما عداه باق على الإبهام والاحتمال ، وقد عد العلائي في قواعد الكبائر المنصوص عليها بعد تتبعها من النصوص فأبلغها خمسا وعشرين وهي : الشرك بالله ، والقتل والزنا . وأخشه بحليلة الجار ، والفرار من الزحف ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ، وقذف المحصنات ، والسحر ، والاستطالة في عرض بغير حق ، وشهادة الزور ، واليمين الغموس ، والغنيمة ، والسرقة ، وشرب الخمر ، واستحلال بيت الله الحرام ، ونكث الصفة ، وترك السنة ، والتعرب بعد الهجرة ، واليأس من روح الله ، والأمن من مكر الله ، ومنع ابن السبيل من فضل الماء ، وعدم التنزه من البول ، وعقوق الوالدين ، والتسبب إلي شتمهما ، والإضرار في الوصية وتعقب بأن السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة ؛ وإنما في الصحيحين « لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » وفي رواية النسائي « فإن فعل ذلك فقد خلع ربة الإسلام من عنقه » فإن تاب تاب الله عليه » وقد جاء في أحاديث صحيحة النص على الغلول ؛ وهو إخفاء بعض الغنيمة بأنه كبيرة . وجاء في الجمع بين الصلاتين لغير عذر ، ومنع التهلل ؛ ولكنه حديث ضعيف ؛ وجاء في الأحاديث ذكر أكبر الكبائر كحديث أبي هريرة « إن من أكبر الكبائر استطالة المرء في عرض رجل مسلم » أخرجه ابن أبي حاتم بإسناد حسن ونحوه من الأحاديث ؛ ولا مانع من أن يكون في الذنوب الكبير والأكبر وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك ؛ وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ليس فيها كفارة يمين صبر يقطع بها مالا بغير حق » وفيه راو مجهول ؛ وقد روى آدم ابن أبي إياس وإسماعيل القاضي عن ابن مسعود موقوفا « كنا نعد الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبا ليقطعه » قالوا : ولا يخالف له من الصحابة ، ولكن تكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود ، وإلى عدم الكفارة ذهب الهاديون وذهب الشافعي وآخرون إلى وجوب الكفارة فيها وهو الذي اختاره ابن حزم في شرح المحلى لمصوم . ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته - الآية . واليمين الغموس معقودة . قالوا والحديث لا تقوم به حجة حتى تخصص الآية ؛ والقول بأنه لا يكفرها إلا التوبة ، قال الكفارة تنفعه في رفع إثم اليمين ؛ ويبقى في ذمته ما قطع بها من مال أخيه ، فإن تحلل منه وتاب عما الله تعالى عنه الإثم .

٨ — (وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى - لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم - قالت : هو قول الرجل : لا والله ، وبلى والله . أخرجه البخاري ) موقوفا على عائشة ( ورواه أبو داود مرفوعا ) فيه دليل على أن اللغو من الأيمان ما لا يكون عن قصد الحلف ؛ وإنما جرى على اللسان من غير إرادة الحلف ؛ وإلى تفسير اللغو بهذا ذهب الشافعي ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين . وذهب الهاديون والحنفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشيء . يظن صدقه فيكشف خلافه . وذهب طائوس



إلى أنها الحلف وهو غضبان وفي ذلك تفاسير أخر لا يقوم عليها دليل ، وتفسير عائشة أقرب لأنها شاهدت التنزيل وهي عارفة ببلغة العرب . وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وأبي قلابة لا والله ، وبلي والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من صلة الكلام ، ولأن اللغو في اللغة ما كان باطلا وما لا يعتد به من القول . ففي القاموس : اللغة واللغى كالغنى السقط وما لا يعتد به من كلام غيره .

٩ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها ﴿ وفي لفظ ﴾ « من حفظها » ﴿ دخل الجنة متفق عليه ، وساق الترمذى وابن حبان الاسماء ، والتحقيق أن سردها إدراج من بعض الرواة اتفاق الحفاظ من أئمة الحديث أن سردها إدراج من بعض الرواة . وظاهر الحديث أن أسماء الله الحسنى منحصرة في هذا العدد بناء على القول بمفهوم العدد . ويحتمل أنه حصرها باعتبار ما ذكر بعده من قوله « من أحصاها دخل الجنة » وهو خبر المبتدأ . فالمراد أن هذه التسعة والتسعين تخص بفضيلة من بين سائر أسمائه تعالى وهو أن إحصاءها سبب لدخول الجنة ، إلى هذا ذهب الجمهور . وقال النووي : ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى ، وليس معناه أنه ليس له اسم غير التسعة والتسعين . وبدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود مرفوعاً « أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك » فانه دل على أن له تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه بل استأثرت بها . وبدل على أنه قد يعلم بعض عباده بعض أسمائه ، ولكنه يحتمل أنه من التسعة والتسعين . وقد جزم بالحصر فيما ذكر أبو محمد بن حزم فقال قد صح أن أسماءه تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « مائة إلا واحداً » فنفي الزيادة وأبطالها ، ثم قال : وجاءت أحاديث في إحصاء التسعة والتسعين أسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً ، وإنما تؤخذ من نص القرآن ، وما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم سرد أربعة وثمانين اسماً استخرجها من القرآن والسنة . وقال الشارح تبعاً لكلام المصنف في التلخيص : إنه ذكر ابن حزم أحداً وثمانين اسماً والذي رأيناه في كلام ابن حزم أربعة وثمانون وقد نقلنا كلامه وتعيين الأسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسماً وسردها في التلخيص وغيره وذكر السيد محمد بن إبراهيم الوزير في إيجاز الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسماً . وإن قال صاحب الإيضاح مائة وسبعة وخمسين فانا عددناها فوجدناها كما قلنا أولاً وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرد الأسماء الحسنى المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم ، وذهب كثيرون إلى أن عددها مرفوع . وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الأسماء والاختلاف فيها ما لفظه : ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة ، وعليها عول غالب من شرح الأسماء

الحسنى ثم سردها على رواية الترمذى ، وذكر اختلافها في بعض ألفاظها وتبديلا في إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال : واعلم أن الأسماء الحسنى على أربعة أقسام : القسم الأول الاسم العلم وهو الله ، والثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير . والثالث ما يدل على إضافة أمر إليه كالخالق والرازق . والرابع ما يدل على سلب شيء عنه كالعلى والقدوس . واختلف العلماء أيضا هل هي توقيفية : يعنى أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسما بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة ؟ فقال الفقيه الرازى : المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية . وقالت المعتزلة والكرامية : إذا دل العقل أن معنى اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى . وقال القاضى أبو بكر والغزالي : الأسماء توقيفية دون الصفات . قال الغزالي : كما أنه ليس لنا أن نسمى النبی صلى الله عليه وسلم باسم لم يسم به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه . كذلك في حق الله تعالى . واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أو صفة توهم نقصا ، فلا يقال : ماهد ولا زارع ولا فالح وإن جاء في القرآن - فنعم الماهدون - أم نحن الزارعون - فالح الحب والنوى - ولا يقال ماكر ولا بناء وإن ورد - ومكروا ومكر الله - والسما بنيناها - وقال القشيري : الأسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة والاجماع ، فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يجوزوا لصح معناه . وقد أوضحنا هذا البحث في كتابنا إيقاظ الفكرة . وقوله « من أحصاها » اختلف العلماء في الإحصاء ، فقال البخارى وغيره من المحققين : معناه حفظها وهو الظاهر ، فان إحدى الروايتين مفسرة للأخرى وقال الخطابي : يحتمل وجوها : أحدها أن يعدها حتى يستوفى بها معنى أن لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلها ويثني عليه بجميعها فيستوجب الموعد عليها من الثواب وثانيها المراد بالإحصاء الإطاعة ، والمغنى من أطلق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بمواجبها ، فإذا قال الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء . ثالثها المراد به الإحاطة بمعانيها ، وقيل أحصاها عمل بها ، فإذا قال الحكيم ، سلم لجميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة ، وإذا قال : القدوس ، استحضر كونه مقدسا منزها من جميع النقائص ، واختاره أبو الوفاء بن عقيل . وقال ابن بطال : طريق العمل بها أن ما كان بسوء الافتداء به فيها كالرحم والكريم فيمرن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف بها ، وما كان يخص به نفسه كالجبار والعظيم فعلى العبد الإقرار بها والخضوع لها وعدم التحلى بصفة منها ، وما كان فيه معنى : يقف فيه عند الطمع والرغبة ، وما كان فيه معنى الوعيد يقف منه عند الخشية والرهبة ، ويؤيد هذا أن حفظها لفظا من دون عمل واتصاف بحفظ القرآن من دون عمل لا ينفع كما جاء « يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم » ولكن هذا الذى ذكرته لا يمنع من ثواب من قرأها سردا وإن كان متلبسا بمعصية ، وإن كان ذلك مقام الكمال الذى لا يقوم به إلا أفراد من الرجال ، وفيه أقوال آخر لا تخلو



من تكلف تركها . فان قلت : كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول جمع من المحققين ولم يأت بعددها حديث صحيح ؟ قلت : لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة وإن كان الوجود فيهما أكثر من تسعة وتسعين فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها فيكون حثا على تطلبها من الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها .

١٠ - (وعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ . أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان) المعروف : الإحسان ، والمراد من أحسن إليه إنسان بأى إحسان فكافأه بهذا القول فقد بلغ في الثناء عليه مبلغا عظيما ، ولا يدل على أنه قد كافأه على إحسانه بل دل على أنه ينبغي الثناء على المحسن . وقد ورد في حديث آخر « إن الدعاء إذا عجز العبد عن المكافأة مكافأة » ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الأيمان والنذور وإنما محله باب الأدب الجامع .

١١ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن النذر وقال : إنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج به من البخيل . منفق عليه ) هذا أول الكلام في النذور . والنذر لغة : الترام خير أو شر ، وفي الشرع : التزام المكاف شيئا لم يكن عليه منجزا أو معلقا . واختلف العلماء في هذا النهي ، فقليل هو على ظاهره وقيل بل متأول قال ابن الأثير في النهاية : تكرر النهي عن النذر في الحديث وهو تأكيد لمره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال لحكمه وإسقاط للزوم الوفاء إذ كان بالنهي بصير معصية فلا يلزم ، وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك الأمر لا يجبر لهم في العاجل نفعا ، ولا يصرف عنهم ضرا ولا يرد قضا . فقال : لا تنذروا على ألكم تدر كون بالنذر شيئا لم يقدره الله تعالى لكم أو تصرفون به عنكم ما قدر عليكم ، فإذا نذرتم ولم تعتقدوا هذا فأخرجوا عنه بالوفاء فإن الذي نذرتموه لازم لكم . وقال المازري بعد نقل معناه عن بعض أصحابه : وهذا عندي بعيد عن ظاهر الحديث ، قال : ويحتمل عندي أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقربة مستثغلا لها لما صارت عليه ضربة لازب فلا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار أو لأن الناذر بصير القربة كالعوض عن الذي نذر لا أجله فلا تكون خالصة ، ويدل عليه قوله « إنه لا يأتي بخير » وقال القاضى عياض : إن المعنى أنه يغالب القدر والنهي لخشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك . وقوله « لا يأتي بخير » معناه أن عقبا لا تحمد ، وقد عذر الوفاء به وأنه لا يكون سببا لخير لم يقدر فيكون مباحا . وذهب أكثر الشافعية ونقل عن المالكية إلى أن النذر مكروه لثبوت النهي عنه ، واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القربة وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضررا بما التزم ويجزم الحنابلة بالكراهة ، وعندهم رواية أنها كراهة تحريم ، ونقل

الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة . وقال ابن المبارك : يكره النذر في الطاعة والمعصية ، فإن نذر بالطاعة ووفى به كان له أجر . وذهب النووي في شرح المهذب إلى أن النذر مستحب . وقال المصنف : وأنا أتعجب ممن أطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت النهي الصريح فأقل درجاته أن يكون مكروها . قال ابن العربي : النذر شبهة بالدعاء فإنه لا يرد القدر لكنه من القدر ، وقد ندب إلى الدعاء ونهى عن النذر ، لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والخضوع والتضرع ، والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة اه . قلت : القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ، ويزيده تأكيداً تعليله بأنه لا يأتي بحير فانه يصير إخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال محرمة ، فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله « وإنما يستخرج به من البخيل » وأما النذر بالصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا تدخل في النهي ، ويدل له ما أخرجه الطبراني بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى - يوفون بالنذر - قال : كانوا يتذرون طاعات من الصلاة والصيام وسائر ما افترض الله عليهم ، وهو وإن كان أثراً فهو يقويه ما ذكر في سبب نزول الآية . هذا ، وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموال فلا كلام في تحريمها لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر ويحلب الخير ويدفع الشر ويعافي الأليم ، ويشقى السقيم ، وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه ، فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير على الشرك ، ويجب النهي عنه وإبانه أنه من أعظم المحرمات ، وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام ، لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً والمنكر معروفاً ، وصارت تعقد اللواتي لقباض النذور على الأموال ، ويجعل القادمين إلى محل الميت الضيافات ، وينحرف في بابه النحائر من الأتعام ، وهذا هو بعينه الذي كان عليه عباد الأصنام فإنا لله وإنا إليه راجعون ، وقد أشيعنا الكلام في هذا في رسالة تطهير الاعتقاد ، عن درن الإلحاد . والحديث ظاهر في النهي عن النذر مطلقاً ما ينذر به ابتداءً كن ينذر أن يخرج من ماله كذا وما يتقرب به معلقاً كأن يقول : إن قدم زيد تصدقت بكذا ١٢ - ( وعن عقية بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، رواه مسلم . وزاد الترمذي فيه : إِذَا لَمْ يُسَمَّهِ ، وصححه ) الحديث دليل على أن من نذر من مال أو غيره فكفارته كفارة يمين ولا يجب الوفاء به ، وإلى هذا ذهب جماعة من فقهاء أهل الحديث كما قال النووي . وقد أخرج البيهقي عن عائشة رضي الله عنها في رجل جعل ماله في المساكين صدقة ، قالت : كفارة يمين . وأخرج أيضاً « عن أم صفية أنها سمعت عائشة رضي الله عنها وإنسان يسأله عن الذي يقول كل ماله في سبيل الله ، أو كل ماله في رتاج الكعبة ! ما يكفر ذلك ؟ قالت عائشة : يكفره



ما يكفره اليمين» وكذا أخرجه عن عمر وابن عمر وأم سلمة. قال البيهقي : هذا في غير العتق، فقد روى عن ابن عمر من وجه آخر أن العتاق يقع، وكذلك عن ابن عباس، ودليلهم حديث عقبة هذا. وذهب آخرون إلى تفصيل في المنذور به، فإن كان المنذور به فعلاً فالفعل إن كان غير مقدور فهو غير منعقد، وإن كان مقدوراً فإن كان جنسه واجباً لزم الوفاء به عند الهادوية ومالك وأبي حنيفة وجماعة آخرين وقول الشافعي إنه لا ينعقد النذر المطلق بل يكون يميناً فيكفرها. ذكر هذا الخلاف في البحر. وذهب داود وأهل الظاهر وذكر النووي في شرح مسلم : أنه أجمع المسلمون على صحة النذر : وجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة، فإن كان معصية أو مباحاً كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء. وقال أحمد وطائفة فيه كفارة يمين. وقال في نهاية المجتهد : إنه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال إذا كان في سبيل البر وكان على جهة الجزم، وإن كان على جهة الشرط فقال مالك : يلزم كالجزم ولا كفارة يمين في ذلك، إلا أنه إذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله إذا كان مطلقاً، وإن كان المنذور به معيناً لزمه وإن كان جميع ماله، وكذا إذا كان المعين أكثر من الثلث وذهب الشافعي إلى أنها تجب كفارة يمين لأنه ألحقها بالإيمان، ثم ذكر أقوالاً في المسألة لا ينهض عليها دليل، وذكر متمسك القائلين بأدلة ليست من باب النذر ولا تنطبق على المدعى، وحديث عقبة أحسن ما يعتمد الناظر عليه، وقد جملة جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا : هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين، ذكره النووي في شرح مسلم، وهو الذي دل عليه إطلاقه حديث عقبة.

١٣ — ( ولأبي داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً : مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يَسْمَعْ فَكْفَارَتَهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا فِي مَعْصِيَةٍ فَكْفَارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَا يُطِيقُهُ فَكْفَارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ. وإسناده صحيح لكن رجع الحفاظ وقفه ) أما النذر الذي لم يسم كأن يقول : لله على نذر، فقال كثير من العلماء في ذلك كفارة يمين لا غير وعليه دل حديث عقبة وحديث ابن عباس. وأما النذر بالمعصية فكفارته كفارة يمين كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا، وكذلك من نذر نذراً لا يطيقه عقلاً ولا شرعاً كطلوع السماء وحجبتين في عام لا ينعقد وتلزمه كفارة يمين وعند الشافعي ومالك وداود وجمهور العلماء لا تلزمه الكفارة لمآدل عليه الحديث الآتي، وهو قوله :

١٤ — ( وللبخاري من حديث عائشة : وَمَنْ نَذَرَ أَنْتَ يَعْصِي اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ ) ولم يذكر كفارة، وحديث عمر « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله » أخرجه

ابن ماجه. وذهبت الهادوية وابن حنبل إلى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما وأجيب عنه بأن الأصح أنه موقوف. وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين « وكفارته كفارة يمين » فقد أخرجها النسائي والحاكم والبيهقي، ولكن فيه محمد بن الزبير الحنظلي

وليس بالقوى ، وله طريق أخرى فيها علة ، ورواه الأربعة من حديث عائشة وفيه راو متروك ، ورواه الدارقطني وفيه أيضا متروك ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله « فلا يعصيه » ولما يفيد قوله :

١٥ — ﴿ ولمسلم من حديث عمران : لا وفاء لنذر في معصية ﴾ فانه صريح في النهي عن الوفاء كالذي قبله .

١٦ — ﴿ وعن عقبة بن عامر قال ، نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله حافية ، فأمرتني أن أستغفي لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستغفيتها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لشمس ولتركب . متفق عليه ، واللفظ لمسلم . ولأحمد والأربعة فقال : إن الله تعالى لا يصنع بشيء من ذلك . فلتختمن ولتركن ولتصمن ثلاثة أيام ﴾ دل الحديث على أن من نذر أن يمشي إلى بيت الله لا يلزمه الوفاء ، وله أن يركب لغير عجز واليه ذهب الشافعي . وذهبت المادوية إلى أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشي ، فإذا عجز جاز له الركوب ، ولزمه دم مستدلين برواية أبي داود لحديث عقبة بأنه قال فيه « إن أختي نذرت أن تمج ماشية وأنها لا تطيق ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى لغني عن مشي أختك فلتركب ولتهذب بدنة » قالوا : فتقيد رواية الصحيحين بأن المراد ولتمش إن استطاعت وتركب في الوقت الذي لا تطيق المشي فيه أو يشق عليها وقوله « فلتختمن » ذكر ذلك لأنه وقع في الرواية ، أنها نذرت أن تمج لله ماشية غير مختمرة ، قال : فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « صر لها » الحديث . ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لأجل النذر بعدم الاختيار فانه نذر بمعصية فوجب كفارة عين ، وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر بمعصية ، إلا أنه ذكر البيهقي أن في إسناده اختلافا ، وقد ثبت في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله : « فلتركب » ولتهذب بدنة » قيل وهو على شرط الشيخين ، إلا أنه قال البخاري : لا يصح في حديث عقبة بن عامر الأمر بالإهداء ، فان صح فكأنه أمر ندب ، وفي وجهه خفاء ،

١٧ — ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : استغنى سعد بن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه ، فقال : أقضه عنها . متفق عليه ﴾ لم يبين في هذه الرواية ما هو النذر ، وجاء في رواية « أفيجزى أن أعتق عنها ؟ فقال : أعتق عن أمك » فظاهر هذه الرواية أنها نذرت بعتق . وأما ما أخرج النسائي عن سعد بن عبادة قال : قلت : يا رسول الله إن أمي ماتت أفأصدق عنها ؟ قال : نعم ، قلت فأني الصدقة أفضل ؟ قال : سبي الماء . فانه في أمر آخر غير القتيا إذ هذا في سؤاله صلى الله عليه وسلم عن الصدقة تبرعا عنها . والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما فعل له من بعده من عتق أو صدقة أو نحوها ، وقد قدمنا ذلك في آخر كتاب الجنائز ، وهل يجب ذلك على الوارث ؟ ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب على الوارث أن يقضى النذر عن الميت إذا كان ماليا ولم يخلف



تركة وكذا غير المالي . وقالت الظاهرية : يلزمه ذلك لحديث سعد ، وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب ، والظاهر مع الظاهرية إذ الأمر للوجوب .

١٨ — (وعن ثابت بن الضحاك) هو ثابت بن الضحاك الأشجلي . قال البخاري : هو ممن بايع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره (قال نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينحز إبلابوانة) بضم الموحدة وفتحها وبعد ها واو ثم ألف بعد الألف نون موضع بالشام ، وقيل أسفل مكة دون بلعم (فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال هل كان فيها وثن يُعبد؟ قال لا . قال : فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟ فقال : لا ، فقال . أوف بنذرك ، فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك ابن آدم) رواه أبو داود والطبراني واللفظه وهو صحيح الإسناد وله شاهد من حديث كردم (بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال المهملة) (عند أحمد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو أنه (قال . يا رسول الله إني نذرت إن ولد لي ولد ذكر أن أذبح على رأس بوانة في عقبة من الصاعدة عنه) الحديث . وهو دليل على أن من نذر أن يتصدق ويأتي بقربة في محل معين أنه يعمين عليه الوفاء بنذره ما لم يكن في ذلك المحل شيء من أعمال الجاهلية ، وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الهادرية . وقال الخطابي : إنه مذهب الشافعي ، وأجازه غيره لغير أهل ذلك المكان اهـ ، ولكنه يعارضه حديث (لا تشد الرجال) فيكون قرينة على أن الأمر هنا للنذر كذا قيل ، ويدل له أيضا قوله :

١٩ — (وعن جابر أن رجلا قال يوم الفتح) أي فتح مكة (يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ، فقال : صل ها هنا ، فسأله ، فقال : صل ها هنا ، فسأله ، فقال : فسألك إذن . رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح ، وهو دليل على أنه لا يعمين المكان في النذر ، وإن عين ، إلا ندبا .

٢٠ — (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : مسجد الحرام ، ومسجد الأقصى ، ومسجدي هذا . متفق عليه ، واللفظ للبخاري) تقدم الحديث في آخر باب الاعتكاف وله أورده هنا للإشارة إلى أن النذر لا يعمين فيه المكان إلا أحد الثلاثة المساجد . وقد ذهب مالك والشافعي إلى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة في أي المساجد الثلاثة ، وخالفهم أبو حنيفة فقال : لا يلزم الوفاء ، وله أن يصلي في أي محل شاء وإنما يجب عنده المشي إلى المسجد الحرام ، إن كان لحج أو عمرة . وأما غير الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء إلى عدم لزوم الوفاء لو نذر بالصلاة فيها إلا ندبا وأما شد الرحال للذهاب إلى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة فتنازل الشيخ أبو محمد الجويني ، أنه حرام ، وهو الذي أشار القاضي عياض إلى اختياره . قال النووي : والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره امام الحرمين والمحققون أنه لا يحرم

ولا يكره . قالوا : والمراد أن الفضيلة العامة إنما هي في شد الرحال إلى الثلاثة خاصة ، وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف

٢١ - وعن عمر رضي الله عنه قال : يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام ، قال : فأوف بصدرك . متفق عليه ، وزاد البخاري في رواية : فاعتكف ليلة . دل الحديث على أنه يجب على الكافر الوفاء بما نذر به إذا أسلم . وإليه ذهب البخاري وابن جرير وجماعة من الشافعية لهذا الحديث : وذهب الجماهير إلى أنه لا ينعقد للنذر من الكافر . قال الطحاوي ، لا يصح منه التقرب بالعبادة . قال : ولكنه يحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم فهم من عمر أنه سمح بفعل ما كان نذر فأمره به لأن فعله طاعة وليس هو ما كان نذر به في الجاهلية ، وذهب بعض المالكية إلى أنه صلى الله عليه وسلم إنما أمر به استحباباً ، وإن كان التزمه في حال لا ينعقد فيها . ولا يخفى أن القول الأول أوفق بالحديث والتأويل تعسف . وقد استدل به على أن الاعتكاف لا يشترط فيه الصوم إذ الليل ليس ظرفاً له . وتعقب بأن في رواية عند مسلم يوماً وليلة ، وقد ورد ذكر الصوم صريحاً في رواية أبي داود والنسائي «اعتكف وصم» وهو ضعيف .



## كتاب القضاء

القضاء بالمد : الولاية المعروفة ، وهو في اللغة مشترك بين إحكام الشيء والفراغ منه ، ومنه فقضاءهن سبع سموات - وبمعنى إمضاء الأمر - ومنه - وقضينا إلى بني إسرائيل - وبمعنى الحتم والالزام - ومنه - وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه - وفي الشرع : إلزام ذي الولاية بعد الترافع ، وقيل هو الإكراه بحكم الشرع في الوقائع الخاصة لمعين أو جهة ، والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه

١ - عن بريدة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ مِنْ هَمْ ؟ فَقَالَ ( رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ . وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ ، رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ) وقال في علوم الحديث : تفرد به الخراسانيون ورواؤه مرأوزة قال المصنف : له طرق غير هذه جمعتها في جزئه منفرد والحديث دليل على أنه لا ينجو من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعمل به . والعمدة العمل فان من عرف الحق ولم يعمل به فهو ومن حكم بجهل في النار . وظاهره أن من حكم بجهل وإن وافق حكمه الحق فإنه في النار فإنه أطلقه وقال : فقضى للناس على جهل فإنه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه أنه قضى على جهل . وفيه التحذير من حكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته به والذي في الحديث أن الناجي من قضى بالحق عالماً به ، والاثنان الآخران في النار : وفيه أنه يتضمن النهي عن تولية الجاهل القضاء قال في مختصر شرح السنة : إنه لا يجوز لغير المجتهد أن يتقصد القضاء ولا يجوز للإمام توليته ، قال والمجتهد من جمع خمسة علوم . علم كتاب الله ، وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقوال أهل السلف من أجمعهم واختلافهم ، وعلم اللغة ، وعلم القياس ، وهو طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة إذا لم يجد صريحاً في نص كتاب أو سنة أو إجماع ، فيجب أن يعلم من علم الكتاب النسخ والمندوخ والمجمل والمفسر والخاص والعام والمحكم والمتشابه والكراهة والتحريم والاباحة والندب ، ويعرف من السنة هذه الأشياء ، ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسند والمرسل ، ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس حتى إذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب اهتدى إلى وجه محله . فان السنة بيان للكتاب فلا تخالفه ، وإنما يجب معرفة ماورد منها من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والأخبار والمواعظ وكذا يجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة من أمور الأحكام دون الإحاطة بجميع لغات العرب ، ويعرف أقوال الصحابة والتابعين في الأحكام ومعظم فتاوي فقهاء الأمة حتى لا يقع حكمه بخلاف أقوالهم فيمن فيه خرق الإجماع ، فإذا عرف كل نوع من هذه الأنواع فهو

مجتهد ، وإذا لم يعرفها فسيبيله التقليد اه .

٢ — ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ . رواه أحمد والأربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان﴾ دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه كأنه يقول : من تولى القضاء فقد تعرض لذبح نفسه فليحذره وليتوقه ، فإنه إن حكم بغير الحق مع علمه به أو جهله له فهو في النار ، والمراد من ذبح نفسه إهلاكها : أي فقد أهلكها بتولية القضاء وإنما قال بغير سكين للإعلام بأنه لم يرد بالذبح فرى الأوداج الذي يكون في الغالب بالسكين بل أريد به إهلاك النفس بالعذاب الأخروي . وقيل ذبح ذبحاً معنوياً وهو لازم له ، لأنه إن أصاب الحق فقد أتعب نفسه في الدنيا لإرادته الوقوف على الحق وطلبه ، واستقصاء ما يجب عليه رعايته في النظر في الحكم ، والموقف مع الخصمين ، والتسوية بينهما في العدل والقسط ، وإن أخطأ في ذلك لزمه عذاب الآخرة فلا بد له من التعب والنصب . وبعضهم كلام في الحديث لا يوافق المتبادر منه .

٣ — ﴿وعنه﴾ أي أبي هريرة رضي الله عنه ﴿قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِنَّكُمْ سَتَحْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ﴾ عام لكل إمارة من الإمامة العظمى إلى أدنى إمارة ولو على واحد ﴿وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَتَعَمُّ الْمُرْضَعَةُ﴾ أي في الدنيا ﴿وَبُئِستَ الفاطمة﴾ أي بعد الخروج منها ﴿رواه البخاري﴾ قال الطيبي : تأنيث الإمارة غير حقيقي ، فترك تأنيث نعم وألحقه ببئس نظر إلى كون الإمارة حينئذ داهية دهياء ، وقال غيره أنت في لفظ وتركه في لفظ الافتنان وإلا فالفاعل واحد . وأخرج الطبراني والبخاري بسند صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ « أولها ملامة ، وثانيها ندامة ، وثالثها عذاب يوم القيامة ، إلامن عدل » وأخرج الطبراني من حديث زيد بن ثابت يرفعه « نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها ، وبئس الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة » ، وهذا بقيد ما أطلق فيما قبله . وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذر قال « قلت : يا رسول الله ألا تسعملني ؟ قال : إنك ضعيف وإنها أمانة ، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها » قال النووي : هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية لاسيما لمن كان فيه ضعف ، وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على ما فرط فيه إذا جاوز الجزاء يوم القيامة وأما من كان أهلاً لها وعدل فيها فأجره عظيم كما تضافرت به الأخبار ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ، ولذلك امتنع الأكابر منها فامتنع الشافعي لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه أبو حنيفة لما استدعاه المنصور فحبسه وضربه . والذين امتنعوا من الأكابر جماعة كثيرون ، وقد عد في النجم الوهاج جماعة .

(تنبيه) في قوله « ستحرصون » دلالة على محبة النفوس للإمارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذاتها ونفوذ الكلمة ، ولذا ورد النهي عن طلبها كما أخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم



قال لعبد الرحمن « لا تسأل الإمارة ، فإني إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها » وأخرج أبو داود والترمذي عنه صلى الله عليه وسلم « من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إليه ، ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكا يسدده » وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال « والله إننا لأولى هذا الأمر أحدا سألناه ، ولا أحدا حرص عليه » حرص بفتح الراء . قال الله تعالى - وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين - ويجعين على الإمام أن يبحث عن أرضى الناس وأفضلهم فيؤليه ؛ لما أخرجه الحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من استعمل رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين » وإنما نهى عن طلب الإمارة لأن الولاية تفيق قوة بعد ضعف ، وقدرة بعد عجز تتخذها النفس المجبولة على الشر وسيلة إلى الانتقام من العدو ، والنظر للصديق ، وتتبع الأغراض الفاسدة ، ولا يوثق بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاورتها ، فالأولى أن لا نطلب ما أمكن ، وإن كان قد أخرج أبو داود بإسناد حسن عنه صلى الله عليه وسلم « من طلب قضاء المسلمين حتى يناله فغلب عدله جورته فله الجنة ، ومن غلب جورته عدله فله النار » .

٤ - وعن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول . إذا حَكَمَ الحاكم أي إذا أراد الحكم لقوله « فاجتهد » فإن الاجتهاد قبل الحكم « ثم أصاب فله أجران ، فإذا حكم واجتهد ثم أخطأ أي لم يوافق ما هو عند الله تعالى من الحكم « فله أجر متفق عليه » الحديث من أدلة القول بالحكم عند الله في كل قضية واحد معين قد يصيبه من أعمل فكره وتتبع الأدلة ووفقه الله فيكون له أجران أجر الاجتهاد وأجر الإصابة . والذي له أجر واحد هو من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد . واستدلوا بالحديث على أنه يشترط أن يكون الحاكم مجتهدا . قال الشارح وغيره : المتمكن من أخذ الأحكام من الأدلة الشرعية ؛ قال : ولكنه يعز وجوده بل كاد بعدم الكلية ، ومع تعذره فمن شرطه أن يكون مقلدا مجتهدا في مذهب إمامه . ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأداته وينزل أحكامه عليها فيما لم يجد منه نص صريحا من مذهب إمامه اهـ . قلت : ولا يخفى ما في هذا الكلام من البطالان وإن تطابق عليه الأعيان . وقد بينا بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في رسالتنا المسماة بإرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه ، وما أرى هذه الدعوى التي تطابقت عليها الأنظار إلا من كفران نعمة الله عليهم فانهم : أعنى المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها مجتهدون يعرف أحدهم من الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتاب بن أسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم علي مكة ، ولا أبو موسى الأشعري قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمن ، ولا معاذ بن جبل قاضيه فيها وعامله عليها ، ولا شريح قاضي عمرو وعلي رضي الله عنهما على الكوفة . ويدل لذلك قول الشارح - فمن شرطه : أي المقلد أن يكون مجتهدا في مذهب إمامه وأن يتحقق أصوله

وأدلته : أى ومن شرطه أن يحقق أصول إمامه وأدلته وينزل أحكامه عليها فيما لم يجد منه نصوصا من مذهب إمامه فان هذا هو الاجتهاد الذى حكم بكيدودة عدمه بالكلية وسماه متعذرا فهلا جعل هذا المقلد إمامه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم عوضا عن إمامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضا عن تتبع نصوص إمامه والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان ، فهلا استبدل بألفاظ إمامه ومعانيها ألفاظ الشارع ومعانيها ونزل الأحكام عليها إذا لم يجد نصا شرعيا عوضا عن تنزيلها على مذهب إمامه فيما لم يجد منه نصوصا ؟ قاله لقد استبدل الذى هو أدنى بالذى هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة كلام الشيوخ والأصحاب وتفهم مرادهم والتفتيش عن كلامهم . ومن المعلوم بقينا أن كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم أقرب إلى الأفهام وأدنى إلى إصابة المرام ، فانه أبلغ الكلام بالإجماع وأعذب في الأفواه والأسماع وأقرب إلى الفهم والانتفاع ، ولا ينكر هذا إلا جلمود الطباع ومن لاحظ له في النفع والانتفاع ، والأفهام التي فهم بها الصحابة الكلام الإلهي والخطاب النبوي هي كأفهامنا وأحلامهم كأحلامنا ، إذ لو كانت الأفهام متفاوتة تفاوتتا يسقط معه فهم العبارات الإلهية والأحاديث النبوية لما كنا مكلفين ولا مأمورين ولا منهيين لاجتهادنا ولا تقليدا . أما الأول فلا استحالة . وأما الثاني فلا نالنا نقله حتى نعلم أنه يجوز لنا التقليد ، ولا نعلم ذلك إلا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جوازه لتصريحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد ، فهذا الفهم الذى فهمنا به هذا الدليل تفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل . على أنه قد شهد المصطفى صلى الله عليه وسلم بأنه يأتي من بعده من هو أفقه ممن في عصره وأوعى لكلامه حيث قال « فرب مبلغ أقره من سامع » وفي لفظ « أوعى له من سامع » والكلام قد وفينا حقه في الرسالة المذكورة . ومن أحسن ما يعرفه القضاة : كتاب عمر رضى الله عنه الذى كتبه إلى أبي موسى الذى رواه أحمد والدارقطنى والبيهقى . قال الشيخ أبو إسحاق : هو أجل كتاب فانه بين آداب القضاة وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ، ولفظه « أما بعد : فان القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذكر ، فانهم إذا أدلى إليك الرجل الحجة ، فاقض إذا فهمت وامض إذا قضيت ، فانه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له ، آس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ، ولا يئأس ضعيف من عدلك ، البيعة على المدعى واليمين على من أنكر ، والصالح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا . ومن ادعى حقا غائبا أو يدعى فاضرب له أمدا ينتهي إليه ، فان جاء ببيئته أعطيته حقه والا استحللت عليه القضية ، فان ذلك أبلغ للمعذر وأجلى للعمي ، ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع الى الحق ، فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من التماذى في الباطل . الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في كتاب الله وسنة رسوله



صلى الله عليه وسلم ، ثم اعرف الأشياء والأمثال ، وقس الأمور عند ذلك واعمد الى أقربها الى الله تعالى وأشبهها بالحق . المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلودا في حد أو مجربا عليه شهادة زور أو ظنيئا في ولاء أو نسب أو قرابة فان الله تعالى تولى منكم السرائر . وادرا بالبينات والأيمان وإياك والغضب والقلق والضجر والتأذي بالناس عند الخصومة والتنكر عند الخصومات ، فان القضاء عند موطن الحق يوجب الله تعالى به الاجر ، ويحسن به الذكر ، فمن خلعت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ، ومن تخلق للناس بما ليس في قلبه شانه الله تعالى فان الله تعالى لا يقبل من العباد إلا ما كان خالصا . فما ظنك بثواب من الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام اهـ .

ولأمر المؤمنين على عليه السلام في عهد عهده إلى الاشتراك إلى مصر فيه عدة مصالح وآداب ومواعظ وحكم وهو معروف في المنهج لم أنقله لشهرته وقد أخذ من كلام عمر رضي الله عنه أنه ينقض للقاضي حكمه إذا أخطأ . ويدل له ما أخرجه الشيخان من حديث . أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بينا امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب ، فذهب باين إحداهما فقالت هذه لصاحبتها : إنما ذهب بابنك ، وقالت الأخرى : إنما ذهب بابنك فتحاكتا إلى داود عليه السلام فقضى به للكبرى ، فخرجتا إلى سليمان فأخبرتا ، فقال اثنتي بالسكين أشقه بينكما نصفين ، فقالت الصغرى : لا تفعل يرحمك الله هو ابنها ، فقضى به للصغرى » وللعلماء قولان في المسألة : قول إنه ينقضه إذا أخطأ : والآخرون لا ينقضه لحديث « وإن أخطأ فله أجر » قلت : ولا يخفى أنه لا دليل فيه لأن المراد أخطأ ما عند الله وما هو في نفس الأمر من الحق وهذا الخطأ لا يعلم الا يوم القيامة أو بوحى من الله تعالى . والكلام في الخطأ الذي يظهر له في الدنيا من عدم استكمال شرائط الحكم أو نحوه .

هـ — وعن أبي بكر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان . متفق عليه ) النهي ظاهر في التحريم وحمله الجمهور على الكراهة ، وترجم النووي في شرح مسلم له « بباب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان » . وترجم البخاري « بباب هل يقضي القاضي أو يفتي المفتي وهو غضبان ؟ » وصرح النووي بالكراهة في ذلك . وإنما حملوه على الكراهة نظر إلى العلة المستنبطة المناسبة لذلك ، وهي أنه لما رتب النهي على الغضب والغضب بنفسه لا مناسبة فيه لمنع الحكم ، وإنما ذلك لما هو مظنة لخصوله وهو تشويش الفكر ومشغلة القلب عن استيفاء ما يجب من النظر وحصول هذا قد يقضى إلى الخطأ عن الصواب ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل انسان . فان أفضى الغضب إلى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه ، وان لم يفض إلى هذا الحد فأقل أحواله الكراهة . وظاهر الحديث أنه لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه . وخصه بغوي وامام الحرمين بما إذا كان الغضب لغير الله . وعلل بأن

الغضب لله يؤمن معه من التعبد بخلاف الغضب للنفس . واستبعده جماعة لمخالفته لظاهر الحديث والمعنى الذي لأجله نهى عن الحكم معه . ثم لا يخفى أن الظاهر في النهى التحريم وأن جعل العلة المستنبطة عبارة إلى الكراهة بعيد . وأما حكمه صلى الله عليه وسلم مع غضبه في قصة الزبير ، فلها علم من أن عصمته مانعة عن إخراج الغضب له عن الحق ، ثم الظاهر أيضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب ، إذ النهى يقتضى الفساد والتفرقة بين الهى للذات والنهى للوصف كما يقوله الجمهور غير واضح كما قرر في غير هذا المحل وقد ألحق بالغضب الجوع والعطش المفرطان ، لما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقضى القاضى إلا وهو شعبان ريان » وكذلك ألحق به كل ما يشغل القلب ويشوش الفكر من غلبة النعاس أو الهم أو المرض أو نحوها .

٦ - ( وعن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضُ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الآخرِ فَسَوْفَ تَذَرِي كَيْفَ تَقْضِي ، قال علي رضي الله عنه . فما زلت قاضيا بعد رواه أحمد وأبو داود والترمذي ، وحسنه وقواه ابن المديني ، وصححه ابن حبان ) الحديث أخرجه من طرق أحسنها رواية البزار عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه ، وفي إسناده عمرو بن أبي المقدام ، واختلف فيه علي عمرو بن مرة ورواه شعبة عنه عن أبي البختري قال : حدثني من سمع عليا رضي الله عنه ، أخرجه أبو يعلى وإسناده صحيح لولا هذا المبهم ، وله طرق أخر تشهد له ، ويشهد له الحديث الآتي ، وهو قوله :

٧ - ( وله شاهد عند الحاكم من حديث ابن عباس ) والحديث دليل على أنه ، يجب على الحاكم أن يسمع دعوى المدعي أولا ثم يسمع جواب المجيب ، ولا يجوز أن يبنى الحكم على سماع دعوى المدعي قبل جواب المجيب ، فإن حكم قبل سماع الإجابة عمدا بطل قضاؤه وكان قدما في عدالته ، وإن كان خطأ لم يكن قادما وأعاد الحكم على وجه الصحة وهذا حيث أجاب الخصم ، فإن سكت عن الإجابة أو قال لا أقر ولا أنكر فني البحر عن الإمام يحيى ومالك يحكم عليه لعصية بالتمرد وإن شاء حبسه حتى يقر أو ينكر ، وقيل بل يلزمه الحق بسكوته إذا الإجابة تجب فورا ، فإذا سكت كان كسكوله . وأجيب بأن السكول : الامتناع من اليمين وهذا ليس منه ، وقيل يحبس حتى يقر أو ينكر . وأجيب بأن التمرد كاف في جواز الحكم إذا الحكم شرع لفصل الشجار ، ودفع الضرار ، وهذا حاصل ما في البحر . قيل والأولى أن يقال : ذلك حكمه حكم الغائب ، فمن أجاز الحكم على الغائب أجاز الحكم على الممتنع عن الإجابة لا اشتراكهما في عدم الإجابة . وفي الحكم على الغائب قولان : الأول أنه لا يحكم على الغائب لأنه لو كان الحكم عليه جائزا لم يكن الحضور عليه واجبا ، ولهذا الحديث فإنه دل على أنه لا يحكم حتى يسمع كلام المدعي عليه ، والغائب لا يسمع له جواب ، وهذا الذي



ذهب إليه زيد بن علي وأبو حنيفة والثاني يحكم عليه لما تقدم من حديث هند وتقدم الكلام فيه مستوفي ، وهذا مذهب الهادوي ومالك والشافعي ، وحملوا حديث علي هذا على الحاضر ، وقالوا : الغائب لا يفوت عليه حق . فانه إذا حضر كانت حجته قائمة وتسمع ويعمل بمقتضاها ولو أدى إلى نقض الحكم لأنه في حكم المشروط .

٨ - ( وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا** ) زاد في رواية « فلا يأخذه »

رواه ابن كثير في الإرشاد ( فأنما أقطع له قطعة من النار . متفق عليه ) اللحن هو الميل عن جهة الاستقامة ، والمراد أن بعض الخصماء يكون أعرف بالحق وأفطن لها من غيره . وقوله « على نحو ما أسمع » أي من الدعوى والإجابة والبينة أو اليمين .

وقد تكون باطلة في نفس الأمر فيقطع من مال أخيه قطعة من نار باعتبار ما يثول إليه من باب - إنما يأكلون في بطونهم نارا - والحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحمل به للمحكوم له ما حكم له به على غيره إذا كان ما ادعاه باطلا في نفس الأمر ، وما أقامه من الشهادة كاذبا .

وأما الحاكم فيجوز له الحكم بما ظهر له والإلزام به ، وتخليص المحكوم عليه مما حكم به لو امتنع وينفذ حكمه ظاهرا ، ولكنه لا يحمل به الحرام إذا كان المدعي مبطلا وشهادته كاذبة ، وإلى

هذا ذهب الجمهور . وخالف أبو حنيفة فقال : إنه ينفذ ظاهرا وباطنا وأنه لو حكم الحاكم بشهادة زور أن هذه المرأة زوجة فلان حملت له واستبدل بآثار لا يقوم بهادليل وبقياس لا يقوى على مقاومة النص . وفي الحديث دليل أنه صلى الله عليه وسلم يقر على الخطأ ، وقد نقل الاتفاق عن الأصوليين أنه لا يقر فيما حكم فيه باجتهاده بناء على جواز الخطأ في الأحكام .

وجمع بين اتفاقهم وما أفاده الحديث بأن مرادهم أنه لا يقر فيما حكم فيه باجتهاده بناء على جواز الخطأ عاينه فيه ، وذلك كقصصة أسارى بدر والإذن للمتخلفين . وأما الحكم الصادر عن الطريق

التي فرضت كالحكم بالبيينة أو يمين المحكوم عليه ، فانه إذا كان مخالفا للباطن لا يسمى الحكم به خطأ بل هو صحيح لأنه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهدين وإن

كانا شاهدي زور فالتمصير منهما وأما الحاكم فلاحية له في ذلك ولا عتب عليه بسببه . بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد الذي وقع الحكم على وفقه ، مثل أن يحكم بأن الشفعة

مثلا للجار وكان الحكم في ذلك في علم الله أنها لا تثبت إلا للخليط ، فانه إذا كان مخالفا للحق الذي في علم الله فيثبت فيه الخطأ للمجتهد على من يقول الحق مع واحد وهذا

هو الذي تقدم أنه إذا أخطأ كان له أجر . واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يمكنه اطلاعه على أعيان القضايا مفصلا ، كذا قاله

ابن كثير في الإرشاد . قلت : وفيه تأمل لأنه صلى الله عليه وسلم إنما أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع ، ولم ينف أنه يحكم بما علم والتعليل بقوله « فأنما أقطع له قطعة من النار »

دال على أن ذلك في حكمه بما يسمع ، فإذا حكم بما علمه فلا تجرى فيه العلة

٩ — (وعن جابر رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 كَيْفَ تُقَدِّسُ أُمَّةٌ ) أي تطهر ( لَا يُؤْخَذُ مِنْ شَدِيدِهِمْ لَضَعِيفِهِمْ ) رواه  
 ابن حبان ( وأخرج حديث جابر أيضا ابن خزيمة وابن ماجه . وقد شهد له الحديث وهو قوله .  
 ١٠ — (وله شاهد من حديث بريدة عند الزار) وفي الباب عن قابوس بن الحارث عن  
 أبيه ، رواه الطبراني وابن قانع وفيه عن خولة غير منسوبة ، فقل إنها امرأة حمزة رواه الطبراني  
 وأبو نعيم ، وشواهد حديث الباب كثيرة منها ما ذكر ، ومنها الحديث وهو قوله .  
 ١١ — (وآخر) أي وله شاهد (من حديث أبي سعيد عند ابن ماجه) والمراد أنها  
 لا تطهر أمة من الذنوب لا يتصف لضعيفها من قوتها فيما يلزم من الحق له ، فانه يجب نصر  
 الضعيف حتى يأخذ حقه من القوى كما يؤيده حديث «انصر أخاك ظالما أو مظلوما» .  
 ١٢ — (وعن عائشة رضي الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 يُدْعَى بِالْقَاضِي الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ  
 لَمْ يَقْضَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عَمْرِهِ . رواه ابن حبان وأخرجه البيهقي ولفظه : في تمرة )  
 في الحديث دليل على شدة حساب القضاة في يوم القيامة وذلك لما يتعاطونه من الخطر ،  
 فينبغي له أن يتجرى الحق ويبلغ فيه جهده ويحذر من خلطاء السوء من الوكلاء والاعوان ،  
 فقد أخرج البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا «ما استخلف الله من خليفة  
 إلا له بطانان . بطانان تأمره بالخير وتحضه عليه . وبطانان تأمره بالشر وتحضه عليه ، والله مصوم  
 من عصية الله تعالى» وأخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ «ما من وال إلا له  
 بطانان» الحديث . ويحذر اغتراء والوكلاء ، ويروي لهم حديث «من خاصم في باطل وهو  
 يعلمه لم يزل في سخط الله حتى يتزعج» وفي لفظ «من أعان على خصومة يظلم فقد باء بغضب  
 من الله» رواهما أبو داود من حديث ابن عمر . ولما عرفه من تجنب أكابر العلماء ولاية القضاء  
 كما قدمناه ، وإذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور والجهالة وفي ترجمة  
 عبد الله بن وهب في الغربال أنه كتب إليه الخليفة بقضاء مصر فاختفى في بيته ، فاطاع عليه  
 بعضهم يوما فقال : يا ابن وهب ألا تخرج فتحكم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ؟ فقال : أما علمت أن العلماء يحشرون مع الأنبياء والقضاة مع السلاطين ؟  
 ١٣ — (وعن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لن يفلح  
 قوم ولوا أمرهم امرأة . رواه البخاري) فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئا من  
 الأحكام العامة بين المسلمين ، وإن كان الشارع قد أثبت لها أتعارا في بيت زوجها وذهب  
 الحنفية إلى جواز توليتها الأحكام إلا الحدود . وذهب ابن جرير إلى جواز توليتها مطلقا  
 والحديث إخبار عن عدم فلاح من ولي أمرهم امرأة وهم منهيون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم  
 مأمورون باكتساب ما يكون سببا للفلاح



١٤ - ﴿ وعن أبي مرزوق الأزدي ﴾ هو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني ، روى عنه ابن عمه أبو الشاخ وأبو المعطل وغيرهما ﴿ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ وَفَقَّرَهُمْ احْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ ﴾ ولفظه عند الترمذي « ما من إمام يفلق بابه دون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته » وأخرجه الحاكم عن أبي نعيم عن أبي مرزوق ، وله قصة مع معاوية ، وذلك أنه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من ولاه الله » الحديث ، فجعل معاوية رجلا على حوائج المسلمين . ورواه أحمد من حديث معاذ بلفظ « من ولي من أمور المسلمين شيئا فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة » ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ « أيما أمير احتجب عن الناس فأهدمهم احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة » وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث : منكر . وأخرج الطبراني رجال ثقات إلا شيخه ، فانه قال المنذرى لم يقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي بصير أنه قال لمعاوية : سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا أحبيب أن أضعه عندك مخافة أن لا تلقاني ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « يا أيها الناس من ولي منكم عملا فحجب بابه عن ذى حاجة للمسلمين يحجبه الله أن يلج باب الجنة ، ومن كانت همه الدنيا حرم عليه جوارى . فاني بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعمارتهما » والحديث دليل على أنه يجب على من ولي أي أمر من أمور عباد الله أن لا يحتجب عنهم وأن يسهل الحجاب ليصل إليه ذو الحاجة من فقير وغيره . وقوله « احتجب الله عنه » كناية عن منعه له من فضله وعطائه ورحمته .

١٥ - ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشئ والمرتشئ ﴾ في النهاية : الراشي من يعطى الذي يعينه على الباطل والمرتشئ الآخذ ﴿ في الحكم رواه أحمد والأربعة ، وحسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان ﴾ وزاد أحمد « والرائش » هو الذي يمشي بينهما وهو السفير بين الدافع والآخذ وإن لم يأخذ على سفارته أجرا . فان أخذ فهو أبلغ .

١٦ - ﴿ وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو عند الأربعة إلا النسائي ﴾ إلا أنه لم يذكر فيه لفظ في الحكم ، وكذا في رواية أبي داود لم يذكرها إنما زادها في رواية الترمذي والرشوة حرام بالإجماع سواء كانت للقاضي أو للعامل على الصدقة أو لغيرهما ، وقد قال - ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون - وحاصل ما يأخذ القضاة من الأموال على أربعة أقسام : رشوة وهدية وأجرة ورزق . فالأول الرشوة إن كانت ليحكمه الحاكم بغير حق فهي حرام على الآخذ والمعطى ، وإن كانت ليحكمه بالحق على غريمه فهي حرام على الحاكم دون المعطى لأنها

لاستيفاء حقه ، فهي كجعل الآبق وأجرة الوكالة على الخصومة ، وقيل تحرم لأنها توقع الحاكم في الإثم . وأما الهدية وهي الثاني فإن كانت ممن يهاديه قبل الولاية فلا تحرم استدامتها وإن كان لا يهدي إليه إلا بعد الولاية ، فإن كانت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده جازت وكرهت وإن كانت ممن بينه وبين غريمه خصومة عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي ويأتي فيه ما سلف في الرشوة على الباطل أو حق . وأما الأجرة وهي الثالث فإن كان للحاكم جناية من بيت المال ورزق حرمت بالاتفاق ، لأنه إنما أجرى له الرزق لأجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة ، وإن كانت لأجراية له من بيت المال جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير حاكم ، فإن أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه ، لأنه إنما يعطي الأجرة لكونه عمل عملا لأجل كونه حاكما يأخذه لما زاد على أجرة مثله غير حاكم إنما أخذه لافي مقابلة شيء بل في مقابلة كونه حاكما ، ولا يستحق لأجل كونه حاكما شيئا من أموال الناس اتفاقا ، فأجرة العمل أجرة مثله ، فأخذ الزيادة على أجرة مثله حرام . ولذا قيل إن تولية القضاء لمن كان غنيا أولى من تولية من كان فقيرا ، وذلك لأنه لفقره يصير متعرضا للتناول ما لا يجوز له تناوله إذا لم يكن له رزق من بيت المال . قال المصنف : لم ندرك في زماننا هذا من يطلب القضاء إلا وهو مصرح بأنه لم يطلبه إلا لاحتياجه إلى ما يقوم بأوده ، مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى

١٧ - (وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم . أن الخصم بين يمين يدي الحاكم . رواه أبو داود وصححه الحاكم وأخرجه أحمد والبيهقي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام قال أبو حاتم ، إنه كثير الغلط . والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم ويسوي بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فإنه يرفع المسلم كما في قصة علي عليه السلام . مع غريمه الذي عند شريح ، وهي ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال «وجد علي ابن أبي طالب رضي الله عنه درعا له عنده يهودي التقطها فعرفها فقال : درعي سقطت عن جمل لي أورك ، فقال اليهودي : درعي وفي يدي ، ثم قال اليهودي : بيني وبينك قاضي المسلمين فأتوا شريحا ، فلما رأى عليا قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس على فيه ثم قال علي لو كان خصمي من المسلمين لساويته في المجلس ، لكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «لا تساورهم في المجلس» وساق الحديث . قال شريح ، ما تشاء يا أمير المؤمنين ، قال : درعي سقط عن جمل لي أورك فالتقطها هذا اليهودي ، قال شريح : ما تقول يا يهودي قال : درعي وفي يدي ، قال شريح . صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك ، ولكن لا بد لك من شاهدين ، فدعا قنبرا والحسن بن علي فشهدا أنها لدرعه ، فقال شريح . أما شهادة مولاك فقد أجزأها ، وأما شهادة ابنك فلا تجزها ، فقال علي عليه السلام . تكلمتك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الحسن والحسين



سيد شباب أهل الجنة ؟ قال : اللهم نعم ، قال : أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة ؟ ثم قال لليهود : خذ الدرع ، فقال اليهودي : أمير المؤمنين جاء معي إلي قاضي المسلمين فقضي لي ورضي ، صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك سقطت عن جمل لك التقطتها أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، فوهبها له على عليه السلام وأجازه بتسعة مائة ؟ وقتل معه يوم صفين اهـ . وقول شريح : والله إنها لدرعك كأنه عزفها ويعلم أنها درعه ، لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما أنه لا يرى شهادة الولد لأبيه ، فانظر ما أبرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما آل إليه من الخير للمدعي عليه .

### باب الشهادات

الشهادة مصدر شهد : جمع لإرادة الأنواع . قال الجوهري : الشهادة خير قاطع ، والشاهد حامل الشهادة ومؤديها لأنه مشاهد لما غاب عن غيره ، وقيل مأخوذة من الإعلام من قوله تعالى - شهد الله أنه لا إله إلا هو - أي علم .

١ - ( عن زيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ألا أخبركم بخبر الشهاداء ؟ هو الذي يأتي بالشهادة قبل أن يسأله ، رواه مسلم ) دل على أن خير الشهاداء من يأتي بشهادته لما هي له قبل أن يسأله أنه يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران ، وفيه « ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون » في سياق الدم لهم ، ولما تعارضا اختلف العلماء في الجمع بينهما على ثلاثة أوجه : الأول أن المراد بحديث زيد إذا كان عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فيأتي إليه فيخبره بها أو يموت صاحبها فيخلف ورثة فيأتي إليهم فيخبرهم بأن عنده لهم شهادة وهذا أحسن الأجوبة ، وهو جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك . الثاني أن المراد بها شهادة الحسبة ، وهي ما لا تتعلق بحيث الأدميين المختصة بهم محضها ، ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله تعالى أو ما فيه شائبة منه كالصلاة والوقف والوضوء العامة ونحوها . وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الأدميين المحضة . الثالث أن المراد بقوله « أن يأتي بالشهادة قبل أن يسأله » المبالغة في الإجابة فيكون لقوة استدعاده كالذي أتى بها قبل أن يسأله كما يقال في حق الجواد : إنه يعطى قبل الطلب ، هذه الأجوبة مبنية على أن الشهادة لا تؤدي قبل أن يطلبها صاحب الحق . ومنهم من أجاز ذلك عملاً برواية زيد ، وتأويل حديث عمران بأحد تأويلات : الأول أنه محمول على شهادة الزور : أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم . الثاني أن المراد إتيانه بالشهادة بلفظ الحلف نحو أشهد بالله ما كان إلا كذا ، وهذا جواب الطحاوي ، الثالث أن المراد به الشهادة على ما لا يعلم مما سيكون من الأمور المستقبلية فيشهد على قوم بأنهم من أهل النار ، وعلى قوم بأنهم من أهل الجنة من غير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء . حكاه الخطابي . والأول أحسنها .

٢ - وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : **إِنْ خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَكُونُ . قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ ، وَيَنْذَرُونَ وَلَا يُؤْفَوْنَ ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ .** متفق عليه . القرن : أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الأمور المقصودة ، ويقال إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمان أو رئيس يجمعهم على ملة أو مذهب أو عمل ، ويطلق القرن على مدة من الزمان . واختلفوا في تحديدها من عشر أعوام إلى مائة وعشرين . قال المصنف إنه لم ير من صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرين وما عدا ذلك فقد قال به قائل قلت : أما للتسعون فنعم ، وأما المائة والعشرون فصرح به في القاموس فإنه قال : **أومائة أو مائة وعشرون .** والاول أوضح لقوله صلى الله عليه وسلم **لغلام «عش قرنا» فعاش مائة سنة انتهى .** قال صاحب المطالع : القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد . وقرنه صلى الله عليه وسلم المراد به هم المسلمون في عصره . وقوله **«ثم الذين يلونهم»** هم التابعون ، والذين يلون التابعين أتباع التابعين وهذا يدل على أن الصحابة أفضل من التابعين ، والتابعين أفضل من تابعيهم ، وأن التفضيل بالنظر إلى كل فرد فرد ، وإليه ذهب الجماهير . وذهب ابن عبد البر إلى أن التفضيل بالنسبة إلى مجموع الصحابة لا إلى الأفراد ، فمجموع الصحابة أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم . إلا أهل بدر وأهل الحديبية فانهم أفضل من غيرهم . يريد أن أفرادهم أفضل من أفراد من يأتي بعدهم ، واستدل على ذلك بما أخرجه الترمذي من حديث أنس وصحبه ابن حبان من حديث عمار من قوله صلى الله عليه وسلم **«أمتي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره»** وبما أخرجه أحمد والطبراني والدارمي من حديث أبي جمعة . قال **«أبو عبيدة يا رسول الله أحد خير منا ؟ أسلمنا معك . وهاجرنا معك ، قال : قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني»** وصححه الحاكم . وأخرج أبو داود والترمذي من حديث ثعلبة يرفعه **«تأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين ، قيل منهم أو منا يا رسول الله ؟ قال : بل منكم»** وأخرج أبو الحسن القطان في مشيخته عن أنس يرفعه **«تأتي على الناس زمان الصابر فيه على دينه له أجر خمسين منكم»** وجمع الجمهور بين الأحاديث بأن للصحبة فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الأعمال ، فلمن صحبه صلى الله عليه وسلم فضيلتها وإن قصر عمله وأجره باعتبار الاجتهاد في العبادة وتكون خيرتهم على من سيأتي باعتبار كثرة الأجر لا بالنظر إلى ثواب الأعمال وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة ، وأما مشاهير الصحابة فانهم حازوا السبق من كل نوع من أنواع الخير ، وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث . وأيضا فان المقاضلة بين الأعمال بالنظر إلى الأعمال المتساوية في النوع . وفضيلة الصحبة مختصة بالصحابة لم يكن لمن عداهم شيء . من ذلك النوع . وفي قوله **«ثم يكون قوم إلى آخره»** دليل على أنه لم يكن في القرنين الأولين من بعد الصحابة من يتصف بهذه الصفات المذمومة ، ولكن الظاهر أن المراد بخسب الأغلب



واستدل به على تعديل القرون الثلاثة ، ولكنه أيضا باعتبار الأغلب . وقوله « لا يؤتمنون » أى لا يراعى الناس أمناء ولا يثقون بهم لظهور خيانتهم . وقد ثبت أن الأمانة أول ما يرفع من الناس . ومعنى قوله « يظهر فيهم السمن » أنهم يتوسعون في المسآكل والمشارب وهى أسباب السمن ، وقيل أراد كثرة المال ، وقيل المراد أنهم يسمنون : أى يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف . وفي حديث أخرجه الترمذى بلفظ « ثم يجي قوم يتسمنون ويحبون السمن » فجمع بين السمن : أى للتكثير بما ليس عندهم وتعاطى أسباب السمن .

٣ - وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر ( بفتح الغين المعجمة وفتح الميم وكسرهما بعدها راء ، فسره أبو داود بالحنة بالخاء المهملة ، وهى الحقد والشحناء ) على أخيه ولا تجوز شهادة القانع ( بالقاف وبعد الألف نون ثم عين ) هملة يأتى بيانه ( لأهل البيت . رواه احمد وأبو داود ) وأخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الخائن والخائنة » أخرجه ابن ماجه والبيهقى وإسناده قوى ، وأخرجه الترمذى والدارقطنى والبيهقى من حديث عائشة رضى الله عنها بلفظ « لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذى غمر لأخيه » الحديث ، وفيه ضعف قال الترمذى : لا يصح عندنا إسناده . وقال أبو زرعة فى العلل منكر ، وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزى . وقيل البيهقى . لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقوله « الخائن » قال أبو عبيدة : لا نراه خص به الخيانة فى أمانات الناس دون ما افترض الله على عباده واثمنهم عليه ، فانه قد سمي ذلك أمانة ، قال الله تعالى - يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم - فمن ضيع شيئا مما أمر الله تعالى به أو ما نهى عنه فليس ينبغى أن يكون عدلا ، فانه إذا كان خائنا فليس له تقوى ترده عن ارتكاب محظورات الدين التى منها الكذب فلا يحصل الظن بخبره لأنه مظنة تهمة أو مسلوب الأهلية ، وأما ذو الغمر فالمراد به ما ذكرناه من الحقد والشحناء والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه والكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين ، فان ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحبه إنزال الضر بمن يحقد عليه . وأما المسلم إذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فانها تقبل شهادته عليه وإن كان بينهما عداوة فى الدين ، فان عداوة الدين لا تقتضى أن يشهد عليه زورا فان الدين لا يسوغ ذلك ، وإنما خرج الحديث على الأغلب . والقانع هو الخادم لأهل البيت والمنقطع اليهم للخدمة وقضاء الحوائج . وموالاتهم عند الحاجة وفى تمام الحديث وأجازها : أى شهادة القانع لغيرهم : أى لغير من هو تابع لهم ، وإنما منع من شهادته لمن هو قانع لهم لأنه مظنة تهمة فيجب دفع الضر عنهم وجلب الخير اليهم فتع من الشهادة . ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة فى الشاهد ، وعليه دل قوله تعالى سواشهدوا ذوى عدل منكم - وقد رسمى العدالة بأنها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى

والمرودة ليس معها بدعة . وقد نازعناهم في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيما نعم به البلوى بحكام الأمة وحققنا الحق في العدالة في رسالة « تمرات النظر في علم الأثر » وفي منحة « الغفار حاشية ضوء النهار » ولله الحمد ، واخترنا أن العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعتياد كذب وأقمنا عليه الأدلة هنالك والشارح هنا مشى مع الجماهير ، وذكر بعض ما يتعلق بتفسير مرادهم .

٤ — (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ . رواه أبو داود وابن ماجه ) البدوي : من سكن البادية نسب على غير قياس النسبة ، والقياس بادوي ، والقرية بفتح القاف وقد تكسر المصير الجامع . وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوي على صاحب القرية لاعلى بدوي مثله فتصح ، وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أصحابه . وقال أحمد : أخشى أن لا تقبل شهادة البدوي على صاحب القرية لهذا الحديث ، ولأنه متهم حيث أشهد بدويا ولم يشهد قرويا ، وإليه ذهب مالك إلا أنه قال : لا تقبل شهادة البدوي لما فيه من الجفاء في الدين ، والجهالة بأحكام الشرائع ، ولأنهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها . وذهب الأكثر إلى قبول شهادتهم ، وحملوا الحديث على من لا تعرف عدالته من أهل البادية ، إذ الأغلب أن عدالتهم غير معروفة ، وقد استدل في البحر لقبول شهادتهم بقبوله صلى الله عليه وسلم لشهادة الأعرابي على هلال رمضان

٥ — (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب فقال : إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن الوحي قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم رواه البخاري) وتماه « فن أظهر لنا خيرا أمنا وقربنا وليس لنا من سريره شيء ، الله يحاسبه في سريره ، ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه ، وإن قال إن سريره حسنة . استدل به على قبول شهادة من لم يظهر منه ريبة نظرا إلى ظاهر الحال وأنه يمكن في التعديل ما يظهر من حال المعدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريره لأن ذلك معذر إلا بالوحي وقد انقطع ، وكان المصنف أورده وإن كان كلام صحابي لا حجة فيه لأنه خطب به عمر وأقره من سمعه فكان قول جماهير الصحابة ، ولأن هذا الذي قاله هو الجاري على قواعد الشريعة وظاهر كلامه أنه لا يقبل المجهول . ويدل له ما رواه ابن كثير في الإرشاد أنه شهد عند عمر رجل فقال له عمر : لست أعرفك . ولا يضرك أن لا أعرفك أنت بمن يعرفك ، فقال رجل من القوم : أنا أعرفه . قال : بأي شيء تعرفه ؟ قال : بالعدالة والفضل ، فقال : هو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه ؟ قال : لا ، قال : فمالك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع ؟ قال : لا ، قال : فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الأخلاق ؟ قال : لا قال : لست تعرفه ، ثم قال للرجل : أنت بمن يعرفك » قال ابن كثير . رواه البغوي بأسناد حسن (٩ - سبل السلام - ٤)



٦ - وعن أبي بكرة رضى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه عد شهادة الزور في أكبر الكبائر . متفق عليه . في حديث وانفذه أنه صلى الله عليه وسلم قال « ألا أنبئكم بأ أكبر الكبائر ثلاثا ، قالوا بلى ، قال : الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وجلس وكان معكم قائم قال : ألا وقول الزور ، فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت » تقدم تفسير شهادة الزور : قال الثعلبي : الزور : تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل إلى من سمعه أو رآه أنه بخلاف ما هو به فهو تمويه الباطل بما يوهم أنه حق . وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم قول الزور عديلا للإشراك ومساويا له . قال النووي : وليس على ظاهره المتبادر ، وذلك لأن الشرك أكبر بلا شك ، وكذلك القتل فلا بد من تأويله وذلك بأن التفضيل لها بالنظر إلى ما يناظرها في المفسدة ، وهي التسبب في أكل المال بالباطل ، فهي أكبر الكبائر بالنسبة إلى الكبائر التي يتسبب بها إلى أكل المال بالباطل فهي أكبر من الزنى ومن السرقة . وإنما اهتم صلى الله عليه وآله وسلم باختيارهم عن شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التنبيه وكرر الإخبار لكون قول الزور وشهادة الزور أسهل على اللسان والتهاون بها أكثر ، ولأن الحوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرها فاحتيج إلى الاهتمام بشأنه بخلاف الإشراف فإنه يذبو عنه قلب المسلم ، ولأنه لا تعدى مفسدته إلى غير المشرك بخلاف قول الزور فإنه يتعدى إلى من قيل فيه ، والعقوف يصرف عنه كرم الطبع والمروءة .

٧ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : ترى الشمس ؟ قال : نعم ، قال : على مثلها فاشهد أو دَع . أخرجه ابن عدى بأسناد ضعيف : وصححه الحاكم فأخطأ . لأن في إسناده محمد بن سليمان بن مشمول ضعفه النسائي . وقال البيهقي : لم يرو من وجه يعتمد عليه . وفيه دليل على أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على ما يعلمه علما يقينا كما تعلم الشمس بالمشاهدة ، ولا تجوز الشهادة بالظن ، فإن كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته ، وإن كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك الصوت ورؤية المصوت أو التعريف بالصوت بعدلين أو عدل عند من يكتفي به إلا في مواضع فإنها تجوز الشهادة بالظن ، وقد بوب البخاري للشهادة على الظن بقوله « باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم » وذكر أربعة أحاديث في ثبوت الرضاع وثبوته إنما هو بالاستقاضة ولم يذكر حديثا على رؤية الرضاع . وأشار بذلك إلى ثبوت النسب ، فإن من لازم الرضاع ثبوت النسب . وأما ثبوت الرضاة نفسها بالاستقاضة فإنه مستفاد من صريح الأحاديث ، فإن الرضاة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان مستفيضا عند من وقع له . وحسد الاستقاضة عند الهادوية شهرة في المحلة تشرظنا أو علما ، وإنما اكتفي بالشهرة في المذكورة إذ لا طريق له إلى التحقيق بالنسب لعدم التحقق فيه في الأغلب ، وأراد البخاري بالموت القديم ما نطأ أول الزمان

عليه ، وحمد البعض بنحوين سنة ، وقيل أربعين ، وذلك لأنه يشق فيه التحقيق وإلى العمل بالشهرة في النسب ذهب الهاذوية والشافعية وأحمد ، ومثله الموت كذلك ذهبت إليه الهاذوية في نبوت الولاء . وقال المصنف في الفتح : اختلف العلماء في ضابط ما تفيد فيه الشهادة بالاستفاضة ، فيصح عند الشافعية في النسب قطعا والولادة وفي الموت والعق والولاء والولاية والوقف والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه وذلك على الراجح في جميع ذلك . وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضمعة وعشرين موضعا وهي مستوفاة في قواعد العلاني إلى آخر كلامه .

٨ — وعن رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بيمين وشاهد . أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، وقال : إسناده جيد ، قال ابن عبد البر : لا مطمئن لأحد في إسناده كذا قال ، لكنه قال الترمذي في العلل : سألت محمدا : يعني البخاري عنه فقال : لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس يريد عمرو بن دينار راويه عن ابن عباس ، وقال الحاكم : قد سمع عمرو من ابن عباس عدة أحاديث ، وسمع من جماعة من أصحابه فلا ينكر أن يكون سمع منه حديثا . وسمعه من أصحابه عنه وله شواهد .

٩ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه مثله . أخرجه أبو داود والترمذي ، وصححه ابن حبان ، وأخرجه أيضا الشافعي ، وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه : هو صحيح ، وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين من الصحابة ، وقد سرد الشارح أسماءهم . والحديث دليل على أنه يثبت القضاء بشاهد ويمين ، وإليه ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة والهاذوية ومالك قال الشافعي وعمدتهم هذه الأحاديث واليمين وإن كان حاصلا تأكيده الدعوى لسكن بهظم شأنها فإنها إ شاهد لله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ، ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكان مفتريا على الله أنه يعلم صدقه ، فلما كانت بهذه المنزلة العظيمة ها بها المؤمن بإيمانه وعظمة شأن الله عنده أن يحلف به كاذبا ، وها بها الفاجر لما يراه من تعجيل عقوبة الله أن حلف يميناً فاجرة ، فلما كان لليمين هذا الشأن صلت لهجوم على الحكم كشهادة الشاهد ، وقد اعتبرت الأيمان فقط في اللعان وفي القسامة في مقام الشهود . وذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد مستدلين بقوله تعالى - وأشهدوا ذوي عدل منكم - وقوله فإن لم يكونا رجلين فرجل وأمرأتان - قالوا : وهذا يقتضي الحصر ويفيد مفهوم المخالفة أنه لا يكون بغير ذلك ، وزيادة الشاهد واليمين تكون نسخا لمفهوم المخالفة . وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخه بالحديث الصحيح أعني حديث ابن عباس ، واسعدوا بقوله صلى الله عليه وسلم « شاهدك أو يمينه » . وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليمين صحيح يعمل بهما في منطوقيهما ، فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق



الآخر . هذا ، وفي سنن أبي داود أنه قال سلمة في حديثه : قال عمرو في « الحقوق » يريد أن عمرو بن دينار الراوي عن ابن عباس خص الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي : وهذا خاص بالأموال دون غيرها فإن الراوي وقفه عليها ، والخاص لا يتعدى به محله ولا يقاس عليه غيره واقتضاء العموم منه غير جائز لأنه حكاية فعل والفعل لا عموم له . والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين إلا الحد والقصاص للاجماع أنهما لا يثبتان بذلك .

## باب الدعاوى والبيّنات

الدعاوى جمع دعوي : وهي اسم مصدر من ادعى شيئا إذا زعم أنه له ؛ خفا أو باطلا والبيّنات جمع بيّنة : وهي الحجّة الواضحة ، سميت الحجّة بيّنة لوضوح الحق وظهوره بها .

١ — ﴿ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلِلْبَيْتِ ﴾ أي من حديث ابن عباس ﴿ باسناد صحيح : الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ﴾ وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي . والحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيما يدعيه لمجرد دعواه بل يحتاج إلى البيّنة أو تصديق المدعى عليه ، فإن طلب يمين المدعى عليه فله ذلك وإلى هذا ذهب سلف الأمة وخلفها . قال العلماء : والحكمة في كون البيّنة على المدعى أن جانب المدعى ضعيف لأنه يدعى خلاف الظاهر ، فكلف الحجّة القوية وهي البيّنة فيقوى بها ضعف المدعى . وجانب المدعى عليه قوي ، لأن الأصل فراغ ذمعه ؛ فاكتمت منه باليمين وهي حجة ضعيفة .

٢ — ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا ؛ فأمر أن يسهم بينهم في اليمين أيهم يحلف . رواه البخاري ﴾ بفسره ما رواه أبو داود والنسائي من طريق أبي رافع عن أبي هريرة « أن رجلين اختلفا في متاع ليس لواحد منهما بيّنة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : استهما على اليمين ما كان أحبا ذاك أو كرها » قال الخطابي ومعنى الاستهام هنا الافتراع : يريد أنهما يقتراعا فأيهما خرجت له القرعة حلف وأخذ ما ادعى . وروى مثله عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أنه أتى بنعل وجد في السوق يباع ؛ فقال رجل : هذا . نعلي لم أبع ولم أهب ؛ وقرع على خمسة يشهدون . وجاء آخر يدعيه يزعم أنه نعله وجاء بشاهدين . قال الراوي . فقال علي رضي الله عنه . إن فيه قضاء وصلاحا وسوف أبين لكم ذلك ، أما صلحه فإن يباع النعل فيقسم على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا اثنان ، وإن لم يسطحا فالقضاء أن يحلف أحد الخصمين أنه ما باعه ولا وهبه وأنه نعله ، فإن تشاحجتا أيكما يحلف فانه يقرع بينكما على الحلف فأبكما قرع حلف انتهى كلام الخطابي .

٣ — (وعن أبي أمامة الحارثي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، فقال له رجل: وإني كان شيثا يسيرا يا رسول الله؟ قال: وإن كان قضييا من أراك. رواه مسلم) الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف ليأخذ حقا لغيره أو يسقط عن نفسه حقا فإنه يدخل تحت الاقتطاع لحق المسلم والتعير بحق المرء المسلم يدخل فيه ما ليس بمال شرعا كجلد الميتة ونحوه. وذكر المسلم خرج مخرج الغالب، وإلا فالذي مثله في هذا الحكم، قيل ويحتمل أن هذه العقوبة تختص بمن اقتطع بيمينته حق المسلم لاحق الذي وإن كان محرما فله عقوبة أخرى، وإيجاب النار ومحريم الجبة مقيد بما إذا لم يتب ويتخلص من الحق الذي أخذه باطلا، ثم المراد باليمين اليمين الفاجرة وإن كانت مطلقة في الحديث فقد قيدها الحديث الآتي وهو قوله:

٤ — (وعن الأشعث) بشين وهجمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة ثمثلة وهو أبو عهد (ابن قيس) بن عدي كرب السكندي قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد كندة وكان رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيسا في الجاهلية مطاعا في قومه وجيها في الإسلام، وارتد عن الإسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم، ثم رجع إلى الإسلام في خلافة أبي بكر رضى الله عنه. وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص، وشهد القادسية وغيرها ثم سكن الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن علي رضى الله عنه (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ أَمْرِي مُسْلِمٌ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَ اللَّهِ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ. متفق عليه) والمراد بكونه فاجرا فيها أن يكون متعمدا عالما أنه غير محق وإذا كان تعالى عليه غضبان حرمة جنته وأوجب عليه عذابه.

٥ — (وعن أبي موسى رضى الله عنه أن رجلين اختصما في دابة وليس لواحد منهما بيعة، فقصي بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين. رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا لفظه، وقال: إسناده جيد) قال الخطابي: يشبه أن يكون هذا البعير أو الدابة التي كانت في أيديهما معا، فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين لاستوائهما في الملك باليد ولولا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء في يد أحدهما. وقد روى أبو داود عقبه حديثا فقال «ادعيا بعيرا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فبعث كل واحد منهما بشاهدين، فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين» قال الخطابي: وهو مروي بالإسناد الأول، إلا أن في الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما بيعة، وفي هذا أن كل واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل أن يكون القضية واحدة، إلا أن الشهادات لما تعارضت تهاوت فصار كن لا بيعة له وحكم بالشيء بينهما نصفين لاستوائهما في اليد، ويحتمل أن البعير في يد غيرهما، فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه تزع الشيء من يد المدعى



عليه ودفعه إليهما . وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل يتداعاه اثنان يقيم كل واحد منهما بينة ، فقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه يقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة صار له ، وكان الشافعي يقول به قديما ثم قال في الجديد : فيه قولان : أحدهما يقضي به بينهما نصفين وبه قال أصحاب الرأي وسفيان الثوري ، والقول الثاني يقرع بينهما ، فأيهما خرج سهمه حلف ، لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له به . وقال مالك : لا أقضي به لواحد منهما إن كان في يد غيرهما ، وحكي عنه أنه قال : هو لأعدلهما شهودا وأشهرهما في الصلاح . وقال الأوزاعي : يؤخذ بأكثر البيتين عددا . وحكي عن الشعبي أنه قال : هو بينهما على حصص الشهود اهـ كلام الخطابي . وفي المنار أن القرعة ليس هذا عملها ، وإنما وظيفتها حيث تعذر التقريب إلى الحقيقة من كل وجه وكون المدعى هنا مشتركا لأحد المحتملات ، فلا وجه لإبطاله بالقرعة واختار قسمة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة .

٦ — (وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنْبَرِي هَذَا يَمِينِ آئِمَّةٍ تَبُوْا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ . رواه أحمد وأبو داود والنسائي ، وصححه ابن حبان ) وأخرج النسائي برجال ثقات من حديث أبي أمامة مرفوعا « مَنْ حَلَفَ عِنْدَ مَنْبَرِي هَذَا يَمِينِ كَاذِبَةٍ يَسْتَحِلُّ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةُ وَالنَّاسُ أَجْمَعِينَ ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صِرَافًا وَلَا عَدْلًا » . والحديث دليل على عظمة إثم من حلف على منبره صلى الله عليه وسلم كاذبا . واختلف العلماء في تغليظ الحلف بالمسكان والزمان هل يجوز للمحاكم أولا ؟ . والحديث لا دليل فيه على أحد القولين وإنما فيه عظمة إثم من حلف على منبره صلى الله عليه وسلم كاذبا . وذهب الهادوية والخنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه لا يجب على الحالف الإجابة إلى ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه يجب التغليظ في الزمان والمكان ، قالوا : ففي المدينة على المنبر ، وفي مكة بين الركن والمقام ، وفي غيرها في المساجد الجامع ، وكأنهم يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات الفاضلة كبعد العصر وإيلة الجمعة ويومها ونحو ذلك . احتج الأولون باطلاق أحاديث « اليمين على المدعي عليه » وبقوله « شاهدك أو يمينه » واحتج الجمهور بحديث جابر وحديث أبي أمامة ، وبفعل عمر وعثمان وابن عباس وغيرهم من السلف . واستدلوا بالتغليظ بالزمان بقوله تعالى — تحبسونهما من بعد الصلاة — قال المفسرون : هي صلاة العصر . وقال آخرون : يستحب التغليظ في الزمان والمكان ولا يجب . وقيل هو موضع احتداد الحاكم إذا رآه حسنا ألزم به .

٧ — (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ) هذا كناية عن غضبه تعالى ، وإشارة إلى حرمانهم من رحمته (وَلَا يُزَكِّيهِمْ) أي لا يظهرهم عن أدناس الذنوب بالمغفرة (وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) : رجُلٌ عَلَى فَضْلٍ مَاءٍ بِالْقَلَاءِ يَمْنَعُهُ ابْنُ السَّبِيلِ ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسَلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَخَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لِأَخَذِهَا بِكَذِّاءٍ وَكَذِّاءٍ فَصَدَّقَهُ

وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا فَإِنْ أُعْطِيَ مِنْهَا وَفَى ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ مِنْهَا لَمْ يَفَ . متفق عليه ) قوله « على فضل ماء » أي على ماء فاضل عن كفايته فهذا منع مالا حاجة إليه من هو محتاج له وتقدم الكلام عليه في كتاب البيع . وقوله « فصدقه » أي المشتري وضمير « هو » للأخذ مصدر قوله لأخذها لدلالة فعله عليه مثل - اعدلوا هو أقرب للتقوى - أي والأخذ على غير ما حلف عليه فهذا الرنكب أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة ، وخص بعد العصر لشرق الوقت وهو من أدلة من غلط بالزمان . وقوله « بايع إماما لا يبايعه إلا للدنيا » أي لما يعطيه منها . والوعيد يحتمل أنه لمخفوع ماذكر من البايعة لأجل الدنيا فانهاية غير صالحة ، ولعدم الوفاء بالخروج عن الطاعة وتفريق الجماعة . والأصل في بيعه الإمام أن يقصد بها إقامة الشريعة ويعمل بالحق ويقيم ما أمر الله بأقامته ويهدم ما أمر الله بهدمه . ووقع في البخاري « ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال رجل مسلم » فيكون من توعد بهذا النوع من الوعيد أربعة . وفي مسلم مثل حديث أبي هريرة قال « وشيخ زان ، ومالك كذاب ، وعائل مستكبر » ، وأخرج أيضا من حديث أبي ذر مرفوعا « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة : المنان الذي لا يعطى شيئا إلا منه ، والمنفق سلعته بالخلف الفاجر والمسبل إزاره » فحصل من مجموع الأحاديث تسع خصال إن جعلنا المنفق سلعته بالخلف الكاذب ، والذي حلف بعد العصر لقد أعطى كذا شيئا واحدا ، وإن جعلناها شيئين كما هو الظاهر ، فإن المنفق سلعته بالكذب أعم من الذي يحلف لقد أعطى ، فتكون عشرة .

٨ — (وعن جابر رضى الله عنه أن رجلين اختصما في ناقة ، فقال كل واحد منهما : نقيت هذه الناقة عندي وأقاما ) أي بكل واحد بينة ، ف قضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي هي في يده ) سيأتي من أخرجه وأخرج الذي بعده ، وقد أخرج هذا البيهقي ولم يضعفه . وأخرج نحوه عن الشافعي ، إلا أن فيه : « تداعيا دابة » ولم يضعف إسناده أيضا . والحديث دليل على أن اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها . وقد ذهب إلى هذا الشافعي ومالك وغيرهما قال الشافعي : يقال لها قد استويتا في الدعوى والبينة والذي هو في يده سبب بكيثونته في يده هو أقوى من سببك فهو له بفضل قوة سببه . وذكر هذا الحديث . وذهب الهادوية وجماعة من الآل وابن حنبل إلى أنها ترجح بينة الخارج وهو من لم يكن في يده ، قالوا : إذ شرعت له وللمنكر اليمين ، وأقوله صلى الله عليه وسلم « البينة على المدعى » فإنه يقتضى أنه لا تنفيد بينة المنكر . ويروى عن علي رضي الله عنه أنه قال . « من كان في يده شيء فبينته لا تعمل له شيئا » ذكره في البحر . وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص وحديث « البينة على المدعى » عام ، والخاص يخص مقدم . وأثر على رضي الله عنه لم يصح . وعلى صحته فعارض بما سبق . وعن القاسم أنه يقسم بينهما لأن اليد مقوية



لبينة الداخل فساوت بينة الخارج ، ويروى عنه كقول الشافعي : وللحنفية تفصيل لم يتم عليه دليل

٩ ( وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق . رواهما ) أي هذا والذي قبله ( الدارقطني وفي إسنادهما ضعف ) لأن مدارهما على محمد بن مسروق عن إسحاق بن الفرات ، ومحمد لا يعرف ، وإسحاق مختلف فيه كما قال المصنف . وقال الذهبي في الكاشف : إن إسحاق بن الفرات قاضي مصر ثقة معروف . وقال البيهقي : والاعتماد في هذا الباب على أحاديث القسامة فإنه قال صلى الله عليه وسلم لأولياء الدم « أتخلفون ؟ » فأبوا قال : فتخلف يهود ، وهو حديث صحيح ، وساق الروايات في القسامة ، وفيها رد اليمين . قال : فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليمين على المدعي إذا لم يخلف المدعي عليه . قلت : وهذا منه قياس إلا أنه قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس . وثبت أنه لا يقاس على ما خالف القياس . وقد استدل بحديث الكتاب على ثبوت رد اليمين على المدعي ، والمراد به أنها تجب اليمين على المدعي ولكن إذا لم يخلف المدعي عليه . وقد ذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعي عليه فإنه لا يجب بالنكول شيء إلا إذا حلف المدعي . وذهب المادوية وجماعة إلى أنه يثبت الحق بالنكول من دون تحليف للمدعي وقال المؤيد : لا يحكم به ولكن يحبس حتى يخلف أو يقر . استدل المادوية بأن النكول كالإقرار . ورد بأنه مجرد تمرد عن حق معلوم وجوبه عليه هو اليمين فيحبس له حتى يوفيه أو يسقطه بالإقرار . واستدلوا أيضا بأنه حكم به عمرو عثمان وابن عباس وأبو موسى . وأجيب بعدم حجة أفعالهم . نعم لو نصح حديث ابن عمر كان الحجة فيه

١٠ — ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت . دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا تيرق ) بفتح المثناة الفوقية وضم الراء ( أسارى وجهه ) هي الخطوط التي في الجبهة ، وأحدها سر وسرر ، وجمعها أسرار وأسرة ، وجمع الجمع أسارير : أي تضيء وتستنير من الفرح والسرور ( فقال : ألم ترى إلى مجز ) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مشددة مكسورة ثم زاي أخرى : اسم فاعل ، لأنه كان في الجاهلية إذا أسرا سيرا جز ناصيته وأطلقه ( المدلجى ) بضم الميم وبالذال المهملة وجيم بزنة مخرج نسبة إلى بني مدلج بن مرة ابن عبد مناف بن كنانة ( نظر آتقا ) أي الآن ( إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هذه الأقدام بعضها من بعض ، متفق عليه ) في رواية للبخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال « ألم ترى أن مجزاً المدلجى دخل فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما ومدت أقدامهما فقال . إن هذه الأقدام بعضها من بعض » واعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة لكونه كان أسودا شديد السواد وكان زيد أبيض ، كذا قاله أبو داود وأم أسامة هي أم أيمن كانت حبشية سوداء ووقع في الصحيح

أنها كاتب حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم . ويقال كافت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن القيل فصار ت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وسلم : وتزوجت قبل زيد عبيدا الحبشى فولدت له أيمى فكنيت به واشتهرت بكنيتها واسمها بركة . والحديث دليل على اعتبار القيافة في ثبوت النسب ، وهي مصدر قاف قيافة : والقائف : الذى يتتبع الآثار ويعرفها ، ويعرف شبه الرجل بأبيه وأخيه وإلى اعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعى وجهاهير العلماء مستدلين بهذا الحديث ووجه دلالة ما علم من أن التقرير منه صلى الله عليه وسلم حجة لأنه أحد أقسام السنة وحقيقة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وسلم فعلا من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به ، وكان ذلك الفعل من الأفعال التى لا يعلم تقدم إنكاره لها كفى كافر إلى كنيسة ، أو مع عدم القدرة كاذبى كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وأدام للمسلمين ولم ينكره . كان ذلك تقريراً دالاً على جوازه ، فإن استبشر به فأوضح كما فى هذه القصة فانه استبشر بكلام مجزى فى إثبات نسب أسامة إلى زيد ، فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقاً إلى معرفة الأساب . وبما رواه مالك عن سليمان بن يسار « أن عمر بن الخطاب كان يلبط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم فى الإسلام فأتى رجلاً إلى عمر رضى الله عنه كلاهما يدعى ولد امرأة ، فدعا قائفا فنظر إليه القائف فقال : لقد اشتركا فيه فضربه عمر بالدرّة ثم دعا المرأة فقال : أخبرينى خبرك ، فقالت : كان هذا - لاحد الرجلين يأتيا - فى إبل لاهلها فلا يفارقها حتى يظن أنه قد استمر بها حمل ثم ينصرف عنها فأهريق عليه دماً ، ثم خلف عليها هذا - يعنى الآخر - فلا أدري من أيهما هو ، فكبر القائف ، فقال عمر للغلام ، قال أيهما شئت فانتسب ، فقضى عمر بمحضر من الصحابة بالقيافة من غير إنكار من واحد منهم فكان كالإجماع تهوى به أدلة القيافة ، قالوا : وهو مروي عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا يخالف لهما من الصحابة ، ويدل عليه حديث اللعان ، وقوله صلى الله عليه وسلم « إن جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان ، أو على صفة كذا وكذا فهو لفلان » فجاءت به على الوصف المكروه فقال « لولا الأيمان لكان لي ولها شأن » فقوله فهو لفلان إثبات للنسب بالقيافة ، وإنما منعت الأيمان عن إلحاقه بمن جاء على صفة . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يعمل بالقيافة فى إثبات النسب ، والحكم فى الولد المتنازع فيه أن يكون للشريكين أو المشتريين أو الزوجين وللهادوية فى الزوجين تفاصيل معروفة فى الفروع ، وتأولوا حديث مجزى هذا وقالوا ليس من باب التقرير لأن نسب أسامة كان معلوماً إلى زيد ، وإنما كان يتمدح الكفار فى نسبه لاختلاف اللون بين الولد وأبيه . والقيافة كانت من أحكام الجاهلية ، وقد جاء الإسلام بإبطالها ومحو آثارها فسكوته صلى الله عليه وسلم عن الآثار على مجزى ليس تقريراً لفعله واستبشاره إنما هو لإلزام الخصم الطاعن فى نسب أسامة بما يقوله ويعتمده فلا حجة فى ذلك . قلت : ولا يخفى



أن هذا الجواب مبني على أنه قد سبق منه صلى الله عليه وسلم إنكار للقيافة وإلحاق النسب بها كتقدم إنكاره مضي كافر إلى كنيسة وهذا لا دليل عليه بل الدليل قائم على خلافه ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم في قصة اللعان بما سمعت ثم فعل الصحابة من بعده . وقولهم بثبوت النسب به من الأدلة على عدم إنكاره صلى الله عليه وسلم . وأما قوله « الولد للفراش » فذلك فيما إذا علم الفراش فانه معلوم ان الحكم به مقدم قطعاً ، وإنما القيافة عند عدمه ، ثم الأصح عند القائلين بالإلحاق أنه يكفي قائف واحد ، وقيل لابد من اثنين ، وحديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد .

## كتاب العتق

العتق : الحرية ، يقال عتق عتقا بكسر العين وبفتحة هاء فهو عتيق وعاتق . وفي النجم الوهاج . العتق . إسقاط الملك من الآدمي تقرباً لله وهو هندوب وواجب في الكفارات . وقد حث الشارع عليه كما قال تعالى . فك رقة . فسرت بعتقها من الرق ، والأحاديث في فضله كثيرة منها ١ - ( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . أيما امرئ مسلم أعْتَقَ امرأً مسلماً استنقذ الله بكلِّ عضو ) بكسر العين وضمها ( منه عُضْواً منه من النار . متفق عليه ) وتماه في البخاري « حتى فرجه بفرجه » وفيه « أنه إذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعْتَقَهُ الله من النار » وفي قوله « استنقذه » ما يشعر بأنه بعد استحقاقه لها واشتراط إسلامه لأجل هذا الأجر ، وإلا فإن عتق الكافر يصح ، وقولهم لا فربة لكافر ليس المراد أنه لا ينقذه منه ما من شأنه أن يتقرب به كالمعتق والهبة والصدقة وغير ذلك ، إنما المراد أنه لا يثاب عليها ، وإلا فهي نافذة منه لكن لا نجاة له بسببه من النار . وفي تقييد الرقة المعتقة بالإسلام أيضاً دليل على أن هذه الفضيلة لا تنال إلا بعتق المسلمة وإن كان في عتق الكافرة فضل ، لكن لا يبلغ ما وعد به هنا من الأجر . ووقع في رواية مسلم « إرب » عوض عضو ، وهو بكسر الهمزة وإسكان الراء فوحدة العضو وفيه أن عتق كامل الأعضاء أفضل من عتق ناقصها ، فلا يكون خصياً ولا فاقده غيره من الأعضاء والأغلى ثمننا أفضل كما يأتي ، وعتق الذكر أفضل من عتق الأنثى كما يدل له قوله :

٢ - ( وللترمذي وصححه عن أبي أمامة . وأيضاً أمري . مسلم . أعْتَقَ امرأتين مسلمتين كانتا فكاً كه من النار ) فعتق المرأة أجره على النصف من عتق الذكر ، فالرجل إذا أعْتَقَ امرأة كانت فكاً نصفه من النار ، والمرأة إذا أعْتَقَت الأمة كانت فكاً كه من النار كما دل مفهوم هذا ومنطوق قوله .

٣ - ( ولابي داود من حديث كعب بن مرة . وأيضاً امرأة مسلمة أعْتَقَت امرأة مسلمة كانت فكاً كه من النار ) وبهذا والذي قبله استدلال من قال عتق الذكر

أفضل ، ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الاناث من الشهادة والجهاد والقضاء ، وغير ذلك مما يختص بالرجال إما شرعا وإما عادة ، ولأن في الاماء من تضيع بالعتق ، ولا يرغب فيها بخلاف العبد . وقال آخرون : عتق الانثى أفضل لانه يكون ولدها حرا سواء تزوجها حرا أو عبدا . وقوله في رواية « حتى فرجه بفرجه » استشكله ابن العربي قال : لأن المعصية التي تتعلق بالترج هي الزنا ، والزنا كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة إلا أن يقال إن العتق يرجح عند الموازنة بحيث تكون حسنات العتق راجحة توازي سيئة الزنا مع أنه لا اختصاص لهذا بالزنا ، فان اليد يكون بها القتل والرجل يكون بها الفرار من الزحف وغير ذلك .

(فائدة) في النجم الوهاج « أنه أعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة عدد سني عمره وعدد أسماءهم قال : وأعتقت عائشة سبعا وستين وعاشت كذلك ، وأعتق أبو بكر كثير وأعتق العباس سبعين عبدا » رواه الحاكم ، وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين ، وأعتق حكيم ابن حزام مائة مطوقين بالفضة ، وأعتق عبد الله بن عمر ألفا واعتمر ألف عمرة وحج ستين حجة ، وحبس ألف فرس في سبيل الله . وأعتق ذو الكلاع الحيري في يوم واحد ثمانية آلاف عبد ، وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة انتهى

٤ - (وعن أبي ذر رضي الله عنه قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل ؟ قال : إيمان بالله وجهاد في سبيله ، قلت : فأى الرقاب أفضل ؟ قال : أغلاها ) روي بالعين المهملة والفتح المعجمة ( ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا متفق عليه ) دل على أن الجهاد أفضل أعمال البر بعد الايمان . وقد تقدم في كتاب الصلاة أن الصلاة في أول وقتها أفضل الأعمال على الإطلاق ، وتقدم الجمع بين الاحاديث هنالك ودل على أن الاغنى ثَمَنًا أفضل من الأدنى قيمة . قال النووي : محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة ، أما لو كان مع شخص ألف درهم مثلا فأراد أن يشتري بها رقبا يعتقها ، فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين ، قال : فثنتان أفضل ، بخلاف الاضحية فان الواحدة السعيدة أفضل لأن المطلوب في العتق فك الرقبة ، وفي الاضحية طيب اللحم انتهى . والاولى أن هذا لا يؤخذ قاعدة كلية بل يختلف باختلاف الاشخاص ، فانه إذا كان شخص بمحل عظم من العلم والعمل وانتفاع المسلمين به فعتقه أفضل من عتق جماعة ليس فيهم هذه السمات فيكرن الضابط اعتبار الأكثر نفعا . وقوله « وأنفسها عند أهلها » أي ما كان اغنياء بهم بها أشد وهو الموافق لقوله تعالى - ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون .

٥ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَبْدٍ) بفتح العين : أي لازيادة فيه ولا نقص ( فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ وَإِلَّا ) يكن له مال يبلغ ثمن العبد ( فَقَدْ عَتَقَ ) بفتح العين المهملة ( مِنْهُ مَا عَتَقَ ) بفتح العين ويجوز ضمها ( متفق عليه ) دل الحديث على أن من له حصه في عبد



إذا اعتق حصته فيه وكان موسرا لزمه تسليم حصته شريكه بعد تقويم حصته الشريك تقويم مثله وعتق عليه العبد جميعه . وقد أجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الاعتاق ، ودل على أنه لا يعتق نصيب شريكه إلا مع يسار المعتق لأمع إيساره لقنوله في الحديث « وإلا » أي وإلا يكن له مال « فقد عتق منه ما عتق » وهي حصته ، وظاهره تبويض العتق إلا أنه قد وقع في هذا اللفظ نزاع بين الأئمة ، فقال ابن وضاح : ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه رواه أيوب عن نافع قال : قال نافع « وإلا فقد عتق منه ما عتق » ففصله من الحديث وجعله من قول نافع قال أيوب مرة : لا أدري هو من الحديث أو هو شيء قاله نافع ؟ . وقال غيره . قد رواه مالك وعبيد الله العمري فوصلاه بكلام النبي صلى الله عليه وسلم وجعله منه . قال القاضي عياض : وما قاله مالك وعبيد الله العمري أولى . وقد جوداه ، وهما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن ، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرنا . وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي صلى الله عليه وسلم . قال الشافعي : لا أحسب عالما في الحديث يتشكك في أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أيوب لأنه كان ألزم له ، حتى لو تساويا وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كان الحجة مع من لم يشك . هذا ، وللعلماء في المسألة أقوال : أقواها ما وافقه هذا الحديث وهو أنه لا يعتق نصيب الشريك إلا بدفع القيمة ، وهو المشهور من مذهب مالك ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو قول للشافعي . وقالت الهادوية وآخرون : إنه يعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال فانه يستسعى العبد في حصته الشريك مستدلين بقوله :

٦ — ( ولها ) أي الشيخين ( عن أبي هريرة رضي الله عنه : وَإِلَّا قُومَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ وَاسْتَسَى غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ ) وقيل إن السعاية مدرجة في الخبر فانه ظاهر انه إذا لم يكن للشريك مال قوم العبد واستسعى في قيمة حصته الشريك . وأجيب بأن ذكر السعاية ليست من كلامه صلى الله عليه وسلم بل مدرجة من بعض الرواة في الخبر كما أشار إليه المصنف قال ابن العربي : اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم وأنه من قول قتادة . قال النسائي : بلغني أن هاما رواه ، فجعل هذا الكلام : أعني الاستسعاء من قول قتادة . وكذا قال الإسماعيلي إنما هو من قول قتادة مدرج على ما روى هام وجزم ابن المنذر والخطابي بأنه من فتيا قتادة وقد رد جميع ما ذكر من إدراج السعاية باتفاق الشيخين على رفعه فانهما في أعلى درجات التصحيح . وقد روى السعاية في الحديث سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة وهو أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته له ولكثرة أخذه عنه من هام وغيره ، فانه كان أكثر ملازمة لقتادة من هام وشعبة وما روياه لا ينافي رواية سعيد ، لأنهما اقتصرنا في رواية الحديث على بعضه ، وأما إعلال رواية سعيد بن أبي عروبة بأنه اختلط فردود ، لأن روايته في الصحيحين قبل اختلاطه ، ثم رواه البخاري من رواية جرير ابن حازم لم تابعته له لينتقى عنه التفرد ، ثم أشار إلي أن غيرها تابعهما ، ثم قال : اختصره

شعبة كأنه جواب سؤال مقدر تقديره إن شعبة أحفظ الناس لجديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء؟ فأجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أوردته مختصراً وغيره ساقه بتامه، والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد . قلت: وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم . وبعد فقرر هذا لك فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة الحفاظ في هذه الزيادة ولا كلام في أنها قد وريت مرفوعة والأصل عدم الإدراج حتى يقوم عليه دليل قاطع . وقد تقاومت الأدلة هنا ولكنه عضد القول برفع زيادة السعاية إليه صلى الله عليه وسلم أن الأصل عدم الإدراج ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية « وإلا فقد عتق منه ماعتيق » وقد جمع بينهما بوجهين : الأول أن معنى قوله وإلا فقد عتق منه ماعتيق : أي باعتاق مالك الحصبة حصته ، وحصبة الشريك تعتيق بالسعاية فيعتق العبد بعد تسليم ما عليه ويكون كالكتاب وهذا هو الذي جزم به البخاري، ويظهر أن ذلك يكون باختيار العبيد لقوله « غير مشقوق عليه » فلو كان ذلك على جهة اللزوم بأن يكلف للعبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة ، وهو لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فهذا مثلها ، وإلى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال : لا تنهى بين الحديثين معارضة أصلاً وهو كما قال : إلا أنه يلزم منه أنه يبي الرق في حصبة الشريك إذا لم يخر العبد السعاية . ويحمل حديث أبي الميخ عن أبيه أن رجلاً أعتق شقصاً له في غلام ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ليس لله شريك » وفي رواية « فأجاز عتقه » وأخرجه النسائي بإسناد قوي ، ومثله ما أخرجه أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة « أن رجلاً أعتق شقصاً في مملوك . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو كله فليس لله شريك » على الموسر فتندفع المعارضة . وأما ما أخرجه أبو داود من طريق ملقاه عن أبيه « أن رجلاً أعتق نصيبه في مملوك فلم يضمه النبي صلى الله عليه وسلم » وإسناده حسن فهو في حق المعسر ويدل له ما أخرجه النسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ « من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاء فهو حر ، ويضمن نصيب شركائه بقيمته ما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء » فقال : وله وفاء . والثاني من وجهي الجمع أن المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقاً بقدر ماله من الرق ، ومعنى غير مشقوق عليه : أنه لا يكلفه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه ، ولا فوق حصته من الرق . قيل : إلا أنه بعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة « أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً له عند موته وليس له مال غيره ، فأعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه وأمره أن يسعى في الثلثين » قلت : قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع أن المراد من أمره صلى الله عليه وسلم أن يسعى في الثلثين يسعى على ماله بقدر ثلثي رقبته من الخدمة لأنه الذي بقي رقا لهم . وإيضاح الجمع بين الأحاديث أن قوله صلى الله عليه وسلم « لا شريك لله » فيما إذا كان مالك الشقص غنياً فهو في حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو لشركائه . ويحمل



حديث السعاية على ما إذا كان العبد قادراً عليها كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه وسلم «غير مشقوق عليه» وحديث «وإلا فقد عتق منه ماعتق» على ما إذا كان المعتق فقيراً والعبد لا قدرة له على السعاية .

واعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد ، وأما إذا كان يملكه كله فأعتق بعضه ، فجمهور العلماء يقولون يعتق كله . وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر : يعتق منه ذلك القدر الذي عتق ويسعى في الباقي وهو قول طاوس وحماد ، وحجة الأولين حديث أبي المليح وغيره . وبالقياص على عتق الشقص فانه إذا سرى إلى ملك الشريك فبالأولى إذا لم يكن له شريك . وحجة الآخرين أن السبب في حق الشريك هو ما يدخل على شريكه من الضرر ، فأما إذا كان العبد له جميعه لم يكن هناك ضرر فلا قياص ، ولا يخفى أنه رأى في مقابلة النص ٧ — ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

لَا يَجْزِي بِفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ : أَيْ لَا يَكْفِي ﴿ وَلَدٌ وَالِدَهُ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ تَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيهِ فَيَعْتِقَهُ . رواه مسلم ﴾ فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء ، وأنه لا بد من الاعتاق بعده ولهذا ذهب الظاهرية وذهب الجمهور إلى أنه يعتق بنفس الشراء وتأولوا قوله «فيعتقه» بأنه لما كان شراؤه تسبب عنه العتق نسب إليه العتق مجازاً ، ولا يخفى أن الأصل الحقيقة ، إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمرة الآتي ، وفيه تعليق الحرية بنفس الملك كما يأتي ، وإنما كان عتقه جزاء لأبيه لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لتخليصه بذلك من الرق فتكمل له أحوال الأحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالإجماع . والحديث نص في عتق الوالد ، ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضاً .

٨ — ﴿ وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ كَحُرٍّ . رواه أحمد والأربعة . ورجح جمع من الحفاظ أنه موقوف ﴾ وأخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية حماد ، وموقوفاً من رواية شعبة وقال : شعبة أحفظ من حماد ، فالوقف حينئذ أرجح . وأخرجه أيضاً من طريق شعبة عن قتادة أن عمر ابن الخطاب قال « من ملك » الحديث ، فوقفه علي عمر . وقال أبو داود : لم يحدث بهذا الحديث إلا حماد وقد شك فيه . قال ابن المديني : هو حديث منكر وقال البخاري : لا يصح . ورواه ابن ماجه والنسائي والترمذي والحاكم من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهم قال النسائي : حديث منكر وقال الترمذي لم يماع ضمرة عليه وهو خطأ . وقال الطبراني : وهم في هذا الإسناد ، والمحفوظ بهذا الإسناد « نهى عن بيع الولاء وعن هبته » ورد الحاكم هذا وقال : إنه روى من طريق ضمرة الحديثان بالإسناد الواحد ، وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان ، وقالوا : ضمرة ابن ربيعة لا يضر تفرده لانه ثقة لم يكن في الشام رجل يشبهه قلت : فقد رفعه ثقة فارسل غيره له لا يضر كما قررناه . وفي الحديث دليل على أنه من ملك من بينه وبينه رحامة محرمة

للكاح فانه يعتق عليه وذلك كالأباء وإن علوا والأولاد وإن سفلوا والإخوة وأولادهم والأخوال والأعمام لا أولادهم ، وإلى هذا ذهب الهادوية والحنفية مستدلين بالحديث . وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق إلا الآباء والأبناء للنص في الحديث الأول عن الآباء ، وقياسا للأبناء عليهم وبناء منه على عدم صحة هذا الحديث عنده ، وزاد مالك الإخوة والأخوات قياسا على الآباء وذهب داود إلى أنه لا يعتق أحد بهذا السبب لظاهر حديث أبي هريرة الماضي « فيشتريه فيعتقه ، فلا يعتق أحد إلا بالإعتاق عنده » وهذا الحديث كما عرفت وقد صححه أئمة فالعمل به متعين ، وظاهره أن مجرد الملك سبب للعتق فيكون قرينة لحل « فيعتقه » على المعنى المجازي كما قاله الجمهور ، فلا يكون فيه حجة لداود .

٩ - وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رجلا أعتق ستة ممالك له عند موته لم يكن له مال غيرهم ، فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم ، فأعتق اثنين وأرق أربعة ، وقال له قولا شديدا ) وهو ما رواه النسائي وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال « لو شهدت قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين » (رواه مسلم) دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية ينفذ من الثلث ، وإليه ذهب مالك والشافعي وأحمد . وإنما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العدد من غير تقويم ، فقال مالك : يعتبر التقويم ، فإذا كانوا ستة أعبد أعتق الثلث بالقيمة ، سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل أو أكثر ، وذهب البعض إلى أن الاعتبار العدد من غير تقويم فيعتق اثنان في مسألة الستة الأعبد وخالف الهادوية والحنفية وذهبوا إلى أنه يعتق من كل عبد ثلثه ، وبسعى كل واحد في ثلث قيمته للورثة . قالوا : وهذا الحديث آحادي خالف الأصول ، وذلك لأن السيد قد أوجب لكل واحد منهم العتق ، فلو كان له مال لنفذ العتق في الجميع بالإجماع ، وإذا لم يكن له مال وجب أن ينفذ لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السيد فيه . ورد بأن الحديث الآحادي من الأصول ، فكيف يقال إنه خالف الأصول ؟ ولو سلم فمن الأصول أنه لا يدخل ضرر على الغير وقد أدخلت الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتقين ، وإذا جمع العتق في شخصين كافي مسألة الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث ، ونظير مسألة العبد لو أوصي بجميع التركة فانه يقف ما زاد على الثلث على إجازة الورثة اتفاقا . ثم إذا أريد القسمة تعينت الانصباة بالقرعة اتفاقا .

١٠ - وعن سفينة رضي الله عنه ) بالسين المهمة فئساة تحمية فنون ( قال : كنت مملوكا لام سلمة ، فقالت : أعتقك وأشترط عليك أن تخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عشت . رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم ( الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعتق ، وأنه يصبح تعاقب المعتق بشرط فيقع بوقوع الشرط . ووجه أدلته أنه علم أنه صلى الله عليه وسلم قرر ذلك إذ الخدمة له وروى عن عمر أنه أعتق رقيق الإمارة وشرط عليهم أن يخدموا الخليفة بعده ثلاث سنين . قال في نهاية المجتهد : لم يختلفوا في أن عبدا إذا أعتقه



مسيده على أن يخدمه سنين أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته ، وبهذا قالت الهادوية والحنفية .  
 ١١ — ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنما الولاء لمن أعتق . متفق عليه ﴾ في حديث تقدم في البيع في قصة بريرة وتقدم شرحه بما فيه كفاية ، وأطدت كلمة إنما الحصر وهو إثبات الولاء لمن ذكر وتفيه عن عداه ، فاستدل به على أنه لا ولاء بالإسلام خلافاً للهادوية والحنفية .  
 ١٢ — ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولاء للجنة ﴾ في القاموس : بضم اللام وفتحها في النسب والقوب ﴿ كلُّ حمة النسب لا يباع ولا يوهب . رواه الشافعي ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ ﴾ يريد أنه فيهما بلفظ « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته » أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر وأخرجه مسلم من هذه الطريق وقال الترمذي بعد تخريجه حسن صحيح ، ومعنى تشبيهه بلحمة النسب أنه يجري الولاء مجرى النسب في الميراث كما تحالط اللحمة سدي الثوب حتى يصير كالشيء الواحد كما يفيد كلام النهاية . والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء ولا هبته ، فإن ذلك أمر معنوي كالنسب ولا يتأتى انتقاله كالأبوة والأخوة لا يتأتى انتقالهما ، وقد كانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك ، وعليه جماهير العلماء . وروى عن بعض السلف جواز بيعه . وعن آخرين منهم جواز هبته ، وكأنهم لم يطلعوا على الحديث أو حملوا النهي على التزие وهو خلاف أصله .

## باب المدبر والمكاتب وأم الولد

المدبر اسم مفعول : وهو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكة ، سمي بذلك لأن مالكة دبر دنياه وآخرته . أما دنياه فاستمرار انتفاعه بخدمة عبده . وأما آخرته فتحصيل ثواب العتق . والمكاتب اسم مفعول أيضاً ، هو من وقعت عليه الكتابة . وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالا أو نحوه من مالك أو نحوه وهو على خلاف القياس عند من يقول إن العبد لا يملك . وأم الولد تقدم ذكرها في كتاب البيع .

١ — ﴿ وعن جابر رضي الله عنه أن رجلاً ﴾ اسمه مذكور كما في رواية مسلم ، وتقدم في أول كتاب البيع من رواية أبي داود والنسائي أن اسمه أبو مذكور ، واسم غلامه أبو يعقوب ﴿ من الأنصار أعتق غلامه ﴾ اسمه يعقوب كما في مسلم أيضاً ﴿ عن دبر ﴾ بضم الدال المهملة وبضم الواحدة وسكونها ﴿ ولم يكن له مال غيره ، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من يشتريه مني ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم ، متفق عليه . وفي لفظ البخاري : فاحتاج . وفي رواية النسائي ﴾ أي عن جابر ﴿ وكان عليه دين ، فباعه بثمانمائة درهم ، فأعطاه وقال : اقض دينك ﴾ الحديث دليل على مشروعية التدبير وهو متفق

على مشروعيته . واختلف العلماء هل ينفذ من رأس المال أو من الثلث ؟ فذهب الجمهور إلى أنه ينفذ من الثلث ، وذهب جماعة من السلف والظاهرية إلى أنه ينفذ من رأس المال . استدل الجمهور بقياسه على الوصية بجامع أنه ينفذ بعد الموت ، وبحديث ابن عمر مرقوما « المدبر من الثلث » ورد الحديث بأنه جزم أثمة الحديث بضعفه وإنكاره وأن رفعه باطل ، وإنما هو موقوف على ابن عمر . وقال البيهقي الصحيح أنه موقوف . وروى البيهقي عن أبي قلابة مرسلا « أن رجلا أعتق عبده عن ذبر فجعله صلى الله عليه وسلم من الثلث » وأخرج عن علي عليه السلام كذلك موقوما . واستدل الآخرون بالقياس على الهبة ونحوها مما يخرجها الإنسان من ماله في حال حياته . ودليل الأولين أولى لتأييد القياس بالمرسل والموقوف ، ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة . وفي الحديث دليل على جواز بيع المدبر لحاجته لنفقته أو قضاء دينه . ذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقا مستدلين بقوله تعالى — أوفوا بالعقود — ورد بأنه عام خصصه حديث الكتاب . وذهب آخرون منهم الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقا مستدلين بحديث جابر ويشبهه بالوصية فإنه إذا احتاج الموصى باع ما أوصى به وكذلك مع استغنائه . قالوا : والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة والضرورة ، وإنما الواقع جزئي من جزئيات صور جواز بيعه ، وقياسه على الوصية يؤيد اعتبار الجواز المطلق والظاهر القول الأول .

٢ — (روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المكاتب عبد مابقي عليه من مكاتبته درهم . أخرجه أبو داود باسناد حسن ، وأصله عند أحمد والثلثة ، وصححه الحاكم) وروى من طرق كلها لا تخلو عن مقال قال الشافعي في حديث عمرو بن شعيب : لأعلم أحدا روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رضى من أهل العلم بثبته ، وعلى هذا فتيا المفتين . والحديث دليل على أن المكاتب إذا لم يف بما كوتب عليه فهو عبده أحكام المالك وإلى هذا ذهب الجمهور والهادوية والحنفية والشافعي ومالك . وفي المسألة خلاف ، فروى عن علي عليه السلام أنه يعتق إذا أدى الشرط . ويروى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى ودليله ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يؤدي المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بقي دية عبد » قال البيهقي : قال أبو عيسى : فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا الحديث فقال : روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي . واختلف على عكرمة فيه ، ورواية عكرمة عن علي مرسلة ، وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلة وروى عن علي من طرق مرفوعة وموقوفة قلت : فقد ثبت له أصل إلا أنه قد عارضه حديث الكتاب ، وقول الجمهور دليله الحديث ، وإن كان ما خلت طرقه عن قاذح إلا أنه أيده آثار سلفية عن الصحابة ، ولأنه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزول ملكه إلا بما قدر رضي به من تسليم ما عند عبده ، فالأقرب كلام الجمهور .

٣ — (روى أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا



كَانَ لِأَحَدٍ كُنْ مُكَاتَّبَ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلَمْ يَحْتَجِبْ مِنْهُ . رَوَاهُ أَحْمَدُ  
وَالْأَرْبَعَةُ ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَسْئَلَتَيْنِ : الْأُولَى أَنَّ الْمُسْكَاتِبَ إِذَا صَارَ مَعَهُ جَمِيعُ  
مَالِ الْمَكَاتِبَةِ فَقَدْ صَارَ لَهُ مَا لِلْأَحْرَارِ فَلَمْ يَحْتَجِبْ مِنْهُ سَيِّدَتُهُ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لَا مَرَأَةً ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
قَدْ سَلِمَ ذَلِكَ وَهُوَ مُعَارِضٌ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا الشَّافِعِيُّ فَقَالَ : هَذَا  
خَاصٌّ بِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَهُوَ أَحْمَجُ جَابِهُنَّ عَنِ الْمُسْكَاتِبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلِمَ  
مَالُ الْكِتَابَةِ إِذَا كَانَ وَاجِدًا لَهُ ، وَإِلَّا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا مَنَعَ سُودَةُ مِنْ نَظَرِ ابْنِ زَمْعَةَ إِلَيْهَا مَعَ  
أَنَّهُ قَدْ قَالَ « الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ » . قُلْتُ : وَلَكِ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ قَدْ إِذَا لَمْ يَجِدْ  
مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ دَرَاهِمًا . وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي مَكَاتِبِ وَاجِدٍ لَجَمِيعِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَلَكِنَّهُ  
لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلِمَ . وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا « إِذَا كَاتَبْتَ  
إِحْدَاكُنْ عَبْدَهَا فَلْيَرْهَا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ ، فَإِذَا قَضَاهَا فَلَا تَكَلِّمَهُ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ  
حِجَابٍ » فَانْهَ ضَعِيفٌ لَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ الْكِتَابِ . الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَّةُ دَلٌّ بِمَنْهَوْمِهِ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ  
لِلْمَمْلُوكِ الْمَرَأَةَ النَّظَرَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَكَاتِبْهَا وَيَجِدْ مَالَ الْكِتَابَةِ ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّ لَهُ مِنْطُوقُ قَوْلِهِ تَعَالَى  
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ - فِي سُورَةِ النُّورِ وَفِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ ، وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفَاعِطَةَ لَمَّا تَقَنَّعَتْ بِثَوْبٍ ، وَكَانَتْ إِذَا قَنَّعَتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَيْهَا ، وَإِذَا  
غَطَّتْ بِهِ رِجْلَيْهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَيْسَ عَلَيْكَ بِأَسْ إِنْمَا هُوَ  
أَبُولُكَ وَغَلَامُكَ » أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَرْدُودٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ . وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ  
عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : كَانَ الْعَبِيدُ يَدْخُلُونَ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَرِيدُ مِمَّا لِيَكُنَّ ،  
وَفِي تَبْسِيرِ الْبَيَانِ لِلْأَزْوَاجِ أَنَّ رُؤْيَا الْمَمْلُوكِ لِمَا لِكْتِهِ الْمَنْصُوصُ : أَيْ لِلشَّافِعِيِّ ، وَذَكَرَ الْخِلَافَ  
لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَرَدَّهُ وَهُوَ خِلَافُ مَا نَقَلْنَا عَنْهُ أَوَّلًا ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلٌ لَهُ ، وَإِلَى هَذَا  
ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَذَهَبَتْ الْهَادَوِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الْمَمْلُوكَ  
كَالْأَجَنِيِّ ، قَالُوا : يَدُلُّ لَهُ صِحَّةُ تَزْوِيجِهَا إِيَّاهُ بَعْدَ الْعَتَقِ . وَأَجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مِنْهَوْمٌ  
لَا يَعْمَلُ بِهِ ، وَعَنِ الْآيَةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ الْمَمْلُوكَاتُ مِنَ الْإِمَاءِ لِلْحَرَائِرِ وَخَصَّهِنَّ  
بِالذِّكْرِ فَعَالَتُهُنَّ مَغَايِرَتُهُنَّ لِلْحَرَائِرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - أَوْ نِسَائُهُنَّ - إِذَا الْإِمَاءُ لَسْنَ مِنْ نِسَائِهِنَّ .  
وَلَا يَنْخُفُ ضَعْفُ هَذَا وَتَكْلُفُهُ وَالْحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ أَوَّلَى .

٤ — (وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ اللَّهَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : يُوَدَّى) بِضَمِّ  
حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مَبْنًى لِلسَّجْهُولِ مِنْ وَدَاهُ يَدِيهِ (الْمُسْكَاتِبُ يَقْدَرُ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَّةَ  
الْحُرِّ وَبَقْدَرٍ مَارَقَ مِنْهُ دِيَّةَ الْعَبْدِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ) سَقَطَ هَذَا  
الْحَدِيثُ بِشَرْحِهِ مِنَ الشَّرْحِ ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْكَاتِبَ حَكَمُ الْحُرِّ فِي قَدَرِ مَا سَلِمَ مِنْ  
كِتَابَتِهِ فَتَبْعُضُ دِيَّتُهُ إِنْ قُتِلَ ، وَكَذَلِكَ الْحَدُودُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَنْصِفُ وَهَذَا قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ  
وَذَهَبَ عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَشَرِيحُ إِلَى أَنَّهُ يَمْتَقُ كُلَّهُ إِذَا سَلِمَ قِسْطًا مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ وَعَنْ عَلَى  
عَلَيْهِ السَّلَامُ رَوَايَةً مِثْلَ كَلَامِ الْهَادَوِيَّةِ ، وَاسْتَدَلَّ مِنْ قَالَ لَا تَبْعُضُ أَحْكَامَهُ بِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ

عليه درهم لحديث ابن عمر « المكاتب عبد مابى عليه درهم » إلا أنه موقوف ، وقد رفعه ابن قانع وأعله بالانقطاع ، وأخرجه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أبو داود والنسائي لكن قال الشافعي : لم أر من رخصت من أهل العلم يشبهه كما تقدم . وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام وابن عباس مرفوعين بلفظ « المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه الحد بقدر ما اعتق » ولا علة له ، وهو يؤيد حديث الكتاب ، ولعله هو . وإنما اختلف لفظه . وتقدم الخلاف في المسألة وبيان الراجح منها .

٥ ( وعن عمرو بن الحارث ) هو عمرو بن الحارث بن أبي ضرار بكسر الضاد المعجمة وراء خفيفة ، عداؤه في أهل الكوفة ، وروى عنه أبو وائل شقيق ابن سلمة وغيره ( أخي جويرية أم المؤمنين رضى الله عنهما قال : ماتك رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته درهما ولا دينار ولا عبدا ولا أمة ولا شيئا إلا بقلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة رواه البخاري ) الحديث دليل على ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من تنزهه عن الدنيا وأدناسها وأعراضها وخلو قلبه وقالبه عن الاشتغال بها لأنه متفرغ للقبال على تبليغ ما أمر به وعبادة مولاه والاشتغال بما يقربه إليه وما يرضاه . وقوله « ولا عبدا ولا أمة » وقد قدمنا أنه صلى الله عليه وسلم اعتق ثلاثا وستين رقبة فلم يمت وعنده مملوك والأرض التي جعلها صدقة قال أبو داود : كانت نخل بني النضير لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة أعطاه الله إياها فقال « ما أفاء الله على رسوله » فأعطى أكثرها المهاجرين وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي في أيدي بني فاطمة . ولأبي داود أيضا من طريق ابن شهاب كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث صفايا بنو النضير وخير وفدك ، فأما بنو النضير فكانت حبسا لنوائيه ، وأما فدك فكانت حبسا لأبناء السبيل ، وأما خير فجزأها بين المسلمين ثم قسم جزءا لنفقة أهله وما فضل منه جعله في فقراء المهاجرين .

٦ — ( وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته . أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف ) إذ في سنده الحسين بن عبد الله الهاشمي ضعيف جدا ( ورجح جماعة وقفه على عمر رضى الله عنه ) الحديث دال على حرية أم الولد بعد وفاة سيدها . وعليه دل الحديث الأول حيث قال ولا أمة ، فإنه صلى الله عليه وسلم توفي وخلف مارية القبطية أم إبراهيم ، وتوفيت في أيام عمر ، فدل أنها عتقت بوفاة صلى الله عليه وسلم ، ولأجل هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الأول ، وتقدم الكلام في أم الولد مستوفى في كتاب البيع .

٧ — ( وعن سهل بن حنيف رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أعان مجاهداً في سبيل الله أو غارماً في عسرتة ) الفارم : الذي يلتزم ما ضمنه وتكفل به ويؤديه قاله في النهاية ( أو مكاتباً في رقبته أظله الله يوم لا ظل إلا ظله . رواه أحمد وصححه الحاكم ) فيه دليل على عظم أجر هذه الإعانة لمن ذكر ، وذكر هنا لأجل



المكاتب . وقد قال تعالى في المكاتب - فكانبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم - وقد أخرج النسائي من حديث علي رضي الله عنه مرفوعا أنه صلى الله عليه وسلم قال « في الآية ربع الكتابة » قال النسائي والصواب وقفه . وقال الحاكم في رواية الرفع صحيح الإسناد ، وقد فسرقوله تعالى - وفي الرقاب - باعانة المكاتبين . وأخرج ابن جرير وغيره عن علي عليه السلام أنه قال : أمر الله السيد أن يدع الربع للمكاتب من ثمنه ، وهذا تعليم من الله وليس بفريضة ، ولكن فيه أجر .

## كتاب الجامع

أى الجامع لأبواب ستة : الأدب ، البر والصلة ، والزهد والورع ، الترهيب من مساوى الأخلاق والترغيب في مكارم الأخلاق ، الذكر والدعاء . الاول :

### باب الأدب

١ - عن أنى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حق المسلم على المسلم ست : إذا لقيته فسلم عليه ، وإذا دعاك فأجبه ، وإذا استنصحك فأنصحه ، وإذا عطس فحمد الله فشمته ، بالسين المهملة والشين المعجمة ، وإذا مرض فعده ، وإذا مات فاتبعه . رواه مسلم ، وفي رواية له خمس أسقط من عده هنا « وإذا استنصحك فأنصحه » والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم ، والمراد بالحق ما لا ينبغي تركه ويكون فعله إما واجبا أو مندوبا ندبا مؤكدا شديدا بالواجب الذى لا ينبغي تركه ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنياه ، فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كذا ذكره ابن الأعرابي . فلا ولي من الست : السلام عليه عند ملاقاته لقوله « إذا لقيته فسلم عليه » والامر دليل على وجوب الإهداء بالسلام إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن الإهداء بالسلام سنة وأن رده فرض ، وفي صحيح مسلم مرفوعا الامر بإفشاء السلام وأنه سبب للتعجب ، وفي الصحيحين « أن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف » قال عمار : ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان : إنصاف من نفسك ، وبذل السلام للعالم ، والإنفاق من الإقتار . ويألفها من كلمات ما أجمعها للخير . والسلام اسم من أسماء الله تعالى ، فقوله السلام عليكم أى أنتم في حفظ الله ، كما يقال الله معك والله يصحبك ، وقيل السلام بمعنى السلامة : أى سلامة الله ملازمة لك . وأقل السلام أن يقول السلام عليكم ، وإن كان المسلم عليه واحدا يتناوله وملائكته ، وأكمل منه أن يزيدورحة الله وبركاته ، ويجزيه السلام عليك وسلام عليك بالافراد والتكثير ، فإن كان المسلم المسلم عليه واحدا وجب الرد عليه عينا ، وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم ، وبأقرب قريبا حديث

« يجزي عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ، ويجزي عن الجماعة أن يرد أحدهم » وهذا هو سنة الكفاية ، ويشترط كون الرد على الفور وعلى الغائب في ورقة أو رسول ، ويأتي حديث « أنه يسلم الراكب على المسائي ، والمسائي على القاعد ، والقليل على الكثير » ويؤخذ من مفهوم قوله « حق المسلم على المسلم » أنه ليس للذي حق في رد السلام وما ذكر معه ، ويأتي حديث « لا تبدهوا اليهود والنصارى بالسلام » ويأتي فيه الكلام . وقوله « إذا لقيته » يدل على أنه لا يسلم عليه إذا فارق ، ولكنه قد ثبت حديث « إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم ، وليست الأولى بأحق من الآخرة » فلا يعتبر مفهوم إذا لقيته ثم المراد بلقيه وإن لم يطل بينهما الافتراق لحديث أبي داود « إذا لقي أحدكم صاحبه فليسلم عليه ، فإن حال بينهما شجرة أو جدار ثم لقيه فليسلم عليه » وقال أنس : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهون شون فإذا لقيتهم شجرة أو أكمة تفرقوا يميناً وشمالاً ، فإذا التقوا من ورائها يسلم بعضهم على بعض . والثانية « وإذا دعاك فأجبه » ظاهره عموم حقيقة الإجابة في كل دعوى يدعوه لها ، وخصها العلماء بإجابة دعوى الولية ونحوها والأولى أن يقال : إنها في دعوى الولية واجبة وفيما عداها مندوبة لثبوت الوعيد على من يجب في الأولى دون الثانية . والثالثة : قوله « وإذا استنصحتك » أي طلب منك النصيحة « فانصحه » دليل على وجوب نصيحة من يستنصح وعدم الغش له ، وظاهره أنه لا يجب نصيحة إلا عند طلبها ، والنصح بغير طلب مندوب لأنه من الدلالة على الخير والمعروف . الرابعة : قوله « وإذا عطس فحمد الله فشمته » بالسين المهملة والشين المعجمة . قال تعلب يقال شمت العاطس وشمته إذا دعوت له بالهدى وحسن السميت المستقيم ، وقال : والأصل فيه السين المهملة فقلبت شيئا معجمة . فيه دليل على وجوب التشميت للعاطس الحامد . وأما الحمد على العطاس فما في الحديث دليل على وجوبه : وقال النووي : إنه متفق على استحبابه ، وقد جاء كيفية الحمد وكيفية التشميت وكيفية جواب العطاس فيما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم « إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله ، وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك الله ، وليقل هو يهديكم الله ويصلح بالكم » وأخرجه أيضا أبو داود وغيره باسناد صحيح ، وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ، وليقل له أخوه وصاحبه يرحمك الله ، ويقول هو يهديكم الله ويصلح بالكم » أي شأنكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور . وذهب الكوفيون أنه يقول : يفر الله لنا ولكم . واستدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن ابن مسعود ، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ، وقيل بمخبر أي اللفظين ، وقيل يجمع بينهما . وإلى وجوب التشميت لمن ذكر ذهبت الظاهرية وابن العربي وأنه يجب على كل سامع . ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة « إذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقا على كل مسلم يسمعه أن يقول يرحمك الله » وكأنه مذهب أبي داود صاحب



السنن ، فانه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد أنه كان في سفينة فسمع عاطسا على الشاطئ فأكثري قاربا بدرهم حتي جاء إلى العاطس فشتمه ثم رجع ، فسئل عن ذلك فقال : لعله يكون مجاب الدعوة ، فلما رقدوا سمعوا قائلا يقول لأهل السفينة : إن أباداود اشترى الجنة من الله بدرهم انتهى . ويحتمل أنه إنما أراد طلب الدعوة كما قاله ولم يكن يراه واجبا . قال النووي : ويستحب لمن عطس فلم يحمد أن يذكره الحمد ليحمد فيشتمه وهو من باب النصيح والأمر بالمعروف . ومن أداب العاطس على ما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا « إذا عطس أحدكم فليضع كفيه على وجهه وليخفض بها صوته » وأن يزيه بعد الحمد لله كلمة رب العالمين فانه أخرج الطبراني من حديث ابن عباس « إذا عطس أحدكم فقال الحمد لله قالت الملائكة رب العالمين ، فإذا قال أحدكم رب العالمين قالت الملائكة رحمك الله » وفيه نعمة وبشرع أن يشتمه ثلاثا إذا كرر العطاس ولا يزيد عليها لما أخرجه أبوداود عن أبي هريرة مرفوعا « إذا عطس أحدكم فليشتمه جليسه ، فإن زاد على ثلاث فهو مزكوم ولا يشتم بعد ثلاث » قال ابن أبي جرة : في الحديث دليل على عظمة نعمة الله على العاطس يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير ، وفيه إشارة إلى عظمة فضل الله على عبده ، فانه أذهب عنه الضرر بنعمة العطاس ، ثم شرع له الحمد الذي يقاب عليه ، ثم الدعاء بالخير لمن شتمه بعد الدعاء منه له بالخير . ولما كان العاطس قد حصل له بالعطاس نعمة ومنفعة بخروج الابخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أدواء ، شرع له حمد الله على هذه النعمة من بقاء أعضائها على هيئتها والتثامها بعد هذه الزلزلة التي هي للبدن كزلزلة الأرض لها . ومفهوم الحديث أنه لا يشتم غير المسلم كما عرفت . وقد أخرج أبوداود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال « كان اليهود يتعاطسون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجون أن يقول لهم : يرحمكم الله ، فيقول يهديكم الله ويصلح بالكم » ففيه دليل أنه بقا لهم ذلك ولكن إذا جدوا الخامسة : قوله « إذا مرض فعده » ففيه دليل على وجوب عيادة المسلم للمسلم وجزم البخاري بوجوبها ، قيل يحتمل أنها فرض كفاية ، وذهب الجمهور إلى أنها مندوبة ، ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب ، قال المصنف : يعني على الأعيان . وإذا كان حقا للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه ، وسواء فيه القريب وغيره ، وهو عام لكل مرض ، وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبوداود من حديث زيد ابن أرقم « قال : نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع بعيني » وصححه الحاكم وأخرجه البخاري في الادب المفرد ، وظاهر العبارة ولو في أول المرض إلا أنه قد أخرج ابن ماجه من حديث أنس « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعود إلا بعد ثلاث » وفيه راو متروك . ومفهومه كما عرفت دال على أنه لا يعاد الذي ، إلا أنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم عاد خادمه الذي وأسلم بركة عيادته ، وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض موته

وعرض عليه كلمة الاسلام . السادسة : قوله « وإذا مات فاتبعه » دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف .

٢ - ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 أَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ ) وقوله ( فَهَوَ  
 أَجْدَرُ ) بالجيم والبدال المهملة فراء أحق ( أَنْ لَا تَزْدَرُوا ) تحقروا ( نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ )  
 علة للأمر والنهي معا ( متفق عليه ) الحديث إرشاد للعبد إلى ما يشكر به النعمة ، والمراد  
 بمن هو أسفل من الناظر في الدنيا ، فينظر إلى المبتلى بالأسقام وينتقل منه إلى ما فضل  
 به عليه من العافية التي هي أصل كل إنعام ، وينظر إلى من في خلقه نقص من عي أو صمم  
 أو بكم ، وينتقل إلى ما فيه من السلامة عن تلك العاهات التي تجلب الهم والغم ، وينظر  
 إلى من ابتلى بالدنيا وجمعها والامتناع عما عليه فيها من الحقوق ، ويعلم أنه قد فضل  
 بالاقبال وأنعم عليه بقلّة تبعه الأموال في الحال والمآل ، وينظر إلى من ابتلى بالفقر المدقع  
 أو بالدين المفظح ويعلم ما صار إليه من السلامة من الأسرين وتقر بما أعطاه ربه العين ،  
 وما من مبتلى في الدنيا بخير أو شر ويجد من هو أعظم منه بلية فيتسلى به ويشكر ما هو فيه  
 مما يرى غيره ابتلى به ، وينظر من هو فوقه في الدين فيعلم أنه من المفرطين . فبالنظر الأول  
 يشكر ما الله عليه من النعم ، وبالنظر الثاني يستحي من مولاه ويقرع باب المعاب بأفامل  
 الندم فهو بالأول سرور لنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حياء من مولاه وقد أخرج  
 مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق  
 فلينظر إلى من هو أسفل منه »

٣ - ( وعن النّوّاس ) بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة ( ابن سميان ) بفتح السين  
 المهملة وكسرهما وبالعين المهملة . ورد سميان الكلبي على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وزوجه ابنته وهي تعوذت من النبي صلى الله عليه وسلم : سكن النّوّاس الشام وهو  
 معدود منهم ، وفي صحيح مسلم نسبه إلى الانصار . قال المازري والقاضي عياض والمشهور  
 أنه كلبي ولعله حليف الانصار ( قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البر  
 والاثم فقال : البرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ ، والاثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع  
 عَلَيْهِ النَّاسُ أخرجه مسلم ) قال النووي : قال العلماء : البر يكون بمعنى الصلة وبمعنى  
 الصدقة وبمعنى اللطف والمبرة وحسن الصحبة والعشرة وبمعنى الطاعة ، وهذه الأمور هي  
 مجامع حسن الخلق . وقال القاضي عياض : حسن الخلق مخالفة الناس بالحيل والبشر والتودد  
 لهم والاشفاق عليهم واحتمالهم والحمل عنهم والصبر عليهم في المكاره وترك الكبر والاستطالة  
 عليهم ومجانبة الغلظة والغضب والمؤاخذة ، وحكي فيه خلافاً هل هو غريزة أو مكتسب ؟  
 قال : والصحيح أن منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالخلق والافتداء بغيره : وقال  
 الشريف في التعريفات : قيل حسن الخلق راسخة تصدر عنها الانعام المحمودة بسهولة



وتبصر من حاجة إلى أعمال فكر وروية انتهى . قيل ويجمع > من الخلق قوله صلى الله عليه وسلم « طلالة الوجه وكف الأذى وبذلك المعروف حسن الخلق » وقوله « والأثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطالع عليه الناس » أي تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله لكونه لا لوم فيه ؟ أو تركه خشية اللوم عليه من الله سبحانه وتعالى ومن الناس لو فعلته فلم ينشرح به الصدر ولا حصلت الطمأنينة بفعله > ف كونه ذنباً . ويفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في إباحته . وفي معناه حديث «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي . وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للناس إدراكاً لما لا يحل فعله وزاجراً عن فعله

٤ - (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثنان) المناجاة المشاورة والمسارة (دُونَ الْآخِرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ) وعلمه بقوله (مَنْ أَجَلَ أَنْ ذَلِكَ يُحْزَنُهُ) من أحزن يحزن مثل أخرج يخرج، أو من حزن يحزن بضم الزاي (متفق عليه، واللفظ لمسلم) ذى النهى عن تناجى الاثنين إذا كان معهما ثالث إلا إذا كانوا أكثر من ثلاثة لانقضاء العلة التي نص عليها وهي أنه يحزنه انفراده وإيهام أنه ممن لا يؤهل للسر أو يوهمه أن الخوض من أجله . ودلت العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا ينهي عن انفراد اثنين بالمناجاة لفقد العلة . وظاهره عام لجميع الأحوال في سفر أو حضر ، وإليه ذهب ابن عمر ومالك وجمهور العلماء وادعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه . وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليهود عن التناجى كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى - ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى قال اليهود : وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال « كان بين اليهود وبين النبي صلى الله عليه وسلم موادة ، فكانوا إذا مر بهم رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جلسوا يتناجون بينهم ، حتى يظن المؤمن أنهم يتناجون بقتله أو بما يكره المؤمن ، فاذا رأى المؤمن ذلك خشىهم فترك طريقه عليهم ، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن النجوى فلم يفتوا فأنزل الله - ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى - »

٥ - (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مَنْ يَجْلِسُهُ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ وَلَكِنْ تَفَسَّحُوا وَتَوَسَّعُوا . متفق عليه) وفي لفظ لمسلم « لا يقيم » بصيغة النهي مؤكداً . فلفظ الخبر في هذا الحديث الذي أتى به المصنف في معنى النهي . وظاهره التحريم ، فمن سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ، ويحرم على غيره أن يقيمه منه ، إلا أنه أفاد حديث « من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به » أخرجه مسلم أنه إذا كان قد سبق فيه حق لأحد بقعوده فيه من مصلى أو غيره ثم طارقه لأى حاجة ثم عاد وقد قعد فيه أحد أن له أن يقيمه منه ، وإلى هذا ذهب المادوية والشافعية وقالوا - لا فرق في المسجد بين

أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أولا فإنه أحق به، قالوا : وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها. والحديث يشمل من قعد في موضع مخصوص لتجارة أو حرفه أو غيرهما ، قالوا : وكذلك من اعتاد في المسجد محلا يدرس فيه فهو أحق به قال المهدي : إلى العشي . وقال الغزالي : إلى الأبد ما لم يضرب وأما إذا قام القاعد من محله لغيره . فظاهر الحديث جوازه . وروى عن ابن عمر أنه كان إذا قام له الرجل من مجلسه لا يقعد فيه ، وحمل على أنه تركه تورعا لجواز أنه قام له حياء من غير طيبة نفس

٦ - (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا ) بنفسه (أَوْ يَلْعَقَهَا) غيره الأول بفتح حرف المضارعة من لعق ، والثاني بضمه من ألعق (متفق عليه) والحديث دليل على عدم تعيين غسل اليد من الطعام وأنه يجزئ مسحها ، وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد أو إلحاقها الغير ، وعمله في الحديث «أنه لا يدري في أي طعامه البركة» كما أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم «أمر بلعق الأصابع والصفحة» وقال «إنكم لا تدرسون في أي طعامكم البركة» وكذلك أمر صلى الله عليه وسلم بالنقاط اللقمة ومسحها وأكلها ، كما في رواية لمسلم أيضا بلغظ «إذا وقعت لقمة أحدكم فليعط ما كان بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان» وهذه الأمور من اللعق والإلحاق ولعق الصفحة وأكل ما يسقط ظاهر الأوامر وجوبها ، وإلى هذا ذهب أبو محمد بن حزم ، وقال إنها فرض . والبركة هي النماء والزيادة وثبوت الخير ، والمراد هنا ما يحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك ، وهذه البركة قد يكون في لعق يده أو لعق الصفحة أو أكل ما يسقط من لقمة ، وإن كان علة أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيطان . والمراد من قوله «يد» هو أصابع يده الثلاث ، كما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل بثلاث أصابع ولا يزيد الرابعة والخامسة إلا إذا احتاجهما بأن يكون الطعام غير مشدد ونحوه . وقد أخرج سعيد بن منصور «أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أكل بخمس» وهو مرسل . وفيه دلالة على أنه لا بأس بالعاق الغير أصابعه من زوجة وخادم وولد وغيرهم ، فإن تنجست اللقمة الساقطة فيزيل ما فيها من نجاسة إن أمكن وإلا أطعمها حيوانا ولا يدعها للشيطان كما ذكره النووي بناء على جواز إطعام المتنجس وعليه إجماع الأمة فعلا خلفا عن سلف ، وتقدم الكلام في ذلك

٤ - (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يَسْلُمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ وَالْمَسَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ ، متفق عليه ، وفي رواية لمسلم) من رواية أبي هريرة (والرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي) بل هو في البخاري وقال المصنف إنه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه ، وظاهر الأمر الوجوب ، وقال المازري : إنه للندب ، قال فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركا للمستحب والآخرة لعل السنة قلت : والأصل في الأمر الوجوب



وكانه صرفه عنه الاتفاق على عدم وجوب البداءة بالسلام . والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير . قال ابن بطلان عن المهلب : وإنما شرع للصغير أن يبتدىء الكبير لأجل حق الكبير ، ولأنه أمر بتوقيره والتواضع له . ولو تعارض الصغير المعنوي والحسي كأن يكون الأصغر أعلم مثلاً . قال المصنف : لم أر فيه نقلاً والذي يظهر اعتبار السن ، لأن الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز ، وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد . قال المازري : لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر ولا سيما إذا كان راكباً ، فإذا ابتدأه بالسلام أمن منه وأنس إليه ، أو لأن التصرف في الحاجات امتناناً فصار للقاعدة مزية ، فأمر المار بالابتداء أو لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه للمشقة عليه وفيه شرعية ابتداء القليل بالسلام على الكثير ، وذلك لفضيلة الجماعة ، أو لأن الجماعة لو ابتدءوا خيف على الواحد الزهو فاحتيط له ، فلو مر جمع كثير على جمع قليل أو مر الكبير على الصغير قال المصنف : لم أر فيه نصاً ، واعتبر النووي المرور ، قال : الوارد يبدأ سواء كان صغيراً أو كبيراً . وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق لا يسلم إلا على البعض ، لأنه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن المهم الذي خرج لأجله وخرج به عن العرف ، وفيه شرعية ابتداء الراكب على الماشي ، وذلك لأن للراكب مزية على الماشي ، فعوض الماشي بأن يبدأ الراكب بالسلام احتياطاً على الراكب من الزهو لو حاز الفضيلةين وأما إذا تلاقى راكباً أو ماشياً فقد تكلم فيها المازري فقال : يبدأ الأدنى منهما على الأعلى قدراً في الدين إجلالاً لفضله ، لأن فضيلة الدين مرغّب فيها في الشرع ، وعلى هذا لو التقي راكباً ومركوباً أحدهما أعلى في الجنس من مركوب الآخر كالجمل والفرس فيبدأ راكب الفرس أو يكفي بالنظر إلى أعلاهما قدراً في الدين فيبدأ الذي هو أدنى الذي هو فوقه والثاني أظهر كما لا ينظر من يكون أعلاهما قدراً من جهة الدنيا إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه ، وإذا تساوى المتلاقيان من كل جهة فكل مأمور بالابتداء وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما ثبت في حديث المهاجرين . وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح من حديث جابر « الماشيان إذا اجتمعا فأيهما بدأ السلام فهو أفضل » وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الأغر المزني قال : قال أبو بكر : لا يسبقك أحد بالسلام . وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة مرفوعاً « إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام » وقال حسن والطبراني في حديث « قلنا يا رسول الله إنا نلتقي فأينا يبدأ بالسلام ؟ قال : أطوعكم لله تعالى »

٨ - وعن علي رضي الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . يجزى عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ، ويجزى عن الجماعة أن يسلم أحدهم . رواه أحمد والبيهقي فيه أنه يجزى . تسليم الواحد عن الجماعة ابتداء وردا . قال النووي . يستثنى من عموم ابتداء السلام من كان يداً كل أو يشرب أو يجامع أو كان في الخلاء أو في الحمام أو نائماً أو ناعساً أو مصلياً أو مؤذناً مادام مغلباً بشيء مما ذكر إلا أن

السلام على من كان في الحمام إنما كره إذا لم يكن عليه إزار وإلا فلا كراهة . رَدَّ السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للأمر بالإنصات ، فلو سلم لم يجب الرد عليه عند من قال : الإنصات واجب ، ويجب عند من قال إنه سنة ، وعلى الوجهين لا ينبغي أن يرد أكثر من واحد . وأما المشغل بقراءة القرآن ، فقال الواحدى : الأولى ترك السلام عليه . فان سلم كفاه الرد بالإشارة وإن رد لفظاً استأنف الاستعاذة وقرأ . قال النووي : فيه نظر والظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد ، ويندب السلام على من دخل بيتاً ليس فيه أحد لقوله تعالى فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم - الآية . وأخرج البخارى في الأدب المفرد وابن أبى شيبة بإسناد حسن عن ابن عمر رضي الله عنه « يستحب إذا لم يكن في البيت أحد أن يقول : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين » وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه . فان ظن المار أنه إذا سلم على القاعد لا يرد فانه يترك ظنه ويسلم فلعل ظنه ينحط ، فانه إن لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك . وأما من قال : لا يسلم على من ظن أنه لا يرد عليه لأنه يكون سبباً لتأنيم الآخر فهو كلام غير صحيح ، لأن المأمورات الشرعية لا تترك مثل هذا ذكره معناه النووي . وقال ابن دقيق العيد : لا ينبغي أن يسلم عليه ، لأن توريط المسلم في المعصية أشد من مصلحة السلام عليه ، وامتنع حديث الأمر بالإفشاء يحصل مع غير هذا ، فان قيل هل يحسن أن يقول : رد السلام فانه واجب ؟ قيل نعم ، فانه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فيجب فان لم يجب حسن أن يحلله من حق الرد .

٩ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تَبْدَوا اليهود والنصارى بالسلام ، وإذا لقيتموهم في طريق فاضطُّروهم إلى أضيِّقه . أخرجه مسلم . ذهب الأكثر إلى أنه لا يجوز ابتداء اليهود والنصارى بالسلام وهو الذى دل عليه الحديث إذ أصل النهى التحريم . وحكى عن بعض الشافعية أنه يجوز الابتداء لهم بالسلام ، ولكن يقتصر على قول السلام عليكم ، وروى عن ذلك ابن عباس وغيره . حكى القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك ، لكن للضرورة والحاجة ، وبه قال علقمة والاوزاعى ، ومن قال لا يجوز يقول : إن سلم على ذمى ظنه مسلماً ثم بان له أنه يهودى فينبغى أن يقول له رد على سلامي . وروى عن ابن عمر أنه فعل ذلك والغرض منه أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة . وعن مالك أنه لا يستحب أن يسترده ، واختاره ابن العرابى فان ابتدأ الذى مسلماً بالسلام ففي الصحيحين عن أنس مرفوعاً « إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم » وفي صحيح البخارى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا سلم عليكم اليهود فانما يقول أحدهم السلام عليكم ، فقل وعليكم » وإلى هذه الرواية بائيات الواو ذهب طائفة من العلماء ، واختار بعضهم حذف الواو لئلا يقتضى التشريك ، وقد قدمنا ذلك ومثبت به النص أولى بالاتباع . وقال الخطابى : عامة المحدثين يرون هذا الحرف وعليكم بالوار ، وكان ابن عينة يرويه بغير الواو وقال الخطابى : وهذا هو الصواب قلت : وحيث



ثبتت الرواية بالواو وغيرها فالوجهان جائزان وفي قوله « فقولوا وعليك » وقولوا وعليكم ما يدل على إيجاب الجواب عليهم في السلام ، وإليه ذهب عامة العلماء . و يروى عن آخرين أنه لا يرد عليهم ، والحديث يدفع ما قالوه . وفي قوله « فاضطروهم إلي أضيقة » دليل على وجوب ردّهم عن وسط الطرقات إلى أضيقتها ، وتقدم فيه الكلام .

١٠ — (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، وَإِذَا قَالَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ . أخرجه البخاري ) تقدم فيه الكلام ولو أتى به المصنف بعد أول حديث في الباب لكان الصواب .

١١ — (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِمًا . أخرجه مسلم ) وتامه « فمن نسي فليستقي » من التي . وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يشرب قائماً ، فقال : مه ، قال له ، فقال : أيسرك أن يشرب معك الهر ؟ قال لا ، قال : قد شرب معك من هو شر منه الشيطان » وفيه راو لا يعرف ، ووثقه يحيى بن معين . والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً لانه الأصل في النهي وإليه ذهب ابن حزم . وذهب الجمهور إلى أنه خلاف الأولى وآخرون إلى أنه مكروه ، كأنهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم من حديث ابن عباس « سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم » وفي صحيح البخاري « أن علياً عليه السلام شرب قائماً ، وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما رأيتموني فعلت » فيكون فعله صلى الله عليه وسلم بياناً لكون النهي ليس للتحريم . وأما قوله « فليستقي » فانه نقل اتفاق العلماء على أنه ليس من شرب قائماً أن يستقي ، وكأنهم حملوا الأمر أيضاً على الندب .

١٢ — (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إِذَا انْعَمَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ ، وَإِذَا نَزَعَ ) أي نعله ( فَلْيَبْدَأْ بِالشَّامَلِ ، وَلْيَكُنْ الْيُمْنَى أَوَّلَهَا تُنْعَلُ وَآخِرُهَا تُنْزَعُ : أخرجه مسلم إلى قوله : بالشمال ، وأخرج باقيه مالك والترمذي وأبو داود ) ظاهر الأمر الوجوب . ولكنه ادعى القاضي عياض الإجماع على أنه للاستحباب . قال ابن العربي : البداهة باليمين مشروعة في جميع الأعمال الصالحة لفضل اليمين حساً في القوة وشرعاً في الندب إلى تقديمها . قال الحلبي إنما يبدأ بالشمال عند الخلع لأن اللبس كرامة لانه وقاية للبدن ، فلما كانت اليمين أكرم من اليسرى بدى بها في اللبس وأخرت في النزاع لتكون الكرامة لها أدوم وحصتها منها أكثر . وقال ابن عبد البر . من بدأ في الانتعال باليسرى أساء لمخالفة السنة ، ولكنه لا يحرم عليه لبس نعليه . وقال غيره . ينبغي أن تنزع النعل من اليسرى ويبدأ باليمين . ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له الخلع إذا بدأ باليسرى ثم يستأنف لبسها على الترتيب المشروع لانه قد فات

حملة . وهذا الحديث لا يدل على استحباب الانفعال ، لأنه قال « إذا انتعل أحدكم » ولكنه يدل عليه ما أخرجه مسلم « استكثروا من النعال » فان الرجل لا يزال راكبا ما انتعل « أي يشبه الراكب في خفة المشقة وقلة النصب وسلامة الرجل من أذى الطريق ، فان الأمر إذا لم يحمل على الإيجاب فهو للاستحباب .

١٣ — ﴿ وعنہ ﴾ أي عن أبي هريرة رضي الله عنه ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يَمْشِ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ وَلِيَنْتَعِلَهُمَا ﴾ بضم حرف المضارعة من أنعل كما ضبطه النووي ، وضمير التثنية للرجلين وإن لم يجر لهما ذكر فانه قد ذكر ما يدل عليهما من العمل ﴿ جميعا أو ليَنْتَعِلَهُمَا ﴾ أي النعلين ، وفي رواية للبخاري « أو ليحفظهما جميعا » وهو للقدمين ﴿ جميعا . متفق عليه ﴾ ظاهر النهي عن المشي في نعل واحدة التحريم وحمله الجمهور على الكراهة ، فانهم جعلوا القرينة حديث الترمذي عن عائشة قالت « ربما انقطع شسع نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشي في النعل الواحدة حتى يصلحها » إلا أنه رجح البخاري وقفه . وقد ذكر رزين عنها قالت « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتعل قائما ويمشي في نعل واحدة » واختلفوا في علة النهي ، فقال قوم : علته أن النعال شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه ، فإذا انفردت إحدى الرجلين احتاج الماشي أن يتوقى لأحدى رجليه ما لا يتوقى للأخرى ، فيخرج لذلك عن سجية مشيته ولا يأمن مع ذلك العثار ، وقيل إنها مشية الشيطان . وقال البيهقي : الكراهة لما في ذلك من الشهرة في الملابس وقد ورد في رواية لمسلم « إذا انقطع شسع أحدكم فلا يمش في نعل واحدة حتى يصلحها » وتقدم ما يعارضه من حديث عائشة فيحمل على النذب . وقد ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالخفين . وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة « لا يمش أحدكم في نعل واحدة ولا خف واحد » وهو عند مسلم من حديث جابر ، وعند أحمد من حديث أبي سعيد وعند الطبراني من حديث ابن عباس . وقال الخطابي وكذا إخراج اليد الواحدة من الكم دون الأخرى والارتداء على أحد المنكبين دون الآخر . قلت : ولا ينبغي أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى يلحق بالأصل فالأولى الاقتصار على محل النص .

١٤ — ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا ﴾ بضم الخاء المعجمة ، والمد : البطر والكمر ﴿ متفق عليه ﴾ فمرنق نظر الله بنظر رحمة إليه ، أي لا يرحم الله من جر ثوبه خيلاء سواء كان من النساء أو الرجال وقد فهمت ذلك أم سلمة ، فقالت عند سماعها الحديث منه صلى الله عليه وسلم فكيف تصنع النساء بذيولهن ؟ فقال صلى الله عليه وسلم « يزدن فيه شبرا » قالت : إذن تنكشف أفدامهن ، قال : فيرخبته ذراعا لا يزدن عليه « أخرجه النسائي والترمذي ، والمراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة ، والمراد جبر العواب على الأرض وهو الذي يدل له حديث البخاري « ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار » وتقييد الحديث بالخيلاء دال



بمفهومه أنه لا يكون من جره غير خيلاه داخل في الوعيد ، وقد صرح به ما أخرج البخاري وأبو داود والنسائي أنه قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث « إن إزارى يسترخى إلا أن أتعاهده ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنك لست بمن يفعله خيلاه » وهو دليل على اعتبار المفاهيم من هذا النوع ، وقال ابن عبد البر : إن جره لغير الخيلاه مذموم وقال النووي إنه مكروه وهذا نص الشافعي . وقد صرح الستة أن أحسن الحالات أن يكون إلى نصف الساق كما أخرجه للترمذي والنسائي عن عبيد بن خالد قال « كنت أمشي وعلى برد أجره ، فقال لي رجل : ارفع ثوبك فإنه أبى وأنتي ، فنظرت فإذا هو النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إنما هي بردة ملحاء ، فقال : مالك في أسوة ، قال : فنظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقه » وأما ما هو دون ذلك فإنه لا حرج على فاعله إلى الكعبين ، وما دون الكعبين فهو حرام إن كان للخيلاه ، وإن كان لغيرها فقال النووي وغيره : إنه مكروه وقد يتجه أن يقال إن كان الثوب على قدر لابس له لكنه يسدله فإن كان لا عن قصد كالذي وقع لأبي بكر فهو غير داخل في الوعيد ، وإن كان الثوب زائدا على قدر لابس فهو ممنوع من جهة الإسراف محرم لأجله ولأجل التشبيه بالنساء ولأجل أنه لا يأمن أن تتعلق به النجاسة . وقال ابن العربي : لا يجوز للرجل أن يجاوز بحوبه كعبه فيقول : لأجره خيلاه لأن الهي قد تناوله لفظا ، ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ أن يخالفه إذا صار حكمه أن يقول لا أمثله ، لأن تلك العلة ليست في فاتها دعوى غير مسلمة بل إطالة ذيله دالة على تكبره اهـ . وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلاه ولو لم يقصده اللابس . وقد أخرج ابن منيع عن ابن عمر في أثناء حديث رفعه « إياك وجر الإزار فإن جر الإزار من الخيلة » وقد أخرج الطبراني من حديث أبي أمامة وفيه قصة لعمر بن زرارة الانصاري « إن الله لا يحب المسبل » والقصة أن أبا أمامة قال « بينا نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لحقنا عمرو بن زرارة الانصاري في حلة إزار ورداء قد أسبل ، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك . حتى سمعها عمرو فقال يا رسول الله إني حمش الساقين ؛ فقال يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه إن الله لا يحب المسبل » وأخرجه الطبري عن عمرو بن زرارة وفيه « وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع أصابع تحت ركة عمرو ، وقال . يا عمرو هذا موضع الإزار ، ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع ثم قال . يا عمرو وهذا موضع الإزار » الحديث ورجاله ثقات ؛ وحكم غير الثوب والإزار حكمهما ، وكذلك لما سأل شعبة محارب بن دثار ، قال شعبة . أذكر الإزار قال . ما خص إزارا ولا قميصا ، ومقصوده أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره . وأخرج أهل السنن إلا الترمذي عن ابن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « الإسبال في الإزار والقميص والعمامة ، من جر منها شيئا خيلاه لم يعظ الله إليه يوم القيامة » وإن كان في إسباده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال . قال ابن بطال : وإسبال العمامة المراد

به إرسال العذبة زائدا على ما جرت به العادة . وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية وأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخى طرف عمامته بين كفيه ، وكذلك تطويل أكام القميص زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الحجاز إسبال محرم . وقد نقل القاضى عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة ، قلت : وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة .

١٥ — (وعنه) أي ابن عمر رضى الله عنهما ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه ، وإذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله . أخرجه مسلم ) الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه عليه بأنه فعل الشيطان وخلق ، والمسلم مأثور بتجنب طريق أهل الفسوق فضلا عن الشيطان . وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب بها لأنه بالشمال محرم ، وقد زاد نافع : الأخذ والإعطاء .

١٦ — (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل واشرب والبس وتصددق في غير سرف ولا مخيلة ) بالخاء المعجمة ومثناة تحتية وزن عزيمة التكبر ( أخرجه أبو داود وأحمد وعلقه البخارى ) دل على تحريم الإسراف في المأكل والمشرب والملبس والتصدق . وحقيقة الإسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول وهو في الاتفاق أشهر . والحديث مأخوذ من قوله تعالى - كلوا واشربوا ولا تسرفوا وفيه تحريم الخيلاء والكبر قال عبد اللطيف البغدادي : هذا الحديث جامع لفصائل تدبير الإنسان نفسه ، وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة ، فإن السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالمعيشة ، ويؤدي إلى الانلاف فيضر بالنفس إذا كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال ، والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب ، وتضر بالآخرة حيث تكسب الإثم ، وبالدنيا حيث تكسب المقت من الناس . وقد علق البخارى عن ابن عباس « كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك انتنان : سرف ومخيلة » .

## باب البر والصلة

البر بكسر الموحدة : هو التوسع في فعل الخير . والبر بفتحها : المتوسع في الخيرات ، وهو من صفات الله تعالى . والصلة بكسر الصاد المهملة مصدر وصلة كوعده عدة في النهاية تكرار في الحديث ذكر صلة الأرحام وهي كناية عن الإحسان إلى الأقربين من ذوى النسب والأصهار والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم ، وكذلك إن تعدوا وأساءوا ، وضد ذلك قطيعة الرحم اهـ .

١ — (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أحب أن يبسط أي ييسط الله ( له في رزقه ) أي يوسع له فيه ( وأن ينسأ ( مثله في ضبطه ، بالسين المهملة مخففة : أي يؤخر له ( في أثره ) بفتح الهزلة والمثناة



فراء : أى أجله (قليل يصل رحمه . أخرجه البخارى) وأخرج الترمذى عن أبى هريرة «أن صلة الرحم محبة فى الأهل مثراة فى المال منسأة فى الأجل» وأخرج أحمد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا «صلة الرحم وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان فى الأعمار» وأخرج أبو يعلى من حديث أنس مرفوعا «إن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما فى العمر ويدفع بهما ميتة السوء» وفى سنده ضعف . قال ابن التين : ظاهر الحديث . أى حديث البخارى معارض لقوله تعالى - فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون - قال : والجمع بينهما من وجهين : أحدهما أن الزيادة كناية عن البركة فى العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة وعمارة وقته بما ينفعه فى الآخرة وصيانيته عن تضييعه فى غير ذلك ، ومثل هذا ما جاء : أن النبى صلى الله عليه وسلم تقاصر أعمار أمته بالنسبة إلى أعمار من مضى من الأمم ، فأعطاه الله ليلة القدر . وحاصله أن صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية ، فيبقى بعده الذكر الجليل فكأنه لم يميت . ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العلم الذى ينفع به من بعده بتأليفه ونحوه والصدقة الجارية عليه ، والخلف الصالح وثنائهما أن الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر ، والذى فى الآية بالنسبة إلى علم الله كأن يقال للملك مثلا إن عمر فلان مائة إن وصل رحمه ، وإن قطعها فستون ، وقد سبق فى علمه أنه يصل أو يقطع . فالذى فى علم الله لا يتقدم ولا يتأخر ، والذى فى علم الملك هو الذى يمكن فيه الزيادة والنقص واليه الإشارة بقوله تعالى يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب - والحو والاثبات بالنسبة إلى ما فى علم الملك وما فى أم الكتاب وأما الذى فى علم الله فلا محو فيه ألبته : ويقال له القضاء المبرم . ويقال للأول القضاء المعلق : والوجه الأول أليق بأن الأثر ما يتبع الشيء فإذا أخر حسن أن يحمل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور ورجحه الطيبي وأشار إليه فى الفائق : ويؤيده ما أخرجه الطبرانى فى الصغير بسند ضعيف عن أبى الدرداء قال «ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم من وصل رحمه أنسى له فى أجله ؟ فقال : إنه ليس زيادة فى عمره قال تعالى - فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون - ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له من بعده» وأخرجه فى الكبير مرفوعا من طريق أخرى . وجزم ابن فورك بأن المراد بزيادة العمر نفي الاوقات عن صاحب البر فى فهمه وعقله . قال غيره : فى أعم من ذلك وفى علمه ورزقه : ولابن القيم فى كتاب الداء والدواء كلام يقضى بأن مدة حياة العبد وعمره هى مهما كان قلبه مقبلا على الله ذاكرا له مطيعا غير عاص فهذه هى عمره ، ومتى أعرض القلب عن الله تعالى واشتغل بالمعاصى ضاعت عليه أيام حياة عمره . فعلى هذا معنى أنه ينسأ له فى أجله : أى يعمر الله قلبه بذكره وأوقاته بطاعته ويأتى تحقيق صلة الرحم فى شرح قوله .

الجنة قاطع : يعني قاطع رحم - متفق عليه - وأخرج أبو داود من حديث أبي بكره يرفعه « مامن ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما ادخبر الله له في الآخرة من قطيعة الرحم » وأخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة يرفعه « إن أعمال أمتي تعرض عشية الخميس ليلة الجمعة ، فلا يقبل عمل قاطع رحم » وأخرج فيه من حديث ابن أبي أوفى « إن الرحمة لا تنزل على القوم فيهم قاطع رحم » وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود « إن أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم » واعلم أنه اختلف العلماء في حد الرحم التي تجب صلتها فقليل هي الرحم التي يحرم النكاح بينهما بحيث لو كان أحدهما ذكراً حرم على الآخر . فعلى هذا لا يدخل أولاد الأعمام : ولا أولاد الأخوال . واحتج هذا القائل بتعريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها في النكاح لما يؤدي إليه من التقاطع وقيل هو من كان متصلاً بميراث ، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « ثم أدناك أدناك » وقيل من كان بينه وبين الآخر قرابة سواء كانت يرثه أولاً . ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض . درجات بعضها أرفع من بعض ، وأدناها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة ، فمنها واجب ومنها مستحب ، فلو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعاً ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي له ، لم يسم واصلاً . وقال القرطبي : الرحم التي توصل عامة وخاصة . فالعامة رحم الدين ، وتجب صلتها بالتواضع والتواضع والعدل والآنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة والرحم الخاصة تزيد بالنفقة على القريب وتفقد حاله والغافل عن زلته . وقال ابن أبي جرة . المعنى الجامع إيصال ما أمكن من الخير ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة ، وهذا في حق المؤمنين . وأما الكفار والفساق فتجب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة . واختلف العلماء أيضاً بأي شيء تحصل القطيعة للرحم ؟ فقال الزين العراقي : تكون بالإساءة إلى الرحم وقال غيره : تكون بترك الإحسان لأن الأحاديث آمرة بالصلة ناهية عن القطيعة فلا واسطة بينهما ، والصلة نوع من الإحسان كما فسرها بذلك غير واحد ، والقطيعة ضدها وهي ترك الإحسان وأما ما أخرجه الترمذي من قوله صلى الله عليه وسلم « ليس الواصل بالمكافي » ، ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها ، فإنه ظاهر في أن الصلة إنما هي ما كان للقاطع صلة رحمه ، وهذا على رواية قطعت بالبناء للفاعل وهي رواية ، فقال ابن العربي في شرحه : المراد الكاملة في الصلة وقال الطيبي معناه ليس حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من يكافي صاحبه بمثل فعله ولكنه من يفضل على صاحبه . وقال المصنف : لا يلزم من نفي الوصل ثبوت القطع ، نعم ثلاث درجات . واصل ومكافي . وقاطع . فالواصل هو الذي يفضل ولا يفضل عليه والمكافي هو الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذه . والقاطع هو الذي لا يفضل عليه ولا يفضل قال الشارح : وبالأولى من يفضل عليه ولا يفضل أنه قاطع . قال المصنف . وكما تقع المكافاة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين ، فمن بدأ فهو القاطع ، فان جوزي



سمى من جازاه مكافئا .

٣ — (وعن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمِّهَاتِ ، وَوَادَ الْبَنَاتِ ، وَمَنْعَا وَهَاتِ ، وَكَرِهَ لَكُمْ قَيْلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ . متفق عليه ) الأمهات جمع أمهة : لغة في الأم ، ولا تطلق إلا على من يعقل بخلاف أم فانها تعم . وإنما خصت الأم هنا إظهارا لمعظم حقها ، وإلا فالأب محرم عقوقه . وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن الباقيين وهو أن يحصل من الولد لا بويين أو أحدهما إيذاء ليس بالهين عرفا فيخرج من هذا ما إذا حصل من الأبوين أمر أو نهى فخالفها بما لا يعد في العرف مخالفتها عقوقا فلا يكون ذلك عقوقا ، وكذلك لو كان مثالا على الأبوين دين للولد أو حق شرعي فرافعه إلى الحاكم فلا يكون ذلك عقوقا كما وقع من بعض أولاد الصحابة شكاية الأب إلى النبي صلى الله عليه وسلم في احتياجه لماله ، فلم بعد النبي صلى الله عليه وسلم شكايته عقوقا . قلت : في هذا تأمل فإن قوله صلى الله عليه وسلم « أنت ومالك لأبيك » دليل على نهيه عن منع أبيه عن ماله وعن شكايته ، ثم قال صاحب الضابط : فعلى هذا العقوق أن يؤذى الولد أحد أبويه بما لو فعله مع غير أبويه كان محرما من جملة الصغار فيكون في حق الأبوين كبيرة . أو مخالفة الأمر أو النهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من فوات نفسه أو عضو من أعضائه في غير الجهاد الواجب عليه . أو مخالفتهم في سفر يشق عليهما وليس بفرض على الولد أو في غيبة طويلة فيما ليس لطلب علم نافع أو كسب . أو ترك تعظيم الوالدين فإنه لو قدم عليه أحدهما ولم يقم إليه أو قطب في وجهه فإن هذا وإن لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الأبوين قوله « وواد البنات » بسكون الهمزة ، وهو دفن البنت حية وهو محرم وخص البنات لأنه الواقع من العرب ، فإنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية كراهية لمن . يقال : أول من فعله قيس ابن عاصم التميمي ، وكان من العرب من يقتل أولاده مطلقا خشية الفاقة والنفقة وقوله « منعا وهات » المنع مصدر من منع يمنع ، والمراد منع ما أمر الله أن لا يمنع . وهات فعل أمر مجزوم ، والمراد النهي عن طلب ما لا يستحق طلبه . وقوله « وكره لكم قيل وقال » يروى بغير تنوين حكاية للفظ الفعل وروى منونا وهي رواية في البخاري قبيلا وقالا ، على النقل من الفعلية إلى الاسمية والأول أكثر ، والمراد به نقل الكلام الذي يسمعه إلى غيره فيقول قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل ، وقال فلان كذا وكذا وإنما نهى عنه لأنه من الاشتغال بما لا يعني المسك ، والكره قد يتضمن الغيبة والنميمة والكذب ولا سيما مع الأكثر من ذلك قلما يخلو عنه ، وقال المحب الطبري : فيه ثلاثة أوجه أحدها أنها مصدران للقول تقول قلت قولا وقبلا ، وفي الحديث إشارة إلى كراهة كثرة الكلام تأنيها لإرادة حكاية أقاويل الناس والبحث عنها لتخير عنها ، فتقول قال فلان كذا وقيل له كذا والنهي عنه إما للزجر عن الاستكثار منه وإما لما يكرهه المحكي عنه ثالثها أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور

الدين كقوله قال فلان كذا وقال فلان كذا ، ومحل كراهة ذلك في أن يكثّر منه بحيث لا يأمن من الزلل ، وهو في حق من ينقل بغير تثبيت في نقله لما يسمعه ولا يمتاط له ، ويؤيد هذا الحديث الصحيح « كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع » أخرجه مسلم . قلت : ويحتمل إرادة كل من الثلاثة . وقوله « وكثرة السؤال » هو السؤال للمال أو عن المشكلات من المسائل أو مجموع الأمرين وهو أولى ، وتقدم في الزكاة تحريم مسئلة المال ، وقد نهى عن الأغلوطات . أخرجه أبو داود ، وهي المسائل التي يغلط بها العلماء ليزلوا فينتج بذلك شر وفتنة . وإنما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ، ولا يكاد أن يكون إلا فيما لا ينفع . وقد ثبت عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندر وقوعها جداً لما في ذلك من التنطع والقول بالظن الذي لا يخلو صاحبه عن الخطأ وقيل كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان ، وكثرة سؤال إنسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسئول . وقوله « وإضاعة المال » المتبادر من الإضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي ، وقيل هو الإسراف في الاتفاق وقيد بعضهم بالاتفاق في الحرام ، ورجح المصنف أنه ما أنفق في غير وجوه المأذون فيها شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية ، لأن الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد ، وفي التبذير تقويت تلك المصالح إما في حق صاحب المال أو في حق غيره قال . والحاصل أن في كثرة الاتفاق ثلاثة وجوه : الأول الاتفاق في الوجوه المذمومة شرعاً ولا شك في تحريمه الثاني الاتفاق في الوجوه المحمودة شرعاً ، ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يفوت حقاً آخر أهم من ذلك المنفق فيه والثالث الاتفاق في المباحات وهو منقسم إلى قسمين : أحدهما أن يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله ، فهذا ليس بإضاعة ولا إسراف . والثاني أن يكون فيما لا يليق به عرفاً ، فإن كان لدفع منسدة إما حاضرة أو متوقعة فذلك ليس بإسراف . وإن لم يكن كذلك فالجمهور على أنه إسراف ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر القرآن أنه إسراف ، وصرح بذلك القاضي حسين ، فقال في قسم الصدقات هو حرام ، وتبعه الغزالي ، وجزم به الرافعي في الكلام على الغارم : وقال الباجي من المالكية إنه يحرم استيعاب جميع المال بالصدقة قال : ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا . ولا بأس به إذا وقع نادراً لحادث كضيف أو عيد أو وليمة . والاتفاق على كراهة الاتفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة . ولا سيما إن انضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة . وكذلك احتمال الغبن الفاحش في المبيعات بلا سبب . وقال السبكي في الحلبيات : وأما إتفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف ، ومن بذل مالا كثيراً في عرض يسير فإنه بعده العقلاء مضيعاً انتهى : وقد تقدم الكلام في الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه كفاية



قال رضا الله في رضا الوالدين وسخط الله في سخط الوالدين أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم الحديث دليل على وجوب إرضاء الولد لو ألبس وتحرير إسقاطهما فإن الأول فيه سرية رضا الله، والثاني فيه سخطه فيقدم رضاها على فعل ما يجب عليه من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر «أنه جاء رجل يستأذنه صلى الله عليه وسلم في الجهاد فقال أحى والدك؟ قال نعم. قال: فغنيهما فجهاد» وأخرج أبو داود من حديث أبي سعيد «أن رجلاً هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من اليمن فقال: يا رسول الله إني قد هاجرت، قال: هل لك أهل باليمن؟ فقال: أبواي، قال: أذنا لك؟ قال: لا، قال فارجع فاستأذنها. فإن أذنا لك فجهاد وإلا فبرهما» وفي إسناده مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات، وإليه ذهب جماعة من العلماء، كالأمير حسين إذ كره في الشفاء والشافعي فقالوا: يتعين ترك الجهاد إذا لم يرض الأبوان إلا فرض العين كالصلاة فإنها تقدم، وإن لم يرض بها الأبوان بالاجماع وذهب الأكثرون إلى أنه يجوز فعل فرض الكفاية والندوب وإن لم يرض الأبوان ما لم يضررا بسبب فقد الولد، وحملوا الأحاديث على المبالغة في حق الوالدين وأنه يتبع رضاها ما لم يكن في ذلك سخط الله تعالى كما قال - وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا - قلت: الآية إنما هي فيما إذا حملاه على الشرك ومثله غيره من الكبائر وفيه دلالة على أنه لا يطيعهما في ترك فرض الكفاية والعين، لكن الاجماع خصص فرض العين: وأما إذا تعارض حق الأب وحق الأم، فحق الأم مقدم لحديث البخاري «قال رجل: يا رسول الله من أحق بحسن صحبتي؟ قال: أمك ثلاث مررات، ثم قال أبوك» فإنه دل على تقديم رضا الأم على رضا الأب: قال ابن بطال: مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب، قال: وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع قلت: وإليه الإشارة بقوله تعالى - ووصيتا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرها ووضعته كرها - ومثلها - حملته أمه وهنا على وهن - قال القاضي عياض: ذهب الجمهور إلى أن الأم تفضل على الأب في البر، ونقل الحارث المحاسبي الاجماع على هذا، واختلفوا في الأخ والجد من أحق ببره منهما. فقال القاضي: الأكثر الجدة، وجزم به الشافعية. ويقدم من أدلى بسببين على من أدلى بسبب، ثم القرابة من ذوي الرحم، ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم ثم العصبات ثم المصاهرة ثم الولاء ثم الجار. وأشار ابن بطال إلى أن الترتيب حيث لا يمكن البر دفعة واحدة، وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عائشة «سألت النبي صلى الله عليه وسلم: أي الناس أعظم حقاً على المرأة؟ قال زوجها، قلت: فعلى الرجل؟ قال: أمه» ولعل مثل هذا مخصوص بما إذا حصل الضرر للوالدين فإنه يقدم على حق الزوج جمعا بين الأحاديث

هـ - (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: والذي نفسي

بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه - متفق عليه) الحديث

وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله : لأخيه أرحم الجار . ووقع في البخاري لأخيه بغير شك . الحديث دليل على عظم حق الجار والأخ ، وفيه نفي الإيمان ممن لا يحب لهما ما يحب لنفسه . وتأوله العلماء بأن المراد منه نفي كمال الإيمان ، إذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يقصف بذلك لا يخرج عن الإيمان وأطلق المحبوب ولم يعين . وقد عينه ما في رواية النسائي في هذا الحديث بلفظ « حتى يحب لأخيه من الخير ما يحب لنفسه » قال العلماء : والمراد من الطاعات والامور المباحة . قال ابن الصلاح : وهذا قد يعد من الصعب الممتنع ، وليس كذلك إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام ما يحب لنفسه من الخير . والقيام بذلك يحصل بأن يحب له مثل حصول ذلك من جهة لا يزاحمه فيها بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئا من النعمة عليه ، وذلك سهل على القلب السليم وإنما يعسر على القلب الدغل ، عاقبنا الله وإخواننا أجمعين اهـ ، هذا على رواية الأخ ، ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصديق والعدو والقريب والأجنبي والأقرب جوار أو الأبعد ، فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب ، ومن كان فيه أكثرها فهو لاحق به ، وهلم جرا إلى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذي حق حقه بحسب حاله ، وقد أخرج الطبراني من حديث جابر « الجيران ثلاثة : جاره حق وهو المشرى له حق الجوار ، وجاره حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام ، وجاره ثلاثة حقوق جوار مسلم له رحم ، له حق الإسلام والرحم والجوار » وأخرج البخاري في الأدب المفرد أن عبد الله بن عمر ذبح شاة فأهدى منها لجاره اليهودي ، فان كان الجار أبا أحب له ما يحب لنفسه وإن كان كافرا أحب له الدخول في الإيمان مع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الإيمان . قال الشيخ محمد بن أبي جرة : حفظ حق الجار من كمال الإيمان والاضرار به من الكبار لقوله صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره » قال : ويفترق الحال في ذلك بالنسبة إلى الجار الصالح وغيره . والذي يشمل الجميع إرادة الخير وهو عظمته بالحسنى والدعاء له بالهداية وترك الأضرار له إلا في الموضع الذي يحل له الأضرار بالقول والفعل « والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم وغير الصالح كفه عن الأذى وأمره بالحسنى على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والكافر يعرض الإسلام عليه والترغيب فيه برفق . والفاسق يعظه بما يناسبه بالرفق ويستتر عليه زلته وينهاه بالرفق ، فان تقع وإلا هجره قاصدا تأديبه بذلك مع إعلامه بالسبب ليكف . ويقدم عند التعارض من كان أقرب إليه بابا كما في حديث عائشة « قالت : يا رسول الله إن لي جارين فإلى أيهما أهدى ؟ » قال : إلى أقربهما بابا » أخرجه البخاري . والحكمة فيه أن الأقرب بابا يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيتشوف له بخلاف الأبعد . وتقدم أن حد الجار أربعون دارا من كل جهة ، وجاء عن علي عليه السلام « من سمع النداء فهو جار » وقيل من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار .

٦ — (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أي



الذنب أعظم؟ قال: أن تجعل لله نداً هو الشبه ويقال له ند ونديد ﴿ وهو خلقك ، قلت ثم أي؟ قال: أن تفعل ولدك خشية أن يأكل معك ، قلت: ثم أي؟ قال: أن تزاني بحليلة جارك ﴾ بفتح الحاء المهملة الزوجة ﴿ جارك . متفق عليه ﴾ قال تعالى - فلا تجعلوا لله أندادا - وقال تعالى - ولا تفعلوا أولادكم من إملاق - والآية الأخرى - خشية إملاق - وقوله « أن تزاني بحليلة جارك » أي بزوجه التي تحل له ، وعبر بزاني لأن معناه تزني بها برضاها ، وفيه فاحشة الزنا ، وإفساد المرأة على زوجها ، واستمالة قلبها إلى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة ، وكونها حليلة الجار أعظم ، لأن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه ، ويأمن بوائقه ويركن إليه ، وقد أمر الله تعالى برعاية حقه والإحسان إليه ، فإذا قابل هذا بالزنا بامرأته وإفسادها عليه مع تمكنه منها على وجه لا يتسكن منه غيره كان غاية في القبح . والحديث دليل أن أعظم المعاصي الشرك ثم القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ، ثم تختلف الكبائر باختلاف مقاسدها الناشئة عنها .

٧ - ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من الكبائر شتم الرجل والديه ، قيل : وهل يسب الرجل والديه ؟ قال : نعم يسب أبا الرجل فيسب الرجل وأباه ويسب أمه فيسب أمه ﴾ متفق عليه ﴿ قوله « شتم الرجل والديه » أي يتسبب إلى شتمهما فهو من المجاز المرسل من استعماله المسبب في السب ، وقد بينه صلى الله عليه وسلم بجوابه عن سألته بقوله « نعم » وفيه تحريم التسبب إلى أذية الوالدين وشتمهما ، وبأثم الغير بسبه لهما . قال ابن بطال : هذا الحديث أصل في سد الذرائع ، ويؤخذ منه إن آل أمره إلى محرم حرم عليه الفعل وإن لم يقصد المحرم ، وعليه دل قوله تعالى - ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم - واستنبط منه الماوردى تحريم بيع الثوب الحرير إلى من يتحقق منه لبسه والغلाम الأمر إلى من يتحقق منه فعل الفاحشة والعصيان يتخذة خمرا . وفي الحديث دليل على أنه يعمل بالغالب . لأن الذي يسب أبا الرجل قد لا يجازيه بالسب لكن الغالب هو المجازاة .

٨ - ﴿ وعن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال ، يتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا ، وخيرهما الذي يبدأ بالسلام . متفق عليه ﴾ نفي الحل دال على التحريم فيحرم هجران المسلم فوق ثلاثة أيام ، ودل مفهومه على جوازه ثلاثة أيام . وحكمة جواز ذلك هذه المدة أن الإنسان مجبول على الغضب وسوء الخلق ونحو ذلك ، فعني له هجر أخيه ثلاثة أيام ليذهب ذلك العارض تخفيفا على الإنسان ودفعاً للاضرار به ، ففي اليوم الأول يسكن غضبه وفي الثاني يراجع نفسه ، وفي الثالث يعتذر ، وما زاد على ذلك كان قطعاً لحقوق الأخوة . وقد فسر معنى الهجر بقوله « يتقيان » إلى آخره ، وهو الغالب من حال المتهاجرين عند اللقاء وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام ، وإليه ذهب الجمهور ومالك والشافعي ،

واستدل له بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عم ابن مسعود في أثناء حديثه موقوف ، وفيه « ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه » قال أحمد وابن القاسم : إن كان يؤذيه ترك الكلام فلا يكفيه رد السلام ، بل لابد من الرجوع إلى الحال الذي كان بينهما ، وقيل ينظر إلى حال المهجور ، فإن كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء بما تطيب به نفسه ويزيل علة الهجر كان من تمام الوصل وترك الهجر ، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك كفي السلام وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه يجوز الهجر فوق ثلاث إن كانت مكالمته تجلب نقصا على المخاطب له في دينه ، أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو دنياه ، فرب هجر جميل خير من مخالطة مؤذية ، وتقدم الكلام في هجر من يأتي ما يلام عليه شرما ، وقد وقع من السلف المهاجر بين جماعة من أعيان الصحابة والتابعين وتابعيهم . وقد عد الشارح جماعة من أولئك يستنكر صدوره من أمثالهم أقاموا عليه ولهم أعذار إن شاء الله ، والحل على السلامة متعين والعباد مظنة المخالفة . وأما قول الذهبي : إنه لا يقبل جرح الأقران بعضهم على بعض سيما السلف قال : وحدهم رأس ثلاثمائة من الهجرة ، فقد بينا اختلال ما قال في ثمرات النظر في علم الأثر ، وقد نقل في الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها ، إذ طي مالا يحسن ذكره لا يحسن نشره .

٩ - وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل معروف صدقة . أخرجه البخاري في المعروف ضد المنكر . قال ابن أبي جرة : يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا ، فإن قارنته للنية أجر صاحبه جزما وإلا ففيه احتمال ، والصدقة هي ما يعطيه المتصدق لله تعالى فيشمل الواجبة والمندوبة ، والإخبار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه البليغ وهو إخبار بأن له حكم الصدقة في الثواب وأنه لا يحتقر الفاعل شيئا من المعروف ولا يبخل به . وفي الحديث « إن كل تسبيحة صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وأمر بالمعروف صدقة ، والنهي عن المنكر صدقة » وقال « وفي بضع أحدكم صدقة » والإمساك عن الشر صدقة ، وغير ذلك من الأعمال الصالحة ولفظ كل معروف عام . وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعا من حديث أبي ذر « تبسمك في وجه أخيك صدقة لك ، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة لك ، وإرشادك في أرض الضلالة صدقة لك ، وإما طعنك الحجر والشوك والعظم عن الطريق صدقة لك ، وإفراغك من دلوك إلى دلو أخيك صدقة » وأخرجه ابن حبان في صحيحه . وفي الأحاديث إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر فيما هو أصلها ، وهو ما أخرجه الإنسان من ماله متطوعا ، فلا تختص بأهل اليسار ، بل كل أحد قادر على أن يفعلها في أكثر الأحوال من غير مشقة ، فإن كل شيء يفعله الإنسان أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة .

١٠ - وعن أبي ذر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تحقرن من المعروف شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق في باسكان السلام



ويقال طليق ، والمراد سهل منبسط .

١١ — ( وعنه ) أي أبي ذر ( قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا طبخت صرقة فأكثر مائة ما وتعاهد جيرانك . أخرجهما مسلم ) فيهما الخث على فعل المعروف ولو بطلاقة الوجه والبشر والابتسام في وجه من يلاقيه من إخوانه . وفيه الوصية بحق الجار وتعاذه ولو بمرقة تهديها إليه .

١٢ — ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من تَقَسَّ ( لفظ مسلم : من فرج ) عن مسلم كربة من كُرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كُرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ) هذا ليس في مسلم كما قال الشارح . وقد أخرج غيره ( ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة ) ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ، أخرج مسلم ( الحديث فيه مسائل : الأولى فضيلة من فرج عن المسلم كربة من كرب الدنيا وتفرجها ، إما باعطائه من ماله إن كانت كرفته من حاجة أو بذل جاهه في طلبه له من غيره أو قرضه ، وإن كانت كرفته من ظلم له فرجها بالسعي في رفعها عنه أو تخفيفها ، وإن كانت كربة مرض أصابه أعانه على الدواء إن كان لديه ، أو على طبيب ينمعه . وبالجملة تفريج الكرب باب واسع ، فانه يشمل إزالة كل ما ينزل بالعبد أو تخفيفه . الثانية التيسر على المعسر هو أيضا من تفريج الكرب ، وإنما خصه لأنه أبلغ وهو : إنظاره لغريمه في الدين أو إبراؤه منه أو غير ذلك . فان الله ييسر له أموره ويسهلها له لتسهيله لأخيه فيما عنده له والتيسر لأموال الآخرة بأن يهون عليه المشاق فيها ويرجع وزن الحسنات ويلقى في قلوب من لهم عنده حق يجب استيفاؤه منه في الآخرة المسامحة وغير ذلك . ويؤخذ منه أن من عسر على معسر عسر الله عليه . ويؤخذ منه أنه لا بأس على من عسر على موسر لأن مظهر ظلم يحل غرضه وعقوبته . والثالثة من ستر مسلما اطلع منه على مالا ينبغي إظهاره من الزلات والعثرات فانه ما مور بما ذكره من ستره في الدنيا والآخرة ، فيستره في الدنيا بأن لا يأتي زلة يكره اطلاع غيره عليها ، وإن أتاها لم يطلع الله عليها أحدا وستره في الآخرة بالمغفرة لذنوبه وعدم إظهار قبائحهم وغير ذلك . وقد حث صلى الله عليه وآله وسلم على الستر للمسلم فقال في حق ما عر « هلا سترت عليه برءائك يا هزال » وقال العلماء : وهذا الستر مندوب لا واجب ، فلورفعه إلى السلطان كان جائزا له ولا يأنم به . قلت : ودليله أنه صلى الله عليه وسلم لم يلم هزالا ولا أبان له أنه آثم ، بل حرضه على أنه كان ينبغي له ستره ، فان علم أنه قاب وأقلع حرم عليه ذكر ما وقع منه ووجب عليه ستره ، وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتماذي في الطغيان وأما من عرف بذلك فانه لا يسحب الستر عليه بل يرفع أمره إلى من له الولاية إذا لم يخف من ذلك مفسدة ، وذلك لأن الستر عليه يقربه على الفساد ويجريه على أذية العباد ويجري غيره من أهل الشر والعناد ، وهذا بعد انقضاء فعل المعصية . فأما إذا رآه وهو فيها فالواجب المبادرة

لا إنكارها والمنع منها مع عدم القدرة على ذلك ، ولا يحل تأخيرها لأنه من باب إنكار المنكر لا يحل تركه مع الإمكان . وأما إزار آه يسرق مال زيد وهل يجب عليه إخبار زيد بذلك أو ستر السارق ؟ الظاهر أنه يجب عليه إخبار زيد وإلا كان معينا للسارق بالكم منه على الإثم والله تعالى يقول - ولا تعاونوا على الإثم والعدوان - وأما جرح الشهود والرواة والأمناء على الاوقاف والصدقات وغير ذلك فإنه نصيحة المسلمين الواجبة على كل من اطلع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو مجمع عليه . الرابعة الإخبار بأن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه ، فانه دال على أنه تعالى يتولى إعانة من أعان أخاه وهو يدل على أنه يتولى عونه في حاجة العبد التي يسعى فيها وفي جوائج نفسه ، فينال من عون الله ما لم يكن يناله بغير إعانته ، وإن كان تعالى هو المعين لعبد في كل أموره ، لكن إذا كان في عون أخيه زادت إعانة الله . فيؤخذ منه أنه ينبغي للعبد أن يشتغل بقضاء حوائج أخيه فيقدمها على حاجة نفسه لينال من الله كمال الإعانة في حاجاته ، وهذه الجمل المذكورة في الحديث دلل على أنه تعالى يجازي العبد من جندس فعله ، فمن ستر ستر عليه ، ومن يسر يسر عليه ، ومن أعان أعين ، ثم إنه تعالى بفضله وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على المعسر والساتر للمسلم ، وجعل تفريج الكربة يجازى به في يوم القيامة كأنه لعظام يوم القيامة آخر عز وجل جزاء تفريج الكربة ، ويحتمل أن يفرج عنه في الدنيا أيضا لكنه طوى في الحديث وذكر ما هو أهم .

١٣ — وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من دل على خير فله مثل أجر فاعله . أخرجه مسلم . دل الحديث على أن الدلالة على الخير يؤجر بها الدال عليه كأجر فاعل الخير ، وهو مثل حديث « من سن سنة حسنة في الإسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها » والدلالة تكون بالإشارة على الغير بفعل الخير وعلى إرشاد ملتمس الخير على أنه يطلبه من فلان والوعظ والتذكير وتأليف العلوم النافعة ولفظ خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة فله در الكلام النبوي ما أشمل معانيه وأوضح مبانيه ودلالته على خير الدنيا والآخرة .

١٤ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من استعاذكم بالله فأعيدوه ، ومن سألكم بالله فأعطوه ، ومن أتى إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا فادعوا له . أخرجه البيهقي . وقد أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم ، وفيه زيادة « ومن استجار بالله فأجروه » ومن أتى إليكم معروفا فكافئوه ، فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه » وفي رواية « فإن عجزتم عن مكافأته فادعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين » وأخرج الترمذي وقال حسن غريب « من أعطى عطية فوجد فليجزئها ، فإن لم يجد فليثن ، فإن من أثنى فقد شكر ، ومن كتم فقد كفر ، ومن تحلى بباطل فهو كلابس ثوبي زور » والحديث دليل على أنه من



استعان بالله عن أي أمر طاب منه غير واجب عليه فانه يعاذ ويترك ما طلب منه أن يفعل ، وأنه يجب إعطاء من سأل بالله وإن كان قد ورد أنه لا يسأل بالله إلا الجنة . فمن سأل من المخلوقين بالله شيئاً وجب إعطاؤه إلا أن يكون منهياً عن إعطائه . وقد أخرج الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح إلا شيخه ، وهو ثقة على كلام فيه ، من حديث أبي موسى الأشعري أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ملعون من سأل بوجه الله ، وملتعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هجراً » بضم الهاء وسكون الجيم : أي أمر أقيبحا لا يليق ، ويحتمل ما لم يسأل سؤالاً قبيحاً : أي بكلام يقبح ، ولكن العلماء حملوا هذا الحديث على الكرامة . ويحتمل أنه يراد به المضطر ، ويكون ذكره هنا أنه منعه مع سؤاله بالله أقبح وأفظع ويحتمل لمن السائل على ما إذا ألح في المسئلة حتي أضجر المسئول ، ودل الحديث على وجوب المكافأة للمحسن إلا إذا لم يجد فانه يكافئه بالدعاء ، وأجزأه إن علم أنه قد طابت نفسه أو لم تطب به وهو ظاهر الحديث .

## باب الزهد والورع

الزهد : هو قلة الرغبة في الشيء ، وإن شئت قلت : قلة الرغبة عنه . وفي اصطلاح أهل الحقيقة : بغض الدنيا والإعراض عنها . وقيل ترك راحة الدنيا لراحة الآخرة ، وقيل أن يخلو قلبك بما خلت منه يدك ، وقيل بذلك ما تملك ولا تؤثر ما تدرك ، وقيل ترك للأسف على معدوم ، ونفي الفرح بمعلوم . قال المناوي في تعريفاته . وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر مرفوعاً « الزهادة في الدنيا ليست بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، ولكن الزهادة في الدنيا أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يدك ، وأن تكون في ثواب المصيبة إذا أنت أصبت بها أرغب منك فيها لو أنها بقيت لك » انتهى . فهذا التفسير النبوي يقدم على كل تفسير . والورع : تجنب الشبهات خوف الوقوع في محرم . وقيل ترك ما يريبك ونفي ما يبعيك ، وقيل الأخذ بالأوثق وحمل النفس على الأشق ، وقيل النظر في المطعم واللباس وترك ما به باس ، وقيل تجنب الشبهات ومراقبة الخطرات .

١ — عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ، رأهوى النعمان بأصبعيه إلى أذنيه : **إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَالحَرَامَ بَيْنَ** ، وبينهما **مُشَبَّهَاتٌ** ، ويروى مشبهات بضم الميم وتشديد الموحدة ومشبهات بضمها أيضاً وتخفيف الموحدة **﴿ لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ ﴾** بالهمزة من البراءة : أي حصل له البراءة من الذم الشرعي وصان عرضه من ذم الناس **﴿ لذيقه وعرضه ﴾** ، ومن وقَّع في الشُّبُهَاتِ وقَّع في الحَرَامِ **﴿ أي يوشك أن يقع فيه ﴾** ، وإنما حذفه للدلالة ما بعده عليه ، إذ لو كان الوقوع في الشبهات وقوعاً في الحرام لكانت من قسم الحرام البين ، وقد جعلها قوماً برأسه ، وكما يدل له التشبيه بقوله **﴿ كالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ**

الحى يوشك أن يقع فيه ، ألا وإن لكل ملك حى ، ألا وإن حى الله محارمه  
ألا وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد  
الجسد كله ألا وهى القلب . متفق عليه . أجمع الأئمة على عظم شأن هذا الحديث ،  
وأنه من الأحاديث التى تدور عليها قواعد الإسلام . قال جماعة : هو ثلث الإسلام فإن  
دورانه عليه وعلى حديث « الأعمال بالنيات » وعلى حديث « من حسن إسلام المرء تركه  
مالا يعنيه » وقال أبو داود : إنه يدور على أربعة . هذه ورابعها حديث « لا يؤمن أحدكم  
حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » وقيل حديث « ازهد فى الدنيا يحبك الله ، وازهد فيما  
فى ايدى الناس يحبك الناس » قوله « الحلال بين » أى قد بينه الله ورسوله إما بالاعلام بأنه  
حلال نحو - أحل لكم صيد البحر - الآية ، وقوله تعالى - فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا - أو سكت  
عنه تعالى ولم يحرمه ، فالأصل حله ، أو بما أخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه  
حلال أو آمن الله ورسوله به فإنه لازم حله . وقوله « والحرام بين » أى بينه الله لنا فى كتابه  
على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم نحو - حرمت عليكم الميتة - الآية أو بالنبى عنه نحو  
ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل - والإخبار عن الحلال بأنه بين إعلام بحل الانتفاع به  
فى وجوه النفع كما أن الإخبار بأن الحرام بين إعلام باجتنابه . وقوله « مشتبهات لا يعلمهن  
كثير من الناس » المراد بها التى لم يعرف حلها ولا حرمتها فصارت مترددة بين الحل والحرمة  
عند الكثير من الناس وهم الجهال ، فلا يعرفها إلا العلماء بنص ، فما لم يوجد فيه شيء  
من ذلك اجتهد فيه العلماء وألحقوه بأيهما بقياس أو استصحاب أو نحو ذلك ، فإن خفى  
دليله فالورع تركه ويدخل تحت « فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ » أى أخذ بالبراءة « لدينه  
وعرضه » فإذا لم يظهر فيه للعالم دليل تحريمه ولا حله فإنه يدخل فى حكم الأشياء قبل ورود  
الشرع ، فمن لا يثبت للعقل حكما يقول لاحكم فيها بشيء ، لأن الأحكام شرعية والقرض  
أنه لا يعرف فيها حكم شرعى ولا حكم للعقل . والقائلون بأن العقل حاكم لهم فى ذلك ثلاثة  
أقوال : التحريم والإباحة والوقف . وإنما اختلف فى المشتبهات هل هى مما اشتبه تحريمه  
أو ما اشتبه بالحرام الذى قد صح تحريمه ؟ رجح المحققون الأخير ومثلوا ذلك بما ورد فى حديث  
عقبة بن الحارث الصخري الذى أخبرته أمة سوداء بأنها أرضعتته وأرضعت زوجته فسأل النبى  
صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وسلم « كيف وقد قيل » فقد صح تحريم  
الاخت من الرضاعة شرعا قطعا ، وقد التبست عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم ، ومثله التمرة  
التي وجدها صلى الله عليه وسلم فى الطريق فقال : « لولا أنى أخاف أنها من الزكاة ،  
أو من الصدقة لأكلتها » فقد صح تحريم الصدقة عليه ، ثم التبست هذه التمرة بالحرام  
المعلوم . وأما ما التبس هل حرمه الله علينا أم لا ، فقد وردت أحاديث دالة على أنه حلال ،  
منها حديث سعد بن أبي وقاص « إن من أعظم الناس إثما فى المسلمين من سأل عن شيء لم يحرم  
فحرم من أجل مسأله » فإنه يفيد أنه كان قبل سؤاله حلالا ولما اشتبه عليه سأل عنه فحرم



من أجل مسأله ، ومنها حديث «ما سكت الله عنه فهو مما عني عنه» له طرق كثيرة ، ويدل له قوله تعالى - ويحل لهم الطيبات - فكل ما كان طيبا ولا يثبت تحريمه فهو حلال وإن اشتبه علينا تحريمه ، والمراد بالطيب هو ما أحله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سكت عنه ، والخبيث ما حرمه وإن عدته النفوس طيبا ، كالخمر فإنه أحد الأطيبين في لسان العرب في الجاهلية . وقال ابن عبد البر : إن الحلال الكسب الطيب وهو الحلال المحض ، وإن التشابه عندنا في حيز الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع ذكره صاحب تفضيد التمهيد في الترغيب في الصدقة نقله عنه السيد محمد بن إبراهيم ، وقد حققنا أنه من قسم الحلال البين في رسالتنا المسماة : القول المبين ، وقال الخطابي : ما شككت فيه ، فالأولى اجتنابه وهو على ثلاثة أحوال : واجب ومستحب ومكروه فالواجب اجتناب ما يستلزم المحرم ، والمتدوب اجتناب معاملة من غلب على ماله الحرام ، والمكروه اجتناب الرخصة المشروعة اهـ ، قال في الشرح : وقد يتردد في المتدوب فإنه إذا كان لا يغلب الحرام فأولي أن يكون واجب الاجتناب وهو الذي بني عليه الهادوية في معاملة الظالم فيما لم يظن تحريمه ، لأن الذي غلب عليه الحرام يظن فيه التحريم اهـ . وقد أوضحنا هذا في حواشي ضوء النهار . وقسم الغزالي الووع أقساما ، ورع الصديقين : وهو ترك ما لم تكن فيه بينة واضحة على حاله ، ورع المتقين : وهو ما لا شبهة فيه ولكن يخاف أن يجر إلى الحرام ، ورع الصالحين : وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع وإلا فهو ورع الموسوسين . قلت . ورع الموسوسين قد بوب له البخاري فقال «باب من لم ير الوسواس في الشبهات» كمن يمنع من أكل الصيد خشية أن يكون انقلت من إنسان ، وكن ترك شراء ما يحتاج إليه من مجهول لا يدرى أماله حرام أم حلال ؟ ولا علامة تدل على ذلك التحريم ، وكن ترك تناول شيء لم يرد فيه متفق على ضعفه ويكون دليل إباحته قويا وتأويله ممنوع أو مستبعد ، والكلام في الحديث متسع وفي هذا كفاية . وقوله «إن لكل ملك حمي» إخبار عما كانت عليه ملوك العرب وغيرهم ، فإنه كان لكل واحد حمي يحميه من الناس ويمنعهم عن دخوله ، فمن دخله أوقع به العقوبة ، ومن أراد نجاة نفسه من العقوبة لم يقربه خوفا من الوقوع فيه ، وذكر هذا كضرب المثل للمخاطبين ثم أعلمهم أن حماه تعالى ، الذي حرمه على العباد . وقوله «ومن وقع في الشبهات الخ» أي من وقع فيها فقد حام حول حمي الحرام فيقرب ويسرع أن يقع فيه . وفيه إرشاد إلى البعد عن ذرائع الحرام وإن كانت غير محرمة ، فإنه يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيه . فمن احتاط لنفسه لا يقرب الشبهات لئلا يدخل في المعاصي ، ثم أخبر صلى الله عليه وسلم منيها مؤكدا بأن في الجسد مضغة وهي القطعة من اللحم سميت بذلك لأنها تمضغ في النعم لصغرها ، وأنها مع صغرها عليها مدار صلاح الجسد وفساده . فإن صلحت صلح وإن فسدت فسد ، وفي كلام الغزالي أنه لا يراد بالقلب المضغة اذهي موجودة في البهايم مدركة بحاسة البصر ، بل المراد بالقلب

لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق ، وتلك اللطيفة هي حقيقة الانسان وهي المدركة العارفة من الانسان وهو المخاطب والمعاقب والمطالب ، وهذه اللطيفة علاقة مع القلب الجسماني ، وذكر أن جميع الحواس والأعضاء أجناد منسخرة للقلب ، وكذلك الحواس الباطنة في حكم الخدم والأعوان ، وهو المتصرف فيها والمتردد لها وقد خلقت مجبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافا ولا عليه تمردا فإذا أمر العين بالانفتاح انفتحت ، وإذا أمر الرجل بالحركة تحركت ، وإذا أمر اللسان بالكلام وجزم به تكلم ، وكذا سائر الأعضاء وتسخير الأعضاء والحواس للقلب يشبه من وجه تسخير الملائكة لله تعالى ، فإنهم جبلوا على طاعته لا يستطيعون له خلافا ، وإنما يفرقان في شيء وهو أن الملائكة عالمه بطاعتها للرب والأجناس تطيع القلب بالانفتاح والانطباق على سبيل التسخير ، وإنما افتقر القلب إلى الجنود من حيث افتقاره إلى المركب والزاد لسفره إلى الله تعالى وقطع المنازل إلى لقائه فلاجله خلقت القلوب قال الله تعالى - وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون - وإنما مركبه البدن وزاده العلم ، وإنما الأسباب التي توصله إلى الزاد وتمكنه من التزود منه هو العمل الصالح ثم أطال في هذا المعنى بما يحتمل مجلدة لطيفة ، وإنما أشرنا إلى كلامه ليعلم مقدار الكلام النبوي وأنه بخر قطراته لا تنزف ، وأما كونه محل العقل أو محل الدماغ فليست من مسائل علم الآثار حتى يشتغل بذكرها وذكر الخلاف فيها :

٢ - ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تعمس في القماموس كسمع ومنع . وإذا خاطبت قلت : تعمس كمنع ، وإذا حكيت قلت : تعمس كفرح : وهو الهلاك والعتار والسقوط والشر والبعد والانحطاط ﴾ عبد الدينار والدرهم والقطيفة ﴿ الثوب الذي له خمل ﴾ إن أعطي رضى وإن لم يعط لم يرض . أخرجه البخاري ﴿ أراد بعبد الدينار والدرهم من استعبده الدنيا بطلبها وصار كالعبد لها تتصرف فيه تصرف المالك لينالها ويتعمس في شهواتها ومطالبها ، وذكر الدينار والقطيفة مجرد مثال وإلا فكل من استعبده الدنيا في أي أمر وشغله عما أمر الله تعالى . وجعل رضاه وسخطه متعلقا بنيل ما يريد أو عدم نيله فهو عبد ، فمن الناس من يستعبده حب الإمارات ، ومنهم من يستعبده حب العصور ، ومنهم من يستعبده حب الأطنان واعلم أن المذموم من الدنيا كل ما يعبد العبد عن الله تعالى ويشغله عن واجب طاعته وعبادته لا ما يعينه على الأعمال الصالحة فإنه غير مذموم ، وقد يتعين طلبه ويجب عليه تحصيله . وقوله « رضى » أي عن الله بما ناله من حطامها « وإن لم يعط لم يرض » أي عنه تعالى ولأن نفسه فصار ساء خطا ، فهذا الذي تعمس لأنه أراد رضاه على مولاه وسخطه على نيل الدنيا وعدمه . والحديث نظير قوله تعالى - ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه الآية .

٣ - ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم



بمنكبي) يروى بالأفراد والتثنية وهو بكسر الكاف مجع الكتف والعضد (فقال :  
 كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ) وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول ،  
 إِذَا أُمِيتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَقْعَدِكَ ،  
 وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (الغريب من لا مسكن له يأويه ولا سكن يأنس به  
 ولا بلد يستوطن فيه ، كما قيل في المسيح : سعد المسيح يسبح لا ولد يموت ولا بناء يخرب -  
 وعطف أو عابر سبيل من باب عطف الترقى ، وأو ليست للشك بل للتخيير أو الإباحة ،  
 والأسر للارشاد ، والمعنى قدر نفسك وزلها منزلة من هو غريب أو عابر سبيل لأن  
 الغريب قد يستوطن ، ويحتمل أن أول الاضراب والمعنى : بل كن في الدنيا كأنك عابر سبيل  
 لأن الغريب قد يستوطن بلدا بخلاف عابر السبيل فهمه قطع المسافة إلى مقصده ، والمقصود  
 هنا إلى الله - وأن إلى ربك المنتهى - قال ابن بطال : لما كان الغريب قليل الانبساط إلى  
 الناس بل هو مستوحش منهم لا يكاد يمر بمن يعرفه فيأنس به ، فهو ذليل في نفسه خائف ،  
 وكذلك عابر السبيل لا ينفذ في سفره إلا بقوته وتخفيفه من الاثقال غير متشبث بما يمنعه  
 عن قطع سفره معه زاده وراحته إلى ما يعنيه من مقصده . وفي هذا إشارة إلى إشار  
 الزهد في الدنيا وأخذ البلغة منها والكفاف ، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يبلغه إلى  
 غاية سفره ، فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا إلى أكثر مما يبلغه المحل . وقوله « وكان ابن  
 عمر الخ » قال بعض العلماء : كلام ابن عمر متفرع من الحديث المرفوع وهو متضمن  
 لنهاية تقصير الاجل لأن العاقل إذا أمسى ينبغي له أن لا ينتظر الصباح . وإذا أصبح  
 ينبغي له أن لا ينتظر المساء بل يظن أن أجله يدركه قبل ذلك ، وفي كلامه الإخبار بأنه  
 لا بد للإنسان من الصحة والمرض ، فيفهم أيام صحته وينفق ساعته فيما يعود عليه نفعه فانه  
 لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعة ، ولانه إذا مرض كتب له ما كان  
 يعمل صحيحا فقد أخذ من صحته لمرضه حظه من الطاعات . وقوله « من حياتك لموتك »  
 أي خذ من أيام الحياة والصحة والنشاط لموتك بتقديم ما ينفعك بعد الموت ، وهو نظير حديث  
 « بادروا بالأعمال سبعاً ، ما تنتظرون إلا فقراً منسياً أو غنى مطغياً أو مرضاً مفسداً أو هرباً  
 مفنداً أو موتاً مجهزاً أو الدجال فانه شر منتظر أو الساعة والساعة أدهى وأمر »  
 أخرجه الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة

٤ - (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
 مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ . أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ) الحديث فيه  
 ضعف ، وله شواهد عند جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة تخرجه عن الضعف  
 ومن شواهد ما أخرجه أبو يعلى مرفوعاً من حديث ابن مسعود « من رضى عمل قوم كان  
 منهم » والحديث دال على أن من تشبه بالنفاق كان منهم أو بالكفار أو المبتدعة في أي شيء  
 مما يختصون به من ملبوس أو مركوب أو هيئة . قالوا . فإذا تشبه بالكافر في زي واعتقد أن

يكون بذلك مثله كفر فإن لم يعتقد فقيه خلاف بين الفقهاء ، منهم من قال : يكفر وهو ظاهر الحديث ، ومنهم من قال : لا يكفر ولكن يؤدب

هـ — وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : كنت خلف النبي صلى الله عليه وسلم يوماً فقال : يا غلام احفظ الله يحفظك جواب الأمر ﴿ احفظ الله تجده ﴾ مثله ﴿ تجاهك ﴾ في القاموس : وجاهك وتجاهك مثلين تلقاء وجهك ﴿ وإذا سألت ﴾ حاجة من حوائج الدارين ﴿ فاسأل الله ﴾ فإن بيده أمورها ﴿ وإذا استعنت فاستعن بالله ﴾ . رواه الترمذي ، وقال حسن صحيح ﴿ وتماه ﴾ واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك جفت الأقلام وطويت الصحف وأخرجه أحمد عن ابن عباس باسناد حسن بلفظ : « كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا غلام أو يا غليم ، ألا اعلمك كلمات ينفعك الله بهن ؟ فقلت بلى ، قال احفظ الله يحفظك ، احفظ الله تجده أمامك : تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة ، وإذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله ، قد جف القلم بما هو كائن ، فلو أن الخلق جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يقضه الله تعالى لم يقدروا عليه ، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه . واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً ، وأن النصر مع الصبر ، وأن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسراً » وله ألفاظ أخر وهو حديث جليل أورده بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرد ، فإنه اشتمل على وصايا جليلة ، والمراد من قوله « احفظ الله » أي حدوده وعهده وأوامره ونواهيه . وحفظ ذلك هو الوقوف عند أوامره بالامتثال ، وعند نواهيه بالاجتناب وعند حدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به إلى ما نهى عنه ، فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها ، وقال تعالى — والحافظون لحدود الله — وقال — هذا ما وعدون لكل أواب حفيظ — فسر العلماء الحفيظ بالحافظ لأوامر الله ، وفسر بالحافظ لذنوبه حتى يرجع منها ، فأمره صلى الله عليه وسلم بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتقاصيلها واسعة . وقوله « تجده أمامك » وفي اللفظ الآخر « يحفظك » والمعنى متقارب : أي تجده أمامك بالحفظ لك من شرور الدارين جزاء وفاً من باب — وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم — يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب ، وعن كل أمر مرهوب ، ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى — وكان أبوهما صالحاً — وقوله « فاسأل الله » أمر بأمر الله عز وجل بالسؤال وإنزال الحاجات به وحده ، وأخرج الترمذي مرفوعاً « سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل » ، وفيه من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « من لا يسأل الله بغضب عليه » ، وفيه « إن الله يحب الملحين في الدعاء » ، وفي حديث آخر « يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شسع نعله إذا انقطع » وقد بايع النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة على أن لا يسألوا الناس شيئاً منهم الصديق وأبو ذر وثوبان ، وكان أحدهم يسقط سوطه أو يسقط



خطام ناقته فلا يسأل أحدا أن يناوله وإفراد الله بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع ، فإن السؤال بذل لماء الوجه وذل لا يصلح إلا لله تعالى لانه القادر على كل شيء القنى مطلقا ، والعباد بخلاف هذا ، وفي صحيح مسلم عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث قدسي فيه « يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني ، فأعطيت كل إنسان مسأله ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص الخيط إذا غمس في البحر » وزاد في الترمذى وغيره « وذلك بأنى جراد واجد ما جد أفعل ما أريد ، عطاى كلام وعذاى كلام ، إذا أردت شيئا فأنما أقول له كن فيكون » وقوله « إذا استعنت فاستعن بالله » مأخوذ من قوله - وإياك نستعين - أى تفردك بالاستعانة ، أمره صلى الله عليه وسلم أن يستعين بالله وحده فى كل أموره ، أى إفراده بالاستعانة على ما يريد . وفى إفراده بالاستعانة فائدتان : الأولى أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه فى الطاعات . والثانية أنه لا معين له على مصالح دينه ودنياه إلا الله عز وجل ، فمن أعانه الله فهو المعان ، ومن خذله فهو المخذول وفى الحديث الصحيح « احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز » وعلم صلى الله عليه وسلم العباد أن يقولوا فى خطبة الحاجة « الحمد لله نستعينه » وعلم معاذ أن يقول دبر الصلاة : « اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » فالعبد أحوج شيء إلى مولاة فى طلب إعانتة على فعل المسامورات وترك المحظورات والصبر على المقدورات . قال يعقوب صلى الله عليه وسلم فى الصبر على المقدور - والله المستعان على ما تصفون - وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا يناقى القيام بالأسباب ، فانها من جملة سؤال الله والاستعانة به ، فإن من طلب رزقه بسبب من أسباب المعاش المأذون فيها ورزق من جهته فهو منه تعالى ، وإن حرم فهو لمصلحة لا يعلمها ، ولو كشف الغطاء لعلم أن الحرمان خير من العطاء ، والكسب الممدوح المأجور فاعله عليه هو ما كان لطلب الكفاية له ولمن يعوله أو الزائد على ذلك إذا كان بعده لقرض محتاج أو صلة رحم أو إمانة طالب علم أو نحوه من وجوه الخير لا غير ذلك فانه يكون من الاشتغال بالدنيا وفتح باب محبتها الذى هو رأس كل خطيئة . وقد ورد فى الحديث « كسب الحلال فريضة » أخرجه الطبرانى والبيهقى والقضاعى عن ابن مسعود مرفوعا وفيه عباد بن كثير ضعيف ، وله شاهد من حديث أنس عند الديلمى « طلب الحلال واجب » ومن حديث ابن عباس مرفوعا « طلب الحلال جهاد » رواه القضاعى ومثله فى الحلية عن ابن عمر . قال العلماء : الكسب الحلال مندوب أو واجب إلا للعالم المشتغل بالتدريس والحاكم المستغرة أوقاته فى إقامة الشريعة ، ومن كان من أهل الولايات العامة كالإمام فترك الكسب بهم أولى لما فيه من الاشتغال عن القيام بمسأم فيه ويرزقون من الأموال المعدة للمصالح .

٦ - وعن سهل بن سعد قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله داني على عمل إذا عملته أحببني الله وأحبنى الناس ، فقال : ازهد فى الدنيا

يُحِبُّكَ اللَّهُ ، وازهد فيما عند الناس يُحِبُّكَ النَّاسُ . رواه ابن سريج وغيره ،  
وسنده حسن ) فيه خالد بن عمرو القرشي جمع على تركه ونسب إلى الوضع فلا يصح قول  
الحاكم إنه صحيح . وقد أخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث مجاهد عن أنس برجال ثقات ،  
إلا أنه لم يثبت سماع مجاهد من أنس ، وقد روى مراسلا ، وقد حسن النووي الحديث كأنه  
لشواهده ، والحديث : ليل على شرف الزهد وفضله ، وأنه يكون سببا لمحبة الله لعبده ومحبة الناس  
له لأن من زهد فها هو عند العباد أحبوه لأنه جبت الطبائع على استئصال من أنزل بالخلق حاجاته  
وطمع فيما في أيديهم . وفيه أنه لا بأس بطلب محبة العباد والسعي فيما يكسب ذلك بل  
هو مندوب إليه أو واجب كما قال صلى الله عليه وسلم « والذي نفسي بيده لا تؤمنوا حتى  
تجأوا » وأرشد صلى الله عليه وسلم إلى إفشاء السلام فانه من جوالب المحبة وإلى التهادي ونحو ذلك  
٧ — وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول : إن الله يُحِبُّ الْعَبْدَ الَّذِي الْغَنَى . أخرجه مسلم ) فسر العلماء  
محبة الله لعبده بأنها إرادته الخير له وهدايته ورحمته وتقيض ذلك بغض الله له . والتي : هو  
الآتي بما يجب عليه المجتنب لما يحرم عليه والغنى هو غنى النفس فانه الغنى المحبوب ، قال  
صلى الله عليه وسلم « ليس الغنى بكثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس » وأشار عياض إلى  
أن المراد به غنى المال وهو محتمل ، والخفي بالخاء المعجمة والفاء : أي الخامل المنقطع إلى  
عبادة الله والاستغال بأمور نفسه وضبطه بعض رواة مسلم بالخاء المهملة ذكره القاضي عياض  
والمراد به الوصول للرحم اللطيف بهم وبغيرهم من الضعفاء وفيه دليل على تفضيل الاعتزال  
وترك الاختلاط بالناس .

٨ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من  
حُسِّنَ إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ) أي يهمله من عناء يعنوه ويعنيه : أهله ) رواه  
الترمذي ، وقال حسن ) هذا الحديث من جوامع الحكم النبوية بعم الأقوال ، كما روى  
أن في صحف إبراهيم عليه السلام « من عد كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه » وبعم الأفعال  
فيندرج فيه ترك التوسع في الدنيا وطلب المناصب والرياسة وحب المحمدة والثناء وغير  
ذلك مما لا يحتاج إليه المرء في إصلاح دينه وكفايته من دنياه . وأما اشتغال العلماء بالمسائل  
الفرضية فقليل إنه ليس من الاشتغال بما لا يعنى بل هو مما يؤجرون فيه لا هم لما عرفوا من  
الأحاديث النبوية أنه في آخر الزمان يقل العلم وينفشو الجهل ، اجتهدوا في ذلك لما يأتي من  
الزمان ومن يأتي من العباد المحتاجين إلى معرفة الأحكام مع عجزهم عن البحث فانهم أتبعوا  
القرائح وخرجوا التخاريج وقدروا التقادير والأعمال بالنيات قلت : ولا يخفى أن تخريج  
التخاريج وتقدير التقادير ليس من العلم المحمود لأن غايتها أقوال خرجت من أقوال المجتهدين  
ولست أقوالا لهم ولا أقوالا لمن يخرجها ولا احتياج إليها والعمل بها مشكل إذا ليست لقائل  
إذا القائل بها ليس بمجتهد ضرورة فلا يقلد ، لانه إنما يقلد مجتهدا عدل ، والفرض أن المخرجين



ليسوا مجتهدين . وأما تقدير التقادير فانه قسم من التخاريج إذ غالب ما يقدر أنه يجاب عنه بأقوال المخرجين . وفي كلام علي عليه السلام : العلم نقطة كثرها الجهال ، بل هذه الموضوعات في التخاريج كانت مضرّة للناظر في الكتاب والسنة إذ شغلت الناظرين عن النظر فيهما ونيل بركتيهما ، فقطعوا الأعمار في تقرير تلك التخاريج ، وقد أشبع الكلام على ذلك وعلى ذم الاشتغال به ظوائف من علماء التحقيق وإن كان الاشتغال بها قد عم كل فريق .

٩ - ( وعن المقدم بن معديكرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ماملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه . أخرجه الترمذي ) وأخرجه ابن حبان في صحيحه ، وتماه « فحسب ابن آدم أكالات يقمن صلبه فان كان فاعلاً لمحالة » وفي لفظ ابن ماجه ، « فان غلبت ابن آدم نفسه ، فثلاثة اطعامه وثلاثة شرابه وثلاثة لنفسه » والحديث دليل على ذم التوسع في المأكول والشبع والامتلاء ، والإخبار عنه بأنه شر لما فيه من المفسد الدينية والبدنية ، فان فضول الطعام مجلبة للسقام ومشعبة عن القيام بالأحكام ، وهذا الإرشاد إلى جعل الأكل ثلث ما يدخل المعدة من أفضل ما أرشد إليه سيد الأنام صلى الله عليه وسلم فانه يخفف على المعدة ويستمد من البدن الغذاء وتنتفع به القوى ولا يتولد عنه شيء من الأدواء . وقد ورد من الكلام النبوي شيء كثير في ذم الشبع ، فقد أخرج البزار بأسنادين أحدهما رجاله ثقات مرفوعاً بلفظ « أكثرهم شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة » قاله صلى الله عليه وسلم لأبي جحيفة لما تجشأ فقال « ماملات بطني منذ ثلاثين سنة » وأخرج الطبراني بأسناد حسن « أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع غداً في الآخرة » زاد البيهقي « الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر » . وأخرج الطبراني بسند جيد « أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً عظيم البطن فقال بأصبعه : لو كان في غير هذا لكان خيراً لك » وأخرج البيهقي واللفظه وأخرجه الشيخان مختصراً « ليؤتين يوم القيامة بالمعظم الطويل الأكل الشروب فلا يزن عند الله جناح بعوضة ، اقرءوا إن شئتم - فلانقيم لهم يوم القيامة وزناً - » وأخرج ابن أبي الدنيا « أنه صلى الله عليه وسلم أصابه جوع يوماً ، فعمد إلى حجر فوضعه على بطنه ثم قال : ألا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ، ألا رب مكرم لنفسه وهو لها مهين ، ألا رب مهين لنفسه وهو لها مكرم » وضح حديث « من الإسراف أن تأكل كل ما اشتيت » وأخرج البيهقي بأسناد فيه ابن لهيعة عن عائشة قالت « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد أكلت في اليوم مرتين فقال يا عائشة أما تحبين أن لا يكون لك شغل إلا جوفك ؟ الأكل في اليوم مرتين من الإسراف والله لا يحب المسرفين » وضح « كلوا واشربوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة » وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في الأوسط « سيكون رجال من أمتي يأكلون ألوان الطعام ويشربون ألوان الشراب ويلبسون ألوان الثياب ويتشققون في الكلام فأولئك شرار أمتي » وقال لقمان لابنه : يا بني إذا امتلأت المعدة نامت الفكرة وخرست الحكمة وقعدت الأعضاء عن العبادة . وفي الخلو عن الطعام فوائد وفي الامتلاء مفسد ففي

الجوع صفاء القلب وإيقاد القريحة وتقاذ البصيرة ، فان الشبع يورث البلادة ويعمى القلب ويكبر البخار في المعدة والدماغ كشبه السكر حتى يحتوى على معادن الفكر فيثقل القلب بسببه عن الجريان في الافكار . ومن فوائده كسر شهوة المعاصي كلها والاستيلاء على النفس الامارة بالسوء ، فان منشأ المعاصي كلها الشهوات والقوى ومادة القوى الشهوات والشهوات لاحالة الاطعمة فتقليلها يضعف كل شهوة وقوة ، وإنما السعادة كلها في أن يملك الرجل نفسه ، والشقاوة كلها في أن يملكه نفسه قال ذو النون : ما شبت قط إلا عصيت أو همت بمعصية . وقالت عائشة رضي الله عنها : أول بدعة حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم الشبع ، إن القوم لما شبت بطونهم جمعت بهم نفوسهم إلى الدنيا . ويقال : الجوع خزانة من خزائن الله ، وأول ما يندفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام ، فان الجائع لا تتحرك عليه شهوة فضول الكلام فيتخلص من آفات اللسان ولا تتحرك عليه شهوة الفرج فيتخلص من الوقوع في الحرام . ومن فوائده قلة النوم ، فان من أكل كثير أشرب كثير أفنام طويلا ، وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات كل منفعة دينية ودنيوية . وعد الغزالي في الإحياء عشر فوائد لتقليل الطعام ، وعد عشر مفاصل للعوسع منه ، فلا ينبغي للعبد أن يعود نفسه ذلك ، فانها تميل به إلى الشره ويصعب تداركها ويرضاها من أول الامر على السداد ، فان ذلك أهون له من أن يجرئها على الفساد وهذا أمر لا يحتمل الإطالة ، إذ هو من الأمور التجريبية التي قد جربها كل إنسان والتجربة من أقسام البرهان .

١٠ - وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَاءُونَ ( أي كثير الخطأ ، إذ هو صيغة مبالغة ) وخَيْرُ الْخَطَائِينَ التَّوَابُونَ . أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده قوى ( والحديث دال على أنه لا يخلو من الخطيئة إنسان لما جبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لمولاه في فعل ما إليه دماه وترك ما عنه نهاه ، ولكنه تعالى بلطفه فتح باب التوبة لعباده وأخير أن خير الخطائين التوابون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطأ . وفي الأحاديث أدلة على أن العبد إذا عصي الله وتاب تاب الله عليه ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله إلا ما لك . وقد خص من هذا العموم يحيى بن زكريا عليه السلام فانه قد ورد أنه مأمم بخطيئة . وروى أنه لقيه إبليس ومعه معايق من كل شيء فسأله عنها ، فقال : هي الشهوات التي أصيب بها بنى آدم ، فقال هل لي فيها شيء ؟ قال : ربما شبت فشغلناك عن الصلاة والذكر ، قال : هل غير ذلك ؟ قال : لا ، قال : لله على أن لا أملا بطنى من طعام ، أبدا ، فقال إبليس : لله على أن لا أنصبح مسلما أبدا .

١١ - وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الصمتُ حِكْمَةٌ وَقَلِيلٌ فاعِلُهُ . أخرجه البيهقي في الشعب بسند ضعيف ، وصح أنه موقوف من قول لقمان الحكيم ( وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام فرآه يسرد درعاً لم يكن رآها قبل ذلك فجعل يعجب مما رأى ، فأراد أن يسأله عن ذلك فتمتته حكيمته عن ذلك فترك



ولم يسأله ، فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال . نعم الدرع للحرب ، فقال لقمان . « الصمت  
حكمة » الحديث . وقيل تردد إليه سنة وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله . وفيه دليل على  
حسن الصمت ومدحه . والمراد به عن فضول الكلام . وقد وردت عدة أحاديث دالة على  
مدح الصمت ، ومدحه العقلاء والشعراء . وفي الحديث « من صمت نجى » وقال عقبة بن عامر .  
قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : ما النجاة ؟ قال : « أمسك عليك لسانك » الحديث  
وقال صلى الله عليه وسلم « من تكفل لي بما بين لحييه ورجليه أتكفل له بالجنة » وقال معاذ رضي  
الله عنه له صلى الله عليه وسلم « أنؤاخذ بما نقول ؟ قال : ثكلتك أمك وهل يكب الناس  
على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ؟ وقال صلى الله عليه وسلم « من كان يؤمن بالله واليوم  
الآخر فليقل خيرا أو ليصمت » والأحاديث فيه واسعة جدا والآثار عن السلف كذلك  
واعلم أن فضول الكلام لا تنحصر ، بل المهم محصور في كتساب الله تعالى حيث قال  
— لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس — وآفته  
لا تنحصر ، فقد منها الخوض في الباطل ، وهو الحكاية للمعاصي من مخالطة النساء ومجالس  
الخمر ومواقف الفساق وتنعم الأغنياء وتبخر الملوك ومراستهم المذمومة وأحوالهم المكروهة ،  
فإن كل ذلك مما لا يحل الخوض فيه فهذا حرام ، ومنها الغيبة والنميمة وكفى بهما هلاكا في الدين  
ومنها المراء والمجادلة والمزاح ، ومنها المصومة والسب والفحش وبذاءة اللسان والاستهزاء  
بالناس والسخرية والكذب : وقد عد الغزالي في الإحياء عشرين آفة ، وذكر في كل آفة  
كلاما بسيطا حسنا وذكر علاج هذه الآفات

## باب الترهيب من مساوئ الاخلاق

١ — ( عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إياكم  
والحسد فإن الحسد يأْكُلُ الحَسَنَاتِ كما تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ . أخرجه أبو داود  
ولا بن ماجه من حديث أنس نحوه ) إياكم ضمير منصوب على التحذير والمحذر منه الحسد  
وفي الحسد أحاديث وآثار كثيرة . ويقال : كان أول ذنب عصي الله به الحسد فانه أمر  
إبليس بالسجود لآدم فحسده فامتنع عنه فعصى الله فطرده وتولد من طرده كل بلاء وفتنة  
عليه وعلى العباد ، والحسد لا يكون إلا على نعمة ، فإذا أنعم الله على أخيك نعمة فلك فيها  
حالتان إحداهما أن تكره تلك النعمة وتحب زوالها وهذه الحالة تسمى حسداً ، الثانية أن  
لا تحب زوالها ولا تكره وجودها ودوامها ، ولكنك تريد لنفسك مثلاً فهذا يسمى غبطة  
فالأول حرام على كل حال إلا نعمة على كافر أو فاجر وهو يستمعين بها على تهيج الفتنة  
وإفساد ذات البين وإيذاء العباد ، فهذه لا يضرك كراهته لها ولا محبتك زوالها ، فانك  
لم تحب زوالها من حيث هي نعمة بل من حيث هي آلة للفساد . ووجه تحريم الحسد مع ما علم  
من الأحاديث أنه تسخط لغير الله تعالى وحكمه في تفضيل بعض عباده على بعض ولذا قيل :

ألا قل لمن كان لي حاسدا أتدري على من أسأت الأدب  
أسأت على الله في فعله لأنك لم ترض لي ما وهب

ثم الحاسد إن وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا إثم عليه بل لعله  
مأجور في مدافعة نفسه ؛ فإن سعي في زوال نعمة المحسود فهو باغ ، وإن لم يسع ولم يظهره  
لما نفع العجز ، فإن كان بحيث أو أمكنه لفعل فهو مأزور وإلا فلا : أي لا وزر عليه لأنه  
لا يستطيع دفع الخواطر النفسانية فيكفيه في مجاهدتها أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها  
وفي الإحياء : فإن كان بحيث لو ألبى الأمر إليه ورد إلى اختياره لسعى في إزالة النعمة فهو  
حسود حسدا مذموما . وإن كان نزعه التقوى عن إزالة ذلك فيعني عنه ما يجده في نفسه من  
ارتياحه إلى زوال النعمة من محسوده مهما كان كارها لذلك من نفسه بعقله ودينه وهذا  
الفصيل بشير إليه ما أخرجه عبد الرازق مرقوعا « ثلاث لا يسلم منهن أحد : الطيرة والظن  
والحسد ، قيل : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال : إذا تطيرت فلا ترجع ، وإذا ظننت  
فلا تحقق ، وإذا حسدت فلا تبغ » وأخرج أبو نعيم « كل ابن آدم حسود ؛ ولا يضر  
حاسد حسده ما لم يتكلم باللسان أو يعمل باليد » وفي معناه أحاديث لا تخلو عن مقال .  
وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي أن الحسد مراتب ، وهي إما محبة زوال نعمة الغير وإن  
لم تنتقل إلى الحاسد وهذا غاية الحسد أو مع انتقالها إليه أو انتقال مثلها إليه وإلا أحب زوالها  
لثلاث يميز عليه أولا مع محبة زوالها . وهذا الأخير هو المعفوع عنه من الحسد إن كان في الدنيا  
والمطلوب إن كان في الدين انتهى . وهذا القسم الأخير يسمى غيرة ، فإن كان في الدين فهو  
المطلوب ؛ وعليه حمل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر أنه قال : قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم : لا حسد إلا في اثنتين . رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء  
النهار ، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفق منه آناء الليل وآناء النهار » والمراد أنه يغار ممن اتصف  
بها تين الصنفين فيقتدى به محبة للسلوك في هذا المسلك . ولعل تسميته حسدا مجاز . والحديث  
دليل على تحريم الحسد وأنه من الكبائر . ونسبة الأكل إليه مجاز من باب الاستعارة . وقوله  
« كما تأكل النار الحطب » تحقيق لذهاب الحسنات بالحسد كما يذهب الحطب بالنار  
ويتلاشي جرمه .

واعلم أن دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد أنه لا يضر بحسده المحسود في  
الدين ولا في الدنيا وأنه يعود وبال حسده عليه في الدارين . إذ لا تزول نعمة بحسد  
قط وإلا لم تبق لله نعمة على أحد حتى نعمة الإيمان ؛ لأن الكفار يحبون زواله عن المؤمنين  
بل المحسود يتمتع بحسنات لانه مظلوم من جهته سيما إذا أطلق لسانه بالانتقاص والغيبة  
وهتك الستر وغيرها من أنواع الإيذاء فيلبي الله مقلسا من الحسنات محروما من نعمة  
الآخرة كما حرم من نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا . فاذا  
تأمل العاقل هذا عرف أنه حر لنفسه كل غم ونكد في الدنيا والآخرة



٢ — ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ليس الشديد بالصرعة﴾ بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالعين المهملة على زنة همزة صيغة مبالغة ، أى كثير الصرع ﴿إنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب . متفق عليه﴾ المراد بالشديد هنا شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس وإمساكها عند الشر ومنازعتها للجوارح الانتقام مئى أغضبها ، فإن النفس فى حكم الأعداء الكثيرين وغلبتها عما تشهيه فى حكم من هو شديد القوة فى غلبة الجماعة الكثيرين فيما يريدونه منه . وفيه إشارة إلى أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو ، لأنه صلى الله عليه وسلم جعل الذى يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة ، وحقيقة الغضب حركة النفس إلى خارج الجسد لإرادة الانتقام والحديث فيه إرشاد إلى أن من أغضبه أمر وأرادت النفس المبادرة إلى الانتقام من أغضبه أن يجاهدها ويمنعها عما طلبت . والغضب غريزة فى الإنسان ، فمهما قصد أو توزع فى غرض ما اشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم ، لأن البشرة تحكى لون ما وراءها ، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه ، وإن كان بمن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف القلب فيصفر اللون خوفاً ، وإن كان على الظير تردد الدم بين انقباض وانبساط فيحمر ويصفر ، والغضب يترتب عليه تغير الباطن والظاهر كتغير اللون والرعدة فى الأطراف وخروج الأفعال على غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى ولو رأى الغضبان نفسه فى حالة غضبه لسكن غضبه حياءً من قبج صورته واستحالة خلقة هذا فى الظاهر . وأما فى الباطن فقبجه أشد من الظاهر لأنه يولد حقد آفى القلب وإضرار السوء على اختلاف أنواعه بل يقبح باطنه متقدماً على تغير ظاهره ، فإن تغير الظاهر ثمرة تغير الباطن فيظهر على اللسان الفحش والشتم ، ويظهر فى الأفعال بالضرب والقتل وغير ذلك من المفاصد وقد ورد فى الأحاديث دواء هذا الداء ، فأخرج ابن عساکر موقوفاً «الغضب من الشيطان والثيطان خلق من النار ، والماء يطفيء النار ، فإذا غضب أحدكم فليغتسل» وفى رواية «فليتوضأ» وأخرج ابن أبى الدنيا ، «إذا غضب أحدكم فقال : أعوذ بالله سكن غضبه» وأخرج أحمد «إذا غضب أحدكم فليسكت» وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان «إذا غضب أحدكم فليجالس ، فإذا ذهب عنه الغضب وإلا فليضطجع» وأخرج أبو الشيخ «الغضب من الشيطان ، فإذا وجده أحدكم قائماً فليجالس وإن وجده جالساً فليضطجع» والنهى متوجه إلى الغضب على غير الحق ، وقد بوب البخارى «باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله» وقد قال تعالى - جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم - وذكر خمسة أحاديث فى كل منها غضبه صلى الله عليه وسلم فى أسباب مختلفة راجعة إلى أن كل ذلك كان لأمر الله وإظهار الغضب فيه منه صلى الله عليه وسلم ليكون أوكد . وقد ذكر تعالى فى موسى وغضبه لما عبد قومه العجل وقال - ولما سكت عن موسى الغضب

٣ — ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الظلم

ظلمات يوم القيامة . متفق عليه ) الحديث من أدلة تحريم الظلم ، وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس أو مال أو عرض في حق مؤمن أو كافر أو فاسق والإخبار عنه بأنه ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال : قيل هو على ظاهره فيكون ظلمات على صاحبه لا يمتد يوم القيامة سبيلا حيث يسعى نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمنهم ، وقيل إنه أريد بالظلمات : الشدائد ، وبه فسر قوله تعالى - قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر - أي من شدائدها ، وقيل إنه كناية عن النكال والعقوبات .

٤ - وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اتقوا للظلم ، فان الظلم ظلمات يوم القيامة ، واتقوا الشح فانه أهلك من كان قبلكم . أخرجه مسلم ) في الشح وفي التفرقة بينه وبين البخل أقوال : فقيل في تفسير الشح أنه أشد من البخل وأبلغ في المنع من البخل ، وقيل هو البخل مع الحرص ، وقيل البخل في بعض الأمور والشح عام ، وقيل البخل بالمال خاصة والشح بالمال والمعروف ، وقيل الشح الحرص على ما ليس عنده والبخل بما عنده ؟ وقوله « فانه أهلك من كان قبلكم » يحتمل أنه يريد الهلاك الدنيوي المفسر بما بعده في تمام الحديث وهو قوله ( حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم ) وهذا هلاك دنيوي والحامل لهم هو شحهم على حفظ المال وجمعه وازدياده وصيانتة عن ذهابه في النفقات فضموا اليه مال الغير صيانة له . ولا يدرك مال الغير إلا بالحرب والعصبية المفضية إلى القتل واستحلال المحارم ويحتمل أن يراد به الهلاك الآخروي فانه يتفرع عما اقترفوه من ارتكاب هذه المظالم ، والظاهر حمله على الأمرين واعلم أن الأحاديث في ذم الشح والبخل كثيرة والآيات القرآنية كقوله تعالى - الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل - ومن يبخل فانما عن يبخل نفسه - ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم - ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون - وفي الحديث ( ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب كل ذي رأى برأيه ) أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه زيادة . وفي الدعاء النبوي ( اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، إلى قوله : والبخل ) أخرجه الشيخان ، وقال صلى الله عليه وسلم ( شر ما في الرجل شح هالع . وجبن خالغ ) أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعا والآثار فيه كثيرة . فان قلت : وما حقيقة البخل المذموم وما من أحد إلا وهو يرى نفسه أنه غير بخيل ويرى غيره بخيلا . وربما صدر فعل من إنسان فاختلف فيه الناس . فيقول جماعة إنه بخيل ، ويقول آخرون ليس بخيلا فماذا حد البخل الذي يوجب الهلاك وما حد البذل الذي يستحق العبدية بصفة السخاوة وثوابها . قلت السخاء : هو أن يؤدي ما أوجب الله عليه . والواجب واجبان : واجب الشرع وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والنفقات لمن يجب عليه إنفاقه وغير ذلك . وواجب المروءة والعادة . والسخي : هو الذي لا يمنع واجب الشرع ولا واجب المروءة . فان منع واحدا منهما فهو بخيل لكن الذي يمنع واجب الشرع



أبخل ، فمن أعطى زكاة ماله مثلاً وثققة عياله بطيبة نفسه ولا يتيمم الخبيث من ماله في حق الله فهو رسخي والسخاء في المروءة أن يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات ، فإن ذلك مستفيع ويختلف استقباحه باختلاف الأحوال والأشخاص وتفصيله يطول ، فمن أراد استيفاء ذلك راجع الإحياء للفرزالي رحمه الله .

وأعلم أن البخل داء له دواء ، وما أنزل الله من داء إلا وله دواء . وداء البخل سببه أمران الأول حب الشهوات التي لا يتوصل إليها إلا بالمال وطول الأمل . والثاني حب ذات المال والشغف به وبقائه لديه فإن الدنانير مثلاً رسول تنال به الحاجات والشهوات فهو محبوب لذلك ثم صار محبوباً لنفسه لأن الموصل إلى اللذات لذيق قد ينسي الحاجات والشهوات ونصير الدنانير عنده هي المحبوبة ، وهذا غاية الضلال فإنه لا فرق بين الحجر وبين الذهب إلا من حيث أنه تقضي به الحاجات ، فهذا سبب حب المال ويتفرع منه الشح وعلاجه بضده ، فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر وعلاج طول الأمل إلا كثار من ذكر الموت وذكر موت الأقران والنظر في ذكر طول تعبهم في جمع المال ثم ضياعه بعدهم وعدم نفعه لهم ، وقد يشح بالمال شفقة على من بعده من الأولاد ، وعلاجه أن يعلم أن الله هو الذي خلقهم فهو يرزقهم وينظر في نفسه فإنه ربما لم يخاف له أبوه فلما ثم ينظر ما أعد الله عز وجل لمن ترك الشح وبذل من ماله في مرضاة الله وينظر في الآيات البقرآنية الحاثية على الجود المانعة عن البخل ، ثم ينظر في عواقب البخل في الدنيا فإنه لا بد لجامع المال من آفات تخرجه على رغم أنفه ، فالسخاء خير كله ما لم يخرج إلى حد الإسراف المنهي عنه ، وقد أدب الله عباده أحسن الآداب فقال والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً - فخير الأمور أوسطها . وخلاصته أنه إذا وجد العبد المال أنفق في وجوه المعروف بالتقي هي أحسن ويكون بما عند الله أوثق منه بما هو لديه ، وإن لم يكن لديه مال لزم القناعة والتكفف وعدم الطمع .

هـ - وعن محمود بن أبيد رضى الله عنه ( ) هو محمود بن أبيد الأنصاري الأشعبي . ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث عنه أحاديث . قال البخاري : له صحبة وقال أبو حاتم : لا تعرف له صحبة ، وذكره مسلم في التابعين . قال ابن عبد البر : الصواب قول البخاري وهو أحد العلماء ، مات سنة ست وتسعين ( ) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر ( ) كأنه قيل ما هو ؟ فقال صلى الله عليه وسلم ( الرياء . أخرجه أحمد بإسناد حسن ) الرياء مصدر رأى وهو مصدره يأتي على بناء مفاعلة وفعال وهو مهموز العين لأنه من الرؤية ويجوز تخفيفها بقلبها ياء ، وحقيقته لغة أن يرى غيره خلاف ما هو عليه وشرعاً أن يفعل الطاعة ويترك المعصية مع ملاحظة غير الله أو يخبر بها أو يحب أن يطلع عليها لمقصد دنيوي من مال أو نحوه . وقد ذمه الله في كتابه وجهه من صفات المنافقين في قوله يراءون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً - وقال ومن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً - وقال

فويل المصلين - إلى قوله - الذين هم راءون - وورد فيه من الاحاديث الكثيرة الطيبة الدالة على عظمة عقاب المرآئي فانه في الحقيقة عابد لغير الله ، وفي الحديث القدسي « يقول الله تعالى من عمل عملاً أشرك فيه غيري فهو له كلبه وأنا عنه بريء وأنا أعني الاغنياء عن الشرك » واعلم أن الرياء يكون بالبدن وذلك باظهار النحول والاصفرار ليومهم بذلك شدة الاجتهاد والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة وليدل بالنحول على قلة الاكل وبتشعث الشعر ودرن الثوب يوم أن همه بالدين ألهاه عن ذلك ، وأنواع هذا واسعة ، وهو معنى أنه من أهل الدين ويكون في القول بالوعظ في المواقف ويذكر حكايات الصالحين ليبدل على عنايته بأخبار السلف وتبجهره في العلم ، ويتأسف على مقارفة الناس للمعاصي والتأوه من ذلك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحضرة الناس ، والرياء بالقول لا تنحصر أبوابه وقد تكون المرأاة بالاصحاب والاتباع والتلاميذ ، فيقال فلان متبوع قدوة . والرياء باب واسع إذا عرفت ذلك فبعض أبواب الرياء أعظم من بعض لاختلافه باختلاف أركانه وهي ثلاثة : المرأى به والمرأى لأجله ونفس قصد الرياء فقصد الرياء لا يخلو من أن يكون مجرداً عن قصد الثواب أو مصحوباً بقارادته ، والمصحوب بقارادة الثواب لا يخلو عن أن تكون إرادة الهواب أرجح أو أضعف أو مساوية فكانت أربع صور : الاولى أن لا يكون قصد الثواب بل فعل الصلاة مثلاً ليراه غيره ، وإذا انفرد لا يفعلها وأخرج الصدقة لثلاً يقال إنه بخيل ، وهذا أغلظ أنواع الرياء وأخبثها وهو عبادة للعباد الثانية قصد الثواب لكن قصداً ضعيفاً بحيث أنه لا يحمله على الفعل إلا مرأاة العباد ولكنه قصد الثواب فهذا كالذي قبله . الثالثة تساوى القصدان بحيث لم يبعثه على الفعل إلا مجموعهما ولو خلى عن كل واحد منهما لم يفعل فلهذا تساوى صلاح قصده وفساده ، فلهذا يخرج رأساً برأس لاله ولا عليه . الرابعة أن يكون اطلاع الناس مرجحاً أو مقوياً للنشاطه ولو لم يكن لما ترك العبادة قال الغزالي : والذي نظنه والعلم عند الله أنه لا يحبط أصل الثواب ولكنه ينقص ويعاقب على مقدار قصد الرياء ، ويثاب على مقدار قصد الثواب ، وحديث « أنا أغني الاغنياء عن الشرك » محمول على ما إذا تساوى القصدان أو أن قصد الرياء أرجح . وأما المرأى به وهو الطاعات فيقسم إلى الرياء بأصول العبادات وإلى الرياء بأوصافها وهو ثلاث درجات : الرياء بالإيمان وهو إظهار كلمة الشهادة وباطنه مكذب فهو مخلد في النار في الدرك الاسفل منها ، وفي هؤلاء أنزل الله تعالى - إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله - الآية . وقريب منهم الباطنية الذين يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويبطنون خلافه . ومنهم الرافضة أهل التقية الذين يظهرون لكل فريق أنهم منهم تقية والرياء بالعبادات كما قدمناه ، وهذا إذا كان الرياء في أصل المقصد . وأما إذا عرض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه إلا إذا ظهر العمل للغير وتحدث به ، وقد أخرج الديلمي مرفوعاً « إن الرجل يعمل عملاً سرا فيكتبه الله عنده سرا ، فلا يزال به الشيطان حتى يتكلم به فيمحي من السر ويكتب علانية ، فان عادتكم الثانية محي من السر والعلانية وكتب رياءه »



وأما إذا قارن باعث الرياء باعث العبادة ثم ندم في أثناء العبادة فأوجب. البعض من العلماء الاستغناء لعدم انعقادها. وقال بعضهم: يلغو جميع ما فعله إنه بتحريم وقال بعض: يصح لأن النظر إلى الخواتم كما لو ابتدأنا بالإخلاص وصحبه الرياء من بعده. قال الغزالي: والقولان الآخران خارجان عن قياس المقه. وقد أخرج الواحدى في أسباب النزول جواب جندب بن زهير لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم: إني أعمل العمل لله وإذا أطلع عليه سرني فقال صلى الله عليه وسلم «لا شريك لله في عبادته». وفي رواية «إن الله لا يقبل ما شورك فيه» رواه ابن عباس، وروى عن مجاهد أنه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني أتصدق وأصل الرحم ولا أصنع ذلك إلا لله فيذكركم ذلك منى فيسرني وأعجب به، فلم يقل النبي صلى الله عليه وسلم له شيئاً حتى نزلت الآية: يعنى قوله تعالى - فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً - فى الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء، ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذى من حديث أبى هريرة وقال: حديث غريب قال «قلت: يا رسول الله بينا أنا فى بيتى فى صلاتى إذ دخل على رجل، فأعجبني الحال التى رأتى عليها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لك أجران» وفى الكشف من حديث جندب أنه صلى الله عليه وسلم قال له «لك أجران أجر السر وأجر العلانية» وقد يرجح هذا الظاهر قوله تعالى - ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول - فدل على أن محبة الثناء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنافى فى الإخلاص ولا تعد من الرياء، ويتأول الحديث الأول بأن المراد بقوله «إذا أطلع عليه سرني» لمحبة للثناء عليه، فيكون الرياء فى محبة للثناء على العمل، وإن لم يخرج العمل عن كونه خالصاً، وحديث أبى هريرة ليس فيه تعرض لمحبة الثناء من المطلع عليه، وإنما هو لمحبة لما يصدر عنه وعلم به غيره. ويحتمل أن يراد بقوله فيعجبه أى يعجبه شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله صلى الله عليه وسلم: «أنتم شهداء الله فى الأرض» وقال الغزالي: أما مجرد السرور باطلاع الناس إذا لم يبلغ أمره بحيث يؤثر فى العمل فبعيد أن يفسد العبادة

٦ - وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: آية المنافق ( أى علامة نفاقه ) ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان: متفق عليه ) وقد ثبت عند الشيخين من حديث عبيد الله بن عمر رابعة وهي « وإذا خاعم فجر » والمنافق من يظهر الإيمان ويبطن الكفر. وفى الحديث دليل على أن من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق، فإن كانت فيه هذه كلها فهو منافق، وإن كان موقناً بمصدقاً بشرائع الإسلام. وقد استشكل الحديث بأن هذه الخصال قد توجد فى المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين، ولما كان كذلك اختلف العلماء فى معناه قال النووي قال المحققون والأكثر - وهو الصحيح المختار - إن هذه الخصال هى خصال

المتفاق ، فإذا اتصف بها أحد من المصدقين أشبه المنافق فيطلق عليه اسم النفاق مجازا ، فإن النفاق هو إظهار ما يبطن خلاقه وهو موجود في صاحب هذه الخصال ، ويكون نفاقه في حق من حدثه ووعدته وائتمته وخاصمه وعاهده من الناس ، لأنه منافق في الإسلام وهو يبطن الكفر . وقيل إن هذا كان كحق المنافقين الذين كانوا في أيامه صلى الله عليه وسلم ، تحدثوا بإيمانهم فكذبوا ، وائتمنوا على رسلهم فخانوا ، ووعدوا في الدين بالنصر ففقدوا ، وأخلفوا وفجروا في خصوماتهم . وهذا قول سعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح ، ورجع إليه الحسن بعد أن كان على خلافه ، وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر وروياه عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال القاضي عياض : وإليه مال كثير من الفقهاء . وقال الخطابي عن بعضهم : إنه ورد الحديث في رجل معين ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يواجههم بصريح القول فيقول « فلان منافق وإنما يشير بإشارة » وحكي الخطابي أن معناه التحذير للمسلم أن يعتاد في هذه الخصال التي يخاف عليه منها أن تفضي به إلى حقيقة النفاق ، وأيد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال فيه تعالى - فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون - فإنه آله خلف الوعد والكذب إلى الكفر ، فيكون الحديث للتحذير من التخلق بهذه الأخلاق التي تثول بصاحبها إلى النفاق الحقيقي الكامل .

٢ - وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سباب » بكسر السين الهمزة مصدر سبه « المسلم فسوق وقتاله كفر . متفق عليه » السب لغة : الشتم والتكلم في أعراض الناس بما لا يعني كالسباب ، والفسوق مصدر فسق ، وهو لغة : الخروج ، وشرعا : الخروج من طاعة الله ، وفي مفهوم قوله « المسلم » دليل على جواز سب الكافر ، فإن كان معاهدا فهو أذية له وقد نهى عن أذيته فلا يعمل بالمفهوم حقه . وإن كان حربيا جاز سبه إذ لا حرمة له . وأما الفاسق فقد اختلف العلماء في جواز سبه بما هو مرتكب له من المعاصي ، فذهب الأكثر إلى جوازه لأن المراد بالمسلم في الحديث الكامل الإسلام والفاسق ليس كذلك ، وبحديث « أذكروا الفاسق بما فيه كي يحذره الناس » وهو حديث ضعيف وأنكره أحمد ، وقال البيهقي ، ليس بشيء ، فإن صح حمل على فاجر معان بفجوره أو يأتي بشهادة أو يعتمد عليه فيحتاج إلى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه انتهى كلام البيهقي . ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط الصغير بإسناد حسن رجاله موثوقون ، وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية بن حيدة قال : خطبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « حتى متى ترعون عن ذكر الفاجر أهتكوه حتى يحذره الناس » وأخرج البيهقي من حديث أنس بإسناد ضعيف « من ألقى جلاباب الحياء فلا غيبة له » وأخرج مسلم « كل أمتي معافى إلا المجاهرون » وهم الذين جاهروا بمعاصيهم فهتكوا ماستر الله عليهم فيبيحون بها بالضرورة ولا حاجة ، والأكثر يقولون بأنه يجوز أن يقال



للفاسق يافسق ويامفسد ، وكذا في غيبته بشرط قصد النصيحة له أو لغيره لبيان حالة أو للزجر عن صنيعه لا لقصد الوقعة فيه ، فلا بد من قصد صحيح إلا أن يكون جوابا لمن يبدؤه بالسب فإنه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى - ولما انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل - ولقوله صلى الله عليه وسلم « المتسا بان ما قالا فعلى الباديء ما لم يعتد المظلوم » أخرجه مسلم ، ولكنه لا يجوز أن يعتدى ولا يسبه بأمر كذب . قال العلماء : وإذا انتصر المسبوب استوفى ظلامته وبرى . الأول من حقه وبقي عليه إثم الابتداء والإثم المستحق لله تعالى ، وقيل يرى من الإثم ويكون على الباديء اللوم والذم لا الإثم ويجوز في حال الغضب لله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم لأبي ذر « إنك امرؤ فيك جاهلية » وقول عمر في قصة حاطب : دعني أضرب عنق هذا المنافق . وقول أسيد السعد : إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين . ولم ينكر صلى الله عليه وسلم هذه الأقوال وهي بمحضه . وقوله صلى الله عليه وسلم « وقتاله كفر » دال على أنه يكفر من يقاتل المسلم بغير حق وهو ظاهر فيمن استحل قتل المسلم أو قاتله حال إسلامه . وأما إذا كانت المقاتلة لغير ذلك فاطلاق الكفر عليه مجاز ، أو يراد به كفر النعمة والإحسان وأخوة الإسلام لا كفر الجحود ، وسماه كفرا لأنه قد يشول به ما يحصل من المعاصي من الزين على القلب حتى يعمى عن الحق فقد يصير كفرا ، أو أنه فعل كفعل الكافر الذي يقاتل المسلم .

٨ — ( وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ . معفق عليه ) المراد بالتحذير : التحذير من الظن بالمسلم نحو قوله - اجتنبوا كثير أمن الظن - والظن هو ما يخطر بالنفس من التجويز المحتمل للصحة والبطلان فيحكم به ويعتمد عليه كذا فسر الحديث في مختصر النهاية . وقال الخطابي : المراد التهمة ومحل التحذير والنهي إنما هو عن التهمة التي لا سبب لها يوجبها كمن اتهم بالفاحشة ولم يظهر عليه ما يقتضى ذلك . وقال النووي : والمراد التحذير من تحقيق التهمة والإصرار عليها وتقررها في النفس دون ما يعرض ولا يستقر فإن هذا لا يكلف به كما في الحديث « تجاوز الله عما تحدثت به الأمة أنفسهم ما لم تتكلم أو تعمل » ونقله تياض عن سفيان . والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شتم ولا فحش ولا فجور ، ويقيد إطلاقه حديث « احترسوا من الناس بسوء الظن » أخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي والعسكري من حديث أنس مرفوعا . قال البيهقي : تفرد به بقية . وأخرج الديلمي عن علي رضى الله عنه موقوفا « يحرم سوء الظن » وأخرجه القضا عي مرفوعا من حديث عبد الرحمن ابن عائذ مرسلا وكل طرقه ضعيفة وبعضها يقوى بعضها ويدل على أن لها أصلا ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « أخوك البكري ولا تأمنه » أخرجه الطبراني في الأوسط عن عمر وأبوداود عن عمرو بن الفعواء . وقد قسم الزنجشري الظن إلى واجب ومندوب وحرام ومباح . قالوا يجب حسن الظن بالله ، والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين ،

وهو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم «إياكم والظن» الحديث. والمندوب حسن الظن بمن ظاهر العدالة من المسلمين. والجائز مثل قول أبي بكر لعائشة: إنما هما أخوك أو أختك لما وقع في قلبه أن الذي في بطن امرأته اثنان. ومن ذلك سوء الظن بمن اشتهر بين الناس بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبائث، فلا يحرم سوء الظن به لأنه قد دل على نفسه، ومن ستر على نفسه لم يظن به إلا خيرا، ومن دخل في مداخل السوء اتهم، ومن هتك نفسه ظننا به السوء، والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها أن كل ما لا تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراما واجبا للاجتناب بها، وذلك إذا كان المظنون به ممن شوهده منه السر والصلاح، ومن عرفت منه الأمانة في الظاهر فظن الفساد والخيانة به محرم، بخلاف من اشتهر بين الناس بتعاطي الريب فنقابله بعكس ذلك ذكر معناه في الكشاف. وقوله «فإن الظن أكذب الحديث» سماه حديثا لأنه حديث النفس، وإنما كان الظن أكذب الحديث لأن الكذب مخالفة الواقع من غير استناد إلى أمانة، وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى إظهاره. وأما الظن فزعم صاحبه أنه استند إلى شيء فيخفي على السامع كونه كاذبا بحسب الغالب، فكان أكذب الحديث.

٩ — (وعن معقل بن يسار رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة. متفق عليه) أخرجه البخاري من رواية الحسن. وفيه قصة وهي أن عبيد الله بن زياد عاد معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه، وكان عبد الله عاملا على البصرة في إمارة معاوية وولده يزيد. أخرج الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال: قدم إلينا عبد الله بن زياد أميرا أمره علينا معاوية غلاما سفيها يسفك الدماء سفكا شديدا فيها معقل المزني، فدخل عليه ذات يوم فقال له: انت عما أراك تصنع فقال له وما أنت وذالك، ثم خرج إلى المسجد فقلنا له ما كنت تصنع بكلام هذا السفيف على رؤوس الناس؟ فقال: إنه كان عندي علم أحببت أن لا أموت حتى أقول به على رؤوس الناس، ثم مرض فدخل عليه عبيد الله يعود، فقال له معقل بن يسار: إني أحدثك حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحطها بنصيحة لم يرح رائحة الجنة» ولفظ رواية المصنف أحد روايتي مسلم. وأخرج مسلم «ما من أمير يلبى أمر المسلمين لا يجتهد معهم ولا يتصيح لهم إلا لم يدخل معهم الجنة» ورواه الطبراني وزاد «كنصحه لنفسه» وأخرج الطبراني بإسناد حسن «ما من إمام ولا وال بات ليلة سوداء فاشا لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة وعرفها بوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاما» وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي بكر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر لميهم أحد محاباة فعليه لعنة الله، يقبل الله منه صرفا ولا عدلا حتى يدخله جهنم» وأخرج أحمد والحاكم أيضا وصححه من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من استعمل رجلا



على عصاة وفيهم من هو أَرْضَى الله منه فقد خان الله ورسوله وبالمؤمنين» وفي إسناديه واه ، إلا أن ابن نمير وثقة وحسن له الترمذي أحاديث ، والراعي : هو القائم بمصالح من يرعاه . وقوله «يوم يموت» مراده أنه يدرك الموت وهو غاش لرعيته غير نائب من ذلك ، والغش بالكسر ضد النصح ، ويحقق غشه بظلمه لهم بأخذ أموالهم وسفك دماهم وانتهاك أعراضهم واحتجابهم عن خلنهم وحاجتهم ، وحبسه عنهم ما جعله الله لهم من مال الله سبحانه المعين للمصارف وترك تعريفهم بما يجب عليهم من أمر دينهم ودنياهم وإهمال الحدود وردع أهل الفساد وإضاعة الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد . ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم ولا يراقب أمر الله فيهم وتوليته من غيره أَرْضَى الله منه مع وجوده . والأحاديث دالة على تحريم الغش وأنه من الكبائر لورود الوعيد عليه بعينه فان تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في القرآن كما قال تعالى - فقد حرم الله عليه الجنة - وهو على رأي من يقول بخلود أهل الكبائر في النار واضح وقد حمّله من لا يرى خلود أهل الكبائر في النار على الزجر والتغليظ . قال ابن بطال : هذا وعيد شديد على أئمة الجور فمن ضيع من استرعاه الله أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه إليه الطلب بمظالم العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحال من ظلم أمة عظيمة ؟ ومعنى «حرم الله عليه الجنة» أي أنقذ عليه الوعيد ، ولم يرض عنه المظلومين .

١٠ — ( وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم

مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشُقِّ عَلَيْهِ . متفق عليه ) أخرجه مسلم شق عليهم أدخل عليهم المشقة أي المصرة ، والدعاء عليه منه صلى الله عليه وسلم بالمشقة جزاء من جنس العمل ، وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة ، وتماه «ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به» ورواه أبو عوانة في صحيحه بلفظ «ومن ولي منهم شيئا فشق عليهم فعليه بهلة الله : فقالوا : يا رسول الله وما بهلة الله ؟ قال : لعنة الله ، والحديث دليل على أنه يجب على الوالي تيسير الأمور على من وليهم والرفق بهم ومعاملتهم بالعمو والصفح وإيثار الرخصة على العزيمة في حقهم لئلا يدخل عليهم المشقة ، ويفعل بهم ما يجب أن يفعل به الله .

١١ — ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَيْ غَيْرَهُ كَمَا يَدُلُّ لَهُ فَاعِلٌ ( فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ . متفق عليه ) وفي رواية «إذا ضرب أحدكم» وفي رواية : «فلا يلمس الوجه» الحديث . وهو دليل على تحريم ضرب الوجه وأنه يهي فلا يضرب ولا يلطم ولو في حد من الحدود الشرعية ولو في الجهاد ، وذلك لأن الوجه لطيف يجمع المحاسن وأعضاؤه لطيفة وأكثر الإدراك بها فقد يبطلها ضرب الوجه وقد ينقصها وقد يشين الوجه ، والشين فيه فاحش لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره ، ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالبا من شين وهذا النهي عام لكل ضرب ولطم من تأديب أو غيره .

١٢ — ( وعنه ) أي أبي هريرة ( أن رجلا قال : يا رسول الله أوصني قال :

لا تغضب ، فردد مرارا ، قال : لا تغضب ، أخرجه البخاري ) جاء في رواية أحمد تفسيره

بأنه جاريه بالجيم ابن قدامة، وجاء في حديث أنه سفيان بن عبد الله الثقفي قال : « قلت يا رسول الله قل لي قولاً أنتفع به وأقل ، قال : لا تغضب ولك الجنة » وورد عن آخرين من الصحابة مثل ذلك . والحديث نهى عن الغضب وهو كمال قال الخطابي نهى عن اجتناب أسباب الغضب وعدم التعرض لما يجلبه . وأما نفس الغضب فلا يتأتى للنهي عنه لأنه أمر جبلي . وقال غيره : وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتسب فيدفعه بالرياضة ، وقيل هو نهى عما ينشأ عنه الغضب وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد فيه حمله الكبر على الغضب ، والذي يتوابع حتى تذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب ، وقيل معناه لا تفعل ما يأمرك به الغضب ، قيل إنما اقتصر صلى الله عليه وسلم على هذه اللفظة لأن السائل كان غضوباً ، وكان صلى الله عليه وسلم في قوله يفتي كل أحد بما هو أولى به . قال ابن التين : جمع صلى الله عليه وسلم في قوله « لا تغضب » خيري الدنيا والآخرة . لأن الغضب يشول إلى التقاطع ومنع الرفق ويؤول إلى أن يؤذي الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون نقصاً في دينه انتهى . ويحتمل أن يكون من باب العنبيه بالأعلى على الأدنى ، لأن الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فمن جاهدتهما حتى يغلبهما مع ما في ذلك من شدة المعالجة كان أملك لقهر نفسه عن غير ذلك بالأولى . وتقدم كلام يتعلق بالغضب وعلاجه .

١٣ — ( وعن خولة الأنصارية رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة . أخرجه البخاري ) الحديث دليل على أنه يحرم على من لم يستحق شيئاً من مال الله بأن لا يكون من المصارف التي عينها الله تعالى أن يأخذها ويملكها وأن ذلك من المعاصي الموجبة للنار ، وفي قوله « يتخوضون » دلالة على أنه يقبح توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون ، فإن كانوا من ولاية الأموال أبيع لهم قدر ما يحتاجونه لأنفسهم من غير زيادة ، وقد تقدم الكلام في ذلك .

١٤ — ( وعن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه ) من الا حاديت القدسية ( قال ) الرب تبارك وتعالى ( يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ) وأخبرنا بأنه لا يفعله في كتابه بقوله — وماربك بظلام للعبيد — ( وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . أخرجه مسلم ) التحريم لغة : المنع عن الشيء ! وشرعاً : ما يستحق فاعله العقاب ، وهذا غير صحيح إرادته في حقه تعالى ، بل المراد به أنه تعالى منزّه متقدس عن الظلم ، وأطلق عليه لفظ التحريم لمشابهة المنوع بجامع عدم الشيء ، والظلم مستحيل في حقه تعالى ، لأن الظلم في عرف اللغة التصرف في غير الملك أو مجاوزة الحد ، وكلاهما محال في حقه تعالى لأنه المالك للعالم كله المتصرف بسلطانه في دقة وجله « وقوله فلا تظالموا » تأكيد لقوله ( وجعلته بينكم محرماً ) والظلم قبيح عقلاً أقره الشارع وزاده قبحاً وتوعد عليه بالعذاب — وقد خاب من حمل ظلماً — .



١٠ - ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أتدرون ما الغيبة ؟ ﴾ بكسر الغين المعجمة ﴿ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : ذكرك أخاك بما يكره ، قال : أفرايت إن كان في أخى ما أقول ، قال : إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته ، وإن لم يكن فقد بهته ﴾ بفتح الموحدة وفتح الهاء من البهتان ﴿ أخرجه مسلم ﴾ الحديث كأنه سيئ لتفسير الغيبة المذكورة في قوله تعالى - ولا يغتب بعضكم بعضا - ودل الحديث على حقيقة الغيبة . قال في النهاية : هي أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه . وقال النووي : في الأذكار تبعا للغزالي ذكر المرء بما يكره سواء كان في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو وزوجه أو خادمه أو حر كنه أو طلاقته أو عبوسته أو غير ذلك مما يتعلق به ذكر سوءه سواء ذكر باللفظ أو بالرمز أو بالإشارة ، قال النووي : ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم قال من يدعى العلم أو بعض من ينسب إلى الإصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ، ومنه قولهم عند ذكره : الله يعافينا الله يتوب علينا نسأل الله السلامة ونحو ذلك ، فكل ذلك من الغيبة . وقوله « ذكرك أخاك بما يكره » شامل لذكره في غيبته وحضرته وإلى هذا ذهب طائفة ويكون الحديث بيانا لمعناها الشرعى وأما معناها لغة فاشتقاقها من الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في الغيبة ورجح جماعة أن معناها الشرعى موافق لمعناها اللغوى ، ورووا في ذلك حديثا مسندا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « ما كرهت أن تواجه به أخاك فهو غيبة » فيكون هذا إن ثبت تخصيص الحديث بأبي هريرة وتفسير العلماء دالة على هذا ففسرها بعضهم بقوله : ذكر العيب يظهر الغيب ، وآخر بقوله : هي أن تذكر الإنسان من خلقه بسوء وإن كان فيه . نعم ذكر العيب في الوجه حرام لمسا فيه من الأذى وإن لم يكن غيبة . وفي قوله « أخاك » أي أخ الدين دليل على أن غير المؤمن تجاوز غيبته وتقدم الكلام في ذلك . قال ابن المنذر : في الحديث دليل على أن من ليس بأخ كاليهودى والنصرانى وسائر أهل الملل ومن قد أخرجته بدعته عن الإسلام لا غيبة له . وفي التعبير عنه بالأخ جذب للمغتاب عن عيبته لمن يغتاب . لأنه إذا كان أخاه فالأولى الجنو عليه وطى مساريه والتأول لمعايبه لانشرها بذكرها . وفي قوله « بما يكره » ما يشعر بأنه إذا كان لا يكره ما يعاب به كأهل الخلاعة والمجون فإنه لا يكون غيبة ، وتحريم الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه . وإنما اختلف العلماء هل هو من الصغائر أو الكبائر ، فنقل القرطبي الإجماع على أنها من الكبائر ، واستدل لكبرها بالحديث الثابت « إن دماءكم وأعراضكم وأموالكم عليكم حرام » وذهب الغزالي وصاحب العمدة من الشافعية إلى أنها من الصغائر . قال الأوزاعي : لم أر من صرح أنها من الصغائر غيرها . وذهب المهدى إلى أنها محتملة بناء على أن ما لم يقطع بكبره فهو محتمل كما تقوله المعتزلة . قال الزركشى : والعجب ممن يعدأ كل الميتة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك والله أنزلها منزلة أكل لحم الآدمي أى ميتا ، والأحاديث في التحذير من الغيبة واسعة جدا دالة على شدة تحريمها .

واعلم أنه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة: الأول التظلم ، فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمني وأخذ مالي ، أو أنه ظالم ولكن إذا كان ذكره لذلك شكاية على من له قدرة على إزالتها أو تخفيفها ، ودليله قول هند عند شكايتهما له صلى الله عليه وسلم من أبي سفيان إنه رجل شحيح. الثاني الاستعانة على تغيير المنكر بذكره لمن يظن قدرته على إزالته فيقول : فلان فعل كذا في حق من لم يكن مجاهراً بالمعصية . الثالث الاستفتاء بأن يقول للمفتي فلان ظلمني بكذا فما طريق إلى الخلاص عنه ، ودليله أنه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه إلا بذكر ما وقع منه. الرابع التحذير للمسلمين من الاغترار كجرح الرواة والشهود ومن يتصدر للتدريس والافتاء مع عدم الأهلية ، ودليله قوله صلى الله عليه وسلم « بثس أخو العشرة » وقوله صلى الله عليه وسلم « أما معاوية فصعلوك » وذلك أنها جاءت فاطمة بنت قيس تستأذنه صلى الله عليه وسلم وتستشيريه وتذكر أنه خطبها معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبوجهم فقال « أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، ثم قال : انكحى أسامة » الحديث . الخامس ذكر من جاهر بالفسق أو البدعة كالمكاسين وذوى الولايات الباطلة ، فيجوز ذكرهم بما يجاهرون به دون غيره ، وتقدم دليله في حديث « اذكروا الفاجر » . السادس التعريف بالشخص بما فيه من العيب كالأعور والأعرج والأعمش ، ولا يراد به نقصه وغيبته ، وجمها ابن أبي شريف في قوله :

الذم ليس بغيبة في ستة متظلم ومعرف ومحذر  
ولم يظهر فسقا ومستفت ومن طلب الاعانة في إزاله منكر

١٦ — (وعنه) أي أبي هريرة (قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا تحاسدوا وَلَا تَنَاجَشُوا) بالجم والشين المعجمة (وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا يَبْغِ) بالغين المعجمة من البغى وبالمهملة من البيع (بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ) منصوب على النداء (إِخْوَانًا ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ) بفتح حرف المضارعة وسكون الحاء المهملة وبالقاف فراء . قال القاضي عياض ورواه بعضهم لا يخفوه بضم الياء وبالحاء المعجمة وبالفاء أي لا يغدر بعهده ولا ينقض أمانه قال . والصواب الأول (التَّقْوَى هَاهُنَا ، ويشير إلى صدره ثلاث مرات ، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام . دمه وماله وعرضه . أخرجه مسلم) الحديث اشتمل على أمور نهى عنها الشارع . الأول التحاسد وهو تفاعل يكون بين اثنين ، نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين ويعلم منه النهى عن الحسد من جانب واحد بطريق الأولى ، لأنه إذا نهى عنه مع من يكافئه ويجازيه بحسده مع أنه من باب — وجزاء سيئة سيئة مثلها — فهو مع عدم ذلك أولى بالنهى وتقدم تحقيق الحسد . والثاني النهى عن المناجشة وتقدم تحقيقها في البيع ووجه النهى عنها أنها من أسباب العداوة والبغضاء ، وقد روى بغير هذا اللفظ في الموطأ بلفظ « ولا تنافسوا » من



المنافسة وهي الرغبة في الشيء ومحبة الاقتراد به ، ويقال نافست في الشيء منافسة وتنافساً إذا رغبته فيه والنهي عنها نهى عن الرغبة في الدنيا وأسبابها وحظوظها . والثالث النهي عن التباغض وهو تفاعل وفيه ما في « تحاسدوا » من النهي عن التقابل في المباغضة والافتراء بها بالأولى وهو نهى عن تعاطي أسبابه ، لأن البغض لا يكون إلا عن سبب ، والذم متوجه إلى المباغضة لغير الله ، فأما ما كانت لله فهي واجبة ، فإن البغض في الله والحب في الله من الإيمان ، بل ورد في الحديث حصر الإيمان عليهما . الرابع النهي عن التدابر قال الخطابي : أي لا تهاجروا فيهجر أحدكم أخاه مأخوذ من تولية الرجل للآخر دبره إذا أعرض عنه حين يراه . وقال ابن عبد البر : قيل للإعراض تدابر لأن من أبغض أعرض ومن أعرض ولي دبره ، والحب بالعكس ، وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر . وسمى المستأثر مستدبراً لأنه يولي دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر . وقال المازري : معنى التدابر المعادة ، تقول دابرته : أي ماديت به ، وفي الموطأ عن الزهري التدابر : الإعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه ، وكأنه أخذه من بهية الحديث . وهي « يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام » فإنه يفهم منه أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الإعراض . الخامس النهي عن البغي إن كان بالغين المعجمة وإن كان بالمهملات فمن بيع بعض على بيع بعض . وقد تقدم في كتاب البيع . قال ابن عبد البر : تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والإعراض عنه وقطيعة بعد صحبته بغير ذنب شرعي ، والحسد له على ما أنعم الله تعالى عليه ، ثم أسر أن يعامله معاملة أخى النسب ولا يبحث عن معاييه ولا يفرق في ذلك بين الحاضر والغائب والحي والميت ، وبعده هذه المناهي الخمسة حثهم بقوله « وكونوا عباد الله إخواناً » فأشار بقوله : عباد الله ، إلى أن من حق العبودية لله الامتثال لمأمره . قال القرطبي : المعنى كونوا كإخوان للنسب في الشفقة والرحمة والمحبة والمواساة والمعاونة والنصيحة ، وفي رواية لمسلم زيادة « كما أمر الله » أي بهذه الأمور ، فإن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر منه تعالى ، وزاد المسلم حثاً على أخوه المسلم بقوله « المسلم أخو المسلم » وذكر من حقوق الأخوة أنه لا يظلمه ، وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه ، والظلم محرم في حق الكافر أيضاً ، وإنما خص المسلم لشرفه « ولا يخذله » والخذلان ترك الإعانة والنصر ، ومعناه إذا استعان به في دفع أي ضرر أو جلب أي نفع أعانه « ولا يحقره » ولا يحقره ولا يتكبر عليه ويسخف به . ويروي « لا يحقره » وهو بمعناه . وقوله « التقوى ها هنا » إخبار بأن عمدة التقوى ما يحل في القلب من خشية الله ومراقبته وإخلاص الأعمال له . وعليه دل حديث مسلم « إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم » أي أن المجازاة والمحاسبة إنما تكون على ما في القلب دون الصورة الظاهرة والأعمال البارزة فإن عمدتها النيات ومحملها القلب . وتقدم أن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد ، وإذا فسد فسد الجسد . وقوله « بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه » أي يكفيه أن يكون من أهل الشر بهذه الخصلة وحدها . وفي قوله « كل المسلم على

المسلم حرام» إخبار بحريم الدماء والأموال والأعراض وهو معلوم من الشرع علما قطعيا ١٧ — (وعن قطبة) بضم القاف وسكون الطاء المهملة وفتح الموحدة (ابن مالك) يقال له التغلبي بالمشناة الفوقية والغين المعجمة ، ويقال التغلبي بالمثلثة والعين المهملة (قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم جنبني منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء والأدواء . أخرجه الترمذي وصححه الحاكم واللفظ له (التجنيب المباحة . أي باعدني ، والأخلاق جمع خلق ، قال القرطبي : الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره ، وهي محمودة ومذمومة : فالمحمودة على الإجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتنتصف منها ولا تنتصف لها ، وعلى التفصيل العفو والحلم والجود والصبر وتحمل الأذى والرحمة والشهامة وقضاء الحوائج والتودد ولين الجانب ونحو ذلك ، والمذمومة ضد ذلك ، وهي منكرات الأخلاق التي سأل صلى الله عليه وسلم ربّه أن يجنبه إياها في هذا الحديث ، وفي قوله « اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي » أخرجه أحمد وصححه ابن حبان . وفي دعائه صلى الله عليه وسلم في الافتتاح « واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها سواك ، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها غيرك » ومنكرات الأعمال ما ينكر شرما أو عادة ، ومنكرات الأهواء جمع هوى ، والهوى هو ما تشتهي النفس من غير نظر إلى مقصد يحمد عليه شرما ، ومنكرات الأدواء جمع داء ، وهي الأسقام المنفرة التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يتعوذ منها كالجدام والبرص والمهلكة : كذات الجنب ، وكان صلى الله عليه وسلم يستعيذ من سيئ الأسقام .

١٨ — (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تُمار من المماراة وهي المجادلة (أخاك ولا تُمارحه) من المزح (ولا تعدّه موعدا فتخلقه . أخرجه الترمذي بسند فيه ضعف) لكن في معناه أحاديث سبها في المراء ، فإنه روى الطبراني أن جماعة من الصحابة قالوا «خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتماهى في شيء من أمر الدين فغضب غضبا شديدا لم يغضب مثله ، ثم انتهرنا وقال : أبهذا يأمة محمد أمستم؟ إنما أهلك من كان قبلكم بمثل هذا ، ذروا المراء لقلّة خيره ، ذروا المراء فإن المؤمن لا يمارى ، ذروا المراء فإن الممارى قد تمت خسارته ، ذروا المراء ، كفى إثما أن لا تزال مماريا ، ذروا المراء فإن الممارى لا أشفع له يوم القيامة ، ذروا المراء فإنما زعيم بثلاثة أبيات في الجنة في رياضها أسفلها وأوسطها وأعلاها من ترك المراء وهو صادق ، ذروا المراء فإنه أول ما نهاني عنه ربى بعد عبادة الأوثان » وأخرج الشيخان مرفوعا « إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم » أي الشديد المراء : أي الذي يحج صاحبه وحقيقة المراء طعنك في كلام غيرك لاظهار خلل فيه لغير غرض سوى تحقير قائله وإظهار مزيجك عليه ، والجدال هو ما يتعلق باظهار المذاهب وتقريرها . والخصومة لجاج في الكلام ليستوفي به مالا أو غيره ، ويكون قارة بعداء وتارة اعتراضا ، والمراء لا يكون إلا اعتراضا ، والكل قبيح إذا لم يكن لاظهار الحق



وبيانه وإدحاض الباطل وهدم أركانه ، وأما مناظرة أهل العلم للقائدة وإن لم تخل عن الجدال فليست داخلة في النهي . وقد قال لعالي - ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن - وقد أجمع عليه المسلمون سلفا وخلفا . وأفاد الحديث النهي عن مازحة الأخ ، والمزاح - الدعاية ، والنهي عنه ما يجلب الوحشة أو كان بباطل . وأما ما فيه بسط وحسن الخطاب وجبر الخطا فهو جائز ، فقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة « أنهم قالوا : يا رسول الله إنك لتداعبنا ، قال : إني لا أقول إلا حقا » وأفاد الحديث النهي عن إخلاف الوعد ، وتقديم أنه من صفات المنافقين وظاهره المحرم ، وفدقيدته حديث « أن تعدده وأنت مضمير لخلافه » وأما إذا وعدته وأنت عازم على الوفاء فعرض مانع فلا يدخل تحت النهي :

١٩ — وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم : خصلتان لا يجتمعان في مؤمن : البخل وسوء الخلق : أخرجه الترمذي وفي إسناده ضعف قد علم قبج البخل عرفا وشرعا ، وقد ذم الله في كتابه بقوله - الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل - وبقوله في الكافرين - فبشرهم بعذاب أليم - بل ذم من لم يأمر الناس ويحثهم على خلاقه ، فقال تعالى - ولا يحض على طعام المسكين - جعله من صفات الذين يكذبون بيوم الدين . وقال في الحكاية عن الكفار أنهم قالوا وهم في طبقات النار - ولم نك نطعم المسكين - الآية . وإنما اختلف العلماء في المذموم منه ، وقد منا كلامهم في ذلك . وحده بعضهم بأنه في الشرع منع الزكاة . والحق أنه منع كل واجب . فمن منع ذلك كان بخيلا يناله العقاب . قال الغزالي : وهذا البخل غير كاف . فإن من يرد اللحم والخبز إلى القصاب والخباز لنقص وزن حبة يعد بخيلا انفاقا وكذا من يضايق عياله في لقمة أو ثمرة أكلوها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضي لهم . وكذا من بين يديه رغيف فحضر من بطن أنه يشاركه فأخفاه يعد بخيلا اه . قلت : كذا في البخل عرفا لا من يستحق العقاب فلا يرد نقضها ، وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه . وسوء الخلق ضده وقد وردت فيه أحاديث دالة على أنه ينافي الإيمان ، فأخرج الحاكم « سوء الخلق يفسد العمل كما يفسد الخل العسل » وأخرج ابن منده « سوء الخلق شؤم . وطاعة النساء ندامة وحسن الملكة ثناء » وأخرج الخطيب « إن لكل شيء توبة إلا صاحب سوء الخلق فإنه لا يتوب من ذنب إلا وقع فيما هو شر منه » وأخرج الصابوني « ما من ذنب إلا وله عند الله توبة إلا سوء الخلق فإنه لا يتوب صاحبه من ذنب إلا وقع فيما هو شر منه » وأخرج الترمذي وابن ماجه ( لا يدخل الجنة شيء الخلق ) والاحاديث في هذا الباب واسعة . ولعله يحمل المؤمن في الحديث على كامل الإيمان . أو أنه أخرج نخرج التحذير والتعفير . أو أراد إذا ترك إخراج الزكاة مستحلا لترك واجب قطعي .

٢٠ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

المُسْتَبَانُ مَا قَلَّ فَعَلِيَ الْبَادِي مَا لَمْ يَعْدَ الْمَظْلُومُ . أخرجه مسلم . دل الحديث

على جواز مجازاة من ابتدأ الإنسان باذية بمثلهما، أو أن إثم ذلك عائد على البادئ، لأنه المتسبب لكل ما قاله المحيبي إلا أن يعتدى المحيبي في أذيه بالكلام فيختص به إثم عدوانه، لأنه إنما أذن له في مثل ما عوقب به - وجزاء سيئة سيئة مثلها - فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم - وعدم المكافأة والصبر والاحتمال أفضل، فقد ثبت « أن رجلا سب أبا بكر رضي الله عنه بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم فسكت أبو بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد، ثم أجابه أبو بكر، فقام النبي صلى الله عليه وسلم فقيل له في ذلك، فقال، إنه لما سكت أبو بكر كان ملك يحيب عنه، فلما انتصف لنفسه حضر الشيطان، أو نحو هذا اللفظ، قال تعالى - ولما صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور -

٢١ - (وعن أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء: اشهر بكنيته واختلاف في اسمه اختلافا كثيرا، وهو من بني مازن بن النجار، شهد بدرًا وما بعدها من المشاهد (قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّهُ اللَّهُ وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ. أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) أي من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو عرضه بغير حق ضاره الله، أي جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة، والمشاقة: المنازعة: أي من نازع مسلما ظلما وتعديا أنزل الله عليه المشقة جزاء وفاقا. والحديث تحذير عن أذى المسلم بأي شيء.

٢٢ - (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِنْ اللَّهُ يُبْغِضَ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ: أخرجه الترمذي وصححه) البغض ضد المحبة، وبغض الله عبده إتزال للعقوبة به وعدم إكرامه إياه. والبذئ: فعيل من البذاء، وهو الكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمن كما دل له الحديث الآتي:

٢٣ - (وله) أي الترمذي (من حديث ابن مسعود رفعه: لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلَا اللَّعَّانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَذِيءِ. وحسنه وصححه الحاكم ورجح الدارقطني وقفه) الطعن، السب؛ يقال طعن في عرضه: أي سبه، واللعان: اسم طاعل للمبالغة بزنة فعال: أي كثير اللعن، ومفهوم الزيادة غير مراد، فإن اللعن محرم قليلا وكثيره والحديث إخبار أي ليس من صفات المؤمن الكامل الإيمان السب واللعن إلا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنه الله ورسوله.

٢٤ - (وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَا تُسَبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا، أخرجه البخاري) سب الأموات عام للكافر وغيره، وقد تقدم، وعلاه صلى الله عليه وسلم بافضائهم إلى ما قدموا من أعمالهم وصار أمرهم إلى مولاهم. وقد مر الحديث بلفظه في آخر الجنائز والكلام عليه.

٢٥ - (وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَعَاتٌ) بقاف ومثناة فوقية وبعد الألف مثناة أيضا. وهو التمام، وقد



وروى بلفظه (متفق عليه) وقيل إن بين القتات والنمام فرقا، فالنمام، الذي يحضر القصة ليبلغها، والقتات: الذي يتسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ما سمعه. وحقيقة النميمة نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض للافساد بينهم وقال الغزالي: إن حدها كشف ما يكره كشفه سرا. كرهه المنقول إليه أو المنقول عنه أو ثالث، وسواء كان الكشف بالرمز أو بالكتابة أو بالإيماء. قال: فحقيقة النميمة إفشاء السر وهتك السر عما يكره كشفه، فلورآه ينحني مالا لنفسه فذكره فهو نميمة كذا قاله قلت: ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النميمة بل يكون من إفشاء السر وهو محرم أيضا، وورد في النميمة عدة أحاديث، أخرج الطبراني مرفوعا «ليس منا ذو حسد ولا نميمة ولا كهانة ولا أنا منه، ثم تلا قوله تعالى - والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً» وأخرج أحمد «خيار عباد الله الذين إذا رؤوا ذكر الله، وشر عباد الله المشاءون بالنميمة الباغون للبرآء العيب يحشرهم الله مع الكلاب» وغير هذا من الأحاديث، وقد تجب النميمة كما إذا سمع شخصا يتحدث بآراء إيذاء إنسان ظلما وعدوانا فيحذره منه فإن أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه منه وإلا ذكر له ذلك. والحديث دليل على عظم ذنب النمام. قال الحافظ المنذرى: أجمعت الأمة على أن النميمة محرمة وأنها من أعظم الذنوب عند الله، وفي كلام الغزالي ما يدل على أنها لا تكون كبيرة إلا مع قصد الإفساد

٢٦ - وعن أنس رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ. أخرجه الطبراني في الأوسط، وله شاهد من حديث ابن عمر عند ابن أبي الدنيا: تقدم الكلام في الغضب مرارا. وهذا الحديث في فضل من كَفَّ غَضَبَهُ ومنع نفسه من إصدار ما يقتضيه الغضب، ولا يكون ذلك إلا بالحلم والعبر وجهاد النفس وهو أمر شاق، ولذا جعل الله جزاءه كَفَّ عَذَابَهُ عنه، وقد قال الله تعالى في صفات المؤمنين - وإذا ما غضبوا هم يغفرون -

٢٧ - وعن أبي بكر رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ من أو الأمر (خَبْ) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة: الخداع (ولا بخيل) تقدم الكلام على البخيل (ولا مئىء الملكة) وهو من يترك ما يجب عليه من حق المالك أو تجاوز الحد في عقوباتهم، ومثله تركه لتأديبهم بالآداب الشرعية من تعليم فرائض الله وغيرها، وكذلك البهائم سوء الملكة يكون باهما لها عن الإطعام ونحميلها ما لا تطيقه من الأحمال والمشقة عليها بالسير والضرب العنيف وغير ذلك (أخرجه الترمذي وفرقه حديثين، وفي إسناده ضعف) ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها

٢٨ - وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارُ هَوَتْ صُبُّ فِي أُذُنَيْهِ الْآثُكُ (بفتح الهمزة والمد وضم النون) (يوم القيامة) (يعنى الرصاص) هو مدرج في الحديث تفسيراً لما قبله (أخرجه

البخارى ) هكذا في نسخ بلوغ المرام تسمع بالمشاة وتشديد الميم ، ولفظ البخارى من استمع . والحديث دليل على تحريم استماع حديث من يكره مسمع حديثه ويعرف بالقرآن أو بالتصريح . وروى البخارى في الأدب المفرد من رواية سعيد المقبرى قال : مررت على ابن عمر ومعه رجل يتحدث . فقامت اليهما . فلطم صدرى وقال . إذا وجدت اثنين يتحدثان فلا تقم معهما حتى تستأذنهما . قال ابن عبد البر . لا يجوز لأحد أن يدخل على المتناجين في حال تناجيهما . قال المصنف . ولا ينبغي للداخل عليهما القعود عندهما ولو تباعد عنهما إلا بأذنهما ، لأن افتتاحتيهما الكلام سرا وليس عندهما أحد دل على أنهما لا يريدان الاطلاع عليه ، وقد يكون لبعض الناس قوة فهم إذا سمع بعض الكلام استدل به على باقيه فلا بد له من معرفة الرضا ، فانه قد يكون في الإذن حياة وفي الباطن الكراهة ، ويلحق باستماع الحديث استنشاق الرائحة ومس الثوب واستخبار صغار أهل الدار ما يقول الأهل والجيران من كلام أو ما يعملون من الأعمال وأما لو أخبره عدل عن منكر جازله أن يهجم ويستمع الحديث لإزالة المنكر .

٢٩ — ( وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس . أخرجه البزار بأسناد حسن ) طوبى . مصدر من العيب ، أو اسم شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها مائة عام لا يقطعها ، والمراد أنها لمن شغله النظر في عيوبه وطلب إزالتها أو الستر عليها عن الاشتغال بذكر عيوب غيره . والتعرف لما يصدر منهم من العيوب . وذلك بأن يقدم النظر في عيب نفسه إذا أراد أن يعيب غيره ، فانه يجد من نفسه ما يردعه عن ذكر غيره .

٣٠ — ( وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . من تعاظم في نفسه واختال في مشيئته لى الله وهو عليه غضبان . أخرجه الحاكم ورجاله ثقات ) تعاظم بأتى بمعنى فعل . مثل توانيت بمعنى ونيت وفيه مبالغة وهو المراد هنا . أى من عظم نفسه إما باعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن لا يعلم استحقاقه إلا هانة ويحتمل هنا أن تعاظم بمعنى تعظم مشددة . أى اعتقد في نفسه أنه عظيم كتكبر اعتقد أنه كبير . أو يكون تعاظم بمعنى استعمل . أى طلب أن يكون عظيما وهذا يلاقي معنى تكبر . والكبر كما قال المهدى في كتاب تكملة الأحكام هو اعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره ممن لا يعلم استحقاقه إلا هانة وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذى من حديث ابن مسعود أنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر ، قال رجل . يا رسول الله إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا . قال صلى الله عليه وسلم . إن الله يحب الجمال . الكبير : بطر الحق وغط الناس . قيل هو أن يتكبر عن الحق فلا يراه حقا . وقيل هو أن يتكبر عن الحق فلا يقبله وقال النووي معناه الارتناع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق وإنكاره ترفعا وتجبيرا ووجاه



في رواية الحاكم « ولكن الكبر من بطر الحق وازدري الناس » فبطر الحق دفعه ورده، وغمط الناس بفتح المعجمة وسكون الميم وبالطاء المهملة : هو احتقارهم وازدراؤهم ، هكذا جاء مفسراً عند الحاكم ، قاله المنذري ، ولفظه « من » رويت بالكسر لميمها على أنها حرف جر وفتحتها على أنها موصولة ، والتفسير النبوي دل على أنه ليس من قبل الاعتقاد وإنما هو بمعنى عدم الامتثال تعززا وترفعاً واحتقاراً للناس . وقال ابن حجر في الزواج : الكبر إما باطن وهو خلق في النفس واسم الكبر بهذا أحق ، وإما ظاهر وهو أعمال تصدر من الجوارح وهي ثمرات ذلك الخلق ، وعند ظهورها يقال تكبر وعند عدمها يقال كبر ، فالأصل هو خالق النفس الذي هو الاسترواح والركون إلى رؤية النفس فوق المتكبر عليه فهو يستعنى متكبراً عليه ومتكبراً به ، وبه فارق العجب فإنه لا يستدعي غير المعجب به حتى لو فرض انفراده لما أمكن أن يقع منه العجب دون الكبر ، فالعجب مجرد استعظام الشيء ، فإن صحبه من يرى أنه فوقه كان تكبراً له ، والاختيال في المشية هو من التكبر وعطفه عليه من عطف أحد نوعي الكبر على الآخر ، كأنه يقول : من جمع بين نوعين من أنواع هذا الكبر يستدعي الوعيد ، ولا يلزم منه أن أحدهما لا يكون بهذه المثابة ، لأنه قد ثبتت أحاديث في ذم الكبر مطلقاً . والحديث وغيره دال على تحريم الكبر وإيجابه لغضب الله تعالى

٣١ — وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ . أخرجه الترمذي وقال حسن ( العجالة : هي السرعة في الشيء وهي مذمومة فيما كان المطلوب فيه . الأناة مخوذة فيها يطلب تعجيله من المسارعة إلى الخيرات ونحوها وقد يقال . لامناظة بين الأناة والمسارعة ، فإن سارع بتؤدة وتأن فيتم له الأمران ، والضابط أن خيار الأمور أوسطها ،

٣٢ — ( وعن عائشة رضى الله عنها قالت . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . الشُّومُ سُوءُ الْخُلُقِ . أخرجه أحمد وفي إسناده ضعف ) الشُّوم ، ضد اليمين ، وتقدم الكلام على حقيقة سوء الخلق وأنه الشُّوم ، وأن كل ما يلحق من الشرور فسببه سوء الخلق وفيه إشعار بأن سوء الخلق وحسنه اختيار مكتسب للعبد ، وتقدم تحقيقه .

٣٣ — ( وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن اللعانين لا يَكُونُونَ شُهَدَاءَ وَلَا شُفَعَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . أخرجه مسلم ) تقدم الكلام في اللعن قريبا والحديث إخبار بأن كثيرى اللعن ليس لهم عند الله قبول شفاعاة يوم القيامة . أى لا يشفعون حين يشفع المؤمنون في إخوانهم ، ومعنى ولا شهداء : قيل لا يكونون يوم القيامة شهداء على تبليغ الامم رسلهم اليهم الرسالات ، وقيل لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم لفسقهم ، لأن إكثار اللعن من أدلة التساهل في الدين ، وقيل لا يرزقون الشهادة ، وهي القتل في سبيل الله « فيوم القيامة » متعلق بشفعاء وحده على هذين الأخيرين ويحتمل عليهما أن يتعلق بهما . ويراد أن شهادته لما لم تقبل في الدنيا لم يكتب له في الآخرة

ثواب من شهد بالحق ، وكذلك لا يكون له في الآخرة ثواب الشهداء

٣٤ - (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .  
مَنْ عَصَى أَخَاهُ بَدَنَبَ) مَنْ عَابَهُ بِهِ (لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ  
وَسَنَدُهُ مَنْقُطٌ) كَأَنَّهُ حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ لَشَوَاهِدِهِ فَلَا يَضُرُّهُ انْقِطَاعُهُ ، وَكَأَنَّهُ مِنْ عِوَاذِ أَخَاهُ أَيْ  
عَابَهُ مِنْ الْعَارِ وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ لَزِمَ بِهِ عَيْبُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ بِجَازِي بِسَلْبِ الْعُوفِيقِ حَتَّى يَرْتَكِبَ  
مَا عَصَى أَخَاهُ بِهِ ، وَذَلِكَ إِذَا صَحَّحَهُ إِعْجَابُهُ بِنَفْسِهِ بِسَلَامَتِهِ مِمَّا عَصَى بِهِ أَخَاهُ وَفِيهِ أَنْ ذَكَرَ  
الذَّنْبَ لِلْجَرْدِ التَّعْيِيرِ قَبِيحٌ يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ ، وَأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ عَيْبَ الْغَيْرِ إِلَّا لِلْأُمُورِ السَّعَةِ  
الَّتِي سَلَفَتْ مَعَ حَسَنِ الْقَصْدِ فِيهَا

٣٥ - (وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ) معاوية بن حيدة ( قال . قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وَيَسِّرْ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيَضْحَكَ بِهِ الْقَوْمُ ، وَيَسِّرْ  
لَهُ ثُمَّ وَيَسِّرْ لَهُ . أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ ، وَإِسْنَادُهُ قَوِي ) وَحَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ .  
وَالْوَيْلُ . الْهَلَاكُ ، وَرَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ ، وَجَازَ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكْرَةِ لِأَنَّهُ مِنْ  
بَابِ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ ، وَفِي مَعْنَاهُ الْإِحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي تَحْرِيمِ الْكَذْبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِثْلُ حَدِيثِ  
«إِيَّاكُمْ وَالْكَذْبَ . فَإِنَّ الْكَذْبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ ، وَالْفُجُورُ يَهْدِي إِلَى النَّارِ» سَيَأْتِي ،  
وَأَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ «إِيَّاكُمْ وَالْكَذْبَ فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ وَهُوَ فِي النَّارِ» وَمِثْلُهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ  
وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْسَةَ «مَاعْمَلُ هَلِ النَّارِ؟ قَالَ الْكَذْبُ . فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَذَبَ  
فَجَرَ ، وَإِذَا فَجَرَ كَفَرَ . وَإِذَا كَفَرَ دَخَلَ النَّارَ» وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ . وَمِنْ جَمَلَتِهِ قَوْلُهُ «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أُتِيَانِي قَالَا لِي الَّذِي رَأَيْتَهُ يَشُقُّ  
شِدْقَهُ فَكَذَابَ يَكْذِبُ الْكَذْبَةَ تَحْمِلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ» فِي حَدِيثِ رُؤْيَاهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ . وَالْإِحَادِيثُ فِي الْبَابِ كَثِيرَةٌ . الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْكَذْبِ لِضَحَّاكِ الْقَوْمِ وَهَذَا  
تَحْرِيمٌ خَاصٌّ وَيُحْرَمُ عَلَى السَّامِعِينَ سَمَاعُهُ إِذَا عَلِمُوا كَذْبًا لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى الْمُنْكَرِ بَلْ يَجِبُ  
عَلَيْهِمُ النَّكَيرُ أَوْ الْقِيَامُ مِنَ الْمَوْقِفِ . وَقَدْ عُدَّ الْكَذْبُ مِنَ الْكِبَائِرِ . قَالَ الرَّوْيَانِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ  
إِنَّهُ كَبِيرَةٌ وَمَنْ كَذَبَ قَصْدًا رَدَّتْ شَهَادَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْغَيْرِ ، لِأَنَّ الْكَذْبَ حَرَامٌ بِكُلِّ  
حَالٍ . وَقَالَ الْمُهَدِّي . إِنَّهُ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ . وَلَا يَتِمُّ لَهُ نَفْيُ كِبَرِهِ عَلَى الْعُمُومِ . فَإِنَّ الْكَذْبَ عَلَى  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ الْإِضْرَارَ بِمُسْلِمٍ أَوْ مَعَاهِدَ كَبِيرَةٍ ، وَقَسَمَ الْغَزَا إِلَى الْكَذْبِ فِي الْأَحْيَاءِ  
إِلَى وَاجِبٍ وَمُبَاحٍ وَمُحْرَمٍ وَقَالَ : إِنْ كُلُّ مَقْصِدٍ مَحْمُودٍ يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ بِالصِّدْقِ وَالْكَذْبِ  
جَمِيعًا فَالْكَذْبُ فِيهِ حَرَامٌ . وَإِنْ أُمِكنَ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ بِالْكَذْبِ وَحْدَهُ فَبَاحٌ إِنْ أُنْتِجَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ  
الْمَقْصُودِ . وَوَاجِبٌ إِنْ وَجِبَ تَحْصِيلُ ذَلِكَ ، وَهُوَ إِذَا كَانَ فِيهِ عَصَمَةٌ مِنْ يَجِبُ إِنْقَاذُهَا  
وَكَذَا إِذَا خَشِيَ عَلَى الْوَدِيعَةِ مِنْ ظَالِمٍ وَجِبَ الْإِنْكَارُ وَالْحَلْفُ . وَكَذَا إِذَا كَانَ لَا يَتِمُّ مَقْصُودُ  
حَرْبٍ أَوْ إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ أَوْ اسْتِمَالَةِ قَلْبِ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْكَذْبِ فَهُوَ مُبَاحٌ وَكَذَا إِذَا  
وَقَعَتْ مِنْهُ فَاحِشَةٌ كَالزُّنَى وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَسَأَلِ السُّلْطَانِ فَلَهُ أَنْ يَكْذِبَ وَيَقُولَ مَا فَعَلْتُ :



ثم قال وينبغي أن تقابل مفسده الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق ، فإن كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب ، وإن كانت بالعكس أو شك فيها حرم الكذب ، وإن تعلق بنفسه استحب أن لا يكذب ، وإن تعلق بغيره لم تحسن المسامحة بحق الغير . والحزم تركه حيث أبيع

واعلم أنه يجوز الكذب اتفاقا في ثلاث صرر كما أخرجه مسلم في الصحيح قال ابن شهاب لم أسمع يرخص في شيء مما يقول الناس نذب إلا في ثلاث : الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها . قال القاضي عياض . لا خلاف في جواز الكذب في هذه الثلاث الصور ، وأخرج ابن النجار عن النواس بن سميان مرفوعا « الكذب يكتب على ابن آدم إلا في ثلاث : الرجل يكون بين الرجلين ليصلح بينهما والرجل يحدث امرأته ليرضيها بذلك ، والكذب في الحرب » قلت : أنظر في حكمة الله ومحبته لأجتماع القلوب كيف حرم النيمة وهي صدق لما فيها من إفساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة ، وأباح الكذب وإن كان حراما إذا كان لجمع القلوب وجلب المودة وإذهاب العداوة .

٣٦ — وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : كَفَّارَةُ مَنْ اغْتَبَتَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ . رواه الحارث ابن أبي أسامة باسناد ضعيف ) وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الإيمان وغيرهما بألفاظ مختلفة من حديث أنس وفي أسانيدهما ضعف . وروى من طريق أخرى بمعناه والحاكم من حديث حذيفة والبيهقي قال . وهو أصح ولفظه قال « كان في لساني ذرب على أهلي ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أين أنت من الاستغفار يا حذيفة ؟ إني لاستغفر الله في كل يوم مائة مرة » وهذا الحديث لا دليل فيه نصا أنه لأجل الإغتياب بل لعله لدفع ذرب اللسان . وفي الحديث دليل على أن الاستغفار من العقاب لمن إغتابه يكفي ولا يحتاج إلى الاعتذار منه وفصلت الهادوية والشافعية فقالوا : إذا علم العقاب وجب الاستحلال منه ، وأما إذا لم يعلم فلا . ولا يستحب أيضا لأنه يجلب الوحشة وإيغار الصدر ، إلا أنه أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعا « من كانت عنده مظلمة لأخيه في عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون له دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته . وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه » وأخرج نحوه البيهقي من حديث أبي موسى وهو دال على أنه يجب الاستحلال وإن لم يكن قد علم إلا أنه يحمل على من قد بلغه ، ويكون حديث أنس فيمن لم يعلم ويقيد به إطلاق حديث البخاري .

٣٧ — وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ابْغِضُ الرِّجَالَ إِلَى اللَّهِ الْأَدُّ الْخَصْمُ ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة ) أخرجه مسلم ) إلا أنه مأخوذ من ليدى الرادى وهما جانبا ، والخصم : شديد الخصومة الذي يحج مخاصمته ، ووجه الاشتقاق أنه كلما احتج عليه بحجة أخذ في جانب آخر . وقد وردت

أحاديث في ذم الخصومة كحديث «من جادل في خصومة بغير علم لم يزل في سخط الله حتى يتزع» تقدم تخريجه . وأخرج الترمذي وقال : غريب من حديث ابن عباس مرفوعا «كفى بك إثما أن لاتزال مخاصما» وظاهر الأحاديث أن الخصومة مذمومة ولو كانت في حق وقال النووي في الأذكار : فان قلت لا بد للإنسان من الخصومة لاستيفاء حقه فالجواب ما أجاب به الغزالي : أن الذم إنما هو إن خاصم بباطل وبغير علم كوكيل القاضي فانه يتوكل قبل أن يعرف الحق في أي جانب ، ويدخل في الذم من يطلب حقا لكن لا يقتصر على قدر الحاجة بل يظهر اللد والكذب لإيذاء خصمه وكذلك من يحمله على الخصومة محض العناد لقهر خصمه وكسره ، ومثله من يخلط الخصومة بكلمات تؤذي وليس اليها ضرورة في التوصل إلى عرضه فهذا هو المذموم ، بخلاف المظلوم الذي ينصر حجته بطريق الشرع من غير لد وإسراف وزيادة الحجاج على الحاجة من غير قصد عناد ولا إيذاء ففعله هذا ليس مذموما ولا حراما ، لكن الأولى تركه ما وجد إليه سبيلا . وفي بعض كتب الشافعية أنها ترد شهادة من يكثر الخصومة لأنها تنقص المروءة لالكونها معصية

## باب الترغيب في مكارم الاخلاق

١ — عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : **عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ فَإِنَّ الصَّدَقَ يَهْدِي** { بفتح حرف المضارعة (إلى البر . وإن البر) يهدي إلى الجنة ، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا ، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور وإن الفجور يهدي إلى النار ، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا : متفق عليه } الصدق : ما طابق الواقع ، والكذب : ما خالف الواقع . هذه حقيقة عند الجمهور من المادوية وغيرهم ، والهداية . الدلالة الموصلة إلى المطلوب ، والبر بكسر الموحدة : أصله التوسع في فعل الخيرات ، وهو اسم جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الصالح الخاص . وقال ابن بطال على قوله «وإن البر» إلى آخره مصداقه قوله تعالى - إن الأبرار لفي نعم - وقال على قوله «وما يزال الرجل يصدق» إلى آخره المراد بتكرار منه الصدق حتى يستحق المبالغة وهو الصديق وأصل الفجور . الشق فهو شق الديانة ويطلق على الميل إلى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشر وقوله «وما يزال الرجل يكذب» كما مر في قوله «وما يزال الرجل يصدق» في أنه إذا تكرر منه الكذب استحق اسم المبالغة وهو الكذاب وفي الحديث إشارة إلى أن من تحرى الصدق في أقواله صار له سجية ، ومن تعمد الكذب وتحراه صار له سجية ، وأنه بالتدرب والاكتساب تستمر صفات الخير والشر ، والحديث دليل على عظمة شأن الصدق وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنة ، ودليل على عظمة قبح الكذب وأنه ينتهي بصاحبه إلى النار وذلك من غير ما لصاحبهما في الدنيا فإن الصدوق مقبول الحديث عند الناس مقبول الشهادة عند



الحكام مرغوب في أحاديثه ، والكذب بخلاف هذا كله .

٢ — (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إياكم والظن ) بالنصب محذر منه ( فان الظن أكذب الحديث . متفق عليه ) تقدم بيان معناه ، وأنه تحذير من أن يحقق ما ظنه . . وأما نفس الظن فقد يهجم على القلب فيجب دفعه والإعراض عن العمل عليه

٣ — (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إياكم والجلوس على الطرقات ) بضمتين جمع طريق ( قالوا : يا رسول الله ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها ، قال : فأما إذا أبيستم ) أي امتنعتم عن ترك الجلوس على الطرقات فأعطوا الطريق حقه ، قالوا : وما حقه ؟ قال : غص البصر ) عن المحرمات ( وكف الأذى ) عن المارين بقول أو فعل ( ورد السلام ) إجابته على من ألقاه عليكم من المارين إذ السلام بسن ابتداء للمار لا للقاعد ( والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . متفق عليه ) قال القاضي عياض : فيه دليل على أنهم فهموا أن الأمر ليس للوجوب وأنه للترغيب فيما هو الأولى إذ لو فهموا الوجوب لم يراجعوه . قال المصنف : ويحتمل أنهم رجوا وقوع النسخ تخفيفا لما شكوا من الحاجة إلى ذلك . وقد زيد في أحاديث حق الطريق على هذه الخمسة المذكورة . زاد أبوداود : « وإرشاد ابن السبيل وتشميت العاطس إذا حمد الله » . وزاد سعيد ابن منصور : « وإغاثة الملهوف » . وزاد البزار « والإعانة على الجمل » . وزاد الطبراني « وأعينوا المظلوم واذكروا الله كثيرا » قال السيوطي في التوشيح : فاجتمع من ذلك ثلاثة عشر أدبا . وقد نظمها شيخ الإسلام ابن حجر فقال في أربعة أبيات :

جمعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق إنسانا  
افش السلام وأحسن في الكلام وشميت عاطسا وسلاما رد إحسانا  
في الجمل عاون ومظلوما أعن وأغث لفقان أهد سبيلا وأهد حيرانا  
بالعرف مرواه عن نكر وكف أذى وغص طرفا وأكثر ذكر مولانا  
إلا أن الأحاديث التي قدمناها وذكرها السيوطي في التوشيح فيها أحد عشر أدبا ، وفي الآيات ثلاثة عشر لأمه زاد : حسن الكلام ، وهو ثابت في حديث لأبي هريرة ، وزاد فيها : وإفشاء السلام ، ولم أجده في حديث إنما فيها رد السلام ، وقد ذكره فيها . والحكمة في النهي عن الجلوس في الطرقات أنه جلوسه يتعرض للفتنة ، فانه قد ينظر إلى الشهوات ممن يخاف الفتنة على نفسه من النظر إليهن مع مرورهن . وفيه العرض للزوم حقوق الله والمسلمين ، ولو كان قاعدا في منزله لما عرف ذلك ولالزمته الحقوق التي قد لا يقوم بها . ولما طلبوا الإذن في البقاء في مجالسهم وأنه لا بد لهم منها عرفهم بما يلزمهم من الحقوق ، وكل ما ذكر من الحقوق قد وردت به الأحاديث مفرقة تقدم بعضها .

٤ — (وعن معاوية قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من يرد الله به

خَيْرًا يُفْقَهُ فِي الدِّينِ . متفق عليه ) الحديث دليل على عظمة شأن التفقه في الدين وأنه لا يعطاه إلا من أراد الله به خيرا عظيما كما يرشد إليه التشكيير ويدل له . والفقه في الدين تعلم قواعد الإسلام ومعرفة الحلال والحرام ، ومفهوم الشرط أن من لم يتفقه في الدين لم يرد الله به خيرا . وقد ورد هذا المفهوم منطوقا في رواية أبي يعلى « من لم يفقه لم يبال الله به » وفي الحديث دليل على ظاهر شرف الفقه في الدين والمتفقهين فيه على سائر العلوم والعلماء ، والمراد به معرفة الكتاب والسنة .

٥ — (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق . أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ) وتقدم الكلام في حقيقته بما لا يحتاج فيه إلى الإعادة لقرب عهده .

٦ — (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الحياء من الإيمان . متفق عليه ) الحياء في اللغة : تغير وانكسار يلحق الإنسان من خوف ما يعاب به وفي الشرع : خلاق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير في حق ذي الحق . والحياء وإن كان قد يكون غريزة فهو في استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية ، فذلك كان من الإيمان وقد يكون كسبيا . ومعنى كونه من الإيمان أن المستحي ينقطع بحياءه عن المعاصي فيصير كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي . وقال ابن قتيبة : معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان ، فسمى إيمانا كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه . والحياء مركب من جبن وعفة . وفي الحديث « الحياء خير كله ولا يأتي إلا بخير » . فان قلت : قد يمنع الحياء صاحبه عن إنكار المنكر وهو إخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم « إنه لا يأتي إلا بخير » . قلت : قد أجيب عنه بأن المراد من الحياء في الأحاديث الحياء الشرعي . والحياء الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب لبس حياء شرعيا ، بل هو عجز ومهانة ، وإنما يطلق عليه الحياء لمشابهة الحياء الشرعي . وبجواب آخر : وهو أن من كان الحياء من خلقه فالحير عليه أغلب ، أو أنه إذا كان الحياء من خلقه كان الخير فيه بالذات فلا ينافيه حصول التقصير في بعض الأحوال . قال القرطبي في المفهم شرح مسلم : وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جمع له نوعان من الحياء المكتسب والغريزي وكان في الغريزي أشد حياء من العذراء في خدرها ، وكان في المكتسب في الذروة العليا صلى الله عليه وسلم .

٧ — (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستح فاصنع ما شئت . أخرجه البخاري ) لفظ الأولى ليس في البخاري بل في سنن أبي داود . ووقع في حديث أبي حذيفة « إن آخر ما نعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى » إلى آخره ، أخرجه أحمد والبخاري ، والمراد من كلام النبوة الأولى ما اتفق عليه الأنبياء ولم ينسخ كما نسخت شرائعهم ، لأنه أمر أطبقت عليه العقول . وفي قوله « فاصنع ما شئت » قولان : الأول أنه بمعنى الخبر : أي صنعت ما شئت



وعبر عنه بلفظ الأمر للإشارة إلى أن الهدى يكف الإنسان عن مدافعة الشر هو الحياء ، فإذا تركه توفرت دواعيه على مواجهة الشر حتى كأنه مأمور به أو الأمر فيه للتهديد . أى اصنع ما شئت فإن الله مجازيك على ذلك . الثانى أن المراد انظر إلى ما تريد فعله فإن كان مما لا يستجيب منه فافعله ، وإن كان مما يستجيب منه فدعه ولا تبال بالخلق .

٨ — ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . **الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ ، وَفِي كُلٍّ مِنَ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ خَيْرٌ** ﴾ لوجود الايمان فيهما ﴿ **أَحْرَصُ** ﴾ من حرص يحرص كضرب يضرب ويقال . **حرص كسمع** ﴿ **على ما ينفعك** ﴾ فى دنياك ودينك ﴿ **واستعن بالله** ﴾ عليه ﴿ **ولا تعجز** ﴾ بفتح الجيم وكسرهما ﴿ **وإن أصابك شئ . فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا وكذا ، ولكن قل قدر الله وما شاء الله فعل** ، فإن لو تفتح عمل الشيطان . أخرجه مسلم ﴾ المراد من القوي . قوي عزيمة النفس فى الأعمال الأخروية فإن صاحبها أكثر إقداما فى الجهاد وإنكار المنكر والصبر على الأذى فى ذلك واحتمال المشاق فى ذات الله والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرها ، والضعيف بالعكس من هذا ، إلا أنه لا يخلو عن الخير لوجود الايمان فيه ، ثم أسره صلى الله عليه وسلم بالحرص على طاعة الله وطلب ما عنده وعلى طلب الاستعانة به فى كل أموره ، إذ حرص العبد بغير إعانة الله لا ينفعه إذا لم يكن عون من الله للفتي فأكثر ما يجنى عليه اجتهاده

ونهاه عن العجز وهو التساهل فى الطاعات ، وقد استعاذ منه صلى الله عليه وسلم بقوله « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، ومن العجز والكسل » وسيأتى ، ونهاه بقوله . إذا أصابه شئ . من حصول ضرر أو فوات نفع عن أن يقول « لو » . قال بعض العلماء . هذا إنما هو لمن قال معتقدا ذلك حتما ، وأنه لو فعل ذلك لم يصيبه قطعا ، فأما من رد ذلك إلى مشيئة الله وأنه لا يصيبه إلا ما شاء الله فليس من هذا ، واستدل له بقول أبي بكر فى الغار . « إن أحدهم لورفع رأسه لآنا وسكوتته صلى الله عليه وسلم » قال القاضى عياض . لا حجة فيه ، لأنه إنما أخبر عن أمر مستقبل وليس فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه . قال : وكذا جميع ما ذكره البخارى فى باب ما يجوز من اللو كحديث « لو لاحد ثمان قومه بالكفر » الحديث « ولو كنت راجما بغير بينه — ولولا أن أشق على أمتي » وشبه ذلك ، فكله مستقبل ولا اعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه لأنه إنما أخبر عن اعتقاده فيما كان يفعل ولا المانع وعما هو فى ندرته ، فأما ما ذهب فليس فى قدرته . قال القاضى . فالذى عندي فى معنى الحديث أن النهي على ظاهره وعمومه لكن نهى تنزيه . ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم « **فإن لو تفتح عمل الشيطان** » . قال النووى . وقد جاء من استعمال لو فى الماضى قوله صلى الله عليه وسلم « **لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى** » وغير ذلك ، فالظاهر أن النهى إنما هو عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون نهى تنزيه لا تحريم .

وأما من قاله فأسفنا على ما فاته من طاعة الله وما هو متعذر عليه من ذلك ونحو هذا فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في الأحاديث .

٩ — وعن عياض بن حمار رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله تعالى أوحى لى أن تواضعوا حتى لا يبغى أحدٌ على أحد ولا يفخر أحدٌ على أحد . أخرجه مسلم . التواضع : عدم الكبر ، وتقديم تفسير الكبر ، وعدم التواضع يؤدي إلى البغى ، لأنه يرى لنفسه مزية على الغير فيبغى عليه بقوله أو فعله ويفخر عليه ويزدريه ، والبغى والفخر مذمومان ، ووردت أحاديث في سرعة عقوبة البغى : منها عن أنى بكرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ما من ذنب أجدر أن أحق من أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغى وقطيعة الرحم » أخرجه الترمذى والحاكم وصححاه ، وأخرجه ابن ماجه . وأخرج البيهقي « ليس شيء ممعصي الله به هو أسرع عقوبة من البغى » .

١٠ — وعن أبي الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من رد

عن عرض أخيه بالغيب رد الله عن وجهه النار يوم القيامة . أخرجه الترمذى وحسنه .

١١ — ولأحمد من حديث أسماء بنت يزيد نحوه . في الحديثين دليل على فضيلة الرد

على من اغتاب أخاه عنده وهو واجب لأنه من باب الإنكار للمنكر ، ولذا ورد الوعيد على

تركه كما أخرجه أبوداود وابن أبي الدنيا « ما من مسلم يخذل امرأ مسلماً في موضع تنتهك فيه

حرمة وينتقص من عرضه إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته » وأخرج أبو الشيخ « من

رد عن عرض أخيه رد الله عنه النار يوم القيامة » وتلا رسول الله صلى الله عليه وسلم — وكان

حقاً علينا نعر المؤمنين — وأخرج أبوداود وأبو الشيخ أيضاً « من حى عرض أخيه في الدنيا

بعث الله له ملكاً يوم القيامة يحميه من النار » وأخرج الأصبهاني « من اغتاب عنه أخوه

فاستطاع نصرته فنصره نصره الله في الدنيا والآخرة . وإن لم ينصره أذله الله في الدنيا والآخرة —

بل ورد في الحديث أن المستمع للغيبة أحد المغتابين فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور ، الرد

عن عرض أخيه ولو باخراج من اغتاب إلى حديث آخر ، أو القيام عن موقف الغيبة أو

الإنكار بالقلب أو الكراهة للقول ، وقد عد بعض العلماء السكوت كبيرة لورود هذا الوعيد

ولدخوله في وعيد من لم يفر المنكر ، ولأنه أحد المغتابين حكماً وإن لم يكن مفتاباً بالغة وشرطاً .

١٢ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ما نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ : وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً ، وما تواضع أحد

لله إلا رفَّعه الله تعالى . أخرجه مسلم . فسر العلماء عدم النقص بمعنيين : الأول أنه

يبارك له فيه ويدفع عنه الآفات فيجبر نقص الصورة بالبركة الخفية . والثاني أنه يحصل

بالثواب الحاصل عن الصدقة جبران نقص عينها ، فكأن الصدقة لم تنقص المال لما يكتب



الله من مضاعفة الحسنه إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة . قلت : والمعنى الثالث أنه تعالى يخلفها بعوض يظهر به عدم نقص المال بل ربما زادته ، ودليله قوله تعالى - وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه - وهو مجرب محسوس ، وفي قوله «ما زاد الله عبدا بعفو إلا عزا» حث على العفو عن المسيء وعدم مجازاته على إساءته ، وإن كانت جائزة قال تعالى - فمن عفا وأصلح فأجره على الله - وفيه أنه يجعل الله تعالى للعافي عزا وعظمة في القلوب ، لأنه بالانتصاف يظن أنه يعظم ويصان بجانبه ويهاب ، ويظن أن الإغضاء والعفو لا يحصل به ذلك ، فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه يزداد بالعفو عزا . وفي قوله «وما تواضع أحد لله» أي لأجل ما أعده الله للمتواضعين «إلا رفعه الله» دليل على أن التواضع سبب للرفعة في الدارين لإطلاقه وفي الحديث حث على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع ، وهذه من أمهات مكارم الأخلاق

١٣ — وعن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَفُشُوا السَّلَامَ وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ وَأَطْعَمُوا الطَّعَامَ وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ . أخرجه الترمذي وصححه (الإفشاء لغة : الإظهار ، والمراد نشر السلام على من يعرفه وعلى من لا يعرفه وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمر «أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم : أي الإسلام خير ؟ قال : تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف» ولا بد في السلام أن يكون بلفظ مسمع لمن يرد عليه . وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر «إذا سلمت فاسمع فانها تحية من عند الله» قال النووي : أقله أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه ، فإن يسمعه لم يكن آتيا بالسنة ، فإن شك استظهر ، وإن دخل مكانا فيه أيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال : «كان النبي صلى الله عليه وسلم يجيء من الليل فيسلم تسليما لا يوقظ نائما ولا يسمع اليقظان» ، فإن لم يجيء يسلم عليهم جميعا ويكره أن يخص أحدهم بالسلام ، لأنه يولد الوحشة ، ومشروعية السلام لحباب التعجب والالفة ، فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا : «ألا أدلكم على ما تحابون به ؟ أفشوا السلام بينكم» . ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند الدخول ، لما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مرفوعا . «إذا قعد أحدكم فليسلم ، وإذا قام فليسلم ، فليست الأولى أحق من الآخرة» ، وتكره أو تحرم الإشارة باليد أو الرأس ، لما أخرجه النسائي بسند جيد عن جابر مرفوعا «لا تسلموا تسليما اليهود فإن تسليمهم بالروس والاكف» إلا أنه يستثنى من ذلك حال الصلاة ، فقد وردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرد على من يسلم عليه وهو يصلي بالإشارة . وقد قدمنا تحقيق ذلك في الحديث العشرين من باب شروط الصلاة في الجزء الأول وجوزت الإشارة بالسلام على من بعد عن سماع لفظ السلام . قال ابن دقيق . وقد يستدل بالامر بإفشاء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام . ويرد عليه أنه لو كان لا بداء فرض عين على كل أحد كان فيه حرج ومشقة والشرعية على التخفيف

والتيسير فيحمل على الاستحباب اهـ . قال النووي : في التسليم على من لم يعرف إخلاص العمل لله تعالى واستعمال التواضع ، وإفشاء السلام الذي هو شعار هذه الأمة . وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير معروف استغناح المخاطبة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم إخوة فلا يستوحش أحد من أحد . وتقدم الكلام على صلة الأرحام مستوفي ، وعلى إطعام الطعام ، فيشمل من يحب عليه إنفاقه ويلزمه إطعامه ولو عرفا أو عادة ، وكالصدقة على السائل للطعام وغيره ، فالأمر بحول على فعل ما هو أولى من تركه ليشمل الواجب والمندوب والأمر بصلاة الليل في قوله « وصلوا بالليل » قد ورد تفسيره بصلاة العشاء ، والمراد بالناس اليهود والنصارى ويحتمل أنه أريد بذلك وما يشمل نافلة الليل . وقوله « تدخلوا الجنة بسلام » إخبار بأن هذه الأفعال من أسباب دخول الجنة وكأنه بسببها يحصل لهاها التوفيق وتجنب ما يوبقها من الأعمال وحصول الخاتمة الصالحة .

١٤ — وعن تميم الداري رضي الله عنه ( هو أبو رقية تميم بن أوس بن خازجة ، نسب إلى جده دار ويقال الديري نسبة إلى دير كان فيه قبل الإسلام وكان نصرانيا ، وليس في الصحيحين ولا في الموطأ داري ولا ديري إلا تميم ، أسلم سنة تسع . كان يختم القرآن في ركعة ، وكان ربما ردد الآية الواحدة الليل كله إلى الصباح سكن المدينة ثم انتقل منها إلى الشام ، وروى عنه النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته قصة الجساسة والدجال ، وهي منقبة له وهي داخلة في رواية الأكار عن الأصاغر ، وليس له في صحيح مسلم إلا هذا الحديث ، وليس له في البخاري شيء . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة ثلاثا ( أي قلها ثلاثا ) قلنا : لمن هي يا رسول الله ؟ ( أي من يستحقها ) قال : لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم . أخرجه مسلم . هذا الحديث جليل . قال العلماء : إنه أحد الأحاديث الأربعة التي يدور عليها الإسلام . وقال النووي : ليس الأمر كما ظنوه بل عليه مدار الإسلام . قال الخطابي : النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للمنصوص له ، ومعنى الإخبار عن الدين بها : أن عماد الدين وقوامه النصيحة ، قالوا والنصح لله الإيمان به ونفي الشرك عنه وترك الإلحاد في صفاته ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها وتزبيحه تعالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه والحب فيه والبغض فيه وهو الالة من أطاعه ومعاداة من عصاه ، وغير ذلك مما يجب له تعالى . قال الخطابي : وجميع هذه الأشياء راجعة إلى العبد من نصيحة نفسه والله تعالى غني عن نصيح الناصح ، والنصيحة لكتابه الإيمان بأنه كلامه تعالى وتحليل ما حله وتحريم ما حرمه والاهتداء بما فيه والتدبر لمعانيه والقيام بحقوق تلاته والاعتناء بمواعظه والاعتبار بجزاؤه والمعرفة له والنصيحة لرسول الله صلى الله عليه وسلم تصديقه بما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهي عنه وتعظيم حقه وتوقيره حيا ودينا ومحبة من أمر بمحبته من آله وصحبه ومعرفة سنته والعمل بها ونشرها والدعاء والذب عنها والنصيحة لأئمة المسلمين : إعادتهم على الحق وطاعتهم فيه ،

( ١٤ — سبل السلام — ٤ )



وأمرهم به وتذكيرهم لحوائج العباد ونصيحتهم في الرفق والعدل . قال الخطابي . ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم . وتعدد أسباب الخير في كل من هذه الأقسام لا تنحصر قيل وإذا أريد بأئمة المسلمين العلماء فنصيحتهم بقول أقوالهم وتعظيم حقهم والاقتداء بهم ويحتمل أنه يحمل الحديث عليهما فهو حقيقة فيهما . والنصيحة لعامة المسلمين بارشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وآخراتهم وكف الأذى عنهم وتعاليهم ما جهلوه وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك . والكلام على كل قسم يحتمل الإطالة وفي هذا كفاية ، وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير : قال ابن بطال . في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديننا وإسلامنا ، وأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول ، قال . والنصيحة فرض كفاية يجزى فيها من قام بها وتسقط عن الباقي ، والنصيحة لازمة على قدر الطاقة البشرية إذا علم الناصح أنه يقبل نصيحة ويبطاع أمره وأمن على نفسه المكروه ، فان خشى أذى فهو في سعة والله أعلم . ١٥ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

أَكْثَرُ مَا يُدْخَلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ . أخرجه الترمذي والحاكم . الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق ، وتقواه تعالى هي الإتيان بالطاعات واجتناب المقبحات ، فمن أتى بها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة . وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه .

١٦ — (وعنه) أي أبي هريرة (قال) . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . إِنَّكُمْ لَا تَسْعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ ، وَلَكِنْ يَسْعَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ . أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم . أي لا يتم لكم شمول الناس بإعطاء المال لكثرة الناس وقلة المال فهو غير داخل في مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعوهم ببسط الوجه والطلاقة ولين الجانب وخفض الجناح ونحو ذلك مما يجلب التحاب بينكم فانه مراد الله ، وذلك فيما عدا الكافر ومن أمر بالإغلاظ عليه .

١٧ — (وعنه) أي أبي هريرة (قال) . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . المؤمن مرآة أخيه المؤمن . أخرجه أبو داود بإسناد حسن . أي المؤمن لا خيه المؤمن كما مرآة التي ينظر فيها وجهه ، فالمؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبهه على إصلاحه ويرشده إلى ما يزينه عند مولاه تعالى وإلى ما يزينه عند عباده ، وهذا داخل في النصيحة .

١٨ — (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال) . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ . أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن ، وهو عند الترمذي إلا أنه لم يسم الصرحاني . فيه أفضلية من يخالط الناس بخالطة يأمرهم فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملتهم فانه أفضل من الذي يعتزلهم ولا يصبر على المخالطة ، والاحوال تختلف باختلاف الأشخاص والازمان ولكل حال مقال ، ومن رجح العزلة فله على فضلها أدلة ،

وقد استوفاهما الغزالي في الاحياء وغيره

١٩ - (وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
اللَّهُمَّ كَمَا حَسَّنْتَ خَلْقِي ) بفتح الحاء المعجمة وسكون اللام ( فَحَسِّنْ خُلُقِي )  
بضمها وضم اللام (رواه أحمد وابن حبان ) قد كان النبي صلى الله عليه وسلم من أشرف  
العباد خلقا وخلقا ، وسؤاله ذلك اعترافا بالمنة وطلبها لاستمرار النعمة وتعلما للامة .

## باب الذكر والدعاء

الذكر : مصدر ذكر ، وهو ما يجرى على اللسان والقلب ، والمراد به ذكر الله والدعاء  
مصدر دعا ، وهو الطلب ، ويطلق على الحث على فعل الشيء نحو دعوت فلانا استعنته ،  
ويقال : دعوت فلانا سألته ، ويطلق على العبادة وغيرها

واعلم أن الدعاء ذكر الله وزيادة ، فكل حديث في فضل الذكر يصدق عليه ، وقد أمر  
الله تعالى عباده بدعائه فقال - ادعوني أستجب لكم - وأخبرهم بأنه قريب يجيب دعاءهم فقال  
- وإذا سألك عبادي عني فاني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان - وسماه مخ العبادة ، ففي  
الحديث عند الترمذي من حديث أنس مرفوعا «الدعاء مخ العبادة» وأخبر صلى الله عليه  
وسلم أن الله تعالى يغضب على من لم يدعه ، فانه أخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث  
أبي هريرة مرفوعا «من لم يسأل الله يغضب عليه» وأخبر صلى الله عليه وسلم أنه تعالى يحب  
أن يسأل ، فأخرج الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعا «سألو الله من فضله فانه يحب أن  
يسأل» والأحاديث في الحث عليه كثيرة ، وهو يتضمن حقيقة العبودية والاعتراف بغنى الرب  
وافتيقار العبد وقدرته تعالى ، وعجز العبد وإحاطته تعالى بكل شيء علما فالدعاء يزيد العبد  
قربا من ربه واعترافا بحقه ، ولذا حث صلى الله عليه وسلم على الدعاء وعلم الله عباده دعاءه  
بقوله - ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا الآية - ونحوها ، وأخبرنا بدعوات رسوله وتضرعهم  
حيث قال - وأيوب إذا نادى ربه أنى مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين - وقال زكريا عليه السلام -  
رب لا تذرني فردا - وقال - فهب لي من لدنك وليا - وقال أبو البشر - ربنا ظلمنا أنفسنا - الآية ،  
وقال يوسف - رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث - إلى قوله - توفني مسلما  
والحقني بالصالحين - وقال يونس - لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين - ودعا  
نبينا صلى الله عليه وسلم في مواقف لا تنحصر عند لقاء الأعداء وغيرها ، ودعواته في  
الصباح والمساء والصلوات وغيرها معروفة ، فالعجب من الاشتغال بذكر الخلاف بين  
من قال الغفويض والتسليم أفضل من الدعاء ، فان قائل هذا مذاق حلاوة المناجاة لربه ولا  
تضرعه واعترافه بحاجته وذنبه

واعلم أنه قد ورد حديث أبي سعيد عند أحمد «إنه لا يضيع الدعاء بل لا بد للداعي من  
إحدى ثلاث : إما أن يعجل له دعوته ، وإما أن يدخرها له في الآخرة وإما أن يصرف عنه



من السوء مثلها « وصححه الحاكم . وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قد أودعناها أوائل

الجزء الثاني من التذویر شرح الجامع الصغير وذكرنا فائدة الدعاء مع سبق القضاء

١ — عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه ،

وصححه ابن حبان ، وذكره البخاري تعليقا ، وهو في البخاري بلفظ قال النبي صلى الله

عليه وسلم « يقول الله عز وجل : أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني

في نفسي ذكرته في نفسي . وإن ذكرني في ملائكة ذكرته في ملائكة خير منه وإن تقرب إلى

شبرا تقربت إليه ذراعا . وإن تقرب إلى ذراعا تقربت إليه باعا ، وإن أتاني يمشي أتيته

هرولة » وهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكره تعالى وأنه مع ذاكرة برحمته ولطفه وإعانتته والرضا

بمحاله وقال ابن أبي جرة : معناه أنا معه بحسب ما قصده من ذكره لي ، ثم قال : يحصل أن

يراد الذكر بالقلب أو اللسان أو بهما معا أو بامتثال الأمر واجتناب النهي قال .

والذي يدل عليه الأخبار أن الذكر على نوعين : أحدهما مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا

الخبر ، والثاني على خطر ، قال : والأول مستفاد من قوله تعالى - فمن يعمل مثقال ذرة

خيرا يره - والثاني من الحديث الذي فيه « من لم تنبه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد

من الله إلا بعدا » لكن إن كان في حال المعصية يذكر الله لخوفه وجل فانه يرجي له

٢ — وعن معاذ بن جبل قال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما عمل ابن

آدم عملا أنجي له من عذاب الله من ذكر الله ، أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني

بإسناد حسن ، الحديث من أدلة فضل الذكر وأنه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف

عذاب الآخرة وهو أيضا من المنجيات من عذاب الدنيا ومخاوفها ، ولذا قرن الله

الأمر بالثبات لقتال أعدائه وجهادهم بالأمر بذكره كما قال - إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا

الله كثيرا - وغيرها من الآيات والأحاديث الواردة في مواقف الجهاد .

٣ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

مَا جَلَسَ قَوْمٌ يَجْلِسُوا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ

الرَّحْمَةُ وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ . أخرجه مسلم ، دل الحديث على فضيلة مجالس

الذكر والذاكرين وفضيلة الاجتماع على الذكر : وأخرج البخاري « إن لله ملائكة يطوفون

في الطرق يلتمسون أهل الذكر ، فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تعالى تنادوا هلموا إلى حاجتكم

قال : فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا » الحديث ، وهذا من فضائل مجالس الذكر

تخبرها الملائكة بعد التماسهم لها ، والمراد بالذكر هو التسبيح والتحميد وتلاوة القرآن ونحو

ذلك : وفي حديث البزار « إنه تعالى يسأل ملائكته ما يصنع العباد ؟ وهو أعلم بهم فيقولون

يعظمون آلاءك ويعلمون كتابك ويعلمون على نبيك ويسألونك آخرتهم ودينهم » والذكر حقيقة

في ذكر اللسان ويؤجر عليه الناطق ، ولا يشترط استحضار معناه وإنما يشترط أن لا يقصد

غيره ، فان انضاف إلى الذكر باللسان الذكر بالقلب فهو أكمل ، وإن انضاف إليهما استحضر معنى الذكر وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى ونفي النقائص عنه ازداد كمالا فان وقع ذلك في عمل صالح مما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرها فكذلك ، فان صح التوجه وأخلص لله فهو أبلغ في الكمال . وقال الفخر الرازي : المراد بذكر اللسان الألفاظ الدالة على التسبيح والتحميد والتمجيد ، والذكر بالقلب التفكير في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكالييف من الأمر والنهي حتي يطلع على أحكامه وفي أسرار مخلوقات الله . والذكر بالجوارح هو أن يصير مسموعة بالطاعات ، ومن ثمة سمي الله الصلاة ذكر في قوله - فاسعوا إلى ذكر الله - وذكر بعض العارفين أن الذكر على سبعة أنحاء ، فذكر العينين بالبكاء ، وذكر الأذنين بالإصغاء ، وذكر اللسان بالثناء ، وذكر اليدين بالعطاء ، وذكر البدن بالوفاء ، وذكر القلب بالخوف والرجاء ، وذكر الروح بالتسليم والرضا . وورد في الحديث ما يدل على أن الذكر أفضل الأعمال جميعها ، وهو ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعا « ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ؟ » قالوا : بلى ، قال : ذكر الله » ولا تعارضه أحاديث فضل الجهاد وأنه أفضل من الذكر ، لأن المراد بالذكر الأفضل من الجهاد ذكر اللسان والقلب والتفكير في المعنى واستحضار عظمة الله ، فهذا أفضل من الجهاد ، والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط . وقال ابن العربي : إنه مامن عمل صالح إلا والذكر مشروط في تصحيحه ، فمن لم يذكر الله عند صدقته أو صيامه فليس عمله كاملا ، فصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الحيثية ، ويشير إليه حديث « نية المؤمن خير من عمله » .

٤ - ﴿ وعنہ ﴾ أي أبي هريرة ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما قعد قوم مقعدا لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم إلا كانت عليهم حسرة يوم القيامة . أخرجه الترمذي وقال حسن ﴾ زاد « فان شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم » وأخرجه أحمد بلفظ « ما جلس قوم مجلسا لم يذكروا الله تعالى فيه إلا كان عليه ترة ، وما من رجل يمشي طريقا فلم يذكر الله تعالى إلا كان عليه ترة ، وما من رجل أوى إلى فراشه فلم يذكر الله عز وجل إلا كان عليه ترة » وفي رواية « إلا كان عليه حسرة يوم القيامة وإن دخل الجنة » والترة بمثابة فوقية مكسورة فراء بمعنى : الحسرة وقال ابن الأثير هي النقص . والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المجلس سيما مع تفسير الترة بالنار أو العذاب فقد فسرت بهما ، فان التعذيب لا يكون إلا لترك واجب أو فعل محظور ، وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم . وقد عدت مواضع الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فبلغت سبعة وأربعين موضعا . قال أبو العالية : معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه عليه عند ملائكته ، ومعنى صلاة الملائكة



عليه الدعاء له بمحصل العناء والتعظيم ، وفيها أقوال أخر هذا أجودها . وقال غيره : الصلاة منه تعالى على رسوله تشریف وزيادة تكريمة ، وعلى من دون النبي رحمة ، فمعنى قولنا اللهم صل على محمد عظم محمدا ، والمراد بالتعظيم إعلاء ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته في الدنيا وفي الآخرة بأحرار مؤمنين وتشفيعه في أمته والشفاعاة العظمى للخلائق أجمعين في المقام المحمود ومشاركة الآل والأزواج بالعطف يراد به في حقهم التعظيم اللائق بهم وبهذا يظهر وجه اختصاص الصلاة بالأنبياء استقلالاً دون غيرهم ، ويتأيد هذا بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس يرفعه « إذا صلى على أنبياء الله فإن الله تعالى بهم كما بعثني » فجعل العلة البعثة فيكون مختصة بمن بعث : وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس « ما أعلم الصلاة تلقى لأحد على أحد إلا على النبي صلى الله عليه وسلم » وحكي القول عن مالك وقال : ما تعبدنا به . وقال القاضي عياض : عامة أهل العلم على الجواز ، قال : وأنا أميل إلى قول مالك وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا : يذكر غير الأنبياء بالترضي والغفران ، والصلاة على غير الأنبياء : يعني استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما حدثت في دولة بني هاشم : يعني العبيديين . وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثاً ، وإنما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس لأن الله سبحانه رسلاً . وأما المؤمنون فكانت طائفة : لا تجوز استقلالاً وتجوز تبعاً فيما ورد به النص كالآل والأزواج والذرية ، ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصاً ولا يقاس عليهم الصحابة ولا غيرهم ، وقد بينا أنه يدعى للصحابة ونحوهم بما ذكره الله من أنه رضي عنهم وبالمغفرة كما أمر بها رسوله . واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات . وأما الصلاة عليهم فلم ترد . والمسئلة فيها خلاف معروف فقال بجواز البخاري ، ووردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وسلم صلى على آل سعد بن عباد . أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد ، وورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى على آل أبي أوفى ، فمن قال بجوازها استقلالاً على سائر المؤمنين فهذا دليله . ومن أدله أن الله تعالى قال . هو الذي يصلي عليكم وملائكته . ومن منع قال هذا ورد من الله ومن رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يرد الإذن لنا . وقال ابن القيم : يصلي على غير الأنبياء والملائكة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وذريته وأهل طاعته على سبيل الإجمال ، ويكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاراً لاسياً إذا ترك في حق مثله وأفضل منه كما تفعله الرافضة ، فلواتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأحيان من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس . واختلفوا أيضاً في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحى ، فقيل بشرع مطلقاً ، وقيل تبعاً ولا يفرد به واحد لكونه صار شعاراً للرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد الجويني . قلت : هذا التعليل بكونه صار شعاراً لا ينهض على المنع ، والسلام على الموتي قد شرعه الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم « السلام عليكم دار قوم مؤمنين » وكان ثابتاً في الجاهلية كما قال الشاعر :

عليك سلام الله قيس بن عاصم      ورحمته ما شاء أن يترحم

وما كان قيس موته موت واحد ولكنه بنيان قوم تهديما

٥ — وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له عشر مرات كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل . متفق عليه زاد مسلم « له الملك وله الحمد وهو كل على شيء . قدير » وفي لفظ « من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك » وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب ، وفيه « من قال إذا صلى الصبح لا إله إلا الله » فذكره بلفظ « عشر مرات كمن كعدل أربع رقاب ، وكتب له بهن عشر حسنات ، ومحى عنه بهن عشر سيئات ، ورفع له بهن عشر درجات ، وكن له حرزا من الشيطان حتى يمسي ، وإذا قالها بعد المغرب فمثل ذلك » وسنده حسن ، وأخرجه جعفر في الذكر عن أبي أيوب رفعه قال « من قال حين يصبح » فذكر مثله لكن زاد : يحيي ويميت وقال : تعدل عشر رقاب ، وكان له مسلحة من أول نهاره إلى آخره ، ولم يعمل يومئذ عملا يقهرهن وإن قال مثل ذلك حين يمسي فمثل ذلك وذكر العشر الرقاب في بعضها والأربع في بعضها كأنه باعتبار الذاكرين في استحضارهم معاني الألفاظ بالقلوب ، وإحماض التوجه والإخلاص لعلام الغيوب ، فيكون اختلاف مراتبهم باعتبار ذلك وبحسبه كما قال القرطبي .

٦ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قال سبحان الله وبحمده مائة مرة حطت عنه خطاياه ، وإن كانت مثل زبد البحر . متفق عليه معنى سبحان الله : تنزيه عما لا يليق به من نقص ، فيلزم منه نفي الشريك والصاحب والولد وجميع ما لا يليق ، والتسبيح يطلق على جميع ألفاظ الذكر ويطلق على صلاة النافلة ، ومنه جملة التسبيح خصت بذلك لكثرة التسبيح فيها . وفيه أنه تكفير بهذا الذكر الخطايا وظاهره ولو كبار ، والعلماء يقيدون ذلك بالصغار ويقولون : لا تمحى الكبائر إلا بالتوبة ، وقد أورد على هذا سؤال وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل ، فإنه قال في التهليل « إن من قال مائة مرة في يوم محيت عنه مائة سيئة » كما قدمناه ، وهنا قال حطت عنه خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر والأحاديث دالة على أن التهليل أفضل ، فقد أخرج الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر مرفوعا « أفضل الذكر لا إله إلا الله ، وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وهي كلمة التوحيد والإخلاص وهي اسم الله الأعظم » ومعنى التسبيح داخل فيها ، فإنه التنزيه عما لا يليق بالله وهو داخل ولا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك الخ ، وفضائلها عديدة ، وأجيب عنه بأنه انضاف إلى ثواب التهليل مع التكفير ثلاثة أمور : رفع الدرجات وكتب الحسنات وعق الرقاب . والعق : يتضمن تكفير جميع السيئات فإن من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها



عضوا منه من النار كما سلف . وظاهر الأحاديث أن هذه الفضائل لكل ذاك . وذكر القاضى عن بعض العلماء أن الفضل الوارد في مثل هذه الأعمال الصالحة والأذكار إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام ، وليس من أصر على شهواته وانتكس دين الله وحرمانه بلا حق من الأفاضل المطهرين في ذلك ، ويشهد له قوله تعالى - أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات - الآية .

٧ - وعن جويرية بنت الحارث رضى الله عنها قالت : قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لَقَدْ قُلْتُ بِعْدَكَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ لَوْ وَزَنْتُ بِمَا قُلْتُ ﴿ بِكسر التاء خطاب لها ﴾ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوْزَنْتُنَّ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدُ خَلْقِهِ وَرِضَاؤُهُ نَفْسُهُ وَزِنَةُ عَرْشِهِ وَمَدَادُ كَلِمَاتِهِ . أخرجه مسلم ﴿ عَدَدُ خَلْقِهِ منصوب صفة مصدر محذوف تقديره : أسبغته تسبيحا ومثله أخواته ، وخلقته شامل لما في السموات والأرض وفي الدنيا والآخرة ، ورضاء نفسه : أي عمد من رضى الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ورضاء عنه لا ينقضى ولا ينقطع ، وزنة عرشه : أي زنه ما لا يعلم قدر وزنه إلا الله ، ومداد كلماته بكسر الميم : هو ما تمد به الدواة كالخبر ، والكلمات هي معلومات الله ومقدوراتها ، وهي لا تنحصر وهي لا تنتهى ، ومدادها هو كل مدة يكتب بها معلوم أو مقدور وذلك لا ينحصر فمتعلقه غير منحصر كما قال تعالى - قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي - الآية . الحديث دليل على فضل هذه الكلمات وأن قائلها يدرك فضيله تكرار القول بالعدد المذكور

٨ - وعن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ : أخرجه النسائى وصححه ابن حبان والحاكم ﴿ الباقيات الصالحات يراد بها الأعمال الصالحة التى يبنى لصاحبها أجرها أبداً لا يباد ، وفسرها صلى الله عليه وسلم بهذه الكلمات ، ويحتمل أنه تفسير لقوله تعالى - والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا - وقد جاء في الأحاديث تفسيرها بأفعال الخير . فأخرج ابن المنذر وابن أبى حاتم وابن مردويه من حديث ابن عباس « الباقيات الصالحات هن : ذكر لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله وتبارك الله ولا حول ولا قوة إلا بالله وأسعفر الله وصلى الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم والصيام والصلاة والحج والصدقة والعق والجهاد والصلة وجميع أنواع الحسنات وهن الباقيات الصالحات التى تبنى لأهلها في الجنة » وأخرج ابن أبى شبة وابن المنذر عن قتادة « الباقيات كل شيء من طاعة الله فهو من الباقيات الصالحات » ولا ينافى تفسيرها في الحديث بما ذكر فإنه لا يحصر فيه عليها .

٩ - وعن سمرة بن جندب رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ لَا يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ : أخرجه مسلم ﴿ يعنى إنما كانت أحبه إليه تعالى لاشتغالها على

تزييه وإثبات الحمد له والوحدانية والأكبرية . وقوله « لا يضر بك بأيها بدأت » دل على أنه لا ترتيب بينها ، ولكن تقديم التنزيه أولى لأنه تقدم التخليية بالخاء المعجمة على التحلية بالخاء المهملة ، والتنزيه : تخلية عن كل قبيح وإثبات الحمد والوحدانية ، والأكبرية : تحلية بكل صفات الكمال ، ولكنه لما كان تعالى منزّه ذاته عن كل قبيح لم تضر البداءة بالتخليية وتقديمها على التخليية ، والأحاديث في فضل هذه الكلمات مجوعة ومتفرقة بمر لا تنزفه الدلاء ولا ينقصه الإملاء ، وكفى بما في الحديث من أمم الباقيات الصالحات وأنها أحب الكلام إلى الله تعالى .

١٠ — ﴿ وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عبد الله بن قيس ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة ؟ لا حول ولا قوة إلا بالله . متفق عليه . زاد النسائي ﴾ من حديث أبي موسى ﴿ لا ملجأ من الله إلا إليه ﴾ أي أن ثوابها مدخر في الجنة ، وهو ثواب تقيس كما أن الكنز أنفس أموال العباد ، فالمراد مكنون ثوابها عند الله لكم ، وذلك لأنها كلمة استسلام وتقويض إلى الله واعتراف بالإذعان له وأنه لا صانع غيره ولا راد لأمره ، وأن العبد لا يملك شيئاً من الأمر ، والحول والحركة والحيلة : أي لا حركة ولا استطاعة ولا حيلة إلا بمشيئة الله وروى تفسيرها مرفوعاً « أي لا حول عن المعاصي إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بالله » ثم قال صلى الله عليه وسلم كذلك أخبرني جبريل عن الله تبارك وتعالى . وقوله « ولا ملجأ » مأخوذ من لجأ إليه وهو بفتح الهمزة يقال : لجأت إليه والتجأت إذا استندت إليه واعتضدت به : أي لا مستند من الله ولا مهرب عن قضائه إلا إليه .

١١ — ﴿ وعن النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الدعاء هو العبادة . رواه الأربعة ، وصححه الترمذي ﴾ ويدل له قوله تعالى - ادعوني أستجب لكم - ثم قال - إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين - وتقدم الكلام عليه .

١٢ — ﴿ وله ﴾ أي الترمذي ﴿ من حديث أنس مرفوعاً بلفظ : الدعاء نوح العبادة ﴾ أي خالصها ، لأن نوح الشيء خالصه ، وإنما كان نوحاً لأمرين : الأول أنه امتثال لأمر الله حيث قال - ادعوني - . الثاني أن الداعي إذا علم أن نجاح الأمور من الله انقطع عما سواه وأفرده بطلب الحاجات وإنزال الفاقات ، وهذا هو مراد الله من العبادة .

١٣ — ﴿ وله ﴾ أي للترمذي ﴿ عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه : ليس شيء على الله أكرم من الدعاء . وصححه ابن حبان والحاكم .

١٤ — ﴿ وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدعاء بين الأذان والإقامة لا يرد . أخرجه النسائي وغيره ، وصححه ابن حبان وغيره ﴾ تقدم الحديث بلفظ آخر باب الأذان ، وتقدم الكلام عليه ، ويتأكد الدعاء بعد الصلاة المكتوبة



لحديث الترمذي عن أبي أمامة قلت : « يا رسول الله أي الدعاء أسمع ؟ قال : جوف الليل وأدبار الصلوات المكتوبات » وأما هذه الهيئته التي يفعلها الناس في الدعاء بعد السلام من الصلاة بأن يبقى الإمام مستقبل القبلة والمؤمنون خلفه يدعوا ويدعون ، فقال ابن القيم : لم يكن ذلك من هدى النبي صلى الله عليه وسلم ولا روى عنه في حديث صحيح ولا حسن . وقد وردت أحاديث في الدعاء بعد الصلاة معروفة ، وورد التسبيح والتحميد والتكبير كما سلف في الأذكار

١٥ — وعن سلمان رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن

رَبُّكُمْ حَيٌّ ﴿ بَزَنَةٌ نَسَى وَحَشَى ﴾ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهَا صَفْرًا . أخرجه الأربعة إلا النسائي ، وصححه الحاكم ، وصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق به كسائر صفاته تؤمن بها ولا نكيفها ، ولا يقال إنه مجاز وتطلب له العلاقات ، هذا مذهب أئمة الحديث والصحابة وغيرهم . وصفرا بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء : أي خالية ، وفي الحديث دلالة على استحباب رفع اليدين في الدعاء والأحاديث فيه كثيرة . وأما حديث أنس « لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء » فالمراد به المبالغة في الرفع وأنه لم يقع إلا في الاستسقاء . وأحاديث رفعه صلى الله عليه وسلم يديه في الدعاء أفردتها الحافظ المنذري في جزء . وأخرج أبوداود وغيره من حديث ابن عباس « المسئلة أن ترفع يديك حذو منكبيك والاستسقاء أن تبشر بأصبع واحدة ، والابتهاال أن تمد يديك جميعا » وهو موقوف . وأما مسح اليدين بعد الدعاء فورد فيه الحديث الآتي :

١٦ — وعن عمر رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا مد يديه في الدعاء لم يردّها حتى يمسح بهما وجهه . أخرجه الترمذي ، وله شواهد منها عند أبي داود من حديث ابن عباس وغيره ومجموعها يقضي بأنه حديث حسن . وفيه دليل على مشروعية مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء ، قيل وكأن المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردّها صفرًا فكان الرحمة أصابتهما ، فتاسب إفاضة ذلك على الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأحقها بالتكريم .

١٧ — وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة . أخرجه الترمذي ، وصححه ابن حبان . المراد أحقهم بالشفاعة أو القرب من منزله في الجنة ، وفيه فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ، وقد تقدمت قريبا ، ولو أضاف هذا الحديث إلى ما سلف لكان أوفق .

١٨ — وعن شداد بن أوس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سَيِّدُ الاستغفار أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ : اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، خَلَقَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي ، فإنه

لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ . وَتَمَامُ الْحَدِيثِ « مَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مَوْقِنًا بِهَا فَمَاتَ مِنْ يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يَمْسِيَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مَوْقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ » قَالَ الطَّبْرِيُّ : لَمَّا كَانَ هَذَا الدُّعَاءُ جَامِعًا لِمَعَانِي التَّوْبَةِ اسْتَعِيرَ لَهُ اسْمُ السَّيِّدِ وَهُوَ فِي الْأَعْمَالِ الرَّئِيسُ الَّذِي يَقْعُدُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي الْأُمُورِ وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ : « أَلَا أَدْرَاكَ عَلَى سَيِّدِ الْإِسْتِغْفَارِ ؟ » ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عَنِ النَّسَائِيِّ « تَعْلَمُوا سَيِّدَ الْإِسْتِغْفَارِ » ، وَقَوْلُهُ : « لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي » ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ : « اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي » ، وَزَادَ فِيهِ : « آمَنْتُ بِكَ مَخْلُصًا لَكَ دِينِي » ، وَقَوْلُهُ : « وَأَنَا عَبْدُكَ » جَمَاعَةٌ مَوْكِدَةٌ لِقَوْلِهِ . أَنْتَ رَبِّي ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ عَبْدُكَ بِمَعْنَى عَابِدُكَ فَلَا يَكُونُ تَأْكِيدًا وَيُؤَيِّدُهُ عَطْفُ قَوْلِهِ « وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ » وَمَعْنَاهُ كَمَا قَالَ الْخَطَّابِيُّ . أَنَا عَلَى مَا عَاهَدْتُكَ عَلَيْهِ وَوَعَدْتُكَ مِنَ الْإِيمَانِ بِكَ وَإِخْلَاصِ الطَّاعَةِ لَكَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَتَمَسَّكَ بِهِ وَمُسْتَنْجِزٌ وَعَدُكَ فِي الْمَثُورَةِ وَالْأَجْرِ . وَفِي قَوْلِهِ « مَا اسْتَطَعْتُ » اعْتِرَافٌ بِالْعِجْزِ وَالْقَصُورِ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَاجِبِ مِنْ حَقِّهِ تَعَالَى . قَالَ ابْنُ بَطَالٍ . يَرِيدُ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ حَيْثُ أَخْرَجَهُمْ أَمْثَالَ الذَّرِّ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ - أَلَسْبَ بِرَبِّكُمْ - فَأَقْرُوا لَهُ بِالرَّبُوبِيَّةِ وَأَذْعَنُوا لَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ ، وَبِالْوَعْدِ مَا قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ « إِنْ مِنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِي شَيْئًا أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ » وَمَعْنَى « أَبُوءُ » أَقْرُو وَأَعْتَرَفُ ، وَهُوَ مَهْمُوزٌ وَأَصْلُهُ الْبَوَاءُ ، وَمَعْنَاهُ الْإِذْمُ ، وَمِنْهُ . بَوَّأَهُ اللَّهُ حَزْلًا . أَيْ أَسْكَنَهُ فَكَأَنَّهُ أَلْزَمَهُ بِهِ . وَأَبُوءُ بِذَنْبِي . أَعْتَرَفُ بِهِ وَأَقْرُ . وَقَوْلُهُ « فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ » اعْتَرَفَ بِذَنْبِهِ أَوَّلًا ثُمَّ طَلَبَ غَفْرَانَهُ ثَانِيًا ، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْخُطَابِ وَأَلَطِ الْإِسْتِغْفَافِ كَقَوْلِ أَمِيٍّ الْبَشِيرِ - رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ - وَقَدْ اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالرَّبُوبِيَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَبِالْعِبُودِيَّةِ لِلْعَبْدِ فِي التَّوْحِيدِ لَهُ ، وَبِالْإِقْرَارِ بِأَنَّهُ الْخَالِقُ ، وَبِالْإِقْرَارِ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَى الْأُمَمِ ، وَبِالْإِقْرَارِ بِالْعِجْزِ عَنِ الْوَقْفِ مِنَ الْعِبَادَةِ وَالِاسْتِعَاذَةِ بِهِ تَعَالَى مِنْ شَرِّ السَّيِّئَاتِ نَحْوَهُ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسَنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، وَبِالْإِقْرَارِ بِنِعْمَتِهِ عَلَى عِبَادِهِ وَأَفْرَدِهَا لِلْجَنَسِ ، وَبِالْإِقْرَارِ بِالذَّنْبِ وَطَلَبِ الْمَغْفَرَةِ وَحَمْدِ الْغَفْرِ إِنْ فِيهِ تَعَالَى . وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي طَلَبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا بَعْدَ الْوَسَائِلِ . وَأَمَّا مَا اسْتَشْكَلَ بِهِ مِنْ أَنَّهُ كَيْفَ يَسْتَغْفِرُ ، وَقَدْ غَفَرَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَهُوَ أَيْضًا مَعْصُومٌ ، فَإِنَّهُ مِنَ الْفَضُولِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ بِأَنَّهُ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَيَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً ، وَعَلِمْنَا الْإِسْتِغْفَارَ فَعَلَيْنَا النَّاسِي وَالْإِمْتِنَانُ لَا يُرَادُ السُّؤَالُ وَالِاشْتِكَا ، وَقَدْ عَلِمَ هَذَا مِنْ خُطْبِهِمْ بِذَلِكَ فَلَمْ يوردوا إِشْكَالًا وَلَا سَوْأًا ، وَيَكْفِينَا كَوْنُهُ ذَكَرَ اللَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَهُوَ مِثْلُ طَلِبِنَا لِلرِّزْقِ ، وَقَدْ تَكْفَّلَ بِهِ وَتَعَلَّمَ لَنَا ذَلِكَ وَارْزَقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ - وَكُلُّهُ تَعْبُدُ وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى .

١٩ - عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ . لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يَمْسِي وَحِينَ يَصْبِحُ . اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي



وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي ، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي وَآتِنِ رَوْعَاتِي واحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَمِنْ خَلْفِي وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي وَمِنْ فَوْقِي ، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ اغْتَالِي مِنْ تَحْتِي : أخرجه النسائي وابن ماجه ، وصححه الحاكم العافية في الدين : السلامة من المعاصي والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعات ، وفي الدنيا السلامة من شرورها ومصائبها ، وفي الأهل : السلامة من سوء العشرة والأمراض والاسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام ، وفي المال السلامة من الآفات التي تحدث فيه ، وستر العورات عام لمورة البدن والدين والأهل والدنيا والآخرة وتأمين الروعات كذلك ، والروعات جمع روعة : وهي الفزع ، وسأل الله الحفظ له من جميع الجهات ، لأن العبد بين أعدائه من شياطين الإنس والجن كالشاة بين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من الله فسا له من قوة . وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحته ، لأن الاغتيال أخذ الشيء خفية ، وهو أن يخسف به الأرض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالفرق كما صنع بفرعون ، فالكل اغتيال من التحت .

٢٠ — وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ وَخُجَاءِ نِقْمَتِكَ وَجَمِيعِ سَخَطِكَ . أخرجه مسلم في الفجأة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والدوهى البغمة ، وزوال النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنب يصيبه العبد ، فلا استعاذة من الذنب في الحقيقة كأنه قال : نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعاليم للعباد وتحول العافية انتقالها ، ولا يكون إلا بحصول ضدها وهو المرض .

٢١ — وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدِّينِ وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ . رواه النسائي وصححه الحاكم غلبة الدين : ما يغلب المدين قضاؤه ، ولا ينافي الاستعاذة كونه صلى الله عليه وسلم استدان ومات ودرعه مرهونة في شيء من شهير ، فان الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضائه . ولا ينافيه أن الله مع المدين حتى يقضى دينه ما لم يكن فيما يكره الله ، وروى هذا عن عبد الله بن جعفر مرفوعا ، لانه يحمل على ما لا غلبة فيه ، فمن استدان ديننا يعلم أنه لا يقدر على قضائه فقد فعل محرما ، وفيه ورد حديث « من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدائها الله عنه ، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله » أخرجه البخاري وقد تقدم ، ولذا استعاذ صلى الله عليه وسلم من المغرم وهو الدين ، ولما سأله عائشة عن وجه إكثاره من الاستعاذة منه قال « إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ، ووعد فأخلف » فالمستدين يعرض لهذا الامر العظيم . وأما غلبة العدو : أي بالباطل ، لأن العدو في الحقيقة إنما يعادي في أمر باطل ، إما لامر ديني أو لامر دنيوي كغصب الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الانتصاف منه وغير ذلك . وأما شِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ فهي فرح العدو بضرب تزل بعده . قال

٢٢ — وعن بريدة رضى الله عنه قال : سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يقول : اللهم إني أسألك بأنني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد سألت الله باسمه الذي إذا سئل به أعطى وإذا دُعِيَ به أجاب . أخرجه الأربعة ، ومصححه ابن حبان ( )  
الأحد صفة كمال ، لأن الأحد الحقيقي ما يكون منزله الذات عن أنحاء التركيب والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجمعية والمميز والمشار كية في الحقيقة ، ومتصف بما يخصها كوجوب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة الناشئة عن الألوهية . والصمد السيد الذي يصمد إليه في الحوائج ويقصد والمتصف به على الإطلاق هو الذي يستغنى عن غيره مطلقا وكل ما عداه محتاج إليه وليس ذلك إلا الله تعالى ، ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يفتقر إلى ما يعينه أو يخلف عنه لا امتناع الحاجة والفناء عليه . وهو رد على من قال : الملائكة بنات الله ومن قال عزير ابن الله ، والمسيح ابن الله ، وقوله « لم يلد » أي لم يسبقه عدم . فان قلت : المعروف تقدم كون المولود مولودا على كونه والدا ، فكان هذا يقتضى أن يقال الذي لم يولد ولم يلد ، قلت : المقصد الأصلي هنا نفي كونه تعالى ليس له ولد كما ادعاه أهل الباطل ، ولم يدع أحد أنه تعالى مولود ، فالمقام مقام تقديم نفي ذلك . فان قلت : فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه ؟ قلت : تميميا لتفرد الله تعالى عن مشابهاة المخلوقين ، وتحقيقا لكونه ليس كمثله شئ . والكفو . المائل . أي لم يكن أحد يماثله في شئ من صفات كماله وعلو ذاته .  
وفي الحديث دليل على أنه ينبغي تحرى هذه الكلمات ، عند الدعاء لاخباره صلى الله عليه وسلم أنه إذا سئل بها أعطى ، وإذا دُعِيَ بها أجاب ، والسؤال : الطلب للحاجات ، والدعاء أعم منه فهو من عطف العام على الخاص

٢٣ — وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصبح يقول . اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت وإليك النشور ، وإذا أمسي قال : مثل ذلك ، إلا أنه قال : وإليك المصير . أخرجه الأربعة ( ) للظرف متعلق بمقدر : أي بقوتك وقدرتك وإيجادك . أصبحنا : أي دخلنا في الصباح إذا أنت الذي أوجدتنا وأوجدت الصباح ، ومثله أمسينا . والنشور : من نشر الميت إذا أحياه ، وفيه مناسبة لأن النوم أخو الموت ، فلا يقاظ منه كالأحياء بعد الإمامة كما ناسب في المساء ذكر المصير لأنه ينام فيه والنوم كالوت ، وفيه الإقرار بأن كل إنعام من الله تعالى

٢٤ — وعن أنس رضى الله عنه قال : كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار — معفق عليه ( ) قال القاضي عياض . إنما كان يدعو بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة



قال : والحسنة عندهم هاهنا النعمة . فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب نسأل الله أن يمن علينا بذلك . وقد كثر كلام السلف في تفسير الحسنة . فقال ابن كثير : الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحبة وزوجة حسناء وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هني وثياب جميلة إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم ، فانها مندرجة في حسنات الدنيا . فأما الحسنة في الآخرة فأعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن . وأما الوقاية من النار فهي تقتضي تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم وترك الشبهات أو العفو محضاً ، ومراده بقوله : وتوابعه ما يلحق به في الذكر لا بما يتعقبه حقيقة

٢٥ — وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو :

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَأَسْرَافِي فِي أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جَسَدِي وَهَزْلِي وَخَطِيئَتِي وَعَمْدِي وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي . أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ . متفق عليه في الخطيئة : الذنب . والجهل : ضد العلم ، والإسراف : مجاوزة الحد في كل شيء . وقوله « في أمري » يحتمل تعلقه بكل ما تقدم ، أو بقوله إسرافي فقط . والجذب كسر الجيم ضد الهزل وقوله « وخطيئي وعمدي » من عطف الخاص على العام إذا الخطيئة تكون عن هزل وعن جد وتكرير ذلك لعدد الأنواع التي تقع من الإنسان من المخالفات والاعتراف بها وإظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب إلا ما رحم علام الغيوب . وقوله « وكل ذلك عندي » خبره محذوف : أي موجود ، ومعنى « أنت المقدم » أي تقدم من تشاء من خلقك فيتصف بصفات الكمال ويحقق بحقائق العبودية بتوفيقك وأنت المؤخر لمن تشاء من عبادك بخذلانك وتباعدك له عن درجات الخير . قال المصنف . وقع في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوله في صلاة الليل ، وتقدم بيانه . ووقع في حديث علي عليه السلام أنه كان يقوله بعد الصلاة . واختلفت الروايات هل كان يقوله بعد السلام أو قبله ، ففي مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنه « أنه كان يقوله بين التشهد والسلام » وأورده ابن حبان في صحيحه بلفظ « وكان إذا فرغ من الصلاة » وهو ظاهر في أنه بعد السلام . ويحتمل أنه كان يقوله قبله وبعده

٢٦ — وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

اللَّهُمَّ اصْلَحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي . وَاصْلَحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي . وَاصْلَحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي ، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ ، أخرجه مسلم في تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت ، بل إنما دل على سؤال أن يجعل الموت في قضائه عليه ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم كل شر : أي من كل شر قبله وبعده

٢٧ — ﴿وعن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول : اللهم انتفعني بما علمتني وعلمتني ما ينفعني وارزقني علما ينفعني . رواه النسائي والحاكم﴾

٢٨ — ﴿والنسائي من حديث أبي هريرة نحوه ، وقال في آخره : وزدني علما ، الحمد لله على كل حال ، وأعوذ بالله من حال أهل النار . وإسناده حسن﴾ فيه أنه لا يطلب من العلم إلا النافع ، والنافع ما يتعلق بأمر الدين والدنيا فيما يعود فيها على نفع الدين وإلا لما عدا العلم فإنه ممن قال الله فيه : ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم — أي في أمر الدين فإنه نفي النفع عن علم السحر لعدم نفعه في الآخرة بل لأنه ضار فيها وقد ينفعهم في الدنيا لسكونه لم يعده نفعاً .

٢٩ — ﴿وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم علمها هذا الدعاء اللهم إني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم ، وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم . اللهم إني أسألك من خير ما سألك عبدك ونبيك ، وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك ونبيك ، اللهم إني أسألك الجنة وما قرب إليها من قول أو عمل ، وأعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل . وأسألك أن تجعل كل قضاء قضيته لي خيراً . أخرجه ابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم﴾ الحديث تضمن الدعاء بخير الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرهما وسؤال الجنة وأعمالها وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خيراً ، وكأن المراد سؤال اعتقاد العبد أن كل ما أصابه خير ، وإلا فإن كل قضاء قضى الله به خير وإن رآه العبد شرآ في الصورة وفيه أنه يذبح للعباد تعاليم أهل أحسن الادعية لأن كل خير يتألونه فهو له ، وكل شر يصيبهم فهو مضره عليه

٣٠ — وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلمتان حبيبتان إلي الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم﴾ هذا آخر حديث ختم به البخاري صحيحه وتبعه جماعة من الأئمة في ختم نصائيفهم في الحديث . والمراد من الكلمتين الكلام نحو كلمة الشهادة . وهو خير مقدم . وقوله «سبحان الله الخ» مبتدأ مؤخر وصح الابتداء به وإن كان جملة لأنه في معنى هذا اللفظ ، وإنما قدم الخبر شويقاً للسامع إلى المبتدأ سيما بهد ما ذكر من الأصناف والحبيبة بمعنى المحبوبة : أي محبوبتان له تعالى ، والخفيفة فعيلة بمعنى فاعلة ، والثقيلة فعيلة بمعنى فاعلة أيضاً : قال الطيبي : الخفة مستعمارة للسهولة شبه سهولة جريانها على اللسان بما خف على الحامل من بعض الأئمة فلا يتعبه كالشيء الثقيل ، وفيه إشارة إلى أن سائر التكالييف شاقة على النفس ثقيلة وهذه سهلة عليها ، مع أنها تثقل في الميزان كتشقل الشاق من الأعمال . وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال :



لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت ، فلا يحملنك ثقلها على تركها ،  
والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت ، فلا تحملنك خفتها على ارتكابها .  
والحديث من الأدلة على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن . واختلف العلماء في الموزون قليل  
الصحيح لأن الأعمال أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة ولحديث السجلات والبطاقة .  
وذهب أهل الحديث والمحققون إل أن الموزون نفس الأعمال وأنها تجسد في الآخرة ،  
ويدل له حديث جابر مرفوعا « توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات ،  
فمن ثقلت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ، ومن ثقلت سيئاته على حسناته مثقال  
حبة دخل النار ، قيل له : فمن استوت حسناته ؟ قال : أولئك أصحاب الأعراف »  
أخرجه خزيمة في فوائده . وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه مرفوعا والأحاديث  
ظاهرة في أن أعمال بني آدم توزن وأنه عام لجميعهم . وقال بعضهم إنه يخص المؤمن الذي  
لا سيئة له وله حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمان فيدخل الجنة بغير حساب كما جاء  
في حديث السبعين ألفا . ويخص منه الكافر الذي لا حسنة له ولا ذنب له غير الكفر ،  
فإنه في النار بغير حساب ولا ميزان . نقل القرطبي عن بعض العلماء أنه قال : الكافر  
مطلقا لا ثواب له ولا توضع حسنته في الميزان لقوله تعالى — فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا —  
ولحديث أبي هريرة في الصحيح « الكافر لا يزن عند الله جناح بعوضة » . وأجيب بأن هذا  
يجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن . والصحيح أن الكافر توزن أعماله  
إلا أنه على وجهين : أحدهما أن كفره يوضع في كفة ولا يجد حسنة يضعها في الأخرى  
لبطلان الحسنات مع الكفر فخطيش التي لا شيء فيها . قال القرطبي : وهذا لظاهر قوله  
تعالى — ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم — فإنه وصف الميزان بالخفة  
والثاني أنه قد يقع منه العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية ، مما لو فعلها المسلم  
لكانت له حسنات ، فمن كانت له جمعت ووضعت في الميزان غير أن الكفر إذا قابلهما  
رجح بها . ويحتمل أن هذه الأعمال نوازن ما يقع منه من الأعمال السيئة كظلم غيره وأخذ  
ماله وقطع الطريق ، فإن ساوتها عذب بالكفر وإذا زادت عذب بما كان زائدا على الكفر  
منه ، وإن زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي وبقي عقاب الكفر ، كما  
جاء في حديث أبي طالب « أنه في ضحضاح من النار »

اللهم ثقل موازين حسناتنا إذا وزنت ، وخفف موازين سيئاتنا إذا في كفة الميزان وضعت  
واجعل سجلات ذنوبنا عند بطاقة توحيدنا طائشة من كفة الميزان . ووفقنا بجمل كلمة  
التوحيد عند المئات آخر ما ينطق به اللسان

قد انتهى بحمد ولي الانعام ما قصدناه من شرح بلوغ المرام « سبيل السلام » نسأل  
الله أن يوجهه من موجبات دخول دار السلام ، وأن يتجاوز عما ارتكبناه من الخطايا والاثام ،  
وأن يجعل في كفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الاقلام ، وأن ينفع به الاثام  
إنه ذو الجلال والاكرام ، والمولى اعباده من أفضاله كل مرام ، والحمد لله حمد الا يغنى  
ما بقيت الليالي والايام ، ولا يزول إن زال دوران الشهور والأعوام ، والصلاة والسلام  
على رسول الله الكاشف بأنوار الوحي كل ظلام ، وعلى آله العلماء الأعلام ، وأصحابه الكرام  
وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

\* \* \*

وقد وافق الفراغ منه في صباح الأربعاء ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر  
سنة ١٧٦٤ من هجرة سيد الأمام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام ، ختمها الله بخير ، وما  
بعدها من الأعوام اهـ

---

تم الجزء الرابع بعون الله وحده ، وبه تم الكتاب  
وبليته :

ممن نخبه الفكر في مصطلح أهل الأثر (الحافظ ابن حجر)





متن نخبه الفكر

في

مصطلح أهل البيت

للعلامة الحافظ ابن حجر العسقلاني

الطبعة سنة ١٤٠٢ هـ



فاسْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ

(قرآن كريم)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً ، وصلي الله على سيدنا محمد الذي أرسله إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً ﴾ وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً . .

﴿ أما بعد : فإن التصانيف في اصطلاح أهل الحديث قد كثرت ، وبسطت واختصرت . فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك ، فأجبته إلى سؤاله رجاء الاندراج في تلك المسالك ، فأقول : الخبر ﴿ الحديث ﴾ إما أن يكون له طرق ﴿ أسانيد ﴾ بلا عدد معين أو مع حصر بما فوق الاثنين ، أو بهما أو بواحد . فالأول : المتواتر ، المفيد للعلم اليقيني بشروطه ) وهي عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم على الكذاب روي ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء ، وكان مستند انتباههم الحسن ، وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إقامة العلم لسامعه . ﴿ والثاني : المشهور ، وهو المستفيض على رأى ﴾ ويطلق المشهور على ما اشتهر على الألسنة . والثالث : العزيز ، وليس شرطاً للصحيح ، خلافاً لمن زعمه . والرابع : الغريب ، وسوي الأول آحاد . وفيها المقبول ﴿ وهو ما يجب العمل به عند الجمهور ﴾ وفيها الردود : لقوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال روايتها ، دون الأول ، وقد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار ﴾ كأن يخرج الخبر الشيخان في صحيحيهما ، أو يكون مشهوراً وله طرق متباينة ، سالمة من ضعف الرواة والعلل ، أو يكون مسلسلاً بالأئمة الحفاظ المتقنين ، حيث لا يكون غريباً ﴿ ثم الغرابة إما أن تكون في أصل السند ﴾ طرفه الذي فيه الصحابي من أول التابعي ، ﴿ أولاً . فالأول : الفرد المطلق ، والثاني : الفرد النسبي ، ويقال إطلاق الفردية عليه ﴾ كما أن أكثر ما يطلقون الغريب على الفرد النسبي ﴿ وخبر الآحاد بنقل عدل ، تام الضبط ، متصل ، مستند ، غير معطل ولا شاذ ، هو الصحيح لذاته ﴾ والمراد « بالعدل » من له ملكة تحمله عن ملازمة

التقوى والمروءة ، والمراد « بالتقوى » اجتناب الأعمال السيئة ، من شرك أو فسق أو بدعة .  
« والضبط » ضبط صدر وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .  
وضبط كتاب : وهو صيانتها لديه منذ سمع فيه وصححه ، إلى أن يؤدي منه ، وقيد بالتام  
إشارة إلى المرتبة العليا في ذلك . « والمتصل » ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل  
من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه « والمعلل » ما فيه علة خفية قاذحة : « والشاذ »  
ما يخالف فيه الراوى من هو أرجح منه ( وتفاوت رتبة بسبب تفاوت هذه الأوصاف ،  
ومن ثم قدم صحيح البخارى ثم مسلم ثم شرطهما ) المراد به رواتهما مع باقي شروط الصحيح  
( فان خف الضبط ) مع بقية الشروط المتقدمة في الصحيح ( فالحسن لذاته ، وبكثرة  
الطرق بصحيح ) فيسمى الصحيح لغيره ( فان جمع ) كقول الترمذى : حديث حسن صحيح  
( فلا تردد في التأقل حيث التفرد ، وإلا فلا اعتبار إسنادين ، وزيادة راويهما ) أى الصحيح  
والحسن ( مقبولة ما لم تقع منافية لـ ) رواية من هو أوثق ، فان خولف بأرجح فالأرجح  
المحفوظ ، ومقابله : الشاذ ( إن وقعت المخالفة له ) مع الضعف ، فالأرجح : المعروف ،  
ومقابله : المنكر . والفرد النسبى إن وافقه غيره فهو : المتابع ( والمتابعة مختصة بكونها من  
رواية ذلك الصحابي ( وإن وجد متن ) يروى من حديث صحابي آخر ( يشبهه فهو : الشاهد ،  
وتتبع الطرق ) من الجوامع والمسانيد والأجزاء ( لذلك ) الحديث الذى يظن أنه فرد ( و  
الاعتبار ، ثم المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم وإن عورض بمثله ، فان أمكن الجمع )  
بغير تعسف ( فهو مختلف الحديث ) وإن لم يمكن الجمع ( أو ثبت المتأخر ) عرف بالتاريخ  
( فهو النسخ والآخر المنسوخ ، وإلا فالترجيح ثم العوقف ثم المردود ، إما أن يكون لسقط  
من إسناد ( أو طعن ) فى راو ( فالسقط : إما أن يكون من مبادئ السند من ) تصرف ( مصنف  
أو من آخره بعد التابعى أو غير ذلك . فالأول : المعلق ) قال ابن الصلاح : إن وقع  
الحذف فى كتاب التزم صحته كالبخارى ، فما أتى فيه بالجزم دل على أنه ثبت إسناده  
عنده ، وإنما حذف لغرض من الأغراض ، وما أتى فيه بغير الجزم ففيه مقال . ( والثانى :  
المرسل : والثالث إن كان باثنين فصاعداً مع التوالى فهو المعضل ، وإلا فالمنقطع ، ثم )  
إن السقط من الإسناد ( قد يكون واضحاً أو خفياً ، فالأول يدرك بعدم التلاقي ، ومن  
ثم أحجج إلى التاريخ ، والثانى : المدلس ) سمي بذلك لكون الراوى لم يسم من حدثه وأوم  
سماعه للحديث ممن لم يحدثه به ( ويرد بصيغة ) تحتمل وقوع ( الذى كمن ، وقال ) فان وقع  
بصيغة صريحة لا تجوز فيها كان كذباً ( وكذلك المرسل الخفى من معاصر لم يلق ) فالفرق بين  
المدلس والمرسل الخفى أن المدلس يختص بمن روى عن عرف لقائه إياه ، فأما إن ماصره



ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي ( ثم الطعن ، أما أن يكون للكذب الراوي أو بهته بذلك أو خش غلظه أو غفلته ) عن الإتيان ( أو فسقه أو وهمه ) بأن يروي على سبيل العوم ( أو مخالفته ) للاتقات ( أو جهالته أو بدعته أو سوء حفظه ، بأن يكون ليس غلظه أقل من أصابته ) فالأول : الموضوع . والثاني : المتروك . والثالث : المنكر على رأي ( من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة ) وكذا الرابع والخامس ، ثم الوهم إن اطلع عليه بالقرائن وجمع الطرز ( وهو المعلن ، ثم المخالفة إن كانت بتغير السياق ) سياق الإسناد ( لمدرج الإسناد أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن ، أو بتقديم وتأخير ) في الأسماء ككرة بن كعب وكعب بن مرة ( فالملقوب أو زيادة راو ، فالزيد في متصل الأسانيد أو بابداله ولا مرجح فال مضطرب ) ، وقد يقع الإبدال عمداً امتحاناً أو بتغيير حروف مع بقاء صورة الخط في ( السياق ، فالمصحف ) في النقط ( والحرف ) في الشكل ( ولا يجوز تعمد تغيير المتن بالنقش والمرادف إلا لعالم بما يحيل المعاني ) ومن ثم ( احتيج إلى شرح الغريب وبيان المشكل منها ، ثم الجمالة وسببها أن الراوي قد تكثر نعوته ) من اسم أو كنية أو لقب أو حرفه الخ ( فيذكر بتغيير ما اشهر به لغيره ، وصنفوا فيه : الموضوع ، وقد يكون مقلاً فلا يكثر الأخذ عنه ، وصنفوا فيه : الواحدان ) وهو من لم يرو عنه إلا واحد ( أولاً يسمى اختصاراً ، و ) نقوا فيه ( المبهمات ، ولا يقبل ) حديث ( المبهم ولو أبهم بلفظ التعديل على الأصح ، فان سمي وانقرده واحد عنه فجهول العين ، أو اثنان فصاعداً ، ولم يوثق فجهول الحال . ) ثم البدعة إما بكفر أو بفسق ، فالأول لا يقبل صاحبها الجمهور ( والتحقيق أنه لا يرد سر ) ببدعته ، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفتها مبتدعة ، وقد تبلغ فتكفر مخالفتها ، فالمعتمد أن الذي ترددوا بآيته من أنكر أثار امتوات من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة ، وكذا من اعتقد عكسه ( والثاني يقبل من لم يكن داعية إلى بدعته في الأصح إلا إن روى ما يقوي بدعته فيرد على المختار ، وبه صرح الجوزجاني شيخ الدسائي . ثم سوء الحفظ إن كان لازماً ) للراوي في جميع حالاته ( فالشاذ على رأي ، أو ظارئاً . فالختلط ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر ) كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه ( وكذا المستور ، والمرسل ، والمدلس صار حديثهم حسناً ) لآذاته بل ( ب ) اعتبار ( الجموع ) من المتابع والمتابع ( ثم الإسناد ) وهو الطريق الموصلة إلى المتن ، والمتن هو غاية ما ينتهي إليه الإسناد من الكلام ( إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم تصريحاً أو حكماً من قوله أو فعله أو تقريره ، أو إلى الصحابي كذلك ، وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على الإسلام ، ولو تخللت ردة في الأصح ) لاختفاء في رجحان ثبته من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلزمه ، أو لم

يحضر معه مشهدا ، أو على من كلمه يسيرا أو ماشاء قليلا ، أو رآه على بعد أو في حال الطفولية ، وإن كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ، ومن ليس له منهم سمع منه فحديثه حرس من حيث الرواية ، ويعرف كون الشخص صحابيا بالعواتر أو الاستفاضة أو الشهرة أو بإخبار بعض الصحابة أو بعض ثقات التابعين ، أو بإخباره عن نفسه بأنه صحابي إذا كان دعواه ذلك تدخل تحت الإمكان ( أو إلى التابعي ، وهو من لى الصحابي كذلك . فالأول : المرفوع . والثاني : الموقوف . والثالث : المقطوع . ومن دون التابعي فيه مقله ، ويقال للآخرين الأثر والمستند مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال ، فإن قل عدده ) عدد رجال السند ( فاما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، أو إلى إمام ذي صفة عليية ) كالخلفاء والفقهاء والضبط والعصبة ( كشعبة ) ومالك والشافعي والثوري والبخاري ومسلم ونحوهم ( فالأول : العلو المطلق . والثاني : النسبي ، وفيه ) في العلو النسبي ( الموافقة ، وهي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه ، وفيه البدل : وهو الوصول إلى شيخ شيخه كذلك . وفيه المساواة : وهي استواء عدم الإسناد من الراوي إلى آخره ) آخر الإسناد ( مع إسناد أحد المصنفين . وفيه المصاحفة : وهي الاستواء مع تلميذ ذلك المصنف ) على الوجه المشروح في المساواة ( ويقابل العلو بأقسامه النزول ، فإن شارك الراوي ومن روى عنه في السنن واللقب ) الأخذ عن المشايخ ( فهو ) رواية ( الأقران ، وإن روى كل منهما عن الآخر فهو المديح ، ومنه من روى عن غيره ) في السنن أو في اللقب أو في المقدار ( فالأكبر عن الأصغر . ومنه ) رواية ( الآباء عن الأبناء ) والصحابة عن التابعين ، والشيخ عن تلميذه ( وفي عكسه كثرة . ومنه من روى عن أبيه عن جده ، وإن اشترك اثنان عن شيخ وتقدم موت أحدهما فهو السابق واللاحق ، وإن روى عن اثنين متفي الاسم ) أو مع اسم الأب أو مع الجد أو مع النسبة ( ولم يتميزا فباختصاصه بأحدهما يتبين المهمل ، وإن جحد الشيخ مرويه جزما رد أو احتمالا قبل في الأصح . وفيه من حدث ونسى ، وإن اتفق الرواة في صيغ الاداء ) سمعت فلانا ، قال : سمعت فلانا الخ ( أو غيرها من الحالات ) سمعت فلانا يقول : أشهد بالله لقد حدثني رثن الخ ( فهو المسلسل . وصيغ الاداء : سمعت وحدثني ثم أخبرني ، وقرأت عليه ثم قرئ عليه وأنا أسمع ، ثم أنبأني ، ثم ناولني ، ثم شافهني ، ثم كتب إلي ) المشافهة والكتابة بالإجازة ( ثم عن ونحوها ) من الصيغ المحتملة للسمع والإجازة ولعدم السماع أيضا ، وهذا مثل : قال وذكر وروى ( فالاولان ) سمعت وحدثني ( لمن سمع وحده من لفظ الشيخ ، فإن جمع مع غيره ) وقد تكون النون للعظمة لكن بقله ، ( وأولها أصرحها وأرفعها ) مقدارا ما يقع ( في الإملاء ، والثالث ) أخبرني ( والرابع ) قرأت ( لمن قرأ بنفسه ، فإن جمع فهو كالخامس ، والانباء : بمعنى الإخبار ، إلا في عرف المتأخرين فهو للإجازة كمن ، وعنونة المعاصر محمولة على السماع إلا من مدلس ، وقيل بشرط ثبوت لقائهما ولو مرة وهو المختار ، وأطلقوا المشافهة في الإجازة المتلفظ بها ، و ) كذا



(المكتبة في الإجازة المكتوب بها، واشترطوا في صحة المناولة اقترانها بالإذن بالرواية، وهي أرفع أنواع الإجازة، وكذا اشترطوا الإذن في الوجادة والوصية بالكتاب وفي الإعلام) أن يعلم الشيخ أحد الطلبة بأنني أروى الكتاب الفلاني عن فلان (وإلا فلابد من ذلك كإجازة العامة وللجهول وللعدوم على الأصح في جميع ذلك. ثم الرواية إن اتفقت أسماءهم وأسماء آبائهم فصاعدا واختلفت أشخاصهم فهو المتفق والمترق، وإن اتفقت الأسماء خطأ واختلفت نطقا، فهو المؤتلف والمختلف، وإن اتفقت الأسماء (خطأ ونطقا) واختلفت الآباء (نطقا مع اختلافهما خطأ (أو بالعكس) كأن تختلف الأسماء نطقا وتأتلف خطأ وتتفق الآباء خطأ ونطقا) فهو المتشابه، وكذا إن وقع ذلك الاتفاق في اسم الأب والاختلاف في النسبة، وكذا إن وقع الاتفاق في الاسم واسم الأب، والاختلاف في النسبة. ويتركب منه ومما قبله أنواع: منها أن يحصل الاتفاق والاشتباه إلا في حرف أو حرفين) كـ محمد بن سنان، ومحمد بن سيار وعبد الله بن زيد، وعبد الله بن يزيد (أو) يحصل الاتفاق في الخط والنطق، ولكن يحصل الاختلاف أو الاشتباه (بالتقديم والتأخير أو نحو ذلك) كـ الأسود بن يزيد، ويزيد بن الأسود، وأيوب بن سيار، وأيوب بن يسار.

## خاتمة

(ومن المهم معرفة طبقات الرواة) الطبقة في اصطلاحهم عبارة عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ (وموالدهم ووفياتهم وبلدانهم وأحوالهم وتعديلاتهم وتجريحهم وجاهالة) ومراتب الجرح وأسوأها الوصف بأفعل كـ كذب الناس ثم دجال أو وضاع أو كذاب، وأسهلها لين أوسى الحفظ أو فيه مقال. ومراتب التعديل وأرفعها الوصف بأفعل كأوثق الناس ثم ماتا كـ بصفة أو صفتين كثيفة ثقة أو ثقة حافظ وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح كـ شيخ تقبل التزكية من عارف بأسبابها ولو من واحد على الأصح. والجرح مقدم على التعديل إن صدر مبينا من عارف بأسبابه، فإن خلا من تعديل قبل مجالا على المختار.

(فصل: و) من المهم (معرفة كني المسنين) المشهورين بأسمائهم (وأسماء المسنين ومن اسمه كنيته، ومن اختلف في كنيته، ومن كثرت كناه أو نعوته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه) كـ أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق (أو بالعكس) كـ إسحاق بن أبي إسحاق (أو كنيته كنية زوجته) كـ أبي أيوب وأم أيوب (ومن نسب إلى غير أبيه، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم) كـ الحداد نسب إلى الحداة لأنه كان يجالس الحدادين (ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، أو) اسمه (واسم شيخه وشيخ شيخه، ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه) كـ البخاري روى عن مسلم بن إبراهيم، وروى عنه مسلم بن الحجاج (ومعرفة الأسماء

المجردة والمفردة) التي لم يسم بها إلا واحد (والسكنى) المجردة (والألقاب والأنساب أو تقع إلى القبائل وإلى الأوطان بلدا أوضياعا أو سككا أو مجاورة، وإلى الصنائع والحرف، ويقع فيها الاتفاق والاشتباء كالاسماء، وقد تقع ألقابا) كخالد بن محمد القطواني كان كوفيا ويلقب القطواني وكان يغضب منها (ومعرفة اسباب ذلك ومعرفة الموالي من أعلى ومن أسفل بالرق أو بالحلف) أو بالاسلام (ومعرفة الأخوة والاخوات، ومعرفة أدب الشيخ والطالب وسن التحمل والاداء) الاصبح اعتبار سن التحمل بالتمييز، وسن الاداء يقدر بالاحياج والتأهل لذلك (وكتابة الحديث وعرضه وسماعه وإسماعه والرحلة فيه وتصنيفه على المسانيد أو الابواب أو العلل) فذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف نقلته (أو الاطراف) فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيده إما مستوعبا وإما مقيدا بكتب مخصوصة (ومعرفة سبب الحديث، وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضي أبي يعلى بن الفراء وصنفوا في غالب هذه الانواع، وهي نقل محض ظاهرة التعريف مستغنية عن التمثيل، فلتراجع مبسوطاتها) ٥١.



## خاتمة الطبع

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الموجودات من ظلمة العدم إلى نور الإيجاد ، وجعلها دليلاً على وحدانيته لذوي البصائر ليوم الميعاد ، وميز النوع الإنساني منها بالعقل رفعا له إلى درجة الكمال ، وخلق له مافي الأرض جميعا تكميلا لنعمته عليه وتحقيقا للافضال ، وبعث الرسل قطعا للحجة وبيانا هاديا للفضال ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل «نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها» فأظهره الله على الدين كله ، وأتم به النعمة وجمع به الكلمة وأكمل به الدين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فقد جعل الله الانبياء والمرسلين صفوة الخلق ، لانهم هتوا إلى الطيب من القول وإلى صراط العزيز الحميد ، وجعل ورثتهم العلماء كما أخبر بذلك الصادق الأمين ، وكان من بينهم حجة الإسلام «الحافظ ابن حجر العسقلاني» صاحب «بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام» وشارحه العلامة «محمد بن إسماعيل التتني الصنعاني» صاحب «سبل السلام» .

ولما كان فن الحديث يحتاج إلى بيان الحسن من الصحيح الحقنا به نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر مع بعض تعليقات من شرحه لابن حجر أيضا .

والصلاة والسلام على أشرف الخلق

سيدنا محمد صلاة بها يزول الظلام . وتمحي الآتام

## فهرست الجزء الرابع من سبل السلام

شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام

صفحة	صفحة
٢٤	٣ كتاب الحدود
قطع عليه	٤ حد الرائي غير المحصن مائة جلدة
٢٦ تقطع يد السارق فيما كان ماله	وتقريب عام ، وحد الزاني المحصن
حافظا له وإن لم يكن مغلقا عليه	الرجم
٢٨ من دعا على من ظلمه فقد انتصر	٦ يجب على الإمام الاستفصال عن
باب حد الشارب وبينان المسكر	الأمور التي يجب معها الحد
٣٠ ثبوت الحد على شارب الخمر بالإجماع	٨ ما يثبت الزنا
٣٢ إذا ضرب أحدكم فليتنق الوجه	إذا علم السيد بزنا أمته جلدها وإن
النهي عن إقامة الحدود في المساجد	لم تقم شهادة
٣٣ ما يحل من الأشرطة وما يحرم	١٠ أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم
٣٥ ما أسكر كثيره فقليله حرام	١١ يقام الحد على الحامل بعد الوضع
٣٦ إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم	وبعد مضي مدة الرضاع
عليكم	١٣ من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط
باب التعزير وحكم الصائل	فاقتلوا الفاعل والمفعول به
٣٨ أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم إلا	١٤ حد من يأتي البهيمة القتل
الحدود	١٥ باب حد القذف
كل معزير يموت بالتعزير بضمنه	١٧ حد القذف على العبد
الإمام	١٨ باب حد السرقة
٤٠ من قتل دون ماله فهو شهيد	١٩ أقوال العلماء في النصاب الذي تقطع
٤١ كتاب الجهاد والترغيب في الإخلاص	فيه يد السارق
فيه	١٠ النهي عن الشفاعة في الحدود
٤٢ استئذان الأصول في الجهاد	٢١ يجب قطع من جحد العارية
٤٣ الترغيب في الجهاد لمكون كلمة الله	٢٢ ليس على خائن ولا متهم ولا
هي العليا	مختلس قطع
	٢٣ يأمر بالقطع والحسم الإمام



صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٤٥	لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو	٧٢	النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع
٤٦	نهي المجاهد عن التمثيل بالمقتول والغول	٧٣	إذنه صلى الله عليه وسلم في لحوم الخيل
٤٨	التورية في الغزو	٧٥	حل أكل الجراد
٤٩	عدم الاستعانة بالمشركين	٧٦	نهي صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب
٥٠	النهي عن قتل النساء والصبيان	٧٧	نهي صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وألبانها
٥١	النهي عن الإلقاء بالنفس في التهلكة	٧٨	يحل أكل الضب
٥٢	القضاء بالسلب للقاتل	٨٠	باب الصيد والذباح
٥٣	جواز الرمي بالمنجنيق	٨١	لا يحل صيد الكلب إلا إذا أرسله صاحبه
٥٤	دخول النبي مكة وعلى رأسه المغفر	٨٤	ما صاده الكلب إذا أدرك حيا فيذكي ما أصيب بحدا المعراض يؤكل ، وما أصيب بعرضه فلا يؤكل
٥٥	جواز القتل صبورا وفداء مسلمين بمشرك	٨٥	النهي عن الخذف
٥٦	من أسلم أحرز ماله ودمه	٨٥	النهي عن اتخاذ شيء فيه الروح غرضاً
٥٧	انفساخ نكاح المسبية	٨٦	يشترط في الزكاة ما يقطع ويجري الدم
٥٨	قسم الغنيمة بين مستحقيها	٨٨	إن الله تعالى كتب الاحسان على كل شيء
٥٩	ما يباح للمجاهدين قبل القسمة	٨٩	المسلم يكفيه اسمه
٦١	يجب إخراج من على دين غير الاسلام من جزيرة العرب	باب الأضاحي	
٦٣	أموال بني النضير كانت للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة	٩٠	يستحب إضجاع الغنم ولا تذبح قائمة ولا باركة
٦٤	إجماع العلماء على جواز الادخار مما يستغله الانسان من أرضه	٩٢	وقت التضحية من بعد صلاة العيد
٦٥	باب الجزية والهدنة	٩٣	العيوب المانعة من صحة التضحية
٦٦	تؤخذ الجزية من كل عالم ديناراً أو عدله	٩٥	يتصدق المضحي بالبحوم والجلود والجلال
٦٨	الاسلام يعلو ولا يعلى		
٦٩	تجوز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين لمدة معلومة لمصلحة		
٧٠	باب السبق والرمي		
٧١	لا سبق إلا في خوف أو نصل أو حافر		
٧٢	كتاب الأطعمة		

صحيفة

- ٩٧ باب العقيدة  
٩٨ كل غلام مرتين بعقيدة تذيب عنه  
يوم سابعه ويخلق ويسمى  
١٠١ كتاب الإيمان والنذور  
١٠٢ اليمين تكون على نية المستحلف  
١٠٣ من حلف على يمين فقال إن شاء  
الله فلا حث عليه  
١٠٤ الصبيغ التي كان يحلف بها رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
اليمين الغموس من الكبائر  
١٠٦ بيان الذنوب الكبائر واختلاف  
العلماء فيها  
١٠٨ إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها  
دخل الجنة  
١١٠ نهيه صلى الله عليه وسلم عن النذر  
وأنه لا يأتي بخير وإنما يستخرج  
به من البخيل  
أقوال العلماء في النذر وما يباح منه  
وما يحرم  
١١١ بيان النذور التي تلزم فيها كفارة  
يمين  
١١٣ لا وفاء لنذر في معصية  
١١٦ كتاب القضاء  
١١٦ التحذير من ولاية القضاء والدخول  
فيه  
١١٨ إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب  
فله أجران الخ  
١١٩ كتاب عمر في آداب القاضي  
١٢٠ النهي عن القضاء في حالة الغضب  
آداب القضاء

صحيفة

- ١٢٣ كيف تقدر أمة لا يؤخذ من شديد هم  
لضعيفهم  
١٢٤ يجب على من ولي أي أمر من أمور  
عباد الله أن لا يحتجب عنهم  
١٢٤ لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الراشي والمرثي  
١٢٦ باب الشهادات  
أفضل القرون قرنه صلى الله عليه  
وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين  
يلونهم  
١٢٨ بيان من لا تجوز شهادتهم  
١٣٠ شهادة الزور من أكبر الكبائر  
١٣١ يثبت القضاء بشاهد ويمين  
١٣٢ باب الدعاوى والبيانات  
١٣٤ عظم إثم من حلف على منبره صلى  
الله عليه وسلم كاذبا  
بيان من لم يكلمهم الله تعالى يوم  
القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم الخ  
١٣٦ ترد اليمين على المدعى إذا لم يحلف  
المدعى عليه  
اعتبار القيافة في ثبوت النسب  
١٣٨ كتاب العتق  
فضل العتق  
١٣٩ من أعتق حصة له في عبد وكان  
موسرا قوم عليه حصة شريكه الخ  
١٤٢ من ملك ذارحم محرم فهو حر  
١٤٤ باب المدبر والمكاتب وأم الولد  
١٤٥ المكاتب عبد مابقي عليه من مكاتبته  
درهم  
١٤٧ المكاتب إذا صار معه جميع مال  
المكاتب فقد صار له ما للأحرار



صحيفة	
١٧٢	الإرشاد إلى البعد عن ذرائع الحرام وإن كانت غير محرمة
١٧٣	تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة
١٧٤	من تشبه بقوم فهو منهم
	الحث على الدعاء والتوجه إلى الله تعالى في كل المطالب
١٧٧	من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
	مأملاً ابن آدم وعاء شرا من بطنه
١٧٩	الحث على التوبة ومدح الصمت
١٨٠	باب الترهيب من مساوى الأخلاق
	ذم الحسد والغضب وبيان ما يتداوى به منهما
١٨٣	الظلم ظلمات يوم القيامة
١٨٤	ذم البخل وبيان علاجه
١٨٥	التحذير من الشرك الأصغر
١٨٦	ذم الرياء بجميع أقسامه
١٨٧	علامات النفاق
١٨٨	التحذير من سوء الظن بالمسلمين
١٨٩	الوعيد الشديد على أئمة الحور
١٩٠	دعائه صلى الله عليه وسلم على من ولي من أمر الناس شيئاً فشق عليهم
١٩٢	بيان حقيقة الغيبة ودمها
١٩٣	بيان الأمور التي تبيح الغيبة
١٩٤	تحريم بغض المسلم والإعراض عنه وقطيعته بغير ذنب شرعي الخ
١٩٦	النهي عن المماراة والمزاح وخلف الوعد
١٩٧	التحذير من أذى المسلم بأى شيء
١٩٧	النهي عن سب الأموات
	الوعيد الشديد على النمام

صحيفة	
١٤٧	ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من تنزهه عن الدنيا وخلو قلبه عن الاشتغال بها
١٤٨	كتاب الجامع باب الأدب
	حقوق المسلم على المسلم
١٥١	إرشاد العبد إلى ما يشكر به النعمة
١٥٢	لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه
١٥٤	آداب السلام بدءاً ورداً
١٥٥	النهي عن بدء اليهود والنصارى بالسلام
١٥٦	النهي عن الشرب قائماً
١٥٧	النهي عن لبس نعل واحدة
١٥٧	النهي عن جر الثوب خيلاً
١٥٩	آداب الأكل والشرب
	النهي عن الإسراف في الأقوال والأفعال
١٥٩	باب البر والصلة
١٦٠	لا يدخل الجنة قاطع الرحم
١٦٢	بيان ما حرمه الله تعالى على عباده
١٦٤	رضا الله في رضا الوالدين الخ
١٦٥	نفي الإيمان عن من لا يحب لأخيه ما يحب لنفسه
١٦٦	بيان الذنوب الكبائر وأكبر الكبائر
١٦٧	كل معروف صدقة
١٦٨	الترغيب في فعل الخير
١٦٩	الدال على الخير كفاعله
١٧٠	باب الزهد والورع
١٧٠	إن الحلال بين والحرام بين

صحيفة

١٩٩ طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب  
الناس

ذم الكبير

٢٠١ من غير أخاه بذنب لم يمت حتى  
يعمله

٢٠٢ كفارة من اغتبه أن تستغفر له

٢٠٣ باب الترغيب في مكارم الاخلاق

٢٠٤ آداب الجلوس في الطريق

٢٠٥ الحياء من الإيمان

٢٠٦ فضل التواضع

٢٠٧ فضل من رد عن عرض أخيه

بالغيب الخ

٢٠٨ فضل الصدقة والفور إفشاء السلام

وصلة الارحام الخ

٢٠٩ الدين النصيحة

٢١٠ أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله

وحسن الخلق

٢١١ باب الذكر والدعاء

ذكر الله من أعظم أسباب النجاة

من مخاوف الدنيا والآخرة

صحيفة

٢١٢ فضل الذكر وذم تاركه

٢١٤ أقوال العلماء في الصلاة والسلام على

غير نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

٢١٥ فضل التسبيح والتحميد

٢١٦ الباقيات الصالحات، وأحب الكلام

إلى الله تعالى

٢١٨ استحباب رفع اليدين في الدعاء

سيد الاستغفار

٢١٩ الكلمات التي داوم عليها صلى الله

عليه وسلم صباحا ومساء

٢٢٠ ما كان يستعبد منه صلى الله عليه

وسلم، وما ابتدئ به الدعاء

٢٢١ أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم

ربنا آتنا في الدنيا حسنة الخ

٢٢٣ كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان

على اللسان الخ

٢٢٤ وزن أعمال بني آدم كلهم

٢٢٧ متن نخبة الفكر في مصطلح أهل

الأثر لابن حجر















